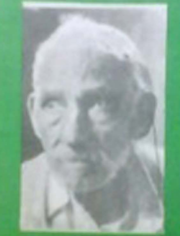
دكتور أحمد زكريا الشلق

حزب الأحرار الدستوريين

١٩٢٢ - ١٩٥٣




دار المعارف

دراسات فى تاريخ الأحزاب المصرية

٢

حزب الأحرار الدستوريين

١٩٢٢ — ١٩٥٣

دكتور أحمد زكريا الشلق

كلية الآداب — جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٨٢



دار المعارف



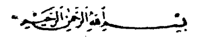
فهرس الكتاب



الإهـــداء

الى ابوى الكريمين .. وفاء للمحبة والبر ..





تقـــديم

تمثل هذه الدراسة « حزب الأحرار الدستوريين ، منذ نشأته عام ١٩٢٢، حتى انتهائه عام ١٩٥٣ » استكمالا لخط سياسى بدأت بدراسته منذ نشأ فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر وهو دراسة الحركة الوطنية المصرية من جانبها غير الجماهيرى ، أو الجانب الذى عرف فى بواكير حياته بقطاع « المعتدلين » بالاضافة الى دراسة تاريخ العمل السياسى لطبقة الأعيان المصرية التى نمت واستقرت أوضاعها وبرزت الى سطح الحياة العامة ، خلال القرن التاسع عشر ، ثم شرعت مع مطلع القرن العشرين تؤلف الأحزاب السياسية التى تسعى للوصول الى السلطة . وقد اتيح لى فى المرحلة الأولى دراسة « حزب الأمة ، ودوره فى السياسة المصرية ، منذ نشأته عام ١٩٠٧ وحتى توقف نشاطه خلال الحرب العالمية الأولى » ذلك الحزب الذى مثل المرحلة الأولى من ذلك الخط السياسى ، والذى شهد اثبات هذه الطبقة لوجودها السياسى من خلال الاحزاب والهيئات التمثيلية ، كما شـهد هذا الحزب فترة حضانة قيادات الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، فظهرت قياداث حزب الأمة فى « تجمع » الوفد ، ثم الفت فيما بعد حزب الأحرار فى اكتوبر ١٩٢٢ ، وقد لعب اصحاب هذا الاتجاه دورا اكثر عمقا وتأثيرا فى حياة مصر بعد أن تجاوزوا مرحلة اثبات وجودهم الأولى ، فألفوا الوزارات تارة واشتغلوا بشئون الحكم على نطاق واسع ، كما اداروا دفة المعارضة تارة اخـرى .

وتنطوى هذه الدراسة على العديد من المحاذير ارجو الا يزل القلم اليها ، ومن هذه المحاذير أن التاريخ لحزب سياسى يتنقل بين السلطة والمعارضة ويؤثر بذلك فى حركة التاريخ المصرى يقتضى منذ البداية الامساك بخلك

الخيط الدقيق الذى يفصل بين الكتابة عن حزب سياسى وبين التاريخ للحركة السياسية المصرية ككل ، على الرغم من التفاعل بينهما وعلى ذلك فالبحث يقتضى كتابة تاريخ الحركة السياسية من الزاوية التى ساهم بها حزب الأحرار الدستوريين فى صنعه من ناحية ، وكتابة تاريخ الحزب ذاته من خلال تواجده فى اطار الحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى ٠

ومن هذه المحاذير أيضا استخدام ذلك الركام الضخم من المادة التاريخية التى ينبغى الا يغفل عنها الباحث والتى تتراوح بين كتابات الساسة والكتاب والحزبيين والصحافيين والدارسين ، المصريين والأجانب، بشتى اتجاهاتهم وطرائق معالجاتهم ، بالاضافة الى مصادر حزب الأحرار الدستوريين ذاته ، والأحزاب المعاصرة له ، وماغصت به من جدليات وسفسطات ومعارك ، واتهامات للخصوم بالخيانة والتواطؤ والتفريط والمساومة ٠٠ الخ ، وكثرة هذه المصادر والاتجاهات والأفكار والمعالجات ـ التى ساهم فيها غير المتخصصين بشكل واسع ـ قد تؤثر على الحيدة العلمية المطلوبة لاصدار الأحكام التاريخية ٠ يضاف الى هذا وذلك أن دينامية التاريخ المصرى خلال تلك السنوات (٢٢ ـ ١٩٥٣) كانت تسير بسرعة مذهلة ، متنقلة بين انقلابات سياسية وبرلمانية ودستورية ، أو بمعنى أدق ان استمرار الصدام بين مؤسسات الدستور وجولات المفاوضات لازالة الوجود البريطانى والتخلص من الامتيازات الاجنبية فى مصر ، واستعادة وحدة وادى النيل ، كل هذا كان يتم فى الوقت الذى كان على مصر فيه أن تستكمل بناءها كدولة ملكية دستورية ، على أساس ديمقراطى ليبرالى ، وذلك بترسيخ مؤسساتها الدستورية الجديدة وارساء تقاليد وأساليب الحكم الحديثة ٠ ورغم توالى هذه الأحداث وتدفقها فان الباحث لا يستطيع أن يعفى نفسه من التقصى والتحقيق والضبط ، للوصول الى الحقيقة العلمية الصرفة والرأى المجرد عن الهوى ، وكل هذا يتطلب الدقة ، التى هى واجب وليست فضيلة ٠

وقد احتوت هذه الدراسة فصولا ستة بعد فصل تمهيدى يتناول تطور المجتمع المصرى خلال فترة الحماية البريطانية على مصر (١٤ ـ ١٩٢٢)

من حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مع التركيز بشكل خاص على القنوات السياسية التى خرج منها حزب الاحرار الدستوريين • أما الفصلان الأول والثانى فقد تناولا نشأة الحزب والظروف التى أحاطت به مع دراسة برامجه وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ، بالاضافة الى اجراء تشريح لتركيب الحزب الاجتماعى لتحليل عناصره وقواه وماانتابه من تغير طوال فترة تاريخه وقد تتبعت الدراسة حركة الحزب فى أهم قضيتين من قضايا الحركة الوطنية المصرية وهما : قضيتا الدستور والاستقلال . فتناول الفصل الثالث دراسة موقف الحزب من المطالب الوطنية ومدى مساهمته فى حلها ، كما درس الفصل الرابع موقف الحزب من المسألة الدستورية ودور رجاله داخل البرلمان ، أما قضية السلطة والمعارضة بما فيها من علاقات بالقوى السياسية والحزبية ، وما يتصل بها من سياسات تنفيذية وانشائية ، فقد تناولها الفصل الخامس ، بينما استكمل الفصل السادس صورة الحزب برصد أهم الاتجاهات الفكرية ، الليبرالية والعلمانية والقومية التى حددت اطاره الفكرى •

ولسنا نود أن نسبق باصدار الأحكام التاريخية ورصد النتائج التى انتهت اليها هذه الدراسة ، كما ليس لنا أن نتحدث عن الجهود المبذولة ، وعن المصادر والمراجع ، فهذه مسائل مفروغ منها وموجودة فى صلب الدراسة وفى ثبت المراجع والمصادر ، وقد حاولت حين كنت بانجلترا عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ أن أستفيد بما أتيح لى الاطلاع عليه من وثائق وزارة الخارجية البريطانية F. O. المودعة بالارشيف البريطانى P. R. O. بالاضافة الى الاطلاع على الأبحاث والدراسات الحديثة المتعلقة بالموضوع ، والتى أرجو أن تكون قد اثرت هذه الدراسة •

وانتهز هذه الفرصة لأتقدم بوافر الشكر وطيب الثناء للأديب ثروت أباظة ، نجل ابراهيم دسوقى أباظة باشا ، الوزير الأسبق ، وسكرتير الحزب ، لما تفضل به سيادته من معاونتى باطلاعى على كتابات وأوراق والده الخاصة ، كما أشكر الأستاذ سامح أباظة ، الذى كان من شبان الحزب ، لما قدمه لى من وثائق وما اثاره من قضايا وآراء • أما الأستاذ الفاضل احمد هيكل المحامى ، نجل الدكتور محمد حسين هيكل ، الذى افسح

لى صدره وبيته ومكتبة والده ، وتفضل باطلاعى على مذكرات وأوراق خاصة لم تنشر للدكتور هيكل ، مما أفاد البحث فائدة جمة ، كما أفدت من مناقشات وآراء سيادته ، فله منى كل تقدير وعرفان ، كما أدعو الله أن يوفقه فى استكمال مهمة نشر تراث الدكتور هيكل جزاه الله خير الجزاء · كما يطيب لى أن أتقدم بوافر الشكر لشيخ الصحافيين ونقيبهم الأسبق الأستاذ حافظ محمود ، رئيس تحرير صحيفة حزب الأحرار الدستوريين ، الذى تكرم على البحث بالملاحظات ووجهات النظر ، متعه الله بالصحة والعافية ·

ويقتضى أيضا واجب الاعتراف بالفضل لأصحابه أن أشكر الهيئات العلمية ومراكز ومعاهد الابحاث التى قدمت لى العون ، كما اتقدم بوافر الشكر لاخوتى الكرام : حمدنا الله مصطفى وابتسام الاسناوى وسلوى السعيد وحسن مرسى لما أحاطوا به هذه الدراسة من عنايتهم الصادقة وتشجيعهم الحــار ·

أما أساتذتى الأجلاء ، فانتهز هذه المناسبة لأحيى ذكرى أستاذى الراحل الكريم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تغمده الله فسيح جناته وأجزل له الثواب ، كما أسجل تقديرى وعرفانى لأستاذى البروفيسور (نيفل ساندرسون .N. Sanderson) العميد السابق لرويال هولواى كوليج .R.H.C بجامعة لندن ، الذى أشرف على هذه الدراسة فى بعض مراحلها وتابع معى جمع مادتها العلمية ودراسة مخططها ، فله أطيب الثناء وأجمل التقدير · أما أستاذى الدكتور عبد الخالق محمد لاشين ، أستاذ تاريخ مصر الحديث والمعاصر المساعد بكليتنا ، فليس يكفيه هنا شكر مهما كان حجمه ، أننى انمــا أعترف بفضله وعلمه الذى أسبغه على البحث وصاحبه وليس لى أن أشكر أستاذى الجليل الدكتور عبد العزيز نوار ، رئيس قسم التاريخ بكليتنا ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، فهذه الدراسة التى أشرف عليها هى بعض من ثماره ، ولكن يقتضينى واجب العرفان أن أشكر له فيض استاذيته الكريمة وأبوته النبيلة ، فله صادق العرفان وأجمل الدعاء· ولن يفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذى الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وأستاذى الدكتور يونان لبيب رزق ، لمــا تفضلا به من

ملاحظات وآراء عندما اشتركا فى مناقشة هذه الدراسة وأجازاها لدرجة الدكتوراه فى الآداب بتقدير مرتبة الشرف الأولى فى أغسطس (١٩٨١) .

وأخيرا وليس آخرا فان كان لهذه الدراسة أن تساهم بجهد بسيط فى كتابة تاريخ مصر المعاصر بأمانة وموضوعية ، كما تمنيت ، فذاك حسبى ، وان لم تكن كذلك ، فلعل لى أجر المجتهدين ، ولله الفضل من قبل ومن بعـد وهو عنده خير الجـزاء .

« احمد زكريا الشـلق »

كفر الحما ـ طنطا

نوفمبر ١٩٨١



فصـل تمهيدى

ـ الحماية البريطانية واجراءاتها
ـ التغير الاقتصـادى والاجتمـاعى ـ تأليف الوفد وانقساماته ـ وزارة الثقـة ومفاوضاتهـا ـ تصريح فبراير ووزارة ثروت ـ جمـاعة السفور والحـزب الديمقراطى ـ جمعية مصر المستقلة ـ الحزبيـة فى مصر ٠

كان عهد الحماية البريطانية على مصر (١٩١٤ ـ ١٩٢٢) عهد تحولات خطيرة وعظيمة فى حياة مصر ٠٠ ولم يكن اختيارا صعبا للحكومة البريطانية أن تعلن حمايتها على مصر فى ديسمبر عام ١٩١٤ ، فقد اشتعل أوار حرب عظمى لايدرى أحد متى ستتوقف وماسوف تسفر عنه ، وكانت عين للساسة الانجليز على مصر ، فى سنوات ماقبل الحرب ، حادة وقوية ، فقد كان تعيين اللورد كتشنر ، ذو القبضة الحديدية ، معتمدا لهم فى مصر ، أمرا مقصودا لذاته (١) أما العين الأخرى فكانت على الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، والتى ما ان أعلنت دخولها الحرب الى جانب المانيا ، حتى ووجهت انجلترا بموقف جديد ازاء مصر ، لم تلبث أن خرجت منه ، طارحة مسألة ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ، وما يمكن أن يسبب من متاعب دولية ، وأعلنت حمايتها عليها ٠ ولم تكن بحاجة كبيرة لتبرير هذا الوضع الذى فرضته قوة واقتدارا ، مثلما فعلت عند احتلالها لمصر ، بالرغم من أن الحماية فى حد ذاتها تبدو نوعا من أنواع الاتفاق بين طرفين ، أحدهما استعمارى والآخر محمى ، الا أنه لم يحدث مثل هذا الاتفاق بين أحد من المصريين وبين الساسة الانجليز ، فلم يكن ذلك سوى وليد للقوة فى المعترك الدولى ٠

وتغير مركز مصر الدولى من كونها دولة « محتلة » الى دولة « محمية » والحرب يشـتد أوارها ويمتد ، يعنى الكثير ، وأول ما يعنيه هـو زوال

(١) Lloyd, L. Egypt Since Cromer I. pp. 131. 180.
ومذكرات سعد زغلول ، ك ٣٥ ص ٣٠٠٩ ـ ٣٠١٠

السيادة العثمانية على مصر ، وأن انجلترا تستطيع أن تقوم فى مصر بكل ما يقتضيه السير بالحرب الى النصر النهائى دون أن يقيد المستقبل كل التقييد ، كما يعنى أن يصبح الجيش البريطانى صاحب السلطة التنفيذية والتشريعية العليا فى البلاد ، خاصة وقد مهدت لذلك باعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ـ بناء على نصيحة شتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى ـ وفرضت رقابة عسكرية صارمة على كل شيىء بقرار من الجنرال مكسويل، فكممت أفواه الصحافة والخطابة الوطنية ، ولم يقتصر الأمر عند هذه الاجراءات ، فألغيت وزارة الخارجية المصرية وحولت ملحقاتها الى دار المعتمد البريطانى ، الذى صار مندوبا ساميا ، بالاضافة الى خلع الخديو عباس الثانى فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أى فى اليوم التالى لاعلان الحماية ، وتعيين عمه حسين كامل سلطانا لمصر ، فأضحت مصر سلطنة ، كما أصبحت، على ما هو معروف ، مسرحا لعمليات عسكرية تخدم مصالح الامبراطورية البريطانية،ناهيك عن حشد مواردها جميعا لخدمةالمجهود الحربى للامبراطورية وحلفائها ، مع ما يعنيه ذلك كله ، مما اصاب الناس فى صميم أرزاقهم وكرامتهم الوطنية (٢) ٠

وكانت صحيفة « الجريدة » الناطقة بلسان حزب الأمة قد كتبت بأن مصر لا تستطيع أن تكون على الحياد فى هذه الحرب ، لأن انجلترا وهى محتلة لمصر ، احدى الدول المتحاربة فالحياد غير ممكن فى العمل (٣) وعندما أعلنت الحماية بالفعل ، أضافت بأنها قد اخرجت مصر من حالة استثنائية الى حالة جلية ، ذلك أن مصر كانت واقعة بالفعل تحت الحماية منذ وفاق عام ١٩٠٤ ومن ثم رأت فى ذلك ، بالاضافة لاختيارها أكبر أمراء الأسرة

---

(٢) انظر : مذكرات معالى مكرم عبيد باشا ، الكتلة١٦ /١٠/١٩٤٨،محمود زايد : نشأة الوفد المصرى ص ٢٤٢ ، Lloyd, Op.cit. p. 198ونصوص وثائق الحماية والاحكام العرفية فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٥٤ وما بعدها ، مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ص ٢٣

(٣) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٣١٧ ـ ٣١٨ ، الجريدة : ٦ ، ٧ ، اغسطس ١٩١٤ ٠

العلوية للسلطنة ، تحقيقا لآمال الأمة المصرية وكان هذا الحزب يأمل من وراء ذلك أن تميل بريطانيا بالحماية الى الحكم الذاتى ، كما يستفاد من بلاغها الرسمى ، (٤) أى الحصول على ما يمكن الحصول عليه حتى ولو كان مجرد وعد من جانب بريطانيا ، وحتى لو دفعت مصر ثمنه خلال حرب ، لاناقة لها فيها ولاجمل،وكان المتصور أنماستر غم مصر على تقديمهخلال الحرب، لايجعل فريقا من الساسة المصريين ، يجتزىء بمطالبه الى مجرد وعد بالحكم الذاتى

لقد أصبحت مصر فى وضع فريد حقا ، فمع أنها لم تكن دولة محاربة ، أو حتى محايدة ، الا أنها وجدت نفسها فى قلب الصراع الذى لم تكن طرفا فيه ، الا بحكم أنها كانت محتلة من الانجليز ، فغدت أرضها مسرحا للنشاط الحربى ، وجبهة قتال ذات أهمية بالغة ٠ على أية حال لم يلق هذا الاجراء البريطانى باعلان الحماية تأييد السلطات المصرية ولا الشعب المصرى ، باستثناء فريق منه ، وباستحداث عديد من الاجراءات فرضت انجلترا على مصر أن تواجه أحداث الحرب الكبرى وهى متجردة من كل سلطة أو مؤسسة حقيقية يخشى خطرها فتحول مجلس الوزراء الى مجرد هيئة استشارية ، كما أن ما تبقى من الجيش المصرى قد تم ترحيله الى السودان خشية اندلاع ثورة بفعل الدعاية والنشاطات الألمانية ـ التركية (٥) ٠ ولم يكن سهلا أن تزدرد مصر كل هذه الاجراءات وتهضمها دونما احتجاج أو عصيان ، ذلك أن جنين الثورة لم يلبث أن تحرك فى أحشائها ، وكانت تضن به أن يخرج مبتسرا ، وفى معمعة حرب ضروس ومن ثم كانت تصدر عنها بين الحين والآخر ارهاصات الثورة ، تبدو أحيانا فى شكل تململ من اجراء وأحيانا فى شكل احتجاج أو استياء أو استنكار ، بالاضافة الى بعض الاضرابات ومنشورات التهديد للسلطة والساسة ، لقد تحملت مصر خلال سنوات الحرب ظروفا غاية فى القسوة والظلم ، وصبرت مكرهة ، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت الثورة وليد العناء ٠

* * *

---

(٤) Miclwraith, M. The Declaration of Protectorate in Egypt and its Effects. P. 254.

(٥) لاشين : سعد زغلول جـ ٢ ص ٢٢ ، ٢٣٤ و
Lloyd, Op. Cit., pp. 183-198.

انعكست اجراءات السلطة العسكرية فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية، لتأمين سير الحرب لصالح الامبراطورية وحلفائها ، على أوضاع المجتمع انعكاسا مخيفا ، فازدادت المطالب المفروضة على المدنيين ، وسخر العمال المصريون لتعبيد الطرق وحمل المؤن وشق سكة حديد سيناء ، كما استولت السلطة على دواب الحمل ووسائل النقل والأعلاف غصبا ، وأجبر المصريون على التبرع للصليب الأحمر ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ، وكانت الاوامر تتوالى صارمة من جانب الأجهزة الادارية وقد ذكرت المصادر أن أحد المديرين، وهو محمد محمود مدير البحيرة ، وقف فى مواجهة هذه الأوامر ، واعتذر لرؤسائه الانجليز بأن الفلاحين فى مديريته لم يعد بوسعهم دفع شىء بسبب الضغط السياسى والاضطرابات والمظالم الناشئة عن الحكم العسكرى (٦)
وبالرغم من ادعاء اللورد لويد انه نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية . تدفقت الأموال على مصر خلال سنوات الحرب نتيجة دفع أثمان المواد الخام المطلوبة ، وبسبب ما أنفقه الجنود الأجانب فى مصر طيلة ثلاث سنوات ، الا أنه يعترف بأن الطبقات الفقيرة لم تكن تجد القوت الضرورى (٧) .
لقد انعزلت مصر تقريبا عن أسواق التصدير ، مما أتاح للرأسمالية المحلية فرصة محدودة للنمو حيث قامت بالبلاد بعض الصناعات الصغيرة للوفاء بحاجات الجيوش والسوق المحلية، الا أن الحرب أدت الى الركود الشامل فى السوق التجارية بسبب وقف تصدير القطن وهبوط أسعاره هبوطا شديدا وتحديد مساحة المزروع منه وتأليف لجنة انجليزية لمراقبة تصديره بأسعار مخفضة لانجلترا ، بل لقد حصرت عمليات التصدير فى يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية واحتكار بذرته ، وكانت الأزمة القطنية موضع شكاية الصحافة حتى لقد غطت أحيانا على أنباء القتال ومعاركه ، كما كانت الصحف تطالب الحكومة بتقديم القروض

---

(٦) كان مطلوبا من مديرية البحيرة على سبيل المثال ١١٢٫٩٧٣ جنيها استرلينيا خلال شهر واحد ولم تتمكن الادارة من جمع اكثر من ٤١٥٥ جنيها وقد اتهم التقرير المدير بانه يثير الوطنيين فى البحيرة ولا يساعد الانجليز واقترح طرده

F. O. 141/681, Mohamed Mahmud, Behera, Mar. 3, 1915.

(٧) Lloyd, Egypt Since Cromer I. pp. 228, 245.

للمزراعين لتجاوز الأزمة (٨) ، وانخفض سعر القنطار من ٣٫٨ جنيها عام ١٩١٣ الى ٢٫٤ جنيها عام ١٩١٤ ، ولكن مع ازدياد الحاجة اليه فى الأغراض الحربية وازدياد الطلب عليه ارتفع سعر القنطار الى ٧٫٧ جنيها فى موسم ١٧ / ١٩١٨ بالاضافة الى ارتفاع أسعار الذرة (٨١٪) والأرز (٧٥٪) والقمح (١٣١٪) والبترول (١٠٣٪) (٩) ، بالاضافة الى ارتفاع أسعار المنسوجات والمواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى من المهنيين والحرفيين والموظفين ، كذلك لم تزد أجور العمال زيادة تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، وقد ارتفعت الأسعار عام ١٩١٨ بنسبة ٢١١ ٪ عنها فى عام ١٩١٤، ثم ازدادت الى ٣١٢ ٪ عام ١٩٢٠ (١٠) .

وقد حلل تقرير لاللنبى فى ٦ ابريل ١٩١٩ اثر الاجراءات الاقتصادية على المثقفين والحرفيين الذين استثيرت حماستهم السياسية ، والذين تأثروا بارتفاع الأسعار خلال الحرب بدون أن يجنوا مكاسب تعوضهم ، ولكنه وان كان قد عاد فأبدى دهشته متسائلا عن سبب انتفاضة العنف التى سادت طبقة المزارعين ، الذين هم فى رأيه لا يبدون اهتماما بالسياسة والذين جنوا من الحرب رخاء يفوق كل ماكانوا يحلمون به ، ثم اضاف أن كبار الملاك لم يكن لديهم مجال للشكوى،وأبدى اعتقاده بأنهم ليسوا معادين للبريطانيين، ووصفهم بأنهم جماعة من البسطاء والجهلة ، باستثناء معرفتهم بالزراعة يمكن التأثير عليهم بسهولة بواسطة المؤثرات السياسية التى لا يفهمونها ..، والقول نفسه يمكن أن ينطبق على الفلاحين ولكن لابد من الاعتراف بأن نفوسهم قد حملت احقادا حقيقية نتيجة للحرب ، فقد استنكروا بكل شدة الاستيلاء على علف دوابهم للجيش واستخدامهم بالسخرة للعمل فى قوة الحملة المصرية (١١) . وهكذا كان الرخاء كاذبا يخفى فى أعماقه متاعب القاعدة العريضة للشعب المصرى ، ولسنا مع القائلين بأن مصالح طبقة كبار ملاك

---

(٨) الجريدة : ١٢ ، ٢٣ ، ٢٦ سبتمبر ١٩١٤

(٩) محمود متولى : الأصول التاريخية ص ٩١ ، البراوى وعليش : التطور الاقتصادى ص ١٨٧

(١٠) Issawi, Ch., Egypt at Mid-Century. P. 40.

(١١) مركز الوثائق والبحوث بالأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٦١

الاراضى الزراعية انفصلت عن مصالح الاحتلال منذ بداية الحرب الأولى مما جعل هذه الطبقة فى معسكر الثورة ، (١٢) فالواقع أن علاقة هذه الطبقة بالاحتلال قد تعرضت لهزات عنيفة نتيجة توالى أزمات القطن وغيره من الاجراءات التى ألحقت الضرر بهذه الطبقة ، كما أن سياسة انتهاب مصر كانت قبل الحرب تسير ببطء وفق خطة منظمة ، أما فى سنوات الحرب فقد ازدادت سرعتها ، هذا بالاضافة الى اشارة العديد من المصادر الى استفادة كبار الملاك بشكل نسبى من اجـراءات الحرب (١٣) ومن ثم وجب أن نبحث عن دوافع أخرى دفعت بهذه الطبقة الى معسكر الثورة ، لقد كانت هذه الطبقة تستشعر ، بالغريزة ، ماسوف تجره الحرب عليها وعلى أمنها من متاعب ، وهذا يفسر دعوة رجالها بالحاح لانشاء بنك أهلى برؤوس أموال مصرية ، ومطالبتهم الحكومة بألا تسمح بتصدير شىء من الذهب للخارج (١٤) ٠

•

كان لنشوء بورجوازية المدن الجديدة من التجار ورجال الأعمال وأصحاب المهن ، وخاصة المهندسين والمحامين ، أثر فى خلق مجال للعمل لدى الجناح العصرى من كبار ملاك الأراضى الزراعية حتى يسـتطيع توظيف أمواله ومن ثم كان انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، وقد تمثلت مجالات العمل فى تصنيع جانب من احتياجات البلاد حيث نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والمصنوعات الجلدية والأثاث ، أما الشركات التى تأسست فى أوائل القرن العشرين ، والتى كثيرا ما هددها الافلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية ٠ فكأن الحرب كانت بمثابة حماية جمركية مؤقتة لمنتجات البلاد ، ومن ثم

---

(١٢) عبـد العظيم رمضـان : صـراع الطبقـات فى مصر ص ٢٠ ـ ٢١ ٠ ويعترف المؤلف ص ٧٦ ـ ٧٧ أنه لما نشبت الحرب مكنت أيام الرخـاء التى صحبتها من تسديد ديون كبار الملاك بالاضافة الى انتقال الاراضى التى كان يملكها الاجانب الى كبار الملاك المصريين ٠

(١٣) Baer, History of Landownership. pp. 122-123.
ويعطينا احصائيات عن انتقال الاراضى الى حوزة المصريين وتصفية شركات الرهن لاعمالها ٠

(١٤) الجريدة : ٤ أغسطس ، ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ ٠

تطورت الرأسمالية الوطنية خلال الحرب وازداد نفوذها الاقتصادى ، وكان ذلك وراء تأليف لجنة التجارة والصناعة فى مارس (١٩١٦) التى اقترحت نظاما جمركيا جديدا ودعت الى فتح المدارس الصناعية ومنح التسهيلات لرجال الصناعة بالاضافة الى بعض المشروعات الصناعية (١٥) ، الى جانب تعاظم الدعوة لانشاء بنك مصر الذى تأسس فعلا عام ١٩٢٠ ، ومثل تأسيسه انعطافا أساسيا فى فكر كبار الملاك ونشاطهم الاقتصادى ، مما يعنى أن الوقت قد حان لارتياد طبقتهم ميادين المال والتجارة والصناعة بعد أن اقتنعت أن الأرض لم تعدوحدها مجال الاستثمار الأمثل ، وشجعتهم الحكومة على ذلك بانشائها مصلحة التجارة والصناعة فى أبريل عام ١٩٢٠ بالاضافة الى اتحــاد الصناعات المصرى ، ثم انشاء المجلس الاقتصادى المصرى برياسة اسماعيل صدقى ليكون بمثابة حلقة اتصال بين الدولة واتحاد الصناعات (١٦) ، وبهذا أصبح المجال فسيحا أمام كبار الملاك لارتياد مجالى التجارة والصناعة ٠

وبالرغم من ذلك ظل النشاط الاقتصادى لكبار الملاك بصفة أساسية يتجه الى استغلال الأرض الزراعية بأسلوب الانتاج الرأسمالى القائم على الايجار واتخاذ الأرض سلعة تباع وتشترى ، والافادة من تغير أثمانها من وقت لآخر ، حيث ظلوا محجمين عن الدخول فى النشاط التجارى والصناعى حتى أواخر العشرينات حين دخلوه مساهمين أكثر منهم منتجين (١٧) وهناك من يميز بين جناحين للبورجوازية المصرية ، أحــدهما يسمى بورجوازية

---

(١٥) أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٤٣ ـ ٤٤ ، البراوى : حقيقة الانقلاب ص ٥٤ محمود متولى : الاصول التاريخية ص ٣٣ ، شهدى الشافعى : تطور الحركة ص ٢٩ ٠

(١٦) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى ص ١٤١ ٠ وأنظر حول البناء الاجتماعى لمصر عام ١٩١٨ تصنيفات :
Cantori, J., The Organizational Basis. pp. 36-80.

(١٧) على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ص ٤١ ـ ٤٢ ومن مؤسسى البنك مدحت يكن وطلعت حرب ويوسف قطاوى وعدلى يكن وعلى اسلام ٠ وأنظر محمود متولى : الاصول التاريخية ص ١١٦ ، ١٢٢ ٠

وطنية والآخر بورجوازية كبيرة ، ومن يميز بين جناح وطنى يمثله الوفد ويتمثل فى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين جناح صناعى معقد فى تركيبه ٠٠٠ الخ (١٨) ، ولسنا ندرى على أى أساس يكون مثل هذا التقسيم الذى يتسم بعدم التحديد ، ذلك أن البناء الاجتماعى لمصر خلال سنى الحرب العالمية الأولى لم يتغير كثيرا منذ أن اتخذ شكله الهرمى فى مطلع هذا القرن نتيجة اجراءات الاحتلال البريطانى ، وسياساته ، اللهم الا ذلك التغير الذى يفرضه تعاقب الأجيال ، فالجيل التالى للاحتلال ، جيل الحركة الوطنية الشابة وأحزاب عام ١٩٠٧ ، يعتبر نتاجا طبيعيا للجيل السابق عليه ، كما ان شبابه هم رجال ثورة ١٩١٩ واحزاب ما بعد الثورة ، بما أضفته عليهم مكانة ابائهم الاجتماعية وما توفر لهم من حظ التعليم والثقافة ، وما اختبرتهم به الأحداث المتلاحقة ، ان سنوات الحرب الأربع لم تحدث سوى هزة فى ذلك البناء الاجتماعى القائم ، نتج عنها بعض الخلخلة ، ولكن بقيت أسسه الاجتماعية والطبقية قائمة كما هى منذ تم ارساؤها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حين بدأت تتضح معالم الخريطة الاجتماعية لمصر ، باستثناء تطور تمثل فى نمو طبقة العمال وبروزها الى سطح الحياة العامة لتلعب دورها سواء فى شكل اضرابات واعتصابات أو من خلال تجمعات أو أحزاب ، وتطور آخر تمثل فى انفساح المجال الصناعى والمالى والتجارى أمام الطبقة الوسطى فما فوقها ، حيث ساهم فيه كبار ملاك الأراضى الزراعية بشكل أو آخر ، وقد ساعدت سنوات الحرب على بلورة هذين التطورين ، وهذا يفسر ، فى تقديرنا ، بقاء الأعيان أو كبار ملاك الأراضى الزراعية متصدرين حركة المجتمع السياسية ، ويفسر أيضا تأليفهم للوفد فى أواخر عام ١٩١٨ ، وما جره اعتقال رجاله من احداث ثورية، ثم تصدرهم بعد ذلك لقيادتها فى مطلع عام ١٩١٩ ، لقد كان هؤلاء قبل الثورة فى الادارات والوزارات والهيئات التمثيلية أو النيابية ، وكانوا وراء الصحافة ، بأموالهم وبنيهم ، كما كانوا داخل الأحزاب السياسية ، كل

---

(١٨) انور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٤٤ ، فوزى جرجس . دراسات فى تاريخ مصر ص ١٣٩ _ ١٤٠

منها بقدر ، ومن ثم كانوا يمارسون السياسة منذ البداية ، كما يفسر ايضا كيف تحولوا بقيادتهم للثورة الى اسلوب المفاوضة ، ثم العودة الى تاليف الأحزاب السياسية من جديد ٠

* * *

وفى ضوء ما سبق ينبغى أن نفرق بين فكرة تاليف وفد للمطالبة باستقلال مصر ، بعد أن تضع الحرب العظمى أوزارها ، وبين مسألة ميلاد الثورة ، على الأقل فى اطار السياق الزمنى فالذين الفوا الوفد لم يؤلفوه لاشعال ثورة ، ذلك أن مصر كانت حبلى بالثورة فى سنوات العناء ، قبل تاليف الوفد ، وكانت سنوات الحرب بمثابة المخاض لذلك الميلاد الذى لم يتوقعه حتى أولئك الذين كانوا يفكرون فى مستقبل مصر ويطالبون باستقلالها ، والذين ساهموا فى شرعية ذلك الوليد ٠

لم يكن التفكير فى أمر البلاد ومستقبلها مقصورا على فئة أو طائفة دون أخرى ، بل كان التفكير عاما وكأنما قد أوحى الى الأمة بجميع طبقاتها أن حان وقت العمل لتقرير مصير البلاد (١٩) ويكفى هنا أن نشير الى جهود الساسة الذين يتصلون بموضوع دراستنا ضاربين صفحا عن الجهود الرسميةأو جهود أمراء البيتالعلوى أو رجال الحزب الوطنى،ومن ثم سنركزعلى

---

(١٩) لاشين : سعد زغلول جـ ٢ ص ١٢٨ ــ ١٣٠ ، حول نشأة الوفد أنظر : منكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة الأولى ، الملف الاول ص ٦ ، الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٠١ ، أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٣١،محمد عودة : تراث الأحزاب، الجمهورية ٢٢/٢/١٩٦٨ ، الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٢٥ (حول زيارة جماعة من حزب الأمة لسعد فى منزله فى يناير ١٩١٨ للحديث عن الوفد) وتؤكد صحيفة الثبات (٦/١٢/١٩٢٣) نفس المعنى حول دور رجال حزب الأمة ووكيلهم شعراوى باشا وينسب **Wevell** فكرة الوفد الى محمد محمود ، انظر كتابه **Allenby in Egypt. p. 40.** ويؤكد عمر طوسون (منكرة بماصدر عنا ص ١٢ ــ ١٣) أن سعدا ومحمد محمود اشتركا مع أساطين حزب الأمة فى المباحثات فى هذه المسألة ٠ أنظر أيضا السياسة : ١٠/٩/١٩٢٨ ، ٢٢/١١/١٩٢٩ حيث تؤكد أن حزب الأحرار هو حزب الامة ٠ ويذكر فتحى رضوان (عصر ورجال ص ٣٩٤) أن كل الاحزاب فروع لحزب الأمة الذى قام لمناوأة الحزب الوطنى ٠

جهود رجال حزب الأمة ، ورجال حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، والمعروف أن لطفى السيد قد اشترك مع سعد زغلول وعبد العزيز فهمى فى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا فى أغسطس ١٩١٧ ، ومع أن المشروع لم يقدم بشكل رسمى الا أن نصوصه قد تسربت الى السلطات البريطانية ، لأنه يكاد يكون هو الاساس الذى بنى عليه مشروع اللورد ملنر ، عند محادثاته مع الوفد المصرى فيما بعد ، كما أنه ظل الاطار الذى لم يخرج عنه الوفد المصرى ذاته الا فى بعض التفصيلات الفرعية (٢٠) .
وفى هذا الصدد كان حديث محمد محمود الى سعد زغلول فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ ، حول وضع مصر بعد الحرب وضرورة اتحاد جماعة من أهل الرأى للتفكير فى هذه المسألة ، ثم مناقشة المسألة فى اجتمـاع بمنزله فى ٢٨ فبراير ١٩١٨ ، حضره على شعراوى وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، وقد أبدى عبد العزيز فهمى يأسه من حالة مصر ، واتفق الحاضرون على صعوبة شأنها وقد علق سعد على اجتماعهم بقوله : ان روح التضامن لم تكن قوية بينهم وأن حب الذات له سلطان عليهم (٢١) .

وقد روى عبد العزيز فهمى محاولة أخرى لمحمد محمود وطلبه تأليف وفد ليسافر للمطالبة بحقوق البلاد ، وكان ذلك فى سبتمبر ١٩١٨ ، وأن كان سعد زغلول قد خوفه بأن الوقت غير مناسب نظرا لانتصار الانجليز ، وان عاد سعد فغير موقفه بعد أن رأى أن عدلى يكن وحسين رشدى قد اتفقا مع السلطان على ذلك (٢٢) ، كما أن سعدا فى ١٢ أكتوبر ١٩١٨ قد دعا محمد محمود ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى الى عزبته ، وتحدثوا فى المسألة المصرية وما الذى ينبغى عمله عند انعقاد مؤتمر السلام ، وعلق

---

(٢٠) لاشين : المرجـع السابق ص ٨٩ ــ ٩٢ واحمد زكريا : حـزب الأمة ص ٢٣٨

(٢١) مذكرات سعد زغلول : ك ٢٨ ، ص ١٥١١ ، ص ١٥٢٨

(٢٢) عبد العـزيز فهمى : هـذه حياتى ص ٧٢ ــ ٧٤ ، محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ١٠٩

سعد على اجتماعهم بما يفيد عدم اهتدائهم الى طريقة (٢٣) · وقد روى علوبه فى « ذكرياته » أنه ذهب الى سعد فى ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، وحدثه فى هذا الصدد وحمله مسئولية العمل باعتباره وكيلا منتخبا عن الشعب فى الجمعية التشريعية ، واقترح علوبة تكوين جمعية سياسية تسعى لتحقيق ما تصبو اليه البلاد ، وأضاف أن سعدا أبلغ أصدقاءه بمسعى علوبة وأنهم اجتمعوا فى بيت سعد فى ١٣ نوفمبر حيث اتفقوا على تفويض سعد وعبد العزيز فهمى وشعراوى فى لقاء ممثل بريطانيا فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذلك اللقاء المشهور (٢٤) ·

ويجدر بنا أن نشير الى ملاحظتين بخصوص هذا اللقاء ، أولاهما : أن أبطاله حرصوا على أن ينفوا عن أنفسهم صفة التطرف ، وأنهم بحكمة الشيوخ ، أخف حدة من زملائهم رجال الحزب الوطنى ، وأنهم من رجال حزب الأمة ، ولم يكن المندوب الانجليزى فى حاجة الى معرفة ذلك ، وثانيتهما: وهى تتصل بالأولى ، أنه رغم ذكرهم لطلب الاستقلال التام ، فان وسيلتهم لذلك سلمية تنبنى على التفاوض ، وأنهم تطوعوا لذلك بتقديم ضمانات لانجلترا فى مقابل مساعدتها لمصر فى الحصول على الاستقلال التام ، فيعطونها ضمانة فى طريقها الى الهند وهى قناة السويس ، بأن يجعلوا لها دون غيرها

---

(٢٣) لاشين : المرجع السابق ص ص ١٣٥ أ ١٣٦

(٢٤) علوبة : ذكريات ص ٩٣ ـ ٩٤ (محضر المقابلة ص ٩٥ ـ ١٠٢) · لطفى السيد · قصة حياتى ص ١٧٨ ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ٧٤ ـ ٧٦ (محضر المقابلة ص ٧٦ ـ ٨١) ، العقاد : رجال عرفتهم ص ٢٣٢ ، هيكل : مذكرات ، ج ١ ص ٧٨ ، محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٥٨ ، مذكرات الهلباوى ص ١٣٠ ، عمر طوسون: مذكرة بماصدر ص ٧ Landau, J., Parliaments and Parties, p. 151-52. السياسة: ١٤/١١/١٩٤٩ حيث ذكر عبد العزيز فهمى فى خطبة له أنهم قد اتفقوا على تأجيل اللقاء الى ما بعد اجتماع عام لكبراء البلد بمنزل عمر طوسن فى ١٦ نوفمبر وانهم سيكتفوا فى لقائهم بوينجت بالشكوى من الأحكام العرفية دون طلب التصريح بالسفر لأوروبا ولكن وينجت جرهم الى الموضوع الأصلى لعلمه بهدفهم عن طريق جواسيسه ·

حق احتلالها عند الاقتضاء ، وعدم عقد أى تحالف الا مع انجلترا ٠٠٠ الخ (٢٥) ٠

وأسلوب « المفاوضة » أسلوب سلمى « مشروع » ، فقد نصت صيغة توكيل الوفد ، التى حررت عشية اليوم التالى للقائهم بوينجت ، على تفويض هذا الوفد السعى بالطرق السلمية والمشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر ، بل أن نص المادة الثانية من قانون الوفد ، الذى صودق عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، يقرر أن مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما (٢٦) ٠ ولم تخرج مشروعات طلب الاستقلال عن هذه المعانى بدءا من سعى لطفى السيد فى أغسطس ١٩١٧ ، حتى لقاء نوفمبر ١٩١٨ ، وليس هذا بغريب على رجال حزب الأمة (٢٧) ، دعاة الاستقلال التدريجى واعداء الطفرة والتطرف ، وانصار شعار « خذ وطالب » ومن عرفوا لدى الانجليز بالاعتدال والكياسة والدبلوماسية ، ولكن مع ذلك لم يطرحوا بديلا لفشل المفاوضات أو المساعى السلمية الهادئة ، حتى أثناء مشاوراتهم غير المعلنة مع بعضهم البعض مما ينفى التعلل بالظروف الاستثنائية ، بل ان قانون الوفد ذاته حين وضعوه ، وكان منهم من رجال الحزب الوطنى كعلوبه والمكباتى ، أدخلوا هذه الطرق السلمية المشروعة فى مسارب السعى الطويلة حيثما وجدت.

---

(٢٥) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ٧٨ ـ ٧٩ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة الاولى ص ٨ ، وذكريات علوبة ص ١٠٥

(٢٦) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٦٧ ـ ٦٩ ، نص قانون الوفد بمذكرات عبد الرحمن فهمى المحفظة (١) ص ١١ ـ ١٦ ، وتنص مذكرة عمر طوسن ص ص ٨ ـ ٩ على عبارة الطرق السلمية المشروعة ٠

(٢٧) يلاحظ أن الغالبية العظمى ممن ذكرت أسماؤهم كانوا جميعا أعضاء فى حزب الأمة فلطفى السيد كان كاتب الحزب الاول وفيلسوفه ، وشعراوى وكيل الحزب . ومحمد محمود ابن رئيس الحزب وعبد العزيز فهمى كان عضوا به ، كما أن سعد زغلول يدين بمذهبه السياسى (انظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٢٠ ـ ١٢٢) ٠

ولأن الانجليز كانوا يدركون مقدرة هؤلاء الساسة ، وتكوينهم السياسى ، بل وما يقدمونه من مقترحات منذ البداية ، فلم يكن صعبا عليهم التعامل معهم ، بقدر اعتدالهم فى هذه المطالب .

لقد أجمع المصريون باختلاف اتجاهاتهم وأساليبهم على هدف واحد وغاية واحدة وهى الغاء الحماية وتحقيق استقلال مصر ، وبالتالى فليس دقيقا ما يتهم به المصريون من انهم كان يعوزهم الاتفاق ، لا على الغايات فحسب ، وانما على الوسائل ايضا ومن هنا تضاربت أهدافهم ، وليس دقيقا كذلك أن يعلل اعتدال الساسة ، سواء فى صيغة التوكيل أو فى قانون الوفد ، بالظروف الاستثنائية ، التى كانت تمر بها القضية المصرية ، فكما رأينا أن رجال الوفد كانوا معتدلين منذ بداية نشأتهم السياسية حيث تربوا فى أحضان حزب الأمة ، ولم تدخل الثورة أو النضال الشعبى فى حسابهم (٢٨) ، وكيف ذلك والسلطة الانجليزية تزن كل شىء وتقدر نوعية الرجال الذين يهدفون الى الحصول على الاستقلال التام بوسائل سلمية ، والذين يعتبر حزبهم أكثر الأحزاب أهمية فى البلاد حيث يضم العديد من ذوى النفوذ والأعيان (٢٩) .

وثمة حقيقة ينبغى أن نوضحها ابتداء وهى أن السبعة الذين تشكل منهم الوفد عشية ١٣ نوفمبر ، قد تولى خمسة منهم تأليف حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، ولذا فان البحث عن دورهم فى الوفد وأسلوبهم السياسى هو بالضرورة بحث فى صميم دراستنا عن الأحرار الدستوريين ، ويضاف الى هؤلاء الخمسة الدكتور حافظ عفيفى واسماعيل صدقى وهما من

---

(٢٨) محمود زايد : نشأة حزب الوفد ص ٢٤٤ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٤٤ هيكل : مذكرات ج ١ ص ٨٢ وتروى صحيفة الثبات (٢ نوفمبر ١٩٢٣) أن رشدى قبل أن يؤلف الوزارة فى عهد الحماية اجتمع مع زغلول وعبد العزيز فهمى حيث ذكر الأخير أنه اذا أقصى الانجليز الخديو فى مقابل جلائهم عن مصر فأنا أول من يقر عملهم فأنا لا أسلم بشىء الا نظير شىء .

(٢٩) F. O. 407/183, No. 166, Wingat to Balfour, Dece, II, 1918.

المجموعة الثانية التي ضمت للوفد (٣٠) ، وقد توالت الأحداث بعد ذلك على ما هو معروف ، حيث أعتقل رئيس الوفد وثلاثة من رفاقة ونفوا الى مالطة، ثم اندلاع الثورة فى أنحاء البلاد ، تلك الثورة التى لم توجه بحزب من الأحزاب التى كانت قائمة ، والتى شملت كل الطبقات ، ولم يتول قيادتها شخص معروف ، حيث خرجت من صلب كل الذين تجرعوا البؤس والشقاء خلال سنى الحرب ، وقمعتها انجلترا بالقوة المسلحة ، وعينت اللورد اللنبى مندوبا ساميا فى أواخر مارس ١٩١٩ ، فأطلق سراح الزعماء الأربعة وصرح للوفد بالسفر الى باريس ، وجاءت لجنة ملنر فى نوفمبر للتحقيق فى أسباب « الاضطرابات » وتقديم تقرير عنها وقوطعت اللجنة شعبيا ، وتوالت حوادث العنف مرة ثانية ، ثم فشل سعد ورفاقه فى حضور مؤتمر الصلح ، الذى نصت معاهدته على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، وعادت لجنة ملنر الى لندن وبعثت فى استقدام الوفد الى لندن للمفاوضة ، حيث سافر بالفعل اليها فى يونيو ١٩٢٠ وبدأت المفاوضات مع لجنة ملنر ، وماصحبها من انقسام فى الوفد ٠

وسوف نتتبع حركة الانقسامات فى الوفد أثناء هـذه المفاوضات ، ونتقصاها لما لها من أثر فى تكوين حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، كما أن هذه الانقسامات لم تقسم الوفد الى قسمين ، بل هى سلسلة من خروج أعضاء الهيئة على رئيسهم ، مما يعطى فى النهاية صورة أن رئيس الهيئة هو الذى خرج على الوفد وهيئته ، والا فبماذا نفسر خـــروج الأعضاء جميعا، تقريبا ، بشكل تدريجى ، حتى لم يبق سوى رئيس الوفد فى معسكر وحـده وان ظل متمسكا باسم الوفد مدعما اياه بضم أعضاء آخرين اليه ؟

ان عزلة الوفد ، وعدم نجاحه فى مهمته لما عجل بتعميق الخلافات بين أعضائه ، وكان من وراء استقالة أو ابعاد بعضهم أو ابتعاد البعض

---

(٣٠) الخمسة هم (عبد العزيز فهمى ـ محمد محمود ـ عبد اللطيف المكباتى ـ لطفى السيد ـ محمد على علوبة) والاثنان الاخران كانا سعد زغلول وعلى شعراوى ٠

الآخـر ، وانفصال عـدد من العاملين الذين رافقوه فى رحلته وكانت هـذه الخلافات قد بدأت تدب بين قادة الوفد الذين نفوا الى مالطة ، وكانت نذيرا حملوه معهــم الى أوربا ولما تمضى بضعـــة أيام على وصولهم اياها ممــا سيكون له نتائج بعيدة خاصة بعد أن لحق بهم زملاؤهم فتزايد عددهم وبالتالى اتسعت شقة الخلاف (٣١) .

والواقع أن الذى جعلهم ينتظمون فى هذا التجمع هو القضية الوطنية ودخولها فى مرحلة تحول من تاريخها ، بين نهاية حرب وميلاد ثورة ، فما أن حلوا باريس حتى بدأت الخلافات تتجسم وتتضخم ، ومن استقرائنا للمصادر المعاصرة للخلاف يتبين أنه لم تكن توجد ثقة بين أعضاء الوفد . وقد عبر سعد عن ذلك بقوله « لم يخلق الله هيئة اشتملت على عوامل التفريق أكثر من هيئة الوفد .. ان كل عضو فى الوفد أصبح يظن نفسه قائدا للأمة » (٣٢) ولعل العبارة الأخيرة تفسر محاولة سعد زغلول تضخيم سلطة رئيس الوفد فى قانونه أكثر مما هى فيتول فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ أنه يلزم اخراج كل عضو يختلف مع الرئيس اختلافا شديدا ويطلب التشريع بذلك(٣٣)، وهذا يعطينا السبب الأول من أسباب الانقسام وهو حب السلطة والرغبة فى اصطناعها . ومن هذه الأسباب مابدا شخصيا ، لكنه بفعل عوامل أخرى تضخم وأدى الى انعدام الثقة بينهم ، ومنها مثلا تدخل المكباتى فى خلاف بين سعد وحمد الباسل ، مما أفسد علاقة سعد بالمكباتى (٣٤) ومن تلك

---

(٣١) لاشين : ســعد زغلول ج ٢ ص ٢٢١ ــ ٢٢٢ ، ص ٢٤٢ ــ ٢٤٥ ، أنظر وصف سعد لمحمد محمود بالمكبر وسوء الظن فى مذكراته ك ٣٥ ص ١٩٤٦ . ثم قوله ص ١٩٧٧ أنه بين فريقين فريق من المتهورين المتفائلين وفريق المتشائمين القانطين ، ولاثقة له بواحد منهما .

(٣٢) مذكرات سعد ، ك ٣٥ ، ص ١٩٧١ ، ص ١٩٨٧ .

(٣٣) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ، ص ٢٣٧١

(٣٤) المصدر السابق ك ٣٥ ص ١٩٦٤ ، كامل سليم : أزمة الوفد ص ١٧٨ ، ص ١٨٣ (وقد وصف المكباتى سعد بأنه ينطلق فى التصرف فى مالية الوفد وأنه غير صلب فى الحق (السياسة ١٩٢٣/١١/٢٥ خطبة المكباتى) .

الخلافات ، خلافَ سعد مع لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ، حيث تبدو فيه الاتهامات عامة وغير محددة وتنطوى على انفعالات شخصية ، فيتهم سعد لطفى السيد بالضعف والتلون والدفاع عن محمد محمود بالحق والباطل، وأنه يميل هو وعبد العزيز فهمى الى التسلل من العمل ، كما يتهم عبد العزيز سعدا بأنه قد ظهرت عليه أعراض « جنون العظمة » وأنه يريد أن يكون ملكا أو وصيا على ملك ، وقد أكد لطفى السيد نفس المعنى لعلوبة حين ذكر له أن سعدا يريد أن يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع وأنه يقبل مشروع ملنر الأول برمته بشرط خلع السلطان (٣٥) ويتصل بذلك فقدان سعد الثقة بحافظ عفيفى لغير سبب واضح ، ووصف سعد له بالمكر والدهاء ، وماحدث من خلاف حول تعيين الموظفين اللازمين للترجمة الانجليزية حيث قال سعد « أنهم خالفونى فيها هى ومسالة سفرى الى أمريكا فأرادوا محمد محمود لينحصر العمل كله فى حزب الأمة » كما حدث الخلاف فى لندن على أشخاص المفاوضين (٣٦) والغريب أن رئيس الوفد سعد زغلول قد ذكر فى ٢٤ يونيو ١٩٢٠ أن الانجليز لم يقصدوا بالمفاوضة الا ايقاع الانقسام فى الأمة وربما بين أعضاء الوفد (٣٧) ٠

وتجىء وساطة عدلى يكن بين الوفد ولجنة ملنر ، وسير المفاوضات وتبادل المشروعات لتطفح أسباب الخلاف مرة واحدة ، وتتحدد الاتجاهات،

---

(٣٥) مذكرات سعد ك ٣٥ ص ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ، ص ٧٩٨٦ ثم ك ٣٧ ص ٢١٠٠٧ ، ص ٢٢١٣ – ٢١١١٤ والسياسة ١٥ فبراير ١٩٢٥ خطبة عبد العزيز فهمى – ذكريات علوبة ص ١٨٥ ٠

(٣٦) كامل سليم : ازمة الوفد ص ١٧٨ ، ١٨٣ ، مذكرات سعد ك ٣٧ ص ٢١٨٢ – ٢١٨٣ ، وقد ذكر أن عبد العزيز كان متأثرا من عدم تعيينه للمفاوضة اذ كان مريضا وقال اننى قسمت الوفد الى اشراف وأوباش ك ٣٩ ص ٢٢٣٩ ٠ وحول مهمة محمد محمود فى أمريكا أنظر ذكريات علوبة ص ١٦٢ ومذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة (٢) ص ٤٦٥ ومذكرات سعد ك ٣٥ ص ١٩٤٨ ثم هيكل : مذكرات ج ١ ص ٩٨ ، انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٧٠ ، ٨٤ ، ١٠١

(٣٧) مذكرات سعد ك ٣٧ ص ٢١٧٩ ٠

فتتضخم الأسباب الشخصية ، وعلى أساسها تتحدد المواقف ازاء سير المفاوضات ، ويتبادل « المتطرفون والمعتدلون » المواقع أكثر من مرة ازاء ما يقدم اليهم من مشروعات وتتحول هواجس عدم الثقة الى مسلك عملى يكشف أوراقهم جميعا أمام المفاوض البريطانى ، الذى يكمل الدور لتتسع شقة الخلاف ويعيدهم الى بلادهم زمرا وقلوبهم شتى • وينبغى الا ننسى خلاف سعد وعدلى القديم ايام الصراع حول أحقية أيهما برئاسة الجمعية التشريعية عند غياب الرئيس ، حيث استمرت هذه العلاقة بينهما على غير ما يرجى ، حتى أن سعدا يتشكك فى ابريل ١٩١٩ فى أن عدلى ورشدى تستميلهما الحكومة الانجليزية وتستعملهما لتنفيذ سياستها ، كما يذكر سعد : « الظاهر أن عدلى أفهم أنه موكل فى المناقشة عنا فانفرد بها دوننا » ولأن سعدا لم يكن لديه دليل على اتهام عدلى فانه كان يلجأ اليه طالبا وساطته عندما تتعثر المفاوضات ، ثم يعود سعد ليذكر أنه فقد كل ثقة بعدلى . والواقع أن سعدا كان يتخوف من دور عدلى وتأثيره على زعامته ، خاصة عندما رأى بعض أعضاء الوفد يميلون ناحيته لنفورهم من الرئيس ، حتى لقد جرت مشاورات لفصل لطفى السيد ومحمد محمود « لمخالفتهما مبدأ الوفد » كما اقترح « اعتبار عدلى مجرد وسيط فقط » (٣٨) • وقد أكد مؤرخو عدلى يكن أنه ظل يلعب دور الوسيط بين الوفد ولجنة ملنر حتى انقطعت المفاوضات فى نوفمبر ١٩٢٠ ، ينفق من ماله وصحته ، وأن أعضاء الوفد هم الذين ألحوا عليه ليكون وسيطا وليعالج بكياسته وحسن سياسته كثيرا من النقاط الخلافية (٣٩) ، ولكن وسوس أناس لسعد أن عدلى يتخطاه . فازداد نفور سعد وتشككه بينما يشهد محمود أبو الفتح بأن عدلى فى كل

---

(٣٨) مذكرات سعد ك ٣٦ ص ٢٠٦٧ ، ك ٣٧ ص ٢١٠٧ ، ص ٢١٧٦ ، ص ٢١٨٣ ، ك ٣٩ ص ٢٢٩٧ ، ص ٢٣٢٩ ، ثم عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٠٥ ، ص ١٠٨ ، وكذلك ، ص ١١٥ حيث يذكر أن سعدا كان يتخوف من عدلى الذى كان يتكلم الانجليزية التى يعرفها مع ملنر وغيره ويخبره بالحديث وأيضا (السياسة ١٥ فبراير ١٩٢٥) •

(٣٩) أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٠١ ــ ٢٠٢ ، يوسف نحاس : ذكريات سعد وعبد العزيز ، ص ٤٦ ــ ٤٨ وهيكل : مذكرات ج ١ ص ١٠٥

مسألة يناقشها مع ملنر كان لا يخرج عما اتفق عليه مع سعد وزملائه (٤٠) ٠
وقد سجل كامل سليم فى مذكراته ان عدلى قال لهم : ان ملنر لا يريد ان تكون المقاطعة مغاضبة وأن التسهيلات التى سيعطيهم اليها ، اذا لم تقبلوها سقفيد فى انهم لا يعدلون عنها بل يعرضونها من طرفهم لتكون اساساً لاتفاق بينهم وبين الأمة (٤١) ، ولعل هذا يسجل تاريخيا فكرة التصريح لمصر من جانب بريطانيا والذى تم فيما بعد فى فبراير ١٩٢٢ ٠

وبالرغم من أن سعدا قد ذكر لكامل سليم بأنه يرى ان عدلى كان رسول ملنر الى الوفد وليس العكس (٤٢) ، الا أن سعدا قبل هذه الوساطة وأجل سفره أكثر من مرة انتظارا لوساطات عدلى ، ويبدو أن ملنر حقيقة قد « استخدم » عدلى للتهدئة دائما وتمديد أجل وجود الوفد فى لندن ، لتكون آثار الثورة قد صفيت تماما فى مصر ، مستغلا بذلك تهالكه على المفاوضة ، ذلك التهالك الذى لم يصل به الى حد أن يكون « كارثة » على الوفد ، لأن الوفد ذاته كان متهالكا هو الآخر على المفاوضة ، وعلى هذا فالمسألة فى تقديرنا ، بهذا التصور تبدو وقوعا لهم جميعا فى شرك لا نهاية له أحكمته السلطات الانجليزية حولهم ٠

وعندما استقر الرأى بين الوفد وعدلى على أساسيات مشروع اتفاق مع انجلترا وتعيين وزارة موثوق بها لتنفيذ الاتفاق بعد القيام بالمفاوضات الرسمية ، وكان ذلك فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ ، عاد سعد ليذكر أن مالاينال فى المفاوضات غير الرسمية لا يمكن ان ينال فى الرسمية وأضاف « أن الأجدر الا نرتبط بهذه الوزارة ونحتفظ لأنفسنا بحرية العمل » ويبدو أن سعدا قد

---

(٤٠) محمود ابو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١ ـ ٢٧٢

(٤١) كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ص ٧٧ ، وحول دور عدلى فى المفاوضات أنظر احمد بيلى : عدلى باشا ص ص ١٦١ ـ ١٦٢ ، وشهادة زغلول لعدلى وطلبه الغاء الحماية ، (مذكرات سعد ك ٣٦ ص ٢١٠٠) ٠

(٤٢) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٦٠ و Lloyd, Op. Cit., II. p. 22.

تراجع لتخوفه من ضياع زعامته وانفضاض رجال الوفد من حوله والتفافهم حول عدلى ويؤكد هذا المعنى ذكر سعد أن محمد محمود ولطفى السيد يخويان استاذ رئاسة الوفد الى عدلى وأن عدلى يميل لذلك ، ولم يمنعهما من تنفيذ هذه النية الا تطوق الأمة بى »(٤٣) ٠ وعلى كل حال عجلت فكرة تأليف وزارة الثقة بانصراف فريق كبير من أعضاء الوفد عن الرئيس وعلى أثر ذلك قرروا العودة الى مصر ، ولم يلبث سعد ان ذكر فى نوفمبر ١٩٢٠ أن عدلى أصبح أهم ركن ترتكن عليه سياسة الاستعمار وأن معه خمسة من أعضاء الوفد يميلون ميله ولا يبالون بأن يخرجوا على الوفد وينشقوا عليه ، حيث توهموا أن عدلى سيكون فى مركز يمكنه من تحقيق أمانيهم «فتسللوا منى والتفوا حوله»(٤٤)،ويبدو أن تخوف سعد كان حقيقيا ذلك أن مسألة تعيين وزارة الثقة قد لقيت اصرارا على اقرارها فى جلسات الوفد من جانب فريق كبير من رجاله ألحوا على وضع صيغة مكتوبة بهذا المعنى ، مما يوحى بأنها ربما كانت محاولة من جانبهم لابعاد سعد تماما والالتفاف حول عدلى ، للانتقال بالقضية وجهة أخرى تنهى دور الوفد الشعبى وتنهى معه زعامة سعد ، وتفتح بابا جديدا ٠

وجاءت مسألة استشارة الأمة فى مشروع ملنر لتضيف عاملا جديدا لعوامل الفرقة بين أعضاء الوفد ، وكان سعد قد اقترح عدم رفض المشروع قبل استشارة الأمة فيه ، رغم تحذير لطفى السيد بأن ذلك قد يفتح بابا للدسائس والتشويش وانقسام الأمة ، ولما ذهب وفد استشارة الأمة الى مصر ، وردت البرقيات على سعد تشكك فى مسلكه وتجيزه وتذكر له أن عبد العزيز فهمى يطعن عليه فى مصر (٤٥) ٠ وتلا ذلك مسألة التلغرافين

---

(٤٣) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٣٣٧ ، ٢٣٥١

(٤٤) يوسف نحاس : ذكريات سعد ، ص ٤٨ ، مذكرات سعد ك ٣٩ ص ٢١١٤ ، ص ٢٣٧٦ والمجموعة المشار اليها تتألف من عبد العزيز ولطفى ومحمد محمود وعلوبة والكباتى وقد ذكر محمود أبو الفتح (المسألة المصرية ص ٢٠٠) أن سعد أباح لعدلى فى فبراير ١٩٢٠ أن يؤلف وفدا رسميا للمفاوضة ولكن عدلى لم يقبل هذه المسئولية ٠

(٤٥) مذكرات سعد ك ٣٩ ص ٢٢٢٥ ، ص ٢٤٤٢ ، ص ٢٤٤٨ ، ومحمود أبو الفتح : المسألة المصرية ص ٢٨١

الذين أرسلا الى مصر للتشكيك فى موقف عدلى واعتباره كارثة على الوفد ، وكانا بايحاء من سعد ، وما كان لهما من أثر فى اغضاب أصدقاء عدلى، وقد اعترف عبد العزيز فهمى أن مسألة التلغرافين هذه كانت سببا فى خروجه وبعض زملائه من الوفد ، وقد علق سعد على موقفهم بقوله : فليذهبوا حيث شاءوا يريدون ترويج مشروع ملنر تنفيذا لما وعد به عدلى ملنر (٤٦) .

وقد ذكر سعد فى التخلى عن الوفد لتعبه « ولفساد ما بينهم واختلاله واختلاف الشعور وانتهاء التضامن ، والانجليز يريدون التلاعب ولا بد أن يقيدوا ما أطلقوه لنا وأن يضعوا فى المعاهدة أمورا لا نقبلها ولا نستطيع رفضها » (٤٧) ، وهذا التخوف الذى ابداه سعد يقودنا الى عامل آخر من عوامل الخلاف ، يتمثل فى وعى السلطات الانجليزية بالتناقضات الحادة التى انبعثت بين رجال الوفد ، بالاضافة لخبرتها السابقة بحجم ودور كل منهم ، ولعل هذا يفسر لنا عبارة هامة وصف بها أبو الفتح سير المفاوضات حين ذكر أنها كانت « تجرى فى دائرة مرنة وبشكل غير معين محدد » (٤٨) فظلت المفاوضات تدور ، عن عمد ، داخل تلك الدائرة الى أن حدث ماحدث داخل الوفد . ويؤكد هذا المعنى تقرير أرسله اللنبى الى اللورد كيرزن فى ١٢ يناير ١٩٢٠ يلخص فيه الموقف بأن عدلى ورشدى ومحمد سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين ، يسعون لاقناع زغلول ورجاله بقبول حل لا يتضمن مطالبهم الحالية ، كما أن هناك فريقا من حزب زغلول ، يميل الى السابقين ، ولكنهم جميعا ينتظرون قرار زغلول الذى أظهر عنادا . فانشقوا عليه وعندئذ « فاننا سننظر لنرى هل تستطيع مجموعة عدلى أن تتقدم علانية ببرنامج مستقل عن زغلول أم لا ؟ » (٤٩) .

---

(٤٦) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٠٥ ـ ١٠٩ ، مذكرات سعد ك ٣٩ ص ٢٤٠٨ ـ ٢٤٠٩ .

(٤٧) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ، ص ٢٢٩٥

(٤٨) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية ، ص ٢٨٢ ، وانظر تحليلات لاشين ، المرجع السابق ص ١٧٠ ، ٢٢٧ ، ٢٤٢ .

(٤٩) F.O. 407/186, No. 35. Alenby to Curzon, Jan. 12, 1920.

كما يضيف سعد زغلول لأسباب الخلاف عاملا آخر يتصل باختلاف طبائع رجال الوفد ، وباختلاف منابتهم ، وانهم لم يتربوا على طريقة واحدة ولم يتشبعوا على الأخص بفكرة واحدة ، ولم يكن المبدأ الذى اتخذوه ثابتا فى نفوسهم ولا الاخلاص راسخا فى قلوبهم (٥٠) • وعلى أى حال عاد الى مصر ستة من أعضاء الوفد ، والتقوا باخوانهم فى مصر ، وكذلك بأعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم يذيعوا شيئا عن الخلاف ، بل قرروا تأييد الوفد والثقة برئيسه وأصدروا بذلك بيانا فى ٢٨ يناير ١٩٢١ ، ولكن سعدا لم يأبه لذلك وأظهر امتعاضه (٥١) وقد برر محمد محمود خروجهم على رئيس الوفد « نظرا لحالة سعد وتباعده ، وأن سعدا هو الذى ترك أصحابه الأقدمين وخرج على الوفد » ثم أكد حافظ عفيفى هذا المعنى فيما بعد ، حين ذكر أن سعدا هو الذى خرج على الوفد والا فهل كان على الأغلبية أن تسلم برأى الأقلية لان سعدا كان بينها ؟ (٥٢) •

أصدر « الخارجون » نداء يناشدون فيه كل مرشح للوزارة أن يرفضها « ولنترك للانجليز حكم البلاد على قاعدة حق الأقوى أو اذلال الضعفاء » ثم أصدروا احتجاجا على اعتقال سعد زغلول وزملائه ، ملبين الدعوة الى توحيد الصفوف (٥٣) وبدا انهم عادوا بالفعل الى حظيرة الوفد ، ولكنها كانت عودة عاطفية مؤقتة ، فلم تلبث أن جاءت مسألة ضم أعضاء آخـرين الى الوفد ، سببا جديدا للخلاف بين العائدين للوفد والباقين ، كما قيل أن حرم سعد تريد أن يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قبل اعلانه

---

(٥٠) مذكرات سعد ، ك ٣٧ ، ص ٢١١٣ — ٢١١٤ ويذكر لاشين (المرجع السابق ص ٢٤٢) أن أعضاء الوفد قد خرجوا من منبع واحد ومن ثم لم تكن هناك اختلافات اجتماعية واقتصادية واسعة •

(٥١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (٢) ص ١١٩٤ ، ١١٩٦ نص بيان الخارجين والسمائهم • ذكريات علوبه ، ص ١٨٥ • وخطبة محمد محمود فى السياسة أول يوليو ١٩٢٣ ثم السياسة ٢ نوفمبر ١٩٢٣ خطبة عفيفى •

(٥٢) السياسة ، ٢ نوفمبر ١٩٢٣

(٥٣) الاخبار ، ٩ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ وكانت دعوة أمين الرافعى •

وان يكون لها حق الاعتراض ، فانقطعت مجموعة عبد العزيز عن الوفد ، حيث استقال عبد العزيز نفسه فى ١٢ يناير ١٩٢٢ وتلاه محمد علوبة وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود ولطفى السيد وحافظ عفيفى الذين كانوا قد انقطعوا عن الوفد أولا ثم قدموا استقالاتهم عقب اعلان سعد عدم ثقته بوزارة عدلى (٥٤) .

انضم الى هؤلاء الستة اسماعيل صدقى ، وأصبحوا فيما بعد عمد حزب الأحــرار الدستوريين ، يضاف اليهم مجموعة أخرى من أعضاء لجنة الوفد المركزية ، التى كان يرأسها محمود سليمان ، رئيس حزب الأمة ، ووالد كل من محمد محمود وحفنى محمود ، وعلى محمود وعبد الرحمن محمود ، والأخيران كانا عضوين بلجنة الوفد المركزية أيضا ، والتى ضمت ابراهيم الهلباوى وتوفيق دوس وسيد خشبة وراغب عطية وعلى المنزلاوى وعبد الحليم العلايلى وحسين عبد الغفار ، ممن اشتركوا فى تأسيس حزب الأحــــرار الدستوريين ، بالاضافة الى عميدى عائلتى أبو حسين (محمود وكيل اللجنة) ومحفوظ (محمد باشا) ، وهما من العائلات التى ساهمت فى تأسيس الحزب أيضا ، ويمثل هؤلاء جميعا أكثر من ربع عــدد أعضاء لجنة الوفد المركزية ، المؤسسين والمنضمين (٥٥) ، وينبغى أن نشير الى أن نفرا من هؤلاء الذين خرجوا من صلب الوفد ، الذين أسسوا حزب الأحرار، كانوا ينتمون الى الحزب الوطنى فى أصولهم الحزبية قبل تأليف الوفد ، وكانوا قد انضموا للوفد أملا فى أن ينجح فى عرض القضية الوطنية على مؤتمر السلام والمطالبة فى أوربا باستقلال مصر ، ولكنهم مالبثوا أن انضموا الى « المفاوضين والمعتدلين » وساهموا بعد ذلك فى تأسيس حــزب الأحــرار

---

(٥٤) مذكرات علوبة ص ١٧٩٠ (نص استقالة عبد العزيز) ثم انظر الرافعى : فى أعقاب ، جـ ١ ص ١٠ ـ ١٢ ، ص ٣١ ـ ٣٢ (نصوص استقالات الباقين) . وعزباوى : حزب الوفد من نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ص ٢٢٨ ، وحشيش ، حزب الوفد من ٣٦ ـ ١٩٥٢ ص ١٤ ـ ١٥

(٥٥) عددهم ١٢ من ٤٦ ، أنظر الأهرام : ٥٠ عاما ص ١٤٥ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (١) ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤ .

الدستوريين ، وهم : اسماعيل صدقي ــ محمد واحمد علي علوبة ــ حافظ عفيفي ــ المكباتي ــ كامل البنداري ــ علي الجزايرلي (٥٦) .

ولم تكن مسألة التطرف أو الاعتدال في المطالب الوطنية وراء تمزق الوفد على النحو السابق ، فمن المؤكد أن جميع أعضائه كانوا من المعتدلين، حتى من كانوا يمتون بأصولهم السياسية الى الحزب الوطني ، فهم جميعا ، رغم تفجر الثورة ، علقوا تحقيق أماني مصر القومية على عدالة مؤتمر السلام وعلى وعود الساسة الانجليز ، وهذا هو رأى محمد محمود الذى كان معروفا بتشدده وتطرفه في معاملة الانجليز حين كان مديرا للبحيرة ، ثم عاد ليحتد أثناء المفاوضات ، ويلوح بأن الشعب « سيدوسهم بالاقدام اذا لم يحققوا مطالبه » (٥٧) .

وهذا هو رأى سعد زغلول ، زعيم الثورة المتطرف بقوله للنر « انني لست كما يظهر متطرفا بل معتدلا » (٥٨) . ، أما عبد العزيز فهمي ، الذى وافق على ادارة الانجليز لشبه جزيرة سيناء المدة التى يريدونها ، لاختبار ما اذا كانوا يريدون احتلال القطر أم لا ، عاد ليتشدد ويؤكد لسعد زغلول عدم قبوله ما يطلبه الانجليز من حق المرور وألا نقبل مادون الاستقلال ، كما صرح بأن الحماية حتى لو الغيت بالنص فان ذلك أحط انواع الاستقلال(٥٩)

---

(٥٦) ذكريات علوبه ص ١٥٤ ، عبد العزيز فهمي : هذه حياتي ص ٩٤ ، محمود عزمي : خبايا سياسية ص ١٦ ، أما المكباتي فكان متعاطفا مع الحزب الوطني ، يؤيده بشعوره وميله (الرافعي : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٢٦) وأعضاء الحزب الوطني في .F. O. 407/183 No. 166, Wingat to Balfour, Dec. II, 1918

(٥٧) مذكرات عبد الرحمن فهمي : المحفظة (١) ص ٣٦٢ من خطبة لمحمد محمود في ٣ / ٥ / ١٩١٩ ثم .F. O. 141/681, M. Mahmud; Mar. 15, 1915

وكامل سليم : صراع سعد ص ٢٣ .

(٥٨) مذكرات سعد ، ك ٣٦ ص ٢٠٩٣

(٥٩) المصدر السابق ، ك ٣٩ ص ٢٢٧٠ ، ٢٢٧٩ ، ٢٣٢٣ ، ٢٣٢٣ ، الحزب الوطني : المسألة المصرية ص ٢٧٩ ــ ٢٨٢ .

ويوضح ذلك كله أن مسألة الاعتدال والتطرف لم تكن اتفاقا تكتيكيا تقتضيه معركة المفاوضة وانما كانت حسبما يتفق،وارتبطت بتوتر الأعصاب واستطالة أمد المفاوضات على غير جدوى كما لم تكن نابعة عن موقف مبدئى مشفوعة بمسلك عملى متسق لأى منهم ٠

***

لعلنا ادركنا أن مسألة تاليف وزارة موثوق بها من جانب الوفد كانت مطروحة خلال مداولات الوفد فى لندن ، وان سعد زغلول قد عارض الفكرة بعد أن وافق فى البداية ، متخوفا من أن تجذب البساط من تحت أقدامه وتدفع به الى غرفة الانتظار ، حيث ينفض أعضاء الوفد من حوله ليلتفوا حول صديقه اللدود عدلى يكن ، الذى كان مرشحا لتولى هذه الوزارة وليس بغريب أن يذكر سعد فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٠ أن هذه الوزارة التى تتألف قبل الاتفاق على المشروع اما خادعة أو مخدوعة (٦٠) ٠ فى حين أن هناك فى الوفد من ظل ينادى بتاليف هذه الوزارة كلطفى السيد الذى تساءل : وما الضرر فى حدوث المفاوضات بواسطة هيئة أخرى غير الوفد ٠٠ بل ما الضرر من ترك مسألة التحفظات الى المفاوضات الرسمية ؟ ويفصح علوبة عن رغبة زملائه مؤكدا انه ليس من الخير أن يترك الوفد عدلى يسعى ويعمل من ناحية بينما الوفد يسعى ويعمل من ناحية أخرى (٦١) ، ويقترح عبد العزيز فهمى فى يناير ١٩٢١ تجديد الثقة بعدلى لعلاج حالة الانقسام الموجودة فى البلاد ، وليمكن تعيين وزارة ثقة فى البلاد لتدخل المفاوضات ، ولكن سعدا رفض (٦٢) ٠ وهكذا تبلورت مسألة العمل على مستويين ، أو بالأدق انشطار الوفد الى فريقين ، أحدهما يؤيد سعد والآخر يؤيد تاليف وزارة برياسة عدلى تقوم باجراء مفاوضات رسمية ٠

---

(٦٠) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٣٥٣ ٠

(٦١) كامل سليم : ازمة الوفد ، ص ١٠٤ ـ ١٠٨

(٦٢) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١١٣ ـ ١١٥

وفى ٢٦ فبراير ١٩٢١ أبلغت الحكومة الانجليزية السلطان فؤاد برغبتها فى التفاوض مع وفد يعينه على ضوء مقترحات ملنر ، وفى ١٥ مارس قبل عدلى تأليف هذه الوزارة – وزارة الثقة – وعرض على سعد الاشتراك فى المفاوضات ، فى الوقت الذى لم يكن فيه سعد راضيا عن تأليف الوزارة « لأنها سترتكز على الوفد لهدمه » (٦٣) . وعاد سعد الى مصر فى أوائل ابريل ، وكان عدلى فى استقباله ، وقدم شروطه المعروفة للاشتراك فى المفاوضات ، ووافق عدلى عليها جميعها ، عدا شرط رئاسة سعد للوفد ، لصفته غير الرسمية . وقد وصفت شروط سعد بأنها شروط مستحيلة ، دافعها الغيرة الخالصة (٦٤) ونصح اللورد اللنبى عدلى بألا يعبأ لسعد زغلول وأن يستمر فى طريقه (٦٥) ، ولعل دار الحماية البريطانية كانت تعلم انها بتشجيعها عدلى تساعد على استفحال الصدام بينه وبين سعد . ذلك الصدام الذى نتج عنه انقسام الأمة الى سعديين وعدليين ، وتراشق الزعماء بالاتهامات ، وماشهدته البلاد من حوادث عنف دموية أفسدت جو المفاوضات ، حتى لقد تنبأ السلطان بفشلها فى غضون أسبوع « ذلك أن عدلى ليس شجاعا » كما ذكر اللنبى أنه « لا يمثل أى حزب حقيقى فى البلاد » (٦٦) فى الوقت الذى وصف فيه لويد نشاطات سعد وتحركاته بأنها ستدفع البلاد الى « انقلاب » مثل ذلك الذى قام به عرابى (٦٧) .

وحتى هذه الملابسات لم تكن مجموعة عبد العزيز فهمى المؤيدة لعدلى

---

(٦٣) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٤٥٤ وانظر شروط سعد للمفاوضة فى الرافعى: فى اعقاب جـ ١ ص ٧ – ٨

(٦٤) **F. O. 141/427, No. I, Egypte 1918-1925, May 15, 1926**

(٦٥) **F. O. 407/189, No. 104, Allenby to Curzon,, May 10, 1921.**

(٦٦) **F. O. 407/188, No. 222, Allenby to Curzon, Mar. 18, 1921.**

(٦٧) **Lloyd, L., Egypt Since Cromer II, p. 40.**

قد انفصلت تماما عن الوفد ، ولكن عندما رفض انصار سعد تعضيد الوزارة في المفاوضات وانسحبت مجموعة عبد العزيز ونشرت خطابا في « الأخبار » وصفه سعد « بأنه مملوء بالطعن علي ، وقد أراد عبد العزيز والهلباوى الحجز على أموال الوفد » (٦٨) ، ثم توالت بياناتهم للامة ، لتفسير وتبرير موقفهم، وامتلأت بالاتهامات لسعد الراغب في الرئاسة والمخالف لقرارات الوفد ، وأكدوا ثقتهم بالوزارة ، ثم أرسلوا خطابا للسلطان في ٢٣ مايو ١٩٢١ يتحدثون نيه عن المظاهرات التي عمت الشكوى منها لدى « ذوى الرأى والمصالح » والتي تهدف الى اسقاط الوزارة « ولا شك أن حكمة عظمتكم تأبى ذلك (٦٩)٠

ورغم أن اللنبي قد وصف أنصار عدلي بأنهم لا يمثلون حزبا حقيقيا في البلاد ، وأن من الاسراف الاعتماد عليهم ، الا أن مذكرة أعدها أحد رجال دار الحماية في ٢٦ أبريل ١٩٢١ ، رصدت الفرق بين هذه المجموعة ومجموعة أنصار سعد فذكرت ان « المجموعة الأولى مقتنعة بأن الحكومة ينبغي أن تستمر في بذل ما في وسعها ، وتتكون أساسا من ملاك الأراضي والموظفين الرسميين والفئات المثقفة وأرباب المهن الحرة ، أما المجموعة الثانية المؤيدة لسعد ، فتضم أساسا الطلاب والشباب والأزهريين ، وأقل الأعضاء تبصرا في نقابة المحامين والمهن الأخرى ، وعناصر الاختلاف بين هاتين المجموعتين تتمثل في قوة التأثير في جموع الناس ، وفي اعتقادي أن الأخيرين ليسوا مؤهلين للسياسة لكونهم متطرفين وان كانوا يضمون نفرا من ذوى النشاط السياسي المؤثر في الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدى في القرى من خلال الصحف وخطب المساجد » (٧٠) ٠

---

(٦٨) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٤٦٥ ٠

(٦٩) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محافظة (٣) ص ١٣٥٠ ـ ١٣٥٤ ، ١٤٨٢ ـ ١٤٨٣ نصوص بياناتهم وموقعيها ، ص ١٣٥٥ نص خطابهم للسلطان والموقعون كلهم من مؤسسى حزب الاحرار الدستوريين ٠

(٧٠) F. O. 407/189, Enc, in No. 62, Mem. by Amos, April 26, 1921.

ويكمل تلك الصورة ماذكره حافظ عفيفى عن ازدياد نفوذ سعد زغلول إلى درجة جعلت العديدين من أنصار عدلى خلال هذا الصيف يعتقدون أنهم أخطأوا بتعضيدهم لعدلى ، بل ان منهم من أحس أن الرجل العنيف فى حاجة اليهم ، وقد بدا هذا من خلال نكوص العديدين منهم عن الاشتراك فى معركة انتخاب نقيب للمحامين ، حيث تركوا المسألة لأنصار سعد (٧١) ٠

وكانت وزارة عدلى الأولى (١٦ مارس ـ ٢٤ ديسمبر ١٩٢١) تضم تقريبا كل العناصر المناوئة لسعد ، فكان حسين رشدى نائبا لرئيسها ، وعبد الخالق ثروت وزيرا للداخلية ، واسماعيل صدقى (المالية) ، وجعفر ولى (المعارف) ، ومدحت يكن (الأوقاف) ، ثم عبد الفتاح يحيى (الحقانية)٠ وهؤلاء جميعا ـ باستثناء رشدى وثروت ـ من مؤسسى حـزب الأحـرار الدستوريين ، بل هى تعتبر ، باستثناء ثلاثة وزراء آخـرين ، وزارة من الأحرار الدستوريين ، الذين ناصروها فمضت فى عملها معتمدة تأييدهم (٧٢)٠

وقد شكلت هذه الوزارة وفدا رسميا للمفاوضات يرأسه عدلى يكن ، وضم رشدى وصدقى وعبد القوى أحمد ٠ وكان من مستشاريه الفنيين توفيق دوس ويوسف قطاوى ويوسف نحاس ، والأخير هو مؤرخ هـذه المفاوضات ، كما ضمت السكرتارية كلا من دسوقى أباظة وحامد العلايلى(٧٣)٠ واستغرقت المفاوضات قرابة أربعة شهور (١٦ يوليو ـ ١٩ نوفمبر ١٩٢١) كان عدلى خلالها على صلة مستمرة باصدقائه السياسيين ٠ وقد أبدى أسفه لاعتذار عبد العزيز فهمى عن عدم مرافقتهم ، وكان الأخير يبرق للوفد مؤيدا ومعضدا من وقت لآخر ، كما كان لطفى السيد ومحمد محمود يرغبان فى الاشتراك فى الوفد ، بل ان عدلى يكن ، وقد تعقد جو المفاوضات ، قد فكر فى استدعاء جميع المنشقين على سعد رغبة فى تحميلهم المسئولية معه،

---

(٧١) F. O. 141/819, Dr. Hafez Afifi, 13997, Dec. 30, 1921.

(٧٢) السياسة ١٤ يناير ١٩٢٣

(٧٣) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، مفاوضات عدلى ـ كيرزن ص ١٦ ، ١١٢ ـ ١٢٣ ، واسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٢٣

فى الوقت الذى كان يتلقى برقياتهم متضمنة آراءهم فى سير المفاوضات (٧٤)، التى قدمت الخارجية البريطانية الى المفاوض المصرى خلالها مشروع معاهدة ينبنى أساسا على تقرير ملنر (٧٥) ٠ وقد أجمعت كل المصادر بما فيهـا مؤرخو عدلى ، (٧٦) على أن انجلترا خلال هذه المفاوضات قد قبضت يدها عما سلمت به لمصر خلال مفاوضات زغلول ـ ملنر ، فلم ير عدلى بدا من قطع المفاوضات والعودة الى مصر وتقديم استقالته ٠

***

لم أنصار عدلى صفوفهم ، قبيل عودته وتقديم استقالته ، وبرز تجمعهم بشكل واضح ، خلال الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر من نفس العام حين اقيم بفندق الكونتننتال وحضره أكثر من ألفين من العلماء وأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والهيئات السياسية الأخرى والأعيان والضباط والمحامين والتجار ورجال الأعمال والصحفيين والطلاب٠وفى تقديرنا أن هذا الاحتفال يعتبر أول تجمع للاحرار الدستوريين وانصارهم ، قبيل الاعلان عن الحزب ، وقد خطب فيه محمود أبوحسين والشيخ محمد بخيت وتوفيق دياب والدكتور هيكل ، وعبد الله لوم ، الذى ألقى كلمة العربان ، كما خطب الهلباوى ، واختتم الاحتفال بخطاب لعبد العزيز فهمى ، الذى ركز على فضل عدلى ورشدى فى « النهضة المباركة » بالاضافة الى أنه غمز سعد زغلول ، ثم قام على المنزلاوى وتلى برقية قرروا ارسالها الى عـدلى فى لندن تنص على أن « المجتمعين من عقلاء الأمة ومفكريها معجبون بكم معترفون بفضلكم وأن الأمة من ورائكم تؤيدكم سواء وصلتم الى تحقيق آمالها أو حفظتم عليها حقها كاملا بقطع المفاوضات » وقد وصف شاهد عيان

---

(٧٤) نحاس : السـابق ص ١٢ ـ ١٣ ، ٣٠ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٨ ـ كما كان الهلباوى يزور لندن ويتصل بالوفد (ص ٢٢ ، ٢٨) ٠

(٧٥) F. O. 141-427, No, I, Egypt 1918-1925, May 15, 1926.

(٧٦) يوسف نحاس : المصدر السابق ص ٣٢ ـ ١٠٧ ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٢٢ ، وحافظ رمضان : صفحة سياسية ص ٩٠ ، ١٠٣ ـ ١٠٤ ، وقد وصف مشروع كيرزن بانه الحماية بعينها ، وتساءل : أماكان الأجدر بنا ألا نمكنهم من أن يسقطوا بحبائل مفاوضاتهم رجالنا واحدا بعد واحد ؟

انجليزى الاحتفال بأنه لم يكن اكثر من مظاهرة لتكريم عدلى يكن (٧٧) وأن الخطب التى ألقيت فيه امتلأت بالحماس الوطنى ، والهـاب مشاعر المصريين، باثارة عدائهم الشديد لانجلترا ، كما حاول الهلباوى خلاله تحريض مستمعيه ضد الانجليز بكل الوسائل (٧٨) ٠

وكان ملنر أثناء مفاوضاته مع سعد زغلول ووفده قد عرض فكرة أن « ماستساهل » فيه حكومته أثناء المفاوضة ، لن تعدل عنه حتى فى حالة قطع المفاوضات ، ومن ثم كان رأى عدلى خلال مفاوضاته مع وزير الخارجية البريطانى كيرزن ، الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الانجليز دون ارتباط المفاوض المصرى بقبول شيىء ، لتكون النقط التى سلم بها الانجليز فى النهاية مكسوبة لمصر ٠ وبالفعل عرض عدلى هذه الفكرة على كيرزن ، موضحا أنه مادامت انجلترا من جانبها مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب لا يرضى مطالب المصريين ، ولا يصلح أساسا لمعاهدة بين الطرفين فلماذا لا تقوم انجلترا من جانبهـا بالتسـليم لمصر بهذه الحقوق ثم تعلق ما بقى من الخلاف الى مفاوضات مقبلة ؟ ، ثم جاء اللنبى فى ٦ ديسمبر ليبرق الى كيرزن مكررا نفس الطلب وأضاف مستحثا « ٠٠٠ ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى امكان اتخاذ مثل هذه الخطوة » (٧٩) ٠ وبعد أن استقال عدلى ، تعهد الفكرة مع كل من ثروت وصدقى ، وعضدها اللنبى ، واستمرت اتصالاتهم بالخارجية البريطانية حتى نجحت أخيرا فى استصدار تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وقد لعب ثروت دورا بارزا فى استصداره حتى لقد وصفه عبد العزيز فهمى بأنه كان داهية ، لأن

---

(٧٧) F. O. 407/191, Enc. In No. 46, Report on General Situation Dec. II, 1921.

ثم وصف دقيق للاجتماع وخطبائه فى مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة (٣) ص ١٦٥٢ ــ ١٦٦٣ ومذكرات فخرى عبد النور ، المصور ١٩٦٩/٤/٤ ، ومذكرات الهلباوى ص ١٧٩ ٠

(٧٨) F. O., 141 : 799, «Independent Egypt» The Chancery, 1921.

(٧٩) نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، ص ٢٣ ، والكتاب الأبيض الانجليزى، مارس ١٩٢٢ ص ٨ ، وهيكل : مذكرات حـ ١ ص ١٢٧ ٠

الانجليز تنازلوا بدون مفاوضة عن الحماية والاستقلال والدستور (٨٠) .

وقد وصف مسلك الحكومة البريطانية ورضوخها لطلب اللنبي بأنه كان كرما أكثر منه لباقة ، وان الدافع اليه كان الرغبة فى تقوية مركز الرجال المعتدلين فى مصر من أنصار التسوية ، الذين كانوا سيؤلفون الوزارة ، وينتظر أن يمكثوا طويلا فى الحكم وبالتالى يصبح من السهل الاتفاق معهم، « لقد أعطيت النقود لطفل من المعروف أنه سوف ينفقها تحت اشراف من أعطاها له » (٨١) ، وقد تواكبت مجهودات استصدار التصريح مع تكليف ثروت بتأليف الوزارة ، وتعضيد اللنبى له حتى أنه ارسل الى الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ يؤكد « انه على الرغم من الموافقة على برنامجه فانه لم يستطع الى الآن أن يؤلف الوزارة ، وأنا أبذل ما فى طوقى لاقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى وزارته ، لأننى اشعر أن هذا الحزب لامحالة ممزق ما لم يتقدم الآن » (٨٢) وأخيرا نجح ثروت فى تأليف الوزارة بتعضيد من المندوب السـامى ، وعلى اسـاس صدور تصريح ٢٨ فبراير ، بحجة أن الأمة قد أصابت به ترضية ، وعلى أساس أن ثروت خير من يمثل المعتدلين فى مصر ، بعد عدلى ، وبالفعل ضمت وزارته من رجال هذا التيار ، اسماعيل صدقى وزيرا للمالية ، وجعفر ولى وزيرا للأوقاف (٨٢) وان لم يعتبر هذا تمثيلا كافيا لذلك التيار ، الذى يعتبر ثروت نفسه منتميا اليه ، فالمعروف من الكتاب الأبيض الانجليزى أن جماعة عدلى لم تكن تؤيد وزارة ثروت تماما ، رغم محاولات اللنبى اكسابها تأييدهم ، ويستمر هذا الموقف من جانب جماعة عدلى ، مما يدل عليه حديث محمد محمود الى مستر كير فى ١٣ أبريل ١٩٢٢ حيث طرحت

(٨٠) خطبة عبد العزيز فى السياسة ٢٥/٣/١ – اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ٢٥ – خطبة ثروت فى السياسة ٢٥/٣/١٢ Wevell, Allenby in Egypt pp. 195-200.

(٨١) Arminjon P., L'experience Constitutionnelle, Parlementaire de L'Egypte, p. 576.

(٨٢) الكتاب الأبيض الانجليزى ص ٢٨ .

(٨٣) محفوظات مجلس الوزراء : وزارة الداخلية ١٨٨٤ – ١٩٢٣ مجموعة ٣١٥ دار الوثائق القومية .

خلاله امكانية تأليف وزارة برياسة عدلى ثانية ، وأبدى محمد محمود إعتقاده بان ثروت يحتمل ان يقبل العمل تحت رئاسة عدلى ، واشراك الوفد فيها على أن يمثله مرقص حنا ، حيث أن الوفد لا يهضم ثروت ويعقد الأمل على اسقاطه ، وقد علق كير على حديث محمد محمود بأنه يشعر بالغيرة من ثروت (٨٤) · وقد استمرت امكانية عودة عدلى مطروحة ، فبعد يومين كتب كير عن الانتخابات القادمة ودور الادارة فيها للاتيان بحكومة أغلبيــة يحتمل أن تكون برئاسة عدلى ، الذى سيعمل معه ثروت وصدقى وربما توفيق نسيم (٨٥) ·

وهكذا برز أصحاب عدلى مؤيدين لوزارته ومفاوضاته ، ثم ظهر دورهم فى استصدار ، تصريح ٢٨ فبراير ، وتأييدهم الظاهر لوزارة ثروت وان لم يشتركوا معه فيها بشكل كبير فى انتظار فرصة أخرى ليظهروا فى أفق السياسة فى شكل تنظيم جديد ·

* * *

وكان الجفاء مستحكما بين الملك ووزيره الأول بسبب الخلاف عـلى مواد الدستور ، والواقع أن فكرة اعداد دستور لمصر كانت مطروحة على أعضاء الوفد ، حين وزعوا العمل على أنفسهم فى باريس ، عندما وفد عليهم عدلى يكن فى أبريل ١٩٢٠ ، الذى ما ان دعاهم لتحضير ما يلزم للمفاوضات، حتى كلفوا عبد العزيز فهمى بعمل مشروع الدستور ، فأعده وذكر انه طبعه ووزعه على أعضاء الوفد (٨٦) · وعندما ناقشه مع زملائه ، حدثت مشـادة بينه وبين سعد انتهت بأن طوى عبد العزيز أوراقه وانسحب من الجلسة (٨٧)· وظل المشروع على هذا الوضع ، الى أن جاءت وزارة ثروت ، وكان من أهم انجازاتها تأليف لجنة فى ٣ أبريل ١٩٢٢ لوضع مشروع الدستور ، وكانت تتألف من ثلاثين عضوا ــ عدا الرئيس ونائبه ــ من المفكرين وذوى الرأى

(٨٤) F. O. 141/681, M. Mahmud, No. 9544, April 13, 1922.

(٨٥) F. O. 141/681, Mr. Kerr, The Residency, April 15, 1922.

(٨٦) خطبة عبد العزيز (السياسة ١٥/٢/٢٥) وأكد سعد نفس الرواية فى مذكراته (ك ٢٧ ص ٢١٤٧) حيث قال ان عبد العزيز كان مشغولا بمشروع الدستور ·

(٨٧) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، ص ١٣٨ ·

ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والاعيان والتجار والماليين ، وبالرغم من أنه كان ضمن برنامج وزارة عدلى السابقة أن تؤلف جمعية وطنية لوضع الدستور ، وكان ثروت ضمن أعضاء هذه الوزارة ، الا أنه ألف لجنة حكومية لوضع الدستور (٨٨) • ولم يقبل الوفد أو الحزب الوطنى الاشتراك فى هذه اللجنة ، والى جانب هذه اللجنة تألفت هيئة تقوم بأعمال أمانتها العامة ، كان الدكتور هيكل احد أعضائها ، ثم انبثقت من لجنة الثلاثين ، لجنة لوضع المبادىء العامة ، ضمت ثمانية عشر عضوا ، كان عبد العزيز فهمى أكثرهم نشاطا ، حيث كان يأتى كل صباح الى مقر اللجنة ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة ، حتى لقد تعود الناس أن يسموه بعد صدور الدستور (أبا الدستور) (٨٩) •

أتمت اللجنة عملها ورفعت مشروع الدستور الى رئيس الوزراء فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ ، واستقالت الوزارة قبل أن تصدره ، وحدث له ما سوف نتحدث عنه فى حينه ، ويرى نقاد هذا الدستور أنه ينطلق من مبدأين،أولهما: سيادة الأمة ، وثانيهما : المذهب الليبرالى ، أو الفردى • ولعل التزام الدستور بالمذهب الليبرالى يكشف لنا عن الأساس الاقتصادى للطبقة التى كانت وراءه، أو بالاحرى الطبقة التى استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه وخير ما يستدل به على ذلك ، احتواء المادة التاسعة منه على ما يضمن لكبار الملاك الزراعيين الرأسماليين الاحتفاظ بملكياتهم وعدم نزعها الا بسبب المنفعة العامة ولان اللجنة كانت فى معظمها من العناصر المعتدلة ، فانهم تساهلوا فى منح الملك حق حل مجلس النواب ، بل ورفض رشدى باشا رئيس اللجنة ، الحد من هذا الحق ، باشتراط موافقة مجلس الشيوخ ، فأعطى هذا الحق للملك بدون قيد ولا شرط ، الا مجرد اقتناعه بأن الرأى العام قد غير اتجاهه ، وقد

---

(٨٨) الرافعى : فى أعقاب ، ج ١ ص ٦٣ ــ ٦٤

(٨٩) اشترك فى لجنة الثلاثين من مؤسسى حزب الاحرار : عبد الفتاح يحيى ــ عبد الحميد البكرى ، محمد بخيت ــ يوسف قطاوى ــ قلينى فهمى ــ اسماعيل اباظة ــ محمود ابو حسين ، على المنزلاوى ــ المكباتى ــ محمد علوبة ــ زكريا نامق ــ الهلباوى ــ عبد العزيز فهمى ــ حسن عبد الرازق ــ عبد القادر الجمال ــ صالح لملوم ــ الياس عوض ــ على ماهر • توفيق دوس • انظر المرجع السابق ص ٦٣، ، هيكل : مذكرات ج ١ ص ١٣٠ ، عبد العزيز فهمى هذه حياتى ، ص ١٤١ •

استخدام الملك هذا الحق استخداما اساء الحياة الدستورية كثيرا ٠ كما كان واضحا حرص لجنة وضع المبادىء العامة اثناء مداولاتها ، على وضع اشتراط طبقى لمن يصبح عضوا فى مجلس النواب ، بأن يكون ممن يدفعون مالا عن عقار أو غيره ، ثم تطورت المناقشة الى اقتراح أن تكون العضوية لكل من له ريع معين أو يدفع ايجارا معينا ٠٠٠ الخ ، وان انتهت المناقشة الى الغاء هذا الشرط (٩٠) ٠

***

وهكذا كان أول نشاط عام قام به انصار عدلى هو اشتراكهم بأغلبية مطلقة فى اعداد مشروع الدستور ، قبل أن يؤلفوا حزب الأحرار الدستوريين، وتوجد جماعة أخرى ، اقتربت من هؤلاء وعملت معهم على تأسيس الحزب ، وان لم تخرج من صلب الوفد بل تنتمى لجماعة السفور والحزب الديمقراطى، وقد بدأ نشاط هذه الجماعة خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، حين تعطلت صحيفة «الجريدة» فى جو الكبت السياسى وهذا يفسر تبنيها اتجاها اصلاحيا يتصل بالنواحى الأدبية والاجتماعية أكثر من اتصاله بالسياسة ، فقد اتفق لفيف من الكتاب يضم الدكاترة هيكل ومنصور فهمى وطه حسين ثم الشيخ مصطفى عبد الرازق ومحمود عزمى ، اتفقوا مع عبد الحميد حمدى صاحب مجلة « السفور » على أن يشتركوا فى تحريرها ، بعد أن تسموا باسمها فصاروا « جماعة السفور » ، وظلت المجلة لسان حال هذه الجماعة ومظهر نشاطهم ، وكثيرا ما كان أعضاء الجماعة يتحدثون فى السياسة ، دون الكتابة فيها ، (٩١) وهكذا كانت السفور بمثابة استمرار لمدرسة

---

(٩٠) لجنة الدستور : لجنة المبادىء العامة ، الجلسة ١١ فى ٥ مايو ١٩٢٢ ثم مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (١٩٣٨) ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ص ١٠٤ ـ ١٠٨ ثم نقد ممتاز فى كتاب ابراهيم منكور واخر : الأداة الحكومية ص ٣٤ ـ ٣٥ ، ورمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ـ ١٩٣٦ ، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٧ ، ٣٩٣ ، نبيه بيومى : الحياة البرلمانية فى مصر ٢٤ ـ ١٩٣٠ ، دكتوراه غير منشورة ص ٣١ ـ ٣٢ ٠

(٩١) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٧٥ ـ ٧٦ ، على عبد الرازق : من اثار مصطفى عبد الرازق ، ص ٥٥ ـ ٥٦ ، محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٤٠ ـ ٤١ ، احمد امين : حياتى ص ١٨١ ـ ٢٠٠ ٠

« الجريدة » بشكل ما ، ومن حيث تدرب رجالها على صناعة الكلمة ، فأتموا فى السفور ما بدأوه فى الجريدة من رسالة التجديد ، التى اتخذت اشكالا جديدة من فنون المقال ، شملت المقالات القصصية والنقدية والتأملية والغزالية ، والتى اتجهت وجهة اجتماعية أكثر منها سياسية ، وكانت هذه الفترة ، مع فترة « الجريدة » ، بمثابة تدريب للدكتور هيكل على كتابة المقال الافتتاحى ، حيث سينطق باسم الأحرار الدستوريين فيما بعد (٩٢) ٠

وحين تألف الوفد فى أواخر عام ١٩١٨ ، عقدت جماعة السفور اجتماعا، وقررت أن تطلب الى سعد زغلول أن يضم اثنين من أعضائها الى هيئة الوفد ، ليسافرا الى باريس ، أسوة بالحزب الوطنى ، فاعترض عليهم سعد زغلول بأنهم ليسوا حزبا سياسيا ووافق على ضم مصطفى عبد الرازق بصفته الشخصية ولمكانة أسرته ، ولكن منصور فهمى أصر على تمثيل الجماعة رسميا باعتبارها حزبا سياسيا ، وعلى هذا تم تأليف « الحزب الديمقراطى المصرى » ، بدافع الرغبة فى عضوية الوفد ٠ واجتمع أعضاؤه بدار عبد الرازق ، وكانوا لفيفا من الشبان الذين اتموا دراستهم بفرنسا ، وتوالت اجتماعاتهم بادارة « السفور » حيث أتموا وضع مبادىء وقانون الحزب ، وقد تألف مجلس الادارة من تسعة أعضاء بينهم السكرتير وأمين الصندوق، واتفق على أن يتناوب الأعضاء رئاسة الجلسات ، وبدأ الحزب نشاطه ، ولم تكن جمعيته العمومية قد زاد عدها على الستين عضوا (٩٣) ٠

---

(٩٢) عبد العزيز شرف : الدكتور هيكل صحفيا ، ماجستير فى الاعلام غير منشورة ص ٦٨ ، ١١٨ ــ ١١٩ ، احمد زكريا : حزب الامة ص ٣٣٠ ٠

(٩٣) دار الوثائق القومية ، محافظ المسألة المصرية ، المحفظة الاولى من محافظ الأحزاب السياسية وبها مذكرة من ميرهم للسلطان فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ بالفرنسية تضم اسماء اللجنة الادارية ونلاحظ عدم وجود اسم هيكل بها ، كما لم يرد فى مجلس الادارة بجريدة النظام ٩ سبتمبر ١٩١٩ وان كان هيكل قد ذكر أنه من مؤسسى الحزب (مذكرات جـ ١ ص ٨٠) وأعضاء مجلس الادارة هم : حسن يوسف ، منصور فهمى ــ محمود عزمى ــ ابراهيم الشواربى ــ أمين عامر ــ احمد ابو النصر ــ سامى كمال (أمين الصندوق) ــ مصطفى عبد الرازق ــ عزيز ميرهم (السكرتير) ٠ انظر تعليق فكرى اباظة : مجموعة مقالات ، الاولى ، ص ١٥ ٠

ويبدو أن الحزب قد بدأ يمارس نشاطه قبل أن يستكمل تنظيمه . وقبل أن ينشر برنامجه فقد بدأ عمله بتقديم عريضة للسلطان فى مارس ١٩١٩ يحتج فيها على عدم السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام ، (٩٤) ثم نشر برنامجه بعد ذلك فى صحيفة النظام فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ وصدره بمقدمة عن الديمقراطية واشياعها وانتقالها الى مصر ، ودعا الى العمل « لتقرير حقوقنا واستقلال أمتنا وتحقيق أمانيها فى تبليغها حظا من التقدم » (٩٥) . وقد وضع الحزب على رأس مبادئه ، استقلال مصر استقلالا داخليا وخارجيا (م ــ ١) بالاضافة الى التركيز على الهدف المستمد منه اسم الحزب ، بالدعوة الى تفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة ، تمثل تمثيلا صحيحا وتختص بالتشريع والضرائب ومحاسبة الحكومة وتوحيد التشريع ، والمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات ، وحرية القول والكتابة والاجتماع (م ٢ ــ ٥) ، ولا نحسب أن هناك حزبا مصريا قبل ثورة ١٩١٩ ، قد بلور مطلبا اجتماعيا بمثل هذه الدقة التى وردت بالمادة السابعة « ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا واعانة من لا يستطيع العمل » .. ولعل هذا راجع الى وجود جماعة ممن يميلون الى الاتجاه الاشتراكى من أنصار الحزب ، والذى كان يمثله عزيز ميرهم سكرتير الحزب وأداته النشطة ، بل أن منصور فهمى كان قد اقترح أن يسمى الحزب فى البداية « بالحزب الاشتراكى » (٩٦) وذلك بالرغم من وجود فريق آخر فى الحزب ممن يؤمنون بالليبرالية الاقتصادية وعلى

---

(٩٤) دار الوثائق ، محافظ المسألة المصرية ، محفظة بعنوان حوادث الاسكندرية والأزمة الوزارية ، نص المذكرة بتوقيع أعضاء اللجنة الادارية التسعة . ميدان الخلفاء بشبرا .

(٩٥) النظام ١٩١٩/٩/٨ (بيان السكرتارية ومجلس الادارة والمبادىء العشرة) وانظر : فتحى الرملى : ضوء على التجارب الحزبية ص ٧٢ ــ ٧٨ وليس دقيقا ما ذكره على الدين هلال (السياسة والحكم ص ٨٤) من أن الحزب تأسس فى يناير ١٩٢٠ .

(٩٦) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٣٦ ثم أحمد زكريا : حزب الأمة ، ص ٣٣٣ ــ ٣٣٤ .

رأسه الدكتور هيكل ، وتتفق نشاطات الحزب فيما بعد مع حجم رجاله ووزنهم فى الحياة السياسية ، ومركز الحزب بين أحزاب مصر ، التى تبلورت وتشكلت فى أعقاب الثورة ، والتى امتصت رجال هذا الحزب ، الذى دخل فى دور الاحتضار فى أوائل العشرينات • وقد تمثلت نشاطات الحزب فى بث الدعوة لمقاطعة لجنة ملنر ، ثم كتابة تقرير حول تقرير هذه اللجنة واذاعته ، ثم تأييد وزارة عدلى واعلان الثقة بوفده الرسمى خلال المفاوضات ومطالبته بالتنسيق مع سعد ورجاله(٩٧) •وقد تعرض الحزب لما تعرضت لهالأمة المصرية من انقسام الى أنصار لسعد وأنصار لعدلى وكان نصيب العدليين من الحزب الديمقراطى كبيرا ، فكان هيكل ومصطفى عبد الرازق وسامى كمال ومحمود عزمى ودسوقى أباظة من أنصـــار حزب عدلى ، بينما كان ميرهم وعدد آخر أشد ميلا للوفد ، مما جعل التعاون بين أعضاء الحزب أمرا متعذرا ، بالاضافة الى ما كان يحمله من تناقض فكرى واجتماعى بين انصاره • لذا لم يلبث أن اضمحل بعد أن فقد شخصيته المستقلة ، وكان الحزب الديمقراطى أحد الروافد التى صبت فى حزب الأحرار الدستوريين •

* * *

ومن التنظيمات التى ظهرت ابان تلك الفترة جمعية مصر المستقلة ، والتى ظهرت عقب الشقاق السياسى الذى أصاب الأمة ، وبالذات فى ظروف مفاوضات عدلى ــ كيرزن فتألفت الجمعية فى مايو ١٩٢١ لمناهضة السعديين ولتأييد وزارة عدلى وتعضيدها فى مفاوضاتها الرسمية ، وقد ترأس هذه الجمعية الدكتور حافظ عفيفى ، الذى كان عضوا فى الوفد ثم خرج عليه ، وكان أول عمل لهذه الجمعية هو ارسالها برقية تأييد لعدلى يكن ووفده الرسمى ومنحه الثقة أثناء مفاوضاته (٩٨) • وفى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ ، كان تنظيم الجمعية قد اكتمل فى شكل مستويين ، أولهما : اللجنة الادارية وتضم:

---

(٩٧) هيكل : مذكرات ، جـ ١ ص ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٠ ثم محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤٤ ــ ٤٥ •

(٩٨) F. O. 407/190, Enc. in No. 61, Report on G. S. Aug. 29, 1921.

ذ · حافظ عفيفى ـ د · سامى كمال ـ حسن عبد الرازق ـ د · على ابراهيم ـ محمد صالح ـ يونس صالح ـ اسماعيل زهدى ـ وهيب دوس ـ كامل البندارى ـ صليب سامى ·· الخ وثانيهما : يتمثل فى اللجان الفرعية بالمديريات ، ويرأسها بالمنوفية مثلا محمود أبو حسين ، وفى أسيوط محمد محفوظ ·· الخ (٩٩) · وواضح أن عددا من أعضاء هذه الجمعية كانوا أعضاء فى الحزب الديمقراطى ، كما ان رئيسها حافظ عفيفى أصبح وكيلا لحزب الاحرار الدستوريين ، بالاضافة الى اشتراك الاسماء السابقة فى تأسيس الحزب (١٠ من ١٤ هم أعضاء اللجنة الادارية للجمعية) (١٠٠) ·

وترصد التقارير البريطانية حركة هذه الجمعية موضحة أنها تتحرك سياسيا ، باعتبارها حركة اسلامية صرفة ، لأن الاتجاهات الدينية لها تأثير واضح فى الناس وأنها فى حالة فشل المفاوضات الجارية سوف تتحرك مع سعد باشا لاثارة الجماهير ، وانها تعتبر انجلترا أحد أعدائها (١٠١) · وقد ذاع صيت هذه الجمعية فى مسألتين أولهما : تخفيف توتر أيطالى ـ مصرى، نتجت عنه بعض المتاعب التى حدثت بالاسكندرية فى مايو الماضى ، وثانيهما: سعيها للحصول على العفو لمن أدينوا من أعضاء جمعية الانتقام (١٠٢) · وثمة تقرير آخر فى ٢١ فبراير ١٩٢٢ يفيد بأن الجمعية قد تراجعت عن ضعفها وتخاذلها ، وبدأت تدافع عن كرامة مصر ، وتسعى للعمل ضد بقاء الأحكام العرفية والتضييق على الصحافة وبقاء سعد ورفاقه فى المنفى (١٠٣) · وقد طرحت امكانية مساعدة هذه الجمعية ، هى والحزب الديمقراطى ، فى لقاء بين المندوب السامى وثروت باشا ، المرشح لرئاسة الوزارة ، « فلو أن الجمعية والحزب استنكرا حوادث الاعتداء على الانجليز فى مصر لكان ذلك شيئا

---

(٩٩) F. O. 141/799, «Independent Egypt» Nov. 17, 1921.

(١٠٠) حول علاقة الجمعية بحزب الاحرار ، أنظر كوكب الشرق ١٨ مايو ١٩٢٨ ، السياسة ٢٦ / ١١ / ١٩٢٢ ، وكذلك :
Deeb, M. Party Politics in Egypt, p. 75.

(١٠١) F. O. 141/799, Loc. cit.

(١٠٢) F. O. 407/190, Loc. cit.

(١٠٣) F. O. 141/799, Loc. cit.

مفيدا » (١٠٤) • وحين ألف ثروت الوزارة بالفعل ، بادرت جمعية مصر المستقلة الى تأييد الأسس التى قبـل الوزارة على أسـاسها ، واعتبرت خطة وزارته متفقة مع اغراض الجمعية ، ومنحت الوزارة تأييدها (١٠٥) •

* * *

من خلال تتبعنا للتجمعات السياسية التى نشأت فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، سواء فيما يتعلق بتكوين الوفد وانقساماته ، ثم جماعة السفور والحزب الديمقراطى وجمعية مصر المستقلة ، لعلنا لاحظنا أنها لم تكن أحزابا بالمعنى الدقيق ، الذى اصطلح عليه علماء السياسة ، بالنسبة للمفهوم العلمى للأحزاب ، والذى يصور الحزب على أنه جهاز أو مؤسسة معاصرة بالغة التعقيد ، وليس من قبيل المبالغة أن نذكر أن مصر لم تشهد من الحزبية هذا اللون ، الا بعد تأسيس حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢)، وتحول تجمع الوفد أو هيئته الى حزب سياسى منذ عام ١٩٢٤ (١٠٦) • وقبل أن نعرض لما انتاب التجربة الحزبية فى مصر ، ومحاولة رصد حركتها وتقييمها من خلال دراستنا لحزب الأحرار الدستوريين ، نرى لزاما علينا أن نلقى بعض الضوء على معنى الحزبية ونشأتها ومفهومها الحديث ، لنكون على بينة ونحن نتتبع تكوين وحركة الأحزاب المصرية ، بمدى ارتباطها بالمفهوم الحديث للحزبية •

الحزبية أساسها الخلاف ، سواء كان فى الرأى أو المعتقد ، أو المصلحة أو الغاية والاقتناع برأى محدد يعتقد أصحابه أنه الحق والصواب وأنه سيحقق المصلحة أو الغاية ومن ثم يسعون للسلطة لتحقيق هذه الغـــاية أو المصلحة أو الرأى ، والتى تتخذ اسماء برامج أو أهداف أو مبادىء ،

---

(١٠٤) F. O. 141/521, 9007, High Commissioner, Feb. 20, 1922.

(١٠٥) دار الوثائق ، محفوظات مجلس الوزراء ، الداخلية ، محفظة (أ) ، ملف داخلى بعنوان : مصر المستقلة ليس به غير وثيقة واحدة • وحول دور الجمعية فى تأييد عدلى ومفاوضاته أنظر أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٢٢ ، روزاليوسف ٩٢٨/٤/٢٤ ويتهم المصدران الجمعية بأنها تألفت لفض المصريين عن الوفد •

(١٠٦) Cantori, J., The Organisational Basis p. 303.

حتى تتحقق فى الواقع وبشكل عملى · ويتمثل المفهوم الليبرالى لنشأة الأحزاب فى أنها قد تنشأ نتيجة الايمان بفكرة أو مجموعة من الافكار ومن ثم ينظر الى الحزب كجماعة عقائدية ، وبالتالى فان الحزب بهذا المفهوم هو مجموعة من الرجال الذين يعتنقون عقيدة سياسية واحدة (١٠٧) · أما المفهوم الماركسى فيركز على الطبقة فى نشاة الحزب ، ومن ثم يدور البحث حول العلاقات بين مستوى المعيشة والمهنة والولاء السياسى ، وبالتـالى فان الأحزاب تنشأ للتعبير عن مصالح اجتماعية ـ اقتصادية ، ومن ثم تتورط سواء فى التعبير أو فى ادارة الصراع (١٠٨) · وهناك من يرجع المفهوم الحزبى الى التجمع التنظيمى ، ونوعية العلاقات السياسية القائمة داخل الأحزاب ، على اعتبار ان الأحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها أو بطبقة أشياعها ، أكثر مما تعرف ببنيتها وطبيعة تنظيماتها،ذلك أن الحزب جماعة لها كيان خاصومتميز(١٠٩)· وفيما يتعلق بالنشأة فمن فقهاء النظم السياسية من يربط بين ظهور بدايات النظم البرلمانية وبين نشأة الأحزاب ، كما أن هناك أحزابا تنشأ نتيجة ظروف أو أوضاع تاريخية معينة ، على اعتبار أن ثمة أزمات تاريخية معينة تمثل نقطة تتجمع عندها اتجاهات معينة ومن ثم تتطور الى أحزاب (١١٠) ·

والانتماء الى حزب ، رغم أن ثمة اختلافات فى تحديد هوية الأحزاب ، تعنى المشاركة فى مؤسسة أو تنظيم عملى متميز ، ويبدو منفصلا عن شتى المؤسسات أو التنظيمات السياسية الأخرى ببرنامج محدد ، وتسعى هذه الجماعة أو المؤسسة الى الامساك بزمام السلطة الحكومية ، كما تتزاحم أو تتنافس لكسب التأييد الشعبى ، وقد يقتضى ذلك أن تشترك أو تأتلف مع جماعة أخرى لا تتبنى نفس الافكار أو البرامج ، وبالمثل فانها قد تستعين

---

(١٠٧) ديفرجيه : الأحزاب السياسية ص ٢ ـ ٣ ·

(١٠٨) La Palombara and Weiner, (eds) Political Parties and Political Development, p. 399.

(١٠٩) ديفرجيه : نفس المكان ·

(١١٠) Eckstein and Apter, (eds), Comparative Politics. pp. 351-367. and Kirchheimer, O., The Party in Mass Society, pp. 289-294.

بالوسائط التى تتصل بقوى اجتماعية أو ايديولوجية ، أو بوسائل دستورية حكومية ، لاتخاذ مواقف سياسية من خلال تجمع سياسى أكبر (١١١) ٠ أما عن وظائف الأحزاب ، فبالاضافة الى تنظيم وبلورة الأهداف العامة التى تبدو مشوشة أو غير محددة وصياغتها فى شكل برامج وأهداف ، فهى كذلك تعلم المواطنين معنى المسئولية السياسية بالاضافة الى دور ثالث يمثل فى قيامها كقنوات اتصال بين الحكومة والرأى العام ، وهناك هدف رابع بالنسبة للأحزاب الديمقراطية يتمثل فى انتخاب القادة أو بمعنى أدق تكوين الكوادر السياسية وذلك باتاحة فرصة التربية السياسية لهم (١١٢) ٠ وبذلك تكون الحزبية بيئة صالحة لتكوين حكام المستقبل والرجال الذين يستطيعون تدبير الشئون العامة عن خبرة ودراسة لا بمحض الصدفة والارتجال ، على أنها لا تعد للحكم الصالح فحسب بل تؤيده وتأخذ بيده ، أما اذا خرجت الأحزاب عن أغراضها ، وقفت فى سبيل كل اصلاح وتحولت الى طغيان جارف ، وأصبحت ممثلة فى شخص قادتها ورؤسائها أشبه ما يكون بالديكتاتورية منها بهيئة ديمقراطية (١١٣) ٠

والحزبية ضرورة من ضرورات النظام النيابى والحياة البرلمانية ، ذلك لأن ممثلى الأمة لابد وأن يجتمع شتاتهم وتوحد كلمتهم تحت رايات معروفة فيسهل التفاهم معهم والاتجاه اليهم ، والحزبية تشرف على المعارك الانتخابية ، وتسيرها بناء على تدبير محكم وخطة ثابتة ، وتتعهد العمل البرلمانى فتحدد اتجاهات البحث والمناقشة بالاضافة الى ما تثيره من أسئلة واستجوابات ، وتقف موقف المعارضة تارة ، والتأييد تارة آخرى ، ولهذا استتبع النظام البرلمانى الحزبية دائما ، وصاحبها أينما حل (١١٤) ٠

---

(١١١) Neumann, S. (ed.), Modern Political Parties, pp. 395-396.

(١١٢) Neumann, S., Op. cit. p. 397.

(١١٣) ابراهيم مدكور واخر : الاداة الحكومية ص ٨٢ ـ ٨٣ ٠

(١١٤) المرجع السابق : ص ٨١ ـ ٨٢ ثم Eckstien, Op. Cit., pp. 352-354.

أما عن دور الحزب فى العملية السياسية ، فيمكن النظر اليه من زوايا ثلاث : الحزب كمتغير متداخل Intervening Variable ، ومتغير تابع Dependent V. ثم متغير مستقل Independent V. ، وبالنسبة للدور الأول فيعتبر الحزب حلقة اتصال بين الحاكم والمحكوم ، بين مؤسسات السلطة من ناحية ، والجماعات السياسية من ناحية أخرى ، فالحزب سواء كان فى الحكم أو المعارضة يقوم بدرجات متفاوتة لشرح سياسة الحكومة لأعضائه لكسب تأييدهم أو معارضتهم لها ، كما ينقل الى الحكومة رغبات ومطالب المواطنين ، ومن ثم يشارك فى تحديد مدخلات النظام السياسى ، أما دوره كمتغير تابع ، فان الشكل والتنظيم اللذين يتخذهما الحزب يعتمدان على طبيعة الاطار السياسى والاجتماعى بصفة عامة ، بمعنى طبيعة الثقافة السياسية وشكل الحكومة والأوضاع الاجتماعية والقوانين التى تنظم وجود الأحزاب وحركتها ، أما دور الحزب كمتغير مستقل فيتاكد من أنه ليس مجرد حلقة اتصال بين الحكومة والجماعات السياسية ، أو مجرد انعكاس للاطار السياسى والاجتماعى ، بل يمكن أن يكون مصدرا وأساسا للعديد من التصرفات التى تؤثر فى شكل المجتمع ونظامه السياسى (١١٥) .

أما بنية الأحزاب فتختلف باختلاف طبيعتها وتكوينها ، فالأحزاب البورجوازية على سبيل المثال تتخذ أشكال أحزاب محافظة ولبرالية ، وتنظيماتها ليست معقدة وغالبا ما تكون غير مرتبطة بالمركز ، وهى تحاول الاحاطة بجماعات شعبية كبيرة ، بل تحاول تجميع الشخصيات واستقطابها ، ونشاطها موجه تقريبا نحو الانتخابات البرلمانية وأجهزتها الادارية بسيطة ومحددة ، أما ادارتها فتبقى مركزية تقريبا ، فى أيدى أصحاب المراكز والنواب ، وهى ذات طابع فردى ظاهر ، والسلطة الفعلية فيها تكمن فى فئة ملتفة حول زعيم برلمانى ، وغالبا ما تتخذ شكلا هرميا ، فتتالف من اللجان والشعب والخلايا وأحيانا الميليشيا (١١٦) . وليس من شأننا هنا

---

(١١٥) محمد السعيد ادريس : حزب الوفد والطبقة العمالية فى مصر : ماجستير غير منشورة ص ١ ـ ٢

(١١٦) ديفرجيه : الأحزاب السياسية ص ٢٣ ـ ٢٥ ويقول عن أحزاب الشرق =

أن نخوض كثيرا فى سوسيولوجيا الأحزاب ، فثمة خلافات عديدة بين المفكرين السياسيين حول تحديد هذه المسائل وما تحويه من مصطلحات ، كالقادة والأتباع وحجم المشاركة وتركيب الجهاز الحزبى وما الى ذلك (١١٧) ٠

ومع بداية عشرينات هذا القرن أصبحنا أمام فئة من السياسيين المصريين،اتصلوا فكريا ومصلحيا وطبقيا بمبادىء معينة،صاغوها وأعلنوهافى صحيفة تنطق بلسانهم ، ونظموا أنفسهم فى شكل لجان وكوادر ، واستعدوا لخوض الحركة السياسية لتحديد الموقع الذى يمكنهم من خلاله تحقيق مبادئهم المعلنة ، وبتحليلنا خلال الصفحات التالية لنشأة حزب الأحرار الدستوريين ، وإعلان مبادئه وقانونه الأساسى ونظامه ، سوف يتضح لنا موقعه من المفاهيم السابقة عن الأحزاب ٠



= أنهم اتباع عاديون يجتمعون حول شخص نافذ أو فئات ملتفة حول عائلة اقطاعية ٠٠ الخ ٠

(١١٧) Eckstien, Op. Cit., p. 358-362.

الفصل الأول

نشأة الحزب ونظامه

ــ أسباب قيام الحزب وظروفه
ــ اعلان قيام الحزب وصداه ــ برنامج
الحزب ــ أسلوب الحزب ــ تنظيمات
الحزب ــ أدواته ٠

لشد ما تغيرت طبقة الأعيان المصرية خلال العقد الثانى من هذا القرن! تلك الطبقة التى برزت الى أفق الحياة السياسية منذ نهايات القرن التاسع عشر ، مستفيدة من الأوضاع والسياسات التى أرسيت فى ظل فترة الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ ــ ١٩١٤) والتى تتصل نشأتها ونموها بتطور مصر بشكل عام ، منذ بدايات ذلك القرن ، وكانت سنوات الاحتلال تكثيفا لذلك النمو بالاضافة الى خلق « التوجيه » السياسى الملائم لوجودها ووجود الاحتلال ٠ لقد ارتفعت الى عداد هذه الطبقة الشرائح العليا من الطبقة الوسطى ، واتسعت لأصحاب المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة ، وقطاعات من أرباب المال والتجارة والصناعة وعناصر من المثقفين ، الذين تولوا تنظير ذلك التوجيه السياسى ، ومعظمهم من أبناء الأعيان أو طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ٠ ولم تعد هذه الطبقة تقنع بمناصب الادارة من مشيخة وعمدية القرى ، بل لم يقنع أبناؤها بمناصب النيابة وادارة المديريات ، وحتى المجالس التمثيلية أو شبه النيابية التى أقيمت فى ظل الاحتلال ، ذات السلطة الصورية لم تعد كافية بالنسبة لهم للمزاحمة فى ميدان السياسة ، لم تعد هذه الطبقة تقنع بغير الوزارة ورياسة الوزارة مجالا حيويا لحركتها السياسية فالمصالح تنمو وتتسع وتتجاوز حدود امتلاك الأراضى والمتاجرة فيها ، والعمل السياسى لم يعد مجرد وجاهة وهيبة أمام

الطبقات الادنى ، وسنوات الحرب العظمى الأولى دفعت الى حلبة الصراع عناصر جديدة ، ومن ثم كان على طبقة الأعيان ، بسنة التطور وبفعل الحرب وبدافع الغريزة ، أن تتحرك وبشكل أسرع لصون المصالح وتنميتها وبأسلوب أكثر تنظيما .

وقد سبق لهذه الطبقة أن احتازت قدرا من التمرس والدربة بالحياة الحزبية وأساليبها فألفت حزبا هو حزب الأمة (*) وانتشرت فى كل التنظيمات الحزبية الأخرى ، كل منها بقدر ، وسلكت سبيل الاعتدال والكياسة فى مذهبى الوطنية والاصلاح ، واختزنت فى النهاية تجربة لم تكن ناضجة تماما ، فلم تمارس تجربة الحكم والمعارضة من منطلق حزبى كما لم يكن لها من نظمها المتواضعة هيئات برلمانية أو نحو ذلك مما يكفل لها خوض غمار السياسة بشكل فعال ، بالاضافة الى توزع مجهودها بين أصحاب السلطتين (الخديو والمعتمد البريطانى) من جهة وأصحاب السلطة القانونية على مصر (الدولة العثمانية) من جهة أخرى .

وأبناء هذه الطبقة ، الذين كانوا شبابا خلال تجربة عام ١٩٠٧ الحزبية ، أصبحوا رجال الحركة السياسية الجديدة ، والمؤهلين لتصدرها بما تمتد اليه أصولهم الاجتماعية وما وفرته لهم من ظروف تعليم وثقافة حديثة ، وبما استقر عليه تكوينهم الايديولوجى والسياسى ، والأساس الفكرى لهذا الجيل ، وان كان قد استقى وحيه فى البداية من التتلمذ على الامام محمد عبده ومذهبه الاصلاحى والتوفيقى ، فان هذا الفريق من أبناء الأعيان ، قد أصبح أكثر علمانية وعقلانية بفعل الاتصال المباشر بثقافة الغرب وتراثه الحضارى،وأصبحوا أكثر تهيئة للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم بلبرالية أكثر ، بعد أن تلقوا أصولها على يد أحمد لطفى السيد ، الذى أفسح لهم صدر صحيفة « الجريدة » لتأصيل وتمصير معتقداتهم المتحررة ، لقد كانوا يكافحون على صفحات « لجريدة » لاثبات سلطة الأمة ، التى هم

(*) أنظر دراستنا عن حزب الامة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ١٩٧٩ .

وآباؤهم رؤساؤها وكبراؤها ، بجانب السلطة الخديوية وسلطة الاحتلال ٠ لكنهم تخطوا هذه المرحلة الآن ، وأصبحت سلطة الأمة ، بعد محاولة الاثبات تعنى طلب الحكم والسلطة ، يريدون أن يحكموا ويعارضوا ، فى ظل نظام لا يحكم فيه الملك ـ كما نصوا فى الدستور ـ ولا تتحكم فيه سلطة الحماية البريطانية ، الابقدر ما تسفر عنه جولات المفاوضات ونتائج محاولات التسوية ٠ يريدون وجودا سياسيا من خلال مؤسسات الدستور الذى أعدوه، سواء فى أجهزة الادارة العليا أو بالتمثيل البرلمانى تمثيلا فعالا ٠

واشتغال هذه الطبقة بالسياسة اذن قديم قدم نشأتها ، ولكنه مطلوب فى هذه المرحلة ، مرحلة ما بعد الحماية ، بشكل أوسع وأعمق أثرا ، وبالرغم من أن هذه الرغبة قد دفعت بأبنائها الى حلبة صراع ثورى محتدم ـ مارس ١٩١٩ ـ حيث بات العمل السياسى فى ظل الثورة ، يعنى التعامل مع القضية الوطنية وطلب الاستقلال التام بشكل مباشر وحاسم ، أو بمعنى أدق حيث بات واضحا أن العمل السياسى معناه الصدام مع الوجود الانجليزى ، شاء هؤلاء أم أبوا ، فلم يكن ثمة سبيل للتراجع ٠

وبالرغم من أن اجراءات الحرب الأولى قد أجهضت التجربة الحزبية التى بدأت عام ١٩٠٧ ، حيث تفرق شمل جماعاتها ، مع استمرار وجود باهت للحزب الوطنى ، الا ان رجالها ظلوا طيلة سنوات الحرب فى انتظار الفرصة المناسبة للخروج الى واجهة الصورة السياسية ، وقد سنحت الفرصة بالفعل عقب انتهاء الحرب والحديث عن انعقاد مؤتمر الصلح واعلان الرئيس ويلسون حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ومن ثم كان التفكير فى مصير مصر واستقلالها ، ووضع بذرة الوفد ، الذى أصبح تجمعا أو هيئة سياسية لها قانون ينظمها ويحدد مجال حركتها السياسية ٠ فالوفد بين عامى ١٩١٨، ١٩٢٤ لم يكن حزبا بالمعنى المألوف للاحزاب ، وانما كان جبهة وطنية أنشأتها الضرورة الملحة ، ولمسألة محددة ، وقانونها لا يرقى الى نظام أساسى لحزب ، ثم انه لم يتحول حقيقة الى حزب سياسى الا بعد عام ١٩٢٤ (١) ٠

---

(١) حول تحول الوفد الى حزب فى ابريل عام ١٩٢٤ ، انظر Cantori, L., The Organizational Basis of an Elite Political Party pp. 345-359.

وثمة صلة عضوية بين الوفد عندما تألف فى نوفمبر ١٩١٨ وبين حزب الأمة ، الذى تفكك كحزب سياسى عام ١٩١٥ ، فالغالبية العظمى من رجال الوفد الأول وقادته كانوا أعضاء فى حزب الأمة ، وبالرغم من أن سعد زغلول لم يكن عضوا رسميا بالحزب الا أنه كان يعتنق مبادئه ويتبنى أسلوبه وتحسبه المصادر ضمن حزب الأمة (٢) . وليس بوسعنا الاقتناع بالرأى القائل بأن رجال حزب الأمة خـرجوا على الوفد ليؤلفوا حـزب الاحـرار الدستوريين (٣) ، ذلك أن الوفد بحكم تركيبه وأسلوبه يمثل امتدادا طبيعيا لحزب الأمة واذا كان قد طعم نفسه ببعض عناصر شابه وعناصر من الحزب الوطنى ، كحافظ عفيفى ومصطفى النحاس وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة واسماعيل صدقى ، فان من هذه العناصر من خرج على القيادة الوفدية، بالاضافة الى أن بعض عناصر حزب الأمة قد بقيت مع سعد زغلول ، كسينوت حنا وحمد الباسل .

عرفنا فى الفصل السابق أنه قد وجدت مجموعة خرجت على القيـــادة الوفدية ، التفت حول عدلى يكن ، وساهمت معه فى وزارة الثقة ومفاوضاتها، وعقدت اجتماعها فى الكونتننتال وسحبت الوكالة من سعد زغلول ، ثم أضيف اليها مجموعة من جماعة السفور والحزب الديمقراطى ، ثم فئة من جماعة مصر المستقلة ، وأن هذه الفئات اشتركت فى لجنة الدستور بأغلبية كبيرة بعد أن لعبت دورها فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولم يقف نشاط هذه الجماعة عند هذا الحد ، بل فكرت فى تنظيم نفسها فى شـــكل حزب سياسى فما الذى دفعها الى ذلك ؟ .

* * *

= ومحمود زايد : نشأة حزب الوفد ص ٢٧٠ ــ ٢٧٢ ، محمد السعيد أدريس : حزب الوفد والطبقة العاملة ص ١٦ ، ٢٠ ، عزباوى : حزب الوفد حتى ١٩٣٦ ص ٩٤ ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ص ١٤٦ ــ ١٤٩ .

(٢) حول علاقة حزب الأمة بسعد زغلول أنظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٢٠ ، Lloyd, Egypt Since Cromer I. p. 50.

(٣) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ، ص ٢٠ ــ ٢١ .

فى أواخر نوفمبر ١٩١٨ ، تبلور تجمع واضح لفئة من السياسيين المصريين قربت بينهم عوامل تآلف وقربى وايمان بأسلوب سياسى واحد ، وانتماؤهم لأصول اجتماعية متقاربة ، كما قرب بينهم بعد ذلك « خروجهم » على القيادة الوفدية ، حيث اتهموا سعد زغلول بالتفرد والانفراد فى تسيير حركة الوفد واصدار قراراته ، ولم ينشأ تجمع هذه الفئة من فراغ ، فكما أوضحنا أنها كانت تشتغل بالسياسة حفاظا على وضعية مميزة فى المجتمع، ثورت هذه الفئة بفعل أحداث الثورة ، وساهمت فى تسيير حركتها ، وارتضى الثوار قيادتهم لها ، ومن ثم تولت السعى لتسوية المسألة المصرية ، سواء باللجوء الى المحافل الدولية ، أو التفاوض بشكل مباشر مع الجانب البريطانى، وخلال مساعى التسوية خرج معظم أفراد هذه الجماعة على القيادة ، ثم حاربوا سعدا واختصموه الى الأمة ، التى مال هو اليها أكثر ، فترفعوا عنهم، وتطرف ليتركهم فى معسكر الاعتدال وحدهم ، والتفوا حول خصمة « الزعيم الحكومى » عدلى يكن فألفوا جبهة أيدوا من خلالها وزارته واتسعت دائرة نشاطهم ، باستصدار تصريح فبراير ، واعدادهم الدستور ، وباتت مصر على أعتاب معركة انتخابية ، فاتسعت دائرة نشاطهم أكثر فأكثر ، فلم تعد كلمة جبهة تصلح لنشاطهم ومن ثم فكروا فى تأليف حزب سياسى له برنامج محدد وشامل ، فالجبهة تنشأ لحالة طارئة وقد زالت بزوال أسباب وجودها ، باقرار أطراف الصراع لأسلوب التسوية الســلمية ، وظهـور التناقضات فيما بينها ، وبسكون الثوار ، وتمكن عوامل الشقاق والانشقاق منها ، لم يكن ثمة بديل عن تأليف الحزب ، يقدمون أنفسهم من خلاله الى الناس من جديد ، كسبا للتعاطف الذى أفقدهم سعد اياه ، ساعدهم على هذا التفكير أيضا وجود جماعة من بينهم ذوى عقليات قانونيه منظرة بوسعها صياغة مبادىء للحزب ووضع نظام له وتقديمه للناس ملزمين أنفسهم به ، فى الوقت الذى أصبح فيه الحكم مطلبا ملحا لتحقيق المصالح (٤) .

---

(٤) انظر تقرير F. O. 407/195, Enc. in No. 27, 1922 الذى يتحدث عن نوعية رجال الحزب الجديد ويقول أنهم من كبار الملاك من العناصر المصرية والذين يمثلون حقيقة أصحاب المصالح ..

التى باتت محفوفة بالمخاطر ، ولحل القضية الوطنية من خلاله بشكل رسمى، والتمهيد لتولى السلطة يعنى الدفاع عن مشروع الدستور الذى وضعوه ، لخوض الانتخابات على أساسه ، وفى ظل حكومات صديقة كحكومتى عدلى وثروت ، كما لا يخفى أن البلاد مقدمة على مرحلة ملكية دستورية بعــد تصريح فبراير ، الذى جاء بسعاية أنصارهم (عدلى وثروت وصدقى)) ومن ثم كان لابد من تنظيم الصفوف على نحو جديد تقتضيه المرحلة الجديدة ٠

وأول فكرة عن تأليف الحزب أوردها يوسف نحاس فى ٣٠ أغسطس ١٩٢١ ، عندما دخلت مفاوضات عدلى ـ كيرزن مرحلة الأزمة ، فأعد عدلى خطابا يستدعى فيه عبد العزيز فهمى ورفاقه للاستعانة بهم ، بيد أن عدلى علم أن المكباتى قد تلقى برقية منهم يطلبون اليه العودة الى مصر ، لأنهم بصدد « تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد » ثم روى نحاس انهم فى ٢١ نوفمبر عرضوا على ثروت رغبتهم فى تأليف حزب ، فعرض ثروت الفكرة بدوره على عدلى ، الذى تخوف فى البداية على اعتبار أن هذا الحزب سيكون وسيلة لاستمرار النزاع بين السعديين والعدليين ، واعتذر عن عدم الاشتراك معهم بانهاك وضعف الصحة وزهده فى الجـدل والملاحـاة مـع السعديين ، ولكن نحاسا راجعه فى ذلك وابان له عن حاجة الجماعة الى شخصية بارزة معروفة ، فلم يرفض عدلى الفكرة وان أجلها الى حين ٠ من ذلك يتضح أنهم أعدوا انفسهم كحزب ولم يكن ينقصهم سوى شخصية تستطيع أن تواجه سعد زغلول ٠ على كل حال بعد ذلك بيومين اقتنع عدلى وبرر قناعته بأن المصريين ليسوا مستعدين للثورة ، ومن ثم لابد من انتهاج سياسة سلمية حكيمة وهذه تقتضى عملا متداركا طويل المدى وأموالا طائلة لتنظيم دعاية قوية ، ثم تساءل : هل سنوفق الى الأشخاص الذين ينضمون الى الحزب ويسيرون تحت لوائه مؤمنين بخطه متمسكين بسياسته محترمين لنظامه ؟ (٥)) وهكذا كان تعثر مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، وتعرض

---

(٥) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، ص ٥٠ ، ١١٥ ـ ١١٦ ، ويؤيد هيكل (مذكرات ، جـ ١ ص ١٤٤) نسبة الفكرة الى أصدقاء عدلى حيث =

أسلوب التسوية للخطر ، مما سيتيح لسعد وأنصاره العودة إلى ميدان السياسة بفرصة أكبر ، كان ذلك يقتضى منهم تنظيم صفوفهم .

أما عن الأسباب التى قدمها الحزب ليبرر بها قيامه ، فقد قدمها عدلى يكن فى خطبة اعلان قيام الحزب ، حيث ذكر أنه وأنصاره تأخروا عن القيام بهذا الواجب الوطنى بسبب الظروف غير المناسبة ، والتى لا تزال قائمة الى الآن والتى تعوق تأليف الحزب « أما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها وأصبحت على أبواب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين فى انتخاب أنسب الأوقات ، كما أننا داخلون على دور من أدوار مسألتنا الوطنية ـ دور استكمال الاستقلال والتفاوض على أساس التصريح ـ وداخلون فى نظام من حكم البلاد جديد ٠ » فهذان الأمران هما اللذان دفعا هؤلاء الرجال لأن يتحركوا لأنهم هم المسئولين عن منفعة هذا الوطن وشرفه ٠٠ والقيام بهذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئا بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محددة (٦)٠ وقد أكد الدكتور هيكل على هذا المعنى حين

=

اخبره بها لطفى السيد ، ويؤيد زايد فكرة حاجتهم الى شخصية مشهورة Zayid, M., The Origins of The Liberal Const. p. 344. وينسب أحمد بيلى (عدلى باشا

ص ٢٥٣) الفكرة الى عدلى يكن ، الذى أراد بعد تصريح فبراير أن يشرك معه اخوانه السياسيين بعد أن اعتزم تأليف حزب سياسى ، وتذكر (السياسة فى نوفمبر ١٩٥٠) أنه لا علاقة بين تأليف الحزب وخلاف سعد وعدلى ، لأن الحزب تألف عام ١٩٢٢ بينما كانت المفاوضات قبل ذلك بعام وأكثر وتنسب الفكرة لأعضاء لجنة الدستور ٠ وهذا ليس دقيقا على كل حال ٠ وليس ثمة دليل على ما يقال من أن سقوط مفاوضات عدلى كانت تبعث الأمل فى عودة الائتلاف بين السعديين والعدليين وأن عدلى عندما تحفظ فى قبول رياسة الحزب الجديد كان يعتقد أنه سيعود للتنسيق مع الوفد ذكر فى Zayid, Op. Cit., p. 345 : وعلى الدين هلال : السياسة والحكم ص ١٩٢) لأن خصومة الفريقين وصلت الى نقطة اللاعودة ثم أن التفكير فى انشاء الحزب ورد خلال سير المفاوضات ٠

(٦) حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٢٢ وقانون الحزب ص ٣ ــ ٤ ويبدو أن الخطبة طبعت قبل تلاوتها بيوم ٠ ثم السياسة ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢ ، وأحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٥٣ ٠

ذكر ان الحياة النيابية التى نكاد نلمسها باليد تقتضى تنظيم جهود الأمة، ولن يكون ذلك الا اذا نشرت الأحزاب آراءها وقام كل ينصر مبادئه الخاصة فى المجالس النيابية ، ثم طورت صحيفة السياسة هذا المعنى لتوضح أن الحزب لم يتآلف للانتخابات وحدها ، وهو لم يجاهد ما جاهد فى سبيل الحكم بأى الوسائل - وكان قد هزم فى الانتخابات - وانما تآلف للدفاع عن الفكرة الدستورية (٧) ٠ بينما تنظر صحيفة التيمس لأسباب تأليف الحزب من وجهة أخرى محورها « الحض على السكون والاتحاد والاستمرار على السير فى سبيل المطامح الوطنية ، كما فسرها الوفد الرسمى » (٨) ٠ وهكذا كان الأمل فى اصدار الدستور ، فى عهد وزارة ثروت الصديقة ، وبالتالى خوض الانتخابات على أساسه وفى ظلها ، مما يعنى تولى السلطة ، مما يفسر حثهم على سرعة اصدار الدستور ٠

يضاف الى ما سبق أن هذه الجماعة رأت فى تصريح ٢٨ فبراير فائدة كبيرة بخلاف خصومها من السعديين الذين لا يعترفون به بل يعتبرونه نكبة كبرى (٩) ٠ وهكذا يبدو أيضا أن صدور التصريح يقتضى منهم تنظيم صفوفهم والاعلان عن أنفسهم فى شكل حزب سياسى ، يدافع عن الأوضاع الجديدة التى تنشأ فى ظله ، وفى مواجهة خصومه ممن يدعون احتكار الوطنية، بل تأليف الحزب - بتعبير كاتبه الأول - لدفع التهم الباطلة لانصار عدلى بالخيانة ، ومقاومة أثرها فى أذهان الشعب (١٠) ، بينما يذكر طه حسين

---

(٧) السياسة : ١٩٢٢/١٠/٣٠ حديث هيكل ثم مذكراته جـ ١ ص ١٤٤ حيث ذكر أن الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره فى مقدمة أغراض الحزب ٠ ثم السياسة ١٩٢٢/١٢/٣ حيث ذكرت أن الحزب تآلف بعدما انتهت لجنة الدستور من عملها لكى يدخل الانتخابات على برنامج معروف ٠

(٨) عن السياسة ١٩٢٢/١١/٨ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (٣) ص ٢٠٤٨

(٩) السياسة : ٣ نوفمبر ١٩٢٢ ٠

(١٠) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ١٤٨ ، السياسة ٦ ديسمبر ١٩٢٢ مقالة توفيق دياب ٠

ان الحزب لم يؤلف لهـذا المعنى « لأن مناهضة سـعد لا تصلح موضوعا لتاليف الأحزاب » (١١) ويدعم علوبة فكرة علاقة التصريح بنشاة الحزب ، على اعتبار ان مصر دخلت مرحلة جديدة توجب الاستعداد لمراحل اخـرى لاستكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات ، ولن يكون ذلك الا بصلاح اداة الحكم والنهوض بالأمة اجتماعيا على أساس وجود برلمان (١٢) ٠

ويفهم من الأسباب السابقة كذلك أن الحزب سيكون حزب معارضة لسعد زغلول ، الذى حملتهم ارادة الشعب على أن يصمتوا عنه عاما وبعض عام فلم يستطيعوا معارضة زعامته لكن عندما تكون هناك حياة برلمانية فان الصيغة الدستورية الجديدة اذ ذاك تعطيهم فرصة المعارضة ، بالاضافة الى أن مصادر الوفد ذاته تؤكد على وجود فكرة كسر الموجة المتطرفة لسعد ورجاله « فعدلى باشا وصحبه فكروا ، عقب ابعاد سعد ورفاقة ، فى تأليف حزب يجمع شتات المعتدلين » (١٣) ٠

ويبدو أن هناك سببا آخرا دفعهم الى الاسراع بالاعلان عن أنفسهم كحزب ، يتعلق بصلتهم بالملك ، فهم أصدقاء وزيره الأول ، الذى كان مغضوبا عليه منه بسبب لجنة الدستور ونصوص مشروعه ، وخلافات ثروت مع نشأت ونسيم ، رجلى القصر ، حتى لقد فكر الملك فى تأليف حـزب سياسى تابع للقصر تحت رئاسة نسيم باشا (١٤) مما دعا أنصار عدلى

---

(١١) كوكب الشرق : ٢٣ اكتوبر ١٩٢٣ ٠

(١٢) محمد علوبة : ذكريات ، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤ (ويبدو ان ذاكرته قد خانته فذكر أن عبد العزيز فهمى انتخب وكيلا للحزب مع محمد محمود ، ولم يكن فهمى وكيلا) وقد اكد دسوقى اباظة نفس المعانى السابقة حول استكمال الاستقلال وبث الحرية فى النفوس ومقاومة الطغيان ونشر للمبادىء الدستورية ٠٠ (السياسة فى ١٩٤٤/١٢/٢١) ٠

(١٣) حافظ محمود : اسرار الماضى ، ص ٨١ ـ ٨٢ ويضيف : هل كانوا يعارضون سعدا فى الشارع ورجل الشارع كان مع سعد بلا قيد ولا شرط ؟ ثم انظر بيان الوفد المصرى فى شفيق : تمهيد الحوليات جـ ٢ ص ٣٢٧ ٠

(١٤) F. O. 141/819, Dr. Hafez Afifi, Political Situation, Oct. 21 1922.

الى الاسراع بلم شملهم والتعجيل باعلان حزبهم ، ويؤيد هذه الفكرة موقف الملك من المديرين حين عنفهم يوم الاحتفال باعتلائه العرش فى ٩ اكتوبر ، وذلك « لانهم قد استخدموا نفوذهم لصالح حزب عدلى .. فى الوقت الذى بالغ الملك فيه فى الحفاوة بأحد رجال الوفد (السعدى المصرى) كما أن رسل القصر قد أظهروا تعاطفهم مع الزغلوليين وكانوا على صلة وثيقة بصحفهم (١٥) . وكانت جماعة عدلى قد لقيت تعضيدا أو تشجيعا من جانب السلطات الانجليزية فى مصر ، التى كانت تلتمس الأمل فى هؤلاء المؤيدين لعدلى باشا ، باعتبارهم رجال التسوية السلمية ، والاعتدال وخصوم سعد زغلول ، الذى بدا متطرفا بشكل مزعج ومن ثم فان التركيز عليهم ومساعدتهم ، باصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذى يعد مساعدة ضمنية من الانجليز لابرازهم واظهارهم بشكل مباشر على المسرح السياسى، بالاضافة الى « كسر الموجة المتطرفة لاتباع زغلول ، والافادة منهم كقوة فى البلد ، وحتى اذا لم يتسن حدوث ذلك ، فانه يمكن تكتيلهم ليصبحوا قوة معارضة برلمانية » (١٦) .

أما عن تحديد مركز جماعة عدلى من الوزارة القائمة ، فلا جدال فى أن ثروت كان فى معسكر هذه الجماعة منذ البداية ، واذا كانت بعض الدوائر تعتقد أن تأسيس عدلى لحزب سياسى سوف يؤدى الى سحب تأييده للوزارة ، فان اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الذى كان يراقب الأمور بدقة بالغة ، لا يجد سبيلا الى مثل هذا الاعتقاد « فالحزب سوف يعد للحملة الانتخابية بالاشتراك مع الحكومة ، ورئيسها سوف يترك الأمر لعدلى عند فوزه فى الانتخابات ليصبح رئيسا للوزارة ، ثم ان عدلى سوف يفسح له مكانا ممتازا داخل وزارته » (١٧) . وتتأكد فكرة سعى الوزارة

---

(١٥) F. O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, 1922.

وتضيف الوثيقة أن الملك لم يكن متعاطفا تعاطفا حقيقيا مع الزغلوليين .

(١٦) فقرة بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٢٢ فى :

(١٧) F.O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, 1922.

فى مساعدة الحزب الجديد مما رواه اللنبى عن استخدام المديرين نفوذهم لصالح حزب عدلى (١٨) ، وقد اعترف ثروت نفسه بهذه الحقيقة فى مذكرة أرسلها للمندوب السامى أفصح فيها عن مسلك الملك حيث قال « ان الملك يصانع كل حزب ضد الآخر ليصل بنفسه الى القمة ، لقد استخدمنا لاسقاط الزغلوليين وهو الآن يحاول استخدامهم لاسقاطنا ، ولكن الزمن تغير ·· أنت تعرف كل شىء عن الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى مع محمد محمود وحافظ عفيفى وآخرين انهم فى الحقيقة يعملون وأيديهم فى أيدينا ·· وسوف نعمل معا ما نعتقد أنه الأصوب » (١٩) · كما تفيد تقارير الأمن أن الحكومة كانت تتدخل تدخلا فعليا فى تشكيل الحزب وتأسيس صحيفته « السياسة » بل كان رجال الادارة يساعدون الحزب والصحيفة علنا وبدون أدنى تحفظ (٢٠) · ولكثرة ما لغطت به الألسن حول موقع الحزب من الوزارة وتعضيدها له وقيامه لنصرتها ، علقت صحيفة الحزب على ذلك فى عددها الأول فذكرت « زعموا أن حزبنا تألف لتأييد الوزارة متجاهلين أن رجلا كبير النفس بارز الشخصية كعدلى باشا لا يسخر لا هو ولا حزب يرأسه لمثل هذه الأغراض ، ومثل هذه المزاعم ينتهى أمرها متى جاء البرلمان »(٢١)

---

(١٨) F.O. op. cit.

(١٩) F. O. 407/195, Enc. in No. 30. Remarks by Sarwat. 8, 9, 1922.

(٢٠) محافظ الأحزاب السياسية ، الأولى ، تقرير أمن بدون تاريخ · وقد هاجم سعد زغلول مسلك الوزارة تجاه الحزب ووصف العدليين بأنهم « وزاريين » ، انظر مذكراته : ك ٤١ ص ٢٤٩٣ ـ ٢٤٩٤ وك ٤٢ ص ٢٥٧٧ ، ٢٥٨٥ · وانظر صحيفة الافكار : ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٢ حول جمع الادارة الأموال للحزب · وصحيفة الاخبار : ١ ، ٢ /١٠/١٩٢٢ عضوية الحزب الجديد ، واعمال الادارة ، الحزب الجديد وتدخل الادارة ، وبها نصوص عرائض استكتبتها الادارة للعمد والمشايخ لاعلان الثقة « بزعيم حزب الحكومة دولة عدلى باشا ومن لف لفه » ·

(٢١) السياسة ٣٠/١٠/١٩٢٢ ، ٨/١١/١٩٢٢ ، وقد أضاف هيكل فى مذكراته ج ١ ص ١٤٥ أن لطفى السيد كان يريد أن ينضم ثروت وصدقى للحزب وكانت نظريته أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية ·

ولعلها كانت تعتقد أن فوز الحزب فى الانتخابات سوف ينهى وجود هـذه الوزارة وبالتالى ينهى الزعم بأنه قام لتاييدها ، وفى تقديرنا ان مسالة التسجيل بالاعداد لظهور الحزب خلال فترة وجود ثروت فى رئاسة الوزارة كانت مقصودة ، للاستفادة من وجوده على رأس الجهاز الادارى للدولة ، مع تزايد الأمل فى صدور الدستور واجراء الانتخابات فى ظل وزارته مما يكفل له الفوز بأغلبية تتيح له تولى السلطة . ويبدو ذلك واضحا من استعجاله الوصول الى الحكم وطلب المساعدة من المندوب السامى البريطانى ، من خلال حديث لحافظ عفيفى ، أكبر الشخصيات المنظمة للحزب ، أدلى به الى أحد رجال دار المندوب السامى (مستر فورنس Furness) حيث أبدى أمله فى أنه اذا حدث تغيير وزارى ، أن يكون عدلى هو رئيس الوزراء المقبل ، ونقل الحديث بالطبع الى المندوب السامى (٢٢) . ولكن فى الوقت الذى كانت اجراءات اعلان الحزب على كل لسان كانت علاقة الملك بثروت قد دخلت مرحلة من السوء ، أفضت برئيس الوزراء فى النهاية الى تقديم استقالته ، فى الوقت الذى كان فيه الحزب قد أعلن عن قيامه .

* * *

توالت اجتماعات انصار عدلى فى منزله بالأسكندرية حيث تم وضع أسس قيام الحزب الجديد ، خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ، وحرر لطفى السيد ، بالاشتراك مع الدكتور هيكل خطاب الافتتاح الذى سيعلن به عدلى قيام الحزب ، وتحدد به سياسته ومبادئه . كما اتفق على أن يسمى « حزب الاحرار الدستوريين » وقد كانوا ينوون تسميته خلال مشاورات نوفمبر ١٩٢١ بحزب الاستقلال التام ، بل ان هناك من اقترح أن يسمى بحزب الوفد « لمنازعة سعد فى الاسم » ، كما ذكر أنهم انتووا تسميته بالحزب المصرى الحر (٢٣) . وان كان لطفى السيد ، واضع سياسة الحزب ومبادئه لم ترقه التسمية وكان يود أن يسمى بحزب « الحريين الدستوريين » معترضا بأن كلمـة « ليبرال » تقـابلها « الحـريين » وحتى لا تكـون

---

(٢٢) F. O. 141/819, Dr. Hafez Afini, Oct. 21, 1922.

(٢٣) هيكل : مذكرات ، جـ ١ ص ١٤٤ ـ ١٤٥ ، نحاس : صفحة من تاريخ ص ١١٥ ، صالح عيسى السودانى : الاسرار السياسية ص ١٣٥ ، الافكار فى ١٩٢٢/٩/١٧

تسميتهم «بالأحرار تحمل اتهاما ضمنيا لخصومهم بأنهم عبيد (٢٤)» . ويبدو أنهم تأثروا في اختيار الاسم بحزب الأحرار الانجليزي وقد انتقدت صحيفة الأفكار هذه التسمية ، وتساءلت : « لماذا يكون في مصر أحرار ومحافظون وغير ذلك مما له وجود في الدول المستقلة ، أحرار في أي شيء ومحافظون في أي شيء ، وهل هذا الدستور الموضوع هو بغيتهم وهو الذي تألف حزبهم من أجله ؟ » (٢٥) .

واتفق على تسمية صحيفة الحزب « بالسياسة » وكان حافظ عفيفي قد تقدم بطلب ترخيص اصدارها كصاحب امتياز ، ومنحه في ٢٨ اغسطس، وبات متوقعا أن تصدر خلال سبتمبر بعد أن تم الاتفاق على كل شيء (٢٦). وكان الاعداد لاصدارها عملا شاقا وكانت دار المندوب السامي على صلة دائمة بذلك ، حيث أخبر عفيفي مستر كير أنهم سيعهدون بطباعتها الى صحيفة « البورص أو الأفكار » خلال الشهر الأول ريثما تصل الماكينات التي تعاقدوا عليها من سويسرا ، وقد تأسست شركة مساهمة للصحيفة تتألف من ١٥٠٠ عضو برياسة مدحت يكن ، ويبدو أن توقع المندوب السامي لميعاد اصدارها (٢٧) قد سبق الموعد الحقيقي بأسبوع وربما كان

---

(٢٤) العقاد : رجال عرفتهم ص ٢٤٩ .

(٢٥) الافكار في ١٩٢٢/١٠/٢٨ وانظر تعليقات حول التسمية في حافظ محمود : أسرار الماضي ص ٨١ ـ ٨٢ ، ثم حسين مؤنس : دراسات في ثورة ١٩١٩ ص ٢٨٣ . ويذكر سعد في مذكراته (ك ٤٢ ص ٢٥٨٥) أن الاكتتاب للحزب بلغ في ١٩٢٢/١٠/٦ مبلغ ١٦ ألف جنيه .

(٢٦) F. O. 407/195, No. 47, Allenby to Curzon, Oct. 31, 1922.

(٢٧) F. O. 141 819, Dr. Hafez Afifi, Oct. 21, 1922. and 407/195 No. 30, Oct. 15, 1922.

وقد ذكرت السياسة في ١٩٤٧/١١/١ وهي تستعرض تاريخها أنها تأسست على غرار الشركات الاقتصادية الكبرى واجتمع اقطاب البلاد بدارها على هيئة جمعية عمومية برياسة مدحت يكن الذي كان اذ ذاك رئيسا لبنك مصر ، فروجع قانون الشركة وانتخب مجلس ادارتها .

لذلك التأخير صلة بموعد اعلان قيام الحزب ليرتبط ظهورها بظهوره ٠

ووزعت رقاع الدعوة لاعلان تأسيس الحزب فى احتفال أقيمت مراسيمه بفندق شبرد صبيحة ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، حيث وجهت الدعوة لنحو سبعمائة « عين وذات » من العاصمة والأقاليم وقد لباها ما يقرب من خمسمائة منهم (٢٨) كما لم توجه الدعوة الا للصحفيين الانجليز حيث لم يحضر الاحتفال صحفى مصرى واحد ، ربما لأنهم كانوا غير واثقين من أن صحيفة مصرية سوف تؤيدهم ، بل لعلهم علموا أن هناك نية مبيته لارسال وفد من الحزب الوطنى والزغلوليين يحضر الاحتفال لمضايقة عدلى ومقاطعته بالأسئلة واثارة البلبلة أثناء القائه الخطاب(٢٩) ٠ وكانت العناصر التى حضرت الاحتفال تضم وزراء سابقين وزعماء دينيين وأعيان ومديرى أقاليم ومحامين مشهورين وفئات من أصحاب المهن الحرة وأطباء وأعضاء فى الجمعية التشريعية، وقد استقبل خطاب عدلى ، الذى اختيرت كلماته بعناية فائقة ، بحمـــاس عظيم ، كما لم تحدث أية محاولة للتظاهر ، ولم يتضمن الخطاب أى هجوم شخصى ، سواء على البريطانيين أو الساسة المصريين ، بالاضافة الى أنه لم يوضح أى سياسة جديدة أخاذة أو متميزة (٣٠) ٠ وعقب فراغ عدلى من

---

(٢٨) F. O. 371/7738, Tel. from Allenby, Oct. 13, 1922.

وقد ذكر أحمد شفيق (التمهيد الثالث من الحوليات ص ٣٢٧) والأفكار (٣٠/١٠/١٩٢٢) ان عدد الحاضرين كانوا ثلثمائة أو يزيدون شيئا ، وذكرت النظـــام (١١/١٢/١٩٢٢) أنهم نحو مائتى شخص ، وذكر لانداو انهم ٣٥٠ شخصا ٠
Parliaments, P. 169.

(٢٩) F. O 407/195, Enc. in No. 4, Sept. 1-2, 1922.

والنظام ١١/١٢/١٩٢٢ ، الاخبار ٣١/١٠/١٩٢٢ ٠

(٣٠) F. O. 407/195, No. 47, Allenby to Curzon, Oct. 31; 1922.

وانظر كذلك وصف السياسة للاجتماع بعددها ٣١/١٠/٢٢ ، ثم هيكل : مذكرات جـ ١ ص ١٤٤ ثم وصف صحيفة الأفكار ٣١ اكتوبر التى ذكرت اننا اذا استثنينا منهم ثلاثين أو اقل ممن يدعون الاشتغال بالسياسة فى بعض الاوقات ، كان الباقون من طبقة أعيان الريف الذين هم قطعان كل مدير وكل مأمور يسوقهم الى حيث يعلمون وحيث لا يعلمون ٠

القاء خطابه ، نودى به رئيسا للحزب ثم أعلن محمد محمود مبادىء الحزب الثمانية عشرة ، بينما قام محمد على علوبة وتلى قانون الحزب والقى الشيخان عبد الحميد البكرى ومحمد بخيت خطبتين ، أعقبهما اعلان توفيق دوس أن هذا الجمع يشكل أول جمعية عمومية للحزب الجديد ، وطلب اليهم انتخاب اللجنة الادارية له وأضاف أنه تسهيلا لهذه المهمة فقد وضعت قائمة تضم ٣٦ مرشحا لعضويتها ، فوزعها على الحاضرين مطالبا اياهم باضافة من يريدون ومحو من لا يريدون ترشيحه ، حتى اسـتكمل عـدد أعضـاء اللجنة (٣١) • وهكذا لم تطرح مسألة الترشيح لعضوية اللجنة الادارية على مجموع الحاضرين بصفة مبدئية ، كما لم يمنحوا الفرصة الكافية لدراسة ومناقشة مبادىء الحـزب ووسائله ، حتى لقد بدت المسألة كما لو كانت فرض شخصيات معينة •

ويبدو أن الحزب حقيقة قد تعرض لموجات من الانتقاد والاتهام ، حتى قبيل الاعلان عن قيامه ، فحين تسربت أنباء تأليفه الى الصحف ، انتقدته صحف الوفد انتقادا مرا ، وألقت تبعة تمزيق الأمة على القائمين به « لأن الأمة كلها حزب واحد وليس لها الا مطلبا واحدا ، فتعدد الأحزاب مدعاة لتفريق الكلمة » (٣٢) وعندما أعلن قيام الحـزب رسـميا ، رددت صحيفة الأخبار المعانى السابقة ، واستغربت عدم دعوة الصحف المصرية لحضور الاحتفال ، وربطت بين الاعـلان عن الحـزب واختفاء الزعماء السياسيين بنفيهم واعتقالهم ـ تقصد سعدا ورفاقه ـ لما فى ذلك من معنى لا تطمئن له النفوس « فالميدان الذى يحرم فيه العمل على طائفة دون أخرى لا يصلح لأن تغرس فيه بذرة الحزبية » (٣٣) • وأرجعت صحيفة الأفكار فكرة تأليف

---

(٣١) السياسة ٣٠ ، ٣١ اكتوبر ١٩٢٢ وصف تفصيلى للاجتماع ونصوص الخطب • وقد ذكر أحمد شفيق (التمهيد الثالث للحوليات ص ٣٢٨ أن عبد العزيز فهمى أبرق لرئيس الحزب ، مؤيدا ومعاهدا الا يحازب سواه) •

(٣٢) مذكرات سعد ، ك ٤٢ ص ٢٥٨٠ ، ٢٥٨٧ ، أحمد شفيق : حوليات • التمهيد جـ ٣ ص ٣٢٥ ، الأفكار ١١ ، ١٥/٩/١٩٢٢ مقالات : اسناد السياسة التداعية ، معرض الأسبوع ـ أخبار الحزب الجديد •

(٣٣) الأخبار ٣١/١٠/١٩٢٢ مقال لأمين الرافعى

الحزب الى الانجليز فذكرت أنه « ما ان عاد عدلي من لندن حتى كتب الى اللنبى يخبره انه ساع فى تأليف حزب ، وفى هذا قرينة على أن كلاما قد دار قبل ذلك فى تأليف هذا الحزب ، وأن مهمة هذا الحزب هى الرجوع الى المفاوضة فى غير الجو الذى قضى عليها بالفشل ، فلم يستطع عدلي قبول مشروع كيرزن لأن سعدا كان موجودا بمصر » (٣٤) • كما اتهمت صحيفة النظام أنصار الحزب الجديد بأنهم اتفقوا مع الوزارة الحاضرة على تصريح فبراير وعلى خطتها فى الالتجاء الى السلطة العسكرية والتنكيل بزعماء الوفد (٣٥) • وفى الحقيقة أن الحزب ــ باجماع المصادر ــ قد استقبل استقبالا فاترا ، ان لم يكن سيئا ، وأن الناس نفروا منه ، ذلك أن الحكومة التى كانت قائمة بالأمر لم تكن مؤيدة من الشعب ، كما أن الصحف المعارضة ومعظمها ذات شعبية كبيرة ، قد تناولته بالاتهام والتجريح ، رغم أن خطاب عدلي قد امتلأ بعبارات طيبة عن الخصوم السياسيين بالاضافة الى تجنبه اثارة الأحقاد (٣٦) • وقد تولت « السياسة » الدفاع عن الحزب ونفى تهمة تفريقه للأمة ، وأبرزت أحاديث رئيسه عن الاتحاد وقد تساءلت: أليست الأحزاب على تعددها خدمة للأمة ؟ من ذا يقول ان كثرة الخدم تنقص من سعادة المخدوم ؟ ان كل حزب على الأحزاب الأخرى رقيب والى الأمة تتحاكم الأحزاب (٣٧) •

---

(٣٤) الأفكار ١٩٢٢/١١/١ مقال لعبد القادر حمزة

(٣٥) النظام ١٩٢٢/١١/٢ مقال حافظ عوض ، وبها نص بيان الوفد المصرى عن الحزب » •

(٣٦) F.O. 407/195, op. cit وكذلك مقالة الاجبشن نيوز مترجمة فى النظام ١٩٢٢/٢/١١ ثم عبد العزيز على : الثائر الصامت ص ٩٧ ، السياسة ١٩٢٢/١١/٢ «لماذا نرى فئة من المصريين تسىء استقبال حزب الاحرار؟» ثم محافظ الاحزاب السياسية بدار الوثائق ، الاولى وبها تقرير عن نفور الاهالى من الحزب واعضائه لان بعض المنتمين اليه كصدقى وثروت لم يجرؤا على ان يظهروا امام الشعب باعتبارهم من الاحرار الدستوريين ، والمقطم ٩ ، ١١ نوفمبر برقيات تأييد وطعن فى الحزب حتى لقد اتهمته السياسة بالذبذبة والحرص على المصلحة التجارية (تعليق السياسة فى فى ١٢ ، ١٤ نوفمبر) •

(٣٧) السياسة ١٩٢٢/١١/٢ (حزبنا يدعو للاتحاد ، نحن وبيان الوفد المصرى)

وكان أسوأ رد فعل لقيام الحزب أن اغتيل رجلان من أعضاء مجلس ادارته ، على باب الحزب يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، وهما حسن عبد الرازق واسماعيل زهدى ، حيث أطلق النار عليهما بعض الشـبان الذين فشـل البوليس فى تعقبهم ، وكان قد وصل الى مكان الحادث بعد ثلث ساعة ، والحادث حلقة من سلسلة نشاطات قامت بها احدى خلايا العمل السرى فى مصر والتى كانت ترتبط ببعض قيادات الوفد ، وكانت تتجه فى بداية أمرها الى اغتيال الشخصيات الرسمية الانجليزية لكنها هذه المرة اغتالت شخصيتين مصريتين وغير رسميتين ـ كما ذكرت المصادر الانجليزية التى أضافت انه يبدو أن ليس ثمة دوافع شخصية وراء الحادث فقد كان القتيلان محبوبين ، ثم انهما ظهرا على باب الحزب بمحض الصدفة ويبدو أن الحادث كان مقصودا من جانب قطاع من المتطرفين لاخافة الحزب الجديد صاحب الاتجاه السياسى المعتدل (٣٧) · وقد قيل أن المقصود بالقتل كان حسين رشدى وعدلى يكن ، وان كان هناك من يشكك فى ذلك على اعتبار أن الجماعة المنفذة للحادث لم تكن لتخطئهما (٣٨) · والواقع أن الحادث لم يكن يقصد أشخاصا بذاتهم ، بقدر ما كان يقصد به تحطيم الحزب الجديد ، الذى بدا ظهوره فتا فى عضد الحركة الوطنية من وجهة نظر مرتكبيه ، على اعتبار أن ذلك يعطى للانجليز فرصة المساومة (٣٩) ·

---

(٣٧) F. O. 407/195, No. 107, Allenby to Curzon, Nov; 25, 1922.

وقد ذكرت الوثيقة أن المرتكبين ثلاثة من الطلاب وانه قد قبض على عدة اشخاص من بينهم الشيخ مصطفى الغاياتى الذى كان زغلوليا ديماجوجيا والشيخ محمد شكرى وعبد الحميد افندى حكيم ·

(٣٨) مصطفى امين : الكتاب الممنوع : جـ ١ ص ١٢٥ ـ ١٢٨ ·

(٣٩) مذكرات عبد الفتاح عنايت ، النداء ١٩٥١/٣/٦ حيث وصف الحادث بالتفصيل وذكر أن القتلة كانوا ابراهيم موسى ومحمود عثمان ومحمد فهمى وعبد الحميد عنايت ، وقد نسبه عبد العزيز على (الثائر الصامت ص ١٠١) الى شعبة تألفت فى ١٩٢٢/٢/٨ للنضال السرى واتهم الحزب الجديد بالتهالك على المفاوضة وأيد رواية عنايت فى بعض جوانبها أما شفيق منصور فقد ذكر فى تقرير له انه

=

وقد شنت صحيفة « السياسة » حملة شديدة على الصحف التى كانت تحرض ضد الوطنيين واتهمت كتابها بأنهم قتلة الوطن ، وكانت تقصد بذلك صحف الوفد وكتابه الذين كانوا يضللون الأفكار ويحرضون الشبان على ارتكاب الجرائم ، وأصدر الحزب بيانا للأمة ذكر فيه أن القتلة « لم يقصدوا الفقيدين لذاتهما بل يقصدون أيا من زعماء هذا الحزب ، كل ذلك فعلوه نكاية بالحزب ومازادوا على أن نكلوا بوطنهم · واننا لن نتهاون فى حراسة الحرية المقدسة ولن نتهاون فى تحقيق الاستقلال الفعلى التام ·· الخ » (٤٠) · ولم يؤد الحادث الى تفتيت الحزب بل على العكس ازداد أنصاره تماسكا واصرارا على مواصلة مسيرتهم الحزبية ·

* * *

كانت تلك اجراءات اعلان الحزب ثم قيامه ، وصدى ذلك الاعلان ، ولكن ذلك كله لاتتحدد قيمته الا بتحليل برنامجه وخطته وقدرته على تطبيق ذلك ، وقد انطلقت مبادىء الحزب من أساسين ، دارت حولهما خطبة رئيسه وشملا الجانب الأكبر من برنامجه وهذين الأساسين هما : تصريح ٢٨ فبراير ومشروع الدستور ، فالاساس الأول بمثابة مقدمة لعقد اتفاق « يحقق للمصريين استقلالهم ويضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال ·· وهو خطوة الأمة فى سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشىء ·· » أما الأساس الثانى فهو « اختيار الأمة المصرية الدستور نظاما لحكومتها فهو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة ·· والاسراع بتنفيذه خدمة جليلة للبلاد » كما أن بين هذين الأساسين ارتباط وثيق « فالتعجيل بتنفيذ الدستور هو تعجيل بمعالجة المسألة المصرية » (٤١) ·

=

اجتمع مع احمد ماهر والنقراشى قبل الحادث ببضعة أيام وأنهم اتفقوا على أن يحصل الاعتداء على عدلى ورشدى بمناسبة تكوين الحزب الجديد ، تقرير شفيق منصور فى مصطفى أمين : الكتاب الممنوع جـ ١ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١) ·

(٤٠) السياسة ١٩٢٢/١١/١٧ انتم قتلة الوطن لذياب ، ٢٣ نوفمبر نحن القوم لطه حسين و٢٦ نوفمبر هى الفوضى ، لدسوقى أباظة ، ٢٣ نوفمبر نص بيان الحزب للأمة ·

(٤١) حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس وقانون الحزب ، ص ٤ ـ ٦ (من أوراق الدكتور هيكل الخاصة) ونص البرنامج بمحافظ عابدين ، دار =

وقد تضمن البنـد الرابع من القـانون الأساسى للحزب ، مبادئه التى تتألف من ثمانيـة عشر مـادة ، وقد احتوت المواد الست الأولى برنامج الحزب فى النواحى السياسية ، اما ما تبقى من المواد (٧ ــ ١٨) فتتعلق بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية • وفيما يتصل بالقضية الوطنية، نصت المادة الأولى ــ وهى من أربع نقاط ــ على « الاستمرار فى العمـل لاستكمال الاستقلال الفعلى التام ، وانهاء الاحتلال البريطانى » والبدء بكلمة « استكمال » تعنى أن مصر قد تجاوزت نقطة البداية ، وهو ما تؤكده الفقرة (جـ) من نفس المادة التى تربط بين عقد الاتفاق والحرص على الا يمس هذا الاستقلال ، بينما الفقرة (ب) فقد نصت على العمل لانتهـاء الاحتلال البريطانى لمصر • أما المادة الثانية فتنص على ادخال مصر فى عضوية جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة ، ويفهم ضمنا من التصريح باستقلال مصر ، أن تلك مسألة واردة ، وبالتالى فان اعتبارها مادة فى برنامج حزب سياسى ، أمر محدود القيمة ، وفى الخطبة التفسيرية لعدلى يكن تحدث عن « الحيطة السياسية التى تقضى بالكف عن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بالتفصيل ، انما يكون ذلك عند المفاوضات » وتبدو العلة واضحة فى أنهم قدموا مبادىء سياسية عامة ، بالرغم من أن تجربة رئيس الحزب فى مفاوضاته الأخيرة ربما تتيح له بلورة خطة للمفاوض المصرى يصوغها فى مبدأ أكثر تحديدا ودقة • كما ان البرنامج جاء غفلا من الحديث عن الامتيازات الأجنبية وموقف الحزب ازاءها ، بالرغم من أن خطبة الرئيس تحدثت عنها واعتبرتها نظاما عتيقا لا يتفق مع المبادىء الحديثة « ونرى من الأوفق أن تكون موضوع مفاوضات خاصة بين مصر والدول ذوات الامتيازات » (٤٢) •

الوثائق ، محفظة تقارير سياسية عن الأحزاب ، تقرير بالفرنسية ــ مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (٣) ص ٢٠٥٧ ، بيلى : عدلى باشا ص ٢٦٦ ــ السياسة ٣٠/١٠/١٩٢٢ وكذلك ،

F. O. 371/7738, Allenby No. 377, Nov. 2; 1922.

(٤٢) خطبة دولة الرئيس ، ص ١٠

أما المطلب الدستورى فتضمه المادتان (٣ ، ٤) ويتمثل فى تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش وترقية شـأن الهيئات النيابية المحلية واستكمال نظامها • والنص على الاهتمام بالهيئات المحلية يمثل حقيقة جديدة ، لم يكن ثمة اشارة اليها فى برامج التجمعات أو الأحزاب السياسية السابقة على عام ١٩٢٢ • ولعلها تتصل بأدوات الحكم وبالوضع الاجتماعى لمن نصوا عليها • وقد تضمنت المادتان (٥،٦) الحديث عن الدفاع عن حقوق الفرد وحريته واعداد وسـائل الدفـاع عن الوطن ضد كل اعتداء خارجى•ويلاحظ على المواد السابقة أنها تبدأ باستخدام الفاظ نحو « الاستمرار ، التمسك بكذا ، السعى فى •• ، الدفاع المستمر ••الخ» مما يدل على أن المواد تتعامل مع سياسات قائمـــة أكثر من تصويرها لسياسات جديدة أو حتى تصوير أساليب جديدة للتعامل مع هذه الأوضاع•

وبخصوص المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، فتتبلور فيها قضيـة التعليم فى دقة وشمول ، فتنص المواد على محاربة الأمية ، وجعل التعليم الأولى اجباريا ومجانيا للبنين والبنات ، وتخطيطه وجعل العربية لغته ، ووصل مصر بالحركة العلمية فى العالم عن طريق الترجمة والبعثات (م-٧)• والنص على تحسين حال البلاد الصحية (ولم يوضح كيف ؟) ومثل ذلك النص على السعى لاتخاذ الوسائل المؤدية الى دوام انتشار الثقة بالحـالة المالية للبلاد (م ٨ ، ٩) • أما أوضاع التجارة والزراعة والصناعة (م١١ ــ ١٧) فالتركيز فيها واضح على النظرية الفردية وحرية التجارة وتقرير سياسة الباب المفتوح ، وتخلى الحكومة عما تحت يدها من الأطيان للافراد ، وتشجيع هؤلاء على القيام بالأعمال العامة أما مسألة العدل الاجتماعى فقد تضمنتها المادتان (١٠ ، ١٨) بالسعى فى توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، والسعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل « اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين(٤٣)»

---

(٤٣) شرح البرنامج فى السياسة ١٩٢٢/١٠/٣٠ بقلم هيكل • وانظر مذكراته جـ ١ ، ص ١٤٦ ، وتعليق حافظ محمود (أسرار الماضى ص ٨٣ ــ ٨٤) وبه شىء من المبالغة وتعليق لانداو .Parliaments and Parties, p. 133 بانه يعكس طبيعة البرجوازية الكبيرة • وتعليق المقطم ك ١٩٢٢/١١/١ والتركيز على اهمية الشئون الاقتصادية بالبرنامج •

واذا كان النص الأول قد جاء مبهما بشكل عام ، فان النص الثانى أساسه الخوف من الهزات الاجتماعية وليس باعتبار العدل حقا طبيعيا أصليا ، ويبدو التركيز على الجانب السياسى فى خطبة رئيس الحزب واضحا ، حيث تجاهل الحديث عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية فى خطبته رغم أنها تشمل معظم مواد البرنامج ٠

وتأخذ مصادر الحزب الوطنى على هذا البرنامج أنه لم ينص صراحة على الجلاء ، والجلاء هو جوهر الاستقلال ، واتهمت عدلى بالمبالغة فى الحديث عن الأثر المترتب على تصريح فبراير وتساءلت : لماذا يتمسك بمبدأ المفاوضة على أساسه وقد ذاق مرارتها والانجليز هم الانجليز ٠ ثم ذكرت رجـــال الحزب الجديد بأن طائفة كبيرة منهم قد اجتمعت فى الكونتننتال فى ١٣ نوفمبر ١٩٢١ وارتبطت بقرار ينص على انه اذا لم تنجح المفاوضات الحالية فلن تسمح الأمة باجراء مفاوضات أخرى فى المستقبل الا اذا انسحبت الجنود البريطانية من الأراضى المصرية « فلماذا تناسوا هذا القرار الحكيم ؟»(٤٤)٠

أما مصادر الوفد فقد ذكرت أنهم لا يتمسكون بالاستقلال التام بل يكتفون بالاستمرار فى العمـل فى طـريق الاسـتقلال ، ويقـرون تصريح فبراير من رأسه الى قدمـه ولا يعتبرون السـودان جزءا من مصر بل يكتفون بحفظ السيادة المصرية عليه ، ووصف سـعد البرنامج بانه ليس الا عبارة عن دعوة ، مبهمة الصيغ كثيرة المط ، لم تتحدث عن الأحكام العرفية ، كما وصفه بأنه لم يبين الطريقة العملية للوصول الى هذه الأغراض حتى يتميز عن غيره من بقية الأحزاب والأفراد لان المبادىء التى وضعها عامة لا يختلف فيها واحد عن آخر « انها لا تختلف فى جوهرها عن مبادىء الزغلولية بل هى واحدة ، وهذا برهان قاطع على اخفاق سياسة ٢٨ فبراير » (٤٥) ٠

---

(٤٤) الرافعى : فى أعقاب ، جـ ١ ص ٦٨ ، الأخبار ٢١/١٠/١٩٢٢ (الحزب الجديد وتصريح فبراير لا مين الرفعى) ٠

(٤٥) أنظر مقالات عبد القادر حمزة وعباس العقاد فى الأفكار ١ ، ٢ نوفمبر ، ٢٦ نوفمبر وسلسلة مقالات بعنوان حزب عدلى ثم مذكرات سعد ، ك ٤١ ص ٢٤٩٢ـ وبها نص البرنامج نقلا عن التيمس ، ك ٤٢ ص ٢٦٠٣ ـ ٢٦٠٦ ٠

أما مصطفى النحاس فقد ادعى أن هذا البرنامج ليس هو البرنامج الحقيقى للحزب وانما هو ستار أسدل على قصده والغاية الحقيقية لانشائه (٤٦) ٠

لم يقف الحزب عند حد البرنامج المعلن فى أكتوبر ١٩٢٢ ولكنه كان يتخذ من المناسبات السياسية كأعياد الدستور والجهاد والمناسبات الخاصة به كتأبين رئيس أو تعيين آخر ، فرصا لتغيير وتنقيح البرنامج ، وان لم يعلن ذلك فى شكل وثيقة رسمية جديدة ، فلم يحدث هذا الأمر الا مرة واحدة ، عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠ وتضاف الى برنامج الحزب مسائل جديدة من خلال برامج حكوماته الممثلة فى خطب العرش وخطب وتصريحات رئيسه التى تعطينا مادة جديدة ، وان كانت تتصل بنواحى الخطط وتطبيقها أكثر منها مبادىء عامة معلنة ، وسوف تفهم فى حينها على كل حال ، ويكفى التركيز هنا على ما اعتمده الحزب كمبادىء ، صاغها بهذا الخصوص ٠ وفى خطاب هام ألقاه عبد العزيز فهمى الرئيس الثانى للحزب فى ٢٧ يناير ١٩٢٥ ، تحدث عن مسئولية الحزب فى « استكمال سيادتنا وتسوية مسألة السودان بما يضمن حقوقنا فيه ، واجلاء الجيش الانجليزى عن مصر ورفع نير الامتيازات أو تخفيف وطأته » وتساءل : هل مصلحة الانجليز فى الدفاع عن القناة وعن مصر تتنافر مع مصلحتنا ؟ كلا ٠ وعلى هذا فتوافق المصلحتين لا يجعل الاتفاق مستحيلا ، فلا يمكن أن يكون موضوع الاتفاق الا جلاء الجنود الانجليز عن مصر وتعهد مصر بأن تضع فى منطقة القناة على الدوام عددا معلوما من جنودها للمحافظة عليه ، ثم تحالف الطرفين على أن تشترك انجلترا فى الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء اجنبى عند طلب مصر ذلك فى مقابل أن تساعد مصر انجلترا اذا أشهرت عليها الحرب دولة أوربية مساعدة داخل الأراضى المصرية بمقدار معلوم ٠٠ كما أن خطة الدستوريين هى التمسك بعدم فصل السودان عن مصر بحفظ سيادتها وحقوقها عليه واعادة الجيش المصرى اليه ٠٠ ولن نصل الى أغراضنا الا

---

(٤٦) أحمد شفيق : الحولية الأولى ، ص ٥ خطبة للنحاس فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ ٠

بشروط يجب أن نعمل على توفرها فينا : يجب أن يفهم الجميع أن مصلحتنا الحقيقة مصافاة الانجليز والتحالف معهم لفائدة الطرفين ، وتعديل قانون الانتخاب وجعل التمتع بالحقوق السياسية قاصرا على من لهم مصلحة ، مع تعدد الأصوات بحسب درجة الثروة أو العلم .. حتى لا تسلم البلاد طعمة لحكومة الأوباش والرعاع ، ثم استيفاء العدالة الاقتصادية فى النفقات، وأن ينشأ فى البلاد جيش قوى يعتمد عليه عند الاقتضاء» (٤٧) .

هكذا ذكرت مسألة « الجلاء الانجليزى » عن مصر صريحة وواضحة، كما ذكرت الامتيازات ووجوب الغائها ، غير أن المطلب الخاص بالسودان ظل كما ورد ببرنامج عام ١٩٢٢ ، كل ما استجد هو المطالبة باعادة الجيش المصرى الى السودان ، وكانت تجربة الفشل التى حاقت بالحزب فى انتخابات ١٩٢٤ قد جعلته يتراجع عن قانون الانتخاب الذى وضعه رجاله ، فبدلا من تأييد النظام الدستورى ، أصبح تعديل قانون الانتخاب « على أساس طبقى » ، بالاضافة الى أن الرئيس الجديد للحزب قد أغفل فى خطبه المبادىء الاقتصادية والاجتماعية .

أما الدكتور هيكل الذى أصبح رئيسا للحزب فى مطلع عام ١٩٤٣ ، فقد سئل : أليس فى برنامج الحزب ما يحتاج الى تعديل أو تفصيل ، فأجاب بأن لجنة من الحزب اجتمعت فى ٤ مارس ١٩٤١ برئاسة عبد العزيز فهمى لاعادة النظر فى قانون الحزب ومبادئه ولم تر تغيير شىء جوهرى فيه وقد تمثل التعديل فى أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت الكثير من موضوع الفقرة (ج) من المادة الأولى ومن ثم رؤى استبقاؤها للاسترشاد بها فى المفاوضات المقبلة ، وحذفت المادة الخاصة بادخال مصر فى جمعية الأمم لتنفيذها (٤٨) . والذى

---

(٤٧) نص خطبة عبد العزيز فهمى السياسة ١٩٢٥/٣/١ وفى الاحتفال بيوم الجهاد ١٩٤٩ أرسل فهمى خطابا دعا فيه الى القوة ، قوة العلم ولا شىء غير العلم ودعا الى تقوية المصريين انفسهم بالعلم وتطبيق العلم أى بالصناعة .. الخ (السياسة ٤٩/١١/١٤) .

(٤٨) جلسة الجمعية العمومية للحزب فى الأهرام ٤١/٣/١٢ ، وكانت اخر ساعة (٤١/٢/١٦) قد ذكرت ان عبد العزيز مهتم بأن يكون للحزب برنامج انشائى يسعى لتنفيذه وهو فى مقاعد الحكم لان عبد العزيز باشا يرى ان البرنامج بوضعه الحالى يصلح لسنة ١٩٢٦ لا لسنة ١٩٤١ .

لم يقله الدكتور هيكل ان عبد العزيز فهمى عندما عكف على دراسة برامج الأحزاب السياسية اكتشف أن لا فرق بينها جميعا الا أن لكل منها اسما خاصا ، حتى أنه فاتح رئيس الوفد فى حل الأحزاب السياسية والعودة الى ما كان عليه الحال عام ١٩١٩ فلم يمانع النحاس من حل الأحزاب الأخرى وعودتها لحظيرة الوفد ! (٤٩) ، ثم أضاف هيكل أثناء حديثه « اننا فى فترة سيتلوها عهد جديد من التطور الذى يتقدم اليه العالم فى أعقاب الحرب القائمة وليس من شك فى أننا كمصريين لن نقف مكتوفى الأيدى وهذا مادعوت الى التفكير فيه » (٥٠) • ثم أضاف فى مناسبة تالية « أن نظرية الحزب منذ اليوم الأول ، تقوم على أن لنشاط مصر فى سياستها الداخلية أثرا كبيرا فى سياستها الخارجية ، وأن السياسة الخارجية لا يصح الاختلاف عليها ، بينما يجب أن تنقسم السياسة الداخلية الى ناحيتين ، ناحية لا يقع عليها خلاف جوهرى وهى الناحية القومية التى يجب أن يتضافر الجميع على النهوض بها ، وناحية يمكن الخلاف عليها فى حدود المبادىء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعروفة فى غير مصر ، وكان محمد محمود يؤمن بهذا التقسيم ، ويرى أن ميدان العمل فيما لا يقع عليه خلاف فسيح جدا » (٥١) •

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية ألقى هيكل خطابا فى الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الحزب ، تعرض لبرنامج الحزب من جديد وصاغ الأهداف الوطنية على أنها جلاء القوات البريطانية وتحقيق قضية وادى النيل فى وحدة مصر والسودان ومفاوضة الحليفة على هذه الأسس ، وردد تقريبا نفس ما ذكره عبد العزيز فهمى عام ١٩٢٥ بخصوص السودان فقال : « نحن لانريد السودان كمستعمرة،وانما نريد أن يكون للسودان ما لمصر وعليه ماعليها باعتبارهما وحدة لا تتجزأ » ولذا لم يتغير مبدأ الحزب بخصوص الجلاء ووحدة وادى النيل ، ولكن الجديد حقا خلال هذا الخطاب أن هيكل قد صاغ

---

(٤٩) روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤١

(٥٠) آخر ساعة ١٧ يناير ١٩٤٣ •

(٥١) أوراق الدكتور هيكل ، غير منشورة ، الملف الثانى ، خطبة فى الذكرى الثانية لمحمد محمود باشا ص ٥ •

برنامجا جديدا للحزب سماه « برنامج المستقبل » يتعلق بمسائل الدفاع والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأدبية ، مما يعد برنامجا جديدا للحزب بالفعل • فبخصوص الدفاع طالب باعادة النظر فى التسليح واتفاقه مع حاجاتنا •• كما أفرد نقطة خاصة بالصناعة « فصناعات السلم ضرورية لذاتها أثناء الحرب ، وجوف ارضنا ليس أقل ثراء من سطحها وصحارينا الممتدة وما تحويه من ثروة معدنية ، ومنابع القوى المحركة وأهميتها لمصانعنا» وذكر أنه مع ايمانه بالنظرية الفردية ، فانه يريد جعل المرافق الحيوية كالسكك الحديدية والتلغرافات والاذاعة ومحطات الرى والصرف وغيرها مما يتصل بحاجات الجمهور الأساسية ملكا للدولة على أن يبقى الاستثمار الصناعى للأفراد والشركات وطالب كذلك باصلاح أكبر مساحة من الأراضى الزراعية وتنظيم الانتاج تنظيما علميا لرفع مستوى معيشة الفلاحين وغيرهم من طبقات العمال الزراعيين ، « وشمول الاصلاح تقضى به العدالة الاجتماعية وهو ضرورى للتضامن الاجتماعى • » وتحدث عن الفقر والجهل والمرض ، ثم كرر الحديث عن خطورة تركيز السلطة ومخالفته للديمقراطية وأهمية الهيئات المحلية (٥٢) • ولعل وراء هذا التطور فى برنامج الحزب ، تكمن المشاكل الملحة التى وجدت مصر نفسها على أعتابها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهى فى صميمها مشكلات اجتماعية واقتصادية ، كما أن تجديد شباب الحزب بعناصر شابة جديدة مثقفة من تلاميذ الدكتور هيكل ، ورحيل العديد من أقطابه من كبار الملاك ، الذين أحصاهم رئيس الحزب فى الخطاب، لعل ذلك أيضا كان وراء استجابة الحزب ، فكريا ، للتطورات الجديدة . فى الوقت الذى تعالت فيه ، خارج الحزب ، صيحات الفكر الاشتراكى وغيرها وربما كان ذلك كله وراء تفكير الحزب فى تعديل قانونه الأساسى « ليتناسب مع تطورات الزمن بحيث ينص فى القانون الأساسى على أهداف اجتماعية يعمل لها الحزب » (٥٣) • وحتى أواخر عام ١٩٤٧ كان الأحرار الدستوريون يترقبون اليوم الذى يجددون فيه هذا البرنامج « لكن فى الطرف الذى يتفق

---

(٥٢) المصدر السابق • وانظر كذلك السياسة ١٩٤٥/١٠/٣١ •

(٥٣) روز اليوسف ١٠ يناير ١٩٤٦ •

فيه هذا التجديد مع الواقع » (٥٤) · وحتى أواخر عام ١٩٤٩ كان رئيس الحزب يكرر نفس المعانى السابقة ، حول توجيه الدولة للصناعة والزراعة ، وكل أسباب الانتاج والقوة واضاف بأننا « يجب أن نحمى حريتنا الفردية بالقوة التى نحمى بها حرية وطننا فنزود عنها بطش الطغيان وطيش الفوضى»، وكرر كذلك عباراته حول الاصلاح الاجتماعى ومصالح « ابنائنا العمال والفلاحين ، الذين لا يتناسب ما حققناه لهم مع عبارات العطف التى نبذلها واقترح مشروعا للاصلاح مدته خمس سنوات ، لتحقيق الاصلاح والعدل الاجتماعى ، الذى يقرب بين أبناء الأمة فى القدرة على مواجهة الحياة (٥٥) · ولعل وعى رئيس الحزب بالتطورات التى ألمت بالمجتمع المصرى وخشية الانقلابات الاجتماعية كان وراء طرح هذه الافكار الجديدة عن العدل الاجتماعى·

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وباتت مصر على أعتاب عهد جديد ، خاصة وقد طلبت قيادة الثورة الى الأحزاب أن تطهر نفسها وأن تعيد تنظيم أنفسها وتتقدم اخطارات تأسيس جديدة تحدد فيها برامجها ، استجاب حزب الأحرار للدعوة وقدم قانونا أساسيا جديدا يحتوى برنامجا جديدا ، امتلأت ديباجته بالحديث عن العهد الجديد والحركة المباركة والفساد الذى أدى الى قيامها ، ثم ذكر فيه أن الحزب وضع برنامجه منذ ثلاثين عاما وحاول تنفيذه فى المرتين اللتين عهد اليه فيها بولاية الحكم ثم حيل بينه وبين الاستمرار فى تنفيذه ولكن « كانت مصلحة العمال والفلاحين وصغار الموظفين ومن اليهم فى مقدمة الطوائف التى عنى الأحرار الدستوريون بها فى كل مناسبة » ، ذكر كذلك أن مبادىء حزب الأحرار الدستوريين بقيت ثابتة القواعد ، وهو يتقدم بها اليوم كما تقدم بها عام ١٩٢٢ « مصوغة فى عبارات تلائم تطور الرأى والتفكير فى هذا العهد الجديد » ثم قسم البرنامج الجديد للحزب الى أقسام ثلاثة : أولها اختص بالسياسة الخارجية

---

(٥٤) السياسة ١٩٤٧/١٢/١١ ، وان كان حافظ محمود فى العيد الفضى للحزب قد لخص برنامجه الذى نشره عام ١٩٢٢ وعلق بان هذه المبادىء التى وضعوها من ربع قرن لم تستطع سنوه الخمس والعشرون أن تبلى منها نصا واحد (السياسة ١٩٤٧/١٠/٣٠) ·

(٥٥) خطاب هيكل فى احتفال الحزب بعيد الجهاد ، السياسة ١٩٤٩/١١/١٤ ·

والثانى بالسياسة الداخلية والثالث بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، ويقع البرنامج فى احدى وعشرين مادة ، (٥٦) بلورت القضية الوطنية فى استكمال استقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية ووحدة مصر والسودان (م-١) وهكذا بدأ مطلب الجلاء واضحا وصريحا ، ونتيجة لتطور ظروف العالم أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وعقد المواثيق واقامة المنظمات الدولية ، صاغ الحزب مطلبا جديدا تمثل فى « الحفاظ على سيادة مصر فى أى ميثاق دولى وتعزيز مركزها فى المحافل الدولية وصيانة مبادىء ميثاق الأمم المتحدة (م ٢ ـ ٣) ٠

أما المطلب الدستورى فتمثل فى التمسك بالنظام والمبادىء الدستورية والتقاليد البرلمانية السليمة لتكون الأمة مصدر السلطات والقوانين ، ويكاد يكون هو نفسه المطلب الوارد بقانون عام ١٩٢٢ مع حذف عبارة « حقوق العرش » منه (م ـ ٥) ، كما صيغت مسألة الحريات بشكل جديد محدد بحيث دعا الى كفالة حرية الرأى للأفراد والجماعة والصحافة واستقلال القضاء (م ٦ ـ ٨) ، مع بلورة مطلب الدفاع عن مصر بشكل مفصل يتحدث عن سياسة جديدة للتسليح وتعزيز الجيش فى عدده وعدته ونشر التربية العسكرية الاجبارية بين طبقات الأمة (م ٩) ٠ واخيرا استحدث الحزب مبدأ جديدا يتعلق بمحاربة الفساد والقضاء على مجترحيه والرقابة الفعالة لحماية نزاهة الحكم (م ١٠ ، ٢١) ، ولا يغيب عن الأذهان أن المبدأ الجديد كان بتأثير من اجراءات العهد الجديد وشعاراته أما بقية قضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فقد تضمنتها بقية المواد وتتحدث عن القضاء على الأمية ، والتعليم الصناعى ، واستقلال الجامعات ، وتقرير حق كل مواطن فى العلاج المجانى وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا وعلى أساس تصاعدى والرقابة على تحصيلها واقامة الصناعات الكبرى ، واستكمال القوانين التى تكفل حق العامل وصاحب العمل وتشريع التامين الاجتماعى لطبقات العمال٠٠الخ (م١١ـ٢٠)٠

---

(٥٦) المصرى ١٩٥٢/٨/٧ بيان حزب الأحرار الدستوريين ، ٢٤ سبتمبر « البرنامج الجديد للحزب » وقد قدمه يوسف الريدى أمين صندوق الحزب للجهات المختصة ٠

ويتضح من ذلك كله أن ثمة تطورا كبيرا قد لحق برنامج الحزب ، فامتلأ بالحديث عن تضييق الفوارق الطبقية ، ومصلحة الشعب والملكيات الصغيرة ، والطبقات العاملة وذوى الدخل المحدود .. الخ ، كما اختفى الحديث عن الحرية الفردية تماما ، والمعانى السابقة لم تكن واردة فى برامج الحـزب وتفسيراته منذ نشأته ، ولكن ينبغى أن نشير الى أن هذه التطورات لم تحدث فجأة أو أنها حدثت بفعل العهد الجديد وحده ، فقد لاحظنا كيف حاول الحزب تطوير برنامجه بتضمينه بعض المفاهيم السابقة وذلك خـلال ما قدمه الدكتور هيكل عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ مما يوضح كيف بدأ يتجه بفكره نحو قضايا المجتمع .

***

وترتبط بمسألة البرامج والمبادىء مسألة أخرى على جانب من الأهمية، وهى كيف يتسنى للحزب أن يطبق هذه المبادىء ، أو بمعنى آخر ما هو أسلوبه فى تطبيق مبادئه ؟ ان رئيس الحزب فى خطبة اعلان الحزب لم يعطنا اجابة لمثل ذلك السؤال ، وان امتلأت خطبته بالحديث عن تحقيق هذه المبادىء فى المجالس التشريعية « وأن نصدر عنها فى تقدير أعمـال السلطة التنفيذية » ، كما أن سنتنا فى تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنـا ليست عدائية لمن يخالفوننا فى الرأى .. الخ » (٥٧) . ويبدو من هذه العبارات العامة المتلئة بكثير من حسن النية ، أن الحزب لم يقدم تصورا عمليا لكيفية تطبيق برنامجه ، وربما كان هذا وراء التخبط الذى عانى منه الحزب طوال تاريخه ، والهوة التى تظهر من وقت لآخر لتفصل بين المبادىء المعلنة، والموقف العملى . وينبغى أن نتذكر أن رجال الحزب كانوا معتدلين منذ البداية ، وأنهم من انصار المفاوضة والاتفاق فى شأن القضية الوطنية ، والمفاوضة تقتضى القصد فى المطالب والاعتدال ، الذى قد يعرض لمخاطر التفريط أحيانا والمفاوضة التى آمن بها رجال الحزب تعتنق فكرة « خـذ وطالب » وقد تأكد هذا المعنى خلال مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، كما ذكر عبد العـزيز فهمى لزملائه أن المضطر يركب الصعب من الأمور وهو عـالم

---

(٥٧) حزب الأحرار ، خطبة دولة الرئيس ، ص ٨ ـ ٩ .

بركوبه ، وكان ذلك بمناسبة الحديث حول قبول مشروع ملنر الثانى ، فى حين أنهم كانوا يرون أنه الحماية بعينها ، وكانت الحجة أن الانجليز أقوياء ولا يمكن مصارعتهم طويلا وعلينا أن نقبل القليل ثم نستمر حثيثا (٥٨) ٠ أما محمد محمود ، الرئيس الثالث للحزب فقد ذكر فى يوليو ١٩٢٠ « ان سعدا يريد الاستقلال مائة فى المائة وهذا محال ، أليس الأفضل أن نحصل على شىء نتقوى به ثم نطالب بغيره ؟ (٥٩) ٠ وقد ذكر محمد علوبة أن القضية المصرية لا تحل الا بالثورة قد انتهت فلم يبق الا التراضى بين الخصمين وهذا هو الطريق الأوحد أمامنا (٦٠) ، وهكذا يبدو صحيحا أن قادة حزب الأحرار من المعتدلين المسالمين الذين لم يشهد لهم ماض فى النضال والتشدد والكفاح الوطنى ٠ وقد ذكرت صحيفة الحزب فى أول أعدادها أن من الحكمة الاعتماد على العقل وحسبانه مقام العاطفة،والاعتدال توفيق بين العقل والقلب ، والسياسة تغليب للعقل على القلب » (٦١) ٠

وبشكل صريح وواضح تحدث محمد محمود عن تأليف الحزب واشتراكه مع عدلى يكن فى ذلك فقال « ومبدؤنا العمل على انهاض مصر والحصول على استقلالها من طريق المسالمة والاقناع لا من طريق اشعال الثورات واستعمال العنف » (٦٢) ٠ ويبدو أن الحزب قد أحس أنه لم يف خطته حقها بتصوير وسائل تحقيقها تصويرا واضحا ، فأنشأت صحيفته مقالا بعنوان « وسائلنا » بقلم توفيق دياب ، استبعد فيه أن من وسائل الحزب

---

(٥٨) كامل سليم : صراع سعد فى أوربا ص ١٣٩ وشوكت التونى : زعماء وأحزب ص ٢٨ ، وثمة تقرير للحزب الوطنى عن القضية المصرية (ص ٤٠ ـ ٤١) انتقد القائلين بهذا المذهب انتقادا مرا ذكر فيه أن انجلترا تعرض لاشىء وتطلب كل شىء ٠٠ فى حين أن نفس التقرير يحبذ الوسائل السلمية (ص ٩ ، ص ٥٠) ٠

(٥٩) كامل سليم : المصدر السابق ، ص ٨٤ ، وقد وصف كيلرن محمد محمود فى مارس ١٩٢٤ بأنه وطنى معتدل يسهل قياده.Evans, KillearnDiaries, p. 25

(٦٠) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٦٧ ـ ١٦٨ ، وأنظر كتابه : صراع سعد فى أوربا ص ٨٢ ـ ٨٣ ، تصويرا ساذجا لعلاقة مصر ببريطانيا على ضوء خذ وطالب ، وأنظر Independent Egypt pp. 136-37. Youssef, A.,

(٦١) السياسة ١٩٢٢/١٠/٣٠ ٠

(٦٢) حزب الأحرار : اليد القوية ، ص ٧١ ـ ٧٢ ٠

أطلاق المدافع أو القاء القنابل أو اعمال السيوف ٠٠ وان الحزب يؤثر الفوز بحق مصر بطريق سلمية مشروعة ، فالأيدى خلو من السيوف ملأى بالايمان٠٠ قال بعد ذلك فى وسائلنا ما شئت ٠٠ وسيلة الحزب هى وقوفه بالمرصاد لكل مفاوض تحدثه نفسه بمساومة الخصم فى استقلالنا الكامل ، والدعوة الى اليقظة ، والعمل المستور على ارساء المبدأ فى نفوس الأهلين ، فاذا تم ذلك فالفوز آت ، فاذا اضمنت الهيئة النيابية عددا منا فهنالك وسيلة ثانية ٠٠ هنالك ترتفع العقائر بمطالب مصر ، هنالك لا تكون الا احدى اثنتين : حقوقنا كاملة أو غضبة مصرية تعم الوادى من اقصاه الى أقصاه ٠٠ غضبة لاتزول حتى يزول عنا ذلك الكابوس » (٦٣) ولسنا ندرى هل نصدق ايمانه بعجز المصريين عن الفوز بحقوقهم بالقوة ، كما ذكر فى بداية الحديث ، أم تهديده بغضبة قومية فى النهاية ٠

أما عبد العزيز فهمى فقد بشر مواطنيه بأنهم عزل وأنهم حتى لو اخرجوا جيشا عرمرما فانه جيش أعزل لا قبل له بمحاربة بريطانيا ، والعاقل هو من يحتال على بلوغ مراده بكل وسائل الاقناع متى أعوزته القوة ، ثم انثنى ليؤكد « اننا نريد الاتفاق مع الانجليز ومحالفتهم ففى ذلك مصلحتنا الحقيقية » (٦٤) ٠ ولما سئل الدكتور هيكل عندما تولى رياسة الحزب فى يناير ١٩٤٣ ، وكان ينادى بسياسة قومية ، سئل عن الوسائل العملية لتحقيق ذلك فأجاب بأنه يخطىء من يظن أن السياسة القومية تتصل بولاية الحكم بل هى برنامج واسع النطاق فى الشئون الداخلية والخارجية يقتضى السنين الطوال ، نحن جميعا ننادى بالعدل والمساواة والتنزه عن المحسوبية ، أن تكون هذه المبادىء هى أساس الحكم ٠ تأخذ بها كل حكومة تتولى الأمر فى البلاد ٠٠ الخ » وهكذا ردد الدكتور هيكل الحديث عن المبادىء والمثل دون أن يعطينا اجابة شافية محددة لوسائل الحزب العملية لتحقيق سياسته(٦٥) ٠

---

(٦٣) السياسة ١٩٢٥/١١/١٢ ، وسائلنا لتوفيق دياب ، وانظر تعليق سعد فى مذكراته ك ٤٢ ص ٢٦٢٢ ٠

(٦٤) السياسة ١٩٢٥/٣/١ (خطبة عبد العزيز فهمى) ٠

(٦٥) اخر ساعة ١٩٤٣/١/٢٤ (سألنا هيكل باشا) ٠

وفى يناير ١٩٢٤ وصف كير ، الأحرار الدستوريين فى حديثه له مع سعد زغلول بأنهم « أكثر منك تطرفا » فأجابه سعد : أمامنا نعم ولكنهم أمامكم مرنون جدا ومتساهلون ولذلك تخصونهم بمساعدتكم ومعونتكم(٦٦)٠ وتسخر صحيفة السياسة من أن الوفد برنامجه متطرف كل التطرف « أليس الاستقلال التام أو الموت الزؤام هو قبول أربعة من مطالب الانذار البريطانى والمطاولة فى الباقى من غير اجتراء على رفضه ؟ » (٦٧) وإن كانت العديد من الكتابات تذكر أن مبادىء الحزبين متقاربة ، ان لم تكن واحدة ، وأن الفارق يتمثل فى الاختلاف فى التكتيك والخطط باعتبارها احدى المسائل الأساسية (٦٨) ٠ وقد ذكر حفنى محمود وهو قطب من أقطاب الحزب ، فى احدى افتتاحيات السياسة ، أن الذى حمى حزبهم من العواصف منذ البداية انه كان حزبا وسطا يوازن بين التيارات المختلفة (٦٩) ٠

---

(٦٦) مذكرات سعد ك ٤٧ ص ٢٧٧٦ ، الأفكار ١٩٢٢/٩/٣ (حزب المتأنقين) وذكرت فيه انك لاترى في قيادته العليا الا متأنقا متحذلقا لم يخلق للعمل وحسبك استاذهم لطفى السيد مثل الاخفاق ، يفتن الاغرار بالاستاطيقا والبوليطيقا والدبلوماطيقا ثم بالديموكراتية والديمكوجية !!

(٦٧) السياسة ١٩٢٢/١١/٦ ، ١٩٢٣/٥/٢٤ ، وفيهما تحدثت عن وصف صحف الوفد لهم بأنهم جامدون لأنهم ربطوا أنفسهم ببرنامج ٠ ووصفتهم بالوصوليين وأهل المرونة ودعاة التردد والهزيمة وحزب الحماية والسماسرة ومسلمى البضاعة وصنائع الخصوم ٠٠ الخ وردت على هذه الاتهامات جميعها٠ثم انظر السياسة فى١٩٢٤/١٢/٢٨ برنامجنا وبرنامجهم) ٠

(٦٨) أنظر .Youssef, A., Op. Cit., pp. 136-37 وتعليق محمود عزمى للاهرام فى ٩٢٨/٧/٢١ حول أن مبادىء الحزبين واحدة ، واراء مغايرة فى يونان لبيب : الأحزاب المصرية ص ٥٧ ، والوفد والكتاب الاسود ص ٢١ وكذلك :
Zayid, M., The Origins of Liberal Const. Party. pp. 344-46.

(٦٩) السياسة ١٩٤٦/٤/١٩ وقد ردد خلال مقاله شعارا بن حزم الذى كان شعار صحيفة الجريدة وحزب الأمة ، ثم انظر مقال حفنى محمود أيضا فى الأهرام ١٩٤٩/١١/١٠ (مصر أولا) ٠ وكان عدلى يحبذ أن تسير السياسة على نهج الطان الفرنسية فى التعقل والاعتدال وقد ضاق فريق من الحزب ذرعا بهذا الاعتدال (هيكل : مذكرات جـ ١ ص ١٤٩ ــ ١٥٠) وقد وصفت السياسة هيكل ذات مرة بانه قطب التوفيق وسياسى فى هذا العصر(السياسة أول يناير ١٩٤٦) وانظر فتحى رضوان (عصر ورجال ص ٤٧٥) وصفه بانه كان وسطا فى كل شىء ٠

ولم يعدم الحزب من وقف يصرخ ويلوح باثارة غضبة قومية ، مثلما فعل توفيق دياب فى مقاله « وسائلنا » ، كما اتخذت صحيفة الحزب من الأزمات الدستورية مناسبات هددت فيها « اما باصلاح الدستور كما تشاء البلاد أو تكون فتنة » وأحيانا كانت تهدف بمقالاتها حث الأهالى بطريق غير مباشر على التجمهر والتظاهر كما تدعى تقارير الأمن (٧٠) • ومرة تحدث هيكل الى الشباب المتظاهرين أمام جريدة السياسة حديثا ينطوى على التحريض ، حين طلب اليهم اليقظة والاستعداد لتلبية نداء الوطن وعدم ترك المسألة للساسة وحدهم (٧١) ، وكان متأثرا فى ذلك بثورات الشباب وارتفاع المد الوطنى خلال ذلك العام (١٩٣٥) • وعموما هذه وغيرها مواقف تبدو فردية أو تتسم بالانفعال المؤقت ولا تؤثر كثيرا على التيار العام والغالب فى الحزب والذى ظل يسير فيه منذ قيامه عام ١٩٢٢ وحتى الغاء الأحزاب فى مطلع عام ١٩٥٣ •

يتبقى لنا مسألة التطبيق ، المعروف أن المحك الأساسى لاختبار دقة البرامج والمبادىء ومدى ايمان أصحابها بها ووضعها موضع التطبيق ، انما يخضع لاعتبارات عملية تتصل بولاية السلطة والتمثيل فى البرلمانات ، بالاضافة الى المواقف العملية لقادة الحزب سواء بالمعارضة أو التأييد ، فتلك هى التى تحدد مسئوليتهم عما يقدمونه من برامج ، ماداموا قد لزموا انفسهم بها أمام مواطنيهم ومن ثم فان الحكم على مدى فاعلية وحيوية هذه البرامج ومقدار ايمان اصحابها بها سواء على مستوى الأهداف القصوى أو على مستوى التخطيط والتكتيك ، لا يتأتى لنا الآن اصدار أحكام بشأنها ، واذا جاز أن نصنف هذه المبادىء والبرامج الى مسائل تتعلق بالقضية الوطنية ، والمسألة الدستورية والحياة النيابية ، وقضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، فان الاجابة النهائية عن مثل تلك الأحكام سوف تتناولها

---

(٧٠) السياسة ١٩٢٣/٤/١٧ (على رسلك ياوزارة ابراهيم) ثم تقارير الأمن بدار الوثائق ، محفظة ديوان جلالة الملك ، تقرير فى ١٩٢٦/٢/١٣ •

(٧١) السياسة ٩٣٥/١٢/١٧ ، ثم انظر الأهرام ٩٣٧/١١/٢٥ اتهام لمحمد محمود باثارة الشغب وتوزيع النقود على مثيرى الشغب ثم رده على ذلك الاتهام •

الفصول التالية من الدراسة . ولكننا سنكتفى هنا بمحاولة يسيرة لتقييم الحزب لنفسه بخصوص وضع مبادئه موضع التطبيق .

لقد قامت داخل الحزب حركة جديدة لتجديد شبابه ، أصدرت بيانا فى مارس عام ١٩٤٥ أوضح فيه أصحابه انصراف زعماء الحزب عن الدعوة لنشر مبادئه والاندماج بأعضاء الحزب وشبابه » (٧٢) . ويمثل هذا نقدا ذاتيا قدمه قطاع من شباب الحزب فى محاولة لتقييم حركة الحزب ، وربما تمثل صداه فى محاولة تجديد الحزب لبرنامجه فى عام ١٩٤٥ على ما مر بنا . وبعد ذلك بعامين حاولت صحيفة الحزب دحض فكرة أن الأحرار الدستوريين كانوا أكثر المصريين حظوة بتولى الحكم ، واستعرضت تاريخهم مع السلطة، لتوضح فى النهاية أن الناس شهدوا من مبادىء الحزب التى نفذت شيئا غير قليل ، نفذه بعض وزرائهم ونفذ بعضه الذين تأثروا بدعوتهم (٧٣) . ثم عادت « السياسة » لتعترف بأن الأحرار اذا كانوا لم يتمكنوا من تنفيذ كل برنامجهم فان الظروف هى التى لم تمكنهم مما رسموه من سياستهم التى نفذ بعضها ولم ينفذ البعض الآخر (٧٤) . وبعد قيام الثورة راح قادة الحزب فى اخطار اعادة تأسيسه يعتذرون عن تاريخهم الطويل بأنهم حاولوا تنفيذ مبادئهم كاملة فى المرتين اللتين عهد اليهم فيهما بولاية الحكم وتوجيه سياسة الدولة ، ولكن حيل بينهم وبين الاستمرار فى هذا التنفيذ ، فاكتفى أعضاؤه الذين ولوا الوزارة مع أحزاب أخرى تنفيذ ما استطاعوا تنفيذه من مبادىء الحزب (٧٥) . وليس هناك حزب على كل حال استطاع تطبيق برامجه كاملة ، ولكن اعترافهم بالقصور فى الوقت الذى اتيحت لهم فيه فرصة الحكم أكثر من غيرهم وعلى امتداد ثلاثين عاما ، بالاضافة الى امتلاكهم أدوات المعارضة المؤثرة ، كل هذا سيوضح أن ثمة هوة كبيرة بين ما قدمه الحزب من برامج وبين ما أنجزه بالفعل .

* * *

---

(٧٢) صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ .

(٧٣) السياسة ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ (العيد الفضى للحزب) .

(٧٤) السياسة ١١ ديسمبر ١٩٤٧ (الاحرار وبرنامجهم) .

(٧٥) المصرى ٧ اغسطس ١٩٥٢ (بيان الأحرار الدستوريين) .

اما عن تنظيمات الحزب فثمة حقيقة نود ان نشير اليها ابتداء ، وهى ان القانون الأساسى الذى صدر فى ٢٩ اكتوبر ١٩٢٢ لم يتغير طيلة فترة حياة الحزب ، وباستثناء محاولة تكميلية تتعلق بتنظيم فروع الحزب ولجانه فى الأقاليم ، اجريت عام ١٩٢٨ ذلك أن قانون عام ١٩٢٢ ، هو الذى قدمته قيادات الحزب فى اخطار اعادة تاليفه فى أغسطس ١٩٥٢ (٧٦) ، بنفس نظام ادارته ولجانه ، وطريقة تاليفها وصلاحياتها ، كما أن محاولة عبد العزيز فهمى تنقيح القانون الأساسى للحزب فى مارس ١٩٤١ لم تسفر عن تغيير جدى فى برنامجه ، وان بقى القانون الأساسى دون تغيير كبير ·

يقرر قانون الحزب اعتبار الموقعين عليه أعضاء فى الحزب ، هم ومن ينضمون اليه من الأعضاء العاملين والانصار ، ويشترط فى عضوية العضو العامل أنيكون مصريا بالغا من العمر خمسا وعشرين عاما غير محروم قانونا من حق الانتخاب ، وأن يقدم طلبا مكتوبا تقبله لجنة الحزب التنفيذية ، وأن يدفع الاشتراك السنوى للحزب وقدره خمسة جنيهات سنويا ، ويكتفى فى العضو النصير أن يكون عمره عشرين سنة (٧٧) · واشتراط هذا النصاب المالى الذى يعد كبيرا نسبيا يفيد بأن الحزب قصر عضويته على من يتمتعون بمستوى اجتماعى معين ، وأنه بذلك الاشتراط حرم هذه العضوية على كثير من ذوى الدخل المحدود والطبقات المعدمة ومن فى حكمها ، وهذا ليس غريبا بالنسبة لتركيب الحزب الاجتماعى عند تأسيسه على كل حال · وقد حاول الحزب استدراك ذلك ، عند اعادة النظر فى قانونه عام ١٩٤١ ، فجعل رسم العضوية جنيهين فقط مع تخفيض سن العضوية العاملة الى عشرين عاما (٧٨) ·

ويقوم بادارة الحزب وتنفيذ سياسته رئيسه ، ومجلس ادارته ، ولجنتيه البرلمانية والتنفيذية ، وجمعيته العمومية (المادة السادسة) ·

---

(٧٦) المصرى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ (البرنامج الجديد لحزب الأحرار) ·

(٧٧) قانون حزب الأحرار الأساسى ، ص ١٣ ·

(٧٨) قرار الجمعية العمومية للحزب فى ١٢ مارس ١٩٤١ ، الاهرام ١٣ مارس ١٩٤١ ، وأوراق الدكتور هيكل ، الملف الثانى ·

الرئيس : فهو الذى يمثل ويرأس مجلس الادارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية ، وقد منح عام ١٩٤١ ، حق اختيار نائب له من أعضاء مجلس الادارة ، وتفسير ذلك هو عدم وجود شخصية قوية مسيطرة يمثل وجودها ، بعد الرئيس ، حسما لما يمكن أن ينشأ من صراع ، وقد نشأ بعد وفاة محمد محمود ، وكان النص على وجود نائب لخليفته ، عبد العزيز فهمى ، يعتبر ترشيحا ضمنيا لمن سيخلفه ، وقد نص فى المادة الثامنة على أن رئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا ، وهذا ليس من الدقة فى نظام أساسى لحزب سياسى ، المفروض أنه نظام ثابت أما أشخاص الرؤساء فمتغيرون ، ويبدو أن وراء ذلك تكريما خاصا لعدلى يكن لقبوله رئاسة الحزب وقد كان ممتنعا ٠ وعموما أدرك التعديل هذه المادة فحذفت عام ١٩٤١ ٠ وقد استمر عدلى رئيسا للحزب منذ تأليفه فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ وحتى استقال فى ١٧ يناير ١٩٢٤ حيث نص فى خطاب استقالته أنه كان ينوى اعتزال العمل بالسياسة قبل الانتخابات ولكن تأخر هذا التصميم لاعتبارات وقتية زالت (٧٩) ٠ وبات واضحا بعد ذلك أنه اعتزل حزب الأحرار ولم يعتزل العمل بالسياسة ٠ وقد أختير عبد العزيز فهمى رئيسا للحزب فى ٤ يناير ١٩٢٥ ، معنى هذا أن الحزب ظل بلا رئيس خلال عام ١٩٢٤ ، ولم يكن عبد العزيز عضوا بالحزب عند تأسيسه ، كل ما كان منه أن أبرق لرئيس الحزب مؤيدا ومعاهدا ، وكان وراء اختياره مسعى قام به عدلى وثروت حيث أقنعاه بقبول الرئاسة ، كما قام محمد محمود وحافظ عفيفى بمسعى آخر ، حتى « اضطر للقبول استحياء وخجلا »(٨٠)٠ ويبدو أن لجوء قادة الحزب الى عبد العزيز فهمى الذى لم يكن عضوا فى الحزب كان لأن اسمه يرتبط فى أذهان الجماهير بلقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، والاعتقاد

---

(٧٩) نص الاستقالة بمذكرات علوبه ص ٤٢٥ ، وانظر حديث عدلى لمحرر الليبرتيه فى المحروسة ١٨/١/١٩٢٤ ، وتعليقات حول عزوف عدلى عن الخصومة الحزبية لأنه لم يكن حزبيا فى : الرافعى ، فى أعقاب جـ ١ ص ٦٨ ، صدقى : مذكراتي ص ٣٥ وهيكل مذكرات جـ ١ ص ١٩٤ ، تعليق طريف لحافظ محمود (أسرار الماضى ص ٨٤ ـ ٨٥) ٠

(٨٠) نص البرقية فى السياسة ١/١١/١٩٢٢ ، وروايته لقصة قبول الرئاسة (هذه حياتى ص ١٤٩) وخطبته فى السياسة ١٥/٢/١٩٢٥ ٠

بنديته لسعد زغلول ، والاعتماد على رصيده القديم فى جذب شعبيته للحزب. على أية حال استمر رئيسا للحزب حتى استقال فى ٤ مارس ١٩٢٦ (٨١). وعلل عبد العزيز فهمى استقالته بأنه كان قد قبل رئاسة الحـزب عنـدما اعتزل عدلى السياسة ، أما وقد عاد اليها فرأى أن يستقيل من الرئاسة لتعرض على عدلى أو ثروت فاذا لم يقبلاها عرضت على محمد محمود (٨٢)، والعجيب أن صحيفة الحزب أغفلت الاستقالة وأسبابها تماما ، وان كانت صحيفة « الاتحاد » قد ذكرت أن الحزب أرغم رئيسه على الاستقالة لأنه غير صالح للقيام بأعباء الرئاسة (٨٣) • ونعتقد أن خلاف الحزب مع رئيسه كان بسبب الائتلاف مع الوفد ، والذى كان يقود الحزب فى اتجاهه محمد محمود ، وليس رئيس الحزب الذى بينه وبين سعد زغلول خصومة قديمة شاء كلاهما ألا تنتهى ، يدعم هذا ما أشيع من أن سعدا قد أشار عـلى محمد محمود أن يطلب رئاسة الحزب لنفسه فان لم يقبل الحزب ، تركه ومن يؤيده الى الوفد ليكون وكيلا له ، وقد رأى بعض الدستوريين أن سعدا أراد بذلك ايلام عبد العزيز والقضاء عليه (٨٤) • ويتفق ذلك كله مع من برر استقالة عبد العزيز من رئاسة الحزب على أثر معارضة سعد فى ترشيحه للانتخابات عام ١٩٢٦ ، ويؤكد عبد العزيز فهمى ذلك حين يربط بين حدوث الائتلاف مع الوفد وبين تقديمه استقالته (٨٥) •

ظلت رئاسة الحزب شاغرة منذ استقالة عبد العزيز فهمى (١٩٢٦/٣/٤) الى أن أصبح محمد محمود رئيسا للوزراء (١٩٢٨/٦/٢٥) حيث طلب الى الحزب أن يتولى رئاسته ، وكان بمثابة الرئيس الفعلى منذ استقالة فهمى،

---

(٨١) F. O 141/427, No. I, Egypt 1925-1926, April, 4, 1927.

وذكرت الوثيقة أن السبب كرهه لتقارب الدستوريين والزغلوليين •

(٨٢) كوكب الشرق فى ٥ مارس ١٩٢٦ •

(٨٣) الاتحاد فى ١٩٢٦/٣/٢٧ وقد وصفته بأنه ضيق الصدر شديد الجماح لا لون له •

(٨٤) محافظ عابدين ، محفظة ديوان جلالة الملك ٢٤ ـ ١٩٢٦ ، دار الوثائق •

(٨٥) الرافعى : فى أعقاب جـ ١ ص ٢٥٩ ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥٨ •

وأبدى استعداده لأن يبذل كل جهده وماله لتدعيم الحزب ، فوافق الحزب على ذلك ، لأن هذه المسألة أصبحت طبيعية بعد توليه رئاسة الوزارة ، فتم انتخابه رئيسا للحزب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ (٨٦) ، ويبدو أن الحزب خلال فترة الائتلاف (٢٦ ـ ١٩٢٨) لم يكن بحاجة الى رئيس فعلى ، لأن الائتلاف كان يسير تحت رئاسة سعد زغلول ، وخير دليل على ذلك أن الحزب لم يجتمع منذ بدء الائتلاف وحتى ٨ نوفمبر ١٩٢٧ ، ويعتبر محمد محمود هو رئيس الحزب الوحيد الذى تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، وقد انتهت فترة رئاسته للحزب بوفاته فى ٣١ يناير ١٩٤١ ، حيث نشأت مشكلة الرئاسة من جديد ، فلجأ الحزب مرة ثانية الى عبد العزيز فهمى ، الذى تردد كعادته فى قبول الرئاسة الى أن استعين على تردده بجلة من أصدقائه ، فقبل وأصبح رئيسا للحزب للمرة الثانية فى أوائل فبراير ١٩٤١، مشترطا أن يكون ذلك لمدة عام واحد ليمكن الحزب من اختيار رئيس له(٨٧) . رعين عبد العزيز فهمى أحمد خشبة نائبا له مما أثار هيكل وأصدقاءه داخل الحزب ، واستمرت مسألة نائب الرئيس تشكل أزمة ، هدد عبد العزيز خلالها بالاستقالة ، حتى استقال خشبة من المنصب وتولاه هيكل ، فى الوقت الذى اعتكف فيه عبد العزيز عن الحزب بسبب مرضه ، فأبدى هيكل وخشبة نشاطا ملحوظا للفوز برئاسة الحزب فحشد كل منهما أنصاره ، الى أن انتخب هيكل بالفعل رئيسا للحزب فى ١٠ يناير ١٩٤٣ ، بعد أن اختارته اللجنة التنفيذية ثم عرضت الأمر على مجلس الادارة الذى وافق باجماع الحاضرين (٨٨) . وكان الدكتور هيكل بذلك الرئيس الخامس (*) ، والأخير لحزب الأحرار الدستوريين ، وحتى ألغت الثورة الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ .

---

(٨٦) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ، ومحضر مجلس ادارة الحزب الذى تم فيه الانتخاب فى السياسة ١٩٢٩/٢/٢٥ .

(٨٧) اخر ساعة ٩٤١/٢/٩ (وكان لطفى السيد واسماعيل صدقى قد رشحا للرئاسة) هيكل : المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٥٨ ، وأنظر تعليق عبد العزيز فهمى على اختياره رئيسا ووصفه لذلك بأنه قد تم لتفادى الأزمة (حافظ محمود : اسرار الماضى ص ١٧٦) .

(٨٨) الاثنين : ١٩٤١/٨/٤ خناقة فى حزب الاحرار ، تقارير الأمن ، عابدين نصا مذكرتين فى ١٢ ، ٢٠ يناير ١٩٤٢ حول الخلاف والصراع على الرئاسة ، الأهرام =

(*) اختير عبد العزيز فهمى رئيسا لفترتين .

مجلس الادارة : (٨٩) ، ويتألف من رئيس الحزب وثلاثين عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات ، من رؤساء اللجان الفرعية الرئيسية فى المديريات ، والمحافظات · وقد رؤىعام ١٩٤١ أن يضم بصفة استثنائية من سبقت له العضوية حتى لو زاد العدد عن الثلاثين ، ويشترط فى عضو المجلس أن يكون عضوا عاملا بالغا من العمر ثلاثين عاما ، ومهمة المجلس تنفيذ برنامج الحزب ورسم خطط السياسة الخارجية والداخلية ، وفيما يتصل بالجانب التنظيمى يراقب مالية الحزب ويقدم حسابه وميزانيته للجمعية العمومية كل عام ، وله الحق فى شطب من يخالف مبادىء الحزب وخططه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية ، وينتخب المجلس من أعضائه وكيلين وأمينا للصندوق وسكرتيرا ومساعدا للسكرتير ممن يتولون الأعمال المتعلقة بالحزب ، كما منح حق انشاء وظائف أخرى كوظيفة مراقب ادارة الحزب (٩٠) · وكان الوكيل الأكبر سنا للحزب يتولى مهام الرئيس عند غيابه ثم أصبح هذا الحق لنائب الرئيس بعد عام ١٩٤١ ، ويدير مالية الحزب أمين الصندوق بالاشتراك مع لجنة مراقبة مالية يؤلفها مجلس الادارة ، وتقرر الا تصرف شيئا من أموال الحزب الا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق فى حدود ما تقرره الميزانية ويشترط موافقة مجلس الادارة لما يجاوز ذلك ، أما الأعمال الداخلية والادارية فيتولاها السكرتير ومساعده · وتتعلق بتدوين المحاضر وتبليغ القرارات ·· الخ · وقد لوحظ أنه كانت تدون محاضر سرية لبعض الجلسات (٩١) ·

= فى ١٩٤٣/١/٤ اخر ساعة ١٩٤١/٢/٩ ثم الاهرام والمصرى١٩٤٣/١/١١ والسياسة الأسبوعية ٤٣/١/١٦ (عن مجلس الادارة واجراء الانتخاب) وليس صحيحا ماذكره حافظ محمود من ان انتخاب هيكل تم بواسطة الجمعية العمومية للحزب (اسرار الماضى ص ١٧٧ ــ ١٧٨) ·

(٨٩) نعتمد فى دراستنا للتنظيم على كتيب الحزب : خطبة دولة الرئيس فى ٢٩ اكتوبر وقانونه الاساسى ثم تعديلات عام ١٩٤١ ·

(٩٠) بدأ الحزب فى انشائها فى ١٩٢٩/٦/١٠ وتولاها محمد على دولار بك ثم أعقبه حسن عبد الوهاب باشا (السياسة ٢٩/٦/١١ ، ٤٨/٤/٢٤ وانظر المواد ٩ ــ ٢٠ حول اختصاصات المجلس بالتفصيل ·

(٩١) مثلا انظر السياسة ١٩٢٨/٣/٨ وكان اول نائب للرئيس احمد خشبة ثم الدكتور هيكل فى عهد رياسة عبد العزيز فهمى ٤١ ــ ١٩٤٣ ·

وينعقد مجلس الادارة مرة كل شهر على الأقل انعقادا غير عادى بناء على طلب الرئيس ، ويصح انعقاده بسبعة أعضاء ، وتكون قراراته بأغلبية آراء الحاضرين ، فاذا تساوت الأصوات يرجح جانب الرئيس ٠ وتبدو سلطات هذا المجلس حقيقة كثيرة ومتنوعة واهم ما فيها يتعلق بسياسة الحزب ووضع خططه والاشراف على تنفيذ سياسته بما فى ذلك ادارة ماليته، وان كان من المفروض أن الجمعية العمومية للحزب ، والتى ينتخب هذا المجلس من بين أعضائها ، ستكون بمثابة الرقيب على نشاط مجلس الادارة ، الا أن اهمال انعقادها على ما سوف نرى سوف يجعل سلطات هذا المجلس لا رقيب عليها ولا شىء يحد منها ٠

وكان أول مجلس ادارة للحزب يتألف من رئيسه عدلى يكن ، ثم وكيليه: مدحت يكن ومحمد محمود ، ومحمد على علوبة سكرتيرا ، وابراهيم دسوقى أباظة مساعدا للسكرتير ، ثم عبد اللطيف المكباتى أمينا للصندوق ٠ أما بقية الأعضاء فهم : الشيخ محمد بخيت ـ السيد عبد الحميد البكرى ـ محمد محب ـ أحمد حشمت ـ حسن عبد الرازق ـ يوسف قطاوى ـ ابراهيم الهلباوى ـ د ٠ حافظ عفيفى ـ د ٠ على ابراهيم ـ توفيق دوس ـ عبد المنعم رسلان ـ عبد العزيز رضوان ـ صليب سامى ـ محمد البدراوى ـ السيد على الرفاعى ـ الياس عوض ـ د ٠ أحمد رشيد عبد الله ـ أمين خياط ـ أحمد عبد الغفار ـ سيد خشبة ـ حامد فهمى ـ اسماعيل زهدى ـ صالح لملوم ـ محمد محفوظ ـ محمد صالح (٩٢) ٠ ولم يحدث أن التزم

---

(٩٢) محافظ عابدين ـ تقارير عن الاحزاب بالفرنسية ، تقرير فى ١٩٢٠/١/٢٥ ـ فى يناير ١٩٢٥ تولى حافظ عفيفى وكالة الحزب بدلا من مدحت يكن ، وعندما أصبح محمد محمود رئيسا للحزب عام ١٩٢٩ تولى الوكالة الاخرى بدلا منه محمود عبد الرازق ، وفى يناير ٣٨ أصبح رشوان محفوظ وعلى عبد الرازق وكيلين للحزب ـ وبالنسبة لأمانة الصندوق فقد تولاها بعد المكباتى كل من : حسين عبد الرازق يناير ١٩٢٥ ، على اسلام فبراير ١٩٢٩ ، ثم عبد الجليل أبو سمرة يناير ١٩٣٨ ـ أما سكرتارية الحزب ، فقد أصبح دسوقى أباظة سكرتيرا أول بعد عام ١٩٣٠ ، وتولى عبد الحليم العلايلى منصب السكرتير المساعد عام ١٩٣٢ (السياسة ١٩٣٢/١/٢٧) ثم أصبح أحمد عبد الغفار عام ١٩٣٨ (السياسة ١٩٣٨/١/٢٣) ٠

الحزب بمسألة انتخاب مجلس الادارة ، كما نص فى لائحته ، كما لم يلتزم بتجديده كل ثلاث سنوات ، بل كان يتم « تأليف » المجلس أو اعادة تشكيله عندما تحدث أزمات أو خلافات داخل الحزب (٩٢) • وعندما تولى عبد العزيز فهمى رياســة الحزب كان مجلس الادارة الجديد يتألف من ٢٨ عضوا ، فدخله للمرة الاولى : عبد الجليل أبو سمرة ، محمد حسين هيكل ـ على المنزلاوى ـ كامل بطرس ـ عيسوى زايد ـ سلطان بهنسى ـ عبـاس أبو حسين ـ د • سامى كمال (٩٤) • أما مجلس الادارة فى عهد محمد محمود فقد أعيد تأليفه عندما تولى محمد محمود رئاسة الحزب فى فبراير ١٩٢٩ وضم المجلس الجديد ٣٦ عضوا ، حيث دخله : أحمد لطفى السيد ـ اسماعيل صدقى ـ عبد الفتاح يحى ـ جعفر ولى ـ عبد الحميد ابراهيم صالح ـ عبد الحليم العلايلى ـ توفيق اسماعيل ـ ابراهيم الطاهرى ـ على محمود ـ أحمد على علوبة ـ غبريال سعد ـ عبد العزيز أبو سعده (٩٥) • وهكذا لم يلتزم الحزب فى تأليف مجلس ادارته بالعدد المقرر باللائحة (٣٠ عضوا) فى حين أن اباحة زيادة هذا العدد لم يصرح بها الا خلال تعديلات مارس ١٩٤١ •

وفى عام ١٩٤٣ ، فى عهد رئاسة الدكتور هيكل بلغ عدد أعضاء مجلس الادارة ٤٣ عضوا وقـد ضم من الأسماء الجـديدة : رشـوان محفوظ ـ عبد الرحمن عمر ـ حفنى محمود ـ زكريا مهران ـ جلال فهيم ـ على عبد الرازق ـ أحمد عطية ـ عبد السلام عبد الغفار ـ أحمد رمزى ـ جمال العبد ـ محمد الفقى ، بالاضافة الى فريق من الشباب الذين انضموا للحزب فى

---

(٩٣) تقارير الأمن ، وثائق عابدين ، ديوان جلالة الملك ٢٦ ـ ١٩/٢٨ مذكرة بدون تاريخ ـ كما لم تنشر صحيفة الحزب اية أخبار عن انتخابات وتجديدات مجلس الادارة مكتفية بذكر محاضر الجلسات وقراراتها والموقعين عليها فقط •

(٩٤) السياسة ١٩٢٥/١/٤ وخرج من المجلس كل من محمد محب ـ أحمد حشمت ـ حسن عبد الرازق ـ يوسف قطاوى ـ عبد العزيز رضوان ـ محمد البدراوى ـ السيد على الرفاعى ـ الياس عوض ـ أمين خياط ـ اسماعيل زهدى •

(٩٥) السياسة ١٩٢٩/٢/٢٥ وخرج من المجلس السابق (١٩٢٥) الشيخ بخيت ـ محمد صالح ـ د • على ابراهيم ـ حامد فهمى •

أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات ممن لم يكونوا ينتمون لعائلات كبار الملاك مثل : رضوان السيد ـ عبد الوهاب سليم ـ عكاشة الدالى ـ عمر النجيب ـ صالح مبروك ـ حسين عاشور ـ محمد سليم جابر ـ محمود النقيعى ـ عبد الرازق القاضى منصور السلواوى وحسين عاشور وغيرهم(٩٦) ٠ وهكذا استغل الحزب التعديل الذى أدخله على لائحته عام ١٩٤١ ، الذى يقضى بضم من سبقت لهم عضوية المجلس كأعضاء فى المجلس الجديد ، ليجىء مجلس ادارته كبيرا على النحو السابق ، كما لم يكن الحزب يكتفى بالتجديد العادى الذى كان يصحب عادة تولى رؤساء جدد للحزب ، بل كان يستغل النصّ الخاص بامكانية اضافة اعضاء جدد بدلا ممن خلت اماكنهم، ليضيف عددا من الأعضاء الجدد ، بغير اشتراط وجود أماكن خالية بالفعل، كما لم يكن يرجع الى الجمعية العمومية فى ذلك (٩٧) ٠ ولعلنا لاحظنا أن الدكتور هيكل قد استخدم ذلك على نطاق واسع فى بداية فترة رئاسته ليدخل عددا من القيادات الشابة من أصدقائه وتلاميذه فى مجلس ادارة الحزب ، ممن لم يشهد لهم أى ماضى فى الحزب ونشاطاته ٠

اللجنة البرلمانية : وهى تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان ، وتقوم بتنفيذ مبادىء الحزب وخططه السياسية فى البرلمان ، وتشترك مع مجلس الادارة فى تقرير الشئون المهمة (م ـ ٢١) وتتداخل سلطات ونشاطات هذه اللجنة مع مجلس الادارة بغير تحديد دقيق لعلاقتهما وكيفية التنسيق بينهما، كما أن حجمها كان يتأثر بنتائج الانتخابات ، وعند نشأة الحزب لم يكن له هيئة برلمانية فعلية وذلك للهزيمة التى منى بها فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ٠

---

(٩٦) السياسة ١٠ ابريل ١٩٤٣ ٠

(٩٧) والأمثلة على ضم المجلس لأعضاء جدد فى غير مناسبة عديدة : منها ضم على اسلام فى ٢٢ يوليو ١٩٢٥ ، ضم احمد خشبة ـ السيد راتب ـ حامد العلايلى فى ٨/١٠/١٩٢٩ ـ وكذلك محمود القاضى وصالح الشريعى فى ٢٢/١٠/١٩٢٩ ـ عباس حزين فى ١٧ يونيو ١٩٣٥ ـ امين العلايلى فى ٢٣/١١/١٩٣٨ ، انظر اعداد السياسة فى التواريخ السابقة حيث توجد اسماء اعضاء مجالس الادارات بالمحاضر ٠ هذا ولم ينص فى اى محضر فيها على اسماء خلت اماكنها ، كما لم تشير الصحيفة من خلال تتبعنا اليومى لها الى اخذ راى الجمعية العمومية فى هذا الأمر على الاطلاق٠

وفى الناحية الأخرى فان حجم هذه الهيئة يصبح ضخما فى عهد حكومات الحزب أو الحكومات الصديقة التى تجرى الانتخابات ، ولقصى رقم وصل اليه اعضاء هذه اللجنة على سبيل المثال كان ٩٢ عضوا وردت أسماؤهم فى اجتماع اللجنة فى ابريل ١٩٣٨ ، أى عقب الانتخابات التى اجرتها وزارة محمد محمود (٩٨) • ولم تنتظم اجتماعات هذه اللجنة بشكل دورى مما يقتضيه تنظيم نشاطها ، فكان أول اجتماع لها ورد بالمصادر فى أواخر عهد الائتلاف (٢٦ ــ ١٩٢٨) • (٩٩) • ورغم دقة العقليات القانونية التى صاغت القانون الأساسى للحزب ومقدرتهم التشريعية الا أنهم لم يضعوا لهذه اللجنة لائحة ، وقد فطن الحزب الى ذلك مؤخرا ، فذكر الدكتور هيكل فى ديسمبر ١٩٤١ لقيادات الحزب انه يجب انتخاب لجنة تنفيذية لها ووضع لائحة لها يحتكم اليها الأعضاء دائما ، وطالب بتأليف لجان للحزب تماثل لجان مجلس النواب لدراسة كل ما يعرض على البرلمان قبل عرضه ليتخذ الحزب قراره فيه تنظيما لصفوفه فى البرلمان وتوحيدا لكلمته ، وبالفعل تألفت هذه اللجان ووضع دسوقى أباظة مذكرة بها (١٠٠) • على كل حال فان هذا النقص فى التشريع سيؤثر فى امكانية استخدام الحزب لجماعة برلمانية قوية ومنظمة تعمل داخل البرلمانات مما سيفسر سيطرة الروح الفردية والعفوية بين نواب الحزب وشيوخه فيما بعد •

اللجنة التنفيذية : وتتألف من الرئيس ووكيليه وأمين الصندوق

---

(٩٨) السياسة ١٩٣٨/٤/١٢ محضر اجتماع اللجنة البرلمانية للحزب وأسماء النواب والشيوخ وقد بلغ أعضاء اللجنة ٨٩ عضوا فى ديسمبر ١٩٤٨ (أنظر اجتماعها فى صحيفة السياسة ١٥ ديسمبر ٤٨ وأسماء الحاضرين وبهم عدد من أبناء قيادات الحزب مثل محمد رشوان محفوظ ومحمد عبد العزيز فهمى ، محمد عبد الله أبوحسين•• الخ وقد لاحظنا أن تكوين هذه الهيئة البرلمانية لا يضم فقط أعضاء البرلمان القائم من الدستوريين ولكن أعضاء البرلمانات السابقة أيضا •

(٩٩) السياسة ٨ نوفمبر ، ٥ ، ١٢ ، ١٩ ديسمبر ١٩٢٧ (واضح أنها كانت تنعقد بشكل أسبوعى أحيانا) •

(١٠٠) وثائق عابدين ، تقارير الأمن ، دار الوثائق القومية ، تقريرين فى ١٢ ابريل ، أول ديسمبر ١٩٤١ •

والسكرتير ومساعده ومهمتها تنفيذ قرارات مجلس الادارة وآداء أعماله المستعجلة ، حين يتعذر انعقاده ، على أن يخطر بها مجلس الادارة فى أول انعقاد له ، وتنعقد هذه اللجنة مرة اسبوعيا على الأقل ويصح انعقادها بحضور ثلاثة أعضاء بشرط أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين منهم ، وتكون قراراتها بالأغلبية المطلقة ، فاذا تساوت يرجح الجانب الذى فيه الرئيس (المواد ٢٢ ــ ٢٥) ولم يلتزم الحزب بقانونه فى تكوين هذه اللجنة فكثيرا ما تعدى تأليفها ذوى المناصب السابقة لتضم أعضاء آخرين من مجلس الادارة كما كان يحضر اجتماعاتها أحيانا نفر من أعضاء اللجنة البرلمانية للحزب ٠ وعلى سبيل المثال كانت تضم فى يونيو ١٩٤٥ ، ١٥ عضوا من كبار شخصيات الحزب،وفى يوليو ١٩٤٦ انخفض العدد الى ١١ عضوا(١٠١)واذا كان اتساع عدد أعضاء اللجنة الى هذا العدد قد تم خلال عام ١٩٤٥ ، فنعتقد أن تفسير ذلك يتصل بتوازن القوى داخل الحزب فى عهد رئاسة الدكتور هيكل حيث لم يكن بوسعه أن يتجاهل كبار شخصيات الحزب فى سير المهام التنفيذية أيضا ٠ وقد تحدثت المصادر عن وجود « لجنة للشئون الحزبية » تجتمع وتنظر طلبات واقتراحات وأعمال الحزب ويحضرها كبار شخصياته، وكانت تجتمع « لانجاز ما لديها من أعمال » (١٠٢) ولم يرد ذكر شىء عن هذه اللجنة فى قانون الحزب الأساسى ، كما يبدو أن مهمتها كانت تنفيذية بحته وأنها بذلك تتداخل مع اللجنة التنفيذية للحزب ٠

الجمعية العمومية : وتتألف من جميع الأعضاء العاملين فى الحزب مهمتها النظر فى الميزانية والمصادقة عليها ، والنظر فى اقتراحات الأعضاء وانتخاب مجلس الادارة ، وتعديل قانون الحزب ، واجتماعاتها فى شهر يناير من كل عام، ويصح انعقادها بناء على طلب مجلس الادارة ، ويكون الانعقاد صحيحا اذا حضره مائة عضو ، فاذا لم يتوفر هذا العدد تأجل الانعقاد لمدة أسبوعين.

---

(١٠١) السياسة ١٩٤٥/٦/٤ ، ٦ يوليو ١٩٤٦ (اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار)، ٤٥/١٠/٢ أسماء النواب الذين يحضرون اجتماعاتها ، ولم تذكر مصادر الحزب شيئا عن اجتماعات ونشاطات اللجنة التنفيذية للحزب قبل هذه التواريخ ربما لان اجتماعاتها اسبوعية ونشاطاتها تنفيذية عملية ٠

(١٠٢) السياسة ١٩٤٦/٦/٢٦ ٠

ويكون الانعقاد الجديد صحيحا بأى عدد يحضره ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وان كانت مسألة تعديل مبادىء الحزب وأغراضه يشترط لبحثها حضور نصف أعضاء الحزب الذين تتألف منهم هذه الجمعية على أن يقر التعديل ثلثا هذا العدد (١٠٣) ٠ وكانت أول جمعية عمومية للحزب تتألف من أولئك الذين حضروا خطبة اعلان قيام الحزب فى أكتوبر ١٩٢٢ ووقعوا قانونه ٠ وبالرغم من أن قانون الحزب ينص على انعقادها سنويا ، الا أن ذلك لم يحدث عادة ، حتى أن رئيس الحزب قد طولب فى ٣١ أكتوبر ١٩٣٠ من جانب لجنة شباب الحزب ، بأن تعقد الجمعية اجتماعاتها (١٠٤) ٠ ولكن يبدو أنه لم يستجب لهذه الدعوة ، حتى انها تكررت فى أول يناير ١٩٤٢ ، حيث طلب نواب الحزب الى عبد العزيز فهمى عقد هذه الجمعية برياسته « للعمل على توحيد كلمة أعضاء الحزب » وكانت تعصف به الانقسامات والأزمات (١٠٥) ، وقد انعقدت الجمعية بالفعل فى ٢٠ يناير ١٩٤٢ فى ظل انقسام الحزب بين مؤيدين للدكتور هيكل ومؤيدين لأحمد خشبة فى صراعهما حول رئاسة الحزب ٠ وكان يتقدم الحضور ، الذين بلغوا ما يقرب من ٥٠ عضوا ، قيادات الحزب (١٠٦) ، وقد ذكر فيما بعد ، أن الدكتور هيكل قد طلب عقد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس ادارة جديد للحزب (١٠٧) ٠

وربما كانت آخر مرة انعقدت فيها الجمعية فى فبراير ١٩٥١ ، وكانت بدعوى انتخاب أعضاء جدد لمجلس الادارة ، ذلك أن الهدف الحقيقى كان بحث موقف أحد الأعضاء البارزين فى الحزب ، الذى طعن فى قانونية الاجتماع وذكر أن موعد تجديد مجلس الادارة كان فى أكتوبر من العام السابق تبعا

---

(١٠٣) قانون الحزب الاساسى ، المواد ٢٦ ـ ٣٠ ص ٢١ ـ ٢٢ ٠

(١٠٤) السياسة ١٩٣٠/١٠/٣١ ٠

(١٠٥) وثائق عابدين ، تقارير الأمن ، دار الوثائق القومية ، مذكرة بتاريخ ١٩٤٢/١/١ ٠

(١٠٦) المصدر السابق ، مذكرة فى ١٩٤٢/١/٢٠ وبها نص اسماء الحاضرين ٠

(١٠٧) حافظ محمود : أسرار الماضى ص ١٧٥ ـ ١٧٨ ٠ وليست هناك مصادر تؤيد هذه الرواية ويضعف من صحتها أنه ذكر أن هيكل انتخب رئيسا خلال اجتماع الجمعية العمومية للحزب ، وهذا لم يحدث ٠

لقانون الحزب واعتبار عدم الانعقاد تمديدا لعضوية المجلس القائم ، وحين بدأ الأعضاء يتقاطرون على دار الحزب ، تحـدث اليهم أحمد علوبة ، عن اتجاه الحزب نحو تجديد مجلس ادارته بعنصر الشباب • وقد علق حافظ محمود على الاجتماع متحدثا عن « الالحاد بالأحزاب » وأضاف أنه منذ عشر سنوات لم تدع فيها الجمعية العمومية للحزب فى اجتماع كهذا ! (١٠٨). وتبدو خطورة عدم الالتزام بانعقاد هذه الجمعية ، اذا ماتذكرنا صلاحياتها وما ينبغى أن تقوم به فى تحديد حركة الحزب واتجاهاته ، بالاضافة الى ما مر بالحزب وبمصر من أحداث جسيمة خلال فترة حياة الحزب (٢٢ ــ ١٩٥٣) مما كان يستدعى انعقاد هذه الجمعية بشكل طارىء ، ان لم يكن بشكل دورى ، مما عطل جهازا من أهم أجهزة الحزب ، واثر بدوره فى تكوين مجالس ادارته بشكل غير ديمقراطى ، مما يفسر روح الفردية والانفراد باتخـــاذ القرارات الهامة فى حياة الحزب دون الرجوع الى الجمعية والحصول على موافقتها أو حتى الائتناس برأيها • ولعلنا أدركنا أنها لم تكن تنعقد الا اذا تهددت وحدة الحزب ، فكأن دورها كان سلبيا يتصل بتلافى الانقسام فى صفوف الحزب أكثر من اتصاله بنشاط ايجابى •

اللجان الفرعية والاقليمية : هناك قصور فى قانون الحزب الأساسى لم يفطن اليه واضعوه الا بعد فترة من حياة الحزب ، ويتمثل فى كيفية تمثيل الحزب فى الأقاليم ، فبالرغم من أن المادة الأولى من القانون تنص على أن يكون للحزب فروع فى المديريات والمحافظات ، فانه لم يوضح كيفية انشائها أو اختصاصاتها ، كما لم يذكر شيئا عن تشكيل اللجان الفرعية والمتخصصة على غرار الأحزاب الحديثة • ويبدو أن الحزب قد فطن لهذه المسألة ، فكون بعض الجمعيات التى تتصل نشأتها بمناسبات بعينها ، مثل « جماعة أنصار حرية الرأى » التى تألفت فى أكتوبر ١٩٢٣ لتأييد الحزب والدعاية له فى الانتخابات البرلمانية ، وقد تألفت أساسا « من المخالفين لسعد زغلول ،

---

(١٠٨) البلاغ ٢٠/٢/١٩٥١ ، السياسة ٢١ ، ٢٨ ، ٢٩ فبراير ٥١ (وكان العضو هو أحمد عبد الغفار وكان القصد احراجه لتأييده للسعديين فى كل مواقفهم) وانظر السياسة أيضا ١١ يونيو ١٩٢٩ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٨ (حول انعقاد الجمعية) •

لانفراده بالزعامة ، ومن الكافرين بنبى الوطنية » (١٠٩) ثم تألفت « لجنة الطلبة الأحرار الدستوريين » فى يونيو ١٩٢٤ وكان يحضر اجتماعاتها قادة الحزب ، وقد انتشرت بعد ذلك مسألة تأليف لجان طلابية للحزب فى المحافظات، وتمثلت نشاطاتها جميعا فى اصدار البيانات والاحتجاجات على تصريحات الساسة الانجليز المتعلقة بالسودان والاجراءات الانجليزية التى أعقبت مصرع السردار (١١٠) . وكان يتم تأليف هذه اللجان بشكل تلقائى ، مما دعا الحزب الى اتخاذ خطوة اكثر ايجابية بهذا الخصوص ، فأفسح داره لعقد مؤتمر للطلاب الأحرار الدستوريين ، تمهيدا لتأليف لجان طلابية فى جميع انحاء البلاد (١١١) . وفى ١٦ فبراير ١٩٢٨ اجتمعت اللجنة العامة للطلبة بدار صحيفة السياسة ، بناء على دعوة من لجنة تحضيرية ، وأصدرت عدة قرارات تتضمن تأليف اللجنة الادارية وتسمية أعضائها فى الكليات المختلفة والجامعة الأزهرية والجامعة الأمريكية ، والمدارس الثانوية وكذلك تشكيل اللجنة التنفيذية ، ثم أجريت انتخابات اللجنة العامة بالاضافة الى اصدار عدة قرارات (١١٢) .

---

(١٠٩) وكانت توالى اجتماعاتها فى فندق شبرد ويحضرها عدد كبير من ذوى الرأى والمفكرين وسكرتيرها اسماعيل بك أبو الفتوح ، ورغم تأكيد خطبائها بأنهم ليسوا حزبيين ، الا أن حضورها كانوا من الأحرار الدستوريين ، كما سمعت فى جنباتها الهتافات المعادية للوفد ولسعد (السياسة ٢١ ، ٢٥ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٣) .

(١١٠) السياسة ٢٢ ، ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ، ولجنة الشرقية وقراراتها مثلا فى ٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، ولجنة الجامع الأحمدى وقراراتها ٤ نوفمبر ، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٤ ، ومحافظ عابدين بدار الوثائق ، وزارة الداخلية ، تقارير الأمن (تقرير فى ٥ نوفمبر ١٩٢٥) . أنظر عاصم محروس : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ، دكتوراه غير منشورة ص ٢٤٠ .

(١١١) محافظ عابدين ، دار الوثائق ، تقارير الأمن ، محفظة ديوان جلالة الملك ٢٦ ـ ١٩٢٨ تقرير فى ١١ فبراير ١٩٢٨ .

(١١٢) السياسة ١٧ فبراير ١٩٢٨ وبه اسماء الحاضرين ونتيجة الانتخاب هى: عبد الغنى أبو سمرة رئيسا ـ حسين حجاب وكيلا أول ـ محمد بدير وكيلا ثانيا ـ زكى أبو الفتوح ومحمد امام سكرتيرين ـ كامل أباظة أمينا للصندوق . وفى ٢٩ فبراير انتخبت لجنة الأزهر العليا للاحرار الدستوريين (السياسة ١٩٢٨/٣/١) وبها اسماء التشكيل وعن نشاطاتها أعداد ١١ ، ١٤ مارس ١٩٢٨ وكانت تنصح الطلاب بالعودة الى دروسهم والتزام السكينة نزولا على ارادة الزعماء .

وقد توالت بيانات واحتجاجات لجنة الشبان ، تأييداً للائتلاف الوطنى تارة ، وتأييدا لرئيس الوزراء خلال المفاوضات تارة أخرى ، بالاضافة الى الاحتجاج على تصرفات البوليس ازاء المظاهرات السلمية للطلاب تارة ثالثة (١١٣) .

وفيما يتعلق بفروع الحزب فى الأقاليم ، فانه عندما ظهرت بوادر الائتلاف الوطنى فى أواخر عام ١٩٢٥ ، بدأ الحزب يفكر فى تأليف لجان له فى المديريات « لعمل الاحتفالات السياسية » (١١٤) وواضح أن تقرير ذلك ذلك كان يتصل بالاستعداد لخوض المعركة الانتخابية المحتملة ، كما أن الحزب وجدها فرصة مناسبة للدعاية لنفسه فى ظل الائتلاف وان كان تأليف هذه اللجان لم يتم بشكل عملى الا فى عهد وزارة محمد محمود الأولى (٢٨-١٩٢٩)، حيث شرعت قيادته فى استكمال النقص الواضح بقانونه الأساسى فكلف محمد على علوبة بوضع « مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب وأعماله على منوال ما هو متبع فى الأحزاب الأوربية » ، ونشر المشروع فى « السياسة » فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ للعمل به . وقد نص على تأليف لجنة باسم « اللجنة العامة للأحرار الدستوريين » فى كل محافظة أو مديرية ، ثم تأليف لجان فى أقسام المحافظات ومراكز المديريات تسمى كل منها « اللجنة المركزية » ثم لجان فرعية فى القرى ، وتتصل هذه الأخيرة باللجان المركزية التى تتصل بدورها باللجنة العامة فى المحافظة أو المديرية ، والتى تكون على اتصال بمجلس ادارة الحزب فى القاهرة (المواد ١ - ١٠) . وقد حدد المشروع عمل اللجان العامة وتتمثل فى نشر مبادىء الحزب والعمل على زيادة الأعضاء والأنصار ، ومساعدة مرشحى الحزب فى الانتخابات والدفاع عمن يحل به

---

(١١٣) انظر السياسة ٢٠ فبراير ، ١٣ مارس ١٩٢٨ ، وقد ذكر زكى عبد القادر (أقدام على الطريق ص ٢٤٠) أنه عرضت عليه رئاسة لجنة شباب الأحرار لكنه رفض شاكرا « وساءلت نفسى أين هم هؤلاء الشبان الأحرار الدستوريين ؟ لابد أنها لجنة شبيهة بلجنة المعلم أحمد داود ، فئة من المرتزقة الذين يصطادون فى ماء الحزبية العكر منفعة أو وظيفة » وانظر: Jankowski, J.,Egypt's YoungRebels, p. 5.

(١١٤) وثائق عابدين ، وزارة الداخلية ، تقارير الأمن عن الأحزاب . تقرير فى ٥ نوفمبر ١٩٢٥ .

ظلم منهم والتعرف على مطالب البلاد فى شتى النواحى وتوجيه النظر اليها، والقاء المحاضرات وتوزيع المطبوعات المتصلة باتجاهات الحزب (١١٥) .

وقد حدد المشروع بشكل مفصل (المواد ٦ ـ ١٥) كيفية تشكيل هذه اللجان المركزية ومدة عضويتها ، وانبثاق هيئات تنفيذية عنها ، لكل منهـا رئيس ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق وبشكل عام يعتبر تأليف هـذه اللجان شبيها الى حد كبير بتنظيمات الحزب العامة فاللجنه العامة للمحافظة تشبه جمعية الحزب العمومية ، واللجنة المركزية تشبه مجلس ادارة الحزب .. الخ ، ويحدد المشروع نظام الجلسات (المواد ١٦ ـ ٢١) وصلاحية القرارات والمداولات أما المسائل المالية (المواد ٢٤ ـ ٣١) فقد نص على أن هناك اشتراكا شهريا قـدره عشرة قروش للعضو ، وهو اشـتراك كبير نسبيا ، والملفت للنظر حقا أن هذا التفصيل الدقيق لطريقة تأليف هذه اللجان وتحديد مهامها واختصاصاتها ، حتى ما يتصل منها بتنظيم أعمالها داخليا، والتى أوردها المشروع كله فى ٤٥ مادة ، كل ذلك قد كشف النقص الذى كان عليه القانون الأساسى للحزب عند تأليفه ، كما يوضح أن ثمة هوة كبيرة بين النظـام الشامل الدقيق الذى وضع أخيرا وبين حركة تأليف هذه اللجان ونشاطاتها العملية والتى اتصلت بمناسبات معينة وبتمثيل الحزب داخل السلطة ، والتى بدت متواضعة الى حد كبير ، بسبب المركزية الشديدة التى طبعت نظام الحزب وحركته . وقد ظهر ذلك منذ البداية فى اهمال مثل هذه التنظيمات ، مما يؤكد لدينا فكرة أن هناك « صفوة قيادية » داخـل الحزب كانت تقوم بكل المهـــام .

وحين نشر مشروع القانون السابق ، دبت فى صفوف الحزب حركة نشطة لتأليف هذه اللجان فى شتى المديريات فى الوجهين البحرى والقبلى ، وتسابقت اللجان فى الاعلان عن نفسها وتقديم قرارات الولاء للحزب والثقة برئيس الوزراء (محمد محمود) ووالت « السياسة » نشر اخبار هذه اللجان وأسـماء أعضائهـا ونصوص قراراتهـا بل كانت تنشر احيـانا محاضر

---

(١١٥) السياسة فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ (نص اللائحة) .

جلساتها (١١٦) ٠

والى جانب التنظيمات السابقة كان الحزب يؤلف لجانا ذات طبيعة مهنية كلجنة العمال التى كان رئيسها د ٠ سامى كمال ، والتى تألفت فى ١١ أكتوبر ١٩٢٨ ، ولجنة أطباء الأسنان ورئيسها د ٠ حامد المنزلاوى(١١٧)٠ كما كانت هناك جماعات تنتمى أو ألفها الحزب ذات طبيعة خاصة « كلجنة الشباب الحر أنصار المعاهدة » ترأسها حافظ محمود وهدفها الأساسى الترويج لمشروع المعاهدة الذى أتى به محمد محمود فى صيف ١٩٢٩ (١١٨) ٠ وكذلك لجنة للدفاع عن « المظلومين والمضطهدين » من الحكومة وكانت تطلب الى كل مظلوم أن يرسل اليها شكواه وكان سكرتيرها أحمد السيد المحامى، والطريف أن الحزب ألف لجنة باسم « أصحاب الجلاليب الزرقاء » مقرها حى الشعرانى ، ترأسها أحمد افندى داود ، وكانت تجرى اجتماعاتها فى بعض الأقاليم ، وكانت تؤيد نشاطات الحزب وتصدر قرارات بذلك (١١٩) ٠ وبعد عام ١٩٣٠ اختفت تقريبا أخبار هذه اللجان واللجان الفرعية ، وكأنها جميعا كانت مؤلفة لهدف معين أو لمناسبة محددة وليست تنظيمات أصيلة للحزب ، كما لم يكن لتنظيماتها أى وجود فعلى فى الحزب ٠

ولم يحاول الحزب تكرار هذه التجربة خلال تولى رئيسه السلطة للمرة الثانية (٣٨ ـ ١٩٣٩) فلم يرد ذكر شىء عن مثل هذه التنظيمات فى مصادر الحزب أو حتى فى مصادر الأحزاب الأخرى ، ويبدو أن لجوء قادته الى الاجراءات

---

(١١٦) السياسة ١٩ يوليو ١٩٢٨ لجان الشرقية والقليوبية والدقهلية والمنيا ، وكذلك أعداد ٢٩ ٣٠ يوليو ، ٦ ـ ٨ أغسطس ، حتى العزب كان بها لجان للاحرار الدستوريين ، السياسة ٢٢ ـ ٢٧ أغسطس ، لجان القاهرة وأقسامها ، ١٧ يوليو ١٩٢٩ لجنة الاسكندرية ، ٩ أغسطس لجنة الغربية ٠

(١١٧) السياسة ١٠/١٨ ، ١٩٢٨/١١/٩ ٠

(١١٨) السياسة ٢٠ ، ١٩٢٩/٨/٢١ بيانات الجماعة ، حافظ محمود : المعارك فى الصحافة والسياسة ص ٢٣٢ ٠

(١١٩) السياسة ١٩٣٠/٣/٢٤ وكانت أحيانا تسمى « كتلة العمال أصحاب الجلاليب الزرقاء التابعة لحزب الاحرار » السياسة ١٥ ، ٩٤٥/٤/٣٠ ، ١٠/٣٠/ ١٩٤٧ ٠

الادارية الرسمية خلال اجراء الانتخابات فى أوائل عام ١٩٣٨ قد كفاه مؤونة تأليف مثل هذه التنظيمات ، ولعل هذا يفسر لماذا أراد الحزب بعث هذه التنظيمات عندما ائتلف فى الحكم مع الهيئة السعدية فى أواخر عام ١٩٤٤ ، حيث كان الدافع هذه المرة وجود منافس قوى مؤتلف مع الحزب فى الحكم ، فأعيد تنظيم لجنة الاسكندرية كما نشطت ، وان بشكل محدود ، حركة تأليف لجان الحزب فى الأقاليم كما ظهرت بمناسبة احتفالات الحزب بمرور ثلاثة وعشرين عاما على تأسيسه ، أسماء تشكيلات لجنة الحزب المركزية بالقاهرة ولجنة الطلبة التنفيذية ٠٠ الخ (١٢٠) ٠ ولم تكن هذه التنظيمات كسابقاتها ، ذات فاعلية أو تأثير فى حياة الحزب ، كما لم يلتزم الأعضاء بالانخراط فيها وذلك بسبب المركزية المفرطة التى اتسم بها طابع الحزب التنظيمى ٠

***

والمسألة الأخيرة المتعلقة بتنظيم الحزب تتمثل فى أدواته ، التى ينفذ بها سياسته ومبادئه ، وباستثناء تولى الحزب السلطة ، باعتبارها وسيلة لتحقيق برنامجه وباستثناء أنشطة البرلمانية ، التى تتولاها هيئة البرلمانية، مما سوف يدرس فى حينه تبقى أدوات أخرى ممثلة فى صحف الحزب التى نطقت باسمه وعبرت عنه ، ثم « نادى الحزب » حيث كانت تنعقد الاجتماعات الدورية وغيرها وما كانت تلقى فيه من خطب ومحاضرات ، ثم مطبوعات الحزب الممثلة فى الكتب والكتيبات والنشرات والمنشورات ونحو ذلك ٠

فبالنسبة للصحف ، امتاز حزب الأحرار بامتلاك وتحرير صحيفة « السياسة » التى تعدى صيتها الاعلام الحزبى ، حيث لم تكن مجرد صحيفة

---

(١٢٠) السياسة ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ١٢ مارس ٤٥ لجان المحلة الكبرى واسنا وأبنوب وغيرها ، ثم كتيب « حزب الاحرار بمناسبة مرور ثلاثة وعشرين عاما على تأسيسه » ملحق العدد الثامن من مجلة صوت الاحرار نوفمبر ١٩٤٥ ثم انظر روزاليوسف ١٠ يناير ٤٦ (تعديل قانون الاحرار) وانظر نقد شباب الاحرار ومطالبتهم بتطوير القانون الاساسى للحزب وبعث لجانه وفروعه فى مجلتهم صوت الاحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ ٠

تنطق بلسان حزب ، بل كانت على درجة عالية من المقدرة من الترشيد السياسي والتثقيف ، أصدرتها شركة لها مجلس ادارة يرأسه أحمد مدحت يكن ، وكان صاحب امتيازها الدكتور حافظ عفيفي (١٢١) • ورئيس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما كان مدير ادارتها الدكتور سيد كامل • وقد بدأ الحزب باصدارها عن مطبعة « الأخبار » حتى وصلت مطابعها الخاصة• وقد امتازت الصحيفة بهيئة تحرير مثقفة ثقافة عالية ، حيث تلقى معظم رجالها ثقافتهم فى أوربا ، وفى فرنسا بصفة خاصة « وكانوا من المؤمنين بأن العلم هو الذى يصور مصير العالم ، وأن منطق العلم يجب أن تكون له السيادة » (١٢٢) •

وصدر العدد الأول منها فى ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢ ، وقد احتوت أبوابا للتعليم ، والمحاكم والأحكام ، والسياسة الخارجية ، ثم بابا لحوادث الأخبار ، وبابا للنقد الأدبى وآخر للتلغرافات والبلاغات والحوادث ، ثم بابا للقصة المترجمة ، هذا بخلاف المقال السياسى ، الممثل فى الافتتاحية ثم « حديث اليوم » • وقد شرعت تنظم نفسها على صورة أدق فخصصت صفحات أسبوعية متخصصة بها ، احداها للشئون المالية والاقتصادية وأخرى للزراعة وثالثة للسيدات ورابعة للأدب ، ثم صفحات للألعاب الرياضية والمسائل القضائية ثم صفحة طبية وأخرى للأدب الغربى ، الى جانب صفحة علمية •• الخ (١٢٣) • وقد استمر صدورها يوميا الى أن عطلت فى

---

(١٢١) منح عفيفى ترخيصها من قلم المطبوعات فى ٢٢/٨/٢٨ ، وهو برقم ١٩٤٥ (الرخصة وطلب التصريح فى السياسة ٩٢٤/٦/٩) وكانت تصدر كل أيام الاسبوع عدا يوم السبت وفى ثمان صفحات من الحجم الكبير •

(١٢٢) السياسة ٢٢/١٠/٣١ ، هيكل : منكرات ، جـ ١ ص ١٤٩ ، ١٧٠ (استقدمت لها مطبعة روتاتيف من ألمانيا) ، زكى عبد القادر : اقدام ص ١٠٤•

(١٢٣) أنظر العدد الأول ٣٠ اكتوبر ، ثم ١١ ، ١٤ ، ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٩ يناير ١٩٢٣ ، ٣١ أكتوبر ٢٤ و ١٤ يناير ٣٦ ، يضاف الى ذلك كله صفحة فنية كل اسبوعين عن التمثيل والموسيقى (١٣ يوليو ١٩٣٣) بالاضافة الى الأبواب اليومية ومنها ما يتعلق بمحاضر جلسات لجنة الدستور بالاضافة الى نشر منكرات وذكريات ورحلات كتابها مثلا : خواطر وسوانح ، (٢٩ اغسطس ، ١٩٢٤/٩/١٨) ، هيكل : فى ربوع لبنان ٤ ــ ١٩٢٤/٩/١٤ وكانت تلجأ للاسماء المستعارة احيانا مثل : الناقد المعروف (٢٤/٨/٢١) وحى بن يقظان (١٥ مارس ١٩٢٥) •

عهد اسماعيل صدقى ، لمدة تسعة شهور (٢١/١٢/٣٠ - ٢٧/٧/١٩٣١) ثم عطلت شهرا آخر (١٨ / ٩ - ٢٠ / ١٠ / ١٩٣١ بعد أن أصبح صاحب امتيازها محمود عبد الرازق ، ورئيس تحريرها ابراهيم المازنى ، ومدير التحرير الدكتور هيكل · ثم تنحى المازنى عن رئاسة التحرير « لاعتبارات خاصة » منذ ٣١ مارس ١٩٣٣ ، فتولاها حفنى محمود (١٢٤) · ومنذ ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ أصبح صاحب امتيازها رشوان محفوظ وظل اسمه وحده على صدر الصحيفة ، الى أن ظهر معه اسم اسماعيل طاهر ، صاحبا للسياسة ورئيسا لتحريرها فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦،ثم رفع اسم محفوظ كلية وأصبحت الصحيفة لا تحمل اسم احد من الدستوريين كما لم تكن منتظمة منذ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦ ، وكانت قد بدأت تعانى من العسر المالى قبل ذلك بفترة ، ويبدو أن ذلك كان وراء بيع اسمها لاسماعيل طاهر (١٢٥) ·

وعندما تولى محمد محمود رياسة الوزارة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ارتأى ومعه الحزب ، أن يعيد اصدار السياسة لتنطق باسم الحزب والحكومة وعلى الأخص خلال فترة الانتخابات التى ستجريها الحكومة ، فظهرت السياسة « لسان حال الأحرار الدستوريين » من جديد فى ٢ ابريل ١٩٣٨، وكان صاحب امتيازها هذه المرة عبد الجليل ابو سمرة ورئيس تحريرها حفنى محمود ، وظلت تنطق باسم الحزب الى أن تعرضت أحوالها المالية للسوء ثانية ، فتنازل عنها ابو سمرة فى النهاية لعبد القادر حمزة ابتداء من ٣ مايو ١٩٣٨ ، ولم يعد لها منذ ذلك التاريخ صلة بالحزب ، بعد أن صدر

---

(١٢٤) ترك هيكل رئاسة التحرير لأن صدقى أصدر قانونا يحرم الاشتغال برياسة تحرير الصحف على كل من طبقت عليه المحاكم قوانين النشر (أنظر السياسة ٢٠ اكتوبر ١٩٤٥ مقال يحكى تاريخ الصحيفة) - وكان مدير ادارة السياسة محمد افندى المرصفى ثم استقال فى ٢ اغسطس ١٩٢٩ ·

(١٢٥) وقد نشر اسماعيل طاهر بالسياسة ١٩ مايو ١٩٣٧ أن حزب الأحرار ينوى اصدار السياسة فى ثوب قشيب ، وقال انها الان مستقلة منذ انقطعت صلتها بالحزب · أنظر كذلك عدد ٢٨ يناير ١٩٣٨ ، وفى ٢ مارس ١٩٣٨ اعلن طاهر أن صحيفة « السياسة » ستحتجب ، وعن علاقة عبد القادر حمزة بالسياسة ، أنظر : محمد السوادى ، البرلمان فى الميزان ، ص ١٣ · وحول قيام السياسة بحملة الحزب الانتخابية أنظر : ٢ - ٤ ابريل ١٩٣٨ وكان المازنى وحافظ محمود يتناوبان افتتاحياتها

منها ٤٣٥٠ عددا ، ويبدو حقيقة أن الحزب قد أصدرها لفترة الانتخابات فقط ، لأنها لم تلبث ان بيعت ولم تعد لسان حاله مرة ثانية ٠

وقد استؤنف اصدار السياسة من جديد وبترقيم جديد ابتداء من أول ديسمبر ١٩٤٤ ، وكان صاحب امتيازها هذه المرة الدكتور هيكل ، ورئيس تحريرها حافظ محمود ومديرها محمد خيرى أباظة (١٢٦) وقد ارتبطت عودة الصحيفة بمحاولة بعث الحزب وتطعيمه بعناصر شابة من تلاميذ الدكتور هيكل ، كما ارتبطت أيضا بالحديث عن اجراء الانتخابات البرلمانية التى ستجريها الحكومة التى يأتلف فيها الدستوريون مع الهيئة السعدية ، وقد أعلنت الصحيفة منذ عودتها الأخيرة عن « نهضة صحفية كبرى » تبدأ بموجبها نشر مقالات هيكل ودسوقى أباظة وحفنى محمود وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحميد صالح وزكريا مهران من أقطاب الحزب ، الى جانب مقالات للعقاد والمازنى وحافظ محمود من كبار الكتاب (١٢٧) ٠ وظلت السياسة تصدر دون انقطاع الى أن توقفت بشكل نهائى فى ٣ يونيو ١٩٥١ (١٢٨) ٠ بسبب الأزمات المالية ، ومنع حكومة الوفد الأخيرة الاعلانات عنها ٠ كما صرح بذلك آخر رئيس تحرير لهـا (١٢٩) ٠ ولعلنا نضيف الى هـذا أن تدهور الحزب قد انعكس على صحيفته فى تلك الفترة ، فقد خرج الحزب من الحكم

---

(١٢٦) وفى ١٠/١٢/١٩٤٦ أصبح المشرف على سياستها وتحريرها هيكل ، وظل رئيس التحرير حافظ محمود ، وأصبح مدير الادارة جمال العبد ٠

(١٢٧) السياسة ١٢/٤/١٩٤٦ والأعداد التالية والت النشر لهم ٠

(١٢٨) اختفت السياسة (٢/٢٩ ـ ١٥/٤/١٩٥١) وأعلنت أن ذلك بسبب الأزمات التى تنتاب الصحف نتيجة مشاكل الورق والطباعة وغيرها وأعلنت كذلك أن الحزب يعد مشروعا لعودة السياسة الى سابق عهدها الأول ، وأنها لذلك ستصدر اسبوعيا مؤقتا (١٥/٤/١٩٥١) وبالفعل كانت تصدر كل يوم أحد وقد اختفت من صدرها عبارة (لسان حال الأحرار الدستوريين) وكذا اسما هيكل وحافظ محمود وان ظل الأخير يكتب افتتاحياتها الى أن توقفت فى ٣ يونيو ١٩٥١ بعد أن أتمت ١٩٣٣ عددا فى مرحلتها الثانية ٠

(١٢٩) حديث للاستاذ حافظ محمود أدلى به لنا فى منزله فى ٥/١٢/١٩٨٠ ولما سألت سيادته كيف ظـل الحـزب بدون صحيفة ٣٨ ـ ١٩٤٤ علل ذلك بالخسـائر المادية ٠

للمرة الأخيرة عام ١٩٤٩ ، فى الوقت الذى كان قد فقد الكثير من مقوماته كحزب ، بالاضافة الى موت العديد من كبار اقطابه وممولى صحيفته ·

ولا نحسب أن صحيفة مصرية جمعت بين كتابها مثل هـذا العـدد الهائل من الكتاب والأدباء والصحافيين والفنيين مثلما جمعت « السياسة » على صدر صفحاتها وعلى امتداد تاريخها الطويل ، مع تعاقب أجيالهم وتباين اتجاهاتهم وأفكارهم ومدارسهم فالى جانب كاتبها الأول الدكتور هيكل ، لا نجد عددا من أعدادها الا ويشاركه فيه كاتب أو أكثر من كبار محرريها من امثال : محمود عزمى (مراسل الشئون العربية) وسيد كامل (محرر الشئون الخارجية) وتوفيق دياب ، بالاضافة الى ثلة من كبار الأدباء من امثال : الدكتور طه حسين ، والشيخ على عبد الرازق ، الذى كان ينوب عن هيكل فى رئاسة التحرير (١٣٠) · والدكتور محمد صبرى ، المؤرخ الأديب ، والشيخ مصطفى عبد الرازق ومحمد عبد الله عنان ، والدكتور يوسف نحاس والدكتور منصور فهمى (١٣١) ·

ومن محترفى الصحافة كتب فيها أحمد الصاوى محمد ومحمد زكى عبد القادر وعبد الحميد حمدى ومحمود أبو الفتح وحافظ محمود(١٣٢)·ومن جيل الكتاب الشبان فى تلك الفترة لمعت على صفحاتها أسماء:ابراهيم المصرىومحمود كامل ومحمد فريد أبو حديد والشيخ محمود شلتوت ويحيى حقى (١٣٣) ·

---

(١٣٠) زكى عبد القادر : أقدام ، ص ٢٤٦ ·

(١٣١)من كتابات منصور فهمى مثلا اعداد ٢٤/٨/٢٧ ، ٨/٣١ ، ١٩٢٥/٩/٢ ، ويوسف نحاس ١٩ ، ١٠ يناير ١٩٢٦ ·

(١٣٢) بدأ الصاوى كتابة مقالة اليومى ماقل ودل فى ١٩٢٦/١٠/١ ـ نشر زكى عبد القادر مذكراته فى القرية بأعداد ٧/٢٨ ، ٨/١٢ ، ٩٢٧/١٠/٢٤ ثم كتب الافتتاحيات ابتداء من ٩٢٩/٣/١١ ـ كتب عبد الحميد حمدى افتتاحيات هو الاخر فى أعـداد ١٩٢٦/١٠/٢ و١٩٢٧/١٠/٧ ـ تخلى ابو الفتـح عنهـا فى ٦/١٤/ ١٩٢٦ ـ كان أول مقال لحافظ محمود فى ١٩٢٨/١/٢٣ ·

(١٣٣) المصرى كتب منذ أول أغسطس ١٩٢٦ ـ ومحمود كامل كان الناقد الفنى للصحيفة وأحيانا سمته الناقد المسرحى ، أنظر ١٩٢٦/١/٢٢ ، ٢٦/١١/١٥ ـ أبوحديد ٩٢٦/١٢/٢ ـ شلتوت مقالاته كلها حول الأزهر واصلاحه ٢٦/٩/٢٨ ، ٢/١١ ، ١٤ ، ١٩ يوليو ٩٢٧ ، ١٩٣٣/٩/٢٤ ـ وقد نشر حقى قصصه باعداد ١/١٣ ، ١٩٢٦/٢/١٨ ، ١٩٢٧/٤/٢٩ ·

ثم عصام الدين حفنى ناصف ، محمد كريم ، كريم ثابت ، أحمد زكى ابو شادى ، محمد عوض محمد ، بيرم التونسى ، محمد عبد القدوس ، نور الدين طراف ، وعبد الرحمن عزام ، بالاضافة الى طاهر الطناحى وحسن الشريف وعبد المنعم الصاوى والشاعر محمد مصطفى حمام (١٣٤) ٠ ويضاف الى كل هؤلاء وأولئك نفر من الكتاب والأدباء الشباب (١٣٥) ، الذين كانوا يجدون فى السياسة متسعا لنشر انتاجهم وأبحاثهم وخطواتهم من وقت لآخر، وخاصة على صفحات الملحق الأدبى،وقد أثرى هؤلاء الحياة الثقافية والفكرية، حيث تناولوا جميع فروع المعرفة الانسانية ، بحثا ودراسة ونقدا ، كما

---

(١٣٤) مقالات حفنى ناصف عن الاشتراكية ٢ ، ٧ ، ١٥ ، ١٩٢٧/٩/٢٩ ، ١٩٢٧/١٢/٨ ، ٢٥ مايو ١٩٢٣ ـ اما كريم ثابت فقد وصفه زكى عبد القادر بأنه اصبح له مركز ممتاز فى الصحيفة وكان يدخل وكانه قيصر (اقدام على الطريق ص ١١٠) ومن مقالات كريم ٨ ، ٢٩ يونيو ، ١٢ ـ ٢٥ يوليو ١٩٢٧ ـ ونشر عبد القدوس قصصه مثلا فى ١٩٢٧/٨/٢٧ ـ وكذا قصص لنور الدين طراف ٨ ، ١٤ اغسطس ، ١٩٢٧/٩/١٣ ـ عبد الرحمن عزام كتب افتتاحيات ٤/١٩ ، أول ديسمبر ١٩٣٣ ـ ولطاهر الطناحى باب يومى باسم فقاقيع فى ٣٢/٩/١١ ، ٦/٢٩ ، ٢٤/ ١٩٣٣/١٠ ـ وكتب حسن الشريف افتتاحيات ٨/٢٦ ، ١٩٢٨/٩/٧ ـ اما عبد المنعم الصاوى فكتب الافتتاحيات وحديث اليوم ابتداء من عدد ٥ يوليو ١٩٤٦ وكذلك مصطفى حمام فى ٦/٢١ ، ١٩٤٦/٧/٧ ٠

(١٣٥) من امثلتهم : زكريا ابراهيم (١٩٢٨/٤/١٧) ـ جمال الشيال (٥/٩/ ١٩٣٢) ـ شوكت التونى (١٩٣٢/٦/١٨) ـ احمد عطية الله (١٩٣٢/٣/٧) ـ رشاد رشدى (١٩٣٣/٨/٣) ـ نجيب محفوظ ٨ ، ٢٨ مايو ، ١٩٣٣/١٠/٨ ـ رمسيس يونان (٣٣/١٠/٢٩) ـ راشد البراوى (٢٨/٨/٢) ـ عبد الحميد يونس (٣٤/١٢/٢٤) سيد نوفل ١٠ ـ ٣٦/١/٢٧ ـ شوقى ضيف (٣٦/٤/١٣) ـ أمين الخولى (٣٦/٥/١٨) عبد الحليم محمود ٩ ، ٣٦/٤/١٠ ـ الشاعر محمود حسن اسماعيل (٣٦/٥/١٠) الشاعر ابراهيم ناجى (٣٦/٩/٢٠) ـ زكى مبارك (٢٣/ ٢٤/٥ ، ٢٦/٢/١٦) ـ مهدى علام (٥٠/٦/١٤) ـ صالح جودت (١١/١٤ ٤٩) ـ ابراهيم عامر (٢٩ ـ ٣١ يوليو ٤٧ ، ٤٨/٥/١٧) ـ جميل عارف (٧/٢٨، اول سبتمبر ٤٧ ـ كما كتب العقاد اول مقال له بالعدد ٤٦/٤/١٥ ثم افتتاحية ١٩٤٦/٤/٢٢ ٠ ومن النساء بنت الشاطىء (٣٦/١١/٨) ـ جميلة صبرى (١/٥ ٢٥) ـ نبوية موسى (٢٦/٤/٧) ـ هدى شعراوى (٤/١٦ ، ١٩٢٦/١١/٢٦) ٠

تناولوا نواحى الابتكار والابداع الأدبى والفنى ، بالاضافة الى المساجلات السياسية والأدبية والنقدية والمعارك الصحفية ٠

بالاضافة الى ذلك كله كانت السياسة صحيفة حزبية بكل معنى الكلمة ، فكانت تنشر خطب ومقالات أساطين الحزب وقادته ، بل لا يكاد يخلو عدد من أعدادها من مقال أو رسالة أو خطبة أو حديث صحفى لواحد منهم ، بالاضافة الى متابعاتها اليومية لأخبار وسياسات الحزب ، بل ومعاركه،وكان الدكتور حافظ عفيفى همزة الوصل بين الصحيفة والحزب(١٣٦)، وقد تعرض محررو الصحيفة للتحقيق أكثر من مرة ، حتى لقد قيل أن الدكتور هيكل قد حوكم ١٤ مرة (١٣٧) ٠

وانتهت الصحيفة التى بدأت عام ١٩٢٢ برأسمال قدره ١٥ ألف جنيه ، وذلك بعد افلاسها لأنها لم تكن صحيفة شعبية جماهيرية بقــدر ما كانت صحيفة الصفوة المتعلمة فى مصر ، وربما كان ذلك وراء خساراتها المتوالية وأزماتها المتلاحقة ولعل هذا وراء تصفية شركتها الخاصة وضمها للحزب لينفق عليها ابتداء من عام ١٩٢٧ (١٣٨) ٠ وقد أثبتت التقارير دائما

---

(١٣٦) زكى عبد القادر : أقدام ص ١٢٠ وعبد العزيز شرف : هيكل فى ذكراه ص ٨٦ ـ ٨٧ ، فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية ص ١٢٣ ـ ١٢٥ ـ وقد ذكر عبد العزيز شرف (الدكتور هيكل صحفيا ، ماجستير لم تنشر ص ١٤١) أن السياسة الوحيدة بين معاصريها التى كانت تصدر عن شركة ثم صفيت الشركة عام ١٩٢٧ ليتحمل الحزب نفقاتها ٠

(١٣٧) حديث للاستاذ حافظ محمود فى ١٩٨٠/١٢/٥ ، واضاف أنه لم يحكم عليه مرة واحدة لأنه كان يكتب المقالة بشكل قانونى ـ أنظر أيضا شرف : الدكتور هيكل صحفيا ص ١٤١ ، وقد ذكر أن مرتب هيكل كان مائة جنيه فى الشهر وأنه أعطى علاوة قدرها عشرة جنيهات نظير اشرافه على السياسة الأسبوعية ٠

(١٣٨) الأفكار ١٩٢٢/٩/٢١ (رأسمالها) ، شرف : هيكل صحفيا ص ١٣٧ وذكر لنا حافظ محمود أن محمد محمود أنفق ١٥٠ ألف جنيه من ماله الخاص واختصت السياسة بمعظم المبلغ ٠ وتفيد تقارير الأمن بمحافظ عابدين فى ٩٢٩/١/١٧ أن توزيعها قد هبط بمقدار ألف نسخة ، أما سقوطها المالى فتدل عليه صورة قضية مرفوعة على الصحيفة من قبل مصلحة الضرائب فى أول فبراير ١٩٥٣ بأوراق للدكتور هيكل غير المنشورة (ملف جريدة السياسة) ٠

أن توزيعها فى هبوط ، وجاءت ملاحقاتها من جانب السلطة فى عهد صدقى ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣ واغلاقها اكثر من مرة مما زاد من خسائرها ، حتى انها توقفت فى أواخر عام ١٩٣٦ ، وكان ظهورها لمدة شهر خلال عام ١٩٣٨ بمثابة ضرورة ملحة لجأ الحزب اليها ، فما لبثت أن بيعت ٠ وجاء منع الاعلانات عنها من قبل الحكومة ، وكانت تشكل موردا من مواردها الأصلية ، ليجهز على الصحيفة التى انعكست عليها أحوال الحزب عامة ، فى الوقت الذى خفض فيه رسم الاشتراك السنوى لهـا (من ٥ الى ٢ جنيه) فى محاولة للاستزادة من قرائها فنقصت مواردها المالية ولم تزدد شعبيتها ، كمـا قبضت عنها أيدى كبار الملاك ، الذين تركوا الحزب ، اما بالخروج من الحزب أو بالوفاة ، كل هذا أدى فى النهاية الى توقف الصحيفة الى الأبد ٠

ولم تكن « السياسة » اليومية هى كل رصيد الحزب من الصحف ، فعندما اتسعت نشاطات تلك الصحيفة ارتأت أن تصدر عددا أسبوعيا باسم « السياسة الأسبوعية » وبالفعل صدر العدد الأول منها فى ١٣ مارس ١٩٢٦ ، « لتكون وسـطا بين الجـريدة السـياسية والمجلة السياسية ، وسيكون للأدب والاجتماع والاقتصاد والفن نصيب من العناية » وقد حررها نفس كتاب الصحيفة اليومية مع تطعيمهم بعدد من الشباب (١٣٩) ، وظلت الصحيفة مستقلة بعيدة عن الحزبية ، وثيقة الصلة بالنهضة الأدبية ، الى أن رأى الحزب أن يسـتغل صيتها الذائع فى عصرها الذهبى ، لخدمتـه سياسيا ٠ ومن ثم بدأت تدريجيا تغير خطتها وتنشر الكاريكاتور السياسى، وحتى أصبحت تطالع الناس كل أسبوع «بوجه أنكروه غاية الانكار»(١٤٠)٠ وقد اعترفت الصحيفة اليومية بهذا الأمر وذكرت أن ذلك لم يرض قراءها ٠ ووعـدت بأن تعود السياسة الأسبوعية الى سـابق خطتهـا بعيـدة عن

---

(١٣٩) كتب فيها مثلا فريد ابوحديد (٦/١١/٢٦) ــ زكى مبارك (٣١/١٢/٢٧) ــ مدحت عاصم (١٠/١١/٢٨) ــ زكى نجيب محمود (٢٤ ، ٣١/١٢/٩٢٧) بالاضافة الى هيكل وعزمى وعبد الحميد حمدى ــ وزكى عبد القادر والمازنى وعنان والهلباوى ٠٠ الخ ٠

(١٤٠) عبد العزيز شرف : الفكر القومى المصرى : ص ١٤٢ ــ ١٤٣ وقد أضاف أن السياسة الأسبوعية كانت تهدف الى ما تحققه الطبعة الأسبوعية للتيمس ٠

الحزبية (١٤١) ٠ ولكن يبدو أن الصحيفة لم يقدر لها تنفيذ ذلك ، فتورطت فى الحزبية حتى اضطرت الحكومة الى اغلاقها فى أول فبراير ١٩٣١ ، ولم تلبث الصحيفة اليومية ان اصدرت « ملحقاً خاصا » اسبوعيا « يقتصر على مباحث الأدب والاجتماع والعلوم » ، وذلك فى ٢٦ فبراير ١٩٣٢ ، ويكاد يكون هو نفس الصحيفة الأسبوعية المعطلة مع تغيير فى العنوان ، كما ضم نفس الكتاب وقد ذكر أن الذى « دفعنا الى اصداره ما حدا بنا من قبل لاصدار السياسة الأسبوعية » ولم يكن الملحق منتظما فى ظهوره، بل كان يعلن عن صدور كل ملحق فى حينه ، واستمر حتى أغسطس ١٩٣٤ (١٤٢) ، حيث استؤنف اصدار « السياسة الأسبوعية » مرة أخرى ابتداء من ١٦ يناير ١٩٣٧ « جريدة سياسية مستقلة » لتواصل مسيرتها حتى عام ١٩٤٩ ، وان لم تكن منتظمة فى ظهورها خلال تلك السنوات ٠

ومن الصحف التى نطقت باسم الحزب أيضا كانت صحيفة « الأحرار الدستوريون » التى صدرت فى ٢ يناير ١٩٣١ ـ بعد أن عطلت السياسة اليومية ـ ثم عطلت فى ٢٥ ينــاير من نفس العــام ، وذلك لتبنيها خطـة « السياسة » المعطلة فى مهاجمة نظام صدقى (١٤٣) ٠

وهناك من الصحف القائمة التى اتخذها الحزب لسان حاله بعـد تعطيل صحافته ، صحيفة الوادى ، التى اتفق مع صاحبها (احمد نجيب)

---

(١٤١) السياسة ٢٩ يوليو ١٩٣٠ وقد أضافت أنها ستفرد ملحقا للكاريكاتور باسم السياسة المصورة ولكنها لم تفعل ٠

(١٤٢) حول هذا انظر : السياسة ١٩٣٢/٢/٢ (قصة المصادر والتعطيل كاملة) ، ٣٢/٢/٢١ ثم ملحق السياسة ٣٢/٢/٦ (لماذا اصدرنا هذا العدد) والسياسة الأسبوعية فى ٣٧/١/١٦ وقد أصبح حافظ محمود رئيسا لتحريرها بعد اصبح هيكل وزيرا فى عام ٣٨٠ ومن المعروف أن هيكل كان قد طلب الى وزارة الداخلية فى ٣٧/٩/٥ الترخيص باصدار جريدة يومية باسم (النداء الجديد) ولكن الوزاره الوفدية رفضت (السياسة الأسبوعية ٣٧/١٠/٩) ٠

(١٤٣) الاحرار الدستوريون : مجلد واحد ٢ ـ ٢٥ يناير ١٩٣١ وقد بررت فى عدد ٢٧ يناير ١٩٣١ ان سبب تعطيلها هو تحريض العد على الاستقالة ٠

على أن تصدر باسم الحزب ، الى أن ادركها التعطيل هى الاخرى ، لأنها كانت ستارا للأحرار الدستوريين ، حتى تخلصت منهم وعادت مستقلة فى ديسمبر ١٩٣١ (١٤٤)٠ومثلها كانت صحيفة «الفلاح المصرى» حيث اتفق الحزب مع صاحبها على اصدارها اصدارا جديدا بقلم تحرير « السياسة » وكانت تنشر المقالات بأسماء رجاله فنطقت باسم الحزب فى الفترة من ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٢ يناير ١٩٣١ ، حيث استغنى عنها الحزب بظهور صحيفة « الأحرار الدستوريون » (١٤٥) ٠

وفى عام ١٩٤٥ عندما جدد الحزب نشاطه وشبابه ، أصدر أحمد الشبان الدستوريين وهو محمد محمود بدير المحامى الشرعى ، صحيفة باسم « صوت الأحرار » سياسية اجتماعية أسبوعية ، وقد اوقفها لتأييد الحزب ، بعد أن صدر عددها الأول فى ٢١ مارس ١٩٤٥ « لخدمة مليكى وبلادى على مبادىء الأحرار الدستوريين » كما نص عددها الأول ، الذى صدر برسالة من الدكتور هيكل ، وكانت تحاول تقليد « السياسة » فى تبويبها وفصولها وتغطى أخبار الحزب ويكتب بها بعض قادته ، ولكنها لم تنتظم فى صدورها ، فصارت شهرية الى ان اختفت تماما خلال عام ١٩٤٦ ، وكانت جريدة شباب الأحرار الدستوريين بحق (١٤٦) ٠ كانت هذه هى الصحف التى اصدرها الحزب والتى نطقت باسمه فى فترة تعطيل صحفه ، والتى اعتمدها الحزب ، هذا باستثناء الصحف التى أيدت حكومات الحزب والتى كانت شبه رسمية ، وهى ليست حزبية على كل حال ، كما أن هناك صحفا أبدت ميلا للحزب وان لم تنطق بلسانه كصحيفة الكشكول (١٤٧) ٠ لكننا لا نستطيع أن نعتبر هذه الصحف مسئولة كثيرا عن التعبير عن الموقف السياسى للحزب ، وبالتالى لا تحسب عليه ٠

---

(١٤٤) الوادى ١١ مارس ، ٥ ديسمبر ١٩٣١ ٠

(١٤٥) الفلاح المصرى ، ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٢ يناير ١٩٣١ ، هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٣٢٧ ٠

(١٤٦) صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ ، سكرتير تحريرها محمد رشيد مصطفى٠

(١٤٧) أحمد شفيق : الحولية الأولى ص ٢٠٠ وهى صحيفة هزلية اسبوعية مصورة ٠

وسنة النوادى الحزبية سنة قديمة استنتها الأحزاب لتكون مراكز تجميع لقاداتها ورجالها يلتقون بجماهير الحزب من خلالها ، ويتسامرون فيها أحيانا ، وقد افتتح حزب الأحرار ناديه متأخرا فى نوفمبر ١٩٢٩ ، ولم يكن قانون الحزب قد نص عليه ، ربما لأن دار جريدة السياسة الواسعة الأرجاء هى التى كانت وراء ذلك حيث استغنى الحزب بها عن افتتاح ناديه، وكان الاشتراك فى نادى الحزب كبيرا (ثلاثة جنيهات فى الشهر) (١٤٨) ، مما جعله حكرا على صفوة من أغنياء الحزب وقادته ، يضاف الى ما سبق أن الحزب أصدر كتبــا عبرت عن سياسته وروجت لها ، سواء فى فترات تعطل صحفه ، أو فى فترات ازدهاره وأراد بها استكمال الدعاية لمنجزاته ، وهى : كتاب اليد الحديدية (١٩٢٩) وكتاب السياسة المصرية والانقلاب الدستورى (١٩٣١) ثم كتاب «من هنا نعلم ، على هامش قضايا الغدر» (١٩٥٢)» ، بالاضافة الى ملحق صوت الأحرار (١٩٤٥) مما يظهر فى قائمة المصادر ٠

أما مالية الحزب فكانت تتألف أساسا من اشتراكات الأعضاء العاملين ومن الهبات ، ثم رسم عضوية النادى ، بالاضافة الى ما يمكن أن تدره صحفه من أرباح فى فترات مسئولية الحزب المالية عنها ، عندما كانت مزدهرة ، وعندما تألف الحزب قدرت ثروته باكثر من مائة ألف جنيه ، وحتى عام ١٩٤١ تناقصت حتى وصلت الى ثلاثة آلاف جنيه ، ولعل ذلك التدهور فى مركزه المالى يعكس حجم الدور السياسى الذى كان يشغله الحزب عـلى الساحة المصرية خلال هذه الفترة ٠ ويبدو افلاس الحزب فى عجزه عن اصدار صحيفته فى أواسط عام ١٩٥١ وتكرار الحاحه على أعضائه بتسديد الاشتراكات دون جدوى (١٤٩) ٠

* * *

---

(١٤٨) السياسة ١٩ نوفمبر ١٩٢٩ (افتتاح نادى الأحرار الدستوريين) ، دار الوثائق ، محافظ الأحزاب السياسية ، الأولى ، رسالة فى ٧ يونيو ١٩٣٢ ٠

(١٤٩) الاثنين ١٧/١٠/١٩٤١ (ثروات أحزابنا) ، آخر ساعة ١٥/١١/١٩٣٦ (محمود عبد الرازق الممول الأول للسياسة) ثم أنظر نصوص خطابات من أمانة صندوق الحزب للاعضاء بطلب تسديد الاشتراكات ، أوراق الدكتور هيكل ملف بعنوان « أمانة صندوق الحزب » ٠

وهكذا تجمعت الفئات التى خرجت على القيادة الوفدية ، مع عناصر أخرى كانت تنتمى لتجمعات سياسة أخرى نشأت فى أعقاب الحرب الأولى وثورة ١٩١٩ ، واكتمل عقدها حول عدلى يكن ، بعد أن جمعت بينها عوامل عديدة ، وفى الوقت الذى برزت فيه الجماهير بشكل مباشر على الســاحة السياسية ، ومن ثم فكرت هذه الفئات فى تقديم نفسها لهذه الجماهير من جديد من خلال تجمع سياسى خاص بها ، حتى يمكنها استئناف نشاطها السياسى ۰ وكان أول نشاط قدمت به نفسها هو المعاونة فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ثم التمثيل فى لجنة لاعداد الدستور ، وقد اتخذت من هذين العملين تكأة لخوض معترك السياسة على ضوء التغييرات التى ستنشأ عنهما ، وما يستتبع ذلك من استكمال الاستقلال التام وقيام الحياة الدستورية ۰ وكانت فى أواسط عام ١٩٢١ قد اتفقت على صياغة وتنظيم اتجاهاتها وبرامجها فى شكل حزب سياسى ، أسمته حزب الاحرار الدستوريين، وقد زاد من رغبتها فى اظهاره ، الى جانب ما ستستقبله مصر من عهد جديد ، محاولة اتخاذ موقف صريح من القوى السياسية الموجودة وخاصة القصر والمندوب السامى البريطانى ۰ ولم يكن الأول مرتاحا لتحركاتها ، فى الوقت الذى وجدت فيه تعضيدا وتأييدا من الآخــر بالاضافة الى الحكومة القائمة۰

وحتى أكتوبر عام ١٩٢٢ كانت قد استكملت اجراءات اعلان الحــزب وأدواته فأعلنت مبادئه التى انطلقت فى الناحية السياسية من أساسين واضحين هما تصريح فبراير ومشروع الدستور ۰ أما فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية ، فقد نال التعليم الحظ الأوفر منها ، بينما كانت النظرية اللبرالية الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الحر وسياسة الباب المفتوح ، محور ما تبقى من مبادىء اقتصادية ۰ وقد تطورت هــذه المبادىء بتطور أوضاع مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية طوال فترة وجود الحزب، فاتسع حجم المطالب السياسية ، باتساع ما حصلت عليه مصر خلال جولات المفاوضات مع بريطانيا ، وظهر الاهتمام بالقضايا الاجتماعية واضحا فى أعقاب الحرب الثانية وما نشأ عنها من متاعب اقتصادية وظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة ۰ ومن ثم برز الحديث فى مبادىء الحزب عن الاصلاح والعدل الاجتماعى لطبقات الشعب وتكرر نفس التطور عندما أعاد الحزب

تقديم نفسه ومبادئه لقيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فحافظ على اسس مبادئه القديمة وان طور ما يتصل منها بالشعارات التي رفعها العهد الجديد ٠ كما أخذ الحزب على عاتقه تنفيذ مبادئه بأسلوب سلمي متدرج ، كان يستند في الجانب السياسي منه على فلسفة المفاوضة على أساس « خذ ثم طالب » ٠

أما تنظيم الحزب فلم يكن معقدا ، فاعتمد فى البداية على السلطات المنصوص عليها فى قانونه ، والممنوحة لرئيسه ولجنته التنفيذية ومجلس ادارته ، بالاضافة الى جمعيته العمومية ، ثم لجنته البرلمانية ، وما لبث الحزب أن استدرك نقصا فى تنظيماته فشرع فى عام ١٩٢٩ يستكمل هذا النقص بتأليف لجان للحزب وخلق فروع وكوادر له فى الأقاليم ، ولكن هذه التنظيمات جميعها تقريبا لم تكن ذات تأثير وفاعلية فى توجيه الحزب سياسيا ، كما أدى ذلك ، مع افتقاره الى وضع شروط دقيقة للعضوية والالتزام الحزبى ، الى غلبة المركزية الشديدة على طابعه التنظيمى ، الأمر الذى أثر بدوره على حجم الحزب ومدى تغلغله فى صفوف الجماهير ، مما طبعه ، الى جانب عوامل أخرى ، بطابع أحزاب الأقلية ٠

الفصل الثاني

تركيب الحزب وأصوله الاجتماعية

- توصيف الحزب لنفسه ·
- التكييف الاجتماعي للحزب ·
- تشريح الحزب (كبار الملاك – المثقفون)
- القوة السياسية داخل الحزب ·

اذا جاز لنا أن نقرر ابتداء ما سوف يثبته هذا الفصل من الدراسة ، من أن حزب الأحرار الدستوريين هو الوريث الشرعي – اجتماعيا – لحزب الأمة ، فمعنى هذا أن وعى رجاله بالعمل السياسي من مفهوم « الصفوة صاحبة المصلحة » يمثل تفسيرا لتعريف رجال الحزب لأنفسهم اجتماعيا ، بنفس القدر الذى يفسر ادراكهم لماهية العمل السياسي من هذا المنطق ، وليس غريبا أن يعبر أول عدد من صحيفة « الجريدة » التى كانت تنطق بلسان حزب الأمة ، وسلف صحيفة « السياسة » عن هذا المعنى بقولها « ان أولى الجماعات بواجبات الخدمة القومية ومراقبة الأحوال العامة وأقدرها على تكوين الرأى العام هم الذين نبهوا ذكرا بعلو النسب أو بالعلم والفضل » ، وكان لطفى السيد يعبر عنهم بأهل الرأى أو أصحاب البلد أو أصحاب المصالح الحقيقية ، ورؤساء الأمة الطبيعيين ، كما اقترن لدى هؤلاء الاحساس بالوضع الطبقى بالطموح السياسي « فالمصالح تتسع باتساع الثروة ، وأنهم يريدون قضاء تلك المصالح ، سواء كانت متعلقة برى الاطيان أو ترتيب العمد والمشايخ أو سلامة حقوق الانتخاب » (١) · واذا كان هذا

---

(١) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٨٩ – ٩٢

الهدف من اشتغال هذه الجماعات بالسياسة فى البداية يبدو متواضعا ، فانه باتساع وتطور أوضاع المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فان الاشتغال بالسياسة سوف يكتسب معنى أكبر ، وسوف يتجاوز مناصب الادارة ، ليصبح المطلب الجديد هو « حكومة الأعيان » ٠

وأول مؤشر يوضح استمرارية هذا الاحساس بالوضع الطبقى المميز أتى على لسان رئيس شركة صحيفة « السياسة » ـ مدحت يكن ـ فى خطاب تأسيسها ، حيث وصف شركاءه بأنهم ، « أكابر القطر وزعماؤه ، وهم الذين يعتمد عليهم والذين يقدرون تقديرا صحيحا حاجة البلاد الى تعاون أبنائها ٠٠٠ الخ » ، وكانت الصحيفة تردد من وقت لآخر أن رجال حزبها « هم أطهر الناس وجدانا وأوفرهم علما ومالا وأعز نفرا » (٢) ٠

ورغم أن الدكتور هيكل ، رئيس تحرير الصحيفة ، قد عبر باستنارة عن سقوط فكرة تحكم الطوائف القليلةفىسائر الأمة،وحلول الفكرة الديمقراطية محلها ، وانتشار فكرة حق كل فرد من أفراد الأمة فى الاشتراك فى الحكم بالمباشرة أو الانابة ، وأبان أن هذا الانقلاب لم يحدث بلطف ، حيث لم تنزل الطوائف المتحكمة عما فى يدها للشعب فقد قامت الحروب والثورات ودكت صروح الاستبداد (٣) ٠ وبالرغم من ذلك فان الحزب لم يعدم من قال بنقيض ذلك مقتبسا ما ذكره « كارليل » عن الثورة الفرنسية حول « انعكاس القصد من الثورة ، وسيادة حكم الرعاع بسرعة مدهشة ، وادعائهم حق التكلم باسم فرنسا ، وأنهم الاغلبية ، وأنهم الأمة » (٤) ٠

من هذه الاقتباسات ونقائضها ، وهى كثيرة ، يتضح لنا أن الأفكار الديمقراطية كانت « توظف » حسب مقتضى الحال ، فالحديث عن المبادىء اللبرالية ، يجذب الشباب المثقف نحو الحزب الجديد وصحيفته ، بينما الهزيمة فى الانتخابات البرلمانية يعبر عنها بالحديث عن انتكاس الديمقراطية٠

---

(٢) السياسة فى ١٩٢٢/١٠/٣١ ، ١١/١ ، ١٩٢٢/١١/١٩ ولغة لطفى السيد وأسلوبه واضحان تماما فى عبارات الخطاب ٠

(٣) السياسة فى ١٩٢٢/١٢/٦٠

(٤) السياسة فى ١٩٢٣/١٢/٣٠ ٠

وكان اشتغال الاحرار الدستوريين بخوض المعارك الانتخابية بوصفهم أغنياء وكبار ملاك ، يواجه بالاتهام والشك من قبل خصومهم ، حتى لقد تولت صحيفتهم الرد على ذلك ، وأبدت دهشتها فذكرت « انه ليخيل اليك أن الجمع بين الوطنية والملكية محال ، وان الجمع بين الفطنة والثروة محال، وانه على قدر ما يكون لواطنك من مرافق يجب أن يحرم ما له من حقوق، فان كان صاحب ضيعة مترامية ، كان ذلك دليلا عند بعضهم على أنه من فئة الطينيين .. الذين لا يدركون شيئا من أمور دنياهم سوى احصاء الأفدنة وحراثة الأرض ، المزارعون هم سواد مصر الاعظم وينبوع ثروتها . منهم تجبى الأموال وعلى نفقاتهم ينتظم الحكم » (٥) . واضح أن التعميم باستخدام لفظة « المزارعون » على اطلاقة يعنى كبار الملاك وفلاحيهم ، ويردد الأحرار الدستوريون أنهم يضمون بين صفوفهم « العلماء والأعيان والسراة وأصحاب المصالح الحقيقية » ، ولم يوصف حضور حفل انتخابى أقامه الأحرار الدستوريون الا بأنهم « كبار القوم وعيون أعيانهم » .

وحين قدر لهم أن يؤلفوا حكومة عام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ، أعتبروها حكومة الأعيان ومن ثم تعمقت نفس الأحاسيس والقناعات لديهم ، فمحمد محمود باشا يتحدث الى وفود الأقاليم الذين جاءوا يبايعونه ، باعتبارهم « يمثلون العقلاء من الأعيان وأصحاب المصالح ومن أحب لبلاده وأكثر حرصا على مصالحها من أهل البيوتات ؟ » ، وكان مستقبلوه يصفونه بأنه أنجب أبناء البيوتات الكبيرة العريقة المجد (٦) . وذات مرة استقبل محمد محمود فى شبين الكوم من قبل أعيانها الذين ناب عنهم أحمد عبد الغفار مرحبا به فى اقليمهم « الذى يفهم بنوع خاص حكومة الأعيان ، يفهمها لأن آباءهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح.. فحكومة الأعيان فى كل أمة من الأمم هى الحكومة التى بدأت فى فجر نهضات

---

(٥) السياسة فى ١٩٢٣/٥/٩ (مقال الانتخابات وعناصر الأمة) ، وقد ذكر هيكل أمام محكمة الثورة أن الاعيان « كانوا بيدوروا على مصالحهم » (المصرى ١٩٥٢/١١/١٣) .

(٦) اليد القوية : ص ٢٩ ، ٥٥ ، ١٦١ ، والسياسة ٢١ سبتمبر ١٩٢٨ .

الأمم باعزازها وبالاصلاح فيها » (٧) . ويبدو أن هذه المعانى قد لقيت انتقادا تولت « السياسة » الرد عليه ، فذكرت أنه اذا كان أحد من الذين خطبوا أثناء رحلات رئيس الوزراء قد أشار الى البيوتات وأبناء البيوتات، فهم لم يقصدوا بذلك الى الحديث عن نظام سياسى يراد احلاله محل الديمقراطى ، وانما يقصدون معنى يعلمه الذين يكتبون فى هذا الموضوع من معارضى الحكومة ، فهم يعلمون أن الله قد جعل الناس بعضهم فوق بعض درجات ، وأن هذا الذى قضى به القدر له أثره العقلى أكثر مما له من أثر قانونى ، ولكن بعض الحكومات فى مصر أرادت أن تقلب هذا النظام وأن تجعل السواد من الجاهلين هو المحكم فى الطبقات الأخرى ، ولهذه النغمة معنى من معانى الاشتراكية المتطرفة الى ناحية الشيوعية مثلما جاء فى أقوال برودن « ان التملك هو السرقة » (٨) .

وكانت « السياسة » تتساءل : هل ذنب حزب الأحرار أنه نشأ نشأة رفيعة فى بيئة لا يتجر أهلها بالسياسة لا يسعون من ورائها الى أكل العيش؟. وفى المقابل ، كانت تصف خصومه بأنهم من الرعاع والطبقة السافلة الذين يتصرف نيابة عنهم باعة اليانصيب وجامعوا أعقاب السجائر ! (٩) . كما دافعت عن اشتغالهم بالمساهمة فى الشركات « لأن تحريم ذلك على الزعماء السياسيين معناه تمكين الأجانب والاستغلاليين فقط من أصحاب الأموال » (١٠) . والطريف أن صحيفتهم حين أرادت أن تدافع عن الفلاحين وذكرت أنه ليس كل فلاح جاهلا ولا عاجزا « وهب أن بعض المزارعين لايحسن سوى الزراعة فهل يستغنى البرلمان عن أن يكون بين اعضائه من يستعان بخبرته العملية فى شئون الزراعة ؟ » ، راحت تصف نائبا مثقفا استقال من الحزب فقالت : « كنا نفهم رجلا مثقفا يفهم معنى النيابة غير ما يفهمها

---

(٧) السياسة ٩٢٨/١١/٢٠ خطبة عبد الغفار ، والطريف أنهم كانوا يصفون حزب الاتحاد بحزب الارستقراطيين (السياسة ١٩٢٥/٩/٢٤) .

(٨) السياسة ١٩٢٨/١١/٢٩ .

(٩) السياسة ١٩٢٣/٨/٢٧ ، ١٩٣٥/١٢/٣ ، ٢/١٨ ، ١٩٤٦/١٠/١٧ ، وكان هيكل يصف محمد محمود ورجاله بأنهم أغنياء بمالهم وبجاههم وبماوهبهم الله من فضله فهم بذلك يستطيعون أن يكونوا أحرارا حيث شاءوا « (السياسة ١٩٣٢/٢/١٦) .

(١٠) السياسة ١٩٤٦/٦/٤ (دفاعها عن صدقى باشا) ثم ١٩٤٨/٩/١٩ .

أعيان الريف من النواب الذين يقع عليهم من ضغط الناخبين ما يلجئهم الى أن يجعلوا وقتهم كله فى الرجاءات الخاصة بالمصارف والترع والعمد والمشايخ » (١١) !

وقد روى سعد زغلول أن محمد محمود كان يرفض أن يساكن بعض اعضاء الوفد عند مفاوضته ملنر ، لأنهم ليسوا من طبقته (١٢) ٠ فى حين أن محمد محمود قد وقف ضد أمراء البيت المالك منتصرا لأسرة مصرية ، عندما أراد الأمراء رفض قبول الأسرة فى عضوية نادى الفروسية بحجة أنها من الفلاحين ، وصرح يومها محمد محمود وكان رئيسا للوزراء ، أنه فلاح ابن فلاح وأن حكومته لن تسمح باعادة نظام الطبقات » (١٣) ٠ لقد ذكر محمد محمود ذلك فى مواجهة الأمراء ، وليس معنى هذا أنه مجرد فلاح من سواد المصريين ، بل من أعيان الفلاحين ، وقد تجلت فى عباراته نعرة حزب الأمة القديمة فى مواجهة أمراء الأسرة المالكة وبقايا الاتراك والشركس القدامى ، لقد كان لدى الذين ألفوا حزب الأحرار الدستوريين وعيا واضحا بحقيقة مركزهم فى المجتمع المصرى ، باعتبارهم أعيانه وكباره ، وأبناء البيوتات وأصحاب المصالح فيه ، وما يترتب على هذا الفهم من احساس بالتميز والرغبة فى اعطاء هذه المكانة الاجتماعية اطارا من السلطة قوى ، يتفق ونسبة هذه المصالح المتنامية ٠ ؟

وقد انعكس ذلك على موقف الحزب من الجماهير ووصفها كما سبق القول بألفاظ من قبيل رعاع وديماجوجيين ونحو ذلك ، ويبدو أن ذلك ، الى جانب المعانى السابقة ، يفسر معاناة الحزب من الانعزال عن الجماهير وعدم شعبيته فقيامه فى مواجهة سعد زغلول ورصيده الجماهيرى الكبير ،

---

(١١) السياسة ٢٣/٥/٩ ، ١٩٤٦/١٠/١٧ (والمستقيل هو الدكتور المراغى) ٠

(١٢) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٢٢١ ٠

(١٣) زكى عبد القادر : اقدام ص ٣٧١ ، مصطفى أمين : ليالى فاروق جـ ٢ ص ١١٢ ـ ١١٥ ، وانظر تعليق لاخر ساعة (١٩٥١/١/٣) عن حكم الأحرار الدستوريين حيث وصفتهم انهم لم يمثلوا سوى انفسهم ٠

وعجزه عن التغلغل فى صفوف الجماهير ، لقصور جهازه التنظيمى ، بالاضافة الى أن صحيفته كانت تخاطب صفوة المثقفين لا عامة الشعب ، ثم جاءت تجربة سقوطه فى الانتخابات البرلمانية الأولى الامر الذى خلق لدى رجال الحزب عقدة « الاقلية » وجعله يرتب على أساسها موقفه من الجماهير ٠

لقد شاءت ظروف الحزب فى بدء تكوينه أن السواد الأعظم من المصريين لم يكن فى صفه ، كما أن الانجليز لم يكونوا راضين عن برنامجه ، بل عدوه صورة أخرى من الوفد (١٤) ٠ فبات منحصرا فى الفئة الرسمية المكون منها ـ كما تقول تقارير الأمن ـ ولولا المساعدة القيمة التى وجدها من الحكومة لما تمكن من الفوز فى الانتخابات الثانية بالكراسى التى فاز بها (١٥) ٠ وقد لمس خصوم الحزب هذه المسألة فيه فانحصرت دعاية الوفديين فى تفهيم الشعب بأن الأحرار الدستوريين كمية مهملة لا تلقى احتراما ولا يركن اليها (١٦) ٠ واستمرت صحف الوفد تلاحقهم باعتبارهم أقلية ، وقد أضجر ذلك جريدة السياسة فأعلنت خلال انتخابات ١٩٤٩ ، أنه قد تقدم للترشيح أكثر من سبعمائة مرشح غير وفدى ، أفهؤلاء السبعمائة خوارج على الأمة ، الا يمثلون الملايين منها ؟ (١٧) ٠

وتجمع شتى الكتابات والمؤلفات المعاصرة على أن الحزب ، باعتباره حزب صفوة ، ظل يفتقر الى التأييد الشعبى ، كما كانت تعوز زعماءه المقدرة على التجاوب مع الجماهير ، فبالرغم من أن عدلى كان نزيها شديد الاعتزام

---

(١٤) أحمد شفيق : حوليات ، ج ٣ من التمهيد ص ٣٣٩ ٠

(١٥) وثائق عابدين ، تقارير عن الأحزاب ، تقرير فى ١٩٢٥/١٠/٤ ٠

(١٦) المصدر السابق ، ديوان جلالة الملك ، منكرة فى ١٩٢٦/٥/١٥ ٠

(١٧) السياسة ٤٩/١٢/٢ ، وقد وصف هيكل ذات مرة بأنه عاش بعيدا عن محبة الجماهير ولم يكن البحث يدور حول ما يكتب بقدر ما كان يدور حول ما يعتقد (الزمان ١٩٤٨/١٢/٧) كما وصف بأنه صحفى كبير ، وصحيفة الحزب صغيرة (اخر ساعة ٤٩/٢/٩) وأنظر أيضا صوت الأمة ١٩٥٠/١١/١٠ حيث وصفتهم بأنهم يطلقون على أنفسهم أسماء بلا مسميات ، واخر ساعة ١٩٥١/١/٣ نقلت عن مذكرات هندرسن وصفه لهم بانهم لا يمثلون سوى أنفسهم ٠

بكرامته ، كان ينفر من الخصومة ، كما كانت تنقصي القيادات الأخرى الاحترام الذى كان يتمتع به عدلى ، بالاضافة الى أن الحزب لم يحظ بقيادة انبعثت من صفوف الجماهير ، ولانه كان يضم العناصر المثقفة ، والقطاع الأكبر من القادرين ماديا ، فلم يكن له كبير وزن الا بين الطبقات المتعلمة القليلة ، وليس له أتباع فى البلاد ويتمتع بكراهية الملك والزغلولين (١٨) ٠

***

وبرغم كل ما سبق فليس بوسعنا ان ندعى أن حزب الأحرار الدستوريين هو « حزب طبقة » بشكل قاطع ، فصعوبة مثل هذا التعميم ترجع الى عدم الدقة فى تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية ، حتى لدى علماء الاجتماع السياسى أنفسهم ، وارتباط ذلك المفهوم بالنظام السياسى من ناحية ، وعدم وجود مقاييس دقيقة أو ثابتة لتحديد الخريطة الاجتماعية لمصر المعاصرة من ناحية أخرى ، بل ان مفهوم الطبقة لم يتكشف حقيقة بالوضوح الكافى رغم هذا العدد الكبير من المؤلفات المكرسة لهذه المسألة (١٩) ٠ بل ان هناك من ينبذ تقسيم المجتمع الى طبقات على أساس الدخل والثروة ، أو حتى الحرفة أو المهنة ، فالطبقات فى اجمالها تقوم على ظروف اقتصادية مستقلة عن ارادتها وتتخذ تبعا لهذه الظروف اوضاعا متعارضة ، كذلك فان تقسيم العمل يتجلى فى الطبقة السائدة فى صورة تقسيم للعمل الروحى والعمل المادى ، بحيث تمثل احدى جماعات هذه الطبقة المفكرين فيها ، وربما يتحول هذا الانشقاق داخل الطبقة الى نوع من التعارض والخصومة وعلى أية حال فان الثروة أو المهنة ظاهرتان من نتاج الوضع الاجمالى للطبقة فى المجتمع

---

(١٨) F. O. 371/10888, Henderson to Chamberlain, Oct. 19, 1925, Colomb, M., Ou en est le Wafd Egyptien. p. 37. وكذلك

وقد وصفهم الأخير بأنهم كانوا يخشون دائما الطغيان والديماجوجية ، انظر :
Wevell, Allenby in Egypt; p. 309.
وكذلك Youssef. A., Independent Egypt. p. 243

(١٩) جورج جورفتش : دراسات فى الطبقات ص ٦ ــ ١٠ ، السيد الحسينى : علم الاجتماع السياسى ص ١٩ ــ ٢٢ ٠

بالنسبة الى الانتاج والى سائر الطبقات الاجتماعية،وترتبط الطبقة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بالنظام السياسى ، فتوزيع الدخول والموارد هو أحد العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسى فى أى مجتمع ، بالاضافة الى أنه لا يمكن فهم البناء الطبقى لأى مجتمع بمعزل عن الثقافة المرتبطة به ، رغم أن هذه المسألة تثير جدلا كبيرا بين علماء الاجتماع ، الذين حاولوا دراسة العناصر الثقافية والفكرية المميزة للطبقات ، فالبعض يذهب الى أن القيم التى تحكم النظم الاجتماعية الأساسية قيم عامة مشتركة بين كل الطبقات،ولكن بدرجات مختلفة من الانتماء والالتزام ، والبعض الآخر يؤكد أن القيم تختلف باختلاف الطبقات اختلافا كبيرا وبالتالى يصعب التسليم بوجود نظام أخلاقى واحد يحكم المجتمع (٢٠) ٠

واذا حاولنا القاء نظرة على تركيب المجتمع المصرى ، معتمدين على مقاييس افتراضية تتصل بالثروة والدخل وكذلك المهنة أو الحرفة ، ومستوى الثقافة والقيم الفكرية ، تلك التى لا يختلف عليها العلماء ، ومن منظور التطور الاجتماعى ـ الاقتصادى وبعده التاريخى ، سوف يسهل الاستنتاج أن هذا المجتمع عند نهاية الربـع الأول من قرننــا الحالى ، فى تدرجه الاجتماعى يبدأ من أعلى بطبقة الأعيان ، ذات الملامح الارستقراطية و«الأعيان» أدق تعبير مصرى يمكن أن تسمى به البورجوازية الكبيرة ـ بالمصطلحات الحديثة ـ يضم الشريحة العليا من الطبقة الوسطى (٢١) ، ذلك أن حجم « العين » ، ينبنى أساسا على نسبية ما يملكه ، الى ما يمتلكه أبناء قرية أو منطقة نفوذه ، لا على أساس معدل الملكية العام ، فهو بذلك « كبير » فى قريته أو منطقته أيا كان حجم ثروته ٠ وتضم هذه الطبقة بشكلها الجديد، كبار ملاك الأراضى الزراعية والعقارات،وكبار رجال المال والصناعة والتجارة، وان ليست هناك تحديدات دقيقة بين فئات هذه الطبقة ، فكما سبق القول

---

(٢٠) جورج جورفتش : السابق ص ٣١ ـ ٣٢ ، ٣٦ ، السيد الحسينى : السابق ص ٢٥ ـ ٢٦ ، ٤٠ وانظر تعريفات كولى ووارنر وجيجر وماركس للطبقات الاجتماعية فى المرجعين السابقين ٠

(٢١) عن نشأة البورجوازية الزراعية المتوسطة ، انظر دراسة صالح محمد صالح صالح : الاقطاع والراسمالية فى مصر ص ١٨٩ ـ ١٩١ ٠

بأن الكثيرين من كبار ملاك الأراضي لجأوا فى أعقاب الحرب الأولى الى استثمار أموالهم فى الأعمال المصرفية المالية ، ثم طفقوا فى توظيفها فى الشركات الصناعية خاصة بعد انشاء بنك مصر ، مع احتفاظهم بملكياتهم من الاراضى، مما يجعلنا لا نبالغ مع القائلين بانقسامها الى جناح رأسمالى ، وآخر زراعى ، فلم يكن تقسيم الطبقة على هذا النحو الى جناحين ، حتى الربع الأول من القرن العشرين ، قد تم بالشكل الذى بدا به خلال الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن • ويلى هذه الطبقة ، طبقة وسطى تضم متوسطى وصغار الملاك نسبيا ، وأرباب المهن الحرة من التجار والمحامين والصحافيين والأطباء والاداريين ، ورغم وجود الفئة الأولى من هذه الطبقة فى الريف بحكم مباشرتها للعمل الزراعى بنفسها تقريبا ، الا أن بقية فئات الطبقة تعتبر مدينية العمل والدخل ، وهى بهذا تقابل بورجوازية المدن ، ويلى هاتين الطبقتين القاعدة العريضة من العمال والفلاحين والمعدمين • وبالرغم من أن تقسيمنا السابق اعتمد أساسا على حجم الثروة العقارية أو المنقولة، وكذا المهنة أو الحرفة ، الا أننا لا ينبغى أن نغفل العناصر الثقافية والفكرية، والتى تميز فئة اجتماعية تنتشر أفقيا تقريبا فى كل الطبقات وان كانت لا تعطى دلالة كبيرة لتقسيم المجتمع المصرى طبقيا فى تلك الحقبة من تاريخه •

وبالنسبة لحزب الأحرار الدستوريين،فان العديد من المصادر والدراسات الحديثة تصفه بأنه حزب كبار ملاك الاراضى الزراعية ، الذى يضم افضل العناصر المصرية المثقفة ، والقطاع الأكبر من المقتدرين ماديا ، الذين تتجمع فى أيديهم مصالح البلاد (٢٢) ، كما وصف بأنه حزب من الارستقراطية التركية المستعلية (٢٣) • أو الحزب الذى ضم مجموعة من « وجوه » القوم ،

---

(٢٢) أنظر : أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٥١ ، ٦٩ ، على الدين هلال : السياسة والحكم ، ص ١٩٥ وكذلك :
Wevell, Allenby in Egypt; p. 84.

(٢٣) F. O. 407/195, Enc. in No. 27; Oct, 1-10, 1922, 371/ 10088, Hendeson to Chamberlain, Oct, 19, 1925, F. O. 141/ 681, Mohamed Mahmud, Kerr, Oct. II, 1922.

وقد اعترض محمد محمود على هذا الوصف لكيرونكر له أن عدلى كان هو الارستقراطى الوحيد وان العديد منهم تربطهم اوثق الصلات مع كل الطبقات وانه سيوجد ايضا ممثلون عن العمال •

أو هو بمعنى آخر حزب النخبة التركية الشركسية والبورجوازية الكبيرة ذات الجذور الزراعية المالكة ورجال الفكر الليبرالى الرأسمالى ، الذى يجد تأييدا وعونا من أكثر المستويات العالية من الفئات المهنية ، وخصوصا الطبقة الثانية من هذه الفئات ، وكذلك كبار الملاك وصغارهم ، الذين لم يكونوا على درجة كبيرة من الوعى السياسى (٢٤) • ومن الواضح أن هذه الآراء تنظر للحزب ، اما نظرة عامة وبسيطة ، أو نظرة جزئية تبصره من زاوية خاصة ، دونما الغوص فى داخله للخـــروج بتوصيف وتكييف اجتمـــاعى دقيق لعناصره وفئاته ، وارتباط ذلك بتطور الحزب عبر تاريخه وعدم النظر اليه فى حقبة واحدة من ذلك التاريخ •

وينطبق هذا القول على من يعتبر أن كبار الملاك قد انسلخوا عن الوفد عام ١٩٢١ وألفوا حزب الأحرار ، وأن خروج هذه الجماعة يعد تطهيرا للقيادة الوطنية أكثر منه انقساما فى صفوفها ! وهناك من يرد على ذلك باثبات أن ثمة عناصر بورجوازية صناعية كصدقى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مدكور انضمت لحزب الأحرار ، وعلى ذلك لم يبق فى قيادة الوفد من يمثل الرأسمالية الكبيرة (٢٥) • وعلى العكس من كل ذلك هناك من يرى أن كبار الملاك ظلوا يشكلون عنصرا هاما وأساسيا فى قيادة الوفد ، وأن انشقاق عام ١٩٢١ تتمثل أهميته فى خروج الرأسماليين منه ، تلك العناصر التى ظلت دائما بعيدة عن قيادة الوفد ، ويرتب على ذلك أن وجود العنصر الاقطاعى فى قيادة الوفد كان يبعد عن الطبقة الرأسمالية كل أمل فى تحقيق مصالحها بل ويهددها (٢٦) •

وخطورة الآراء السابقة أنها الى جانب تناقضها ، تعجـل بتقسيم البورجوازية المصرية الكبيرة الى جناحين قبل أن يتم حدوث ذلك تاريخيا ، كما تضيق نظرتها حين تتخذ من وجود شخصيات بعينها تمارس نشاطا

---

(٢٤) F. O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, 1922.

(٢٥) محمد السعيد ادريس : حزب الوفد والطبقة العمالية ص ٥٢ ـ ٥٣ •

(٢٦) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ص ٢٣ •

اقتصاديا محددا دليلا على وجود تكتل على هذا الأساس يمثل جناحا متميزا، وفى تقديرنا أنهم جميعا كانوا من عناصر كبار الملاك الزراعيين ، الذين اتجه بعضهم الى استثمار أمواله فى مجالات اخرى ، صناعية وتجارية ، بجانب الأرض ، فلم يكن قد حدث تناقض واضح بين ابناء هذه الطبقة يؤدى الى انقسامها الى أجنحة على أساس تناقض المصالح ٠ وبالتالى فليس دقيقا تماما ما قيل من أن تأسيس حزب الأحرار كان محاولة لايجاد حزب خاص لكبار ملاك الأرض عندما انفصل رجاله عن الوفد عام ١٩٢١ (٢٧) ٠ والا لما بقى الوفد يعتمد على عناصر من كبار الملاك ، ولما انضم الى حزب الأحرار عناصر من الطبقة الوسطى ، من المثقفين وأصحاب المهن الحرة ، والتى لا تنتمى فى الأصل الى طبقة كبار الملاك ٠

وهناك من يعتقد بأن انفصال هذه الجماعة عن الوفد يمثل انفصالا ايديولوجيا لمجموعة من المثقفين الليبراليين الذين لم يقبلوا الاستمرار مع سعد زغلول،حيث بقيت معه العناصر الأخرى التىتؤمن بالتحرر القومى والرغبة فى ممارسة السياسة بأسلوب سعد زغلول ، وعلى ذلك فالمنشقين عن الوفد عام ١٩٢١ يمثلون اتجاها أيديولوجيا مغايرا (٢٨) ٠ ويضعف من هذا التكييف أنه اعتبر اشخاصا مثل المكباتى ولطفى السيد ومحمد علوبة محامين أو مهنيين ، هذا الى أنه جعل المثقفين حزبا واحدا فى حين انهم يمثلون قطاعا أفقيا منتشرا فى أى مجتمع يضم عناصر وطبقات مختلفة (٢٩) ٠

ويرى « بير » أن كبار الملاك اتخذوا خطوات نحو تشكيل تنظيم سياسى لهم ، كان أساسه المجموعة التى خرجت على الوفد عام ١٩٢١ وبعد عام من حدوث ذلك الفوا حزب الأحرار الدستوريين ، الذى ضم فى قيادته أكبر وأشهر ملاك الأراضى فى البلاد ، والعديد من العناصر الأرستقراطية بالاضافة الى قطاعات قليلة من العائلات التركية ، فهم اذن باختصار حزب

---

(٢٧) على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ، ص ٦٦ ٠

(٢٨) Cantori, L., The Organizational Basis of an Elite Political Party. The Egyptian Wafd, p. 319.

(٢٩) عاصم الدسوقى كبار ملاك الاراضى ، ص ٢٢٦ ٠

فى كبار الملاك الاكثر تقدما ، والبورجوازية الكبيرة المعتدلة ، التى نشأت فى مقابل الحركة الجماهيرية للوفد (٣٠) ٠

وهذا التحليل على قربه من الحقيقة يغفل استمرار وجود عناصر من كبار الملاك فى الوفد ، بالاضافة الى أنه ينظر ، ككل الآراء السابقة ، الى حزب الاحرار على أساس المجموعة التى خرجت على الوفد عام ١٩٢١ ، وهى نظرة استاتيكية تنظر للحزب على أساس صورته عند التفكير فى تأليفه ، ولا تنظر الى بقية العناصر التى اشتركت فى تأسيسه بالفعل عام ١٩٢٢ ، والعناصر التى أيدته ودعمته فيما بعد ، وطوال تاريخه ٠ وعموما لم يكن بوسعنا اغفال التحليلات السابقة ، ونحن بصدد محاولة تكييف الحـزب اجتماعيا من داخله ، وبناء على انتماءات قياداته وعناصره ، آخذين فى الاعتبار أن الحزب قد انتابه ، ككل الجماعات السياسية ، نوع من التغير فى تركيبه خلال العقود الثلاثة التى عاشها ، كما أن الخلاف داخل الوفد وقيادته عام ١٩٢١ لا يعدو أن يكون خلافا بين أبناء الطبقة العليا فى مصر، والتى كانت تتصدى للعمل السياسى ، كمـا كانت تدعم نفسها بكفاءات من الطبقة الوسطى ، وأن هذه الطبقة انقسمت على نفسها فى خوضها لمعترك الحياة السياسية ، فهو اذن صراع داخل الطبقة الواحدة ــ بصرف النظر عن نوعية نشاطها ــ على مركز السلطة أو القوة السياسية ، تماما كالمنافسة بين أبناء المهنة الواحدة ، عند سكون أصحاب المهن الأخرى ٠

والتكييف الأقرب الى الدقة فى تقديرنا أن حزب الأحرار الدستوريين قد تألف أساسا من صفوة من المصريين ، والصفوة هنا بمعنى الجماعة الوظيفية، المهنية أساسا والتى تتمتع بمكانة اجتماعية عالية ، بغض النظر عن أسباب ذلك ، وأيضا بمعنى الطبقة العليا المؤلفة من أنجح أفراد المجتمع وأقدرهم على الانجاز ، سواء كانت صفوة حاكمة تضم الذين يلعبون دورا بارزا ومباشرا فى سياسة المجتمع ، أو صفوة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة (٣١) ، وتعنى الصفوة بالنسبة للمجتمع المصرى

---

(٣٠) Baer, G., A History of Landownership. p. 145.

(٣١) بوتومور : الصفوة والمجتمع ، ص ٩ ، ٣٢ ، ١٥٧ ، انظر تمييزه بين المثقفين والانتلجنسيا واعتبارهما من « الطبقة المتوسطة الجديدة » ص ٨٦ ــ ٨٧ ٠

خلال الربع الأول من القرن العشرين ، طبقة الأعيان من كبار ملاك الاراضى ، من أصول زراعية ، وبعضها من أصول بدوية ، تشتغل فئات منها بشئون المال أو الصناعة والتجارة ، وتضم الطبقة المصريين الاقحاح الى جانب المتمصرين ، الى جانب بقايا من العناصر التركية القديمة ، كما تضم هذه الصفوة جناحا من المثقفين وكبار موظفى الدولة وأصحاب المهن الحرة وغيرهاء وهذا الجناح يمثل فى معظمه ـ فى حالة حزب الأحرار ـ أبناء لطبقة الأعيان. وبالنسبة للتدرج الاجتماعى فانها تمثل الشرائح العليا من الطبقة الوسطى فما فوقها ، وان لم تكن هناك حدود فاصلة بين الطبقة وابنائها ، فان ضرورة تشريح الحزب سوف تقتضينا وضع مثل هذه الفواصل التى هى وهمية فى الواقع .

***

أولا ـ كبار الملاك :

اذا حاولنا أن نحلل تركيب حزب الأحرار الدستوريين على ضوء التوصيف السابق ، وعلى ضوء الخريطة الاجتماعية لمصر ، فاننا سوف نعتمد فى البداية على كونهم رؤساء العائلات وأبناء البيوتات ، كما نعتوا أنفسهم ، الذين يمتلكون الثروة والعقارات والجاه ، وتنحصر فيهم مناصب العمدية ومشيخة القرى والقضاء وما فوق ذلك من مناصب الادارة ، وسوف نجد أن أكثر من شخصية من شخصيات الحزب البارزة كانت تنتمى لعائلة واحدة ، وأول مثل لذلك عائلة محمود باشا سليمان بأسيوط ، رئيس حزب الأمة ووالد كل من محمد محمود ، وكيل حزب الأحرار ورئيسه الثالث ، وحفنى وعبد الرحمن محمود من قيادات الحزب كذلك . وكان والدهم عمدة لابى تيج وساحل سليم ، بينما كان جدهم مديرا لقنا فى عهد عباس الأول وأحد أول أربعة من المصريين نالوا رتبة الباشوية ، وكانت تتراوح ملكية الأسرة فى البداية بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ فدان على عهد جدهم ، زادت حتى بلغ ماورثه محمد محمود وحده ١٦٠٠ فدان عن أبيه ، وغنى عن الذكر أن مناصب الادارة والقضاء ، وعضوية المجالس النيابية لم تخرج عن

العائلة (٣٢) . وتليها عائلة عبد الرازق بالمنيا، والتى توفى عميدها (أحمد أفندى عبد الرازق) تاركا ثلاثة أبناء ، ارتفعت أملاك الأسرة فى عهدهم الى ٦٥٢٠ فدانا وأصبح عميدها حسن باشا عبد الرازق (الكبير) الذى كان قاضيا لأبى جرج ، ووكيلا لحزب الأمة ، ثم انجب خمسة من اقطاب حزب الاحرار الدستوريين ، وهم : حسن باشا (الابن) ، ومحمود باشا ، وحسين باشا، والشيخان مصطفى وعلى ، وبيت عبد الرازق من أعرق وأشهر بيوتات مصر ، وكان أكبر عضد لحزب الأحرار الدستوريين ، سواء برجاله أو بمـــاله (٣٣) .

أما عائلة أباظة بالشرقية ، وهى من مشايخ البدو التى تنتمى لقبيلة العائد ، وبالذات من العائلات التى منحت الاقطاعيات لتوطينها ، وكان أول عميد للأسرة هو حسن أغا أباظة ، الذى كان يمتلك ٤٠٠٠ فدان ، حيث توفى ليصبح العميد سيد باشا أباظة ــ وهو الجد المباشر لابراهيم دسوقى أباظة باشا ، سكرتير حزب الأحرار الدستوريين وأحد أقطابه الكبار ــ وقد توفى سيد باشا عام ١٨٧٦ عن ٦٠٠٠ فدان ، وترك لابنه سليمان باشـا نحو الفى فدان وحده ، وقد اشترك الأخير فى تأسيس حزب الأحرار ، الى جانب دسوقى أباظة ، واشترك معهما فى تأسيس الحزب اسماعيل باشا أباظة ، ومحمد باشا عثمان أباظة ، ومحمد بك صادق أباظة ، (والأخيران من مؤسسى حزب الأمة) وسليمان بك محمد ، وسليمان بك حسن ود.بهجت

---

(٣٢) السياسة ٢٨ يناير ١٩٢٩ ترجمة محمود باشا ، أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٧٩ ، عاصم الدسوقى : كبار ملاك ص ٣١٠ ــ ٣١٧ ، ثم ترجمة لمحمد محمود فى :
F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1937.

(٣٣)المصور٣٦/٤/١٩٤٠ (ثروة الأسرة) ثم
Deeb, M, Party Politics, p. 77.

وعلى عبد الرازق : من اثار مصطفى ، عن المقدمة ص ٦ ، أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٩٧ وعن ملكياتهم كذلك عاصم الدسوقى : السابق ، ص ٣٠ ــ ٣١ ، على بركات : الملكيـة بين ثورتين ص ٢٦ ، ويذكران أملاك العائلة تتراوح بين ١٠٠٠ ــ ٥٠٠٠ فدان ــ وعن بيت عبد الرازق انظر : زكى عبد القادر ، اقدام ، ص ١٢٢ وأحمد أمين حياتى ص ١٠٧ .

أباظة (٣٤) . وكذلك عائلة عبد الغفار بالمنوفية ، وكان عميدها محمود بك عبد الغفار ، عين أعيان تلا ، وعضو مجلس ادارة حزب الأمة ، وكان قد تقلب فى مناصب الادارة ثم استقال ليشرف على ممتلكات الأسرة ، ومن أقطاب هذه الأسرة الذين اشتركوا فى تأسيس حزب الاحرار ، أحمد عبد الغفار وعيسى ابراهيم عبد الغفار ، ثم حسنين عبد الغفار وأخيوا عبد السلام عبد الغفار ، وكان أحمد باشا عبد الغفار أحد وزراء الحزب لأكثر من مرة ، وقد بلغت قيمة ثروته ١٠٥٨ فدانا عام ١٩٤٨ (٣٥) أما عائلة خشبة بأسيوط ، فكانت ممن تتراوح ملكياتهم بين ١٠٠٠ ــ ٥٠٠٠ فدان ، وكان من أقطابها الذين أسسوا حزب الأحرار سيد باشا خشبة ، الذى كان يمتلك وحده نحو ألف فدان ، كما انضم للحزب من نفس الأسرة أحمد محمد خشبة عام ١٩٢٩ ، وصار نائبا لرئيسه ومرشحا لرئاسته (٣٦) . أما عائلة دوس خلة بأسيوط والمنيا والتى بلغت ممتلكاتها نحو ألف فدانا ، فقد اشترك من رجالها فى تأسيس حزب الأحرار توفيق دوس ووهيب دوس ، وقد تقلد الاول الوزارة ممثلا للحزب عام ١٩٢٥ (٣٧) .

---

(٣٤) من حديث للاستاذ ثروت اباظة نجل دسوقى باشا اباظة ، بمنزل سيادته فى أول ديسمبر ١٩٨٠ ، وانظر : Baer, ., Op. Cit., p. 58. حيث يضيف انه لم تأت نهاية القرن التاسع عشر حتى كانت حوالى ٢٠ عزبة تحمل اسماء مختلفة من العائلة الاباظية ، لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى من عصر اسماعيل ص ٣٢٥. عاصم الدسوقى : السابق ، ص ٣٠ ، على بركات : السابق ص ٢٦ ، ذكرا أن ممتلكات الأسرة تتراوح بين ٥٠٠٠ ــ ١٠٠٠٠ فدان

(٣٥) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٩٩ ــ ١٠٠ ، المصرى ١٣ ، ١٦ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ التحقيق معه فى محكمة الثورة ، السياسة الأسبوعية ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦ .

(٣٦) **F. O. 407/203, Enc. in No. 3; Not on Members of New Cabinet July 4, 1926 and 206, Report on Personalities May 6, 1927.**

(٣٧) عاصم الدسوقى : السابق ص ٣٠ ــ ٣١ ، على بركات : السابق ص ٢٤، وليس دقيقا ماذكر من انه ينتمى للطبقة الوسطى من سكان المدن على اعتبار انه لا يمارس الزراعة ، ويمتهن المحاماة . Deeb, M., Op. Cit., pp. 77. لأنه كان من كبار الملاك قبل أى شيء .

أما عائلة يكن ، المنحدرة من أصل مقدونى ، التى تزوج مؤسسها من أخت محمد على الكبير ، فقد انتمى اليها عدلى يكن ، أول رئيس لحزب الأحرار (وهو ابن خليل بن ابراهيم ابن أخت محمد على) ، وكان أبوه قد تقلب فى مناصب الادارة حتى وظيفة وكيل الوزارة ، وقد امتلك عدلى باشا وحده نحو الف فدان بالدقهلية (٣٨) كما كان من رجال هذه العائلة من أقطاب حزب الاحرار أحمد مدحت باشا يكن ، أول وكيل للحزب ورئيس شركة صحيفته، وكان من كبار الملاك مما أهله ليكون رئيسا لبنك مصر وغيرها من المناصب المالية والمصرفية ، كما اشترك فى تاسيس الحزب من نفس العائلة فتحى بك يكن (٣٩) • يضاف الى ما سبق عائلة أبو حسين بالمنوفية والغربية ، والتى تتراوح ملكياتها بين ١٠٠٠ ــ ٥٠٠٠ فدان ، ومن أبرز الأسماء التى ساهمت منها فى تأسيس حزب الأحرار محمود بك أبو حسين ، الذى كان يملك وحده عام ١٩١٤ نحو ألف فدان ، ثم محمد السيد وعباس وعبد الجواد أبو حسين (٤٠) •

وهناك عائلات تعتبر أصغر ملكية ولكن حاز رجالها نفس المراكز الاجتماعية وساهمت فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، وكانت ملكياتها تتراوح بين ٥٠٠ ــ ١٠٠٠ فدان ، مثل عائلة العلايلى بالدقهلية ومن أشهر رجالها بالحزب عبد الحليم وحامد العلايلى ، وعائلة رشيد ، ومن رجالها مصطفى بك رشيد ، وابراهيم بك رشيد وحسن بك رشيد ، ثم عائلة مرعى بالشرقية ، ومن رجالها حسنين بك وحسين بك مرعى ، وكذا عائلة رسلان

---

(٣٨) F. O. 407/203, Enc. in No. 3 Notes on Member.. July 4, 1926 and 371/1964/15252, April 6, 1914.

F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939. وعن مدحت يكن انظر حيث نكر أنه كان يحيى فى بيته نكريات عهد الاتراك المتمصرين ، وانظر : السياسة الاسبوعية ٢٧/١١/١٩٢٦ ، السوادى : البرلمان فى الميزان ص ١٦٧ ــ ١٦٨ •

(٣٩) أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٥٨ ــ ٦٥ ، السياسة ٢٢/١٠/٩٣٢ ، المقطم ٢٤ أكتوبر ٢٣ •

(٤٠) عاصم الدسوقى : السابق ص ٣٠ ــ ٣١ ، السوادى : البرلمان فى الميزان ص ٢٨١ •

بالغربية ومن أقطابها عبد المنعم بك رسلان عضو مجلس ادارة الحزب (٤١) ٠ وكذلك عائلة محفوظ بأسيوط ، وقد زودت حزب الأحرار بالعديد من رجالاتها الذين تولوا مناصب كبيرة داخله ومن أشهر رجالها رشوان محفوظ باشا ، الذى أصبح وزيرا عن الحزب ، ومحمد باشا محفوظ من كبار مؤسسيه (٤٢)٠

ويضاف الى هذه العائلات أسماء بعينها من كبار الملاك ممن اسهموا فى تاسيس الحزب واشتركوا فى مجلس ادارته من امثال : عبد اللطيف المكباتى، الذى كان والده أحد كبار الملاك بالدقهلية وقد أورثه خمسمائة فدان (٤٣) ، وكذلك محمدباشا البدراوى الذى كان منكبار ملاك الغربية (نحو ١٣ ألف فدان)(٤٤)، وكذلك أمين بك خياط ، وعائلته من كبار ملاك أسيوط ، وكانت تمتلك نحو ٢٠ ألف فدان ، وقلينى فهمى باشا ، الذى كان يمتلك عام ١٩١٤ نحو ٥٠٠ فدان وهو من أصل أحد الرقيق (٤٥)،وصالح للوم الذى كان من كبار البدو الذين تم توطينهم وأصبح من كبار الملاك وعضوا فى الجمعية الزراعية المصرية (٤٦)٠ بالاضافة الى عناصر تنتمى لأصل تركى مثل محمد محب باشا وقد تقلب فى مناصب الحكومة العالية وكان أيضا من كبار الملاك (٤٧) ٠ وكذلك جعفر باشا ولى ، الذى لم يشترك فى تأسيس الحزب وان كان قد صار من أكبر رجالاته ومثله فى الوزارات ، وهو من أصل شركسى تربى فى قصر الخديو توفيق وكان والده موظفا به ومن كبار الملاك (٤٨) يضاف الى هؤلاء جميعا

---

(٤١) دار الوثائق : تقارير الامن عن الأحزاب ٢٢ ـ ١٩٢٣ المحفظة الاولى ، عاصم الدسوقى : السابق ، ص ٣٠ ـ ٣١ ٠

(٤٢) عن محمد باشا انظر : 371/1964/15252 وترجمة لرشوان محفوظ فى :
F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

(٤٣) F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914.

(٤٤) F. O. 141/747/8953, April, 1919.

(٤٥) ترجمة له فى : F. O. 407/233, Enc. in No. 3;; July 10; 1939.

(٤٦) Deeb, M., Op. Cit., pp. 77-78.

(٤٧) Deeb, M. Loc. Cit.

(٤٨) ترجمة له فى : F. O. 407/233, Enc. in No. 3, July 10, 1939. ثم السياسة الأسبوعية ١٥ مايو ١٩٣٧ ، السوادى : مصدر سابق ص ١٧٥

على المنزلاوى ، الذى كان من كبار الملاك فى الغربية ، وكان يمتلك نحو خمسة آلاف فدان (٤٩) ، ونعمان باشا الأعصر ، كبير أعيان المحلة الكبرى وعمدتها (٥٠) ، وصليب سامى ، الذى كان من أكبر بيوتات الأقباط ، وكانت أسرته تمتلك نحو ١٥٠٠ فدان ، وكان عضوا بمجلس ادارة الحزب عام ١٩٢٦ وان كان قد تركه فى أوائل الثلاثينات (٥١) • كما ان هناك طائفة من ابناء كبار الملاك من محامى الحزب وكبار مفكريه كلطفى السيد والدكتور هيكل ومحمد علوبة وابراهيم الهلباوى (٥٢) وتجدر الاشارة الى انه كانت توجد بين قيادات الحزب عناصر لاتنتمى الى فئة كبار الملاك مثل عبد العزيز فهمى ، ومحمد كامل البندارى ، فلم تكن ملكية الأول تزيد عن ستين فدانا ، كما انه كان قد نشأ عصاميا فقيرا لم يكمل تعليمه الا بعد انتوظف بالحكومة ، أما الاخر فلم يرث سوى بضعة قراريط من الأرض (٥٣) •

وينبغى الاشارة الى أن هذه الشخصيات جميعها لم يقتصر دورها على تأسيس الحزب ، فقد انخرط رجالها فى جهازه التنظيمى على امتداد تاريخه ، ولعبوا دورهم فى توجيه سياسته ، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لوضعهم الاجتماعى (٥٤) ، كما أن أرقام الملكيات الواردة وان كانت قد اقتصرت على مصادر الربع الأول من القرن العشرين أى فى فترة تأسيس

---

(٤٩) F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914.

(٥٠) محافظ عابدين بدار الوثائق ، محفظة ديوان جلالة الملك ٢٦ ــ ١٩٢٨ . ثم روزاليوسف ٣ نوفمبر ١٩٢٧ ، السياسة ١٨ يناير ١٩٢٦ •

(٥١) السوادى : البرلمان فى الميزان ص ١٨٤

(٥٢) يصنف « ديب » العديدين منهم على انهم من الطبقة الوسطى ساكنة المدينة ومن اصحاب المهن والخدمة المدنية Deeb, Op. Cit., p. 77.

(٥٣) عن فهمى : أنظر السياسة فى ١٠ يناير ١٩٣٦ والنداء فى ٦ مارس ١٩٥١ ، وعن البندارى : السياسة فى ٦ فبراير ١٩٢٨ •

(٥٤) أنظر نسبتهم فى مجالس ادارة الحزب فى كتاب « ديب Deeb» السابق ص ٧٧ ، ثم كتاب عاصم الدسوقى : السابق ص ٢٢٧ •

الحزب ، فليس معنى ذلك ثباتها ، ذلك أن الملكيات قد نمت بشكل أو بآخر من خلال النشاط الاقتصادى والسياسى فى الفترة التالية ، ولعلنا لاحظنا أن هذه العائلات قد ضمت بين صفوفها عائلات تركية الأصل أو متمصرة كعائلات يكن ومحب وولى ، ممن اشتركوا فى تأسيس الحزب وقيادته ، ولهذه المسألة دلالة خاصة تتمثل فى أن أعيان المصريين حتى أواخر القرن التاسع عشر كانوا يزاحمون بقايا العناصر التركية والشركية ذات الطابع الأرستقراطى ، وينفسون عليهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن مع تطور أوضاع مصر خلال الربع الأول من هذا القرن ، حسمت المنافسة لصالح المصريين من الأعيان ، فى الوقت الذى توقف فيه تدفق الأتراك على مصر ، ومع نمو طبقة الأعيان المصرية وظهور أبنائها من المتعلمين ، الذين استعيض بهم عن الأتراك فى تسيير الجهاز الحكومى ، الى جانب اعلان الحماية البريطانية على مصر ، التى أنهت السيادة العثمانية ، فى الوقت الذى تبنت فيه طبقة الأعيان أساليب وعادات الطبقة التركية القديمة ، وأصهرت اليها ، ومن ثم حل الوئام والتعاون محل المنافسة بين الفئتين .

وقد لاحظنا كذلك أن الكثيرين ممن وردت أسماؤهم ضمن فئة كبار الملاك قد تولوا مناصب الادارة ، واشتغلوا فى الأعمال المصرفية والتجارية والصناعية . بل ان منهم من اتخذ المحاماة مهنة له ، فلم يكونوا مجرد ملاك زراعيين يمارسون الزراعة أو يشرفون عليها فحسب ، بل كانوا ملاكا متغيبين . يضاف الى هذا كله أنهم « كحزب عائلات » كانوا يعقدون اجتماعات الحزب فى منزل احدى هذه العائلات ، كمنزل آل عبد الرازق كما كانت هذه العائلات ترتبط مع بعضها بأواصر القربى والمصاهرة ، كالعلاقة التى كانت تربط بين عائلتى لطفى السيد وهيكل ، وبين عائلات محمود سليمان وخشبة وعبد المجيد صالح ، الى جانب الصلات التى تربط بين عائلات محفوظ وجاد الرب وقرشى وأبو رحاب وسلطان والشريعى وأبو مناع . الخ (٥٥) وكان « حق الأسرة » يراعى عند توزيع المناصب

---

(٥٥) أنظر اجتماعات الحزب بدار عبد الرازق ، الأهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ ، ٢٧ / ٨ / ١٩٢٩ ، خشبة ابن خال محمد محمود ، والأخير ابن عم عبد الحميد صالح على سبيل المثال . انظر صوت الاحرار أول أغسطس ١٩٤٥ ، الأهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ تراجم لمحمد محمود وعبد الحميد صالح .

(٥٦) ، بالاضافة الى أن الحزب كان يغذى نفسه باستمرار باشقاء وابناء اقطـابه (٥٧) ٠

اما فئة رجال المال والتجارة والصناعة داخل طبقة الأعيان ، فخير من يمثلها داخل الحزب أحمد مدحت يكن ، الذى كان من مؤسسى بنك مصر ثم أصبح رئيسا لمجلس ادارته ، كما كان أول رئيس لمجلس ادارة البنك العقارى المصرى (٥٨) ، وكان أحد أعضاء المجلس الاقتصادى المصرى (١٩٢٢)، ويوسف أصلان قطاوى ، عضو مجلس ادارة الحزب ، واليهودى المتمصر الذى كان مديرا للعديد من الشركات وخاصة شركة كوم أمبو ، كما كان أحد ثلاثة من المصريين الذين أسسوا لجنة التجارة والصناعة (١٩١٦) وكذلك كان عضوا بمجلس ادارة بنك مصر ، وأحد الثمـانية الذين وقعوا عقـد تأسيسه (٥٩) ٠ وكذلك أمين باشا يحيى ، ابن أحمد يحيى كبير تجار الاسكندرية ، والذى أسس مشروعات عقارية كبيرة وكان يتاجر مع الحكومة،

---

(٥٦) عندما أزمع خشبة الاستقالة من وزارة سرى الثانية (٤١ ــ ١٩٤٢) طلب هيكل بأن يحل محله حفنى محمود ، وفاء لذكرى محمد محمود ووفاء لحق الأسرة ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن تقرير فى ٣ يناير ٩٤٢ ، كما سعى الحزب لاستقطاب محمود محمد محمود وتركوا له مكانا فى مجلس ادارة الحزب (تقارير الأمن : ١٩٤١/٣/٢٩ ، عن دار الوثائق القومية) ٠

(٥٧) ومن أمثلتهم : محمد مراد ابن السيد عبد الحميد البكرى ، وحسن رشوان محفوظ ومحمد عبد العزيز فهمى ٠

(٥٨) F. O. 407/223, Enc, in No. 3 July 10, 1939. وانظر أيضا السياسة الأسبوعية ٢٧ / ١١ / ٢٦ ، ومحمود متولى : تطور الرأسمالية ص ١٧٨ ، على بركات : السابق ص ٤٣ ، وأضاف أنه عام ١٩٢٧ اشترك فى تأسيس الشركة المساهمة لتجارة وحلج القطن وشركة مصر للنقل والملاحة ٠

(٥٩) F. O. 407/233, Enc, in No. 3, July 10, 1939, 371/ 20916/1989/815/16.

وقد أضافت صحيفة المحروسة (٢٥ / ١ / ٢٤) « أنه وان كان من الرعايا المصريين الا أنه اسرائيلى قبل كل شىء ومن رجال الاعمال التجارية قبل أن يكون من الساسة » ولعل هذا يفسر انسحابه من الحزب واشتراكه فى حكومات أحزاب مختلفة فيما بعد بعضها كانت خصوما للأحرار الدستوريين ٠

وكان أمين احد الثلاثة الذين اسسوا لجنة التجارة والصناعة ايضاً ، وكان أحد كبار المساهمين فى أول شركة مصرية لتصدير الأقطان (١٩١٩) (٦٠) ، ومن كبار رجال المال ايضا كان زكريا باشا مهران ، الذى انضم الى الحزب عام ١٩٣٨ ، وظل عضوا بمجلس ادارته ، وكان عضوا بمجلس ادارة بنك مصر ، ورئيسا بمجلس ادارة شركة مصر للطباعة ، وكان أحد اعـــلام الاقتصاد المصريين ، وعضوا فى عشرات الشركات التابعة لبنك مصر وصاحب آلاف الأسهم فيها (٦١) كما كان أمين صندوق الحزب عام ١٩٢٩ ، على اسلام باشا ، عضوا بمجلس ادارة بنك مصر ، وصاحب مصانع للقوى المحركة والمولدات الكهربائية والنسيج وغيرها (٦٢) ٠ وقد ضم الحزب من كبار تجار القطن عبد العزيز رضوان ، وعبد المنعم رسلان وعلى المنزلاوى(٦٣)٠ بالاضافة الى عدد من أعضاء الشركات الصناعية كمحمد البدراوى وسيد خشبة وتوفيق دوس وغيرهم (٦٤) ٠ واذا كان اسماعيل صدقى قد انضم للحزب فى فترة من فترات تاريخه ، فان نشاطه التجارى والصناعى معروف بما فيه الكفاية ، بدءا بعضوية لجنة التجارة والصناعة (١٩١٦) ورئاسة اتحاد الصناعات (١٩٢٢) ٠ وحتى احتلاله مراكز رئيسية فى تسع عشرة شركة عام ١٩٤٦ (٦٥) ٠ واذا كان متوسط عدد أعضاء مجلس ادارة الحزب يتألف من ثلاثين عضوا ، فان الشخصيات السابقة تمثل نسبة الثلث منها تقريبا ، بالاضافة الى ان منهم من تولى منصب وكيل الحزب (مدحت يكن) وأمين صندوقه (على اسلام) ٠ وقد لاحظنا ان الحزب على امتداد

---

(٦٠) احمد زكريا : حزب الأمة ص ٦٨ ، محمود متولى : السابق ص ٩٥ ، على بركات : السابق ص ٤٣ ٠

(٦١) السياسة ٢٤ / ١١ / ٤٧ ، ٨ / ٢ / ٤٩ ، الاثنين ١٣ / ١٠ / ٤١ (زملائى أصحاب الملايين بقلم زكريا مهران) ٠

(٦٢) الأهرام فى ١٥ أبريل ١٩٣٧ ٠

(٦٣) Deeb, Op. Cit., p. 77. ووصفهم بأنهم من البورجوازية التجارية المحلية وعن المنزلاوى أنظر F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914.

(٦٤) على بركات ، السابق ص ٤٣ ، وعن دوس انظر F.O. 407/233, loc. cit.

(٦٥) السياسة فى ٤ يونيو ١٩٤٦ ٠

تاريخه ليطعم نفسه بعناصر أخرى من هذه الفئات ، باستثناء على اسلام وزكريا مهران ، اللذين كانا أصلا من كبار الملاك ، فلم ينضم اليه أحد من كبار المال والصناعة الذين شكلوا خلال الثلاثينات والا ربعينات ، قطاعا متميزا بدت مصالحه تختلف نسبيا عن مصالح كبار ملاك الأراضى ٠

ثانيا ـ المثقفـــون :

ويتميز الأساس الثقافى والفكرى لحزب الأحرار بسمتين واضحتين ، أولهما أن مثقفيه من أبناء الأعيان القادرين ماديا ، الذين وفرت لهم «وضعيتهم» الاجتماعية فرصة اسـتكمال مراحل التعليم وخاصة فى أوربا عـلى نفقة عائلاتهم ، وما سوف يترتب على ذلك من بلورة قناعات فكرية معينة لديهم وتبنيهم اتجاهات ثقافية لبرالية ، وثانيهما : أن هؤلاء المثقفين هم تلاميذ مدرسة « الجريدة » بل هم الامتداد العلمانى لجماعة الشيخ محمد عبده ، أو هم بمعنى أدق امتداد لطفى السيد وقاسم أمين وفتحى زغلول وغيرهم من صفوة اللبراليين ، الذين كانوا شبانا فى عصر « الجـريدة » التى كانت تستكتبهم وتنشر لهم ويوحى رجالها اليهم بالأفكار والاتجاهات الثقافية والفكرية ، ويضاف الى ذلك كله اتصالهم بالفكر الأوربى ومذاهبه السياسية والاجتماعية من قريب ، وتأثرهم به بشكل أو آخر ٠

واذا جاز لنا اتخاذ تلقى الكثير منهم تعليما نظاميا فى مدارس الحقوق والقانون سواء فى مصر أو أوربا ، مقياسا من مقاييس ثقافة العصر ، حيث كان هذا النوع من الدراسة هو أسبق انواع التخصصات ، باعتباره يؤهل الفرد الى أعلى مناصب الدولة ، كما يعده للعمل الحر فى المحاماة أو الصحافة والكتابة وغيرها ، وبالتالى فان معظم مثقفى الحزب كانوا مثقفين بثقافة العصر بهذا المعنى (٦٦) ، وقد ضمت قيادة حزب الأحرار ما يقرب من خمسة وعشرين (٦٧) ـ وعلى رأسهم أثنان من كل من رؤسائه ، وسـكرتيريه

---

(٦٦) انظر : أحمد زكريا ، حزب الأمة ص ١٠٣ ـ ١٠٦ ، حول المناخ الثقافى لحزب الأمة ، ومدرسة الجريدة ٠

(٦٧) وهم : عبد العزيز فهمى ـ هيكل ـ مدحت يكن ـ حسين عبد الرازق ـ محمود عبد الرازق ـ جعفر ولى ـ دسوقى اباظة ـ توفيق دوس ـ محمد علوبة ـ

ووكلائه ـ يحملون شهادة الحقوق ، بالاضافة الى العناصر الشابة التى طعم الحزب نفسه بها فيما بعد . كذلك ضم الحزب ثلاثة من كبار المهندسين تولى اثنان منهما مناصب الوزارة ـ وهم عبد الحميد سليمان ، وعبد القوى أحمد ، وجلال فهيم ، وان لم يشتركوا فى تأسيس الحزب ، كما لم تستمر عضويتهم به (٦٨) . كذلك ضم الحزب عددا من كبار الأزهريين ، ممن تخرجوا من الأزهر وعملوا به ، وعلى رأس هذه الفئة من المثقفين الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذى تقلب فى وظائف التدريس بالأزهر والجامعة المصرية حتى صبح شيخا للأزهر (١٩٤٥) (٦٩) ، ثم أخيه الشيخ على عبد الرازق ، صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، بالاضافة الى السيد عبد الحميد البكرى ، الذى تربى فى الأزهر ، وكان نقيبا للأشراف ، وصار شيخا لمشايخ الطرق الصوفية (١٩٠٨ ـ ١٩٢١) (٧٠) ، ثم الشيخ محمد بخيت ، الذى كان مفتيا للديار المصرية ، بالاضافة الى فئة تلقت تعليمها فى البداية فى الأزهر مثل محمد باشا صالح وابراهيم الهلباوى وغيرهما (٧١) . كما انضم الى الحزب الشيخ رضوان السيد بشته ، عضو مجلس الادارة عام ١٩٤٢ ، وكان مدرسا بكلية اللغة العربية (٧٢) . وهكذا تبدو فكرة « الصفوة » فى

= صليب سامى ـ الكباتى ـ زكريا مهران ـ البندارى ـ اسماعيل زهدى ـ عبد الفتاح يحيى ـ أحمد خشبة ـ زكريا نامق ـ محمد محب ـ عبد المجيد صالح ـ لطفى السيد ـ اسماعيل صدقى .

(٦٨) عن عبد الحميد سليمان خريج مدرسة الهندسة الملكية انظر F. O. 407/233, وبنفس الوثيقة ترجمة لعبد القوى أحمد وهو خريج مدرسة الهندسة Loc. Cit. أيضا شعبه المرى ، اما جلال فهيم فهو احد خريجى الزراعة العليا ، انظر الاهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ ، السياسة ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ .

(٦٩) على عبد الرازق : من اثار مصطفى ص ٥٧ ، السياسة ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥ .

(٧٠) السياسة الاسبوعية ٢٣ ابريل ١٩٢٧ ، السياسة ١٤/٨/٣٢ (وفاته) .

(٧١) عن الهلباوى انظر أحمد زكريا : السابق ص ١٠٦ هـ ١٠٤ ، عن محمد صالح ، السياسة ١٠ يناير ١٩٢٦ (وفاته) .

(٧٢) وثائق عابدين ، تقارير الأمن ، مذكرة فى ١٥ / ١ / ٩٤٢ ومحافظ الاحزاب ، الاولى قائمة مؤسسى الحزب .

تمثيل الأزهريين ورجال الدين الاسلامى فى الحزب (المفتى وشيخ الأزهر وشيخ مشايخ الطرق الصوفية)٠كما أن هناك فئة تلقت تعليما أوروبيا ومن رجالها عدلى يكن ، الذى بدأ دراسته فى الأستانة ثم استكملها بالمدارس الأجنبية بمصر ، ومحمد محمود ، الذى استكمل تعليمه فى كلية باليول باكسفورد حيث درس علوم السياسة والتاريخ ونال شهادة بذلك والدكتور هيكل الذى حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى من باريس عام ١٩١٢ ، كما درس فى أكسفورد كلا من حفنى محمود وأحمد عبد الغفار من قادة الحزب وان لم تدلنا المصادر على نوع أو درجة تخصص كليهما (٧٣) ٠

وقد ضم الحزب عند تأسيسه أربعة من الأطباء المعروفين ، منهم وكيله حافظ عفيفى ، والدكتور على ابراهيم والدكتور محمد سامى كمال ، والدكتور أحمد رشيد عبد الله ثم ضم (١٩٤٩) الدكتور محمود ماهر ، كبير الأطباء الشرعيين السابق (٧٤) ، ويضاف الى هؤلاء العديد من الأطباء الشبان الذين انضموا للحزب خلال الاربعينات ومنهم د ٠ محمد مرتضى المراغى ٠ د ٠ محمود رأفت ، د ٠ محمد مصطفى المكاوى ، د ٠ سعيد فهمى ، د ٠ رياض حسنين (٧٥) ٠

كذلك ضم الحزب بين صفوفه ثلاثة من العسكريين وهم : اللواء يوسف عبد الرحيم (بالمعاش) ، وكان وكيلا للجيش المرابط ووكيلا لمصلحة السجون ، وقد انضم للحزب فى ديسمبر ١٩٤٤ ، ثم اللواء حسن عبد الوهاب واللواء أحمد عطية ، اللذين انضما فى فبراير ١٩٤٦ ، وقد أصبح الأخير وزيرا للدفاع الوطنى فى نفس العام (٧٦) ٠

---

(٧٣) أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٥٨ ـ ٦٥ ، عن محمد محمود أنظر السياسة أول فبراير ١٩٤٩ وحياته العلمية والوظيفية.F. O. 407/233, Op. Cit., p. 196 وقد نكر فيها أنه حصل على المرتبة الثانية فى التاريخ ٠ عن حفنى محمود (السياسة ٢٤ / ١١ / ٣٧) وعن عبد الغفار (السياسة الأسبوعية ٢٥ / ١٢ / ١٩٢٦) ٠

(٧٤) أنظر ترجمة حافظ عفيفى فى : F, O, 407, Op. Cit., p. 9. ومحاكمات الثورة ، الكتاب السادس ص ١١٤٩ ثم السياسة ٨/١٢/ ٤٩ عن محمود ماهر ٠

(٧٥) السياسة الأسبوعية ، ٤ / ١١ / ١٩٤٤ ٠

(٧٦) السياسة ٨/١٢/٤٤ ، ٣/٢/١٩٤٦ ، ١١/١٢/١٩٤٦ ٠

واذا كنا قد استخدمنا لفظ «المثقفين» هنا بما يقابل عناصر الانتلجنتسيا بمعناها العام ، أى بمعنى المتعلمين ذوى الشهادات الدراسية ، أو الذين تلقوا تعليما جامعيا أهلهم للاشتغال بالمهن الفنية العليا ، أو اشتغلوا بمهن غير يدوية ، كالمحامين ورجال الدين والأطباء والمهندسين ، الا أن المثقفين يضمون فئات قد تنطبق عليها التسمية بشكل أدق ، وهى فئات الكتاب والمفكرين ، الذين احترفوا الكتابة وكان لهم انتاج فكرى أو ثقافى ممن يتعاملون بشكل مباشر مع الأفكار على المستويين النقدى والابداعى ، سواء بالتعبير عن ذلك فى الصحف أو بتأليف الكتب ، وهؤلاء سوف نميزهم عن غيرهم باعتبارهم فئة من « الكتاب » الى جانب فئة المحامين الذين كانت المحاماة مهنة لهم طوال حياتهم أو لفترة منها ، وأخيرا فئة أصحاب المناصب، الذين انخرطوا فى الجهاز البيروقراطى للدولة ، بدءا بالوظائف المساعدة أو المعاونة وحتى تولى المناصب السياسية فى الوزارة ورئاستها ٠

واذا كان مثقفو حزب الأحرار الدستوريين قد تميزوا بوجود هذه الفئات الثلاث بين صفوفهم ، فان الكثيرين منهم قد بدأوا حياتهم باحتراف المحاماة ، ثم تقلدوا الوظائف ، ومنهم من مارس الكتابة مع هذه وتلك ، وعلى ذلك سوف يكون تمييزنا لفئة بتسمية معينة يعتبر تمييزا افتراضيا على اساس « اسهام » أصحابها سواء فى النواحى العلمية أو الثقافية ، أو نشاطهم المهنى ، أو دورهم الوظيفى ٠ ولعل هذا يفسر تردد اكثر من اسم بعينه بين اكثر من فئة وفق هذا التصنيف المفترض ، مع اعتبار ان فئتى الكتاب والمحامين تنتميان الى الأعمال الحرة ، على العكس من فئة أصحاب المناصب٠

(١) الكتــاب :

نود التنويه ابتداء الى اننا سنتعامل مع من له انتاج فكرى أو ثقافى منشور من رجال هذه الفئة ، مع الاشارة الى مالم ينشر مما لا يزال فى بطون الصحف ، كما سوف نستثنى عددا من الكتاب الصحافيين المحترفين ، الذين لم ينضموا رسميا للحزب وبالتالى لا يحسبون عليه ، رغم ان منهم من اشترك فى تحرير صحيفته وتولى رئاسة تحريرها لبعض الوقت ، وكانوا

على صلة فكرية بالعديد من رجالاته كطه حسين ومحمود عزمى وتوفيق دياب وعبد الله عنان ومحمد صبري وزكي عبد القادر وحافظ محمود وأحمد الصاوى محمد وغيرهم • بالاضافة الى الأعمال العلمية الأكاديمية لنفر من رجال الحزب كمؤلفات د • على ابراهيم ود • حافظ عفيفى وغيرهما •

وفى مجال الفكر السياسى والاجتماعى تبرز أسماء لطفى السيد وعلى عبد الرازق ومحمد علوبة وحافظ عفيفى ، وبالرغم من أن لطفى السيد لم ينشر كتابا مؤلفا ، كما لم يترجم شيئا قبل عام ١٩٢٤ ، عندما نشر ترجماته لا رسطوطاليس ، الا أن مقالاته الغزيرة التى افتتحت بها صحيفة « الجريدة » ١٩٠٧ — ١٩١٥ ، قد غصت بالحديث عن التراث الأوربى فى مجال الليبرالية والاشتراكية وخاصةفى الديمقراطية ومذاهب الحكم،وحتى البيداجوجيا (فن التربية) ومذاهب الاصلاح الاجتماعى ، وقد صنفت العديد من مقالاته ونشرت فى عدة كتب فيما بعد (٧٧) • أما على عبد الرازق ، فقد أصدر كتابه الخطير « الاسلام واصول الحكم » عام ١٩٢٥ ليحدث به معركة فكرية هائلة بين انصار الفكر الليبرالى العلمانى وأنصار المحافظة والتقليد ، الى جانب فصوله ومحاضراته الدينية والفكرية الزاخرة ، التى انتشرت على صفحات جرائد الأحرار الدستوريين ، أما علوبة ، فقد أصدر كتابه الهام الذى يعد بمثابة برنامج للاصلاح السياسى والاجتماعى بعنوان « مبادىء فى السياسة المصرية » (١٩٤٢) ، وأعقبه بدراسة عن «الاسلام والديمقراطية» (١٩٥٠)،ثم أصدر كتاب فلسطين وجاراتها ، اسباب ونتائج،عام ١٩٥٤(٧٨)، أما عفيفى ، فقد اصدر كتابين احدهما « على هامش السياسة » وهو شبيه

---

(٧٧) ارسطو طاليس : علم الاخلاق ، جزءان ط (١) ١٩٢٤ ، ثم السياسة ط (١) ١٩٤٧ ، ومصنفاته هى : صفحات مطوية — المنتخبات جزءان — تأملات فى الفلسفة والادب والسياسة والاجتماع (تصنيف اسماعيل مظهر) ثم مبادىء فى السياسة وقصة حياتى (صنفهما طاهر الطناحى) •

(٧٨) وقد اعيد نشر الكتابين الاخيرين فى كتاب واحد بعنوان (فلسطين والضمير الانسانى) عام ١٩٦٤ بالاضافة الى مذكراته الخطية غير المنشورة والمودعة بدار الوثائق القومية ، والتى نشرت بالقاهرة فيما بعد (١٩٨٢) •

بكتابه علوبه الاصلاحى ، تناول فيه دراسة نقدية لأوضاع المجتمع المصرى ثم كتاب « الانجليز فى بلادهم » ٠

وفى مجال التاريخ والفلسفة والنقد والابداع الأدبى ، يبرز اسم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذى جمعت بعض آثاره فى مصنف « من آثار مصطفى عبد الرازق » الذى احتوى دراساته النقدية والفلسفية والأدبية بالاضافة الى كتابه المعروف عن الامام الشافعى ثم اشتراكه فى ترجمة رسالة التوحيد لمحمد عبده الى الفرنسية ، ثم توالت مؤلفاته عن المعلم الأول ، وتمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ، والدين والوحى والاسلام بين عامى ١٩٣٨ - ١٩٤٥ (٧٩) ٠ وفى نفس الاتجاه ألف السيد عبد الحميد البكرى كتبه : صهريج اللؤلؤ ، فحول البلاغة ، أراجيز العرب ، والمستقبل الاسلامى (٨٠)٠ أما الدكتور محمد حسين هيكل ، فصاحب انتاج وفير يتراوح بين الفلسفة والأدب والتاريخ والسياسة ، فكتب فى مجال الفلسفة كتابه عن « جان جاك روسو ، حياته وكتبه » ، وفصول فى كتاب « الايمان والمعرفة والفلسفة » ، وفى التاريخ الاسلامى وسير رجاله تبرز سلسلة « حياة محمد — فى منزل الوحى — الصديق ابو بكر — الفاروق عمر ، عثمان بن عفان « بالاضافة الى كتابيه : « الامبراطور الاسلامية والأماكن المقدسة » ثم « الشرق الجديد » ، أما فى أدب الرحلات والأدب الوصفى ، فقد أصدر كتابيه « عشرة أيام فى السودان ثم « ولدى » ، وفى أدب الترجمة الذاتية والسير له « مذكرات فى السياسة المصرية بأجزائة الثلاثة ، ثم تراجم مصرية وغربية » ، وفى مجال النقد الأدبى ، نشر كتابيه « فى أوقات الفراغ ، وثورة الأدب » ٠ اما فى مجال الابداع ، فهو صاحب قصة « زينب » أنضج قصة مصرية ظهرت فى وقتها بالمعنى الحديث ، ثم المجموعة القصصية « هكذا خلقت » الى جانب رسالته للدكتوراه عن « دين مصر العام » فى الاقتصاد السياسى (٨١) ٠

---

(٧٩) السياسة فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٥ ٠

(٨٠) السياسة فى ١٤ / ٨ / ١٩٣٢ ٠

(٨١) يعتبر كتابه عن روسو من كتب التراجم ايضا وقد اعاد نجله الأستاذ احمد هيكل المحامى نشره بعد أن ضمنه الجزء الثالث الذى لم يسبق نشره وقد أعاد سيادته نشر العديد من مؤلفات الدكتور هيكل الى جانب استكمال ما لم يكن قد =

ويحسب الشيخ عبد العزيز البشرى ضمن كتاب الحزب لصلته الوثيقة به وباعضائه ونشره مؤلفاته فى شكل مقالات على صفحات جرائده ، واهمها « المختار ، ثلاثة أجزاء » و « قطوف » وكتابه المشهور « فى المرآة » ، وتدور كلها حول التراجم والدراسات النقدية الأدبية والأخلاقية ، وفى نفس المجال الف دسوقى اباظه كتابيه « حديقة الأدب » و « وميض الأدب بين غيوم السياسة » (٨٢) · كما صنف خليل سكاكينى دراسات فى هذا المجال فى كتاب بعنوان « مطالعات فى اللغة والأدب » بعد أن نشر فصوله بصحيفة السياسة (٨٣) · كذلك ألف عبد العزيز فهمى كتابه الخطير ، « الحروف اللاتينية للكتابة العربية » ، وفيه قدم مشروعا لكتابة اللغة العربية بحروف لاتينية ، وأثار ضجة عند تقديمه لمجمع اللغة العربية عام ١٩٤٤ ، كما أملى ترجمة ذاتية له بعنوان « هذه حياتى » الى جانب ترجماته للقانون القديم ، يضاف الى ذلك الرصيد كله ما ألفه الدكتور سامى كمال بالفرنسية من كتابات قصصية على غرار أقاصيص « لافونتين » (٨٤) وما كتبه زكريا مهران عن النقد والبنوك والشئون الاقتصادية ، مما كان يرجع اليه أساتذة الاقتصاد (٨٥) ·

وغنى عن التوضيح أن معظم المجالات التى ارتادها كتاب الحزب كانت تدور حول اللغة والأدب ، وأن هذه المجالات ساهم فيها حتى بعض الساسة

نشر كالجزء الثالث من المذكرات ، بالاضافة الى كتاب عثمان بن عفان وغيره ، كما اخذ على عاتقه نشر مالم ينشر من مذكرات والده وهو عن الفترة من (١٩٠٩ ـ ١٩١٢) وقد كتبها الدكتور هيكل تحت عنوان يوميات باريس ، كما سيجمع ويصنف محاضرات وأبحاث ودراسات والده لتنشر تباعا ، كما ذكر لنا فى حديث مع سيادته وأطلعنا على تخطيطات ذلك ·

(٨٢) ذكر لنا الأديب ثروت اباظة أن والده نشر الكتاب الأول وهو طالب بمدرسة الحقوق ، أما الكتاب الثانى الذى أعطانا نسخته فقد نشر عام ١٩٤٨ ·

(٨٣) نشر بالقدس ١٩٢٥ ·

(٨٤) السياسة ١٢ يوليو ١٩٤٨ ، وقد ذكر انه جمع فيها بين حكمة الشرق وذهنية الغرب ·

(٨٥) السياسة ٨ فبراير ١٩٤٩ ·

الذين لم تكن صناعة الكتابة حرفتهم الرئيسية ، كعبد العزيز فهمى ، ودسوقى أباظة ٠

(ب) المحامون :

ومن أشهر الذين اشتغلوا بالمحاماة من رجال الحزب وقادته ، رئيسه الثانى عبد العزيز فهمى ، الذى ظل يعمل بها بين عامى ١٩٠٣ ـ ١٩١٣ ، وقد شاركه لطفى السيد لبضعة شهور من عام ١٩٠٦ ، وقد بلغ فيها حظا من الشهرة أهله لأن يكون رئيسا لنقابة المحامين الأهلية (٨٦) ٠ وكذلك كان شأن الدكتور هيكل آخر رئيس للحزب ، الذى بدأ حياته العملية محاميا فى عام (٨٧) ٠ أما وكيـل الحزب محمد علوبة ، فقـد زاول المهنـة منذ عام ١٨٩٩ ، واستمر طيلة حياته يزاولها ـ باستثناء فترة اشتغاله بالوزارة ـ حتى بلغ فيها شهرة عظيمة أهلته لأن يكون نقيبا للمحامين عام ١٩٣٧ (٨٨) ٠ ومن مجلس ادارة الحزب ، كان ابراهيم الهلباوى المحامى الكبير الذى بدأ عمله بالمحاماه منذ عام ١٨٨٦ ، ثم اسماعيل زهدى الذى كان يطالب بالغاء النصاب المالى لتمثيل المحامين فى الهيئات النيابية ، كما نادى باستقلال القضاء (٨٩) وكان صليب سامى فى بداية حياته محاميا كبيرا مولعا بالبحوث القانونية ، كما كان ذلك شأن توفيق دوس ، أما عبد المجيد صالح ، فقد زاول المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، ويضاف اليهم عبد اللطيف المكباتى الذى أصبح قاضيا عام ١٩١٢ ، ثم محمد كامل البندارى (٩٠) ٠

---

(٨٦) F. O. 407/206, Report on Personalities, 1927.

(٨٧) هيكل : مذكرات ، جـ١ ص ٥٤

(٨٨) ذكريات محمد علوبة غير منشورة ص ٢٦ ، ومحمد على رفاعى : رجال ومواقف ص ١٩٥ وكذلك : F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914.

وقد اضـافت صحيفة الاثنين (١٣/١٥/٤١) انه كان يتقـاضى من مكتبـه ١٥ الف جنيه سنويا ٠

(٨٩) احمد زكريا : حزب الأمة ص ١١٢ ومذكرات الهلباوى ص ٣٠ ٠

(٩٠) صليب سامى : ذكريات صليب سامى ، ص ١٣ ، السياسة ٢٠ / ٩ ١٩٥٠ ، السوادى : السابق ص ٢٨٤ ، وعن عبد المجيد صالح (السياسة ٢٩ يونيو ١٩٤٧ ، وعن المكباتى انظر F.O. 371. Op. Cit. ذكرت الوثيقة انه محام من الدرجة الرابعة ، وعن البندارى (السياسة ٦ فبراير ١٩٣٨) ٠

يضاف الى كل هؤلاء مجموعة من رجال الحزب اشتغل أصحابها بالمحاماة لفترة قصيرة مثل : زكريا مهران ، الذى اشتغل بها فترة ثم استغنى عنها ، وكذلك دسوقى أباظة ، الذى كان يمارس المهنة حتى عام ١٩١٤ ، انتقل بعدها لمناصب الادارة ، وكذلك احمد خشبة ، الذى كان محاميا قبل توليه الوزارة ، ثم زكريا نامق من مؤسسى الحزب (٩١) . كما انضم للحزب خلال الاربعينات عدد من المحامين الشبان ، منهم عمر التلمسانى وعبد الحليم سليمان الجندى ، أحمد زيتون ، عبد الرحمن حباريز ، سامح كامل عثمان وصالح جودت وحسن نصرت وعبد السلام زكى ، وعبد العزيز اسماعيل ، وعبد الحميد طلعت ، وعبد الخالق منصرر ومحمد حميده ، وغيرهم (٩٢) .

وهكذا يبدو واضحا أن عددا كبيرا من قادة الحزب ، يضم اثنين من رؤسائه وكذلك اثنين من وكلائه ، واثنين من سكرتيريه ، قد مارسوا مهنة المحاماة كعمل رئيسى لهم ، وان جذبتهم فيما بعد مناصب الادارة والوزارة ، كما أن منهم من بلغ شهرة فائقة فى ممارسة المهنة كعلوبة والهلباوى وتوفيق دوس،ممن كانوا أعلاما للمحاماة فى عصرهم،بالاضافة الى أن الغالبية العظمى من رجال الحزب كانوا يحملون شهادة الحقوق حيث كان الاشتغال بالقضية الوطنية والعمل السياسى بشكل عام يتطلب هذا النوع من الدراسة (٩٣) . وما توفره لأصحابها من ثقافة قانونية ومقدرة خطابية،وربما يفسر ذلك حرص كبار الملاك على توجيه أبنائهم لهذا النوع من الدراسة ، كما يفسر انتشار المحامين فى شتى المجالس النيابية ، وتقلدهم المناصب الوزارية ، واشتراكهم فى تأليف الأحزاب السياسية .

(جـ) أصحاب المناصب :

والمقصود بهذه الفئة الذين تولوا رجالها مناصب الادارة ، وما كان منها

---

(٩١) السياسة ٨ / ٢ / ٤٩ ، حديث الأستاذ ثروت أباظة لنا (١ / ١٢ / ١٩٨٠)، وعن احمد خشبه انظر : F. O. 407/227, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

(٩٢) السياسة الأسبوعية ٤ / ١١ / ١٩٤٤ .

(٩٣) Ziadeh, F., Lawyer, the rule of low and Liberalism in Modern Egypt, PP. 62-76, Reid, D., The National Bar Association and Egyptian Politics. pp. 608-643.

ذا صبغة سياسية ، كالوزارة ، ومع ملاحظة أن من تولوا هذا المنصب الأخير ، قد تدرج معظمهم فى الجهاز الادارى للدولة بدءا بالوظائف الصغيرة فى الادارة والقضاء وغيرها حتى بلغوا المناصب السياسية ، وقد تولى رئاسة الوزارة اثنان من رؤساء الحزب هما عدلى يكن ومحمد محمود ، وان كان عدلى قد تولى رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٢١ ، قبل تاليف الحزب رسمياء ثم تولاها مرتين أخريين بعد أن استقال من الحزب ورئاسته ، فكانت وزارته الثانية الائتلافية عام ١٩٢٧ ، والثالثة وزارة انتخابات (أكتوبر ٢٩ — يناير ١٩٣٠) . أما محمد محمود ، فقد تولى رئاسة وزارات حزبية خالصة، كانت أولها (٢٥ / ٦ / ٢٨ — ٢ / ١٠ / ١٩٢٩) ثم وزارات ثلاث (٣٠ / ١٢ / ٣٧ — ١٨ / ٨ / ١٩٣٩) (٩٤) . كما أن هناك من رجال الحزب من تولى منصب نائب رئيس الوزراء مثل لطفى السيد ، وذلك فى عهد وزارة صدقى الثالثة ١٩٤٦ . ثم أحمد خشبة الذى كان رئيسا للوزراء بالنيابة عام ١٩٤٧ خلال عهد وزراة النقراشى (٩٥) ، كما رشح خشبة لرئاسة الوزارة ، ومثله رشح الدكتور هيكل ، ثم الدكتور حافظ عفيفى ، وان كان الأخير لم يرشح بصفته حرا دستوريا ، الا أنه كان وكيل الحزب ومن كبار مؤسسيه (٩٦) .

وهناك فئة ممن تولوا مناصب وزارية قبل تأسيس الحزب ، ثم اشتركوا فى تاسيسه وأصبحوا أعضاء بارزين فى مجلس ادارته مثل : محمد محب ، واسماعيل صدقى وجعفر ولى ومدحت يكن وعبد الفتاح يحيى ، وكذلك

---

(٩٤) المصادر التى نعتمد عليها فى التواريخ هى : فؤاد كرم ، النظارات والوزارات ، وحسن محمد درويش : الوزارات المصرية فى ظل حكم الأسرة العلوية ، يونان لبيب ، تاريخ الوزارات ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مع مقارنتها وضبطها ، وقد اعتمدنا تاريخ قبول استقالة الوزارة ، لا تاريخ تقديمها ، نهاية لعهدها .

(٩٥) فؤاد كرم : النظارات ، ص ٥٥٣ ، ٦٢٩ .

(٩٦) عن عفيفى ، انظر : اخر ساعة ١٢ / ١ / ٤٩ ، وقد رشح مرتين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٦ ، وعن خشبة ، انظر : مذكرات كريم ثابت (الجمهورية ١٩ مايو ١٩٥٥) وكان ذلك قبل مصرع النقراشى (١٩٤٨) .

كان شأن احمد خشبة الذى كان وزيرا وفديا ثم انضم لحزب الأحرار عام ١٩٢٩ (٩٧) . وثمة فئة ثانية تولى أصحابها الوزارة كأحرار دستوريين لفترة ثم تولوها بعد ذلك مستقلين ، كأحمد لطفى السيد وتوفيق دوس وحافظ عفيفى ومحمد علوبة ومحمد كامل البندارى ، وان كان الأخير قد ترك الوزارة لينضم للقصر الملكى (٩٨) .

كما توجد فئة ممن اشتركوا فى الحزب بعد تأسيسه ولم يعرفوا كأحرار دستوريين الا بعد دخولهم الوزارة على هذا الأساس ، ومن هؤلاء عبد الحميد

---

(٩٧) عن محب ووظائفه قبل الوزارة ، أنظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١١٨ ، وقد بدأ عمله الوزارى بتولى وزارة الزراعة عام ١٩١٤ ، وعن جعفر ولى ، فقد بدأ خدمته فى وزارتى المالية الداخلية والرقابة على الصحف ثم وكالة الداخلية ، انظــــر ملفــــه : F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.
ثم العقاد : حياة قلم ص ١٦٢ ــ اما مدحت يكن ، فلم يكن قد تولى أى منصب حكومى قبل تعيينه محافظا للاسكندرية فوزيرا عام ١٩١٩ انظر F. O. 407/223 Loc. Cit.
وعن خشبة : F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1927.
وعن انفصاله عن الوفد (السياسة ١٢ / ٨ / ١٩٢٨) ــ اما عبد الفتاح يحيى، فلم يكن قد تولى وظائف حكومية قبل ذلك سوى وظيفة بقلم قضايا وزارة الداخلية لبضع سنين ، وقد ذكر التقرير البريطانى عنه خطأ أنه لم ينتم لاى حزب سياسى ، انظــــر : F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

(٩٨) وعن لطفى السيد،فقد ذكرت المصادر البريطانية صراحة أنه انضم للدستوريين بعد أن انفصل عن زغلول ، وعن سيرته الوظائفية قبل الوزارة ، انظر : احمد زكريا : المرجع السابق ص ١١٤ ، وملفه فى F. O. 407/223, Loc Cit. اما حافظ عفيفى ، فلم تعرف له وظائف قبل توليه الوزارة سوى أنه كان مديراً لمستشفى الاطفال بالقاهرة ، ملفه بتقرير الشخصيات البريطانى السابق : وعن توفيق دوس ، انظر :
F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1927.
اما علوبة ، فلم يعرف أنه تولى أى وظائف قبل توليه الوزارة ، انظر مؤلفه : (ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٣٨ وما بعدها) ثم ترجمة له فى F. O. 407/223, p. 12.

سليمان ـ للواء أحمد عطية ـ جلال فهيم ـ عبد القوى أحمد ـ للدكتور عبد الرحمن عمر ، ثم أحمد رمزى (٩٩) ٠ كذلك فان هناك فئة ممن اشتركوا فى تاسيس الحزب ومثلوا فى مجلس ادارته ثم انفصلوا عنه ليتولوا مناصبه وزارية مستقلين عن الحزب ، ومن أمثلتهم على المنزلاوى وصليب سامى ويوسف أصلان قطاوى (١٠٠) ٠

واخيرا تبقى الفئة الاكثر اهمية ، فئة الذين لم يتولوا الوزارة الا لكونهم احرارا دستوريين ، وظلوا طوال اشتراكهم فى المناصب الوزارية يمثلون الحزب وهم : عبد العزيز فهمى ، الدكتور هيكل ، أحمد عبد الغفار ، ودسوقى اباظة ، رشوان محفوظ ، محمد عبد الجيليل أبو سمرة ، عبد المجيد صالح ، الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ على عبد الرازق ومحمد على علوبة ، وحفنى محمود ، وعباس أبو حسين (١٠١) ٠ وكانت أهم الوزارات التى تولوها هى وزارات الأوقاف والزراعة والمعارف والشئون الاجتماعية والعدل

---

(٩٩) أنظر ترجمة لعبد الحميد سليمان فى (السياسة ٦ فبراير ١٩٣٨) ـ وعن أحمد عطية ذكرت السياسة أنه الوزير الدستورى السادس فى وزارة صدقى ١٩٤٦ (السياسة ١١ ديسمبر ٩٤٦) ـ وعبد الرحمن عمر ، هو شقيق عبد العزيز فهمى ، وقد اختير وزيرا للصناعة والتجارة فى وزارة سرى الثانية ٤١ ـ ١٩٤٢ ٠

(١٠٠) المنزلاوى أصبح وزيرا للاوقاف فى عهد صدقى (١٩٣٣) بعد أن ترك الحزب ، وصليب سامى فعل نفس الشىء وترك الحزب ليصبح وزيرا للخارجية ٠ انظر : F. O. 407/223, Op. Cit., pp. 53-54. اما قطاوى فقد ترك الحزب ليصبح وزيرا للمالية فى وزارة زيور الأولى (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) أنظر فؤاد كرم ، السابق ص ٦١٣ ٠

(١٠١) انظر ترجمات لهيكل ورشوان محفوظ فى
F. O. 407/223, Op. Cit., pp. 28-37.

وعن احمد عبد الغفار : الاهرام ٦ فبراير ١٩٧٠ ، المصرى ٦ نوفمبر ١٩٥٣ وأنظر ترجمة لعبد المجيد صالح فى السياسة ٢٩ يونيو ١٩٤٧ ، صوت الأحرار ، أول أغسطس ١٩٤٥ ، وعن مصطفى عبد الرازق ، أول شيخ يدخل الوزارة انظر :
F. O. 407/223, Op. Cit., p. 48.

(وسوف نتحدث عن وزاراتهم وادوارهم خلالها فى الفصل الخامس من الدراسة) ٠

والمواصلات والأشغال ، بينما لم تكن وزارات المالية والخارجية والداخلية تقريبا من نصيبهم باستثناء فترات قصيرة شغلها بعضهم ، وخاصة ما احتفظ به رئيس الوزراء الدستورى لنفسه من هذه الوزارات ٠

واذا علمنا أن الكثيرين من هؤلاء الوزراء لم يكونوا قد تولوا مناصب حكومية قبل توليهم المناصب الوزارية ، ففى المقابل هناك العديد من قيادات الحزب ممن انخرطوا فى سلك الوظائف وان لم تصل بهم الى مناصب الوزارة، من امثال عبد اللطيف المكباتى الذى كان قاضيا ، ومحمد صالح الذى تدرج فى وظائف القضاء حتى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف ، وكذلك حسن عبد الرازق الذى كان وكيلا للديوان السلطانى فمحافظا للأسكندرية لبضعة شهور ، وقد اغتيل على باب الحزب فى نوفمبر ١٩٢٢ ، أما أخوه محمود عبد الرازق فتقلب فى مناصب الادارة حيث كان مديرا لمديريات الفيوم وجرجا والبحيرة الى أن اصبح وكيلا لوزارة الداخلية عام ١٩٢٣ ثم استقال عام ١٩٢٤ من خدمة الحكومة (١٠٢) يضاف الى كل هؤلاء الشيخ محمد بخيت الذى كان مفتيا للديار المصرية ٠

***

الواقع أن اشتراط نصاب مالى كبير نسبيا ، لعضوية حزب الأحرار قد حرمه من عناصر وفئات من المجتمع المصرى ، كان من الممكن أن تثريه بكفاءات ليس لدى أصحابها مقدرة الاستمرار فى دفع هذا النصاب ، بالاضافة الى أن اقتصار عضويته فى البداية على من يزيدون عن خمسة وعشرين عاما ، حال بين فئات من الشباب وبين الانخراط فى الحزب ، مما ضيع عليه شطرا من جهود هؤلاء ، كما أن قصور جهازه التنظيمى عن التغلغل فى الأقاليم ، لم يخلق له قواعد قوية ترتبط به برباط دائم ومتين ، يضاف الى هذا كله

---

(١٠٢) ترجمة المكباتى (السياسة ٩ / ٩ / ٢٤) ، محمد صالح (السياسة ١٠ / ١ / ٢٦ وفاته) ، حسن عبد الرازق (السياسة ٢١ / ١ / ٢٢) ، ثم سيرة محمود عبد الرازق فى الوظائف :
F. O. 407/221, Enc. in No. 25, Egyptian Personalities, April 6, 1937.

فقدان الحزب للعديد من قادته ، وخاصة فئات كبار الملاك ، سواء بالخروج على الحزب أو الانصراف عن العمل السياسى ، أو حتى بالوفاة ، كل هذه العوامل ، مع تصاعد الصراع السياسى ، أضرت بالحزب ضرار بليغا ، وعلى امتداد تاريخه ، رغم محاولاته تعويض ذلك ، الا أن حجم الحزب كان فى الواقع فى حالة ضمور وتدهور مستمرين .

وتكتمل صورة ما حاق « بكيان » الحزب ، بتحليل العوامل الداخلية التى أدت الى حدوث الانقسامات ، والصراعات والخلافات داخله ، مع محاولة الحزب التماسك ، بضم عناصر جديدة ، سواء باغراء المنصب ، عند تمثيله فى السلطة ، أو « بالتوريث » السياسى — ان جاز التعبير — لأبناء قياداته وعائلاته ، وتشير مصادر الحزب الى أن عوامل الصراع داخله كانت ترتبط بعلاقات الحزب السياسية ، وصراعاته حول وبسبب الاشتراك فى الحكم أكثر من ارتباطها بعوامل داخلية فى الحزب كمؤسسة سياسية ، وذلك باستثناء ما كان يتصل منها بمناصب القيادة داخله ، وما دار حولها من صراع ومنافسة ، بالرغم من أن صحيفة الحزب تسمى ذلك كله «مجرد خلاف فى الرأى والخلاف فى الرأى طبيعى فى كل الأحزاب»(١٠٣). وكانت أول أزمة واجهت الحزب من ذلك النوع تمثلت فى رغبة فريق من رجاله الائتلاف مع الوفد فى أواسط أبريل ١٩٢٥ ، وكان يتقدم هذا الفريق محمد محمود وشقيقه حفنى ، ومحمود عبد الرازق ، ومعهم نحو ١٦ عضوا من أعضاء الحزب المعروفين ، حتى « لقد بات متوقعا حدوث انقسام له شأن فى حزب الأحرار»(١٠٤)وقد استتبعت ذلك أزمة بسبب الخلاف على الترشيحات فى مارس ١٩٢٦ ، حيث انفرد محمد محمود خلالها بالاتفاق مع الوفد ، على غير رغبة عبد العزيز فهمى وأغلبية الأعضاء ، وقد تهددت وحدة الحزب ثانية حتى لقد أشيع أن « الشقاق الحاصل داخل الحزب ينبىء بقرب فشله وانضمام ما يتبقى منه للوفد المصرى » وقد استقال عبد العزيز فهمى على

---

(١٠٣) السياسة ٢ / ٤ / ١٩٢٦ ، ١٣ / ١٢ / ١٩٤٨ .

(١٠٤) محافظ الأحزاب السياسية ، محفظة (٣) تقارير الامن فى ٧ ، ١٥ ، ١٦ / ٤ / ١٩٢٥ دار الوثائق .

اثر ذلك من رئاسة الحزب ومعه عيسوى زايد وعبد المنعم رسلان (١٠٥) ٠

ولعل لهذا الخلاف صلة بما حدث فيما بعد ، من تشدد هيكل ـ مؤيدا ببعض القادة ـ مع محمد محمود ، حين رفض أن ينشر له بيانا فى صحيفة الحزب ، مما اضطره الى نشره بالأهرام ، كما سيكون له أثره فى ضعضعة الائتلاف عام ١٩٢٨ بالاضافة الى عدم قبول محمد محمود رئيسا للحزب ، وكان وكيله الأول ، عقب استقالة عبد العزيز فهمى ، حيث لم يصبح رئيسا للحزب الا بعد أن أصبح رئيسا للوزراء ، وكان لهذا الخلاف ـ بسبب الائتلاف ـ اثره فى خروج بعض أعضاء الحزب ممن لم يكونوا على استعداد للاستمرار فيـه (١٠٦) ٠

وجاءت مسألة تأييد وزارة صدقى فى أواسط عام ١٩٣٠ ، والتى كادت أن تعصف بالحزب عصفا ، فرغم أن صدقى استخلص من حـزب الأحرار قرارا بتأييد وزارته فى البداية ، الا أن محمد محمود ومعه جماعة من « أبناء البيوتات فى الصعيد مثـل عائلة محفوظ وجـاد الرب » كانوا يعارضون ذلك ، بينما كان هناك فريق آخـر وعلى راسه أسرة عبد الغفار ، يرى تأييد الوزارة ، حتى لقد هددوا فى سبيل ذلك بالاستقالة من الحزب(١٠٧) ، وعندما حدثت القطيعة بين صدقى والحزب ، وقاطع الحزب الانتخابات ، خالف دسوقى أباظة قرار حزبه وانقطع عنه ورشح نفسه ونجح ،وان لم

---

(١٠٥) المصدر السابق ، عابدين ، تقارير الأمن ، مذكرة فى ٣١ / ٣ / ١٩٢٦ (البوليس السياسى) ٠

(١٠٦) المصدر نفسه ، مذكرة ٣١ / ٣ / ٢٦ ، وتضيف أن الفريق المناوىء لمحمد محمود كان على راسه عبد العزيز فهمى ويضم الهلباوى ومحمد محفوظ وعلوبة وهيكل ودسوقى اباظة ودوس وعفيفى وصليب وابو سمرة ، وانظر المقطم ٢٥ / ١٢ / ٩٢٧ ، ٢٦ يونيو ١٩٢٩ حيث وصفت الحزب بانه اصبح اربعة احزاب ، وانظر الديلى تلجراف ، عن السياسة فى ٢٥ / ٤ / ٩٢٨ ، حيث تحدثت عن تكوين حـزب جديد من المنشقين عن الوفد والأحرار والاتحاد برئاسة صدقى باشا ، وردت السياسة بالانكار فى ٢٦ / ٤ / ١٩٢٨ ٠

(١٠٧) روز اليوسف فى ٢٩ يوليو ١٩٣٠ ٠

يخرج على الحزب كلية أو ينضم لسواه ، والواقع أن خلاف الحزب مع سكرتيره ، كان بسبب الائتلاف مع الوفد فى عهد النحاس ، واستمر موقف اباظة حتى اعتبر نفسه « حرادستوريا مستقلا » (١٠٨) ولم يشأ الحزب الا أن يقبل ذلك من سكرتيره والذى يمثل وجوده فى الحـزب تمثيلا لعـائلة برمتها ·

وتبدو مسألة استمرار محمد محمود فى تأييد سياسة الوفد ، عندما كان على الحزب أن يصدر قراره بشأن معاهدة ١٩٣٦ ومانتج عنها من استمرار معاناة الحزب من حالة « الشقاق » ذلك الذى صرح خلاله هيكل ومعه الهلباوى بأنهما سيرفعان راية العصيان على رئيس الحزب اذا استمر على مسايرته للوفد ، وعندما فاحت رائحة خلاف الحزب مع رئيسه حول المعاهدة ، سارع الهلباوى بتكذيب ذلك بشكل يفيد حدوثه (١٠٩) · ولكن الخلاف تأكد بالفعل حين تعذر اجتماع الحزب أكثر من مرة ، ثم عجزه عن اتخاذ قرار نهائى بشأن المعاهدة ، وقد نتج عن هذه الأزمة تخلى هيكل عن الاشراف على صحيفة السياسة ، كما ابتعد محمود عبد الرازق ، الممول الأول للحزب وصحيفته ، عن الحزب ونفض يديه منه ، وهكذا يبدو أن محور الخلاف هذه المرة كان بين محمد محمود وبين الدكتور هيكل ومؤيديه ، الذين اعتبروا رئيس الحزب منشقا عليه (١١٠) ·

وجاءت وفاة محمد محمود ، وتفجر الصراع لاستخلافه فى رئاسة الحزب،

---

(١٠٨) هيكل : ذكرى دسوقى باشا (مقال بكتاب نشره احمد الغزالى ص ٦٥ ـ ٦٨) وحول تكذيب الحزب لاشاعة فصل دسوقى باشا ، انظر : الوادى فى ٢ مارس ١٩٣١ ، وتفسيرات ثروت اباظة فى حديث سيادته لنا بمنزله فى أول ديسمبر ١٩٨٠ ·

(١٠٩) اخر ساعة فى ٤ اكتوبر ٣٦ عن الخلاف ، السياسة ٢٢ / ١٠ / ٣٦ ، تكذيب الهلباوى ·

(١١٠) السياسة ١/١ ، ٣٦/١٠/٢٢ ، اخر ساعة ١٠/٢٥ ، ١١/١٥ ، ٣٦ ، وكان محمود قد ذكر فى أحد الاجتماعات انه سيعتبر معارضة الحزب للمعاهدة عملا عدائيا بالنسبة له شخصيا (اخر ساعة ١ / ١١ / ١٩٣٦) ·

ذلك الصراع الذى ارجىء الى حين ، حيث لجأ الجميع الى عبد العزيز فهمى ، وكان قد طلق الحياة السياسية ، فعهدوا اليه بالرئاسة ، تفاديا للأزمة التى مالبثت أن تفجرت فى ظل شيخوخة الرئيس « العائد » الذى لم يكن له رصيد من عصبية عائلية ، كما لم يكن له شديد مراس بالحكم مثلما كان لسلفه ، وقد تزامن ذلك مع حدوث خلافات داخل الحزب حول أشخاص الوزراء الدستوريين الذين يمثلون فى وزارة سرى الأولى ٤٠ ــ ١٩٤١ ومن عدم تمثيلهم لرأى الحزب ، وعدم اطلاع رئيس الوزارة لهم على سياسة الوزارة ، وقد أشيع مع هذا الخلاف أن عددا من اعضاء الحزب على راسهم حفنى محمود ورشوان محفوظ واحمد خشبة ينوون تأليف حزب من «الأحرار المستقلين » (١١١) ، وقد جرت محاولات عديدة لرأب الصدع داخل الحزب، من جانب دسوقى أباظة وسيد خشبة ، دخل على اثرها أحمد خشبة وزارة سرى الثانية ارضاء لأنصاره (١١٢) ، ويبدو أن استحداث منصب نائب رئيس الحزب كان نتيجة لذلك الصراع ، بل ان هذا المنصب ذاته أصبح موضوع صراع بين هيكل واحمد خشبة ، حيث اشتد الصراع وطولب رئيس الحزب على اثره بعقد الجمعية العمومية للحزب لحسمه ، وكانت هناك عناصر من خارج الحزب تذكى هذا كله ، فتتدخل جرائد الوفد لتؤيد خشبة مثلا ، كما جــرى الحــديث عن تاليف « شــعبة مستقلة » من حــزب الأحــرار الدستوريين ، ولكن الأزمة قد احتويت فى شكل انعقاد مؤتمر مصالحة صفى خلاله الخلاف وأبقيت وحدة الحزب (١١٣) ٠ ثم حسمت مســألة الرئاسة وانتخب هيكل رئيسا للحزب ، بعد محاولة فاشلة من جانب أحمد عبد الغفار وانصاره لجعل الشيخ مصطفى عبد الرازق رئيسا (١١٤) ٠

---

(١١١) اخر ساعة ٣٠ / ٣ / ٤١ (الرئيس سيكون خشبة) ثم ذكرت فى ٦ ابريل انهم اختلفوا ٠

(١١٢) الاثنين : ٤ اغسطس ١٩٤١ ٠

(١١٣) وثائق عابدين : تقارير الامن ، مذكرة فى ١ / ١/ ١٠ / ١ / ١٩٤٢ ٠

(١١٤) المصدر السابق : مذكرة فى ١١ / ٨ / ١٩٤٢ ، الاهرام ٤ / ١ / ١٩٤٣ ، اخر ساعة ١٠ يناير ٩٤٣ ، وقد اضاف المصدر الاخيران اشاعة خرجت بعد انتخاب هيكل تقول أن بعض اعضاء الحزب فكر فى الاستقالة وتكوين « كتلة الأحرار المستقلة » ٠

وقد ظهرت مثل تلك الخلافات حول تاييد سياسة النقراشى بخصوص القضية الوطنية ، فهناك فريق من الحزب كان يؤيده بدون تحفظ ، يترأسه احمد عبد الغفار ومعه اقلية من الحزب مما لم يرض الأغلبية ، كما تجدد الخلاف حول شخصية الوزير الدستورى الذى سيخلف عبد المجيد صالح بعد استقالته ، فبرز احمد عبد الغفار كمعارض لاتجاه الحزب ، ورغم ان « السياسة » نفت وجود أى خلاف فى صفوف الحزب ، الا أنه كان واضحا أن عبد الغفار كان يميل للسعديين ويؤيد سياستهم باستمرار ، حتى لقد تعالت الأصوات داخل الحزب لعقد الجمعية العمومية لبحث موقفه ، كما ترددت مسالة فصله من الحزب ، وكان لذلك سابقة عندما سعى عبد الغفار نفسه لفصل عبد الجليل أبو سمرة من الحزب ارضاء للسعديين ، وان كان هيكل قد رأى الاكتفاء بابعاد احمد عبد الغفار عن المناصب واخراجه من مجلس ادراة الحزب « لأن عشرة من نواب المنوفية هددوا بتقديم استقالاتهم من الحزب غضبا لعبد الغفار » (١١٥) ٠

وقد خسر الحزب على امتداد تاريخه ، كما أسلفنا القول ، العديد من الشخصيات القيادية سواء بالاستقالة أو بالانسحاب منه والانضمام لجماعات سياسية أخرى ، أو بالوفاه ، وهذا أمر يبدو طبيعيا بالنسبة لحزب سياسى عاش أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ، ولكن هذه المسألة كانت مؤثرة فى حزب الأحرار الدستوريين أكثر من غيره ، اذا علمنا أن هذه الشخصيات كانت من ذوات العصبيات العائلية ، والتى كانت تمول الحزب وصحيفته من آن لآخر ، مما يعد خسارة لم يتسن للحزب أن يعوضها ٠ وخلال العامين الأولين ، فقد الحزب حسن باشا عبد الرازق واسماعيل زهدى ، اللذين قتلا على بابه فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، ثم استقال منه محمد محب باشا، ثم عدلى يكن الذى أعقبت استقالته فى ١٧ يناير ١٩٢٤ ، استقالة كل من السيد بك على الرفاعى والياس بك عوض ، ثم استقالة يوسف قطاوى

---

(١١٥) الكتلة ٨ / ٢ / ٤٧ ، السياسة ٣١ / ٨ ، اول سبتمبر ٤٨ ، (وكان عبد المجيد صالح قد استقال من وزارة النقراشى الثانية وعين بدلا منه عبد العزيز سيف النصر) ، البلاغ ٢٠ / ٢ / ١٩٥١ ، والنداء فى نفس التاريخ ٠

ليشترك فى وزارة زيور الأولى (نوفمبر ١٩٢٤) (١١٦) • ويبدو أن هزيمة الحزب فى الانتخابات الأولى كانت وراء ذلك ، وقد عبرت « السياسة » عن ذلك بقولها أن الحزب لم ينفرط عقده ، لأنه لم يتألف للانتخابات وحدها(١١٧)• وفى سبتمبر من نفس العام توفى المكباتى (١١٨) • وعندما تألف حزب الاتحاد . انضم اليه فريق من حزب الأحرار على راسهم مدنى حزين ، وزكريا نامق ، وحامد العلايلى ، ليصبحوا اعضاء فى مجلس ادارة الحزب الجديد ، كما ترك مدحت يكن الحزب وصحيفته فى يناير ١٩٢٥ أيضا (١١٩) • ثم استقال الشيخ بخيت بسبب أزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق بالاضافة الى استقالة توفيق دوس عقب الأزمة الوزارية التى أعقبت صدور الكتاب فى نفس العام •

وخلال الفترة ١٩٢٦ ـ ١٩٣٧ ، توفى كل من : محمد باشا صالح ، حسين عبد الرازق ، عبد الحليم العلايلى ، السيد البكرى ، محمود عبد الرازق ، ونعمان الأعصر (١٢٠) • وعندما أقام اسماعيل صدقى نظامه ٣٠ ـ ١٩٣٤ ، انضم اليه من رجالات حزب الأحرار صليب سامى وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفى وعلى المنزلاوى وعبد العزيز نظمى ، وصالح لملوم ووهيب دوس ، منهم من اشترك فى وزاراته ومنهم من انضم لحزب الشعب ، كما استقال محمود باشا عبد الرازق فى نوفمبر ١٩٣٦ لأن رئيس الحزب وافق

---

(١١٦) عن مصرع زهدى وعبد الرازق ، السياسة ١٧ ـ ٢١ / ١١ / ٢٢ ، وعن استقالة محب ، السياسة ٢٠ / ٣ / ٢٣ ، ومنكرات سعد : ك ٤١ ص ٢٥٢٥ ، وعن قطاوى. F. O. 407/223, Enc. in No. 3, 39 استقالة الرفاعى ، المقطم ٢٠ / ١ / ٢٤ ، وعن الياس عوض ، المحروسة ٢٤ / ١ / ١٩٢٤ •

(١١٧) السياسة فى ٢١ يناير ١٩٢٤ •

(١١٨) السياسة فى ٩ سبتمبر ١٩٢٤ •

(١١٩) محافظ الاحزاب السياسية ، محفظة (٢) « حزب الاتحاد » (وان كان بعضهم عادثانية لحظيرة الحزب) •

(١٢٠) بالترتيب : السياسة ١١ / ١ / ٢٦ ، السياسة ٢١ / ٩ / ٢٩ ، العلايلى ، السياسة ٣٢/٥/٤ ، البكرى ٣٧/٨/١٤ ، ابو حسين ١٩٣٧/١٠/٢٣ ، الاعصر ، روز اليوسف ٣ / ١١ / ١٩٢٧ •

على المعاهدة » (١٢١) ، وترك كامل البندارى الحزب عام ١٩٣٨ ، لينضم للديوان الملكى (١٢٢) ٠

وفى أكتوبر ١٩٤٥ تحدث الدكتور هيكل فى الذكرى الثالثة والعشرين لتاسيس الحزب ، عن الذين قضت ظروف الحياة باستقلالهم عن الحزبية ومنهم الدكتور على ابراهيم وحامد فهمى وغيرهم ، ثم نشرت السياسة « لوحة الشرف والخلود » التى ضمت اسماء أقطاب الحزب الذين رحلوا حتى ذلك العام ، فذكرت الى جانب من ذكرنا اسماءهم من اعضاء مجالس ادارات الحزب اسماء : عبد الخالق مدكور ـ جعفر ولى ـ ابراهيم الهلباوى ـ محمد محفوظ ـ سيد خشبة ـ سلطان السعدى ـ كامل بطرس ـ غبريال سعد (١٢٣) ٠ ثم توفى الشيخ مصطفى عبد الرازق فى فبراير ١٩٤٧ ، والدكتور سامى كمال فى يوليو ١٩٤٨ ، ثم زكريا مهران وابراهيم الطاهرى فى فبراير ومارس ١٩٢٩ (١٢٤) ٠ ولم يفصل الحزب احدا من اعضائه سوى عبد الجليل ابو سمرة ، الذى فصل بآراء اغلبية اعضاء مجلس الادارة « لمخالفته حزبه والأحزاب المعارضة جميعا عند مناقشة المراسيم المعروضة على مجلس الشيوخ » (١٢٥) ٠ وهكذا فقد الحزب ما يقرب من خمسين من رجالاته المؤسسين وأعضاء مجالس اداراته وكبار مموليه ، وهو عدد كبير نسبيا قياسا الى حجم الحزب كله باعتباره حزبا غير جماهيرى من ناحية ، وباعتباره حزب صفوة يعتمد بالدرجة الأولى على تلك العناصر من ناحية أخرى ٠ واذا كان ذلك مبلغ خسارته فى « الرجال » ، وهو الذى كان يعير خصومه دائما

---

(١٢١) اخر ساعة ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ ٠

(١٢٢) الوفد المصرى ، ٢٧ ابريل ١٩٣٨ ، ذكرت أن محمد محمود ابعده لجنوحه الى بعض الجهات العليا (تقصد القصر) ٠

(١٢٣) أوراق الدكتور هيكل ، الملف الثانى ، نص الخطبة ، السياسة ٣١ / ١٠ ١٩٤٥ (لوحة الشرف) ٠

(١٢٤) السياسة ١٦ / ٢ / ١٩٤٧ ، ١١ / ٧ / ٢ ، ١٣ / ٣ / ١٩٤٩ (على الترتيب) ٠

(١٢٥) السياسة ٢١ / ٦ / ٩٥٠ ، البلاغ ٢٠ / ٢ / ١٩٥١ ، ذكرت انه فصل اعضاء السعديين ٠

بأنه غني برجاله وماله ، فهل استطاع أن يعوض هذه الخسارة بتدعيم نفسه وترميم كيانه ؟ .

لقد قيل عام ١٩٤١ أن الحزب بصدد تجديد شبابه ، واعادة اصدار صحيفته وبالفعل ظهرت أسماء جديدة في مجلس ادارته وجمعيته العمومية ، خلال عامي ٤١ – ١٩٤٢ ومن هذه الأسماء الشيخ رضوان السيد الأستاذ بكلية اللغة العربية وكان أحد نواب الحزب ثم جمال العبد ، الذى أصبح أمينا لصندوق الحزب ، ثم اسماء محمد عبد الرحمن نصير وعكاشة الدالي واحمد مفتاح معبد ومحمد رياض القيعي ... وغيرهم (١٢٦) . وعندما تولى الدكتور هيكل رياسة الحزب قبلت العديد من طلبات الانضمام لعضويته ، فظهرت طبقة ثانية من الأسماء في عضوية الحزب منها عبد الفتاح أبو سحلي وعبد العزيز أبو سعدة ومحمود محمد عمر وعباس حزين ومنصور السلاوي وحسين عاشور ، كما قبل مجلس الادارة ضم أعضاء جدد للحزب منهم نيازي باشا – عبد السلام بك محمود – دكتور محمد بك صالح – محمد توفيق البرادي بك – حامد سلطان بك – طه رياض سيف النصر .. الخ (١٢٧) .

يتضح من الأسماء السابقة أن أصحابها لم يكونوا في معظمهم ، أصحاب

---

(١٢٦) وثائق عابدين : تقارير الأمن ، ٢ / ٤ / ٤١ ، ١ ، ١٢ ، ١٥ يناير ٤٢ ، مذكرة في ٢٠ / ١ / ٤٢ بعنوان « اجتماع الحزب الدستوري » وردت بها أسماء محمد بك الفقي / محمود بك السيد / حسن بك خليل شنب / ابراهيم واكد / الشيخ عبد الوهاب سليم / أمين العلايلي / خطاب الشواربي / صالح الديب / عبد الله عبد الاخر / الشيخ عيسوي صقر / محمد مصطفى / عبد الرازق وهبه القاضي خليفة محمود / سيد منصور / محمد خضر / طاهر المصري بك / عابدين ابو نكري / حسن اسماعيل / عبد الله الجيار / فكري الصغير / عبد المجيد سيف النصر محمد يوسف العبد / محمد ابو عامر .

(١٢٧) الأهرام ٦ / ٤ / ٤٣ ، السياسة الأسبوعية ١٠ / ٤ / ٤٣ (يوم مجيد في حزب الاحرار) ، كما اقام الحزب حفل تعارف ظهرت فيه اسماء محمود ابو جازيه بك – محمد الجوهري بك – اسعد لطفي بك – وقد علق هيكل بقوله انه سعيد بهؤلاء العشرات الجدد اكثر من سعادته بالالوف الذين كانوا يجيئون الى الحزب ابان تولى الحكم ويذهبون بذهابه (السياسة الاسبوعية ١٩ يونيو ١٩٤٣) .

مراكز اجتماعية متميزة ، كما يتضح من القابهم انهم لم يكونوا من ابنـاء البيوتات الكبيرة ، كما لم يظهر بينهم من يحمل لقب الباشوية ـ سوى واحد ـ بالاضافة الى خمسة يحملون لقب البكوية ودلالة هذا ان الحزب فعلا قد بدأت تزحف عليه عناصر من الطبقة الوسطى بعد التدهور الذى أصابه ، خاصة بعد تخفيض النصاب المالى لعضوية الحزب فى عهد رئاسة عبد العزيز فهمى ، الذى ينتمى لهذه الطبقة ، ولعل ذلك الوضع كان يعكس تطورا طبيعيا للمجتمع المصرى ٠

وعندما استقرت رئاسة الحزب للدكتور هيكل طعم الحـزب نفسـه بعناصر ذات وضع اجتماعى متميز ، وفره لها مناصب الادارة ، كمحمد نيازى باشا ، الذى كان مديرا للشرقية وعبد السلام بك محمود ، الوكيل السابق لوزارة الوقاية ، وأسعد بك لطفى ، الذى كان نقيبا سابقا للموظفين ، ومحمد الجوهرى بك،مدير أعمال سابق ، واللواء عبد الرحيم يوسف ٠٠ الخ (١٢٨)٠ كما يلاحظ أن معظم هذه الشخصيات ممن خرجوا على المعاش وفرغوا من خدمة الحكومة ، وليسوا من العناصر الشابة النشطة التى يمكن ان تثرى الحزب بالكفاءات ، ومن ثم كان أمرا طبيعيا ألا يظهر من بين هذه الأسماء أعضاء ضمن قياداته خلال السنوات التالية ٠

وبالرغم من هذا التدفق لأبناء الطبقة الوسطى داخل صفوف الحـزب فان عناصرها لم تشغل مراكز هامة فى قيادات الحزب ، فلم يمثل الكثير منهم فى مجالس ادارات الحزب أو هيئته البرلمانية ، بالاضافة الى ان الحزب لم يرشح احدا منهم لمناصب وزارية ، وهذا يفسر كيف ظلت فكرة «الصفوة» تتحكم فى قيادة الحزب ذاته ، ولعل ذلك ايضا كان وراء اصدار الشباب الدستوريين لصحيفتهم فى مارس ١٩٤٥ لتعبر عنهم وتنطق باسمهم ، ومن ثم بدا الحزب كما لو كان منقسما الى فئتين من الشيوخ والشباب ، وعلى أساس اجتماعى ـ او بمعنى آخر الذوات والأعيان والكبراء فى جانب وابناء

---

(١٢٨) روز اليوسف ٢٤ / ٦ / ٤٣ وعن عبد الرحيم يوسف ، انظر السياسة ١٣ ، ١٨ / ١٢ / ٤٤ وكان وكيلا لمصلحة السجون ٠

الطبقة الوسطى فى جانب آخر ـ وكانت شكاية الشباب تتمثل فى « قصر مناصب الحزب فى الحكم وغيره على اعضاء معينين من رجاله القدامى بما يشبه الاحتكار ، بل انها أصبحت الى الوراثة أقرب منها الى الكفاية والانتاج على عكس ما هو متبع فى الأحزاب المصرية الشعبية » (١٢٩) ٠

ولعل فكرة الوراثة هذه كانت وراء ظهور أسماء أبناء قادة الحـزب ، والذين ظهروا فى هيئة الحزب البرلمانية ، فى اجتماع ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ ، ومن أهمهم : محمد عبد العزيز فهمى ـ عادل محمد علوبة ـ محمد مراد البكرى ـ محمد رشوان محفوظ ـ محمد عبد الله أبو حسين ـ ابراهيم سلطان السعدى ـ رياض عبد العزيز سيف النصر ، كما ظهرت فى قائمة ترشيحات الحزب فى انتخابات ١٩٤٩ اسماء سعيد عيسوى زايد ـ عثمان أحمد عبد الغفار ـ شوقى عبد المنعم رسلان ـ على محمد على علوبة ـ ابو رحاب مصطفى أبو رحاب (١٣٠) ٠ وهذا يمثل زحفا لابناء قادة الحزب ، فى الوقت الذى عضدهم الحزب ليصبحوا نوابا ، على العكس من اسـماء العناصر الشابة الأخرى الذين نطقت باسمهم صحيفة «صوت الاحرار» ٠

بالاضافة الى تلك العناصر الشابة التى كانت تضم المحامين والأطباء ، انضم للحزب العديد من « الكهول والشيوخ » ، وعندما عير من قبل خصومه بانه فقد الكثير من كفاءات أصحابه اما لموتهم أو لانصرافهم عنه ، شرعت صحيفته فى نشر أسماء الكفاءات التى انضمت اليه ، وضربت الأمثلة باسماء مثل جمال العبد وخطاب الشواربى وأحمد خشبة وأحمـد رمزى وزكريا مهران ، وعبد القوى احمد وأحمد عطية وجلال فهيم ، وعبد الحميد رضا والدكتور محمود ماهر (١٣١) ، ممن انضموا للحزب على امتداد تاريخه ولم

---

(١٢٩) صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ ٠

(١٣٠) السياسة الاسبوعية ٤ / ١١ / ٤٤ (ضمت القائمة خمسين عضوا منهم ١٣ يحملون لقب بك) ، السياسة ٣ / ٢ / ٤٦ حفل التعارف السنوى ، السياسة ١٥ / ١٢ / ٤٨ ، ١ / ١٢ / ١٩٤٩ ٠

(١٣١) السياسة ٢٤ ، ٢٦ / ١١ / ٤٧ ، ٨ / ١٢ / ٤٨ ثم ٢٣ / ١١ ، ٨ / ١٢ / ٤٩ ، وفى عام ١٩٤٦ انضم احمد نجيب براده ـ جمال الدين اباظة ـ جورج توتونجى ـ حسين عبد الوهاب ـ عبد الله المليجى ٠٠٠ الخ (٣ فبراير ١٩٤٦) ٠

يكونوا من مؤسسيه ٠ وهكذا لم تكن عمليات تجديد الحزب على قدر كبير من الاهمية ، كما ظلت فكرة الصفوة تحكم عقول قادته فيما يتعلق باحتكار المناصب ، فاصبحت عمليات تجديد الحزب نفسه من ناحية عناصره مسألة شكلية ، بالاضافة الى انها لم تكن ترضى شيوخ الحزب من الأعيان ٠

ويتعلق بمسألة العضوية خروج بعض أعضاء الحزب عليه ، ثم عودتهم اليه ثانية مثل حفنى محمود ، الذى استقال من الحزب فى يوليو ١٩٤٠ احتجاجا على موقف الحزب من الاشتراك فى الوزارات ، ولم يلبث حفنى أن عاد الى حظيرة الحزب عام ١٩٤٦ عندما اختير وزيرا للمواصلات عام ١٩٤٦ ضمن وزراء الأحرار الدستوريين (١٣٢) ٠ وقد فعل محمد على علوبة شيئا كهذا عندما ترك الحزب فى ديسمبر ١٩٣١ ، وان لم يستقل منه رسميا الا فى فبراير ١٩٣٤ ، بعد أن نبذ فكرة الاعتدال والتفاوض مع الانجليز واتخذ موقفا وطنيا متطرفا ، لا يتفق واسلوب حزب الأحرار الدستوريين ، وانقطع علوبة عن اجتماعات الحزب قبل استقالته بفترة انشغل خلالها بالقضايا العربية والاسلامية ، الى ان قدم استقالته معلنا فيها انه « يؤمن بتضامن الجهود القومية بعيدا عن الخصومات الحزبية مما يتعارض مع بقائه فى حزب من الأحزاب » (١٣٣) ، ولعل لانصراف علوبة عن الحزب منذ عام ١٩٢٩ ، صلة بعدم اختياره وزيرا فى وزراة محمد محمود الأولى (٢٨ — ١٩٢٩) وكان من وزراء الحزب السابقين الى جانب كونه سكرتيره الأول ، ويؤيد ما نذهب اليه أن علوبة اشترك فى وزارة على ماهر (١٩٣٦) ٠ كما أنه لم يعد للحزب الا فى عهد رئاسة الدكتور هيكل ، حين اشترك فى حملات الحزب الانتخابية فى أواخر عام ١٩٤٤ ، غير ان عودته لم يصحبها نشاط فعال من جانبه ، كما لم يتول منصبا داخل الحزب ، وقد صرح فى

---

(١٣٢) المصور ١٢ يوليو ١٩٤٠ (ويبدو ان هناك صلة بين استقالته وعدم اختياره وزيرا فى وزارة حسن صبرى الاولى) ٠

(١٣٣) السياسة ٢٧ / ١٢ / ٣١ (حديث خطير لعلوبة باشا) ، ٣٠ / ٤ / ٣٣ عن رحلاته الاسلامية ، و ٢٤ / ٥ / ٣٢ راى فى الموقف السياسى لعلوبة باشا و ٥ / ٣ / ٣٤ (نص استقالته) وهى بتاريخ ١٨ / ١ / ٣٤ ٠

يناير ١٩٤٦ ، أن وجود الأحزاب يسىء الى الحياة النيابية (١٢٤) ، ولذا يبدو أن اختياره فى وزارة النقراشى (٤٦ ـ ١٩٤٨) لم يكن بصفته الحزبية، بل بصفته الشخصية ، كما أن تزايد اهتمامه خلال الأربعينات بالقضايا العربية والاسلامية ، قد امتص كثيرا من نشاطاته مما أبعده عن الحزب٠

ويتصل بقضية الانتماء للحزب مسألةعلاقة بعض الشخصيات السياسيةبه، ممن تحسبهم بعض المصادر اعضاء فيه ، أو يلعبون دورا فى سياسته ، ولو من وراء ستار ، ومن هذه الشخصيات بعض الساسة وأصحاب المناصب كعبد الخالق ثروت وحسين رشدى ولطفى السيد واسماعيل صدقى ٠ وبالنسبة لثروت فقد رؤى فى البداية أن ينضم للحزب ـ هو وصدقى ـ لتكون وزارته حزبية ، ولكن محمد محمود عارض هذا الرأى ، ثم ذكرت بعض المصادر أنه قد عرضت عليه رئاسة الحزب ولكنه اعتذر ، وبعد الائتلاف كرر الحزب عليه العرض ولكنه أبى (١٢٥) ٠ والواقع أن اختيار عدلى لرئاسة الحزب فى البداية كانت مسألة محسوبة ، لأنه كان الشخصية الرئيسية فى مواجهة سعد ، كما ان مركزه بين المجموعة التى ازمعت تأليف الحزب ، ومن بينها ثروت ، لا يسمح لأحد منهم أن يتخطاه ، وثروت وان لم يكن عضوا رسميا فى الحزب الا أنه بالفعل احد أصدقائه ومن كبار معاونيه ، عن مصلحة مشتركة ، كما أن اتجاهه السياسى هو اتجاه حزب الأحرار الدستوريين ، وبالرغم من ذلك كله لم يكن ثروت عضوا بالحزب ، حيث نأى بنفسه عن قيود الحزبية ، محتفظا لها بحرية الحركة السياسية منذ البداية ٠

أما حسين رشدى فرغم أن هناك من أشار الى أن الحزب عندما كان

---

(١٢٤) وعن علاقته السيئة بمحمد محمود ، أنظر السوادى : البرلمان ٠٠ ص ٢٤١ ، وعن عودته للحزب انظر السياسة ٤ ، ٢١ / ١٢ / ٤٤ ، ١٨ / ١٠ / ٤٥ ٠ وعن تصريحاته ضد الحزبية (الاخوان المسلمون ١٢ / ١ / ١٩٤٦) ٠

(١٢٥) هيكل : منكرات ج ١ ص ١٤٥ ، المحروسة ٢١ ، ٢٥ / ١ / ٢٤ ، روز اليوسف ٢٤ / ٤ / ٢٨ ، ثم

F. O 371/10888, No. I, June 26, 1925.

فى طور التأليف ، سوف يكون تحت زعامته هو وعدلى يكن ، وانه لم يقبل رئاسة الحزب ، بل ان بعض المصادر تصفه بانه نائب رئيس الحزب (١٣٦) . الا أن رشدى لم ينضم للحزب على الاطلاق ، ربما حال مرضه الطويل دون ذلك ، والذى ألم به خلال مفاوضات عدلى (١٩٢١) والذى ابعده كثيرا عن الميدان السياسى ، حتى افضى الى وفاته عام ١٩٢٨ . اما لطفى السيد، الذى كان من كبار مؤسسى الحزب ، ومحرر خطاب اعلانه ، فقيل ان وظيفته فى دار الكتب حالت دون عضويته فيه ، فى حين انه كان بوسعه ان يتفرغ للحزب ويستقيل من هذه الوظيفة ، ولكنه فضل موقعه من الحزب وهو دور الموحى له بالافكار والمنظر له ، وربما لأن تجربته مع الأعيان أيام حزب الامة، قد جعلته يؤثر عدم التورط فى الصراعات الحزبية بشكل مباشر ، ويبدو أن مشاركته لمحمد محمود وزارته الأولى (وزيرا للمعارف) قد جعلته ينضم رسميا للحزب ، فظهر اسمه فى قائمة مجلس الادارة فى فبراير ١٩٢٩ ، واستمر ظهوره حتى ابريل ١٩٣٠ (١٣٧) ، وكان ينوب عن رئيس الحزب فى شرح مبادىء الحزب ، ويهاجم خصوم الحزب من منطلق حزبى ، كما شارك بعد ذلك فى وزراتى محمد محمود الثانية والثالثة ، وان لم يظهر اسمه بعد ذلك فى جلسات الحزب او اجتماعاته ومؤتمراته خلال فترات ابتعاده عن ادارة الجامعة ، مما يجعلنا نعتقد انه انصرف عنه عقب وفاة محمد محمود .

اما اسماعيل صدقى فكان ضمن مؤسسى الحزب ، وان لم يكن على علاقة طيبة بمحمد محمود ، الذى اعترض على عضويته للحزب ، كما لم يكن على علاقة طيبة بعدلى يكن خلال مفاوضاته (١٩٢١) ، ومع ذلك بدا حتى عام ١٩٢٥ يعمل كما لو كان مستقلا عن الحزب ، فى حين كان يتبنى نفس أفكار ومواقف حزب الأحرار ، وكانت « السياسة » تنشر بياناته ومقالاته خلال المعركة الانتخابية وان لم يشر الى أنه من مرشحى الحزب ،

---

(١٣٦) F. O. 407/195, Enc. in No. 73, Aug. 6-13, 1922.

وانظر الأفكار ٥ سبتمبر ، ١٥ اكتوبر ١٩٢٢

(١٣٧) السياسة ١ / ٨ / ٢٨ ، ٢٥ / ٢ ، ٢ / ٤ / ٣٠ ، ١٤ / ٥ / ٣٠ خطبته فى اجتماع الشبان الدستوريين وهجومة على الوفد . وليس صحيحا ما ذكره مجيد خدورى (عرب معاصرون ص ٣٢٨) من انه لم ينضم رسميا للحزب .

كما قيل ان صدقى تولى ادارة شئون الصحيفة المالية عندما هددتها الازمات، ومع ذلك ظل صدقى يعمل مستقلا « لكى يخدم أهدافه وغاياته البعيدة والمعقدة .. وهو وان بدا تعاطفه واضحا مع الأحرار الدستوريين الا انه كان يحتفظ لنفسه بحرية العمل من خلال تعضيده لأى حزب » (١٢٨) . وكان ان أستقال صدقى مع استقالة الوزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة فى سبتمبر ١٩٢٥ ، ثم مالبث أن انضم رسميا للحزب وكانت أول نشاطاته الحزبية ان القى فى مجلس النواب كلمة الحزب فى تأييد سعد زغلول ، ثم ظل اسمه يظهر فى قائمة مجلس ادارة الحزب حتى ابريل عام ١٩٣٠ الى ان دعى الى تأليف الوزارة ، حيث ذكرت « الأحرار الدستوريون » انه استقال من حزب الأحرار يوم أن تولى الحكم (١٢٩) ، وكانت القطيعة المعروفة بين صدقى والحزب منذ ذلك التاريخ .

يضاف الى فئة الساسة السابقين ، فئة من الكتاب والصحفيين ممن كتبوا وتولوا رياسة تحرير صحف الحزب ، من أمثال محمود عزمى وتوفيق دياب ، اللذين لم يكونا عضوين فى الحزب برغم تحريرهما لصحيفته وكتابة مقالاته السياسية الحزبية ، وقد انسحبا من الصحيفة عقب انقلاب محمد محمود الدستورى عام ١٩٢٨ (١٤٠) . أما علاقة طه حسين بالحزب ، فيبدو

---

(١٢٨) P. F, 371/10888, No. I, Henderson to Chamb. June 26, 1925, 407/201, No. II, July 20, 1925.

وعن صلته بصحيفة السياسة ، انظر المحروسة ٢٥ / ١ / ٢٤ ، وتغطية نشاطاته فى السياسة ٣ ـ ١٠ مارس ٢٥ ، وعن صلته بعدلى ، يوسف نحاس : صفحة من تاريخ ص ٩٧ ـ ٩٨ ، ١٠٣ ـ ١٠٤ (محاولته افشال مهمة الوفد الرسمى) ـ خطبته فى تأييد سعد (السياسة ١٨ نوفمبر ١٩٢٧) وعضويته بمجلس ادارة الحزب (السياسة ٢٥ فبراير ، ١١ يونيو ١٩٢٩) .

(١٢٩) انظر البلاغ ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ، السياسة ٢٠ ـ ٢٣ يونيو ١٩٣٠ ، الأحرار الدستوريون ١٠ يناير ١٩٣١ .

(١٤٠) عن علاقتهما بالحزب انظر : توفيق دياب : اللمحات ، المقدمة ثم ص ٣١ ، محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١١٨ ـ ١١٩ ، وان كان دياب قد رشح نفسه كحر دستورى عام ١٩٢٥ (السياسة ٢ ، ٤ يناير ١٩٢٥) ، الاهرام ٢١ يوليو ١٩٢٨ (لماذا انسحبت من تحرير السياسة لعزمى ، ومقال دياب : من الاعماق).

انها كانت علاقة ثقافية فكرية ، وببعض قياداته ، ولم تكن علاقة عضوية . كما لم يمارس نشاطا سياسيا لخدمة مصالح الحزب ، باستثناء ما تورط فيه وما أفضت اليه مكانته ضمن هيئة تحرير « السياسة » من كتابة بعض المقالات ذات الصبغة الحزبية السياسية ، حيث احتفظ لنفسه بمرونة الحركة بين المنابر الثقافية للأحـزاب السياسية ، الأمر الذى يفسر انتقاله بين صحف أكثر من حزب ، وعدم ارتباطه بشكل تنظيمى بأى منها (١٤١) ٠

اما زكى عبد القادر الذى كان يميل للأحرار الدستوريين من ناحيـة أفكارهم ، وتأثر بدعوتهم التجديدية ، فقد التحق للعمل بصحيفتهم ،«ملتمسا العمل وليس النضال الحزبى » على حـد تعبيره ، وقد بلغت مكانتـه فى الصحيفة أن كان يكتب افتتاحياتها وبالرغم من ذلك كله لم يكن حرا دستوريا، ومن ثم لم يشارك كثيرا فى نشاطات الحزب السياسية العملية أو تنظيماته، مكتفيا بالدفاع عن اتجاهاته بحكم اشتغاله بصحافته ٠ أما حافظ محمود ، فقد دخل صحافة الحزب من واقع تتلمذه على الدكتور هيكل ، ومن ثم كان تعاطفه مع الحزب ، ذلك التعاطف الذى لم يدفع به ليكون عضوا به ، رغم توليه رئاسة تحرير صحفة لفترة طويلة ، مع ما يعنيه ذلك من دفاعه اليومى عن سياسة الحزب وخوض معاركه الحزبية (١٤٢) ٠ وهكذا يبدو أن الحزب لم يكن يكرثه أن يكون رؤساء تحرير صحفه أعضاء فيه ، ماداموا قـد انتزموا بالدفاع عن سياسته وبنشر أفكاره ومتابعة نشاطاته ، حتى لو كانوا قد تولوا مراكزهم من واقع ممارستهم لحرفة الصحافة قبل أن يكونوا مؤمنين بمذهبه السياسى ٠

---

(١٤١) انظر رجاء النقاش : ادباء معاصرون ص ٣٩ ، طه حسين : الايام جـ ٣ ص ١٥٠ ، ١٩٩ ومن كتاباته السياسية فى السياسية ٨ ـ ٢٢ نوفمبر ٩٢٢ ثم ٢٩ ديسمبر ٢٢ ، جمال سليم : البوليس السياسى ص ٧٦ ، ٨٠ ـ ٨١ ٠

(١٤٢) نشر زكى عبد القادر مجموعة صور من الريف فى « السياسة » قبل ان يجمعها فى كتاب ، وقد قدم لها هيكل عندما صدرت عام ١٩٤٩ ، زكى عبد القادر : اقدام على الطريق ص ١١٧ ـ ١١٨ وفى حديث الأستاذ حافظ محمود معنا (٥ / ١٢ ١٩٨٠) ذكر ان التقليد كان ان يتولى تحرير السياسة أحد أعضاء الحزب البارزين ولكن الدكتور هيكل حطم هذا التقليد وقال ان الصحافة للصحافيين واستطاع بنفوذه أن يعينه فى رئاسة التحرير ٠

وبشكل عام يمثل تاريخ الخلاف داخل حزب الأحرار الدستوريين ، تاريخ الخلاف فى الراى الناتج عن العلاقات السياسية من ناحية ، وتداخل المصالح وتشابكها من ناحية ثانية ، مما يحدث عادة بين الجماعة الحزبية التى لا يحكمها تنظيم قوى والتزام حزبى صارم ازاء هذا التنظيم ، وقد يتعدى هذا الخلاف حدود الراى الى التهديد بالانقسام والخروج على الحزب مما يمهد لتفتته ، وقد ارتبطت أزمات الحزب بهذا الخصوص بمسألتى تأليف الأحزاب الجديدة ، والاشتراك فى الحكم ، بيد ان ما حدث من حالات خروج على الحزب ، لم يؤد الى اقامة احزاب أخرى ، بل كانت فى معظمها انسلاخات فردية وشخصية ، وحالات خروج من الحزب ثم عودة الى صفوفه ، حيث لم يشهد الحزب طوال تاريخه حركة انشقاق جماعية ، يضاف الى هذا كله أن بعض العناصر القوية داخل الحزب قد كونت لها اتباعا مهدت مع صراع الأجيال داخله ، للاخلال بتوازنه .

***

لعلنا الآن نتساءل : اذا كان هذا هو تركيب الحزب ، فما هو مركز القوة السياسية فيه ؟ هل هو رئيسه أم مجلس ادارته ، أم جمعيته العمومية ، أو أنه يكمن فى المعبرين عنه أى صحيفته وهيئة المحررين فيها ؟ ولدراسة هذه المسألة يلزم أولا تحديد الجماعة القيادية داخل الحزب ، لأنها هى التى تمتلك القوة السياسية وبالتالى تقوم بتوجيه الحزب وصنع قراراته ، ونظريا هناك ثلاث معالجات ومداخل أساسية للتعرف على تلك الجماعات ، وهى مدخل المناصب Position Approach الذى يفترض أن أولئك الذين يشغلون المناصب الرئيسية هم القادة وأصحاب القوة ، ومدخل السمعة Reputational Ap. أى أن من لهم سمعة سياسية هم أصحاب النفوذ الفعلى داخل الحزب ، ثم مدخل صنع القرار Decision Making Ap. الذى يعتمد على أن مجرد المشاركة فى صنع القرارات الرئيسية داخل الحزب هو دليل على القيادة وامتلاك القوة السياسية ، وهذا يعنى ضرورة تحديد المشاكل المطروحة وتتبع عملية صنع واتخاذ القرارات ومعرفة من اشترك فيها فعلا ، وتحديد المشاكل التى أثيرت وصدرت قرارات بشأنها ، وكذلك التى

لم تثر ، لأن قتل فكرة فى مهدها دليل اكيد على القوة (١٤٢) . ولكل مدخل من هذه المداخل الثلاثة مآخذه ومحاذيره ، ولكن يمكن الافادة منها جميعها على كل حال ، ومن خلال دراستنا تبين مبدئيا أن حزب الأحرار لم يكن مؤسسة شخصية ، تعتمد فى بقائها وحركتها السياسية على قدرات شخص بعينه ، أو زعيم فرد ، وان بدأ أحيانا كذلك فى فترة من فترات رئاسة محمد محمود ، كما لم يكن مؤسسة غير شخصية بمعنى الالتزام بالحزب ونظامه باعتباره هيئة سياسية قادرة على الاستمرار ، لقد كانت حركة الحزب تتحدد حقيقة بمقدرة « الصفوة المحركة أو الصفوة القائدة » داخل جهازه التنظيمى .

فبالنسبة لشخصية الرئيس ، فالمعروف أن الجماعة التى أسست الحزب قد لجأت الى عدلى يكن ليترأسه ، أى أن الحزب « استعان » بشخصه فى مواجهة سعد زغلول وطغيانه ، وبالتالى كانت حركة الرئيس تتحدد من خلال الاطار الذى توحى به الجماعة المؤسسة من قادة الحزب ، ثم ان عدلى عندما ترك رئاسة الحزب تخلى عنه نهائيا ، بالاضافة الى أن شخصيته لم تكن يتوفر فيها ما هو ضرورى للنضال الحزبى من قوة التأثير والمناورة والسيطرة ... الخ ، ولم تكن رئاسته للحزب عن اعتقاد أصيل يملأ نفسه وقناعاته ، والا لما ترك الحزب نهائيا ، وقد تكرر نفس الشىء مع اختيار عبد العزيز فهمى لرئاسة الحزب وهو شخصية محايدة تحظى باحترام عام ، وشكلى أحيانا من بعض القطاعات ، وقد لجأ الحزب اليه لأنه زميل سعد زغلول فى لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وربما يعنى هذا الاعتماد على مدخل السمعة ، كما لم يكن من مؤسسى الحزب ، يضاف الى هذا ان الحزب قد ضحى به على مذبح الائتلاف مع الوفد عام ١٩٢٦ ، وكان فهمى راغبا عنه،كما أن لبقاء الحزب بدون رئيس خلال عام ١٩٢٤ ، ثم بين عامى ٢٦ ، ١٩٢٩ ، أمر له دلالته بالنسبة لحجم وقوة هذه الرياسة وأهميتها بالنسبة للصفوة القائدة داخل الحزب ، مما يعنى أن المنصب لم يكن ملحا تماما ، وان ضرورته ليست الا بقدر استكمال النظام .

---

(١٤٢) محمد السعيد ادريس : حزب الوفد والطبقة العمالية فى مصر ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

واختيار عبد العزيز فهمى لرئاسة الحزب للمرة الثانية عام ١٩٤١ ، تفاديا لأزمة الصراع على الرئاسة ، يعنى أن الصفوة القائدة قد فقدت توازنها خلال صراعاتها وخلافاتها المتكررة ، طوال فترة رئاسة محمد محمود على ما رأينا ، فلم تعد الصفوة القائدة منسجمة مع نفسها بالقدر الذى يجعل مسألة الرئاسة أمرا غير ذى بال • ولذا نستطيع القول بأن كلا من عدلى يكن وعبد العزيز فهمى لم يشكلا ، بتوليهما رئاسة الحزب ، مركز قوة سياسية مؤثرة داخله ، الا بقدر « تحريك » نظامه واستيفاء شكله ، ولم نعرف ، على مادرسنا ، ارتباط القوة السياسية بشخص رئيس الحزب الا خلال عهد رئاسة محمد محمود ، الذى رضخت الصفوة المحركة له ، وكان أكبر شخصية فيها ، لتوليه منصب رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، ولهذا صلة وثيقة بمدخل المناصب ، فى حين لم يتول أحد من رؤساء الحزب الآخرين هذا المنصب طوال فترة وجوده فى رئاسة الحزب ، وخير ما يثبت رضوخ الحزب لقوة محمد محمود السياسية هو اذعانه لرأيه المتعلق بمعاهدة ١٩٣٦ ، والذى كانت تعارضه أغلبية الحزب ، بينما كان قد عجز عن نشر مقال له بصحيفة الحزب بعد أن تحداه رئيس تحريرها عام ١٩٢٧ •

وخلال عهد الدكتور هيكل ، عاد الانسجام للصفوة القائدة داخل الحزب لما تميزت به شخصيته من اعتدال ودبلوماسية ، كما أن الحزب خلال الاربعينات كان قد فقد العديد من شخصيات هذه الصفوة العتيدة ، بالاضافة الى استخدام وسائل أكثر ديمقراطية بالنسبة لقرارات الحزب ، نتيجة حركة احياء محدودة لتنظيماته •

أما جمعية الحزب العمومية ، فالمعروف أن الحزب لم يكن يلتزم بدورات انعقادها ، وكانت قيادته لاتأخذ أو تعتد برأيها فى العديد من المسائل الهامة مثلما حدث عندما اتخذ الحزب قراره بشأن دستور صدقى دونما رجوع الى الجمعية حيث قيل يومها « ليست الجمعية التى يعهد اليها بمثل هذه المباحث الفقهية » (١٤٤) وعندما طولب الدكتور هيكل بعقد الجمعية لمناقشة

---

(١٤٤) السياسة فى ٢٨ اكتوبر ١٩٣٠ •

الخلافات داخل الحزب ، رأى أن ذلك لا يجدى شيئا » بل ربما اتسعت دائرة الخلاف » وتكرر نفس الطلب من عبد العزيز فهمى لتوحيد كلمة الحزب، ولم تحدث استجابة (١٤٥) ، مما يجعلنا نعتقد أن هذه الجمعية لم تكن لها الفاعلية السياسية المؤثرة المعترف لها بها فى قانون الحزب .

وكانت هيئة تحرير « السياسة » قوة سياسية يحسب حسابها ، وقد ترك لها فى بداية الأمر حرية تقرير خطة الاعتدال أو العنف فى مقاومة خصوم الحزب ، دونما تدخل من جانبه ، مما يحمل معنى الاعتداد برأى هيئة التحرير وعلى راسها الدكتور هيكل وقد كان قوة متميزة داخل الحزب، حتى أن الدكتور عفيفى ، همزة الوصل بين الحزب وصحيفته ، كان يسأله هل ستنشر خطبة فلان أم لا ، مما يدل على أن الحزب أحيانا لم تكن لديه خطة معينة لتوجيه صحيفته ، بحيث كان يسأل رئيس تحريرها عما سيفعل (١٤٦) ، وقد اتهمت الصحيفة ذات مرة بأنها لم تعد تمثل مجموع الحزب فدافعت عن نفسها بأنها على اتصال مباشر بلجنة الحزب التنفيذية التى تؤيد الصحيفة فى خطتها تماما ، وأنها تقوم بتنفيذ قرارات الحزب تمام التنفيذ » وأننا قبل ترك الأحرار الحكم كنا أكثر استقلالا عن لجنة الحزب التنفيذية ، فلم نكن نستشيرها الا فى الخطة العامة دون أن نسألها ما نسألها اليوم عنه من التفاصيل » (١٤٧) ، وكانت الصحيفة مؤيدة من جانب رئيس شركتها الجديد محمد محمود الذى أبدى اغتباطه بما كتبته الصحيفة خلال الأزمة الوزارية (١٩٢٥) ، وبالرغم من ذلك حدثت أزمة بين الصحيفة وبين رئيس شركتها ووكيل الحزب الأول القائم بعمل رئيسه، عندما نشرت لرئيس تحريرها مقالا عن الائتلاف ، اعتبره محمد محمود لايعبر عن سياسة الحزب وأرسل كلمة « للسياسة » بهذا المعنى فرفض

---

(١٤٥) وثائق عابدين : تقارير الامن ، تقرير فى ٢٨ / ٣ / ١٩٤١ ، أول أكتوبر ١٩٤٢ .

(١٤٦) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ١٥٠ ، ١٧٣ والخطبة كانت لعلوبة سكرتير الحزب .

(١٤٧) السياسة : ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

الدكتور هيكل نشرها مهددا بالاستقالة ، ولما لم يكن بوسع الحزب الاستغناء عنه بحال من الأحوال ، رضخ محمد محمود ونشر كلمته « بالأهرام » (١٤٨) ٠ وان كانت المسألة قد سويت فيما بعد بنشر هيكل بيانا يفيد بألا خلاف بين الحزب وصحيفته ، الا أن المسألة لها دلالتها الخاصة على اعتبار أن الصحيفة قد باتت قوة يحسب حسابها داخل الحزب ، وأن هيكل أصبح فى مركز يستطيع أن يعبر من خلاله عن رأيه فى أدق المسائل السياسية دون الرجوع الى الحزب ذاته ، ان لم يكن يتحداه وقد تعاظم دور الصحيفة حتى لقد ذكر احد كبار محرريها انه لم يعد يشعر بحزب الأحرار كعنصر فعال فى الصحيفة أبدا « وان كان قد عاد ليرصد تطورا جديدا يتمثل فى اقحام الحزب نفسه على الصحيفة وتدخله بنفوذه فى تحريرها ، حتى لقد استخلص الحزب مبنى الصحيفة لنفسه واستأجر لها شقة » (١٤٩) ، فى فترة كان الحزب يعانى خلالها من الانقسام الذى انعكس بدوره على الصحيفة ، كما بدأت الصحيفة تتخبط نتيجة عدم الاستمرار فى تمويلها ، فهى على قوتها واقتدار القائمين بأمرها كانت تستمد قوتها من مواظبة الحزب على تمويلها ، ولم تلبث الحكومة ان عطلتها ، فلم تعد بعد ذلك تملك ما كان لها من شأن قديم حيث تفرق معظم محرريها الأقوياء من أنصار الدكتور هيكل الذى ابتعد عن رئاسة تحريرها هو الآخر ، ثم انتقل فيما بعد الى رئاسة الحزب ٠ وهكذا يبدو أن الصحيفة على قوتها لم تنفرد باتجاه سياسى مختلف الا مرة واحدة ، ذلك أن الصفوة القائدة داخل الحزب ، بتمويلها الصحيفة ، كانت صاحبة القرار فى الاتجاه السياسى لها ، وبالتالى مصدر القوة السياسية ، وكانت هذه الصفوة تتمثل فى مجموعة العناصر المحركة لمجلس ادارة الحزب من كبار شخصياته من أبناء عائلات سليمان وخشبة وعبد الرازق وعبد الغفار ، الذين كان يؤخذ الوزراء الذين يمثلون الحزب من بينهم ٠

---

(١٤٨) السياسة ٢٠ / ١٢ / ٢٧ ، الاهرام ٢٣ / ١٢ / ٢٧ ، ثم السياسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٢٧ ٠

(١٤٩) زكى عبد القادر : اقدام على الطريق ، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٦ ، الشعب ١٠ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ ، الأخبار ١٣ / ١٢ / ١٩٥٦ (مقالة موت الكاتب) ٠

لقد كان لدى العناصر التى الفت حزب الأحرار الدستوريين احساسا ووعيا بوضع اجتماعى متميز داخل المجتمع المصرى ، باعتبارهم أصحاب المصالح فيه ، ومن ثم يقع على عاتقهم أمر سياسته وقيادته ، وقد انعكس هذا الاحساس على موقفهم من الجماهير ، فنظروا اليها على أســاس واقعهم وموقعهم منها ، فنأت عنهم مما خلق لديهم « عقدة الأقلية » وما يستتبع ذلك من محاولة التماسك والاستعلاء تارة ومغازلة الجماهير تارة أخرى ، وان عاملوها بمنطق الصفوة فى معظم الأحيان ولعل هذا المعنى يفسر على نحو ما التكييف الاجتماعى للحزب ، حيث كان تركيبه الاجتماعى يضم العناصر التى تنتمى لطبقة الأعيان المصرية من كبار ملاك الأراضى الزراعية، والتى يشتغل قطاع منها بشئون المال والتجارة والصناعة ، ورغم انها فى معظمها اصبحت مصرية قحة ، الا انها ضمت عناصر تنتمى لأصول تركية أو شركسية ، كما ضمت هذه الصفوة جناحا متميزا من خاصة المثقفين المصريين وأرباب المهن الحرة • وقد انعكس منطق الصفوة على عضوية الحزب ونوعية الشخصيات المنتمية اليه ، فحصرت فى فئــات اجتماعية بعينها تحتل مراكز وفرتها لها وظائفها العليا فى المجتمع • وعندما فقد الحزب الكثير من العناصر القوية من كبار رجال العائلات سواء بالخروج عليه أو بالوفاة ، لم يلجأ الى الجماهير ، وحاول الاستعاضة عنهم بعناصر من الطبقة الوسطى من غير أبناء العائلات ، بحكم تطور المجتمع ذاته ، ولم يكن بوسعه أن يفسح للعناصر الجديدة مكان الصدارة فى قيادته وأجهزته ، حيث بقيت قياداته التقليدية محافظة على « أصول » الحزب وانتماءاته ، فوقع الحزب فى تناقض جديد ، جعل قياداته التقليدية فى جانب ، والعناصر الشابة الطموحة فى جانب آخر ، ومن نفس منطق الصفوة الذى ميز وضع الحزب بالنسبة للمجتمع المصرى ككل ، سيرت حركة الحزب ، فتمثلت القوة السياسية داخله فى « صفوة قائدة » تجاهلت كوادر الحزب الأخــرى وعناصر القوة المكنة فيه •





الفصل الثالث

الحزب والقضية الوطنية

- القضية الوطنية ٢٢ ـ ١٩٢٩
- مفاوضات محمد محمود / هندرسن
- الطريق الى المعاهدة ـ معاهدة ١٩٣٦
- اتفاق مونترو ١٩٣٧ ـ اتفاقية الثكنات
- المعاهدة فى التطبيق ٣٩ ـ ١٩٤٥
- مفاوضات صدقى / بيفن ـ تدويل القضية المصرية
- الحزب والاحلاف
- اتفاق خشبة / كامبل ـ الغاء المعاهدة ٠

شغلت القضية الوطنية ، بمعنى الجلاء العسكرى والأجنبى عن وادى النيل الحيز الأعظم من برامج الأحزاب المصرية ، وحدد الاشتغال بها مقدرة وتأثير قادة الحركة الوطنية المصرية ، بل وكل الساسة المصريين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ، وكانت المعيار الرئيسى لدى شعبيتهم، كما كانت سببا فى سقوط معظمهم من مناصب الحكم ومن مسرح الأحداث وضياعهم فى زوايا التاريخ ، ومن هنا تكمن خطورة دراسة دور حزب سياسى تجاه القضية الوطنية ، ومدى اسهامه فى الاشتغال بها ، لارتباط ذلك ببقائه فى السلطة ، ووجوده السياسى وتغلغله فى صفوف الجماهير وبالتالى تسجيل دوره التاريخى ٠

وقد اختلف مؤسسو حزب الأحرار الدستوريين مع زملائهم وهم يتفاوضون لحل القضية الوطنية ، وتحقيق استقلال مصر وازالة الوجود البريطانى والأجنبى منها ، وأيا كانت أسباب خروجهم على التجمع الوفدى، فيبقى ثابتا أنهم خرجوا خلال الأزمة التى كانت تجتازها مفاوضات سعد

زغلول مع اللورد ملنر (١٩٢٠) ، كما أنهم التفوا حول عدلى يكن فى مفاوضاته الرسمية مع كيرزن (١٩٢١) ومنحوه العون والتعضيد ، كما بدأ التفكير فى تأليف الحزب ابان هذه المفاوضات ، يضاف الى ذلك دورهم فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى رأوا فيه فاتحة عهد جديد للقضية الوطنية ، يقتضى منهم تنظيم صفوفهم فى شكل حزب سياسى يدافع عن الأوضاع الجديدة التى نشأت فى ظله ، ويستعد لخوض مرحلة استكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات الواردة بالتصريح .

وهكذا كانت القضية الوطنية هى نقطة البداية ، بمعنى من المعانى ، فى تكوين الحزب وتأليفه ، بل ونقطة البداية لدراستنا لحركة الحزب السياسية وربما كانت تسميتهم « بالأحرار » تحمل معنى أنهم طلاب حرية وتحرر ، الى جانب المعانى الأخرى ، وحين افتتح رئيس الحزب خطبة اعلانه أشار الى أن ماكسبته الأمة بتصريح فبراير يمثل نقطة ارتكاز هامة « تستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها للمفاوضات حلا موافقا لمطالبنا القومية » ثم أضاف أن خطة الحزب بهذا الصدد ترجع الى مبدأ واحد وهو أن الاتفاق لا يجوز بحال من الأحوال أن يمس استقلال مصر ، ولم يشرح كيف يتم ذلك ، ولا مايمكن أن يفترض من حلول للمسائل المحتفظ بها ، على اعتبار أن الحيطة السياسية تقضى بذلك (١) .

وعندما تفاوض عدلى يكن مع كيرزن ثبت أنه لم يكن هو المفاوض المصرى المطلوب لتلك الجولة ، وكان المشروع الذى قدمه كيرزن يتضمن نفس النصوص ، بل والصيغ التى عرضت على الوفد عند بدء المفاوضات ولم يقبلها (٢) ، وأن المفاوضات لم تكن أكثر من مناورة لمعرفة أوراق المجموعة المفاوضة التى انشقت على التجمع الوفدى ، والتى بات يعتقد أنها ستكون أكثر تساهلا فى المطالب الوطنية ، ومن ثم لم يكن لدى كيرزن أكثر مما كان

---

(١) حزب الاحرار ، خطبة دولة الرئيس ص ٦ ــ ٩

(٢) جمهورية مصر ، القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ص ١٩٨ ــ ٢٠٠ نص المحاضر ، ثم يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ص ٩٦ ، وصحيفة الشباب ١٧ / ٢ / ١٩٣٦ .

لدى ملنر ، والا فبماذا نفسر كيف أن مشروع كيرزن كان ينبنى أساسا على مشروع سلفه ، كما تصرح بذلك التقارير البريطانية ؟ وعموما رفضه الوفد الرسمى فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ على اعتبار أنه غير مقبول كلية (٣) ٠

وربما كانت النتيجة الأساسية لتلك المفاوضات هى اقرار فكرة التصريح البريطانى المعروف ، الذى اعلنت فيه الحكومة البريطانية انتهاء الحماية على مصر لتصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الوعد بالغاء الأحكام العرفية، والاحتفاظ بالنقاط موضع الخلاف الى مفاوضات مقبلة (٤) ، وقد تألفت وزارة ثروت فى أول مارس ١٩٢٢ وحديث المفاوضات لم ينقطع ، وقد عبر عدلى يكن عن رغبته فى الاسراع باستئنافها خلال حديث له مع أحد رجال دار المندوب السامى ، الذى نقله بدوره الى المندوب ، وكان محمد محمود حاضرا فذكر عدلى أنه « بعد أن ينعقد البرلمان فى نهاية العام ، فمن الأفضل أن تتم المفاوضات فى لندن وليس فى القاهرة ، بعيدا عن ضغط الأحداث المحلية ، التى سوف تصعب من مهمتهم ٠٠٠ وان الجهود يجب أن تبذل خلال الانتخابات لاحراز الأغلبية المؤيدة للتسوية مع الحكومة البريطانية ، وابعاد العناصر المتطرفة عن البرلمان ٠٠ » (٥) وكان الحديث عن سعد والمنفيين معه ، وهكذا يبدو أن عدلى طلب تدخلا ضمنيا من دار المندوب السامى لمساعدته وانصاره لاحراز الأغلبية فى البرلمان اذا ما كانت بريطانيا حريصة على انجاز التسوية معهم ٠ وراحت صحيفة « السياسة » توضح أن ما جاء بالتصريح هو « استقلال قانونى له نتائجه الحاضرة وله ما بعده خلال المفاوضات » ثم ذكر محمد محمود أننا لا نرضى باستقلال قانونى

---

(٣) F. O. 141/427, No. I'Egypt 1918-1925, p. R.I.I.A., 6, Great Britain and Egypt 1919-1951, p. 7.

(٤) وهناك رأى بان المفاوضات لم تثمر شيئا بالنسبة للجانب البريطانى عند مؤرخ كيرزن : Nicolson, H., Curzon; The Last Phase, p. -78.

(٥) F. O. 141/681, Mohamed Mahmud Pasha Mr. Scotte, April, 30, 1922.

دون الاستقلال الفعلى ، ولكن التصريح خطوة كبرى خطتها الأمة للوصول الى غرضها الأسمى (٦) .

وعندما صرح اللنبى ان السياسة البريطانية كانت ومازال ترمى الى السير بالبلاد نحو الحكم الذاتى ، استنكرت صحيفة الحزب ذلك ، وذكرت أن التصريح لم يفض الخصومة بصورة نهائية وانما اقر للمصريين حقوقهم التى لا تدعى انجلترا أن لها مصلحة فى الكلام بشأنها وعلق الباقى واستبقى الاحتلال الى ان يتحقق هذا الباقى (٧) . وأضافت مرة أخرى بان التصريح نزول من جانب انجلترا عن حقوق لنا كانت تدعيها لنفسها فى مصر ومن غير أن تتحمل مصر فى مقابل هذا النزول شيئا (٨) ، ولعل فى تعبيرات « النزول ، ومن غير مقابل » شىء من المبالغة قد لا تتطلبها لغة الكياسة والدبلوماسية خاصة عندما يتعلق الحديث بحقوق وطنية .

وعقب فشل مباحثات زغلول ـ ماكدونالد ، واصدار الحكومة البريطانية كتابها الأبيض ، واصدار حكومة السودان بلاغا أعلنت فيه انفرادها بحماية الشعب السودانى (٩) رأى حزب الأحرار الدستوريين فى ذلك تخطيا من الحكومة البريطانية لاتفاقية ١٨٩٩ ، تلك التى لم ترضها الأمة المصرية ، ونقضا لما جاء فى تصريح فبراير ، الذى تقيدت فيه بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى المسائل المعلقة الى أن يتم الاتفاق بين البلدين ، وأن مصر قد ضيعت حقوقها وأهينت كرامتها ، كما أدان الحكومة القائمة (حكومة سعد) بالتقاعس والضعف (١٠) ، وعندما لقى السردار لى ستاك مصرعه وتقدمت الحكومة البريطانية بمطالبها ، أصدر الحزب « احتجاجا ونداء » ذكر فيه

---

(٦) السياسة ١ / ١١ / ١٩٢٢ مقال دياب ، ١ / ٧ / ١٩٢٣ خطبة محمد محمود بأسيوط .

(٧) السياسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٢٣ خطبة اللنبى وتعليق السياسة .

(٨) السياسة ٢٨ / ١١ / ١٩٢٤ (حديث اليوم بدون توقيع) .

(٩) عن هذه التطورات انظر :

Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, pp. 268-271.

(١٠) بيان حزب الأحرار الى الأمة (السياسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٤) .

أن الانجليز انتهزوا الفرصة لجعل المسألة سياسية والاعتداء بجبروت القوة على استقلال مصر وسيادتها ، ولتغيير مصير المسائل المعلقة للمفاوضات بين الدولتين ، ثم دعا الأمة للاتحاد لانقاذ استقلال الوطن وسيادته (١١) ٠

وقد أبدى عبد العزيز فهمى عندما تولى رئاسة الحزب ، تصوره لحل القضية الوطنية على اساس الاتفاق القائم على عدم تعارض المصالح بين مصر وانجلترا ، فبعد ان تحدث عن حق المصريين الذى لا تدعمه قوة ، وعن جيوشهم العزل التى لاقبل لها بمحاربة بريطانيا وضرورة احتيالهم لبلوغ حقهم متى أعوزتهم القوة ، ذكر « هل مصلحة الانجليز فى الدفاع عن القنال وعن مصر تتنافر مع مصلحتنا ؟ اللهم كلا ٠٠ ان القنال لنا بعد قليل من السنين ، وان توافق المصلحتين لا يجعل الاتفــاق مستحيلا ٠٠ والاتفاق هو جلاء الجنود الانجليز عن القطر المصرى كافة وتعهد مصر بان تضع فى منطقة القنال عددا معلوما من جنودها للمحافظة عليه ، ثم تحالف الطرفين على أن تشترك انجلترا فى الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء عند طلب مصر ذلك فى مقابل أن تساعد مصر انجلترا اذا اشهرت عليها الحرب دولة أوروبية، مساعدة داخل الحدود المصرية بمقدار معلوم (١٢) وهكذا صورت المطالب المصرية بمنطق صــاحب الحــق ، المعترف لخصمــه بالقوة والبطش وما يسندانه من مصالح ومطامع ، ويبدو أن استمرار ذلك الشعور لدى قيادات الحزب ، كان رد فعل لاخفاق مباحثات سعد ـ ماكدونالد من ناحية، ومسلك الانجليز تجاه مصر ، والمجافى لكل عدل ، عقب مصرع السردار ، فلم « تلد الأزمة همة » جديدة ، ولم تيئس من الاتفاق ٠

ذلك هو الاعتراف الذى يغرى الخصم بالتشدد أكثر ، فكان طبيعيا أن يخطب جورج لويد فى لجنة الدفاع الامبراطورية ، ويقر مجلس الوزراء البريطانى ماقاله ، من أنه يجب أن يحتفظ الانجليز بقوة بريطانية كافية على ضفتى القناة وأن تقوم قوة بحرية بالحراسة فى القناة ذاتها ، وان يحتفظ على سبيل الاستمرار بقوة بريطانية فى القاهرة تحمى جنود القناة وسفن القناة ، والا

---

(١١) الحتجاج ونداء حزب الاحرار فى (السياسة ٣٠ / ١١ / ١٩٢٤)
(١٢) نص خطبة عبد العزيز فهمى (السياسة ١ / ٣ / ١٩٢٥)

ينقص عدد الحامية الحاضرة وهو اثنى عشر الفـا من الجنود ، وقد انتفضت صحيفة السياسة من تطور المسألة العسكرية الى هذا الحد وراحت تذكر ماجاء بشأنها فى مشروع ملنر ، وما أثارته من رفض ، وكيف أن عدلى يكن رفض هو الآخر مبدأ الاحتلال ، وأضافت : « أننا نقول أن مسألة الاحتلال هى مسألة المسائل ، وليس هناك مصرى يقبل التفاهم مع الانجليز على قاعدة الاحتلال وليست هنـاك حكومة مصرية ترضى عن طيب خاطـر بمبدأ الاحتلال » (١٣) ٠

وبتولى اللورد منصب المندوب السـامى فى اكتوبر ١٩٢٥ ، أملت صحيفة السياسة أن يكون خيرا من سلفه (اللنبى) ، مما يجعل المصريين اشد ميلا للتفاهم (١٤) وكان ذلك فى ظل الائتلاف الوطنى وعودة الحياة الدستورية ، الذى رأت فيه صحيفة الحزب بداية عهد من الاستقرار يتيح جوا أفضل للمفاوضة ، ولكن مالبثت أزمة الجيش أن أثيرت حين طلب وزير الحربية ادخال بعض الاصلاحات على الجيش المصرى ، رأى فيها لويد أن الحكومة المصرية تريد أن تستحوذ على الاشراف على الجيش ، ولم تستطع الحكومة المصرية اقناع الانجليز ، الذين ارسلوا ثلاث سفن حربية الى المياه المصرية على سبيل التهديد ، حتى كان لهم ما أرادوا على ما هو معروف (١٥) ٠

وعندما سافر ثروت الى انجلترا وأشيع انه سوف يتفاوض ، ذهبت « السياسة » الى القول بأنه سوف يستعرض الآراء فى المسائل المحتفظ بها ، فاذا ما قرب ذلك من وجهات النظر وتفاهم ثروت مع زملائه بعـد عودته حدثت المفاوضات الرسمية ، ثم راحت تبرر التكتم الشديد الذى

---

(١٣) السياسة ٢٨ يوليو ١٩٢٥ ، (اذن لاتفاهم ماداموا يصرون على الاحتلال) بدون توقيع ٠

(١٤) السياسة ١١ / ١١ / ١٩٢٦

(١٥) رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ـ ٣٦ ص ٦٢٢ ـ ٦٣٠ ، غربال : تاريخ المفاوضات ص ١٧٠ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ص ١٧٣ ـ ١٧٤ ٠

ساد جو المفاوضات » حتى لا تحدث فرقعة اذا لم تسفر عن نتيجة » ثم نبهت المصريين الى التفكير فى مختلف الاحتمالات والخطة الواجب اتباعها اذا ما رفضت انجلترا ما يعتقده المصريون الحد الأقصى لما يمكنهم قبوله حيث تكون سياسة الاتفاق قد قضى عليها نهائيا (١٦) . وأيدت صحيفة الحزب المفاوض المصرى وظاهرته ، وبررت مسلكه وطالبت المصريين بالأناة والصبر والايمان بالحق واحترام السرية التى اتفق عليها ثروت باشا مع وزير الخارجية البريطانى ، وفى اليوم السابق على عرض مشروع الاتفاق على مجلس الوزراء ، ذهبت الى حد التلميح بالدوامة التى ستدخل فيها القضية المصرية ، « وحدوث احتكاك جديد مع انجلترا التى ستلجأ الى العنف فيرد المصريون عليـه ، ثم تحـدث محادثات من جديد ... الخ » (١٧) ، وكأنها بذلك تروج للمشروع ، ولكن لم يلبث مجلس الوزراء أن رفض المشروع باغلبية سـاحقة فقدم رئيس الوزراء اسـتقالته (١٨) . وبالرغم من ابداء « السياسة » اغتباطها بقرار مجلس الوزراء الا انها راحت تعقد مقارنة دقيقة بين المشروع الجديد ومشروع ملنر (١٩) ، لتوضيح التقدم الذى احرزته هذه المفاوضات ، ووصفت اياها بأنها خطوة جديدة ولكنها لا تحقق الاتفاق » وأن مصر فى هذا المشروع أصبحت حرة فى أن تحل مشاكلها مع الدول الأخرى بنفسها والا تلجأ الى مشورة انجلترا الا فى حالة خلاف خطير مع دولة اجنبية لا يحل بغير السيف وفى حالة حدوث فتنة » ، فى حين ان المفاوض الانجليزى قد سلب مصر مضمون هذه الحرية باشتراطه موافقة انجلترا مما يجعلها مسألة وهمية ، واعتبرت « السياسة » أن الخطوة الثانية الهامة » تتعلق بسيادة مصر الخارجية وكانت المشروعات السابقة تضع مصر تحت وصاية انجلترا مباشرة ، فلا تعقد أى اتفاقية سياسية الا بموافقتها ، أما المشروع الأخير فكل ما طلب الى مصر هو

---

(١٦) السياسة ١٠ ، ٢٠ يوليو ، ١٢ أغسطس ١٩٢٧ .

(١٧) السياسة ١٥ / ١٢ / ٢٧ ، ١٧ يناير ، ٢٩ فبراير ١٩٢٨ .

(١٨) R.I.I.A., Great Britain and Egypt, p. 19.

(١٩) السياسة ٢ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ مارس ١٩٢٨ .

الا تعقد اتفاقا سياسيا يناقض المصلحة البريطانية » (٢٠) وفى تقديرنا ان استبدال النص القاطع الذى ورد فى مفاوضات ١٩٢٠ ، على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، بذلك النص المرن ، يفقد أيضا هذه الخطوة مضمونها العملى ، ولعل الجديد حقا فى المشروع هو قبول انجلترا لمبدأ التحكيم عند الاختلاف على نصوص المعاهدة . وكانت ترفض هذه الفكرة دائما ، أما القوة العسكرية البريطانية ، فقد قبلت انجلترا أيضا مبدأ تحكيم عصبة الأمم فى موضع تواجدها وامكان سحبها متى أمكن وان يعهد لمصر بالمحافظة على المواصلات البريطانية . لقد أجهدت صحيفة الحزب نفسها ، وقارئها معها فى البحث عن مزايا للمشروع بعد أن تم رفضه ، وكان حريا بها أن توضح لماذا رفض وما مدى قصوره عن تحقيق المطالب الوطنية . وفى مجلس الوزراء لم ير محمد محمود وزملاؤه المشتركون فى الوزارة من الدستوريين ، مخالفة الوزراء الوفديين فى رفض المشروع جملة « مخافة ان يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد » (٢١) أى أنهم لم يرفضوا المشروع لذاته ، بل لمجرد التضامن الوزارى، وحتى لا يتهموا بالتفريط فى حقوق الوطن .

وعندما حدث التدخل البريطانى السافر فى شئون مصر الداخلية بسبب قانون الاجتماعات ، الذى كانت الحكومة المصرية بصدد تقديمه للبرلمان ، ورأت فيه بريطانيا مساسا بمسئولياتها الناشئة عن تصريح فبراير ، وما اعقب ذلك من تقديم انذار بريطانى للحكومة بمنع المشروع من أن يصبح قانونا ، واندلاع مظاهرات الاحتجاج فى أنحاء البلاد ، لم يجتمع حزب الأحرار الدستوريين كعادته ويصدر بيانا برأيه فى الأزمة

---

(٢٠) السياسة ١١ / ٨ / ١٩٢٨ (وثائق المفاوضات ، خطوات جديدة ولكنها لا تحقق الاتفاق) وكانت البلاغ قد انتقدتها فى ١١ مارس ١٩٢٨ فردت عليها السياسة فى اليوم التالى ، وحول مشروع ثروت ـ تشمبرلن انظر : غربال ، تاريخ المفاوضات ص ١٧٠ ـ ١٩٣ ، محمود زايد : تمهيد لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، الأبحاث سبتمبر ٩٦٣ ص ٣٢١ ـ والدستورى الوحيد الذى هاجم المشروع بحدة وطالب برفضه تماما كان بسيونى اباظة ، فى مقال له بالسياسة أول مارس ١٩٢٨ وقد ذكر فيه « ان قوة انجلترا لن تمنعنا من أن ننادى فى وجهها نموت ويحيى الوطن .

(٢١) هيكل : مذكرات ، جـ ١ ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤

ويحتج على هذا التدخل البريطانى السافر ، بل على العكس راحت صحيفته تدعو الى سياسة حسن التفاهم وتوكيد علاقات المودة بين الدولتين لاعتقادها « أن الحكومة المصرية لن تلجأ الى سياسة التحدى » (٢٢) ، والطريف أنه عندما انتهت الأزمة بتأجيل مناقشة القانون ، لامت « السياسة » رئيس الحكومة لابدائه الشكر للحكومة الانجليزية ورغبته فى حسن تبادل العمل معها ، وتساءلت : فيم تشكر الحكومة الانجليزية وفيم تجامل وردها الأخير حول تأجيل القانون ليس فيه شىء من المجاملة أو أى معنى من معانى التفاهم (٢٣) وراحت تبدى تشددا تجاه الانجليز بنفس القدر الذى تلوم به الحكومة المصرية ، وكأنما قد انقلبت الى النقيض من دعوتها الى حسن التفاهم فبدت أكثر تشددا من الحكومة ورئيسها !

* * *

وقد توالت الأزمات التى أدت الى أستقالة الوزارة وفض الائتلاف ، وتولية محمد محمود رئاسة الوزارة فى يونيو ١٩٢٨ ، وعندما سئل عن نيته بخصوص المفاوضات ذكر أن الظروف الحالية لا تسمح مطلقا بمواجهة مثل هذا الموضوع « وليس من المرغوب فيه أن تستأنف المفاوضات فى الظروف الحاضرة ... » (٢٤) . وبعد عام من هذا الحديث اعتقدت خلاله الحكومة أنها ثبتت اقدامها وحققت الاستقرار فى غيبة البرلمان ، وصرح رئيسها خلاله « لهور » نائب المندوب السامى فى مصر ، فى أغسطس ١٩٢٨، بأن خطته فى المستقبل تتمثل فى تطهير الادارة ، بابعاد العناصر الوفدية ، وتحرير البلاد من سموم سياستها ، ومن ثم تمهيد الطريق لاجراء المفاوضات

---

(٢٢) السياسة ٥ ابريل ١٩٢٨ والهلباوى هو الدستورى الوحيد الذى احتج على التدخل الانجليزى لاكراه مصر على أن تبرم عهدا لا يتفق مع استقلالها وكرامتها (خطبته فى نقابة المحامين فى السياسة ٢٨ ابريل ١٩٢٨) .

(٢٣) السياسة ١٣ / ٥ / ٢٨ وبنفس العدد تكذيب رسمى من الحكومة بأن رئيسها شكر الحكومة الانجليزية ولكنه طلب الى لويد تبليغ امتنانه لحكومته لتفهمها موقف الحكومة المصرية .

(٢٤) السياسة ٤ يوليو ١٩٢٨

مع بريطانيا » (٢٥) ، ولما اعتقد محمد محمود أنه حقق الخطوة الأولى ، وشرع فى تبنى سياسة اصلاحية ، كان عليه أن يواجه المسألة الكبرى وهى المفاوضات ، والحق أنه كان مترددا فى خوضها ، بل كان يخشى أن تفضى الى استقالة وزارته (٢٦) . ولكنه تحت ضغط القضية ، ولأنه لم يكن مجرد رئيس لوزارة ادارية ، بالاضافة الى ترقب خصومه وما أكثرهم ، وربما بالحاح من أحد رجال المندوب السامى (سيسل كامبل) ومراسل رويتر (دلانى) وغيرهما ممن أغروه بأنه سوف يحصل من حكومة العمال الجديدة على مالم يحصل عليه اسلافه (٢٧) .

وطفق محمد محمود يتحسس خطواته نحو « تحريك الأمور » منتهزا فرصة وجوده فى لندن لحضور حفل تقليده الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد والذى ربما يكون قد رتب لذلك خصيصا ، وأبدى رغبته للمسئولين فى اجراء محادثات بشأن الامتيازات ، وأضافت « السياسة » أنه اذا وجد حلا مرضيا واستعدادا من جانب الحكومة البريطانية للتحدث فى المسائل المعلقة جميعها حلا يحقق مطالب المصريين فلن يترك الفرصة (٢٨) ، أى أنه أراد فى البداية ألا تمتد جهوده لتسوية المسألة العسكرية كما أنه رغب فى المحافظة على سرية المفاوضات فان نجحت فبهـا ، والا اعتبرت كأن لم تحدث (٢٩) ، ولعل هذا يفسر لنا كيف انه لم يؤلف « وفدا رسميا » لاجراء المفاوضات ، يضم الخبراء الفنيين اللازمين لذلك ، فلم نجد بين معاونيه ، خلال جولات المفاوضات ، سوى عبد الحميد بدوى ، الذى استقدم لبحث وصياغة النصوص من الناحية الفقهية القانونية ، فى الوقت الذى

---

(٢٥) F. O. 407/209, No. 196, Hoare to Henderson, Aug. 2,, 1919.

(٢٦) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٣٠١

(٢٧) المصدر السابق : ص ٣٠٢

(٢٨) Hamilton, M. A., Arthus Henderson, pp. 297-298.

يؤكد مؤرخ هندرسن أن محمد محمود هو الذى اتخذ الخطوة الأولى نحو المفاوضة (والسياسة فى ١٢ يوليو ١٩٢٩)

(٢٩) هيكل : السابق ، جـ ١ ص ٣٠٢

كان فيه الوفد البريطانى يضم مجموعة كبيرة من الخبراء والمستشارين يترأسهم أرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ، الذى كان يستشير من وقت لآخر وزارة الحرب ورجال وزارة المستعمرات فيما دق من المسائل العسكرية والاستراتيجية (٣٠) ، وقد ذكر محمد محمود أنه سئل عما اذا كان يشاطر الحكومة البريطانية الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها فكان جوابه بالايجاب ، ثم لفت نظره الى أن المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين هو اقصى ماترضاه الحكومة البريطانية ، وأن عليه أن يبين مآخذه عليه ليدرس وينظر اذا ما كان ثمة سبيل للاتفاق ، فصور محمد محمود للجانب البريطانى ما تريده الأمة ، وما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو الوصاية ، وقدم ملاحظاته كاملة ، وبعد مناقشات طويلة وعسيرة ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية البريطانية مشروعا يتضمن جملة ما اتفق عليه بين الطرفين ، ورأى محمد محمود أن تتضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة وأن يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفوضين ، كما اشترط ألا يمس مصر أذى أو تضييق اذا لم تثمر المفاوضات اتفاقا مرضيا أو اذا رفضته البلاد ، وبالفعل أعدت الخارجية البريطانية المشروع (أ) بناء على الاتفاق الشفوى مع المفاوض المصرى . وذلك خلال الجولة الأولى التى تمت فى آخر يونيو ١٩٢٩ ، ثم نوقش فى الجولة التالية فى ٥ يوليو مناقشة قدم بعدها المفاوض البريطانى المشروع (ب) ، حيث نوقش فى الجولة الثالثة ، واتفق على تعديله فى شكل المشروع (حـ) متخذا شكل « مقترحات » سلمت لرئيس وزراء مصر ليعود بها الى بلاده فى أول أغسطس ١٩٢٩ .

وقد لاحظنا أن المفاوضات اعتمدت أساسا على شخص محمد محمود ، من حيث مقدرته الشخصية وكفاءته ومدى ايمانه بمطالب بلاده وتمسكه بها مع ما لذلك من اثر فى سيرها وماتنتج عنها ، كما لم تدون جولات هذه

---

(٣٠) انظر مثلا **F. O. 407-209, No. 197, War** Office to F. O., **Aug. 14, 1929, F. O. To War Office Aug. 20, 1929.**

المفاوضات فى شكل محاضر جلسات سواء فى المصادر المصرية أو البريطانية(٣١)، مثلما يحدث عادة عند اجراء مفاوضات سياسية أو غيرها ، بل تمت شفويا وعلى أساس المشروعات المطروحة ، الأمر الذى ضيع علينا مصدرا هاما لدراسة مركز المفاوض المصرى ، وحجم مقدرته ومطالبه ورد الفعل لدى المفاوض البريطانى ، وبالتالى الردود المحتملة والمتوقعة ، وبالتالى سوف يعتمد تحليلنا لهذه المفاوضات على استقراء واستبطان النصوص والفروق بينها ، بالاضافة الى الكتب المتبادلة بين الفريقين والمكملة للمشروعات ، كما ينبغى الاشارة الى أن وثائق المفاوضات لم تخرج فى شكلها ومضمونها عن كونها « مقترحات » بريطانية تمثل أقصى ما يستطيع المفاوض البريطانى ان يشير به على حكومته ، والتى ذكر المفاوض المصرى أنه سيعرضها على الشعب والبرلمان المصرى « واثقا تمام الثقة بأن قبولها فى مصلحة بلاده » (٣٢) . كذلك فان محمد محمود اذا كان قد ذهب الى لندن بهدف جزئى يتصل بالتفاوض فى مسائل محددة ، ثم « سيق » الى التفاوض بشأن القضية المصرية كلها ، فان ذلك قد أثر فى قدرته على « ترتيب أوراقه » قبل البدء فى المفاوضات ، وقد تمثل هذا فى أنه بدأ فى التفاوض وليس لديه مشروعا محررا يمثل الحد الأدنى لما تطلبه بلاده ، والحد الأقصى لما يمكن أن تقبله من المطالب البريطانية . وبالتالى تمثلت نقطة البداية فى مشروع كان قد رفض فى مصر وهى بداية غير مبشرة على كل حال . وبخبث شديد صاغ الجانب البريطانى مشروعه فى شكل « مقترحات » لا فى شكل «مشروع» معاهدة جاهز للتوقيع ، مفسرا ذلك بأن المعاهدة ستعقد بين الدولتين بشرط أن تتولاها حكومة دستورية تستند الى برلمان قائم (٣٣) ، معنى هذا أن المفاوض الانجليزى كان يدرك موقع محمد محمود بين أمته وبالتالى يدرك

---

(٣١) لم يرد أى شىء عن جولات ونصوص حوار جلسات المفاوضات فى وثائق الخارجية البريطانية التى احتوت نصوص المشروعات فقط ، انظر :

F. O. 407/209, Chapter III, Anglo-Egyptian Negotiations, Nos. 186-223, pp. 172-208.

(٣٢) نص كتاب محمد محمود الى هندرسن فى ٣ أغسطس ١٩٢٩ (القضية المصرية ص ٣٤٠)

(٣٣) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٣٠٦ ــ ٣٠٨ ، القضية المصرية ص ٣٥٤ .

مصير المشروع اذا ما صيغ فى شكل معاهدة ، ومع هذا أصر على أن تعرض المسألة على برلمان مصرى ، وهو يعلم ما يعنيه ذلك بالنسبة للوزارة القائمة ٠

يبدأ المشروع (*) بالنص على انتهاء احتلال مصر عسكريا (م ـ ١) ولم يكن الجانب البريطانى قد وافق على هذا المطلب بنص صريح منذ أن طلبه الوفد المصرى عام ١٩٢٠ (٣٤) ، كما نص فى المقترحات على حرص مصر على عضوية عصبة الامم ، على أن تعضدها بريطانيا فى ذلك (م ـ ٣)، وجاء النص الجديد فى مقترحات هندرسن على النحو الذى طلبه محمد محمود ورآه يرضى كرامة مصر ، على أن ذكر ذلك جاء من جانب مصر على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعضيد ، والواقع أن محمد محمود قد خلص النص من وساطة بريطانيا التى وردت بالمشروعات السابقة، وجعله طلبا مصريا أصيلا ٠

وفيما يتعلق بالمواصلات الامبراطورية البريطانية وقناة السويس ، فقد ووفق على الترخيص لبريطانيا بأن تضع فى الأماكن التى يتفق عليها فيما بعد ، شرقى خط الطول ٣٢ (شرقا) من القوات ما هو ضرورى لهذا الغرض ، ولايكون لهذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ولايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية (م ـ ٩) (٣٥) ، وهذه فى الواقع أهم نقطة وردت بالمشروع على اعتبار أنها حددت منطقة قناة السويس وحدها كطريق

(*) انظر أصل هذه الدراسة التى قدمناها لكلية الاداب جامعة عين شمس ، بالمكتبة ، وذلك لمزيد من التفاصيل عن مفاوضات محمد محمود ـ هندرسن (١٩٢٩) ، ص ١١٨ ـ ١٣٠ ٠

(٣٤) F. O. 407/209, No. 217, Note handed by Prime Minister to Lindsay, Sept,

وانظر دراسة يونان لبيب : الدبلوماسية الوفدية وعصبة الامم ، السياسية الدولية يناير ١٩٧٦ ص ١٢٤ ٠

(٣٥) القضية الوطنية ، ص ٣٠٦ ـ ٣٣٢ ، وانظر تعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ص ٥٧ ٠

أساسى للموصلات الامبراطورية ، وليست مصر كلها ، بالاضافة الى انتفاء معنى أن يكون للقوات التى سترابط بالمنطقة ، أى غرض يمس ماعداها من أنحاء البلاد ، ولم يحصر ايا من المشروعات السابقة القوات البريطانية فى هذه المنطقة ، ولهذا الغرض الذى يبدو محددا مثلما وردت بذلك المشروع ٠

وقد اثارت هذه النقطة التى اعتبرت كسبا لمصر ، وزارة الحرب البريطانية التى أرسلت فى ١٤ أغسطس ١٩٢٩ رسالة الى وزير الخارجية البريطانى ذكرت فيها « أن تحرك القوات البريطانية الى شرقى خط الطول ٣٢ (شرقا) سوف يضعها فى مركز يجعل تدريباتها العسكرية غاية فى الصعوبة ، بالاضافة الى صعوبة تحريك مثل هذا العدد الهائل من القوات ، اذ سيكون ذلك مستحيلا لنعومة الرمال فى الصحارى المحيطة بالاسماعيلية . كما أن الحياة داخل أو قرب القاهرة تختلف تماما عنها فى الصحراء مما سوف يؤثر تماما على احتياجات الجيش الأساسية ، وأن مجلس الحرب يهيب بكم أن يستشيروه قبل ابرام أى اتفاق من مثل هذا النوع ٠٠٠ » (٣٦) . وقد ردت الخارجية البريطانية بأنه لو أن المعاهدة قد أصبحت حقيقة ، وتم التوصل الى الاتفاقية ، فان وضع وطبيعة الاقامة الجديدة للقوات سوف يستعان فيها بالحكومة المصرية ، ولن يتم اقرار ذلك الا بعد دراسته دراسة تفصيلية محلية وفحص خيارات أخرى ، وفى غضون ذلك ستوضع طلبات مجلس الحرب البريطانى نصب أعين السلطات المصرية (٣٧) ٠ ومهما يكن فان المفاوضات قد تقدمت بالمسألة العسكرية خطوة مكسوبة لمصر ليس بالوسع انكارها ٠

أما مسألة الامتيازات الأجنبية ، فقد نصت المقترحات (م ـ ١١) على أن نظامها لم يعد يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ومن ثم تتعهد بريطانيا ببذل كل ما فى وسعها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات

---

(٣٦) F. O. 407/209, No. 179, War Office to F. O. Aug. 14, 1927.

(٣٧) F. O. 407/209, No. 199, F. O. to War Office, Aug. 20, 1929.

فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب (٣٨) ، وكانت هذه المسألة احدى تحفظات تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فجاء مشروع محمد محمود متضمنا لمطلبين محددين بخصوص الامتيازات وهما نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، ثم تطبيق التشريع المصرى على الأجانب ٠

ويتصل بهذه المسألة التحفظ الخاص بحماية الاقليات ، ولم ينص فى المقترحات على شىء يتعلق بها ، واكتفى فيها بمذكرة بريطانية نصت على أنه « من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها » فحسمت بذلك التحفظ الوارد فى تصريح فبراير الخاص بذلك ٠ أما مسألة حماية الاجانب ، أرواحهم وممتلكاتهم فى مصر ، فقد جاء النص الخاص بها (م ـ ٦) واضحا وقاطعا وجعلها ، شأن الاقليات ، مسئولية الحكومة المصرية وحدها بموافقة الجانب البريطانى ، بينما كان النص فى المشروع السابق يتضمن مشاركة الحكومة البريطانية فى هذا الأمر (٣٩) ، وفى ذلك ما يعنيه من غل يد الحكومة البريطانية عن التدخل فى مسألة أخذتها الحكومة المصرية على عاتقها وحدها وكانت هى الأخرى ضمن تحفظات تصريح فبراير ٠

وبخصوص مسألة السودان ، فقد نص بشأنها (م ـ ١٣) على « أنه مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقيتى ١٨٩٩ ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ عن الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها له الاتفاقات المشار اليها » (٤٠) وربما يكون محمد محمود قد نجح بذلك فى اعادة الاوضاع التى

---

(٣٨) القضية المصرية ص ٣٣٢ ، ص ٢٣٦ ـ ٣٣٨ نص المذكرة البريطانية الملحقة واقرأ نقدا ممتازا لهذه المسألة بكتاب محمد عبد البارى:الامتيازات الأجنبية ص ١٩ ـ ٢٣ بمقدمة السنهورى ٠

(٣٩) المصدر السابق ص ٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٣٣٢ (للمقارنة)

(٤٠) جمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٤٦

كانت عليها علاقة مصر بالسودان قبل اخراج الجيش المصرى منه عام ١٩٢٤، وما ترتب على ذلك وماتبعه من اجراءات فصل السودان عن مصر عقب حوادث مصرع السردار (٤١) ، بينما كان المشروع النهائى للمفاوضات السابقة قد اتى خلوا من اى نص يتعلق بالسودان ، بعد أن رفض الجانب البريطانى ماطلبه المفاوض المصرى ·

وقد ذكر محمد محمود في بيانه الخاص بالمفاوضات أنه حذف كلمة الحكم الثنائى Condominium من المقترحات البريطانية ، وأن العودة الى العمل بأحكام اتفاقيتى ١٨٩٩ سيترتب عليه عودة الجيش المصرى الى السودان ، كما اتفق على تسوية ديون مصر على السودان تسوية عادلة ، بينما ذكرت المذكرة البريطانية أنه اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية ستكون الحكومة البريطانية مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح الخاص بعودة أورطة مصرية الى السودان (٤٢) ، وكان محمد محمود قد سعى الى عدم ذكر اتفاقيتى ١٨٩٩ صراحة ، ولكن الجانب البريطانى رأى النص عليهما خشية أن تطرح مصر مشكلة السودان برمتها على الهيئات الدولية ، بكل ما يصحبها من ادعاءات ، تاريخية مصرية قد تقنع هذه الهيئات أما ذكر الاتفاقيتين فسيحصر مسألة التحكيم اذا حدثت ، حول تطبيقها (٤٣)·

أما مسألة المستشارين المالى والقضائى ، فقد قدمت مصر بشأنهما مذكرة وافق عليها الجانب البريطانى ، تنص على حاجة مصر ، لتحقيق برنامج للاصلاحات الداخلية بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات، الى استبقاء اثنين من الرعايا البريطانيين ، أحدهما فى وظيفة مستشار مالى والآخر قضائى بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، على أن تعينهما الحكومة المصرية باعتبارهما موظفين مصريين ، كذلك نصت المقترحات

---

(٤١) انظر Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment p. 127. حيث تقول ان مسالة السودان لم تمس ·

(٤٢) جمهورية مصر : السودان ص ٤٤ ، ٤٩

(٤٣) يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٣٩ ـ ٤٠ وكذلك : F. O. 407/210, Enc. in No. 149, Feb., 10, 1930.

« م ـ ١٠ » على أن تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الاجانب من الرعايا البريطانيين . ويتصل بذلك مسألة البوليس التى تضمنتها مذكرة مصرية تتحدث عن نية الحكومة الغاء الادارة الأوربية للامن العام ، مع استبقاء ـ لمدة خمس سنين ـ عنصرا اوربيا فى بوليس المدن تحت رئاسة ضباط بريطانيين ، كما استفسرت المذكرة عما اذا كان بوسع الحكومة المصرية ان تعتمد على بريطانيا فى تنظيم بوليسها فاستجاب الجانب البريطانى لذلك كله مرحبا (٤٤) .

ثمة نقطة أخيرة تتعلق بتنفيذ المحالفة ومدتها ، وقد نصت المقترحات « م ـ ١٦ » على انه يجوز بعد ٢٥ سنة من العمل بالمعاهدة ، تعديل أحكامها حسبما يرى ملائما فى الظروف الجارية آنذاك باتفاق الطرفين (٤٥) والجديد فى هذا النص اجازة تعديل المعاهدة ، مع احتمال استمرارها ايضا ، وكان المشروع السابق قد اغفل جواز مثل هذا الأمر ، بل ان مشروع ثروت الأول نصت مادته الأولى على « قيام محالفة تؤكد الى ماشاء الله قيام الصداقة والاتفاق ... الخ (٤٦) ، واذا لم يكن بوسع محمد محمود ان يحصــل على نص قاطع بانقضاء مدة المحالفة بعد انتهاء المدة المذكورة ، فان جواز تعديلها مسألة لم تكن واردة فى مشروعات كيرزن وتشمبرلن التى كانت تنص على ابدية المحالفة ، ولا يخفى ما فى النص الجديد من فتح باب تعديلها بما يتفق ومطالب مصر على ضوء ما يستجد من ظروف .

عاد محمد محمود بالمقترحات الى مصر وأصدر نداء للأمة اعلن فيه أنه بعد مفاوضات طويلة شاقة قد وفق الى تسوية العلاقات بين مصر

---

(٤٤) القضية المصرية : ص ٣٣٢ ، ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

(٤٥) نفس المصدر : ص ٣٣٣

(٤٦) انظر نص مشروع ثروت ، ص ٢٤٤ (بالقضية المصرية) والمشروع النهائى ص ٢٧٣ ، وقد جاء خلوا من الاشارة الى التعديل وان حذفت عبارة « الى ماشاء الله » .

وانجلترا على أساس الصداقة والتفاهم المتبادلين ، وكان قد صرح قبل عودته مباشرة أنه لم يحصل على كل ما كان يريد ولكن هذا المشروع هو أفضل ما قدم الى مصر حتى الآن ، وانه مطمئن الى انه سيقابل بالرضاء العام ، وأنه اذا فحص بروح طيبة سيجده الناس يفضل جميع مشاريع المفاوضات التى تقدمته ، وفى خطاب آخر له ذكر أن المشروع يرمى فى جملته وتفاصيله الى تحقيق معنى الاستقلال ، كما تفهمه كل أمة فى شئونها الداخلية والخارجية ، وانه اذا كان قد أمن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها ، فقد جاء هذا التأمين بالقدر الذى لا يعطل الاستقلال او يبطل له صورة او معنى ، ثم راح محمد محمود يبرر ما يمكن أن يأخذه خصومه على المقترحات وملاحظاتهم عن ادراكه « فلاختزال قوات مصر محدودة لا يسهل ان يقتنع أحد بأنها تستطيع وحدها الاضطلاع بمهمة الدفاع عن القناة لذلك لم يكن هناك بد من قبول الاشتراك فى القيام بها » (٤٧) .
وخطورة هذا التبرير ، على ما يحتوى من مغالطة ، تكمن فى تحبيذ اشتراك الانجليز فى الدفاع عن مصر نتيجة عجزها ، مع اغفال ان ما تريده انجلترا ليس الا وليد القوة القاهرة .

وراحت صحيفة السياسة تروج للمشروع وتنتهى بالتحليلات الى ان الاستقلال هو أساس المشروع ، وان احباطه سيكون جناية على مصر ومبدأ لطريق التفاهم ، وتوالت وفود من الأقاليم تهتف لمنقذ مصر وبطل استقلالها » (٤٨) ، وفى دوائر الحزب دعا مجلس الادارة لجانه العامة والمركزية لدراسة المشروع وارسال رأيها لسكرتير الحزب ثم عقد اجتماعا كبيرا فى ٣١ أغسطس ١٩٢٩ ألقى فيه محمد محمود خطابا ، أعقبه صدور قرار الحزب « بقبول مشروع المعاهدة واعتباره فاتحة خير للصداقة المتينة

---

(٤٧) نداء رئيس الوزراء الى الأمة (السياسة ٥ / ٨ / ١٩٢٩) واليد القوية ص ٢٥٨ ونص خطبته فى كلية سان مارك فى :
F.O. 407/209. Enc. No. 206, Speech by Egyptian Prime Minister, pp. 190-196.

(٤٨) السياسة ، مقالات احمد زكى ، وعبد الله عنان ، وحسن الشريف ـ ١٢ أغسطس ١٩٢٩ .

والثقة المتبادلة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ودعا كل مصرى يقدر بلاده الى قبول هذا المشروع والعمل على تنفيذه ، كما سجل الشكر العظيم لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا على ما بذل من جهود صادقة فى سبيل رفعة بلاده وكرامتها » (٤٩) ، وتألفت جماعة « الشباب الحر انصار المعاهدة » للترويج للمشروع ، والتى اشتغل فيها حافظ محمود وأحمد حسين وغيرهما ممن أسسوا « مصر الفتاة » فيما بعد (٥٠) ٠

وقد أكدت صحيفة السياسة ، أن هذه المقترحات نهائية لا كلام فيها بعد اليوم ، وان الحكومة التى تقبلها على اثر ابداء الأمة رأيها فيها انما تقوم بتوقيعها حسب الطرائق الدولية المتبعة ، فالمقترحات ليست مجرد عرض من انجلترا ولكنها نتيجة مباحثات طويلة وشاقة بين الحكومتين(٥١)٠ وفى الجانب البريطانى صرح هندرسن بأن هذه المقترحات هى اقصى مايمكنه ان يشير به على حكومته ، كما أيدتها وزارة الحرب ، بتحفظات شديدة بشأن الاتفاق العسكرى واحتجت لدى هندرسن على ماورد به ، كما وقف المحافظون موقف المعارضة التقليدى واحتج من زعمائهم بلدوين وتشرشل وغيرهما واتهموا الحكومة بانها اغضت عن مصالح الامبراطورية (٥٢) كما صرح تشرشل فى مجلس العموم بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثا خطيرا يرن صداه فى جميع ارجاء آسيا ، ورد عليه مكدونالد الزعيم العمالى بقوله : أرجو أن تسمح لى ببوصة واحدة أتقدمها فى تلك السياسة مع الابقاء فى دائرتها (٥٣) ٠ ويبدو أن هـذا الموقف من جـانب

---

(٤٩) السياسة ١ / ٩ / ٢٩ (نص قرارى الحزب) وانظر ايضا :
F. O. 407/209, Enc. in No. 209, Sept., I, 1929.

(٥٠) احمد حسين : ايمانى ص ٤٢ ، رفعت السعيد : احمد حسين ، كلمات ومواقف ص ٢٩ ـ ٣٣

(٥١) السياسة ٢٩ / ٨ / ٢٩ (المعاهدة نهائية)

(٥٢) F. O. 407/209, No. 197, Aug. 14, 1929.

والسياسة فى ١٩ / ١٢ / ١٩٢٩ ، ٦ / ٣ / ١٩٣٢

(٥٣) زهمشتان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ـ ٣٦ ص ٧١٢ ، مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ٣٦ ص ١٨٤

حزب المحافظين ، يتصل بالمزايدات الحزبية اكثر من اتصاله بمصالح الامبراطورية البريطانية ، التى لم تكن حكومة العمال اقل حرصا عليها من المحافظين ، بالاضافة الى ان السياسة الخارجية لبريطانيا واحدة سواء تولى ادارتها هذا الحزب أو ذاك .

وفى مصر كانت علاقة الملك بمحمد محمود تسوء ، ولم يخف الأخير استياءه من موقف الملك لكونه يسعى لتحطيم مشروع المعاهدة منذ البداية ، وقد ذكر انه عندما ارسل لجلالته فى باريس ترجمة فرنسية لمسودة المشروع، افشاها الملك ليس فقط لصحيفة الأهرام ، ولكن أيضا لمكرم عبيد الذى كان يلعب دورا نشطا لتخريب المفاوضات فى العاصمة الانجليزية (٥٤) ، ومن وزارة الخارجية البريطانية أتت تعليمات الى مستر هور - القائم بعمل المندوب السامى - بأن يلتقى مع محمد محمود قبل أن يلقى أى خطاب رسمى يتعرض فيه للمقترحات ، ويوضح له أن الأمور ينبغى ان تسير على النحو التالى : خلال الأسابيع القليلة القادمة فان خطاباته يجب ألا تستفيض فى الحديث عن تفاصيل المزايا الممنوحة لمصر فى التسوية المقترحة ، كما ينبغى ان يسلك سلوكا ممهدا لحكومة ائتلافية برئاسة عدلى ويحتفظ للوفد فيها بستة مقاعد واثنان للأحرار وواحد للاتحاديين ولو أمكن تأليف الوزارة على هذا النحو فانها ستؤمن الطريق الى توقيع المعاهدة فور انعقاد البرلمان .. كما يجب حمل محمد محمود على أن يلعب الدور المخصص له بناء على الخطوط سالفة الذكر » (٥٥) ويفهم من هذا وعى حكومة العمال بحقيقة مركز محمد محمود وأنه لن يكون بحال « رجل الساعة » الذى ستوقع معه المعاهدة وأن دوره قد تحدد بحمله المقترحات الى مصر ، بل ليس له أن يتوسع فى شرح ما اعتقد انه من انجازه لأنها تدرك أن ذلك

---

(٥٤) F. O. 407/209, No. 34, Loraine to Henderson, Sept. 17, 1929.

وانظر : Al-Sayyid-Marsot, Op. Cit., p. 128.

حيث ذكرت أن بنود المعاهدة تسربت عن طريق الخارجية البريطانية .

(٥٥) F. O. 407/209, No. 13 Lindsay to Hoare, Aug. 21, 1929.

سيكون ، أيا كانت قيمته ، له رد فعل سيء فى دوائر الوفد ، التى كانت تعارض منذ البداية اجراء محمد محمود المفاوضة لأن حكومته غير برلمانية(٥٦)» .

وكان الوفد قد أرسل مكرم عبيد فى اثر محمد محمود ليقوم بحملة دعاية واسعة فى الصحف الانجليزية ويتصل بالساسة الانجليز خلال جولات المفاوضات ، وعندما وضعت المقترحات ذكر مكرم عبيد فى حديث له مع دالتون ، أحد رجال وزارة الخارجية ، أن محمد محمود « سوف يقتل المعاهدة لأنه سيجعل التوصل الى عقدها انتصارا شخصيا ينسبه لنفسه ولأنه سوف يستخدم كل وسائل الارهاب ضد خصومه السياسيين خلال حملة الانتخابات » (٥٧) أما النحاس فيبدو أن الخارجية البريطانية قد سألته السير برسى لورين عن موقفه من المشروع فرد المندوب السامى بأنه كان قد طلب النسخة النهائية للمقترحات وكان من رأيه أنها « تفتح بابا للتسوية وان الوفد عقد العزم كلية على ان يتوصل الى اتفاقية لانجاز المعاهدة فى الوقت المناسب » (٥٨) ، وهذا الرأى الذى أبدى فى أواخر سبتمبر ١٩٢٩ ، يعد تحولا عن الموقف الذى اتخذه الوفد منذ البداية ازاء المقترحات ، حيث كان قد عقد اجتماعا فى أوائل سبتمبر وكان الاتجاه العام لخطبائه رفض ابداء الرأى فى المقترحات قبل وجود برلمان منتخب وطلبوا بالفاظ كلها عنف وقسوة الى محمد محمود أن يقدم استقالته فى الحال (٥٩) ، ولعل تفسير ذلك يتصل بظهور فكرة استقالة الوزارة وتأليف وزارة انتخابات .

---

(٥٦) البلاغ ١٢ يونيو ١٩٢٩ وانظر ايضا عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ٧٠٢ ، لمزيد من التفاصيل حول موقف الوفد من المفاوضات وحملة مكرم عبيد فى لندن .

(٥٧) F. O. 407/209, No. 192, Note of Conversation with M. Ebid, Aug. 7, 1929.

(٥٨) F. O. 407/209, No. 37, Loraine to Henderson, Sept. 28, 1929.

(٥٩) F. O. 407/209, No. 20, Loraine to Hend., Sept. 2, 1929.

وقد ذكر زكى عبد القادر (القدام على الطريق ص ٢٤٧) ان الوفدين اذا قابلوا الدستوريين قالوا لهم « تحت القبة فيرد الدستوريون ــ لا ... خارج القبة » .

وفى استطلاع اجراه رجال دار المندوب السامى ، - مور ، سمارت ، بيترسون - حول صدى المقترحات ، لخصه لورين لوزير الخارجية البريطانى فى ١١ سبتمبر ١٩٢٩ ذكر فيه انه لو أن مصر استشيرت فى اصدار مقترحات المعاهدة على أساس « نعم أولا » فان غالبية المصريين سوف يوافقون ، ذلك أن التسوية المقترحة تعطى لمصر الكثير ، لدرجة أنهم لا يستطيعون رفضها، وان أولئك الذين سيرفضونها على أساس اعتقادهم بأن مصر لم تحصل على ماتريد بدرجة كافية ، فهم اقلية ، ومن ناحية اخرى فان أحدا من الأحزاب المصرية لم يفكر أو حتى لديه الرغبة فى فحص النصوص التى احتوتها المعاهدة وما تعنيه بالنسبة لمصر ، ولكنهم فقط سوف ينظرون اليها من وجهة نظر سياسية حزبية وبالذات من زاوية السلطة والحكم ، وأن محمد محمود أساء بينما النحاس رجل عظيم ، فاللعبة الحزبية والشخصيات السياسية سوف تسد الطريق بالفعل عند عرض المقترحات ومن ثم لن يكون هناك رأى حقيقى واضح ... » (٦٠) .

على أية حال لا سبيل الى انكار ان المقترحات كانت تتضمن دفعا للقضية الوطنية الى الامام خطوة ، وأن محمد محمود قد بذل أقصى جهده ليصل الى ما يمكن أن يصل اليه وناهيك عن ضبط الصياغات فى المواد التى سبق الاتفاق عليها خلال جولات المفاوضات السابقة ، بما يغل يد انجلترا عن التدخل وتفسير النصوص حسبما تريد كلما عن لها ذلك ، فليس من شك فى أن أمورا استجدت ، دفعت بالقضية المصرية الى الامام وكانت النصوص الخاصة بها واضحة وقاطعة ، كالنص على انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر ، وتجمع القوات الانجليزية من انحاء البلاد وتركيزها فى منطقة القناة ، ورغم ما قد يوجه لذلك من نقد يتعلق بعدم تحديد الأماكن على وجه الدقة أو أعداد هذه القوات ، فقد ركزت حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مسألة الدفاع عن القناة وحدها ، ثم أصبحت مصر وحدها مسئولة عن حماية الأجانب والأقليات .

---

(٦٠) **F. O. 407/209, No. 215, Loraine to Hend., Sept., II, 1929.**

اما السودان فلم تلت المفاوضات بشأنه بجديد ، سوى استعادة الوضع الذى كان لمصر فيه قبل عام ١٩٢٤ ، وكانت قد فقدته تماما ، مع الاشارة الى امكانية الاتفاق بشأنه من جديد ، بالاضافة الى امكانية تعديل المعاهدة كلها بعد فترة من الزمن .

* * *

ان صياغة الحكومة البريطانية لنتائج المفاوضات مع محمد محمود فى شكل « مقترحات » يعنى انها قابلة للتفاوض من جديد ، او انها تصلح كأساس لجولة جديدة من المفاوضات ولن نذهب بعيدا لنقول ان الحكومة البريطانية تراجعت عن اعتبارها « مشروع معاهدة » ، نتيجة ماتساهلت فيه للمفاوض المصرى خلال جولات المفاوضة الأولى ، ومن ثم استدركت ذلك بصياغتها فى شكل مقترحات يسهل تفسيرها ، ان لم يكن تغييرها فى جولة تالية ، فالثـابت ان الحكومة البريطانيـة قد اعـادت تقـديم نفس المقترحات الى حكومة مصطفى النحـاس ، التى شـكلت عقب الانتخابات التى تلت عهد محمد محمود ، حيث صور رئيس الوزراء الجديد فى خطاب العرش عند افتتاح البرلمان فى ١١ يناير ١٩٣٠ ، آماله فى ان تصل حكومته بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية ، الى اتفاق ، وقد التقطت صحيفة الأحرار الدستوريين هذه العبارة واثبتت ان حكومة الوفد تقبل المقترحات كأساس صالح للمفاوضات (٦١) .

بدأت المفاوضات الجديدة فى مارس ١٩٣٠ واستمرت حتى مايو من نفس العام ، وانتهت الى الفشل بسبب عدم الاتفاق حول مسألة السودان كما هو ثابت ، وفى تقديرنا ان المسائل التى يمكن ان تكون هذه المفاوضات قد أحرزت فيها تقدما ، فان منها ما يتصل بضبط بعض نصوص المواد واضافة عبارات جديدة اليها ليسهل تفسيرها ، بما يرضى مطالب الوفد المصرى ، كاضافة عبارة « دخول مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى عضوية عصبة

---

(٦١) السياسة ١٢ / ١ / ١٩٣٠ والحاحها على الحكومة لاجراء المفاوضات فى اعدادها ٢٣ ـ ٢٨ يناير ١٩٣٠ .

الأمم ، وتجاهل مسألة تمصير بريطانيا لها (م ـ ٢) ، وكذلك ضبط المواد المتعلقة بالامتيازات والمحالفة (م ٤ ـ ٨) ، أما الوجود العسكرى الانجليزى فقد نص فى مقدمة المادة المتعلقة به على ان القناة جزء من مصر وطريق عالمى للمواصلات وأنه الى ان يحين الوقت الذى يستطيع الجيش المصرى بمفرده ، أن يكفل حرية الملاحة وسلامتها بها ، يرخص لبريطانيا بأن تضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات مالايزيد على العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية ونقل منشآت الطيران من أبى قير الى بور فؤاد ، وأنه عند نهاية مدة عشرين سنة ، اذا قام خلاف حول ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا يجوز عرض الخلاف على عصبة الأمم ، مع تخفيض مدة النظر فى المعاهدة الى عشرين عاما ، وكذلك جواز الدخول فى مفاوضات بناء على طلب اى منهما ، لاعادة النظر فى المعاهدة ، بل يمكن ان يتم ذلك بعد مرور عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة (م ـ ١٤) ، وقد استحدث المشروع كذلك مادة خاصة بالغاء الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يتنافى بقاؤها مع أحكام هذه المعاهدة (م ـ ١٥) كما حذفت مسألتا تدريب الجيش المصرى بمعلمين بريطانيين وقصر توظيف الأجانب على الرعايا البريطانيين (٦٢) ٠

وخلال المفاوضة فى النص المتعلق بالسودان ، توصل الطرفان الى نص ، لم يوافق عليه مجلس الوزراء البريطانى ولا « حكومة السودان » ، رغم أن الفريق المصرى ذهب فى سبيل الاتفاق الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى الادارة ، والى حد الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ ، على وجه انكرته الحركة الوطنية المصرية انكارا تاما طوال تاريخها (٦٣) ٠ وقد نبه حزب الأحرار الدستوريين الى أن الاتفاق على أساس المشروع الذى انتهت اليه

---

(٦٢) القضية المصرية ص ٤٤١ ـ ٤٤٤ ، مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ٣٦ ص ٤٨١

(٦٣) غربال : تاريخ المفاوضات ص ٢٤٢ ، حول الخلاف انظر : يونان لبيب ، السودان فى المفاوضات ص ٥٣ ـ ٨٣ وبه تفسير لتراجع المفاوض الانجليزى ٠

بمفاوضات محمد محمود ـ هندرسن ، يقرب مصر من مثلها الأعلى فى كل المسائل ومن بينها السودان ، ولهذا « يرى فى السعى لاحباط الاتفاق مع انجلترا على أساس المشروع الأخير واتخاذ السودان أو غير السودان وسيلة لهذه الغاية جريمة يجب السعى لاحباطها » (٦٤) ·

وعندما انتقلت اخبار تأزم المفاوضات الى مصر ، وزيدت بالقاء التبعة على محمد محمود ، باتخاذ ماتبله هو حجة على الوفد المتفاوض ، وان ما اتفق عليه بشأن السودان هو سبب الأزمة الحاضرة ، اصدر بيانا نفى فيه انه طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه ، بل طلب عرضه على الأمة لتبدى رأيها فيه ، وأضاف : اما مسألة السودان ، فأثناء مفاوضاتى قامت عقبة لم يحن الوقت للافضاء بها لأن المفاوضات فى هذه المسألة مازالت قائمة فاذا انتهت بالنجاح أو الفشل كاشفت الأمة بها » (٦٥) · وقد ابدى حزب الأحرار الدستوريين أسفه لفشل المفاوضات ، وسجل على الوفد انه ليس أشد تطرفا فى مطالبه من اكثر المصريين اعتدالا ، وان الاتفاق على حل المسائل المعلقة فى المفاوضات الأخيرة يتكافأ مع مشروع اغسطس الذى انتهى اليه محمد محمود مع بعض فوارق تفصيلية ·· ومعنى هذا بصراحة أن حزب الاستقلال التام أو الموت الزؤام ليس بينه وبين الأحرار الدستوريين بشأن مطالب مصر بازاء انجلترا أى فرق ··· » (٦٦) ·

انتهت المفاوضات وسقطت الحكومة وحدث التقارب بين حزبى الأحرار والوفد لمعاداتهما لوزارة صدقى (١٩٣٠) وخلال النصف الثانى من نفس العام اشارت عوامل التقارب بين الحزبين الى امكانية اقامة ائتلاف (٦٧) ·

---

(٦٤) السياسة ٢٣ فبراير ١٩٣٠ ·

(٦٥) نص بيان محمد محمود فى (السياسة ٥ / ٥ / ٣٠) ورد البلاغ عليه فى ١٤/٥/٣٠ حيث وصف محمد محمود بانه دجالا

(٦٦) السياسة ١٢ / ٥ / ٣٠ ، وانظر تعليقا على موقف الأحرار فى : حشيش : حزب الوفد ٣٦ ـ ١٩٥٢ ص ٢٩ ، وقد نشرت السياسة مواد المشروع الجديد ومطالب سعد من مكدونالد ١٩٢٤ « ليقارن المصريون بينها وبين ما رضيه وفد الحكومة الحاضرة » (السياسة ١٣ / ٥ / ١٩٣٠)

(٦٧) F. O. 407/212, No. 76, Loraine to Hend., July 17, 1930.

وقد اشيع انه نتيجة لهذا التقارب ، سافر محمد محمود الى لندن صيف عام ١٩٣١ ليتفق مع المسئولين الانجليز على المعاهدة وأنه سوف يعرض نتائج مباحثاته على الحزبين ، وعندما عقد الوفد اجتماعا فى ٢٤ أغسطس من نفس العام ، قيل أن سببه مناقشة ما جاء به محمد محمود وأنه قد بحث فيه بالفعل وأنه تم الاتفاق مبدئيا على قبول المعاهدة بعد تأجيل مسألة السودان » (٦٨) • ولكن يبدو أن ذلك كله لم يخرج عن نطاق الاشاعة، ذلك أن الحكومة البريطانية بعد فشل مفاوضات النحاس ــ هندرسن ، كانت راغبة عن فتح باب الحديث مرة أخرى فى المسألة ، وكما هو معروف فانها كانت عازفة عن بدء مفاوضات اخرى مع النظام الجديد ، الذى لم يكن مؤيدا ممن اخذوا على عاتقهم اجراء المفاوضات معها ــ الوفد والأحرار الدستوريين ــ بالاضافة الى حاجتها الى فترة تتحسس فيها مستقبل القضية من جديد •

وكان حزب الأحرار قد هاجم حياد الانجليز تجاه الانقلاب الدستورى الذى أحدثه اسماعيل صدقى ، وبخاصة عندما صدر التبليغ البريطانى فى ١٦ يوليو ١٩٣٠ ، والذى نص على عدم تدخل انجلترا الا اذا تعرضت مصالح الأجانب للخطر (٦٩) • وقد تعاظم عداء الحزب للسياسة الانجليزية، ربما بسبب التقرب من الوفد ، فتغيرت لهجة صحيفة السياسة الى العنف ازاء الوجود الانجليزى ، حيث شنت حملة عداء عليه أثارت حنق دار المندوب السامى التى أثارها انسياق محمد محمود فى نفس التيار « وكان يتجنب دائما اى قول أو فعل يمثل عداء للبريطانيين » (٧٠) • وعندما أجرى اسماعيل صدقى مقابلته الوحيدة مع سير جون سيمون وزير الخارجية البريطانى فى جنيف ، تمت بينهما محادثات تمهيدية ، قدم خلالها صدقى مذكرة فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ ، ودون بها محضرا عشية نفس اليوم ، ولم يشأ حزب

---

(٦٨) وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقريرين فى ٨ يوليو ، ٢٥ اغسطس ١٩٣١ •

(٦٩) هيكل وآخران : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، ص ١٣٠ ــ ١٣١ •

(٧٠) F. O. 371/17009, Campbell to Simon, July, 28, 1933.

الأحرار أن يعلن رأيه فيها ، نظرا للسرية التي أحيط بها اللقاء وعدم نشر وثائق عنه في حينها ، كما أن مذكرة صدقي كانت مجرد تصور للتمهيد للمفاوضات ، ولم تتضمن آراء أو اقتراحات محددة تتعلق بالقضية المصرية ، في الوقت الذي كانت فيه صحافة الحزب تتعرض للملاحقات من جانب الحكومة .

وفي ٢ يوليو ١٩٣٣ صدرت « السياسة » بمقال افتتاحي عبارة عن ترجمة لمقال نشره محمود عزمي في صحيفة « العالم العربي » التي تصدر في لندن ، ذكر فيه « انه يجب نبذ طريقة المفاوضة في المعاهدة مع حكومة حزبية والتصديق عليها من برلمان يقوم على انتخابات حزبية ، لأن المسألة المصرية الأنجليزية تعتبر مسألة قومية ، تتطلب وزارة قومية للمفاوضة في المعاهدة وهيئة قومية للتصديق على النتائج .. على ان تؤلف من ممثلي كل الاحزاب والهيئات الادارية والقضائية والهيئات المنتخبة بالتصويت العام وفي تمثيل كل الوزراء السابقين بها ، تمثيل لكل الأحزاب المصرية.. الخ » (٧١) .

وأهمية هذا المقال تكمن في اشارته لامكانية عمل جبهة وطنية للتفاوض، وهي الفكرة التي تم تنفيذها بشكل أو آخر ، بعد ذلك بعامين ، وخلال لقاء محمد محمود مع مايلز لامبسون في ١٠ أبريل ١٩٣٤ ذكر الأول انه يجب الا تكون هناك مفاوضات على الأقل لمدة عامين ، ذلك ان أوضاع مصر الداخلية غير مهيأة للتفكير أو حتى مجرد الحديث عن اجراء مفاوضات (٧٢) ، ولكن رئيس الأحرار الدستوريين كان واهما فلم يلبث ضغط الأحداث الدولية ، والتي دفع بها اعتداء ايطاليا على الحبشة ، أن عجل بضرورة اعادة طرح المطالب الوطنية من جديد .

---

(٧١) عن السياسة في ٢ يوليو ١٩٣٣ (العلاقات المصرية الانجليزية ، اقتراح عزمي) .

(٧٢) F. O. 407/217, Enc. in No. 29, Lampson to Simon April, 10 1934.

وقد تبنت صحيفة الحزب اثارة مسألة الاستقلال وتقديمها على طلب عودة دستور عام ۱۹۲۳ ، وكانت قبل ذلك تنادى بالبت فى مسألة الدستور قبل أى اتفاق مع بريطانيا ، لكنها الآن تهاجم وزارة نسيم بعنف ، لأنها لم تحدد ما الذى سوف تصنعه فى حالة نشوب الحرب ودخول انجلترا اياها (٧٣) . وفى أواخر أكتوبر ١٩٣٥ ، أدلى محمد محمود بحديث للسكرتير الشرقى لدار المندوب السامى ، الذى نقله بدوره الى لامبسون ، ذكر خلاله ضرورة تعاون مصر باخلاص مع انجلترا فى تلك الظروف فى مقابل أن يحترم استقلالها ، وأن يسمح لها بزيادة وتطوير جيشها ، لتصبح فى مركز يجعلها تشارك انجلترا فى الدفاع عن مصر ، وأضاف أن ذلك لا يتحقق الا بالحصول على المال بعد الغاء الامتيازات المالية للأجانب . أما فيما يتعلق بمسألة الدستور فقد ذكر محمد محمود أنه من الحماقة الحديث عنه فى مثل تلك الظروف (٧٤) .

وخلال شهر نوفمبر ، ذلك الشهر الذى ارتفع فيه المد الوطنى وتفجرت موجات الغضب الجماهيرى هادرة منذرة بالثورة ، عقب تصريحات السير صمويل هور - وزير الخارجية البريطانى - بشأن عدم استحقاق مصر للدستور ، توالت نداءات محمد محمود مطالبة بضم الكلمة واتحاد الصفوف اجابة لداعى الوطن ، « فالوحدة هى سبيل الاستقلال والاستقلال سياج الدستور ... وأن واجب السياسيين وأولى الرأى ، بعد نهضة الشباب المتعلم ، هو أن يردوا للأمة وحدتها » كما دعا النحاس باشا وجميع الهيئات أن يكونوا فى هذه الأزمة العصيبة يدا واحدة وقلبا واحدا لدفع التدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية ولاحاطة دستور البلاد بالسياج الوحيد الذى يكفل استقراره بأن تعلن انجلترا قبولها لمشروع المعاهدة التى انتهى اليها النحاس باشا نفسه ليعود الدستور وينعقد البرلمان فتبرم المعاهدة (٧٥) .

---

(٧٣) الاحرار الدستوريون ٤ يناير ١٩٣١ ، السياسة ٢٦ أغسطس ، ١٠ ، ١١ سبتمبر ١٩٣٥

(٧٤) F. O. 407/218, No. 23; Lampson to Hoare, Oct., 28, 1935.

(٧٥) نصوص النداءات فى « السياسة » ١٥ ، ٢٤ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ .

ولما بدت بوادر الائتلاف الوطنى تتضح على أساس تاليف جبهة وطنية ، عاد محمد محمود وصرح بأن معاهدة ١٩٣٠ جاهزة للتوقيع وانه متفق مع النحاس على تأجيل مسألة السودان منذ عام ١٩٣١ ، وأبدى استعداده للذهاب فورا الى المندوب السامى البريطانى لطلب ذلك ، ومتى قبلت انجلترا فان دستور ١٩٢٣ يعود « ولا أرى بأسا من أن يعود ، اذا أراد النحاس باشا ، برلمان ١٩٣٠ وان لم يكن فيه حر دستورى واحد ، ليبرم المعاهدة ، وأن يوقعها النحاس باشا » (٧٦) ، وخلال مفاوضات تحقيق الوحدة بين الأحزاب المصرية كرر محمد محمود المعانى السابقة وذكر ان الأحرار الدستوريين لا يريدون مفاوضة مطلقا لأن المعاهدة تمت بالفعل عام ١٩٣٠ وجاهزة للتوقيع ، وذكر مكرم عبيد ، الذى جاء ليخاطبه فى مسألة الوحدة بأنه اتفق معه ومع النحاس منذ عام ١٩٣١ على تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة ، ولما ذكره مكرم عبيد بأن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها ، رد محمد محمود بأن مشروع المعاهدة اتفق فيه على الأماكن التى تعيرها مصر لانجلترا لأغراضها الحربية ٠ والطيران من بينها ، فالأماكن التى حددت للثكنات ستكون كذلك للمطارات فاقتنع مكرم وعرض عليه أن يكتب لانجلترا باستعداد مصر لتوقيع المعاهدة ، وأن يكتب النحاس للملك لأعادة الدستور ، وأصدر الأحرار الدستوريون قرارهم بالموافقة على ذلك كله وعلى اقامة الوحدة على هذا الأساس (٧٧) ٠ ورفعت الجبهة الوطنية كتابين أحدهما للملك والآخر للمندوب السامى على ماهو معروف ، وعندما تعلل وزير الخارجية البريطانى الجديد ، انطونى ايدن بحداثة تولية الوزارة والمشاغل الدولية المتراكمة مما يقتضى زمنا قبل الاجابة على طلب مصر ، رأى محمد محمود فى ذلك تسويفا يفسد العلاقات المصرية البريطانية « فليس هناك ما يحول دون اعلان انجلترا قبولها ما طلبت مصر

---

(٧٦) تصريح خطير لصاحب الدولة محمد محمود باشا (السياسة ٨ / ١٢ / ١٩٣٥) ٠

(٧٧) نص قرار الحزب حول أسس الوحدة القومية ومشروع الاتفاق عليها (السياسة ١١/١٢/٣٥) وحول اتصالات مكرم بحزب الاحرار للتنسيق انظر :
F. O. 407/218, No. 40, Lampson to F.O. Dece. 10, 1935.

فى أمر المعاهدة ، فالنصوص التى تم الاتفاق عليها مقبوله من الطرفين لايجوز العود الى النظر فيها ، ان مصر اليوم على فوهة بركات وتريد أن تعرف مصيرها » (٧٨) ·

وربما يفسر تقديم الحزب لمسألة الاستقلال على عـودة الدسـتور والجولة الانتخابات بأن ذلك سيعيد الوفد الى السلطة ، الا أن هذا لاينفى بالفعل أن القضية الوطنية نتيجة المؤثرات الدولية ، وتصريحات الساسة الانجليز التى تعتبر تيخلا فى أخص أمور مصر الداخلية ، قد دخلت بالقضية الوطنية فى منعطف تاريخى جدا معه أن مسألة الاستقلال وتحقيق الجلاء العسكرى قد باتت أكثر الحاحا ، خاصة وقد كان مشروع النحاس ـ هندرسن، المبنى أساسا على المقترحات التى قبلها محمد محمود ، يحظى بموافقة معظم قطاعات الحركة الوطنية ·

* * *

جاء الرد البريطانى على كتاب الجبهة الوطنية بفتح باب المفاوضة من جديد ، وفى كل المسائل تقريبا ، على غير ما كانت تود الجبهة وبخلاف ما اراد الأحرار الدستوريون ، الذين لم يكونوا يريدون مفاوضات جديدة ولم يكن امام الجبهة المتلهفة على توقيع المعاهدة الا الاستجابة،فتألف وفد مصر فى ١٣ يناير ١٩٣٦ ، ومثل محمد محمود فيه حزب الأحرار الدستوريين ، وقبل أن نتعرف على رأى الحزب وقراره ازاء مشـروع المعاهـدة ، نرى من الضرورى أولا أن نتعرف علىدور رئيسه،الرجل الثانى فى هيئة المفاوضة المصرية، بعد رئيسها مصطفى النحاس ، وقد برز دور محمد محمود واضحا عند مناقشة الاتفاق العسكرى وبالذات فى جلسة ٢٤ يوليو حيث نوقشت خلالها مسألة خطر الحرب الداهم والمفاجاة الدولية ، حيث لم يوافق محمد محمود على النصوص الخاصة بذلك واختلف مع زملائه وانسـحب من الجلسـة وأشيع أنه قدم استقالته من الهيئـة (٧٩) · وكتبت « السياسة » أن محمد محمود أفضى

---

(٧٨) السياسة ٥ يناير ١٩٣٦ ، والتصريح للاهرام نقلته السياسة عنها ·
(٧٩) الاهرام والبلاغ فى ١٤ يوليو ١٩٣٦ ·

لزملائه بمسائل أربع قال عنها بنوع خاص انها تتنافى مع استقلال مصر تنافيا صريحا ولا يمكن قبولها ، واضافت لنها سألته عنها فرد بأنه أصر على عدم قبول الاتفاق العسكرى وانه طلب الى النحاس تبليغ ذلك الى لامبسون حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بموقفه ، وانهم اتفقوا على النص الذى يبلغه النحاس للامبسون وهو « يسرنى أن اخبركم أن زملائى وانا موافقون على الاتفاق العسكرى عدا دولة محمد محمود باشا ، فانه غير موافق على الاتفاق المذكور ولكنه لا يمتنع عن الاستمرار مع زملائه فى المحادثات فى المسائل الباقية » (٨٠) ٠

ولما كثر لغط الصحف حول موقف محمد محمود ، ذهبت صحيفة الأحرار الدستوريين ، ربما بايعاز من محمد محمود نفسه ، تحلل أوجه الاعتراض على الاتفاق العسكرى فى المسائل الأربع المشار اليها ، وسوف نعرض محتواها لأنها تمثل راى الحزب فى أهم جزء من أجزاء المعاهدة وهى :

أولا : أن المشروعات السابقة ابتداء من مشروع ملنر وحتى مشروع ١٩٣٠ نصت على حدود محالفة مصر لانجلترا وما تقدمه من تسهيلات عسكرية تقتصر على حالة الحرب وخطر الحرب ، أما الاتفاق الجديد فيضيف حالة جديدة تبيح لانجلترا ، أن ترسل ما تشاء من قواتها الى مصر ، وأن تستخدم موانيها ومواصلاتها لأغراضها الحربية ، وهذه الحالة الجديدة هى حالة الاستعجال الناشئة عن مشكلة دولية متوقعة ، والحالات الدولية التى ينشأ عنها توقع الاستعجال كثيرة لاتدخل فى حصر ٠

ثانيا : أن النص العسكرى الأخير نص على امر لم يكن له نظير قط فى أى مشروع سبقه وهو تعهد مصر بأن تنشىء طرقا حربية تبلغ العشرة وتتعهد بصيانتها لتكون صالحة للأغراض الحربية على سبيل الدوام ،

---

(٨٠) السياسة ٢٥ يوليو ١٩٣٦ وذكرت البلاغ فى نفس اليوم أن المندوب السامى قابل محمد محمود وأبلغه انه علم برفضه المشروع العسكرى واستمراره فى المحادثات مع ذلك وأعرب عن اغتباطه بالموافقة على المشروع ٠

وفضلا عن التكاليف فان فرض مثل هذا التعهد على مصر يضيع استقلالها وسيادتها ٠

ثالثا : مسألة الطيران التى لم يفكر الانجليز فيها الا فى مفاوضات عام ١٩٣٠ ، ولم يتقبلها المفاوض المصرى ، أما الاتفاق الجديد فيجعل الاحتلال البريطانى الجوى لمصر مشروعا لا يحتمل الشك ، حيث نص على تعهد مصر بانشاء مطارات برية ومائية لحاجة الطيران اليها ٠

رابعا : مسألة الثكنات ، ونفقاتها تتكلف عشرة ملايين من الجنيهات، تختص انجلترا بربعها ، على ان تقوم مصر ببنائها وأن تشرف انجلترا على التنفيذ ، وأن يكون لها حق التعديل دون بيان النفقات ، لأنها تركت لتكون موضع مناقصة (وكانت مقدرة بنحو ٦ مليون جنيه فى مشروع ١٩٣٠) ، بالاضافة الى ذلك كله أن مناورات الجنود الانجليز بعد أن كانت محصورة فى منطقة الثكنات أصبحت فى الاتفاق الجديد تتناول شبه جزيرة سيناء واراضى غرب القنال من مثلث رأس القنطرة شمالا وتصل الى الماظة بجوار القاهرة جنوبا (٨١) ٠

وقد ووجه محمد محمود من قبل خصومه بحملة مؤداها أنه رفض فى الاتفاق العسكرى الجديد ما قبله عام ١٩٢٩ ، فردت صحيفة الحزب بأن المسائل التى رفضها والتى تمس الاستقلال لم يرد لها ذكر فى مشروع محمود ـ هندرسن ، وكررت حديثها السابق بشأن النقطة العسكرية ، وضربت مثلا بأن اتفاقية الثكنات اقتصر بشأنها فى مفاوضات ١٩٢٩ على تعهد الحكومة المصرية على أن تقدم فى منطقة القناة من الأراضى والثكنات ما يعادل ما تشغله القوات البريطانية فى أرجاء البلاد ، كما لم يرد ذكر للرقابة على الحكومة المصرية عند بناء الثكنات (٨٢) ٠ ومرة أخرى اتهم محمد محمود بالعمل على احباط المفاوضات ، وأن حزبه انتقل « من التساهل

---

(٨١) السياسة ٢٦ يوليو ١٩٣٦ (افتتاحية عن الاتفاق العسكرى ، بدون توقيع) ٠

(٨٢) السياسة ٢٧ يوليو ١٩٣٦ (مصلحة مصر الحقيقية) ٠

المعروف عنه الى تشدد غريب المظهر فجائى الحدوث مما يبعث على الظن بأن هذه النغمة الجديدة لا يراد بها الا أمر يؤمل أصحابه من ورائه خيرا ».» ، كما اتهم محمد محمود بأنه « بعد أن رأى حبل المودة قد اتصل بين الوفد والانجليز أراد أن ينقلب زعيما قوميا متطرفا » (٨٣) ٠

ولسنا مع الذين يذهبون فى تفسير موقف محمد محمود بانقلابه الى التطرف فجأة حين أرادت انجلترا التراجع عن الحقوق التى كسبتها مصر فى مشروع ١٩٣٠،وفيما يتعلق بالأحكام العسكرية فيه،ويعللون ذلك بالصراع الحزبى والمزايدة من أجل الوصول الى الحكم (٨٤) ، فقد ذكر الدكتور أحمد ماهر أنه كان لتشدد محمد محمود أكبر الأثر فى تذليل كثير من الصعوبات، ذلك أن المفاوض الانجليزى كان اذا شعر أن ما يعرضه يقبل بسهولة أبدى تشددا ، أما حين كان يعلم أن محمد محمود يعارض ، وهو المعروف بالاتزان والاعتدال ، فانه كان يخفف كثيرا من غلوائه (٨٥) ، كما أن من المعروف أن محمد محمود كان قد رفض فكرة المفاوضة من جديد وطالب بتوقيع مشروع ١٩٣٠ ، بالاضافة الى أن التعليل السابق يهون من خطورة ماأرادت انجلترا احرازه من مكاسب عسكرية خلال المفاوضات الأخيرة ، حتى أن ذلك « لا ينبغى » أن يستنفر احدا من المفاوضين المصريين ، ثم لايجب أن ننسى أن محمد محمود كان من بين هيئة المفاوضين ـ باستثناء النحاس وأعضاء الوفد منهم ـ قد خبر المفاوض البريطانى وتعامل معه خلال عام ١٩٢٩ ، بالاضافة الى اعتباره نفسه الزعيم الثانى فى البلاد ، ولعله كان يطمع فى كسب أنصار له داخل هيئة المفاوضة يستخدمهم وسيلة للضغط على الجانب البريطانى ، ثم أليس من حقه أن يرفض عام ١٩٣٦ ما كان

---

(٨٣) كوكب الشرق ٢٣ يوليو ١٩٣٦ (المحاولون احباط المفاوضات) وانظر حملة آخر ساعة على محمد محمود فى ٢٦ يوليو ، ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ حيث اسمته « محمد محمود بروتس » ٠

(٨٤) رمضان : تطور الحركة الوطنية ٣٧ ـ ٩٤٨ (القسم الاول) ص ٣٦ ـ ٣٩ ، حشيش : حزب الوفد ٣٦ ـ ١٩٥٢ ص ٥٧ ـ ٥٨ وكذلك :
Youssef, A., Independent Egypt, p. 244.

(٨٥) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ١٠٧ ـ ١٠٨ (خطبة احمد ماهر) ٠

قد قبله عام ١٩٢٩ ، بفرض أنه حدث فعلا ؟ بينما المفاوض البريطانى ذاته قد تراجع فى عام ١٩٣٦ عما قبله عام ١٩٣٠ ؟ . وفى تقديرنا أن ما يمكن أن يوجه لمحمد محمود من نقد فى موقفه ليس لتطرفه فى المطالب الوطنية ولكن لعدم نجاحه فى تكوين خط معارضة واضح داخل هيئة المفاوضين المصريين ولعدم اتخاذه موقفا عمليا يتفق مع ما اعتقده .

وكان مجلس ادارة حزب الأحرار قد اجتمع قبيل عودة محمد محمود من اوروبا ، لينظر فى المعاهدة ثم تبين أنه فى حاجة الى الوثائق والمستندات الرسمية فقرر مطالبة الوزارة بها ، وذكر أنه اذا كان لبعض اعضاء الحزب رأى معين فى بعض قواعد المعاهدة فان أكثرهم الى جانب الرئيس (٨٦) ، وقد كثرت ارجاءات الحزب لمسألة أصدار قرار واضح بشأن المعاهدة ، متعللا بدراسة مشروعها دراسة مستفيضة ، أو بانتظار عودة محمد محمود. حتى لقد أصدرت كافة الأحزاب المصرية قراراتها ولم يفعل الدستوريون ، مما يوحى بأن ثمة خلافا داخل الحزب بشأن قبول المعاهدة ، وقد تأكد هذا الأمر من خلال القـرار الذى أصدره الحـزب فى ٣٠ نوفمبر . ويبدو أن محمد محمود قد مارس ضغطا على من يرفضون المعاهدة من رجال حزبه لقبولها مادام هو قد وقعها ، حيث ذكر انه يعتبر ان معارضة الحـزب للمعاهدة عملا عدائيا بالنسبة له (٨٧) ، ويؤكد ذلك ابتعاد هيكل عن رئاسة تحرير السياسة التى كانت تعبر عن تشاؤم الحزب من المفاوضات « لكون الانجليز يتقدمون بمطالب لا يمكن لمصرى قبولها » (٨٨) .

وأثناء سير المفاوضات كان قد اتصل محمد محمود بعبد العزيز فهمى ومحمود عبد الرازق وهيكل وأطلعهم على آرائه فى المسألة العسكرية ، وأيدوه فى اعتراضاته ، وهذا يفيد أنه لم يجمع مجلس الادارة ليسمع آراء أعضائه ثم يتفقوا على خطة واحدة يسير بمقتضاها فى التفاوض ، واذا كان ثلاثتهم

---

(٨٦) الاهرام فى ٢٣ اكتوبر ١٩٣٦ .
(٨٧) آخر ساعة ٢٥ /١٠ ، ١ ، ١٩٣٦/١١/٨ .
(٨٨) الشباب ٣ يونيو ١٩٣٦ (تعليق لمحمود عزمى)

قد طلبوا اليه الموافقة على المسألة العسكرية ـ بناء على اقتراح عبد العزيز فهمى ـ اذا ما وافق المفاوض البريطانى على الغاء الامتيازات تماما وأن ينص على ذلك فى صلب المعاهدة (٨٩) ، معنى هذا أنهم لم يكونوا رافضين للمسألة العسكرية أساسا ، على ما فيها من انتقادات شرحوها لخصومهم ، ولا يبرر هذا ما ذكرته صحيفتهم من انهم أبدوا رأيهم فى المسألة العسكرية وأنهم لا يزالون متمسكين به (٩٠) ، فقد كان عليهم تمسكا برأيهم ، أن يجتمع الحزب ويصدر قراره برفض المسألة العسكرية ويبلغه رئيسهم للمتفاوضين ، ثم يرتب على ذلك موقفا عمليا بالانسحاب من هيئة المفاوضة، ذلك هو الموقف العملى المتسق مع مايعتقده رجال الحزب ، ولكن لا الحزب ولا رئيسه استطاع أن يتخذ مثل هذا القرار ، كما أن مسألة الامتيازات لم تكن بنفس أهمية المسألة العسكرية ، والمكاسب التى أحرزها المفاوض الانجليزى ، لكن أليس ذلك شأن المفاوضات دائما ماداموا ارتضوها وروجوا لها منذ البداية ؟

لقد انعكس هذا التخبط على موقف الحزب فى اجتماعاته ، عقب توقيع المعاهدة ، فبات على من وقعها والذين يؤيدونه أن يدافعوا عنها ويبرزوا « المكاسب » المصرية فيها ، وقد حسمت الخلافات الحادة داخل الحزب . بتشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها الى مجلس الادارة ، على أن تتألف من هيكل وأبو سمرة والبندارى ، يترأسهم أحمد خشبة(٩١) . وبعد ولادة عسرة تمخضت عن قرار له مقدمة طويلة تحدد أوجه الخلاف الجوهرية بين المعاهدة ومشروع ١٩٣٠ فى « مسائل تتنافى مع استقلال مصر » ـ وهى نفس الاعتراضات التى أبدوها على المسألة العسكرية فى البداية ـ وتوضح أن « نصوص الامتيازات جاءت تفصل ماجاء فى مشروع ١٩٣٠ وما سبقه وان لم تحقق لمصر ما كانت ترغب فيه من الغائها حالا ... وأنه لما كان التناحر الحزبى قد أدى الى الاحتكاك بين مصر وبريطانيا والارتداد بمصر عن مشروع ١٩٣٠ الى الاتفاق الحاضر ، ويخشى

---

(٨٩) السياسة أول فبراير ١٩٥٠ ، هيكل : مذكرات ج ١ ص ٤١٤ .
(٩٠) السياسة أول سبتمبر ١٩٣٦ .
(٩١) الاهرام ١١ / ١٠ / ١٩٣٦ ، آخر ساعة ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٦ .

اذا ما عاد أن يرد مصر الى مادونه ، يقرر حزب الأحرار الدستوريين أن قبول المعاهدة الحالية لا يعفى من العمل لتعديلها باسرع ما يستطاع تعديلا يزيل منها ما يمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الطيفين خير عربون لهذا التعديل » (٩٢) · وانا لنكاد نحس من مقدمة القرار انه سوف يكون بالرفض ، ولكن جاءت علة القبول هى خشية الاضطرار الى قبول ماهو اسوأ لذا ما رفض المشروع · وعموما لم يكن بوسع الحزب رفض المعاهدة وقد وقعها رئيسه ، دونما تضحية بالرئيس ، وليست له القدرة على ان يفعل ذلك حقيقة، ومن ثم لا تغير رغبته الأخيرة بشأن تعديلها من الأمر شيئا ، لان هذا التعديل وارد فى صلب المعاهدة وبشروط حددتها · وهكذا خرج قرار الحزب بشأن المعاهدة مضطربا بهذا الشكل لأنه لم يتخذ منذ البداية موقفا قاطعا وصارما يلتزم به رئيسه خلال المفاوضات ·

وفى مجلس النواب ألقى محمد محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة وكان ذلك فى جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، وذكر فيها أن المعاهدة لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، وأنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح بابا تسير منه لاستكمال مافاتها ، ولم ير محمد محمود فى مزاياها شيئا يتحدث عنه سوى مسألة الامتيازات ، وانتقل الى الحديث عن القيود العسكرية ··· ولم يخرج مضمون خطابه عن قرار الحزب كثيرا (٩٣) ·

وفى مجلس الشيوخ انبرى الدكتور هيكل لتحليل المعاهدة على اعتبار أنها « صلح على الاحتلال والاستقلال معا » وانتقد المفاوضين المصريين لعدم التدقيق فى بحث مشروعات المعاهدة المعروضة عليهم ، واكتفائهم بالجدل النظرى ، جدل المحامين وأساتذه الحقوق ، ثم تحدث عن حق مصر فى اقامة جيش ، وتساءل : « كيف يتم ذلك ومن يمونه بالأسلحة ، انها انجلترا ، فماذا اذا تباطأت ولم تف ونفدت الذخيرة ؟ هذا ما كان

---

(٩٢) نص قرار مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين وهيئته البرلمانية (السياسة ٣ / ١١ / ٣٦)

(٩٣) مضابط مجلس النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٤٦ ــ ٤٨ ، وكذلك قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٤٥ ــ ٤٦ ·

واجبا أن يحتاط له المفاوض المصرى ، وأضاف أن المعاهدة لا تترك لنا خيارا فى خوض غمار الحرب أو الوقوف على الحياد ، وانتهى الدكتور هيكل من تحليله الى أن المعاهدة لا تحقق الاستقلال التام ، ولا تجعل مصر تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينون) ثم ذكر فى النهاية « إذا كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير ، لعل فى الحركة بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع » وواضح أن هيكل كان معارضا للمعاهدة وان لم يقل ذلك صراحة بل اكتفى بتحليلها على النحو السابق ، وعندما سئل هل هو معارض أم مؤيد أجاب : « لا أعرف ، ان المسألة مسألة تحليل اكثر منها تأييد او معارضة » (٩٤) ٠ وقد اشترك الهلباوى مع هيكل فى معارضة المعاهدة وذكر أن ايمانه بمبادىء زعيم حزبه لا يقتضى أن يكون خاضعا لرأيه واستدل على فكرة أن مشروع سنة ١٩٣٠ خير من المعاهدة ، بأن الجبهة الوطنية هى التى طلبته ولكن الانجليز هم الذين رفضوا وأن المعاهدة جعلت احتلال البلاد فى يد الانجليز فى كل وقت وأنه سيبقى الى الأبد (٩٥) ٠

وعند التصويت فى مجلس النواب رفض المعاهدة من نواب الحزب ٠ عبد الجليل ابو سمرة وهرون أبو سحلى (عدد الرافضين ١١) ، أما فى مجلس الشيوخ فقد رفضها الهلباوى وأحمد خشبة (عدد الرافضين ٧) ولم يحضر هيكل التصويت (٩٦) ٠

* * *

أقرت المعاهدة وطلبت الحكومة المصرية عقد مؤتمر لبحث مسألة الامتيازات فى مونترو فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، تمثل فيه الدول صاحبة

---

(٩٤) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ١٨٠ ــ ١٨٨ نص خطبة هيكل فى جلسة ١٨/١١/١٩٣٦ وقد وصفه عضو بانه لم يقل رأيه وتركنا فى الظلام واتبع سياسة سلبية ، ثم هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٤١٥ نقده للمعاهدة ٠

(٩٥) المصدر السابق ، ص ٢٠٥ ــ ٢٠٨ (خطبة الهلباوى) وعن خطب وتحليلات المعارضين انظر : مصطفى الحفناوى : السفر الخالد ، المعاهدة المصرية ــ الانجليزية ،

(٩٦) المصدر السابق ، ص ١/١٣ ، ٢/١٥ وقد وافق الأعضاء الباقون من الدستوريين وهم ١٣ فى مجلس النواب ، ٧ فى مجلس الشيوخ) ٠

الامتيازات وبالفعل انعقد المؤتمر وتمت اجتماعاته فى الفترة من ١٢ أبريل حتى ٨ مايو ١٩٣٧ وانتهى الى اعداد نص « اتفاق الغاء الامتيازات فى مصر واصدار لائحة لتنظيم القضاء » (٩٧) . والواقع أن قضية الامتيازات قد شغلت بال الأحرار الدستوريين طويلا ، منذ حصل محمد محمود عام ١٩٢٩ على تعهد من الحكومة البريطانية ببذل ما لديها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للتخفيف منها بعض الشىء ، ولم يكن بوسعه أن يحصل على أكثر من ذلك ، كما لم تنجح جولة مفاوضات عام ١٩٣٠ فى الحصول على مزيد .

وقد اقترح محمد محمود بقاء جبهة المفاوضات المصرية حتى تعقد معاهدة الغاء الامتيازات باعتبارها مكملة للمعاهدة ولكن الحكومة الوفدية لم تستجب لاقتراحه (٩٨) . ومالبث مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين أن اجتمع فى ٣ مارس ١٩٣٧ لمناقشة موقف الحزب ازاء المؤتمر المزمع عقده فى مونترو ، واتفق أعضاء المجلس خلال الجلسة على أنه لا ينبغى اثارة أية متـاعب للحكومة فى الوقت الذى تقـدم فيـه على دخول المفاوضات ، ثم اصدر قرارات تتضمن التمنيات للحكومة بالتوفيق خلال المؤتمر ومنحها كل عون وتعضيد ، حتى تتوصل الى تحقيق المطالب المصرية ، التى تتفق مع الأسس التى تم التوصل اليها خلال مفاوضات المعاهدة والتى فى مقابلها وافقت مصر على قبول الشروط العسكرية الواردة فيها ، ومن ثم يجب أن يبنى الاتفاق الجديد على الأسس التالية : الغاء الامتيازات التشريعية والمالية عقب توقيع الاتفاق مباشرة ، وأن يسرى التشريع المصرى على الأجانب من خلال تحديد اختصاصات المحاكم المختلطة فى المسائل المدنية والتجارية والجنائية يلى ذلك فترة انتقال قصيرة يتم بعدها نقل اختصاصات

---

(٩٧) الحكومة المصرية : الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات فى مصر ص ١١ وكان، النحاس باشا رئيسا للمؤتمر ورئيسا لوفد مصر الذى ضم أحمد ماهر وواصف بطرس وملكرم عبيد ، وعبد الحميد بدوى . ولمزيد من التفاصيل عن الحزب وقضية الامتيازات انظر أصل هذه الدراسة بمكتبة آداب عين شمس ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٩٨) الاهرام ١٤ نوفمبر ١٩٣٧ .

المحاكم المختلطة الى المحاكم الأهلية مباشرة بدون حاجة الى مفاوضات جديدة ، ثم قرر المجتمعون تبليغ هذه القرارات رسميا لرئيس الوزراء ٠ وصرح محمد محمود فى محادثة له مع المستر هاملتون أن القرارات السالفة من اعداده هو ، وانه سوف ينتظر ما يسفر عنه المؤتمر ليتولى قيادة الرأى العام وانه سوف يشن حملة فى مايو بهذا الخصوص (٩٩)» ٠

وعندما أصدر مؤتمر مونترو وثائقه اجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين فى ٢٩ يونيو ١٩٣٧ ، للنظر فى الاتفاق ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة الجديدة وقرر تشكيل لجنة ضمت الهلباوى وخشبة وهيكل والبندارى لبحث الموضوع على أن تقدم تقريرها الى مجلس الادارة ، وكان مما اهتم له المجلس فى مناقشاته المسائل المتعلقة بالهيئات الدينية والتعليمية والصحية وكذلك النصوص الخاصة بالأحوال الشخصية (١٠٠) ٠ ولم يصدر الحزب قراراه بشأن الاتفاق ، بل تولى رئيسه التعبير عن رأى الحزب داخل مجلس النواب ، وكان زعيما للمعارضة به ، كما اشترك معه فى نقد الاتفاق وتحليله النائب الدستورى عبد المجيد صالح ٠

بدأ محمد محمود بالحديث عما أراده المفاوض المصرى خلال مفاوضات ١٩٣٦ وحرصه على أن يكون الغاء الامتيازات تاما شاملا ، مع عدم قبول أى قيد على سيادة مصر القضائية أو التشريعية ، « الا هذا القيد المؤقت الذى اسميناه يومئذ فترة انتقال ، ترد بعده الى مصر سيادتها القضائية كاملة كما يجب أن ترد اليها سيادتها التشريعية كاملة منذ اليوم ٠٠ وحرصنا على أن نستبعد نظرية الصالح الأجنبى من اختصاص المحاكم المختلطة استبعادا صريحا » ، ولكنه رأى الآن من خلال وثائق المؤتمر أن ثمة تصريحات لبعض مندوبى الدول تتنافى وهذه المبادىء وأن بعضهم يفسر ما ألقاه مندوب مصر من تصريحات بأنها اقرار لوجهة نظرهم « بل لأكاد أحس أن المادة

---

(٩٩) F. O. 407/221, No. 68, Lampson to Eden. March, 10, 1937.

(١٠٠) السياسة اول يوليو ١٩٣٧ (اجتماع الاحرار الدستوريين) ٠

الأولى (١٠١) من الاتفاق قيدت تماما بما تلاها من المواد وان هذه المواد قد أحلت فى الواقع نظاما محل نظام » ثم انتقد الحكومة لكونها لم تترك للمجلس الوقت الكافى لدراسة الوثائق ، وطلب الى المجلس ان يوافقه على أن « سيادة مصر لا يمكن ولا يجوز أن تمس بقيد بعد فترة الانتقال ، فاذا انتهت هذه الفترة تمتعت مصر من السيادة بما تتمتع به أشد الدول غيرة على سيادتها وحرصا على استقلالها ودفاعا عنهما بكل ما تملك من الوسائل » .

بينما ركز عبد المجيد صالح على ان آمال الشعب المصرى أكبر مما ظفر به المفاوضون وتساءل : هل تعرض الاتفاق لما تقوم به المعاهد الدينية من تبشير ؟ واتهم المفاوض المصرى بمسايرة المفاوضين الأجانب فى المحافظة على ما لهم من حقوق وامتيازات ، ثم هاجم المعاهد الأجنبية وعدم قيامها بشىء يتصل بخدمة القومية واللغة والعقلية المصرية ، وذكر أن مصر لايمكن أن تطمئن الى هؤلاء ، كما أضاف أن التحفظات التى احتفظ بها الأجانب فى فترة الانتقال تمكنهم من التغلغل فى صميم الأعمال المصرية بسبب مانسميه عدم الاجحاف بحقوق الأجانب « نحن نطمع فى أن تكون مصر للمصريين فحسب ، ان مصر لا تريد شركات أجنبية تضاف الى مصيبتها بالشركات القائمة فيها فتدخل فى بلادنا حقوقا والتزامات جديدة يتمتع بها رجال المال الأجانب ... » .

وقد تقدم محمد محمود ومعه هيئة المعارضة باقتراح اضافة نص الفقرة التى أنهى بها حديثه — والتى ذكرناها — ولكن رئيس المجلس اعتذر بأن اللائحة الداخلية لا تسمح بذلك ، وعند أخذ الآراء وافق جميع النواب على الاتفاق عدا نائبين (١٠٢) . وهكذا لعب الحزب دوره بشأن قضية

---

(١٠١) نص المادة الاولى (تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات فى القطر المصرى الغاء تماما من جميع الوجوه) الحكومة المصرية : الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات ص ٢١ .

(١٠٢) رفض رئيس مجلس النواب على أساس أن اللائحة الداخلية تنص على عدم تعديل أى نص من نصوص المعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية وأن للمجلس
=

الامتيازات بعد مفاوضات محمود ـ هندرسن ، وخلال الفترة التالية ، حيث أفاد تشدده فى التقدم بالقضية خطوة كبيرة مهدت لعقد مؤتمر مونترو الذى أقر الغاء الامتيازات تماما خلال فترة انتقالية مدتها اثنى عشـر عامـا .

***

وعند مناقشة مشروع ميزانية ٣٧ ـ ١٩٣٨ فى مجلس الشيوخ طالب الدكتور هيكل بوضع سياسة دفاع عن مصر طويلة المدى معروفة الغـاية مقررة الوسائل ، وقصد بالدفاع الناحيتين الحربية والسياسية معـا ، وأضاف بأننا أحسنا عملا يوم أن تحالفنا مع انجلترا ولئن كانت هى أشد رغبة منا فى المحالفة ، فلقد دفعنا الى محالفتها أننا رأيناها تعترف باستقلالنا وتسحب جيوش احتلالها من بلادنا ولذلك رأينا أنها خير من يحالف . وتساءل : أريد أن أعرف هل ستكون سياستنا متجهة الى سياسة امبراطورية كايطاليا ، فنتوسع ونضاعف جيشنا وطياراتنا ونتقوى الى الحد الذى يتركنا فيه الانجليز وشأننا ؟ أو أن هذه السياسة تنحصر فى أننا نستطيع بمفردنا أن ندافع عن القناة لنحقق الجلاء ؟ » (١٠٣) . وتكمن أهمية هذه التساؤلات فى أنها أثارت مسألة الجيش والدفاع عن مصر ومصير ذلك بعد عقد المعاهدة ، تلك المسألة التى شغلت حيزا كبيرا من اهتمام وزارات محمد محمود (٣٧ ـ ١٩٣٩) ، وقد أعرب هذا الى السفير البريطانى فى أول لقاء له معه منذ توليه الوزارة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، عن أولوية هذه المسألة على كل ماعداها فى برنامجه ، وعندما تحدثا عن العلاقات مع ايطاليا ، أوضح السفير مدى الحرص على تحسينها ، ثم ألمح الى ضرورة الاستعداد للتعاون لمواجهة أى تهديد للتقليل من خطر وقوع أى حوادث(١٠٤) .

=

فقط أن يقبلها أو يرفضها . انظر مضابط مجلس النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٩ يوليو ١٩٣٧ ص ٢٠٣٩ ، ٢٠٤٦ نصا خطبتى محمد محمود وعبد المجيد صالح (والنائبان اللذان لم يوافقاهما فكرى أباظة وعبد الحميد سعيد) .

(١٠٣) مضابط مجلس الشيوخ ، الانعقاد (١٣) جلسة ٢١ مايو ١٩٣٧

(١٠٤) F. O. 407/222, No. 2, Lamp., to Eden, Jan., I, 1938.

وكانت الأزمات الدولية وغيوم سحب الحرب العالمية قد أفضت الى اجراء مفاوضات بين بريطانيا وايطاليا فى فبراير ١٩٣٨ انتهت الى وضع اتفاقية تنظم مصالح كل منهما فى مناطق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن ومصر والسودان ... الخ (١٠٥) ، وواضح أن مصر لم تكن لها فى هذا الاتفاق درجة ما من المصالح التى تهم ايطاليا وانجلترا ، فقد كانت هى نفسها ، مصلحة مشتركة ، وأرض نزاع بين الدولتين . وقد توهمت حكومة محمد محمود أن مجرد عرض بريطانيا صيغة الاتفاق عليها قبل عقده ، يعنى تأكيد بريطانيا للاستقلال والسيادة اللتين أصبحت مصر تتمتع بهما بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ (١٠٦) ، وقد استغل الوفد ذلك ، وكان فى المعارضة ، فشهر بالحكومة على اعتبار ان انجلترا قبلت الدخول فى مفاوضات مع ايطاليا فى مسائل تتعلق بمصالح مصر الحيوية وأسقطت استشارة مصر من حسابها (١٠٧) .

ورغم ذلك فان السفير البريطانى صرح بصدق نية حكومته نحو تنفيذ المعاهدة المصرية الأنجليزية ، وأن حكومة محمود باشا ليست أقل ولاء من حكومة النحاس ، وان كانت الأولى تبدو أقرب الى رجل الأعمال ، أشد يقظة من سابقتها فى الناحية الاقتصادية وأكثر تقديرا للأعباء المالية التى تترتب على تنفيذ المعاهدة ، كما أبدى تخوفه من أن ثمة صعوبات سوف تنشأ تتعلق بالمعاهدة مع النظام الحاضر أكثر مما كان ينتظر من حكومة النحاس (١٠٨) ، وكانت نية بريطانيا الحقيقية أن تظل عمليا منفردة بالدفاع عن مصر وأن يظل دور الجيش المصرى قاصرا على الدفاع عن الجبهة الداخلية، خاصة عندما بدأ الجو الدولى يكفهر ، وبدا لخصوم الوزارة أن البعثة العسكرية البريطانية تجاوز اختصاصها ، مما أوجد الرغبة لدى محمد محمود

---

(١٠٥) R.I.I.A. Great Britain. pp. 53-54.

(١٠٦) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ص ٣٠ .

(١٠٧) F. O. 407/222, No; 42, Lampson to Halifax, April, 13, 1938.

(١٠٨) F. O. 407/222, No. 51, Lampson to Hali., May, 6; 1938.

فى تغيير وضع القوات البريطانية فى مصر وتجميعها فى المناطق التى حددت لها بالمعاهدة ، وكان هذا يعنى بناء الثكنات التى اتفق عليها ، بالاضافة الى رغبته فى تطوير الجيش المصرى بمـا يجعله قـادرا على الدفاع عن مصر .

سافر محمد محمود الى لندن فى أواخر يوليو ١٩٣٨ ليتفاوض مع اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى ، وكان يحمل فى جعبته مقترحات بهذا الصدد قدمها الى هاليفاكس الذى عرضها بدوره على زملائه ، وكانت تنبنى أساسا على ضرورة مشاركة الحكومة البريطانية بمقدار النصف فى نفقات اقامة ثكنات الجيش البريطانى فى منطقة القناة ، وقد أخبره الوزير البريطانى انه تداول فى المقترحات مع زملائه فى النواحى المالية ووافق عليها من حيث المبدأ ، ذلك أن موضوع الاتفاق يتصل بمراجعة بعض نصوص المعاهدة ، الذى أصبح أمرا ضروريا بالنظر الى ما تحدده نصوص المعاهدة من مسئوليات تتعلق بالمنشآت المدنية المتصلة بالثكنات التى ينبغى اقامتها، كما أخذ فى اعتباره ما يتجه اليه محمد محمود من ضرورة وضع خطة شاملة تنجز بدون تأخير لتطوير ميناء الاسكندرية من الناحيتين التجارية والدفاعية، ثم أضاف هاليفاكس أن ثمة مذكرة تعد بخصوص عرض حكومة محمد محمود لمشاركة الخبراء البريطانيين الذين سيمثلون حكومة جلالة الملك مع القسم الفنى المصرى فيما يتعلق باقامة الثكنات ، فأجابه محمد محمود بأنه قد رتب فعلا مع وزير الاشغال المصرى مسألة دعوة خمسة او ستة خبراء بريطانيين لهذا الموضوع (١٠٩) .

واتفق الطرفان على اعداد مسودة مذكرة عن نصوص المعاهدة التى تحتاج الى مراجعة حتى يوافق عليها القسم المختص بالخارجية البريطانية ثم تقدم الى رئيس الوزراء المصرى لتحديد متى وأين يتم بحثها ، فأبدى محمد محمود رغبته فى أن يتم التوصل الى اتفاق يعلن قبل نهاية أغسطس(١١٠) .

---

(١٠٩) F. O. 407/222, No. 10, Halifax to Lampson, July, 27,, 1938.

(١١٠) F. O. 407/222, Loc., Cit.,

وبالفعل تفاوض الطرفان ، وفوض الجانب البريطانى من جانب حكومته بابلاغ رئيس الوزراء المصرى بالموافقة على طلبه من حيث المبدأ على المشاركة بمعدل النصف فى تكاليف انشاء الثكنات وبالمثل فى المنشآت المدنية المتصلة بهـا (١١١) .

وكان المفاوضون المصريون قد خيروا أثناء مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ بين أمرين : أما أن تبنى انجلترا الثكنات فتدفع مصر نصف التكاليف ، واما أن تبنيها مصر وتدفع انجلترا الربع ، كما مر بنا ، وكانت التكاليف قد قدرت أثناء مفاوضات المعاهدة بخمسـة ملايين من الجنيهات ، ولكن تقديرها جاء عام ١٩٣٨ بما يقرب من اثنى عشر مليونا من الجنيهات ، وانتهت المحادثات الأخيرة الى تعديل ملحق المـادة الثامنة من المعاهدة،ذلك التعديل الذى زيدت بمقتضاه نفقات ايواء القوات البريطانية فى المناطق القريبة من القناة ، وتعهدت الحكومة المصرية ، كما سبق أن تعهدت فى المعاهدة ، بتقديم الأراضى والمعدات ومياه الشرب وغير ذلك ، على أن تدفع الحكومة البريطانية نصف التكاليف باستثناء وسائل المواصلات ومنشآت السكك الحديدية والخدمات الصحية وما يتعلق بها من الخدمات العامة اللازمة للمدنيين (١١٢) .

وكانت قد أثيرت أزمة خلال المباحثات تتعلق بطلب الجانب البريطانى، التوسع فى بناء أحواض السفن فى الاسكندرية التى سوف تكون ضرورية الغاية ، وقدرت تكاليفها هى والأراضى اللازمة لها نحو ٢¾ مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، بالاضافة الى مبالغ توصيل أنابيب البترول (½مليون جنيه) الأمر الذى أزعج رئيس الوزراء المصرى ، حتى سويت المسألة بالاتفاق على تقديم قرض لمصر لهذا الخصوص (١١٣) .

---

(١١١) F. O. 407/222, No. II Note by Secretary of State, July 28, 1938.

(١١٢) انظر عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب ص ٢١ ــ ٢٢ ، احمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ٢٤ ــ ٢٨ .

(١١٣) F. O. 407/222, Enc., in No. 23, Draft of Letter from M. Mahmud p. 22.

وقد روج محمد محمود للاتفاقية التى توصل اليها وما انجزه على اعتبار أن انجلترا صارت شريكة فى نصف التكاليف بدلا من الربع ، فزادت التزامات انجلترا المادية فى تكاليف المستلزمات الفنية للقوات البرية ، وكذا المنشآت اللازمة للقوات الجوية وموارد المياه والكهرباء ووسائل الترفيه ومساكن المدنيين ، وكانت مصر ملزمة بكل هذه النفقات بحكم المعاهدة ، أما النفقات اللازمة لانشاء وسائل المواصلات وأعمال السكك الحديدية والأعمال الادارية الخاصة بالصحة والمنافع العامة ، فقد بقيت مصر هى الملتزمة بها وحدها لأنها وحدها صاحبة السلطان عليها (١١٤) ٠

وفى نفس الوقت الذى كان يتباحث فيه محمد محمود كانت صحيفة « المصرى » الوفدية تهاجمة وتتساءل : لماذا يضحى الانجليز بالملايين فى سبيل انفرادهم ببناء الثكنات ؟ واتهمته بانه نجح فى « تسليم البضاعة » وقبول العرض الانجليزى ، كما وصفت الثكنات بأنها استحكامات وتحوطات حربية لا مجرد ثكنات (١١٥) ، والغريب أن اسماعيل صدقى هاجم الاتفاقية فى مجلس النواب وطلب من الجانب المصرى أن يتراجع عنها وذكر أن فى استطاعة الحكومة أن تستعيض عن الثكنات التى تكلفنا حوالى عشـرة ملايين من الجنيهات ، بأن تتفق مع انجلترا على أن تخلى ثكنات قصر النيل والقلعة ونطالبها بأن ترابط وتقيم فى ثكنات العباسية التى لايقع نظر أحد عليها ! وقد رد عليه دسوقى أباظة وذكر أن وجود الجيش فى قلب البلاد وفى عاصمتها لا يتفق واستقلالها وكرامتها الوطنية ، ثم تساءل . أهذا من أجل المال ؟ فلماذا ضحينا اذن بأموالنا ودمائنا فداء للوطن ؟(١١٦)٠

ولعل الجديد ، الذى لم يدركه نقاد الاتفاقية ، والذين ينظرون الى الأرقام المجردة ، فيرون أن نصيب انجلترا من النصف فى الاتفاقية الجديدة

---

(١١٤) الدستور ٧ سبتمبر ١٩٣٨ خطاب محمد محمود فى حفل تكريمه بالاسكندرية، السياسة الاسبوعية ١١ سبتمبر ١٩٣٨ ٠

(١١٥) المصرى ٢٦ يوليو ١٩٣٨ ٠

(١١٦) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٢٦٥ ـ ٢٨٦ ٠

أكثر من نصيبها الممثل فى ربع التكاليف ، انه لم يكن قد أشير فى التقديرات عند مفاوضات ١٩٣٦ الى نصيب انجلترا فى منشآت الطيران ، وما يتصل بها من أراض وثكنات ومستلزمات فنية بما فيها توفير الماء ووسائل الراحة ومخيم النقاهة ، بل وتكاليف انتقال القوات الى منطقة القناة ، الأمر الذى لم يكن قد بحث وقدرت تكاليفه عام ١٩٣٦ ولكن خلال هذه المباحثات طرحت هذه المسائل وقدرت فارتفع الرقم المقدر للتكاليف من خمسة ملايين الى اثنى عشر مليونا ، ومن ثم كان هجوم الوفد على الاتفاقية والذى يرجع الى اقتصار النظر الى المسألة من زاوية تعهد انجلترا بدفع ربع التكاليف المتعلقة بالقوات البرية فقط ·

***

لم يكد محمد محمود يعود بالاتفاقية الى مصر فى سبتمبر ١٩٣٨ ، حتى اكفهر الجو الدولى بعد أن أثيرت مشكلة السوديت ، وعقد اتفاق ميونخ ـ بعد أسبوع من انذار هتلر فى ٢٢ سبتمبر بالتدخل المسلح فى تشيكوسلوفاكيا ـ الذى أجل اندلاع الحرب العظمى الثانية الى حين ، وقد ترتب على ذلك كله ارجاء تنفيذ اتفاقية الثكنات ، نظرا للتكاليف التى قد تحتاجها مصر فى الدفاع فيما لو اشتعلت الحرب ، واتقاء للحوادث التى قد تصيبها من جرائها ، ولم تجد الاتفاقية سبيلها الى التنفيذ وظلت القوات البريطانية منتشرة فى طول البلاد وعرضها والعـالم يندفـع نحو هاوية الحرب (١١٧) ، وكأن الوزارة قد تحسبت لمسألة تطوير الجيش ووسائل الدفاع عن مصر ، فانتهز رئيسها فرصة وجوده فى لندن أثناء مباحثات اتفاقية الثكنات وتقدم بطلبات الى وزير الخارجية البريطانى تتعلق بالحصول على معدات ومدافع لتطوير الجيش ووسائل الدفاع عن مصر ، ولكن الوزير البريطانى أمهله شهرا حتى يعود وزير الحرب البريطانى الى بلاده ليعرض عليه هذه الطلبات (١١٨) · وكانت مسألة اعلان مصر الحرب فى صف انجلترا

(١١٧) F.O. 407/222 No. I. Lamp. to Hali., July, 17, 1939

(١١٨) F.O. 407/222, No., 15, Hali To Bateman, Aug., 4, 1939.

قد باتت أمرا مفهوما طبقا للمحالفة ، وتعالت صيحات الأحرار الدستوريين بأن الوطن فى خطر وأن الحرب لاتعرف المعاهدات ولا التعهدات وانما تتجاهلها ، وراحت صحيفتهم تحث الساسة على تعزيز القوات المسلحة وانشاء جيش وطنى ، ووضحت أن المعاهدة لاتقف مانعا دون تحقيق هذه الغاية « فقد ثبت من تعديل محمد محمود لها أنها ليست مقدسة النصوص وأن مصر لن تستطيع محالفة انجلترا بالعمل اذا لم يكن عندها مثل هذا الجيش » (١١٩) ٠

وبالرغم من هذا فان الوزارة ، مع أن موقفها تجاه المعاهدة والتعاون بخصوص متطلبات الحرب كان كما رغبت بريطانيا ـ بشهادة السفير نفسه ـ الا أن الخوف من التورط فى الصراع العالمى قد أدى الى بعض التردد فيما يتعلق بتعهدات مصر بشأن دخولها الحرب ، فأبدى السفير تخوفه « من أن تنشأ صعوبات أكثر تحول دون موافقة الحكومة على مشاركتنا فى اجراءات الاعداد للحرب » (١٢٠) ٠ وقد أشيع أن محمد محمود سوف يحاول مفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المادة السابعة من المعاهدة خلال الزيارة التى سيقوم بها الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة ، ولما سأله السفير البريطانى عن نيته بخصوص هذا الموضوع ، وأبان له أن الحكومة البريطانية لاتوافق على أى تعديل للالتزامات الواردة بالمعاهدة ، نفى رئيس الوزراء صحة تلك الأخبار بطريقة توحى أنها صحيحة ، لذلك يمكن القول بأن اتجاه محمد محمود حينئذ كان الوفاء بالتزامات المعاهدة دون زيادة ، والتفكير فى التفاوض لتعديل تلك الالتزامات (١٢١) ٠

وقد صرح محمد محمود فى مجلس النواب بأن الحكومة لا يمكنها ان تقبل اشراف سلطة أجنبية على هذه المرافق المصرية البحتة ، وأنه فى حالة

---

(١١٩) السياسة الاسبوعية ١٧ ، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٨ ٠

(١٢٠) F. O. 407/222, No., 48, Lamp. to Hali., Nov., 7, 1938.

(١٢١) السدى وآخران : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٣٤ ، وكذلك :
F. O. Op. Cit., Dece, 22, 1938.

اشتراك جيوش حليفة فى الحرب فان قيادتها سوف تسند لأكفاء القواد(١٢٢)٠ معنى هذا أن مصر لن تكتفى بمساعدة الحليفة داخل الاراضى المصرية ، بل ستدخل الحرب الى جانب بريطانيا ، بل ومن المسلم به انها ستوضع تحت تصرف القائد البريطانى ، وقد تأكد هذا المعنى حين صرح محمد محمود بعد شهر بأن مصر « تلقت تأكيدات متكررة من الحليفة بأنها سوف تمدنا بالقوات البرية والبحرية والجوية ، بما يجعل التعاون بين جيشنا وجيشها كفيلا بالقيام بمقتضيات الدفاع عن البلاد (١٢٣) ٠

ولم تكف حكومة محمد محمود عن اعداد خططها لتطوير الجيش ، عدده وعتاده وأساليبه ، طبقا للأساليب العسكرية الحديثة ، فوضعت خطة خمسية طموحة للدفاع الوطنى عرضت على مجلس الدفاع الأعلى فى اكتوبر ١٩٣٨ ورؤى انها تتجاوز قدرة البلاد المالية (١٢٤) ٠ وقد أشار لامبسون الى هذه الخطط فى تقاريره وأبدى اعتقاده بأن تقديراتها غير سليمة وتشكك فى امكانية سماح الميزانية بتنفيذها (١٢٥) ٠ وفى سبتمبر من نفس العام كان قد تم تعيين ضابط اتصال مصرى وآخر بريطانى ليعملا كحلقةاتصال بين الجيشين، بل ووصل الأمر الى درجة المشاركة فى التدريبات والمناورات وخطط الدفاع (١٢٦) ٠

وقد حدثت مشادة بين رئيس الوزراء وأحد النواب حول المعاهدة

---

(١٢٢) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٢٨ مارس ١٩٣٩ ص ١٣٢٧٠

(١٢٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٤) جلسة ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ص ٦٦٥٠

(١٢٤) الأهرام ٢٢ / ١٢ / ٣٨ ، المسدى وآخران : مرجع سابق ص ٣١ ـ ٣٢ تفاصيل عن استيراد الاسلحة من دول أخرى غير بريطانيا ٠٠ الخ ٠

(١٢٥) F. O. 407/222, No. 48, Lamp. to Hal., Nov., 7, 1938.

(١٢٦) المسدى وآخران : مرجع سابق ص ٣٢ ـ ٣٣ ٠ وضمن المشروعات زيادة عدد الجيش الى حوالى ٥٠ ألفا وأن يتكون سلاح الطيران من ٢٨٠ طائرة حربية ، ٤٧ للتدريب والبدء بانشاء نواة للاسطول بتسع قطع حربية وانشاء مصنعين للذخيرة والأسلحة الصغيرة ٠

والبعثة العسكرية ، ذكر محمد محمود على أثرها أنه لم يكن فى الجيش المصرى انجليزى وقت تولى وزارته الحكم ، وليس به الآن منهم أحد « فأعضاء البعثة العسكرية البريطانية ليسوا من الجيش المصرى ، وانما يستخدمون لتدريبه ، وأن عدد أعضائها يتفاوت لذلك تبعا لقوات جيشنا ، فاذا زاد عدد هؤلاء بسبب ازدياد الجيش ووحداته ، لم يكن فى هذه الزيادة أى مجافاة لمقاصد المحالفة أو منافاة للاستقلال » (١٢٧) ، وقد ذكر على ماهر أن السلطات الانجليزية طلبت من محمد محمود تعيين حكام عسكريين انجليز للمناطق الرئيسية الثلاث (الصحراء الغربية ، القناة ، الاسكندرية) ولكنه رفض ذلك ، ولم يحدث أى اتفاق رسمى بينه وبينهم فى هذا الصدد ، بل انه نشر فى الصحف وقتها أنه سيكون الحاكم العسكرى العام (١٢٨) .

وقد ذكر السفير البريطانى « أن الدكتور احمد ماهر قد أبدى تعاطفا قويا مع الدول الديمقراطية وأنه يرى ضرورة خلق روح الثقة بانجلترا واعطائها حقوقا أكثر مما اعترف لها بها فى المعاهدة ، وأن القائم برئاسة حزب الأحرار الدستوريين (هيكل) يشاركه وجهات النظر هذه » (١٢٩) . ويتسق مع هذا دعوة الأحرار الدستوريين الى نصرة الدول الديمقراطية حيث لم يتخلوا عن ذلك طيلة فترة الحرب ، حتى فى الظروف الحرجة التى واجهتها انجلترا خلال المعارك ، وخاصة معارك الصحراء ، وقد علقوا تحقيق الأهداف الوطنية على انتصار الحلفاء فى الحرب بل وأكثر من ذلك رأوا أن تعلن مصر الحرب على دول المحور (١٣٠) .

---

(١٢٧) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة أول يونيو ٣٩ ص ٢٤٥٤ .

(١٢٨) لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى ص ١٧٩ ـ ١٨٠ وانظر حول بقاء النفوذ البريطانى كما هو بعد المعاهدة ، محمد انيس : السفير الذى ظل مندوبا ساميا (الاهرام ١١ / ٨ / ١٩٧٢) .

(١٢٩) F. O. 407/224, No. 46, Lamp. to Hali. June, 12, 1940.

(١٣٠) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب ص ١٤٧ ، وحول موقف وزارة على ماهر من الحرب انظر لاشين : أضواء على موقف وزارة على ماهر ، المجلة التاريخية (٢٧) ص ٢٢٥ ـ ٢٦٤

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطانى فى أبريل ١٩٤٠ والتى ورد فى مقدمتها هجوما على النظام الذى أقامه محمد محمود ، ولوما لبريطانيا لأنها باركت انقلابه الدستورى « الذى أقصى فيه الشعب وحكومته عن ادارة البلاد » ، وطالبت المذكرة انجلترا بأن تصرح منذ الآن أنه عندما تضع الحرب أوزارها ويتم عقد الصلح ، تنسحب القوات البريطانية من الأراضى المصرية جميعا ، وأن تكون مصر طرفا فى مفاوضات الصلح ، والاعتراف بحقوقها كاملة فى السودان .. الخ ، لم يكن فى مضمون هذه المذكرة ما تستطيع قوة وطنية أن تعارضه ، بل لقد وصفها السفير البريطانى بأنها « تطرف فى المطالب الوطنية يستعيد بها الوفد هيبته وقدرته المزعجة، وتعتبر نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، منذ عقد المعاهدة » (١٣١) ، ومن ثم انصب النقد الذى وجه الى المذكرة على شكلها على أساس أنه لا يجوز للوفد أن يتقدم بمطالبه الى دولة أجنبية مدعيا أنه وحده يمثل الشعب ، وأن الحكومة القائمة لاتمثله ، بالاضافة الى أن الوقت غير مناسب لمطالبة بريطانيا بشىء ، وعلى هذا الأساس كان انتقاد الأحرار الدستوريين لها ، وقد وصفها محمد محمود بأنها Black-Mail أى محاولة الحصول على شىء بالتهديد ، أو الابتزاز ، وأنها ليست من حسن السياسة فى شىء » (١٣٢) .

وفى تقييم السفير البريطانى لعام ١٩٤٠ ذكر أن الأحرار الدستوريين والسعديين تشجعوا بالنجاحات البريطانية وطالبوا بتعضيد بريطانيا ، آملين بدون شك عودتهم للسلطة ، وأنهم جددوا نشاطهم لكى تتخذ الحكومة اجراءات أكثر حسما تتعلق بالمشاركة فى الحرب (١٣٣) . وحتى تولى حكومة

---

(١٣١) F. O. 407/224, No. 32 Lamp. to Hali., May 4, 1940.

وأنظر مذكرة الوفد فى (المصرى ٢ / ٤ / ١٩٤٠) .

(١٣٢) آخر ساعة ١٤ / ٤ / ١٩٤٠ ، السياسة ٥ / ٨ / ١٩٤٥ ، عاصم الدسوقى : مرجع سابق ص ١٤٨

(١٣٣) F. O. 407/225, Enc., in No., 3, Political Review of Year 1940, p. 13.

٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية السلطة ، ظل حزب الأحرار على ولائه للمحالفة وللحليفة وان كان هذا لم يمنعه من الاشتراك فى الاحتجاج لدى السفير البريطانى لتدخله فى شئون مصر الداخلية بما لا يتفق وأصول المعاهدة ولا السيادة المصرية التى ينبغى أن تكون موضع احترام الحليفة (١٣٤) · وقد أشار هيكل فى خطبة له بدار الحزب فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٢ الى موقف مصر بعد الحرب ، فذكر أن « المبادىء العظيمة التى قررها ميثاق الأطلنطى وخطب الرئيس روزفلت، تدعونا للتفكير فيما عسى أن يكون نصيبنا من التبعة ، وما عسى أن يكون نصيب الشعب من المتاع بالنتائج العظيمة التى تقررها فى صراحة »(١٣٥)٠

وبالرغم من أنه لم يعط تصورا لمطالب مصر على ضوء هذه المبادىء والتصريحات الا أنه طرح على الناس القضية برمتها ، ودعاهم للتفكير فيما عسى أن يكون نصيب مصر بعد الحرب · بيد أن المسألة اتخذت معنى أوضح عندما اشترك الحزب فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٣ ، مع قادة الأحزاب المعارضة للوفد ، فى تقديم مذكرة لقادة الحلفاء بمناسبة اجتماعهم فى القاهرة، وقد صيغت المذكرة بأسلوب الدكتور هيكل (ووجدت مسوداتها بين أوراقه الخاصة) وتحدثت عن تضامن مصر مع الحلفاء ومساهمتها فى الجهود التى أدت الى انتصاراتهم « وأن مصر لايخالجها شك فى ان يسلم لها بالاستقلال التام وسيادتها الكاملة على جميع أراضيها تسليما مطلقا ، وأن مصر على يقين بأن بريطانيا العظمى ستكون أول المبادرين بالتسليم بأن القيود التى أوجدتها معاهدة ١٩٣٦ يجب أن تزول ، ذلك أن القيود العسكرية الواردة فيها انما جاءت وليدة لضرورات خطر العدوان الذى كان كامنا اذ ذاك والذى انتفى وجوده الآن تماما ، ولهذا أصبح لزاما أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الأجنبية التى بأراضيها أيا كانت جنسياتها ، وأن

---

(١٣٤) F. O. 141/855, No. 773, April, 18, 1943.

(وقد وقعه أحمد ماهر وهيكل ومكرم عبيد) ·

(١٣٥) أوراق الدكتور هيكل : الملف الأول : ص ٣ ـ ٤ (وقد منعت الحكومة نشرها لانها تنطوى على هجوم صارخ عليها فى ظل الاحكام العرفية) ·

تستعيد الرقابة المطلقة على قناة السويس ، وتقرر وحدتها مع السودان حقيقة وحكما .. » (١٣٦) .

وفى اطار جبهة الأحزاب المعارضة لحكومة الوفد (٤٢ – ١٩٤٤) انجهت مطالب حزب الأحرار الدستوريين نحو التطرف ، ويبدو أنه لم يكن يتوقع أن تستمر حكومة الوفد فى الحكم ، متمتعة بالتأييد البريطانى ، كل هذه المدة ، الأمر الذى يفسر ربطه الدائم بين معارضة الحكومة والهجوم على السياسة البريطانية فى مصر ، وقد اتضح هذا من خلال تقرير سرى ورد لأسفارة البريطانية حول اتفاق زعماء جبهة المعارضة على كتابة نداء مطول يحمل على الحكومة والانجليز معا حملة شديدة ، وقد ورد بالتقرير كذلك أنهم عهدوا الى الدكتور هيكل بكتابته فأعده بالفعل فى ٢٦ يناير ١٩٤٤ (١٣٧) ، وطبع النداء ووقعه رؤساء الأحزاب المعارضة وفيه ذكروا : « نحن اذن أمام السياسة البريطانية وجها لوجه وليس ثمة سياسة لمصر الا سياسة الجهاد والنضال ، وعلى هذا تتجه جهود الأحزاب المعارضة الى الأغراض الوطنية الآتية : ١ – رفع القيود السياسية والعسكرية التى ينوء بها استقلال مصر وكيانها كدولة ذات سيادة . ٢ – تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية تعديلا جوهريا يتفق مع مبادىء ميثاق الأطلنطى ٣ – منع التدخل البريطانى فى شئون مصر ورد حقوقها اليها والمبادرة بالغاء الأحكام العرفية واطلاق سراح المعتقلين .. الخ » (١٣٨) .

ولم تلبث الجبهة أن أصدرت نداء ثانيا يتحدث عن « السياسة الاستعمارية الانجليزية التى تعود سيرتها الأولى طمعا فيكم وكيدا لكم..

---

(١٣٦) المرجع السابق ، الملف الثانى : مذكرة من ثلاث صفحات فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٣ وقعها رؤساء أحزاب الأحرار والوطنى والسعدى والكتلة .

(١٣٧) F. O. 141/937 Secret Report, Date 31/1/1944. B.E.

(١٣٨) F. O. 141/937' Summary of the Statement.

وقد وقعه عن الدستوريين هيكل – خطاب الشواربى – أبو سمرة – رشوان محفوظ أحمد عبد الغفار – دسوقى أباظة – جلال فهيم – أحمد عطية – جمال العبد ، أحمد مفتاح معبد – زكريا راتب – عبد المجيد صالح .

والتى تريد ان تسدد ديون الحرب على حسابكم ، واختتم هذا النداء بدعوة المصريين الى انقاذ الوطن من الخطر (١٣٩) . ثم أعقبت الجبهة الوطنية ذلك بنداء ثالث هاجمت فيه الحكومة البريطانية لتدخلها كتابة لمنع الملك من اقالة حكومة النحاس بحجة أنها دافعت عن مصر خلال هذه الحرب وأنها جلبت الرخاء ، واتهمت انجلترا بأنها بذلك مزقت المعاهدة وأهدرت كرامة مصر واستقلالها وردتها الى نظام شر من نظام الحماية ، ثم هتفت بالمصريين ليس منكم من يرضى لوطنه هذا الهوان أو الصبر عليه .. ان الجبهة تدعو كل مصرى للقيام بواجبه فى الذود عن استقلال وطنه » (١٤٠) .

وهكذا يبدو واضحا تحول موقف الحزب ازاء انجلترا خلال الحرب ، فقد كان مؤيدا لها داعيا للوقوف الى جانبها ، حتى لو تعدى الأمر اطار المحالفة بينها وبين مصر ، أملا فى نيل مصر حقوقها بعد الحرب ، وتحت ستار ما أسـماه بالانتصـار للديمقراطيـة ، وقد ارتبط هـذا الموقف من جانب الحزب بوجوده فى السلطة خلال وزارات ٣٨ ــ ١٩٣٩ ، وأمله فى العودة اليها خلال وزارة على ماهر (٣٩ ــ ١٩٤٠) ثم اشتراكه فى الحكم فى وزارتى حسن صبرى وحسين سرى (٤٠ ــ ١٩٤٢) ، بيد أن الموقف قد انقلب الى النقيض خلال فترة وجوده فى معارضة حكومة الوفد ، مما يوضح ارتباط مسألة الاعتدال والتطرف الوطنى لدى الحزب بمسألة وجوده فى السلطة أو المعارضة .

وقد اشترك الأحرار الدستوريون فى السلطة عندما تولى الدكتور أحمد ماهر رئاسة لوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ ، وسئل رئيسهم هل تحتاج المعاهدة الى تعديل ؟ فأجاب بأن حزبه قد سجل رأيه عندما كان فى المعارضة ، وذكر أن البنود التى يجب أن يشملها التعديل هى الخاصة بالجلاء والسودان وقناة السويس ، والنقطة العسكرية « ومازلنا عند موقفنا لا نحيد عنه » (١٤١) .

---

(١٣٩) أوراق هيكل : الملف الثانى ، نص النداء فى ٢٣ مارس ١٩٤٤ .

(١٤٠) F. O. 141/937, Killearn to F. O. Desp. No. 581, May, I, 1944.

(١٤١) السياسة ٢٦ يوليو ١٩٤٥ (نحن عند موقفنا فى المطالب القومية) .

ولكن صحيفة الحزب ـ بقلم حافظ محمود ـ رأت أن حصر المطلب القومى فى تعديل المعاهدة « هو مجرد طلب محدود لا يعبر عن أمانينا ، وينبغى قيام المفاوضة على أساس جديد وروح جديدة تتمشى مع التطور الذى يسير فيه العالم ، ولا بد من أسس جديدة للحلف القائم بيننا وبين بريطانيا نعم لابد من تعديل الأساس ، وان سمى المختصون هذا اتفاقا جديدا»(١٤٢)٠

وما لبث الحزب أن أيد التصريح الذى أدلى به النقراشى عندما تولى رئاسة الوزارة ، حين ذكر فى مجلس الشيوخ فى ٦ أغسطس ١٩٤٥ أن مصر قبلت المعاهدة لاعلى أنها تحقيق كامل للاهداف الوطنية ، بل لاستيفاء ما بقى فيها غير محقق كما أن مصر حفظت العهد لحليفتها ونصرتها ، وهذا تبرير لانهاء القيود التى أحاطت باستقلال البلاد وتحقيق مطالبها فى الجلاء ووحدة وادى النيل (١٤٣) ، وأعد الدكتور هيكل مذكرة تفصيلية باسم حزب الأحرار الدستوريين للمطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية جميعا ، وفى مقدمتها الجلاء وضمان استقلال وادى النيل ، وقد اطلع أقطاب الحزب على هذه المذكرة فوافقوا عليها ثم حملها دسوقى أباظة الى رئيس الوزراء (١٤٤) وصرح الوزير الدستورى حفنى محمود بأن الحكومة تقوم بالاتصال المباشر مع الحكومة البريطانية عن طريق الممثلين السياسيين وأن المباحثات الشفوية ، التى لم تنقطع ، تضمنت تعديل المعاهدة وجلاء القوات الأجنبية عن مصر والبحث فى مسألة السودان (١٤٥) ٠ ثم صور الدكتور هيكل الأمانى القومية فى معناها العام على أنها استكمال حرية البلاد واستقلالها ، وأن كل حد من هذه الحرية يجب زواله ، فالمعاهده المصرية البريطانية بها قيود تحد من استقلال وحرية مصر ولا بد من زوالها ، وأن مسألة السودان يجب أن يكون لاخواننا السودانيين رأى فى حلها « وأرى أن يكون بين مصر والسودان وحدة كالتى نشاهدها الآن فى الولايات المتحدة » (١٤٦) ٠ وصرح أحد أقطاب الحزب ،

---

(١٤٢) السياسة ٣٠ يوليو ١٩٤٥ (ايضاح المطالب القومية)
(١٤٣) السياسة ٧ أغسطس ١٩٤٥
(١٤٤) السياسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٥ (هيكل باشا يتقدم بمذكرة)
(١٤٥) السياسة العدد السابق (تصريح لحفنى محمود وزير الصناعة والتجارة) ٠
(١٤٦) السياسة ١٨ / ٩ / ١٩٤٥ (حيث هيكل لمندوب المقطم) ٠

عبد المجيد صالح ، « بأن حليفتنا هى أحب وأعز الأمم فى نظرنا ، وانى أود أن يكون لنا من هذه الأمة لا حلفاء فقط ، بل اصدقاء واخوة ، ولكن لاصداقة بين حر وحر اذا كان خنجر احدهما لايزال مغمدا فى جنب أخيه » (١٤٧) ٠

وفى خطاب العرش صرح النقراشى بأن حكومته تعمل على رفع كل قيد عن استقلال البلاد بجلاء الجنود الأجانب عنها وتأكيد وحدة وادى النيل، وأنها على اتصال مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن (١٤٨) ٠ وبالفعل بدأت الحكومة ، وكان الدستوريون يشاركونها الحكم ، اتصالاتها فقدمت مذكرة للخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ وجاء الرد البريطانى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، يعلن بأن المبادىء الاساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها وأن سياسة الحكومة البريطانية هى تدعيم التعاون الوثيق الذى حققته مصر والامبراطورية البريطانية أثناء الحرب ٠٠ الخ فكان هذا الرد بمثابة صدمة للرأى العام ، الذى تجلى رد الفعل عنده فى شكل مظاهرات اندلعت فى أرجاء البلاد تهتف بالجلاء وازالة الوجود البريطانى (١٤٩) ٠

اما رئيس حزب الأحرار الدستوريين فصرح بأن أسلوب النقراشى كان أسلوب السياسى المجامل وأن بعض الناس قد أخذوا عليه هذا الأسلوب فلم يعدل عنه (١٥٠) ٠ وبالرغم من هذا التصريح لم يستطع قادة حزب الأحرار الدستوريين اتخاذ قرار يتفق مع هذا التصريح ، كالانسحاب من

---

(١٤٧) السياسة ٢٣ / ٩ / ١٩٤٥ (كلمة عبد المجيد صالح بنادى الحزب)٠

(١٤٨) من نص خطاب العرش فى افتتاح الدورة الثانية للهيئة البرلمانية التاسعة (السياسة ١٣ / ١١ / ١٩٤٥) ثم المذكرة المصرية والرد عليها فى : القضية المصرية ، ص ٤٩٠ ــ ٤٩٢ ، الرافعى : فى أعقاب ج ٣ ص ١٧٩ ــ ١٨١ ، وأنظر تعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ٥٧ ــ ٥٨ ، وخلال جنازة أمين عثمان ذكر لامبسون أن سرى باشا أخبره بأنه ربما تكون الضحية القادمة هو هيكل باشا Evans, T. (ed). The Killearn Diaries. p. 362.

(١٤٩) Marlow, J. : Anglo-Egyptian Relations. p. 335.

(١٥٠) السياسة ٦ يناير ١٩٤٦ ٠

من هيئة الوزارة مثلا ، ماداموا غير راضين عن خطة الوزارة السياسية ، ولكن يبدو أن هذا التصريح كان بتأثير الرأى العام ، وصدى لاستقالة زملائهم وزراء الكتلة الوفدية الذين شاركوهم الحكم ، ذلك أن موقف الحزب ورئيسه ازاء أسلوب الوزارة فى معالجة القضية الوطنية كان متسقا منذ البداية ٠

وذرا للرماد فى العيون ، أعلن الحزب أنه سيؤلف لجنة برئاسة هيكل لدراسة الرد البريطانى على ضوء المذكرة المصرية ونصوص معاهدة ١٩٣٦ وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن لم يوفق الحزب الى الوفاء بذلك ، واكتفى بالاشارة الى قرار جمعيته العمومية التى انعقدت فى ١٢ مارس ١٩٤١ ، والذى تضمن تعقيبا على مبادىء الحزب المتعلقة بمسألة المفاوضات ، ينص على أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت كثيرا من موضوعها ، مع استبقاء باقى فقرات المادة والتى تنص على الاستمرار فى العمل لاستكمال الاستقلال ٠٠ الخ (١٥١) ٠ كما لم يتسن للحزب أن يتخذ موقفا راديكاليا بخصوص المعاهدة وأسسها ، باستثناء ما طالب به حافظ محمود ، الأمر الذى اوجد لدى الحكومة البريطانية تصورا بأن مطلب الأحزاب الحاكمة فى مصر لايتعدى المفاوضة فى بعض مواد المعاهدة وأن الأمر لا يمتد ليبلغ أسس المعاهدة ذاتها، هذا بالرغم من أن أصواتا كانت مشهورة باعتدالها ، كلطفى السيد ، ارتفعت تنادى بأن المعاهدة غير ذات موضوع،كما طالب محمود عزمى بالتخلى عن فكرة تعديل المعاهدة الى فكرة الغائها (١٥٢) ٠

ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أنه حين تقدم صبرى أبو علم باقتراح الى مجلس الشيوخ مؤداه أن المذكرتين ، المصرية والبريطانية ، لاتصلحان أساسا للمفاوضة ، القى الدكتور هيكل ، رئيس المجلس ، بيانا تفصيليا زخر بالحجج الدستورية والتفسيرات الفقهية ليؤكد فى نهايته حق رئيس

---

(١٥١) السياسة ٣ ، ٥ فبراير ١٩٤٦ (الاحرار والرد البريطانى) وانظر تصريحه لمجلة الجمهور اللبنانى (السياسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٦) ٠

(١٥٢) محمود عزمى : على هامش المفاوضات ص ٧٣ ، تصريحات لطفى للاهرام وفى مجلس النواب ، ثم خطاب عزمى للاهرام بنفس المصدر ٠

المجلس فى الا يطرح عليه اقتراحا من شانه مناقشة حق الحكومة فى تولى المفاوضة غير مقيدة بأى قيد أو الزام ، ومن ثم لم يطرح مجلس الشيوخ اقتراح الشيخ الوفدى للمناقشة (١٥٢) ٠

وعندما سئل الدكتور هيكل عن رأيه فى عرض المسالة المصرية على مجلس الأمن دون اللجوء الى المفاوضات ، وطرح هذه المسالة كان على قدر كبير من الأهمية خاصة بعد الرد البريطانى حول أسس المعاهدة ، أجاب رئيس الأحرار الدستوريين بأن هناك بندا خاصا بعرض الخلاف بين أمنين للمفاوضة المباشرة ، واذا لم ينته الى نتائج مرضية يلجأ الى التحكيم « فلوفشلت المفاوضات فان مصر ستلجأ الى مجلس الأمن » (١٥٤) ٠

قدم النقراشى استقالة وزارته نتيجة ردود الفعل والاضطرابات التى أثارتها مسألة المفاوضات وتمزق الوزارة بعد استقالة رئيس الحزب الوطنى ووزراء الكتلة الوفدية منها ، فتألفت وزارة اسماعيل صدقى (فبراير - ديسمبر ١٩٤٦) ، والتى اشترك فيها الأحرار الدستوريون أيضا ، وشرعت الوزارة الجديدة فى اتخاذ العدة للمفاوضات فألفت وفدا فى ٨ مارس ١٩٤٦ يضم رئيس حزب الأحرار وبدأت ماعرف تاريخيا باسم مفاوضات (صدقى - بيفن (١٥٥) ٠ هذا ولم نلمس تغيرا فى موقف الحزب ازاء القضية باستثناء صيحة أطلقها أحد اقطابه طالب فيها بنبذ عبارات التدرج والتطور والمشاطرة والمشاركة وغير ذلك من مستحدثات الأساليب الاستعمارية ، كما نبه الى أن الجلاء العسكرى لا خير فيه اذا بقيت مرافق البـلاد تحت الاحتـلال

---

(١٥٣) السياسة ١٣ فبراير ١٩٤٦ ٠

(١٥٤) السياسة ١٥ فبراير ، ١٤ أبريل ١٩٤٦ ٠

(١٥٥) اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ٦١ وأعضاء الوفد هم : صدقى - شريف صبرى - على ماهر - هيكل - عبد الفتاح يحيى - سرى - النقراشى - لطفى السيد ، الشمسى - مكرم عبيد - حافظ عفيفى - ابراهيم عبد الهادى ٠

الاقتصادى (١٥٦) ، وباستثناء هذه الصيحة راحت صحيفة السياسة تبارك المفاوضات والمتفاوضين ، رغم أن الأساس القديم لم يتغير ، ورغم أن أثر المذكرة البريطانية لم يكن قد أزيل ، ودارت المفاوضات الجديدة حول الجلاء والدارة قناة السويس ومستقبل السودان ، وقد قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن القاهرة والاسكندرية عام ١٩٤٧ ، وعن قناة السويس عام ١٩٤٩ ، ولم تكن الصعوبة خاصة بتحديد الوقت الذى يستغرقه الجلاء ، بل بمسألة تنسيق الاجراءات الدفاعية بواسطة لجنة للدفاع المشترك ، وكذلك مسألة السودان ، فكانت هاتان المسألتان العقبة الكأداء التى اعترضت نجاح المفاوضات ٠

وقد اقترح الجانب البريطانى ضرورة انشاء لجنة للدفاع المشترك ، بعد أن أشار الى متاعب الشرق الأوسط ، ولكن الجانب المصرى ، رأى قصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر أو احدى جاراتها المباشرة ، وقد اتضح من خلال النص الانجليزى للاقتراح أن أى عدوان يحدث على الشرق الأوسط يجعل مصر تتحول بصورة آلية الى قاعدة حربية (١٥٧) ، وقد ورد فى تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ عن المفاوضات ، أن الخلاف قائم فى جوهره على رغبة الجانب البريطانى فى أن ينص على أن جميع التدابير التى تقتضيها شئون الدفاع المشترك عن مصر تكون فى صورة التزامات تفرض عليها فى المعاهدة سواء منها ما كان فى حالة السلم او عند قيام الحرب ، وفوق ذلك أراد الجانب البريطانى أن تكون هذه

---

(١٥٦) السياسة ١٨ أبريل ١٩٤٦ (وهو زكريا مهران) ٠

(١٥٧) R.I.I.A. Great Britain and Egypt. pp. 86-92.

وكذلك القضية المصرية ص ٥٠٧ ــ ٥٣٢ ، وأنظر تعليقات أحمد عبد الرحيم ، مرجع سابق ص ٦٢ ــ ٦٤ ، طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ص ١٢٣ وقد هوجمت الحكومة البريطانية من جانب المحافظين الذين اعتبروا فتح باب المفاوضات فى هذه الفترة بالذات يمثل خطأ استراتيجيا فاحشا أنظر :

Marlowe, J., Anglo-Egyptian R. p. 339.

الالتزامات محل تنفيذ فى حالة خطر الحرب وعند قيام حالة دولية مفاجئة (١٥٨) ٠

وعندما تعثرت المفاوضات وأوقفها الوفد البريطانى لاستشارة حكومته فى مسائل رآها خارجة عن حدود توكيله ، صرح هيكل بأن حبلها لم ينقطع وأشاد بروح حكومة العمال ومستر بيفن الطيبة ، وذهبت السياسة توضح أن المفاوضات توقفت « بيدنا لا بيد عمرو » واستنكرت أن تطلب صحف الوفد عرض القضية على مجلس الأمن « قبل أن تقع الواقعة بيننا وبين الانجليز، حتى اذا ما ذهبنا كان مجلس الأمن بالنسبة لنا كساحة سباق الخيل ٠ ليس كل من يدخله ضامنا كسب رهانه فيومئذ يعود الانجليز معنا سيرتهم الأولى» (١٥٩) ٠ وقد حدثت داخل هيئة المفاوضة المصرية أزمة صرح بها هيكل حين ذكر أنهم اتفقوا على صيغة مذكرة مصرية يلقيها صدقى على هيئة المفاوضات ، ولكن بعض الصحف نشرت مادار من مناقشة بين صدقى وعلى الشمسى حول صيغة المذكرة فرأى صدقى فى ذلك اذاعة لسرية المفاوضات ، لذلك قدم استقالته الى الملك ، الذى لم يقبلها ، غير أن ما نشر بعد ذلك من جانب بعض أعضاء الهيئة خرج بالموقف عن طبيعته (١٦٠) ٠

ولكن الخلاف بلغ حدا تعذر معه الاتفاق بين أعضاء الهيئة ، فسافر صدقى ومعه ابراهيم عبد الهادى وزير الخارجية الى لندن ممثلين للوزارة ، لاهيئة المفاوضات ، وانتهيا هناك الى مشروع صدقى ــ بيفن ، ثم حل صدقى هيئة المفاوضة معلنا اكتفاءه بعرض المشروع على البرلمان (١٦١) ٠ وصرح دسوقى أباظة بأن صدقى تغلب على الخلافات الداخلية ، وأنه ــ أى أباظة ــ يرى عرض القضية على مجلس الأمن ولكن بعد قطع الأمل فى

---

(١٥٨) السياسة ٢ يونيو ١٩٤٦ ٠

(١٥٩) السياسة ١٨ يونيو ١٩٤٦ ٠

(١٦٠) الاهرام ٤ أكتوبر ١٩٤٦ تصريح هيكل باشا ــ وقد قدم فى مذكراته جـ ٢ ص ٣٢٠ سببا آخر لاستقالة صدقى وهو الاختلاف بين أعضاء هيئة المفاوضة عند بحث مسألة السودان ٠

(١٦١) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٢٠ ــ ٣٢٢ ٠

نجاح المفاوضات ، وقد صرح صدقى تصريحا مشابها فى ٢٢ اكتوبر ١٩٤٦ وان كان بيفن قد صرح فى مجلس العموم بأن الخلافات السياسية الداخلية فى مصر هى العامل الحقيقى فى عدم بلوغ الغاية من المفاوضات الحالية (١٦٢)٠

عندما عاد صدقى بالمشروع أيده الأحرار الدستوريون وأصدروا قرارا بتأييد الحكومة « للسلوك بهذا المشروع الى توقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا » وان كانوا قد طلبوا اشتراط الرجوع الى مجلس الأمن (١٦٣) ٠ كما راحت « السياسة » تشهر بموقف المنشقين على وفد المفاوضة « هؤلاء السبعة باشوات الستوزرين الذين يمثل كل منهم نفسه ٠٠ أن خمسة منهم يريد كل منهم أن يحل محل رئيس الوزراء وياخجلتاه ٠٠ » وتعجبت من كونهم قلبوا مبدأ التحالف ولم يختلفوا الا على نصوص بعض مواد مشروع المعاهدة (١٦٤) ٠

لم يشأ حزب الأحرار الدستوريين فى البداية أن يقدم تحليلا يوضح فيه رأيه بدقة فى المشروع ، مع أن رئيسه اشترك فى المفاوضات منذ بدايتها، واستمر حتى تولى صدقى وعبد الهادى اعداد صياغاتها النهائية ، وعموما لم يشذ عن رأى الحزب سوى زكريا مهران الذى نشر رأيه فى صحيفة « الاخوان المسلمون » ووصف فيه المشروع بأنه يجعل مصر قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط وأنه لذلك أسوأ بكثير من معاهدة ١٩٣٦ (١٦٥) ٠

وفى نفس الوقت كان مركز صدقى يتدهور ، بعد أن حل هيئة المفاوضة والتى انشق أغلبية أعضائها عنها ، وما أثاره ذلك من تساؤلات وردود فعل استفادت منها المعارضة ، على اعتبار ان المشروع لا يحقق مطالب

---

(١٦٢) السياسة ٦ ، ٢٢ ، ٢٣ اكتوبر ١٩٤٦ تصريحات اباظة وصدقى وبيفن على التوالى

(١٦٣) السياسة ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ ٠

(١٦٤) السياسة ٢٧ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٦ (الرافضون هم : شريف صبرى – لطفى السيد وعلى ماهر – عبد الفتاح يحى – حسين سرى – على الشمسى مكرم عبيد) ونص بيانهم فى كتاب مصطفى مؤمن : صوت مصر ص ٢٢٠ ٠

(١٦٥) الاخوان المسلمون : ١٨ يناير ١٩٤٧ ٠

مصر ، مما زاد من حرج موقف رئيس الوزراء ، الذى اشتد فى معاملة الصحف فى الوقت الذى ادرك فيه الانجليز استحالة ضمان تنفيذ المشروع لعجز صدقى عن مصارحة الرأى العام بحقيقة البروتوكول الخاص بالسودان ، ومحاولة اعطائه معنى لم يتفق عليه الطرفان ، فاراد بيفن أن يحسم المسألة بأن يدفع صدقى الى الاستقالة فأشار على حاكم السودان للادلاء بتصريحات لم يتفق بيفن مع صدقى على محتواها فجاء تورط صدقى فى انكارها من أهم أسباب استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ (١٦٦)! ٠

وقبيل استقالة الوزارة بثلاث أيام حيث كانت مؤشرات سقوطها بادية للعيان ألقى هيكل خطابا فى نادى حزب الأحرار أبدى فيه تحفظات الحزب على مشروع المعاهدة الجديدة ، وربما الذى دفع رئيس الحزب الى ذلك هو التحسب لما قد يطرأ على المسرح السياسى من تغير ، مع ملاحظة أن الحزب لم يتخذ موقفا عمليا خلال سير المفاوضات خاصة وقد كان هيكل يتابعها بنفسه وينيب الحزب عنه أحمد خشبة ، خلال فترات غيابه عن مصر ، ومن ثم يعتبر الحزب مسئولا عن نتائجها بشكل او آخر ٠

على كل حال بدأ هيكل يكشف فى خطابه عن حقيقة دور حزبه خلال فترة المفاوضات الأولى بالقاهرة ، والتى أشترك فيها بنفسه ، فذكر انه خلالها شكل الحزب لجنة لدراسة النصوص التى تم التوصل اليها فرأت ما ياتى :

أولا : ـ رأت أن يضاف فى ختام المادة الثالثة المتعلقة بالاعتداء على احدى الدولتين المتحالفتين والتنسيق بينهما ، العبارة التى جاءت فى ختام

---

(١٦٦) طارق البشرى : الحركة السياسية ص ١٢٩ ، أحمد عبد الرحيم : العلاقات ص ٩٦ ـ ٩٩ نص المذكرة الانجليزية ورد الحكومة المصرية فى كتاب : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ ص ١١٦ ـ ١٢٢ ، وبرتوكول السودان ص ١١٥ ، ورغم انه ينص على اتفاق الطرفين بشأن السياسة التى ستتبع فى السودان ونطاق وحدته مع مصر تحت التاج المشترك ، الا أن اتفاقيتى ١٨٩٩ ظلتا ساريتى المفعول ، وكذلك المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ ٠

المادة الثانية ، وهى « ذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم » .

ثانيا : ـ تضاف الى المادة السابعة المتعلقة بالتصديق على المعاهدة ومدة سريانها ، فقرة نصها : « ومع ذلك فللطرفين المتعاقدين ، بناء على طلب أيهما اعادة النظر فى نصوص هذه المعاهدة عندما يتولى مجلس الأمن سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة ، وبعد أن يعقد مجلس الأمن اتفاقا مع مصر ، طبقا لنصوص الاتفاق المذكور ويكون الغرض من اعادة النظر تنسيق أحكام المعاهدة مع أحكام الاتفاق الذى يعقده مجلس الأمن مع مصر » ، وأضاف هيكل أن الحزب اجتمع وناقش تقرير اللجنة وقرر المضى فى المفاوضة على أساس المشروع وتقرير لجنة الحزب (١٦٧) .

وواضح أن واضعى المشروع النهائى لم يأخذوا برأى حزب الأحرار الدستوريين فجاءت صورته النهائية خلوا من تعديلهم الذى اقترحوه (١٦٨) . كما أن الحزب وافق على المشروع بصورته النهائية رغم ذلك ، بل وروج له كما مر بنا ، وعلى الرغم من تضمن المشروع على مسألة غاية فى الخطورة تمثلت فى مادته الثالثة التى تضمنت النص على وجود لجنة مشتركة من الدولتين ، تقدم توصياتها لحكومتيهما اذا تهددت سلامة احدى الدول المجاورة لمصر من بلاد الشرق الأوسط ، وقد أثيرت ضجة كبرى حول هذه اللجنة واختصاصها ، وقد برر الدكتور هيكل وجودها ، فذكر أن بريطانيا لم تقترح وجود هذه اللجنة الا بعد علمها بأن المفاوض المصرى لن يقبل بقاء قوات بريطانية على أرض مصر ، ومن ثم كان اعلانها فى ٨ مايو أنها ستجلو بكل قواتها عن مصر برا وبحرا وجوا .... كما أعلن وزير خارجيتها ضرورة « ملء الفراغ » الذى سيترتب على هذا الجلاء ، لأن الدول الكبرى

---

(١٦٧) نص خطاب الدكتور هيكل (السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦) وقد ذكر فى مذكراته جـ ٢ ص ٦٩ ، أن النقراشى طلب اليه اعتبار هذه التحفظات رغبات ، لكنه أبى .

(١٦٨) القضية المصرية ، نص مشروع صدقى ـ بيفن ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥ .

التى ألقى عليها ميثاق الأمم المتحدة مسئولية ملء هذا الفراغ مختلفة فيما بينها فلابد لكل واحدة أن تتخذ الاجراء الذى يكفل السلام فى المنطقة التى ترى سلامتها جوهريا لحياتها ومصالحها ، هذا هو الذى دعاها لاقتراح اللجنة المشتركة ، وأضاف هيكل انه قال ان انشاء هذه اللجنة لا يكون مقبولا الا اذا تم الاتفاق على جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما ، وأن تكون قرارات اللجنة استشارية غير ملزمة الا بقرار من الحكومة المصرية وقرار مماثل من الحكومة البريطانية وأن تتبع مجلس اركان الحرب الذى تعينه الأمم المتحدة بعد تشكيله وأن تخضع لقراراته فى هذه المنطقة ، وانه اذا تالفت اللجنة فى هذه الحدود وتم الجلاء لم يبق ثمة خوف من وجودها (١٦٩) ٠

وواضح من سير المفاوضات أن الجانب البريطانى لم يصرح بالجلاء فى ٨ مايو الا كعربون ينتزع به موافقة المفاوض المصرى على وجود اللجنة المشتركة ، والتى تتولى ملء الفراغ العسكرى فى الشرق الأوسط ، والتى سترتبط مصر بنطاق الأحلاف العسكرية ، ومن ثم وافق معظم أعضاء الوفد المصرى ، ومن بينهم هيكل ، على المسألة من حيث المبدأ ، ولا يغير كثيرا من قيمة النص ما طلبه المفاوضون المصريون من جعل قراراتها استشارية ، ثم ان صيغة النص جاءت فى النهاية مما يجعل الطرف البريطانى ، الأقوى ، يستطيع تفسيرها ، بما يتفق ومصالحه ، لا فى مصر وحدها ولكن فى الشرق الأوسط جميعه ٠

وفيما يتعلق بمسألة السودان تبنى هيكل تفسير صدقى للنص الخاص بمسألة اعداد السودانيين للحكم الذاتى وحق اختيار النظام الجديد فى السودان ، على أن ذلك لا يعنى اعطاءه حق الانفصال عن التاج المصرى ، وانما المقصود أن يعمل المصريون والانجليز للبلوغ بالسودانيين الى الحكم

---

(١٦٩) تحفظات حزب الاحرار الدستوريين على مشروع المعاهدة (السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦) وانظر رد السياسة على مكرم عبيد دفاعا عن مجلس الدفاع المشترك فى عدديها ١٨ يوليو ، ١٣ اغسطس ١٩٤٦ (مكرم باشا وسجلس الدفاع المشترك ، هل لمكرم باشا صفتان فى وقت واحد ؟)

الذاتى ليختاروا نظام الحكم الذى يلائمهم برلمانيا كان أو غيره فى نطاق وحدة مصر والسودان ، تحت تاج مصر المشترك (١٧٠) • وبالرغم من ذلك ، فان بيفن نفسه قد أنكر انهما على ذلك !

والواقع أن الدكتور هيكل كان واقعيا فى ايمانه بحق السودان فى تقرير مصيره ونظام حكمه حتى وان تعارض ووحدته مع مصر فى بعض الشئون كالدفاع والسياسة الخارجية ، فهذا لا يتنافى مع ايمانه بوحدة وادى النيل ، وقد بلور خلال حديث له مع مجلة « السودان الجديد » رأى الأحرار الدستوريين فذكر « نحن لا نطلب ضم السودان كمستعمرة ولاانتدابا أو وصاية ، وانما نريد أن يكون للسودان ما لمصر وعلى السودان ما عليها ولأن أهل السودان يعرفون من أحوالهم وظروفهم أكثر مما نعرف نحن لذا فهم حقيقون بأن يضعوا من النظم الكفيلة بتنظيم الاستفتاء لتقرير مصيرهم أكثر مما يستطيع غيرهم •• » (١٧١) ، ثم عاد ليؤكد أنه اذا أراد السودان أن يوثق أواصر الوحدة مع مصر وأن تكون حكومة مصر والسودان جميعا مقرها القاهرة تم ذلك بالاتفاق بين مصر والسودان ، أما اذا أراد أن يتخلص من وحدة الدفاع والسياسة الخارجية وجب أن تجارى حكومته ، حكومة مصر ، واذا رفضت مصر ورأى أهل السودان أن وحدتهم مع مصر تضرهم لسبب أو آخر ، وجب أن يلجأوا الى الهيئات الدولية (١٧٢) •

ولم يمنع ذلك هيكل من استنكار تصريحات الحاكم العام للسودان التى أدلى بها فى ٧ ، ٢٢ ديسمبر بعد عودته من لندن ، وطلبه انهاء خدمة قاضى قضاة السودان (المصرى) فأدان هيكل انجلترا كمسئولة عن هذه التصريحات ، ولدعوتها للانفصاليين من أهل السودان وتشجيعها لهم ، واستثثارها بتوجيه السودانيين الى المصير الذى تريده (١٧٣) • وفى ذكرى

---

(١٧٠) تحفظات الأحرار الدستوريين (السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦) •
(١٧١) نقلا عن السياسة ٢٢ / ١ / ١٩٤٦ •
(١٧٢) السياسة ١٠ ، ١٢ ديسمبر ١٩٤٦
(١٧٣) السياسة ٢ يناير ١٩٤٧• وقد عبر محمد علوبة عن نفس المعانى فى حديث=

اتفاقيتى ١٨٩٩ ، جللت « السياسة » صفحاتها بالسواد ، كما لو كانت هى الذكرى الأولى للاتفاقيتين وملأت انهرها بالحديث عن المسألة السودانية، وألقى محمد علوبة محاضرة عن الاتفاقيتين ، علق عليها اسماعيل الأزهرى فى دار خريجى الجامعة ، وادلى هيكل بحديث كرر فيه المعانى السابقة عن الحكم الذاتى للسودان وتقرير المصير ، والوحدة تحت التاج المصرى ، وذكرت « السياسة » أن اتفاقيتى ١٨٩٩ لاتستحقان الاعتبار « واننا غير معترفين بهما » وراحت تفضح أساليب الحكم الاستعمارى الانجليزى فى السودان وخاصة فى المسائل الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية (١٧٤) ٠

* * *

ومن نقطة بروتوكول السودان ومسألة قاضى القضاة استأنف رئيس الوزراء الجديد ، محمود فهمى النقراشى ، مباحثاته مع السفير البريطانى رونالد كامبل ، وكان واضحا أن تفسيراته للمسألة كانت من وجهة نظر مصرية حتى أن السفير ذكر أنه « لم يستطع أن يتوصل معه الى تسوية لأن آراءه لا تتفق ورغباتنا ، وقد أوضح لى المتاعب التى يلقاها من جانب زملائه الأحرار الدستوريين ، وبالذات من الدكتور هيكل ، الذى يبدى عنادا أكثر » (١٧٥) ٠ وقد صرح بيفن فى مجلس العموم أنه عرض على الحكومة المصرية أن توقع اتفاقية تبادل المساعدة وبروتوكول الجلاء العسكرى

= له وتساءل : لم لا يكون سردار الجيش المصرى سودانيا ، بل لم لا يكون رئيس الحكومة سودانيا ويكون من بين أعضاء الوزارة سودانيون ؟ (السياسة ١٥/١/٤٧) واضاف أنا شخصيا لا أمانع فى اندماج اخواننا السودانيين فى البرلمان المصرى ولكنى أشفق على نائب الابيض أو غيرها أن يتكبد مشقات السفر الى مصر ليحضر جلسات مجلس النواب ٠

(١٧٤) السياسة ١٩/١/٤٧ ، وحول السودان تحت الحكم الثنائى انظر : كتاب التيجانى عامر يحمل نفس العنوان نشره مركز الاهرام فى يوليو ١٩٧٨ ، ثم كتاب مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ١٨٩٩ ــ ١٩٥٦ ، بيروت ١٩٧١ ٠

(١٧٥) F. O. 371/62020, R. Campbell to F. O., Jan., 10, 1947.

وإرجاء مسالة السودان لمناقشتها خلال مؤتمر يعقد مع المصريين والسودانيين، وإضاف أنه لم يتلق اى رد بخصوص ذلك أو حتى مقترحات جديدة بشأن تقرير مصير السودان (١٧٦) .

وعندما وجد النقراشى اصرارا من الجانب البريطانى على موقفه قطع المباحثات ، وقرر مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ عرض القضية على مجلس الأمن لينتقل بالقضية من نطاق الثنائية الى المحافل الدولية ، بعد أن لم يعد ثمة سبيل امام المفاوض المصرى ليحقق نجاحا فى التفاوض المباشر ، أو بمعنى أدق حيث لم يبق له ، وأنصار المفاوضة ، من حجة يتعللون بها لكى يتبنوا لحل القضية اسلوبا جديدا ، وكانت مسالة الاحتكام الى مجلس الأمن قد طرحت وتناقلتها الألسن ، وسئل عنها الدكتور هيكل وطالب بها دسوقى أباظة على نحو ما مر بنا ، وقد علقت صحيفة السياسة على قرار مجلس الوزراء « باننا سوف نذهب الى المجلس محتكمين لامتخاصمين ، وأن الاحتكام ليس عملا عدائيا ، بل هو شرعى لمصر وبريطانيا وكل أمة » (١٧٧) .

وقد سبق اتجاه القضية المصرية تلك الوجهة حملة صادقة ضد بقاء القوات البريطانية شنها الدكتور هيكل حين ترأس وفد مصر الى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ حيث طالب بأن ينص فى ميثاق الأمم المتحدة على أن يكون التحالف الملزم لأحد الطرفين باطلا، ذلك أن اغلب المفاوضات التى تجرى لعقد المحالفات أو تجديدها يتم تحت ضغط صريح أو ضمنى بالقوات المسلحة أو الاحتلال العسكرى ، وأعلن باسم وفد مصر أن احتلال قوات أجنبية لبلد تتمتع بعضوية هيئة الأمم يعتبر

---

(١٧٦) H. C. Deb. 5th ser. Vol. 434, 27 Jan, 1947.

(١٧٧) السياسة ٢٦ ، ٢٧ يناير ٤٧ ، ونص بيان الحكومة فى البرلمان فى العدد التالى . وكان علوبة قد صرح بأن المفاوضات قد اصبحت « مرمطة » (السياسة ١٥ يناير ١٩٤٧) وصرح دسوقى اباظة بضرورة عرض قضية مصر والسودان كاملة غير مجزأة وصرح عبد المجيد صالح تصريحا شبيها .

تهديداً كبيراً لسيادة ذلك العضو ·· وأنه لا ينبغى أن تقيم جيوش اجنبية فى أية بلد من غير موافقة الشعب موافقة صريحة لا تحفظ فيها (١٧٨) ·

وفى حديث لهيكل عن الهيئة الدولية التى ستعرض عليها القضية المصرية هل هى مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية ، ذكر أن هذه مسألة اختصاص يبحثها الفنيون المختصون فى شئون الأمم المتحدة (١٧٩) ، معنى هذا انه لم تكن للحكومة المصرية خطة محددة تنفذها فى حالة قطع المفاوضات ، ومن ثم نشأت مشكلة الى أى الجهات تلجأ مصر ، استغرقت وقتا «ضائعا» على القضية المصرية ، أتاح لخصومها الانجليز اعادة ترتيب أوراقهم ، وعكفت الحكومة المصرية خلاله على اعداد مذكرة فنية درست فيها مسألة بطلان معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، ونفى الأحرار الدستوريون أن ثمة خلافا بينهم وبين رئيس الوزراء ـ كما ادعت المعارضة ـ حول الهيئة التى ستتجه الحكومة اليها ، وأعلنوا انهم ليس لديهم مانع من الاتجاه فورا الى مجلس الأمن (١٨٠) ، ورد النقراشى على تصريحات بيفن التى أدلى بها فى مجلس العموم ، وذكر أن مصر لن تتقبل سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة (١٨١) · وعندما ذكرت المانشستر جارديان أن الأحرار الدستوريين يبطنون الرغبة فى المفاوضات ، ردت « السياسة » بأنه ليس فى مصر احد من الأحرار الدستوريين ولا غيرهم يجد من نفسه الاستعداد لمفاوضة الانجليز · وصرح كلا من عبد المجيد صالح واحمد خشبة بأن مصر لن تعود الى المفاوضات وقد أفسد جوها بيفن ، وأن الحكومة لاتعترف بقيام معاهدة ١٩٣٦ ، وأنها ستعلن ذلك حينما تحتكم الى الدول » (١٨٢) ·

---

(١٧٨) هيكل : موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة ٢٣/١٠ ـ ١٢ / ١١ / ١٩٤٦ ص ١٤ ـ ١٥ ، بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ ص ١٨٨

(١٧٩) السياسة ٣ فبراير ١٩٤٧ ·

(١٨٠) السياسة ٢٤ ابريل ١٩٤٧ ·

(١٨١) السياسة ١٩ مايو ١٩٤٧ ·

(١٨٢) السياسة ٢٩ ، ٣١ مايو ١٩٤٧ ·

وتألف الوفد الرسمى لمجلس الأمن واشترك من الدستوريين عبد المجيد صالح وأحمد رمزى ، بناء على طلب رئيس الحزب الذى اعتذر عن عدم الاشتراك بنفسه وقد اطلعه النقراشى على صيغة عريضة مصر الى المجلس فرأى فيها مناقشة قانونية دقيقة للمسألة المصرية ، ولكنها جاءت غفلا من الاشارة الى مفاوضات ١٩٤٦ التى ينبغى أن تكون محل نظر المجلس ، وأبدى هيكل ملاحظاته هذه للنقراشى ، وان كان الأخير لم يأخذ بها فى عريضة الدعوى التى أعدت فى ٨ يوليو ١٩٤٧ ، وان كان قد أخذ بها فى خطابه أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وقد طلبت مصر فى هذه العريضة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءا تاما ناجزا وانهاء النظام الادارى الحالى للسودان، بعد أن أوضحت أن اتفاقيتى ١٨٩٩ ، كانتا أثرا من آثار القهر وأن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ، وأصبحت مصر غير ملتزمة بها (١٨٣) ٠

ولعل من الغريب حقا أن تنشر السياسة حديثا مع صدقى باشا سأله مندوبها خلاله عن الخطوة التالية فى حالة فشل مسعى مصر فى مجلس الأمن فأجابه صدقى بأن المجلس اما أن يبحث القضية واما أن يقرر عدم اختصاصه فيصبح حلها بطريق آخر وقد يكون هذا الطريق هو الاتصال بين مصر وبريطانيا لتسوية المسألة (١٨٤) ٠ وهكذا تطوعت السياسة بنشر هذا الحديث عن عودة المفاوضات الثنائية فى صدر صفحاتها ، والقضية لا زالت بسبيلها الى المحفل الدولى ، وتكمن خطورة هذا الرأى

---

(١٨٣) حول تعيين احمد رمزى بدلا من هيكل الذى اعتذر أنظر :

F. O. 371/62973, Campbell, May, 27, 1947.

وحول عريضة مصر الى مجلس الامن أنظر : قضية وادى النيل : بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى ص جـ ، د ، ص ٤ ، ٣٧ ٠

(١٨٤) السياسة ١٤ يوليو ٤٧ ولم تعلق السياسة على الحديث ، والمعروف أن صدقى كان من رأيه الاستمرار فى المفاوضة مع بريطانيا ، أنظر :

F. O. 371/62974, Campbell to F. O. 13-6-47.

حيث تحلل الوثيقة شعور النقراشى بالاحباط فى الوقت الذى لم يكن بوسعه أن يتراجع فيه عن لجوئه الى مجلس الامن ٠

فى تلك المرحلة أنه نشر فى صحيفة يشارك حزبها فى مسئولية الحكم ، وتكاد تكون ناطقة باسم الحكومة ، كما أنه لواحد من السياسيين الذين لازالت فى أفواههم مرارة الفشل فى المفاوضات ، وبربط هذا الحديث برفض رئيس حزب الأحرار المشاركة فى وفد مصر الى مجلس الأمن،يصبح بوسعنا أن نتصور ان لدى الحزب ادراكا بأن اتجاه القضية هذه الوجهة غير مجد ، وأن مسألة التفاوض مع بريطانيا لازالت مطروحة ، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة للجانب البريطانى ٠

وقد طلب الى هيكل ان يرسل برقية الى رئيس مجلس الأمن تاييدا للنقراشى فأبدى دهشته من ذلك لكونه رئيس حزب مشترك فى الوزارة ، ولحزبه عضوان فى وفد مصر لدى مجلس الأمن ، واعتبر ذلك مظاهرة جوفاء لا تليق برئيس حزب ، ولكنه لم يلبث ان استجاب لوساطة دسوقى أباظة ، ورئيس الديوان الملكى ولأن رئيس الحزب الوطنى فعل ذلك ، فكتبها هيكل وهو مقتنع أنهالن تقدم ولن تؤخر (١٨٥) ٠ وفى ٥ أغسطس ألقى النقراشى خطابا مطولا أمام المجلس ، فند فيه المزاعم الانجليزية ، وبلور المطالب المصرية واوضح التطور التاريخى لقضية وادى النيل ، ورد عليه المندوب البريطانى الكسندر كادوجان ، بالمطالبة بحذف المسألة من جدول أعمال المجلس لأن معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول حتى عام ١٩٥٦ ، واتهم رئيس الوزراء المصرى بأنه يشن هجوما « لاضابط له » على أمة زميلة من الأمم المتحدة ، وذكر أن النقراشى أماط اللثام عن أن توقيع مصر لمعاهدة ١٩٣٦ لم يكن الا حيلة مؤقتة « واننا لنرجو الا ينطبق هذا على توقيع مصر لميثاق للأمم المتحدة » ، وقد رد عليه النقراشى فى مساجلة تاريخية مشهورة دمغ فيها خطاب كادوجان بأنه يدافع عن الاستعمار ووصف الانجليز بأنهم « ضيوف طفيليون » وأن وجودهم يثير مشاعر المصريين وسخطهم ، وأن الزمام سوف يفلت اذا فشلت المساعى السلمية ٠٠٠ الخ (١٨٦) ٠

---

(١٨٥) هيكل : مذكرات ، جـ ٣ ص ٧٢ ـ ٧٦ ونص البرقية فى السياسة ٤ / ٨ / ١٩٤٧ ٠

(١٨٦) السياسة ١٦ أغسطس ١٩٤٧ ، انظر خطبته فى كتاب قضية وادى النيل، ص ١ ـ ٦٥ ورد كادوجان فى : R.I.I.A., Great Britain pp. 102-104.

واستمرت خطب النقراشى ومناقشاته للمشروعات المقدمة من ممثلى بعض الدول فى المجلس الى ان قرر المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ الاحتفاظ بالنزاع المصرى الانجليزى فى جدول الأعمال ، وبهذا لم يتوصل المجلس الى اتخاذ أى قرار . وقد أخذ على وفد مصر ورئيسه أنه ربط بين وجود القوات البريطانية فى مصر وبين مبدأ وحدة وادى النيل ، حيث اتخذ المندوب البريطانى من ذلك وسيلة للتشهير بمصر واتهامها بأنها تريد استعمار السودان .. ، كذلك اخذ على الحكومة المصرية انها تأخرت فى عرض القضية فلم تعرضها فى فبراير أو مارس ١٩٤٦ حين عرضت سوريا ولبنان وايران قضاياها ، حيث كان المجلس فى بداية عهده والأنظار معلقة عليه ، كما لم يكن انقسام العالم الى كتلتين ، قد تبلور فى عام ١٩٤٦ . كذلك فان الكتلة الضالعة مع أمريكا كانت أميل الى الكتلة الاستعمارية التقليدية والتى شكلت أغلبية فى المجلس ، بالاضافة الى احراج حزب الوفد للنقراشى وكان ضد الوزارة منذ البداية (١٨٧) ، بارساله البرقيات لمجلس الأمن يذكر فيها أن رئيس الوزراء المصرى لا يمثل مصر ، مما أثر فى سمعة المصريين أمام المحفل الدولى . ولم يكن بوسع النقراشى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى عام ١٨٩٩ قبل عرض المسألة مما أتاح للمندوب الانجليزى فرصة اتخاذهما محورا لمناقشاته ومدافعة حجج وفد مصر .

وعموما بعد فشل القضية أمام مجلس الأمن ، خطب رئيس الحزب بأن طلب الحق وحده لا يكفى ، بل يجب أن نؤمن بما نطلب ، وأن من الايمان أن نستعد للتضحية ، وذكر سامعيه بالمؤمنين الأوائل وكيف قتلوا وحوربوا وحاربوا ثم قرر أخيرا ، بعد مالقيته القضية الوطنية فى مجلس الأمن ، أن المفاوضة مع وجود الاحتلال لايترك للدولة المحتلة الحرية الكافية فى أن تعقد معها معاهدة كما ينبغى أن تكون المعاهدة (١٨٨) ، وما لبث وزير الدفاع اللواء أحمد عطية ، وكان دستوريا ، أن رد على تهديد الانجليز بالعودة الى الثكنات التى أخلوها فى القاهرة والاسكندرية ، « بأننا لن

---

(١٨٧) F. O. 371/62974, Campbell to F. O. June, 13, 1947.

وسيد يونس : القضية المصرية فى مجلس الامن ، بحث غير منشور ص ٤٧ – ٤٩

(١٨٨) خطبة هيكل باشا امام شبان الاحرار (السياسة ٨ / ٩ / ١٩٤٧)

نتخلى عن شبر واحد من هذه الثكنات التى تسلمناها ، وسندافع عنها حتى آخر قطرة من دمائنا ، وأنه اذا صح هذا النبأ فانه يعتبر بمثابة اعلان حرب من جانب بريطانيا » (١٨٩) ٠

ووسط ضجيج رجال الحزب بأن مصر « لن تلقى السلاح فى الحرب التى شنتها على الاستعمار الانجليزى » لم تختف تماما مسألة المفاوضات الثنائية ، فذكر عبد المجيد صالح ، أحد عضوى الحزب فى وفد مصر ، أن مفتاح نجاحها بيد الانجليز فاذا ارادوا احقاق الحق فليعلنوا بعزم وصراحة جلاء جنودهم عن مصر والسودان ، عندئذ يستطيع المصريون أن يفاوضوا الانجليز لأنهم اذا تفاوضوا واحتلالهم لا يزال واقعا كمن يمد يده بالسلام وفى يده خنجر (١٩٠) ٠

وقد اشترك الحزب فى مؤتمر ضم جماعات من الشبان والاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٧ ، دعا فيه الى اضراب عام (١٩١) ، كذلك طالب العضو الدستورى الآخر فى وفد مصر لمجلس الأمن ، أحمد رمزى، باستخدام القوة ضد الانجليز « ويكفينا من القوة ماندفعهم به الى البحر » (١٩٢) وهكذا برغم الدروس التى تلقاها الساسة المصريون خلال جولات المفاوضات الثنائية ، ورغم الاحباط التى منيت به القضية الوطنية أمام مجلس الأمن ، ورغم التهديدات السابقة ، بقى أمر المفاوضة الثنائية واردا ، مما يقطع بأن مسألة تصور حل « ثالث » للقضية لم تكن راسخة فى نفوس الساسة ، وعلى رأسهم رجال حزب الأحرار ، مما يسهل المقايضة على هذا بالعودة الى نطاق المفاوضات أو حتى اللجوء ثانية الى مجلس المحافل الدولية ٠

---

(١٨٩) نص تصريح اللواء أحمد عطية (السياسة ١٩٤٧/٩/١٤)
(١٩٠) السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ٠
(١٩١) F. O. 371/62992. Cabinet Distributiin, Aug. 25, 1947.
(١٩٢) محاضرة أحمد بك رمزى بنادى الحزب (السياسة ١٩٤٨/٣/١٤) ٠

وقد عهد الى الدكتور هيكل بان يترأس وفد مصر لحضور الدورة الثانية العادية لهيئة الأمم المتحدة ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ ، وسافر بالفعل ثم القى فى ٤ أكتوبر ١٩٤٧ كلمة وفد مصر ، تحدث خلالها عن أن وجود القوات الأجنبية فى أراضى الدول يمثل اعتداء على استقلالها ، ولم يشأ أن يعـرض المسألة المصرية على الجمعية العـامة مادامت معلقة أمام مجلس الأمن ، ولذا انتهز فرصة عرض الاقتراحات الخـاصة بحق الفيتو وأشار الى عجز المجلس عن حل المسألة المصرية ، وأن هذا الحق لم يثره احد عند عرض المسألة مع أن الحق فيها واضح وأسهب فى الحديث الى الحد الذى اتهمه فيه المندوب الانجليزى (هارتلى شوكرز) بانتهاز الفرصة للدعاية لوطنه (١٩٣) .

ورغم هذه الجهود لم يتسن للجمعية العامة أن تتخذ موقفا تجاه القضية المصرية ، فعادت من المنظمة الدولية بغنيمة الاياب ، وراح أنصار الحكومة فى مجلس النواب يعددون ماحصلت عليه مصر من دعاية لقضيتها التى أسمعت للعالم كله ، ومن تطور خرجت به القضية من ربقة الثنائية وحلقتها المفرغة وبدلا من أن يكتفى تقرير لجنة الرد على خطاب العرش بذلك (١٩٤) ، راح يصور المطالب التى حصلت عليها مصر على أساس ما كان يمكن أن يعطه وفد انجلترا فى مجلس الأمن ولكنه لم يقدر عليـه ، فكان مكسبا «سلبيا» للقضية المصرية ! .

***

ويتصل بتدويل القضية مسألة الانفتاح بها على معسكرى العالم ، وقد فكـرت حكومة النقراشى فى طلب المسـاعدة من الولايات المتحدة ، فى

---

(١٩٣) الدولة المصرية : مصر فى هيئة الامم المتحدة ، عام ١٩٤٧ تقرير أعمال الدورة العادية الثانية (١٦ / ٩ ـ ٢٩ / ١١) ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٩ .

(١٩٤) مضابط النواب : الهيئة التاسعة ، ملحق بجلسة ٢٩ / ١٢ / ٢٧ ص ٢٨٦ وبه « فلم يستطع الوفد البريطانى أن يحصل من المجلس على قرار برفض المطالب المصرية أو اخراج النزاع من جدول أعماله أو باحالته الى محكمة العـدل الدولية ... الخ » .

الشئون العسكرية من حيث المعدات والتدريب ولكن الخارجية البريطانية قطعت السبيل على الحكومة المصرية ، بأن ارسلت الى سفيرها فى واشنطن بتوجيهات مؤداها أن يطلع المسئولين الأمريكيين على النصوص الواردة فى معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بتعهدات مصر ، بأن تختار المدربين العسكريين ومعدات جيشها من الجيش الانجليزى ، وأن الحكومة الانجليزية قد أخذت على عاتقها بالفعل تنفيذ ذلك وأن مصر تتهرب من تعهداتها الواردة بالمعاهدة، فاذا ما ساعدتها الولايات المتحدة فان هذا يكون خرقاً لمعاهدة ١٩٣٦ ، يجعل بريطانيا تحتج لدى الحكومة الأمريكية على ذلك (١٩٥) .

وثمة محاولة أخرى قام بها الدكتور هيكل حين انتهز فرصة وجوده فى نيويورك رئيسا لوفد مصر فى الجمعية العامة ، حين التقى بوكيل الخارجية الأمريكية ، وذكر له أن انجلترا أقرت الجلاء برا وبحرا وجوا وأن الجلاء مطلب مصرى لاسبيل الى المساومة فيه .. فقاطعه الوكيل الأمريكى بقوله ان انجلترا قـررت الانسـحاب من فلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، عند ذلك لا يتبقى لها نقطة ارتكاز فى البحر المتوسط غير قناة السويس ، فحاجه هيكل بالوجود الانجليزى فى جبل طارق ومالطة وقبرص، فرد وكيل الخارجية الأمريكية بأن « هذه مسألة بينكم وبين انجلترا لانرى نحن أن نتدخل فيها » (١٩٦) .

ولم يكن هذا هو رأى الدكتور هيكل قبل ذلك اللقاء ، عندما صرح لوكالة الأنباء الفرنسية ، حين سئل عن الالتجاء الى روسيا اذا اضطرب الميزان السياسى بين العرب والحلفاء ، بأن البلاد العربية يجب أن تعتمد على نفسها ، أما الالتجاء مرة الى دولة كبيرة ومرة الى دولة أخرى ، فأمر

---

(١٩٥) F. O. 371/62974, F. O. to Washington, Secret, June, 23, 1947.

(١٩٦) أوراق الدكتور هيكل : نص خطابه فى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٥١ ص ٧ ـ ٨ ، انظر دراسة لمحمد انيس عن الوفد وتدويل القضية المصرية بالانفتاح على روسيا وأمريكا (الاهرام ٣ / ١١ / ١٩٧٢) .

لا يؤدى الى نتيجة مثمرة (١٩٧) • كما طرح هيكل مسألة موقع مصر من الصراع بين الكتلتين والحرب الباردة ، وكان الصراع محتدما فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، فتساءل : أتنضم مصر الى الكتلة الشرقية لأننا شرقيون ولأننا ذقنا الأمرين من دول الكتلة الغربية ، أم ننضم للكتلة الغربية لانها تقف فى وجه الشيوعية وقوانيننا وتقاليدنا وعقائدنا تأبى الشيوعية ؟ ثم اتفق مع زملائه أعضاء وفد مصر على أن يكون موقف مصر موقف توفيق بين الكتلتين حفظا للسلام والا فان مصر ستؤيد ميثاق الأمم المتحدة سواء أكان تأييدها فى جانب هذا الفريق أو ذاك (١٩٨) •

وقد ذكرت « السياسة » بأنه يحسن على الغرب أن يسعى الى التحالف مع العرب وليس العكس ، وكان ذلك فى معرض تعليقها على حديث لمراسل وكالة الأنباء العربية قال فيه أنه يحسن على العرب اتباع سياسة ترمى الى عقد محالفات جماعية مع الغرب ، كما نددت « السياسة » بالاتحاد السوفيتى وسياسته ، وذكرت أنها ليست خطرا علينا وحدنا ، بل خطرها أكثر على الجبهة الديمقراطية ، وأن المنطق السليم هو أن تعمل الجبهة الغربية لتوحيد سياستنا معها ، كما ذكرت فيما بعد أننا أقرب ما نكون الى الكتلة الغربية مادة وروحا ، والذى نريده أن تكون هذه الكتلة أقرب ما تكون الينا عدلا وانصافا (١٩٩) •

وازداد ميل رئيس الحزب نحو الكتلة الغربية وضوحا عندما سئل عن النقطة الرابعة من برنامج الرئيس الأمريكى ترومان ، المتعلقة بمساعدة الشعوب المتأخرة اقتصاديا ، أجاب بانها لاتنطبق على مصر ، وأضاف انه ربما كان التفكير فى مشروع مارشال له ما يسوغه لو أن هذا الأمر عرض

---

(١٩٧) صوت الاحرار ١٥ يونيو ١٩٤٦ (روسيا والبلاد العربية ورأى هيكل باشا) •

(١٩٨) أوراق هيكل : الملف السادس ، خطابه بنادى الحزب فى ١٩٤٧/١٢/١٤ ص ٣ •

(١٩٩) السياسة ١٩٤٨/٩/٨ ، ١٩٥٠/٤/٢٣ •

من جانب أمريكا ، ولو أن فكرة كفكرة حلف الأطلنطى تناولت مصر كما كان الشأن حين التفكير فى خلق مجموعة دول البحر المتوسط ، وغيرها من التكتلات » (٢٠٠) • وامام المؤتمر البرلمانى الدولى المنعقد بدبلن فى سبتمبر ١٩٥٠ أبدى تحسره لأن مصر لم يكن لها مكان بين دول حلف شمال الأطلنطى » وكان انضمام ايطاليا اليه وهى من دول البحر المتوسط قد شجعنا على هذا الاعتقاد ولكن شيئا من ذلك لم يحدث • ولم يحدث كذلك ان نفذت فكرة ميثـاق يضم بلاد البحـر المتوسـط يكون مكملا لميثـاق الأطلنطى » (٢٠١) •

وعندما أصبح حزب الأحرار خارج السلطة ، فى معارضة حكومة الوفد (٥٠ ــ ١٩٥١) سئل رئيسه عن رايه بخصوص ميثاق الاطلنطى ، أجاب بأنه يتعين أولا أن تعرف مصر حقيقة الأعباء التى يجب أن تتحملها ، وثانيا اذا كان معنى هذا أن يذهب الاحتلال البريطانى ليفسح الطريق لاحتلال دولى فانى أفضل الأول ، وعندما هاجمته صحافة الوفد ، أنكر أن العبارة الأخيرة وردت على لسانه ، وأنه لا يمكن أن يفضل احتلالا على احتلال (٢٠٢) • وعموما لم يكن الدكتور هيكل وحزبه من أنصار الحياد ، فلم ير غرابة من قبول الانحياز ، بل انه حين كان يناقش فى مجلس الشيوخ ما تنفقه مصر على التسلح فى أواسط عام ١٩٥١ ، أشار الى أن مصر اذا قررت الانحياز الى أى من الكتلتين ، فان الكتلة التى ستنضم اليها يكون عليها أن تقوم بتسـليح مصر مثلمـا يحـدث لايران وتركيا وغيرها (٢٠٣) •

وعندما تقدمت بريطانيا الى حكومة الوفد بمشروع الدول الأربع (انجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا) الذى ينص على انشاء قيادة متحالفة للشرق

---

(٢٠٠) السياسة ٣ / ١٢ / ١٩٤٩

(٢٠١) أوراق هيكل : الملف السادس ، نص كلمته فى ٩ / ٩ / ١٩٥٠

(٢٠٢) السياسة ٢١ يناير ١٩٥١ تصريح هيكل باشا لوكالة الانباء العربية فى باريس ثم استدراكه فى عدد ٢٤ / ١ / ١٩٥١ (وكانت السياسة قد نقلت الحديث بنصه أول مرة دون تكذيب أو تعليق) •

(٢٠٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٦) جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥١ ص ٢١٠٥

الأوسط ورفضته حكومة الوفد ، علق عليه الدكتور هيكل فعرض لمسألة جعل القاعدة الحالية فى القناة قاعدة للقوات المتحالفة التى ترابط فى مصر فى وقت السلم استعدادا للدفاع عن الشرق الأوسط ، وذكر أن بريطانيا قد وافقت عام ١٩٤٦ على الجلاء عن مصر وأقرت أن بقاء القوات لاتقتضيه المحافظة على المواصلات الامبراطورية ، الا الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولم يحدث جديد يوجب العدول عن هذا الرأى ومن حق مصر أن تعترض على هذا الاقتراح ـ جعل القناة قاعدة للقوات المتحالفة ـ بالعرض المتقدم فان قبلت الدول الأربع هذا المطلب أمكن ان تناقش بروح الثقة ما جاء بمقترحاتها مناقشة تكفل اتفاق الجميع على ما يجب اتخاذه لسلامة الشرق الأوسط ، ثم تساءل : أفلا يقتضى المنطق والانصاف أن يوضع نظام للدفاع عن الشرق الأوسط على غرار ميثاق الأطلنطى الشمالى فيحترم استقلال الدول المشتركة فيه ؟ (٢٠٤) ٠

وهكذا لم ير هيكل غضاضة فى أن ترتبط مصر بحلف الأطلنطى أو بالحلف الرباعى ، مع تحفظه ألا تصبح قاعدة عسكرية لهذا أو ذاك فى وقت السلم فى حين ان بريطانيا لم توافق على الجلاء عن القناة الا مشروطا بتحول قاعدتها فيها الى قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وغنى عن التوضيح أن مجرد قبول مبدأ التحالف ، رغم التحفظ ، له مخاطره المحتملة فى حالات التهديد بالحرب أو الطوارىء الدولية وغيرها مما سيحول مصر ، بشكل أو بآخر ، الى قاعدة ليست للدفاع عن مصالح بريطانيا وحدها ، بل عن مصالح الدول الأربع فى الشرق الاوسط باكمله ٠ وهكذا كان انفتاح القضية المصرية على العالم يعنى ، فى نظر حزب الأحرار الدستوريين ، الانحياز للكتلة الغربية وأحلافها ، بحكم انتماءات رجال الحزب ، وهو موقف طبيعى على كل حال من أنصار فكرة التحالف ، ولأنهم لم يستطيعوا اتخاذ موقف راديكالى وعملى تجاه الانجليز بخصوص القضية الوطنية ومن ثم كان

---

(٢٠٤) حول القيادة المتحالفة أنظر أحمد عبد الرحيم : الولايات المتحدة والمشرق العربى ص ١٠٠١ ، صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين ص ٩٤ ، وموقف الدكتور هيكل : أوراقه الخاصة ، (الملف الثالث) خطبة عيد الجهاد ١٣ / ١١ / ١٩٥١ ص ١٧ ـ ١٩ ٠

البديل لخروج مصر من الدائرة الثنائية ، هو الخروج الى دائرة حلف دفاعى أو ميثاق جماعى تشترك فيه بريطانيا ايضا ٠

* * *

عادت القضية المصرية من مجلس الأمن ، ومصر متهمة ، دعائيا وادعاء ، بالرغبة فى استعمار السودان ، حيث صال المندوب الانجليزى وجال ليحول قضية وحدة وادى النيل ، بل وليطمس قضية الجلاء معها ، الى مادة للدعاية لصالح بلاده ، وليضع وفد مصر فى موضع الدفاع عن وحدة وادى النيل ، وبعد فشل القضية المصرية أمام المجلس بيومين شرعت الحكومة البريطانية ، عن طريق الحاكم العام للسودان فى اعداد مشروعات تتعلق بايجاد جمعية تشريعية جديدة ومجلس تنفيذى للسودان ، بالاضافة الى عديد من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتى سميت بعمليات « السودنة » (٢٠٥) ، وأبرق الحاكم العام بذلك للحكومة المصرية فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ ، مما رأت فيه الحكومة المصرية انتقاصا من حقوقها وسلطتها، وأنه لا ينبغى اتخاذ مثل هذه الاصلاحات دون مشاركتها فى الوقت الذى جعلت فيه الحكومة المصرية نصب عينيها أن تمكن السودانيين من أن يساهموا باكبر قسط فى حكومة السودان « وأنه بالرغم من ذلك كله فان المقترحات قد أحلت محل الاعتبار ٠٠٠ الخ » (٢٠٦) ٠

واجتمع حزب الأحرار الدستوريين لبحث مشروعات « السودنة » واصدار قرار بشأنها على أساس الحرص على جميع حقوق وأهداف أبناء وادى النيل فى السودان ، مع عدم الوقوف حجر عثرة فى سبيل تقدم السودانيين وتمتعهم بقسط أوفر من الحكم ، كما صرح دسوقى اباظة ، وقد ألف الحزب لجنة لدراسة الموضوع (٢٠٧) ، لم تلبث أن أصدرت تقريرها

---

(٢٠٥) R.I.I.A. Great Britain in Egypt, pp. 108-109.

(٢٠٦) نص برقية الحاكم العام والرد المصرى فى ١٦ / ١٠ / ١٩٤٧ بكتاب : السودان من ١٣ فبراير ٠٠ ص ٢١٣ – ٢١٧

(٢٠٧) السياسة ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٨ ٠

بمقدمة عن اتفاقيتى ١٨٩٩ وما تبعهما تحت ضغط الاحتلال ، وتعدى انجلترا حدود المشاركة فى الادارة الى السـيادة ، واستنفادهما لأغراضهما بعـد بطلانهما ، ورأى أن فى التطورات الأخيرة انكارا لضرورة موافقة مصر على النظام المقترح ، فى حين أن الحاكم العام لا يملك ذلك ، كما أن النظام الجديد يتضمن تكوين سلطة تشريعية ومجلس تنفيذى فى حين أن اتفاقيتى ١٨٩٩ لا تخولان انجلترا ذلك ، وكذلك مسألة الجنسية السودانية ومحاولة تحقيقها لفصل السودان عن مصر حتى يتم لها التهام السودان ٠٠ الخ ثم قرر الحزب :

أولا : أن تقف الحكومة المصرية فى مفاوضاتها عند الحد الذى وصلت اليه بعد أن أظهرت حسن نيتها بالتعديلات التى حاولت ادخالهـا على المشروعات ٠

ثانيا : ان تضع للسودان من الآن نظاما دستوريا يلائم حاله وينفذ فى ظل الانتخاب الحر ويؤدى به فى النهاية الى حكم ذاتى كامل فى نطاق وحدة وادى النيل (٢٠٨) ٠

وكان طبيعيا أن تقبل الحكومة البريطانية توصيات مؤتمر ادارة السودان وحاكمه العام ، أما الحكومة المصرية فرأت ادخال تعديلات عليها ، صاغت بعدها حكومة السودان هذه التوصيات فى شكل مشروع قانون أرسلته الى الحكومة المصرية ، رأت أنه لا يتضمن التعديلات التى اقترحتها ، وشكلت لجنة ثنائية من وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة (الدستورى) والسفير البريطانى رونالد كامبل لينظرا المشروع معا ويرفعا توصياتهما لحكومتيهما ، واستمرت المباحثات (٦ ـ ٢٨ مايو ١٩٤٨) التى اتفق خلالها على عدم تناول قضية السودان ولا مصيره ، وانما تتناول الاصلاحات الادارية والتشريعية (٢٠٩) ٠

---

(٢٠٨) تقرير حزب الاحرار بشأن السودنة بالسياسة ٨ / ٣ / ١٩٤٨ ، ثم شرح المطلبين بعدد ١٤ مارس ١٩٤٨ ٠

(٢٠٩) السودان من ١٣ فبراير ٠٠٠٠٠ ص ٢١٨ ـ ٢٣٦ عرض لوثائق المباحثات٠

وتم التوصل الى اتفاق يضم النقاط التالية : تكوين لجنة مصرية انجليزية سودانية للأشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى ، وتشكيل لجنة انجليزية مصرية للأشراف على انتخابات الجمعية التشريعية، ثم تعيين عضوين مصريين فى المجلس التنفيذى ، ممن يعملون فى خدمة السودان ، وحضور كبار الضباط المصريين بالسودان اجتماعات المجلس التنفيذى عندما يناقش مسائل الدفاع واخيرا استمرار النظام الادارى فى السودان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (٢١٠) • وقد انتهت المحادثات بعد أن طلبت الحكومة المصرية أن يكون اشتراكها فى اعداد السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وتمسكت بأن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد ، فلم يوافق الجانب البريطانى (٢١١) •

وقد قدم خشبة باشا مشروع الاتفاق الى مجلس الشيوخ الذى رأى فيه استمرارا للحكم الثنائى وتجاهلا لمبدأ وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، وكذلك تقوية سلطة الحاكم العام وخلع سلطات دستورية عليه (٢١٢) • وهكذا لم يستطع الوزير المصرى أن يحد من اطماع بريطانيا فى السودان عن طريق تكريسها لسياسة السودنة ومساندة الحاكم العام على السير فى اجراءات تتنافى وصلة مصر التاريخية بالسودان فى اطار وحدة وادى النيل ، بالاضافة الى ان الحكومة قد تجاهلت قرارى الحزب ، الذى كان له نصف عدد الوزراء مما يوضح حجم تاثيره داخل الوزارة ولم يغير من الأمر أن هيكل وبعض الدستوريين معه رفضوا سياسة خشبة فى المسألة السودانية ، الأمر الذى جعله يفكر فى الاستقالة (٢١٣) •

* * *

ورغم هذه التطورات ، وفى غضون عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، لم يستطع

---

(٢١٠) H. C. Deb. 5th Ser. Vol. 542, June, 7, 1948.

(٢١١) السودان من ١٣ فبراير ، ص ٢٣٧

(٢١٢) احمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ١٠١ ـ ١٠٢

(٢١٣) F. O. 141/1256, Memorandum, June, 28, 1948.

حزب الأحرار الدستوريين أن يتخلى عن أسلوب المفاوضة بخصوص القضية الوطنية ، وعندما صرح تشابمان اندروز ـ القائم بعمل السفير البريطانى فى مصر ـ بأن بلاده على استعداد لاستئناف المفاوضات » اذا خطت مصر الخطوة الاولى » تساءلت صحيفة الدستوريين عن كنه هذه الخطوة الأولى ، وطلبت الى بريطانيا أن تبدأ هى بها ، ودعا الدكتور هيكل الى استئناف المفاوضات على أسس جديدة ، منها أن تنظر انجلترا الى دول الشرق على أنها دول لها كرامة مساوية لكرامة انجلترا ، وعلى ضوء كفالة السلام العالمى وتحقيق المطالب القومية لهذا الشرق ... الخ (٢١٤) . بل لقد رأت صحيفة السياسة أن أية مفاوضة لمصر أمر ينطوى على شيء من القوة ، لأنه يعنى أننا متشددون فى التمسك بحقوقنا ، ثم ذكرت وهى تصور الأسس التى تبنى عليها المفاوضات « أننا لا نقول ذلك تعجلا لمفاوضة وانما نقوله لاصابة الأهداف المباشرة اذا كان الجانب البريطانى قد خلص النية فى مباحثتنا من جديد » (٢١٥) .

وفى أواخر مايو ١٩٤٩ ، عندما كان وزير الخارجية المصرى أحمد محمد خشبة يتنقل بين لندن وباريس ، أذيع أنه التقى بوزير الخارجية البريطانية بيفن لقاء ذكر عنه المتحدث البريطانى بأن الجانبين « استعرضا بروح التفاؤل أمورا ذات مصلحة مشتركة ولوحظ أن ثمة تقدما كبيرا قد تم فى سبيل تسوية المشكلات المعلقة كالاتفاق المالى على مشروع مياه النيل ، وقد فهم أن الوزيرين لم يتناولا مسألة وضع معاهدة بين مصر وبريطانيا » ، بينما أضافت « السياسة » أن الخارجية البريطانية صرحت بأنها ليست مستعدة لأن تتقدم بعرض من العروض ، ثم وصفت هذا التصريح بأنه نوع من « التدلل السياسى » ، ويبدو أن مهمة خشبة كانت محاطة بالكتمان ، لجس نبض الخارجية البريطانية حول استئناف المفاوضات ، ولكن جاء التصريح البريطـانى مخيبا للآمال ، الأمـر الذى يفسـر اشـتداد لهجة « السياسة » ازاء التصريح ، ويزيد الأمر وضوحا أنها فى معرض اتهام

---

(٢١٤) السياسة ١٠ اكتوبر ١٩٤٨ : مقال لحافظ محمود وكذلك الزمان ١٧ اكتوبر ١٩٤٨ هيكل باشا يدعو لاستئناف المفاوضات .

(٢١٥) السياسة ١٣ مارس ، ٢١ ابريل ١٩٤٩ .

صحف الوفد للحكومة بالتهالك على المفاوضة ، تساءلت السياسة فى استنكار : هل يسمى خروجنا بقضية البلاد عن هذا الذى يسمونه ركودا ، تهالكا ؟ (٢١٦) ٠

وهكذا انعقدت نية الوزارة على الخروج بالقضية من حالة الركود التى وصلت اليها بابداء الرغبة فى استئناف المفاوضات ، فكان ما كان ، ومع ذلك ظل حزب الأحرار حتى أواخر عام ١٩٤٩ يروج لفكرة المفاوضة ، مؤكدة صحيفته أنها وسيلة قد تحقق الغايات القومية « فاذا أضفنا الى ذلك ان المفاوضة لن تنتهى الا الى مجرد مشروع سيعرض على البرلمان فما هى أسباب التخوف ؟ » (٢١٧) ٠

وحين تولت حكومة الوفد الأخيرة السلطة فى يناير ١٩٥٠ واستعيد حديث المفاوضة ، وكانت صحف الوفد تنعى على الحكومة السابقة مسعاها فى هذا الصدد ، مع ذلك شرعت الحكومة الجديدة فى أجراء سلسلة المحادثات التى مهدت لاستئناف المفاوضات ، والتى تمت بالفعل فى الفترة من مارس ٥٠ حتى نوفمبر ١٩٥١ ، وقد صرح سكرتير حزب الأحرار ، دسوقى أباظة ، بأن أهدافنا لم تتغير وهى طلب الجلاء ووحدة وادى النيل ، وان الانجليز اذا قبلوا التصريح بذلك قبل المحادثات فيجب أن نفاوضهم فورا ، وأضاف أنه كرر ذلك مرارا عندما كان يتولى وزارة الخارجية ، ثم تحدث عن تحفظات الحزب على مشروع صدقى ــ بيفن ، ورأى أنه ليس ثمة ما يدعو الى اقامة دفاع مشترك بين دولتين من أعضاء هيئة الأمم (٢١٨) ، رغم موافقة رئيس الحزب وبعض قادته على ذلك كما مر بنا ، وما لبث أباظة باشا أن صرح بأن الأحرار الدستوريين يوافقون على تأجير قناة السويس (٢١٩)،ولسنا ندرى من الذى طرح هذه المسألة على كل حال ٠

---

(٢١٦) السياسة ٢ ، ٤ يونيو ١٩٤٩ ، مهمة خشبية ، متهالكون فى خدمة الوطن ٠

(٢١٧) السياسة ١١ / ٩ / ١٩٤٩ ٠

(٢١٨) السياسة ١٨ / ١ / ١٩٥٠ ٠

(٢١٩) السياسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٠ (تصريح خطير لدسوقى باشا اباظة) ٠

وخلال سير المفاوضات صرح الدكتور هيكل بأن القضية معلقة لانجاح فيها لمفاوضة أو مباحثة ، بل على العكس يشعر كل مواطن أنهـا رجعته القهقرى واستنكر احاطة الحكومـة المفاوضـات بالسـرية ، والتى جعلت السياسيين المصريين لا يعلمون عنها شيئا الا من الصحف والتصريحات المتناقضة (٢٢٠) ٠ وعندما قدمت الحكومة خطاب العرش فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ وسئل هيكل عن رأيه بخصوص عدم صلاحية معاهدة ١٩٣٦ ، أجاب بأن الحكومة لم تنفذ وعدها بالغاء المعاهدة ، وطالبها بالاستعداد لما سينجم عن ذلك من آثار ، وأضاف أنه اذا كان المقصود من الغائها النص على ذلك فى معاهدة جديدة فهذا أمر طبيعى ، أما اذا حدث الالغاء من جانب مصر وحدها وتمسكت انجلترا بها فستبقى الأمور كما هى (٢٢١) ٠ معنى هذا فى تقديره أن الأمور لن تتغير اذا ألغت مصر المعاهدة من جانبها ، وكان قد صرح قبل ذلك بأن الباب مفتوح أمام الحكومة اذا رغبت ، بتقديم مشروع قانون الى البرلمان لالغاء القانون الذى أقر به معاهدة ١٩٣٦ ، وأبدى أحمد رمزى استعداده لاعداد مشروع قانون بهذا المعنى وتقديمه لمجلس الشيوخ معاونة للحكومة (٢٢٢) ٠

ولم يكف حزب الأحرار الدستوريين عن تذكير الحكومة بما أوردته فى خطاب العرش من وجوب اعداد العدة لالغاء المعاهدة ، وعلقت صحيفته على مشروع الاتفاق فى المقترحات الجديدة بأنه أريد به أن يحل محل معاهدة ١٩٣٦ ، لا فى حل المسائل المعلقة بين البلدين ، بل فى استمرار المعاهدة الى نهاية مدتها الموقوتة عام ١٩٥٦ ، وتساءلت : ما فائدة مصر اذن من استمرار التزامات معاهدة ١٩٣٦ بصورة أخرى ولنفس مدتها وان تغيرت الألفاظ

---

(٢٢٠) المصور ١٣/١٠/١٩٥٠ والسياسة ٢٥/١٠ ، ٨/١١/١٩٥٠ ، وقد نشرت محاضر المحادثات فى كتاب وزارة الخارجية الملكية « محاضر المحادثات السياسية مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ٠

(٢٢١) أخبار اليوم ١٨ / ١١ / ١٩٥٠ وأيضا عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية ص ٢٨٢ ٠

(٢٢٢) السياسة ١٩ / ١١ / ٥٠ (اجتماع الهيئة البرلمانية للاحرار فى سميراميس فى ١٦ / ١١ / ١٩٥٠) ٠

والبنود ؟ (٢٢٣)، وراح رجال الحزب فى مجلس الشيوخ يطالبون الحكومة بالأفصاح عن سير المحادثات فى جلسة سرية انارة للمجلس ، ورد وزير الخارجية بتأكيد حرص الحكومة على المطالب الوطنية وبيان اهمية عدم الادلاء بتصريحات حرصا على المصالح الوطنية ، فرد عليه الدكتور هيكل بأن الموضوع اثير فعلا فى مجلس العموم ، وأنه فهم من مناقشاته ان المحادثات كان موضوعها الرئيسى الدفاع عن الشرق الاوسط ، وان الجلا ووحدة وادى النيل كانا فى المرتبة الثانية ، وأيده الشيخ الدستورى السيد أحمد أباظة حيث اكد أن الطرف البريطانى لا يتقيد بتكتم أخبار المحادثات (٢٢٤) ٠

وأثيرت مناقشـات شبيهة فى مجلس النواب ، اضطر معهـا وزير الداخلية الى اتهام المعارضة بأنها بدلا من هذا الكلام ، « الملفوف » لم تبد رأيا فى الموضوع ، وأنه ليست هناك حكومة فى العالم تعرض نصوص مقترحات لاتزال محل البحث ، فانبرى النائب الدستورى ، حامد العلايلى للحديث عن الروح الاستعمارية البريطانية وتثبيت أقدام الانجليز فى مصر ، واستغلال الشعب ، والرغبة فى جعل مصر نقطة ارتكاز فى الحروب التى ينوى المعسكر الانجلو أمريكى أن يشنها لتحقيق أطماعه الاستعمارية ، وانتقل الى الحديث عن تمادى مصر فى مهادنته « حتى اضعف حجتنا وأذل قضيتنا ، وجاء كل مشروع عرضه علينا أسوأ من سابقه ، وان واجب الأمانة لحاضرنا ومستقبل ابنائنا أن نعلن للأمـة بوضوح أن سياسـة المفاوضات قد فشلت وان واجبنا أن نعلن بغير مواربة الغاء معاهدة ١٩٣٦٠٠ وأن نعلن للعالم أجمع أننا سنجاهد ما استطعنا للتخلص من كل تصرف يصدر عن بريطانيا فى مصر والسودان ٠٠ ان الشعب المجاهد لن يعدم الوسيلة ، نبدأ بالتعاون حكومة وشعبا ثم نضع سياسة لعدم التعاون مع القوات المحتلة ، وتهيئة الجبهة الداخلية والرأى العام للكفاح ضد المستعمر ، وتنفيذ سياسة اشتراكية لرفع مستوى المعيشة ، والابتعاد

---

(٢٢٣) السياسة ٢٢ يناير ١٩٥١ (هذه المقترحات) ٠

(٢٢٤) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٦) جلسة ١٩ مارس ٥١ ص ١٤١٢ ـ ١٤٢١ ، عزة وهبى : مرجع سابق ص ٢٨٤ ٠

عن أطماع الكتلتين ٠٠ الخ » (٢٢٥) ، وقد انتزع العلايلى تصفيق المجلس كله فى شبه مظاهرة حماسية وطنية ٠

ورغم أن شتى الاتجاهات الوطنية ، بما فيها حزب الأحرار الدستوريين، قد نددت بالمعاهدة وأعلنت بطلانها ، وطالب بعضها بالغائها ، الا أن أحدا غير الوفد بشعبيته الواسعة وتأثيره فى الجماهير ، لم يستطع اتخاذ هذه الخطوة ، فألغت وزارته معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، ومن ثم أيدتها المعارضة تأييدا قويا وعبر عن رأى حزب الأحرار فى هذه الخطوة ثلاثة من نواب الحزب ، حيث هنأوا الحكومة « ممثلة فى شخص رئيسها الوطنى العظيم » ، وأعلن هيكل تأييده غير المتحفظ للحكومة فى قرارها ، واجتمع مجلس ادارة الحزب فى ١٤ أكتوبر وأهاب بالأمة أن توحد صفوفها لتأييد هذا الالغاء (٢٢٦) ٠ ثم ذكر رئيس الحزب أنه « يجب ترك الأمر فى مواجهة الخصومة للوزارة ، وكذا تنظيم القوى التى تتولى هذه المواجهة وتنفيذ الخطوات اللازمة لنجاح المقاومة ، يجب أن يترك ذلك كله للحكومة لأنها تمثل الدولة والشعب وهى التى تتحمل المسئولية ٠٠» وبالرغم من ذلك انتقد الحكومة لأنها لم تكن قد أخذت للأمر أهبته ولأنها لم تنظم خطواتها العملية لمواجهة الالغاء (٢٢٧) ٠

وما لبث حزب الأحرار بعد أن خفت دفقة الحماسة الوطنية التى أعقبت القرار ، أن عاد الى صفوف المعارضة « الحزبية » ، فذهب يضرب على نغمة عدم تخطيط الحكومة لمرحلة ما بعد الالغاء وعدم استعدادها لما قد يترتب عليه (٢٢٨) ٠ ولم نجد فى مصادر الحزب ما يفيد بأنه قام بعمل ما

---

(٢٢٥) مضابط النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة أول مايو ٥١ ، ص ١٩ ـ ٢٠ وقرارات الحكومة فى جلستها السرية الخاصة بترتيبات ما بعد الالغاء فى كتاب صلاح الشاهد ، ذكرياتى ص ١٧٠ ٠

(٢٢٦) أوراق هيكل ، الملف الثانى ، خطبة فى ١٣/١١/٥١ ص ١١ ـ ١٣ ـ مضابط النواب ، العاشرة ، جلسة ١٨/١٠/٥١ ص ٩ ـ ١٤ ثم المصور ١٢/١٠/١٩٥١ ٠

(٢٢٧) أوراق هيكل ، نفس المكان السابق ص ٢٥ ـ ٢٧ ٠

(٢٢٨) مضابط النواب ، العاشرة ، جلسة ٣/١٢/١٩٥١ وكلمات النواب الدستوريين ص ١٥ ـ ١٩ ، ٢٧ ، ٣٤٨ ٠

فى سبيل اقرار الوضع الجديد عقب الغاء المعاهدة كالمشاركة فى التصدى لمحاولات الانجليز تعزيز مركزهم فى مصر وفيما تلا الغاء المعاهدة من حوادثه مما يوضح انه لم يكن ثمة سبيل امامه ليعارض اجراءات حكومة الوفد ، ومن ثم اكتفى بتأييد « أفلاطونى » وراح يرقب وجود الوزارة فى السلطة انتظارا لما تسفر عنه الأحداث ٠ وكان هذا آخر عهد الحزب بالقضية الوطنية ٠

***

كانت القضية المصرية هى نقطة بداية الوجود السياسى للأحرار الدستوريين ، فكانوا أبطال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الخطوة الأولى على طريق استقلال مجزأ ومرهق ، فاعتبروه خطوة تتلوها خطوات لاستكمال استقلال مصر وان تعثرت هذه الخطوات وأدركها الفشل خلال جولات المفاوضات المصرية ـ البريطانية ورغم ما كان ينتاب بعض رجال الحزب من كفر أحيانا بأسلوب المفاوضة ، الا ان ذلك كله لم يوجد لديهم ، او حتى قيادات الحركة الوطنية الأخرى ، أسلوبا بديلا ، رغم أن الثورة المصرية عام ١٩١٩ لم تكن بعيدة ، حين فرض المصريون على الانجليز طرحا جديدا لمطالبهم الوطنية ، وأظهروا قوة وبطشا وتهديدا مباشرا للمصالح البريطانية، فاضطر الانجليز الى التفاوض ، بل وخططوا لأن تكون المفاوضات « رسمية » مع ما يعنيه ذلك من تورط الجانب المصرى فى لعبة الصراع حول الحكم والسلطة ٠

لقد روج الأحرار الدستوريون لمشروع ثروت ـ تشمبرلن منذ البداية ، ولكن عندما رفضته أغلبية الوزراء ومن خلفهم الأمة ، صمتوا عنه ٠٠ ودخل رئيسهم محمد محمود عام ١٩٢٩ جولة جديدة من المفاوضات ، ولعبة المفاوضة خطرة ، لا تقتضى قوة الحق ووضوحه وحدهما ، ولا مقدرة الاقناع وتفنيد حجج الخصوم وحدهما أيضا ، بل تقتضى ايضا أن ترتب الجبهة الداخلية بقوة التنظيم والمقدرة على حشد الحماسة الوطنية والاستفادة بها عند الضرورة ، وكسب تعضيد المعارضة الداخلية ، واحترامها ، مادامت الأهداف الوطنية القصوى واحدة ، كما تقتضى المفاوضة تنسيق اوراق اللعب

جيدا وترتيب بدائلها والاستعانة بالمستشارين والمتخصصين كل فى مجاله منذ البداية ، ثم هى تتطلب أولا وقبل كل شىء ، القدرة على حسم التجربة ككل على ضوء ما تسفر عنه ، ولم يقدر للمفاوض المصرى أن يضع ذلك موضع الاعتبار ٠

ورغم ذلك جاءت المقترحات التى قدمتها الخارجية البريطانية لمحمد محمود بمثابة دفع للقضية الوطنية خطوة الى الأمام على طريق « استكمال الاستقلال » ، وكان أهم مكسب حصل عليه هو موافقة الانجليز على تجميع قواتهم فى منطقة القناة بدلا من أنحاء البلاد كما تخلصت مصر من تحفظ وارد فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يتعلق بحماية الأجانب والأقليات ٠ وعندما اشترك رئيس الحزب فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ اعترض على النقاط العسكرية الواردة بالمشروع ولكنه مالبث أن تنازل عن اعتراضاته فى مقابل موافقة الجانب الانجليزى على طلبه النص على الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وكان موقف الحزب من المعاهدة متخبطا بشكل انعكس على قراره بشأنها ، فاقرها على مضض ، ليس لكونها تتضمن نصوصا تستحق أن ترفض لأجلها ، ولكن لانه قد بدا أن اقرارها فى النهاية سوف يحسب لخصومه الوفديين ٠ ومع ذلك فقد أفاد تشدد الحزب تجاه قضية الامتيازات الأجنبية فى مصر فدفعها خطوة للأمام مهدت لالغائها ، وان حسب ذلك أيضا لخصومه ٠

وفى أواسط الاربعينات روج الحزب لمشروع صدقى - بيفن ، بعد أن اشترك رئيسهم فى المفاوضات التى أفضت اليه ، فى جولاتها الأولى ، ثم أقر ماتم فى جولتها الأخيرة ورغم تحفظات الحزب على المشروع ، التى ظهرت بعد أن بدا سقوط المشروع وصاحبه محتما ٠ لم يكن بوسع الحزب الا أن يكون أمينا مع اسلوبه ، وحتى عندما تقرر عرض القضية على مجلس الأمن ، لم تختف امكانية العودة الى المفاوضات ، ثم مالت قياداته الى الدخول فى الأحلاف والتكتلات الدولية التى يقيمها الغرب ، على ما فى

ذلك من مخاطر ، أملا فى حل القضية الوطنية بأسلوب جديد ، ولكن جاءت خطوة الغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، ولم يكن الحزب يتوقعها بينما كانت قياداته تبحث عن صيغ قانونية وشرعية لذلك • وهكذا تأخر اســتقلال مصر طويلا ، ولم يستكمل على مدى ثلاثين عاما (٢٢ ـ ١٩٥٢) كما أراد الأحرار الدستوريون ، ولم تتكافأ الخطوات المكسـوبة لهـا نحو هـذا الاستقلال ، مع ما ضاع منها وعليها ، خلال هذه العقود الثلاثة الحافلة •





الفصل الرابع

الحزب والحياة النيابية

ـ دستور ١٩٢٣ ـ الحياة النيابية ١٩٢٤/١٩٣٠ ـ انقلاب محمد محمود الدستورى ـ دستور عام ١٩٣٠ ـ العهد الثانى لدستور ١٩٢٣ وبرلماناته ـ برلمان ٤٥ ـ ١٩٤٨ ـ أزمة مجلس الشيوخ ١٩٥٠ ٠

اتفقت مصادر حزب الأحرار الدستوريين ، على أنه من أهم الأسباب التى دعت الى تأليف الحزب الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره، وتنفيذه والحفاظ على الحياة الدستورية ، وتأكيدا لأهمية الدستور عند مؤسسى الحزب ، نعتوا أنفسهم باسمه ، وان كانت هذه التسمية سوف تحملهم مسئولية جسيمة ٠ وقد نصت مبادىء الحزب على « تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش » وبالرغم من ذلك فان الأصل فى نشأة « حزب الأحرار الدستوريين » ، ليس هو الدستور ؛ فمشاورات تأليف الحزب تمت فى غضون مفاوضات عدلى ـ كيرزن صيف عام ١٩٢١ ، حين كانت مسألة اصدار الدستور فى طى الغيب ، وان كان قد ذكر فيما بعد أنه ما ان أتمت لجنة الدستور اعداده (أبريل ـ أكتوبر ١٩٢٢) حتى بات المناخ مهيئا لاعلان الحزب عن نفسه ، للعمل على سرعة اصداره وصيانة استمراره وتنفيذه ٠

ولا ينفى هذا أن علاقة مؤسسى الحزب بوضع الدستور الذى صدر عام ١٩٢٣ كانت أسبق من تأليفهم الحزب ، فقد نص برنامج وزارة عدلى يكن (١٩٢١) على أن يوضع لمصر دستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية، ولكن لم يتيسر تأليف مثل هذه الجمعية نتيجة الانشقاقات التى دبت فى

صنوف الحركة الوطنية ، وما ان تولت وزارة ثروت السلطة فى مارس ١٩٢٢ حتى ألفت فى ٣ أبريل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب (١) ، وصلة هذه اللجنة بالحزب الذى تألف بعد أن أتمت عملها بأسبوع (٢٩ أكتوبر) معروفة ، ذلك أن معظم أقطابها اشتركوا فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين ، وكان أمرا طبيعيا أن يجىء مشروع هذا الدستور انعكاسا لنوعية الجماعة التى وضعته سواء فيما يتعلق بوضعها الاجتماعى او بتكوينها الفكرى .

اقترح عبد اللطيف المكباتى أن تقرر المبادىء العامة قبل تقسيم العمل داخل اللجنة واقترح كذلك أن تكون سلطة الأمة وسيادتها والمسئولية الوزارية ، بارزتين فى هذه المبادىء ، وذكر ثروت أمام اللجنة أنه مهما تكن طريقة وضع الدستور واصداره ، فان استرداده بعد ذلك ـ بواسطة ولى الأمر أو الملك ـ محال ، اذ أنه بمجرد صدوره يصبح حقا مكتسبا للأمة (٢) وكان هناك خلاف داخل اللجنة حول مبدأ أن « الأمة صاحبة السلطات كلها » واستطاع رئيس اللجنة حسين رشدى ، أن يوفق بين المختلفين حوله ، مع مراعاة بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، خوفا من أن يعدل المشروع من أساسه ، اذا سلب الملك كل سلطة ، وحتى لا يرفض توقيعه ، فمنح الملك مثلا حق حل مجلس النواب من غير قيد او شرط ، وعندما طالب بعض الأعضاء ـ محمد علوبة والمكباتى ـ تقييد هذا الحق بموافقة مجلس الشيوخ ، ورغم احتدام المناقشة حول هذا الأمر ، رضخ الجميع لرأى رئيس اللجنة . (٣) ، وخطورة هذه المسألة تكمن فى أنها منحت الملك سلطة أوتوقراطية بنص الدستور ، وأطلقت يده فى احداث

---

(١) هناك من يعتبر أن النظام الدستورى فى مصر جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير انظر :

Merton A., Constitutionalism in Egypt, p. 2.

(٢) مجموعة محاضر اللجنة العامة ، وجلسة الأولى ١١ / ٤ / ٢٢ ص ٢ ، أحمد شفيق : حوليات التمهيد جـ ٣ ص ١٥٤ .

(٣) المصدر السابق جلستى ١٢ ، ١٣ / ٤ / ٢٢ ص ٣ ـ ٩ ، رمضان : تطور الحركة ١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٣٧٤ ، هيكل : مذكرات جـ ١ ص ١٣٦ وكذلك :
Arminjon L'experience Constitutionelle, p. 577.

الانقلابات الدستورية التى أساءت للحياة النيابية فى مصر على امتداد تاريخها منذ عام ١٩٢٤ .

وعندما اقترح رئيس اللجنة النص على ان « الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته » اعترض المكباتى على كلمة « مع » حتى لا يرأس الملك الوزارة ولتفادى تدخله ومنع تاثيره ، أى لمنع الملك من ممارسة سلطات تنفيذية هى من اختصاص الوزارة المسئولة ، وقد لعب عبد العزيز فهمى دورا واضحا فى تعديل النص حيث أثبت أن بقاءه سيجعل مجلس الوزراء آلة فى يد الملك ، فى حين انه ينبغى ان يكون فوق الأحزاب ، يملك ولا يحكم فعدلت المادة (٤) ، وبالرغم من ذلك فقد جاء الدستور ، كما وصفه عبد العزيز فهمى ، على أنه « تعاقد » بين الملك والأمة ، أى أنه كان اتفاقا بين خصمين، ولكنه لم يكن اتفاق مصالحة بقدر ما كان صيغة منظمة للصراع بينهما ، وان ما يكسبه أى من الطرفين انما يكون أخذا من الآخر ، ومن هذا المنطلق قامت السلطات الدستورية على محورين : الملك « السلطة الفردية » والبرلمان « سلطة الأمة » (٥) .

ويبدو أن اشتداد الصراع بين أنصار الديمقراطية وأنصار الأوتوقراطية داخل اللجنة ، وضغط الملك بواسطة أنصاره ، قد أفضى فى النهاية الى صدور النصوص المتعلقة بصلة الملك بالوزارة ، بشكل اجمل اجمالا مخلا ، فلم تحل نصوص الدستور مشكلة صلة الملك بوزرائه ، ومدى مسئوليتهم أمام مجلس النواب ، والتوفيق بين هذه المسئولية ومسئوليتهم أمام الملك ، وحقيقة اشرافهم على مصالح الدولة (٦) ، وعلى كل حال كان المنادون بتقييد سلطة الملك هم المنادين بسلطة الأمة — وعلى رأسهم المكباتى وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى وتوفيق دوس — تلك التى نادى بها حزب الأمة من قبل ، وكانت سلطة الأمة تعنى

---

(٤) محاضر اللجنة العامة جلسات ٨ ، ١١ ، من ٢٩ / ٤ — ٥ / ٥ / ١٩٢٢ .

(٥) طارق البشرى : تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر ، الاهرام ٣٠ — ٣١ يناير ١٩٧٦ وهى دراسة هامة جدا .

(٦) انظر مثلا نص المادتين ٢٩ ، ٤٨ من الدستور وتعارضهما فى كتب مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به ص ٩ — ١٢ .

بالضرورة في مفهوم دعاتها ، سلطة ممثليها ، أو بمعنى آخر رؤساؤها وكبار عائلاتها وأوفرهم علما ومالا وأحقهم بالنيابة عنها ، اولئك الذين جاهدوا عند مناقشة قانون الانتخاب لتقتصر عضوية البرلمان عليهم ، حيث دارت المناقشات حول اشتراط نصاب مالي فيمن يصبح عضوا بمجلس النواب ، وذكر أحد الأعضاء أنه يجب « الا نساعد على ايجاد المفلسين والمتشردين في المجلس » (٧) · ولم تغفل لجنة الدستور عن التعبير خلال المناقشات عن ايمان أصحابها بالمذهب اللبرالي أو الفردي ، الذي ارتبط سياسيا بمنظومة الحريات والحقوق الفردية المتعارف عليها واقتصاديا بعـلاقات الانتـاج الرأسمالية ، ولعل التزام الدستور بالمذاهب اللبرالي يكشف عن الاساس الاقتصادي للطبقة التي كانت وراء اصداره أو بالأحرى بالطبقة التي استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه (٨) · وعلى هذه الأسس من ابراز لسلطة الأمة ، وتحديد نوعية متميزة لممثليها في البرلمان ، وتأكيد المذهب اللبرالي سياسيا واقتصاديا ، دارت معظم مناقشات لجنة الدستور العامة ولجنته الفرعية ، وتراوحت اتجاهات الأعضاء في حدود هذه الأسس والمبادىء ، وصيغت في النهاية بشكل يعتبر انعكاسا لأوضاع أصحابها ، وأتمت اللجنة عملها في ٢١ كتوبر ١٩٢٢ ·

لم يتوان حزب الأحرار بعد اعلان قيامه عن متابعة أخبار الدستور والمطالبة بسرعة اصداره ، وذكر هيكل أن « كمال النصوص لا يزيد من حرية أمة اذا كانت لاتطيق الحرية ، وأن الواجب هو ليس أن نفكر في نقص مشروع الدستور أو كماله ولكن الواجب أن نفكر فيمن ننتخبهم للنيابة عن الأمة ، فليس في الامكان أبدع مما كان » (٩) ، والواقع أن الحرص على توقيع المشروع واصداره وخوض المعـركة الانتخابية على

---

(٧) محاضر اللجنة العامة جلسات ١ ـ ٣ ، ١١ في ٩ ـ ٢١ ابريل ، ٥ مايو ١٩٢٢ ، البرت شقير : الدستور المصري ، ص ١٦٧ ـ ٢٤١ نقد الصحف المصرية له ، وأيضا حول نقد الدستور انظر الكتاب الهام لابراهيم مدكور وآخر : الاداة الحكومية ص ٣٤ ـ ٣٥

(٨) على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ·

(٩) السياسة ٣١ / ١٠ ، ١ ، ٢ / ١١ / ١٩٢٢ مقالتي دياب ومقالة هيكل

أساسه وما يستتبعها ، بالاضافة الى اقتناع أعضاء لجنة الدستور بالمشروع الذى صاغوه ، كل هذا جعلهم يعافون الخوض فى نصوصه وانتقادها « فلن نصل الى ما هو أبعد حتى نفوز الا بما هو أقرب ٠٠ » ومن ثم ارتفعت صيحات الأحرار الدستوريين « الدستور سفينة النجاة فعجلوا باصداره » وقد بدأت صحيفة « السياسة » ، حملة دفاع ضد ماوجه للمشروع من انتقادات، وأبرزها عدم جعل الانتخاب مباشرا ، وجعله على درجتين ، فردت الصحيفة بأن اللجنة رأت ان ذلك غير صالح لمصر فى الوقت الحاضر لأن مستوى التعليم لايسمح للسـواد بتصور الأفكـار السياسية تصورا يقـرب من الواقع » (١٠) ٠

ويبدو أن صحيفة الأحرار الدستوريين كانت وحدها فى هذا الاتجاه حيث رأت أن الصحف الأخرى اكتفت بنقد المشروع وتوجيه اللوم للجنة ، ومن ثم دافعت عنه وذكرت « اننا بذلك نلوم الأمة كلها ، بهيئاتها المختلفة للاستسلام للفوضى وهى تعلم ان الدستور موئل نجاتها » (١١)، ولم تكف الصحيفة عن الكتابة ، يوميا تقريبا ، مطالبة الوزارة باصدار الدستور ، كما شفع الحزب ذلك بموقف عملى ، فأوفد من قبله مندوبين الى ثروت باشا للاستفسار عن الدستور ، فأجابهم بانه توجد عقبة بالنص الخاص بالسودان ، وأنه يرجو أن تزول ، فلما لم يطمئن الحزب الى تصريح ثروت ، قرر مجلس ادارته فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٢ « المعارضة فى حذف النص الخاص بالسودان من المشروع ، كما يعارض الحزب فى المساس بأى حق من حقوق الأمة المدونة بهذا المشروع » وأبلغ رئيس الوزراء بهذا القرار مما أحرجه من قبل أصدقائه (١٢) ٠ وكان اللنبى قد أرسل ملخصا لكيرزن عن أعمال لجنة الدستور تحدث فيه عن تلقيب الملك فؤاد فى مشروع الدستور بلقب ملك مصر والسودان ، واعتبار السودان جزءا من المملكة المصرية ، ورأى أن الحكومة

---

(١٠) السياسة ١٠ ، ١٥ ، ١١ نوفمبر ١٩٢٢ افتتاحيات هيكل ومقالات دياب
(١١) السياسة ٢٩ نوفمبر ، ٤ ديسمبر ١٩٢٢ ٠
(١٢) السياسة ٢٧ نوفمبر ١٩٢٢ وكذلك
Lloyd, Egypt Since Cromer II, p. 72.

الانجليزية لن تقبل هذا النص لأن السودان وارد ضمن تحفظات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما أنه لايتفق مع اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وأن هذا النص معناه الملك جورج ملك السودان أيضا ، ومن حقه اعتبار هذا البلد من أملاك البريطانيين أيضا » (١٣) .

وفى الوقت الذى كان فيه ثروت على علاقة سيئة بالملك ، اشتدت أزمة نصوص السودان ، وتنبأ المندوب السامى « بسقوط ثروت ومعه كل الأهداف السياسية » وأضاف أن حزب عدلى يكن قرر سحب تأييده للوزارة اذا هى قبلت رغبات الانجليز بخصوص نصوص السودان (١٤) ، ويحسب حقيقة لثروت انه رفض أن يمس نصوص مشروع الدستور بأى تعديل قبل أن يقدم استقالته (١٥) .

وبعد شهر كرر حزب الأحرار الدستوريين محاولته مع نسيم باشا الذى خلف ثروت فى رياسة الوزارة ، فأوفد اليه محمد محمود ومحمد علوبة وعرضا عليه قرار الحزب فى ٢٥ ديسمبر والذى يؤيد فيه قراره الأول ، وسالاه العمل على اصدار جميع المبادىء المدونة بمشروع اللجنة دون المساس بأى حق من حقوق الأمة (١٦) ، وكان مشروع الدستور يعانى أيضا من محاولة الانتقاص من سلطة الأمة لصالح الملك ، كما أن الملك لم يكن متحمسا لاصدار دستور يحد من سلطته المطلقة أو يقيد منها وقد عبر محمد محمود عن موقف الحزب حين صرح بأنه « ولو أن حزبهم سيكون مخلصا للملك دستورى ، الا أنه سيحارب حتى النهاية ضد الاستبداد ، فسيادة الأمة ينبغى أن تتحقق بواسطة البرلمان وسوف يستعرض الملك قوته للتحكم فى هذا البرلمان ، ومن ثم يجب الا تكون سلطته مطلقة يتحكم بها فى منح الرتب والنياشين ، كما يجب الا يكون زعيما اسلاميا ، لأن معنى ذلك أن يتحكم تماما فى مسائل الاوقاف وتعيين الرؤساء الدينيين» (١٧) .

---

(١٣) F.O. 407/195, No. 34, Allenby to Curzon Oct. 25, 1922

(١٤) F. O. 371/7739, Allenby, Nov. 29, 1922.

(١٥) محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٤٢٣ .

(١٦) السياسة ٢٦ نوفمبر ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ .

(١٧) F. O. 141/681, M. Mahmud, 23/3/1923

ولما كانت وزارة نسيم قد عرضت المشروع بالفعل على لجنة استشارية تابعة لوزارة الحقانية ، وقدمت هذه عددا من التعديلات التى تكرس سلطة الملك على حساب سلطة الأمة ، كتبت « السياسة » تحرض الأمة على الاحتجاج على ذلك وذكر سلامة موسى « أنه رغم أن هذا الدستور يبدو متواضعا ، الا أن ما يشاع عن نية الوزارة الانتقاص من حقوق البرلمان وازالة النص الوارد عن السودان ، يجعلنا ازاء نكبة ستحل بالبلاد لاتقل عن نكبة اعلان الحماية » (١٨) ٠ وتساءل طه حسين : كيف ترضى الوزارة خلو الدستور من ذكر السودان ؟ أكانت حين فعلت ذلك متفقة مع الوفد عليه ؟ (١٩) ، وعندما صرح رئيس الوزراء الجديد يحيى ابراهيم بأن وزارته « ستبذل جهدها لتحقيق آمال الأمة وتصدر الدستور مطابقا « قدر المستطاع ، للنص الذى وضعته اللجنة » سألته صحيفة السياسة : فهل لكم أن تحسنوا الينا ببيان العقبات التى تحول بينكم وبين اصدار الدستور مطابقا « تمام المطابقة » لمشروع اللجنة ؟ (٢٠) ٠

ولم يلبث الحزب أن وجه نداء الى بنى مصر ، أفرادا وهيئات ، يطالبهم فيه بدفع الخطر عن الدستور « بوفودكم والسنتكم واقلامكم » (٢١) ٠ ووجه عبد العزيز فهمى خطابيه المفتوحين المشهورين ، على صفحات الجرائد الى رئيس الوزراء حذره فيهما من تشويه الدستور ، وتحدث عن سيادة الأمة وكفالة الدستور لها « حيث أصبح سلطان الأمة فوق كل سلطان » ، ثم انتقل الى الحديث عن أن وزارة نسيم حذفت من المواد ما جعل الدستور منحة من العرش ، وما جعل للملك حق انشاء الرتب والنياشين كما يشاء بدون تدخل الحكومة ولا البرلمان ، وذكر أن فى هذا سلب جرىء لحقوق البلاد ٠

---

(١٨) السياسة ٤ ، ١٥ يناير ١٩٢٣

(١٩) حول المعركة مع الانجليز لحذف نصوص السودان انظر :

Hayter Sir. W., Recent Constitutional Development in Egypt p. 41.

ثم انظر ماكتبته السياسة فى ٤ فبراير ١٩٢٣ ٠

(٢٠) السياسة ١٨ ، ١٩ مارس ١٩٢٣ ٠

(٢١) السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٣ (نداء الى بنى مصر) وانظر مقالات ٣٠ مارس ، ٤ ، ٩ أبريل ١٩٢٣ ٠

لا يتفق مع مصلحة البلاد ، ولا كرامة الجالس على العرش ٠٠ الخ وتحدث كذلك عما يشاع حول حق الملك في تعيين الضباط وعزلهم ، في حين أن ذلك من اختصاص السلطة التنفيذية ، وكذلك مسألة تعيين واقالة الممثلين السياسيين ، مما سيجعل سياسة مصر الخارجية هي سياسة السراى لا سياسة الحكومة ، ويتصل بذلك المادة القاضية بأن تكون الصلة بين الملك ورئيس الوزراء رأسا وبالذات « ذلك أن حذف هذه المادة سيترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حول العرش ، ويستبدون بالشورى على صاحبه ، و أن الانجليز لم يعلنوا استقلال مصر لسيادة سلطان مصر على شعبه ، وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها ٠٠ وان هذه التعديلات التى يراد ادخالها على مشروع لجنة الدستور هى سلب من حقوق مصر بالباطل واضافة لجانب ملوك مصر » (٢٢) ٠

وصدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ورحبت به صحيفة الأحرار الدستوريين « رغم ما قد يكون بينه وبين مشروع لجنة الثلاثين من بعض الفروق ، ولكن بينه وبين الدستور الممسوخ الذى أراد نسيم باشا رفعه الى جلالة الملك فروقاشتى ، فهو بعيد عن الدستور الممسوخ قريب لمشروع لجنة الثلاثين ٠٠ » (٢٣) ، وعقد مجلس ادارة الحزب جلسة رحب فيها رئيسه بالدستور وشكر الملك الذى « أظهر أريحية جديرة بحفيد محمد على » وانتقل المجلس الى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر (٢٤) أما صحيفة « السياسة » فقد تجاهلت نشر قرار الحزب السابق ، وأنشأت تحلل أوجه النقص فى الدستور الجديد فى سلسلة مقالات افتتاحية بقلم الدكتور هيكل ، قارن فيها بين مشروع لجنة الثلاثين والدستور الصادر ، خلص منها الى

---

(٢٢) نص الخطابين فى الأهرام ١٧ مارس ، ١٦ ابريل ١٩٢٣ ، السياسة ١٨ مارس ، ١٧ ابريل انظر تعليق السياسة على الخطاب الاخير بمقال حاد اللهجة (١٩ / ٤ / ١٩٢٣) وقد ذكر هيكل (مذكرات جـ ١ ص ١٤٢) أن الناس قد تعودوا أن يسموا عبد العزيز فهمى (ابا الدستور) حيث كان فى لجنة المبادىء العامة من اكثر الاعضاء درسا وتمحيصا ومناقشة ، وكان يأتى كل صباح ومعه طائفة من المواد صاغها احسن صياغة ٠

(٢٣) السياسة ٢٠ / ٤ / ١٩٢٣ ٠

(٢٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة (٤) ص ٢٢٦١ ـ ٢٢٦٤ ولم تنشر السياسة صيغة بيان مجلس الادارة ، انظر تعليق الأخبار ٢٧ / ٤ / ١٩٢٣ ٠

أن التعديل قد مس أقدس الحقوق والحريات التى قررها المشروع كحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، كذلك تناول التعديل حقوق الملك فى السلطة التنفيذية ، التى هى فى الواقع سلطة الوزارة لأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، حيث أن هؤلاء مسئولون أمام مجلس النواب ، كذلك بأن نص على أن يعين الملك خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، وكذلك رئيس المجلس ، مما يضعف سلطة المجلس ويجعله هيئة تشريفية (٢٥) .

كذلك انبرى محمود عزمى للدستور بالنقد من زاوية أن واضعيه لم يهتموا الا بنصوص الدساتير الأجنبية ، وأن اللجنة عملت فى البداية بغير جرأة كافية فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطاتها كاملة ، وأن الدستور بات يحمل عيوبا جعلته مستحقا لأن يلقب بالدستور « الهجين » وطالب بأن يكون حق الملك فى حل مجلس النواب مقيدا بحالات معينة لا يستطيع ان يتعداها(٢٦). وواضح من انتقادات عزمى أنها تنصب أساسا على مشروع لجنة الثلاثين الأصلى لا على ما حدث فيها من تغيير فيما بعد ، فكانت آراؤه اكثر رديكالية من آراء أعضاء الحزب ورئيس تحرير صحيفته ، التى انصبت حول النص الذى صدر ومقارنته بنص مشروع لجنة الثلاثين ، على اعتبار أن مشروع اللجنة ليس فى الامكان أبدع منه .

وصدر قانون الانتخاب ولم يسلم هو الآخر من التشويه ، ومنها اشتراطه سن الحادية والعشرين سنا للناخب بدلا من العشرين مما يحرم عددا غير قليل من الشبان من حق الانتخاب .. وكذلك أخذه بمبدأ الانتخاب الفردى التحديدى بدلا من النظام التعددى بأن قرر فصل كل دائرة انتخاب محددة عن غيرها ، وأرادها بأن تكتفى بانتخاب نائب واحد عنها .. كما لم يحتو شرط اجادة القراءة والكتابة لعضوية مجلس النواب وكان منصوصا عليه فى لجنة الثلاثين (٢٧) .

---

(٢٥) السياسة ٢٢ ــ ٢٦ ابريل ١٩٢٣ سلسلة مقالات أوجه النقص فى الدستور لهيكل .

(٢٦) السياسة ٢٠ ــ ٢١ ابريل ١٩٢٣ .

(٢٧) انظر السياسة ١ ، ٢ مايو ١٩٢٣ (نص القانون برقم ١١ لسنة ٢٣ فى احمد شفيق : حوليات التمهيد ، جـ ٣ ص ٦٢٣ ــ ٦٢٦) .

وفى محاولة لابعاد الشبهة التى حاقت بالحزب حول رغبة اعضائه فى حصر عضوية البرلمان فى فئات معينة ، ذكرت صحيفته « أن البرلمان لاينبغى أن يكون وقفا على طبقة من المصريين دون طبقة ولا على طائفة دون طائفة ، للمزارعين مصالح وللتجار مصالح ، وللمحامى والمهندس والطبيب والعامل مصالح ٠٠ اننا نتمسك بأن يضم مجلسنا النيابى كل فروع الاخصاء من كبار رجال القانون والاطباء والمهندسين والمعلمين والماليين ورؤساء الصناع والعمال ومن عشاق الاصلاح الاجتماعى ومن رجال الصحافة ورجال الدين ومن كل العناصر المستنيرة الراقية » (٢٨) ٠ على كل حال رغم انتقادات صحيفة حزب الأحرار للدستور وابرازها لأوجه النقص فيه ، لم يتسن لها أن تذهب لأبعد من ذلك ، خاصة وقد جاء قرار مجلس ادارة الحزب مرحبا بالدستور رغم كل ما حدث له ورغم أنه جاء خلوا من مواد السودان ولم يكن بوسع رجال الحزب اتخاذ موقف عملى رغم الانتقاص الواضح من سلطة الأمة ، فقد كان الانشغال بالمرحلة التالية ، مرحلة خوض المعارك الانتخابية وما يعقبها ، قد جعلهم يضربون صفحا الخوض كثيرا فى الدستور، رغم دورهم فى مشروع لجنة الثلاثين ٠

* * *

جاءت نتيجة أول انتخابات برلمانية مخيبة لآمال الحزب ، خيبة بلغت حد الفجيعة ، بل بلغت حد الكفر بالدستور الذى وضعوه ، وشوه ، وقبلوه على علاته ، لقد جاءت الانتخابات فى صالح الوفد الذى منحته الأمة تاييدا بغير حدود ، فتزعزعت ثقة الأحرار الدستوريين بالأمة بغير حد ، حيث اكتشفوا أن هذه الأمة بعيدة عنهم تماما (٢٩) ، ولعل تفسير هذا الفشل يرجع الى أن الأمة لم تزل تعتبرهم « خارجين » على الوفد وزعيمه ، الذى ارتبطت صورته فى اذهان الناس « بالتشدد » فى المطالب الوطنية ، والذى

---

(٢٨) السياسة ٧ ، ٩ مايو ١٩٢٣ ٠

(٢٩) انظر تعليق هيكل فى مذكراته ، جـ ١ ص ١٧٥ ــ ١٧٦ « نتائج الانتخابات زعزعت من ثقتنا الى غير حد » وتعليق محمد علوبة (ذكرياته ص ٢٢٤ ــ ٢٢٥) فنكر « ان الأمية فاشية والتضليل عام والحقائق مستورة حتى أن بعض الفاهمين كانوا يقولون أن حزب الاحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة ٠٠ »

صار رجاله ضحايا النفى والتشريد والاعتقال ، فى الوقت الذى انصبت فيه حملة الأحرار الدستوريين الانتخابية على هؤلاء الضحايا ، وزعيمهم سعد ، مما جدد من تعاطف الجماهير معهم ويبدو ان الادارة قد تدخلت ، بتوجيه الملك ، ضد مرشحى حزب الأحرار الدستوريين ، عقابا لهم على تجرؤهم على جلالته ومحاولتهم تحديد سلطاته عند وضعهم الدستور الأمر الذى لم يرضه بحال من الاحوال (٣٠) ، ولم ينجح من الدستوريين سوى ١١ مرشحا (من مجموع ١١٢) ظهر منهم ثمانية ضمن هيئة المعارضة فى مجلس النواب ، وقبل طعن قدم فى صحة انتخاب محمد محمود ، وخرج الآخران على الحزب (٣١) وقد انحى الملك فؤاد على الاحرار الدستوريين باللائمة والشماتة لفشلهم ، وذكر انه كان بوسعه أن ينقذهم « ولكنه كان دستوريا فى تدخله » (٣٢) .

ولم ينجح نواب الحزب الثمانية فى تشكيل معارضة لها وزن داخل برلمان ١٩٢٤ ، ولعل هذا يفسر اشتداد لهجة « السياسة » فى معارضة الوزارة ، حيث ألقيت على عاتق الصحيفة المسئولية الكبرى فى المعارضة ، وخاصة عندما منع سعد زغلول مندوبها من حضور حفل افتتاح البرلمان ، وكأنه كان حفلا حزبيا – على حد تعبير السياسة – أو كان البرلمان قد أصبح « بيت أمة » هو الآخر (٣٣) ، وكان قبول الطعن فى انتخاب محمد

---

(٣٠) مذكرات الهلباوى ص ١١١ حول محاربة السراى والملك للحزب .

(٣١) الثمانية هم : عبد الحليم العلايلى – ابو سمرة – محمود وهبة القاضى – محمود عبد الرازق – محمد توفيق اسماعيل – عبد الله ابو حسين – الدكتور محمود عبد الرازق – سلطان السعدى ، ثم محمد محمود الذى طعن فى انتخابه ، اما الآخران فهما : مدنى حزين ويوسف قطاوى (محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة البرلمانية جـ ٦ ص ٩٢ – ١٠٦ ، السياسة ٩ / ٦ ، ١٢ / ١١ / ١٩٢٤ ، الرافعى : فى أعقاب جـ ١ ص ١٥٥ وليس صحيحا ما ذكره Quraishi من ان الدستوريين حصلوا على عشرين مقعدا فى كتابه :
Liberal Nationalism in Egypt, p. 231.

(٣٢) F. O. 141/427, Historical Summary 1918-1925, Sept. 27, 1923.

(٣٣) السياسة ١٤ ، ١٦ مارس ١٩٢٤ .

محمود ، وكيل حزب الاحرار ، بمثابة صفعة اخرى للحزب من جانب برلمان الأغلبية الوفدية ، الذى صوت على اسقاط العضوية بالمناداة بالاسم ، بما يعنيه من تغلب النزعة الحزبية (٣٤) .

ولعل العضو الوحيد من بين نواب الأحرار الدستوريين الذى ارتفع صوته معارضا فى المجلس كان محمد عبد الجليل أبو سمرة ، الذى طلب أن يتحدث عن حرية النواب ، التى هى أساس الحياة البرلمانية ، فتعالت الأصوات ضده وطلبت منعه من الحديث ، وقد استجوب أبو سمرة الحكومة عندما اعتدت احدى المظاهرات على جريدة الأخبار ، ثم كانت الضجة الكبرى للنائب حين تجرأ وسأل سعد زغلول عن نية حكومته بشأن المفاوضات .. عندئذ قوطع النائب دون أن يستكمل سؤاله (٣٥) ، فلم ير بدا من أن يقدم أسئلته لرئيس الوزراء على صفحات جريدة حزبه ، حيث أفصح كذلك على أنه قد حيل بينه وبين الاستيضاح وابداء الرأى (٣٦) وعندما صادرت الحكومة عددا من صحيفة السياسة ، وقدمت بعض محرريها الى المحاكمة بتهمة القذف فى حق المجلس ــ بمقالات حزب الستمائة ــ هاجم النائب الدستورى وهبة القاضى مسلك الحكومة واتهمها بمصادرة الحرية فاستهزأ الاعضاء به فاضطر للانسحاب ومعه أبو سمرة (٣٧) .

وشنت صحيفة السياسة حملة استنكار شديدة ضد مجلس النواب « وتحكم الحكومة فى الأغلبية وجعلها آلة فى يدها مما يفسد الدستور ، فيكون ظاهر الحكم دستوريا نيابيا وباطنه دكتاتوريا استبداديا » (٣٨) ،

---

(٣٤) مضابط النواب ، الهيئة الأولى ، جلسة ٢٠ ابريل ٩٢٤ ص ٢٣٩ والسياسة ٢٢ / ٤ / ١٩٢٤

(٣٥) المصدر السابق ، ص ٣٨ ، ٨٧ ، ٢٩٨

(٣٦) السياسة ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(٣٧) المضبطة السابقة ، جلسة ١٨ يونيو ٩٢٤ ص ٦١٢ ــ ٦١٣ ومقالات حزب الستمائة كانت تهاجم اقرار البرلمان لمكافأة الاعضاء وهى ستمائة جنيه سنويا .

(٣٨) السياسة ٢٥ ابريل ١٩٢٤ .

وبدا تخبط الحزب والمعبرين عنه من خلال الحديث عن افلاس الدكتاتوية تارة ، وعدم كفالة البرلمانات للديمقراطية ، مما يعتبر كفرا بالديمقراطية والنظام الدستورى ·· فذكرت السياسة « أن وجود البرلمان لا يكفل وجود الديمقراطية ·· اما لأن البرلمان يستبد بالأمر ويسرف فى الاستبداد فتفقد الديمقراطية ركنها الاساسى الذى هو الحرية الصحيحة والمساواة الصحيحة أو لأن حزبا من أحزاب البرلمان قد أتيحت له الكثرة وانتهى اليه الحكم فهو يستبد بالأمر دون القلة ويسرف فى الاستبداد ·· اذن فقد زالت الديمقراطية زوالا تاما لأن حكم الجماعة لا وجود له ·· ليست الأمة وانما الزعيم » (٣٩) ·

لقد تصور الأحرار الدستوريون أن مجرد نضالهم فى معركة الدستور سوف يكسبهم تأييد الجمهور ، ولم يحسبوا حسابا للملك وامكانية تدخله ضدهم ، فكانت الهزيمة غير المتوقعة ، وقد تصوروا كذلك أن وجود مجموعة ضئيلة من رجالهم داخل مجلس النواب سيكفى لاسماع صوتهم للشعب ، فاذا بالبرلمان الوفدى يحرمهم من امكانية ذلك أيضا ، حتى آمنوا أن وجود البرلمان فى حد ذاته ليس كفيلا لاقامة الديمقراطية والحكم النيابى ، وكان المأمول أن يكون البرلمان هو الكفيل لقيام الحكم الدستورى ، انهم لم يكونوا اشقياء لأنهم أعدوا الدستور ، كما قال سعد زغلول ، بل انهم صاروا أشقياء بهذا الدستور ذاته ابنهم الشرعى الذى عقهم ·

وعندما استقالت وزارة سعد ، سعى الأحرار الدستوريون لحل البرلمان حينما التقى وكيل الحزب الأول ورئيسه الفعلى ـ بعد أستقالة عدلى يكن ـ محمد محمود بأحد رجال المندوب السامى (مستر انتونى) الذى نقل الحديث بدوره الى رئيسه وكان ذلك فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، حيث صرح له محمد محمود بأن « الحالة سيئة جدا ، وأن ابعاد ونفى من قبض عليهم نتيجة مصرع السردار ، سوف يقوى صفوف الوفد ، لأنه سيجعلهم أبطالا ، وليتهم يتركون الوفد وحيدا يحتضر من الخوف ، ذلك أن تحطيم الوفد

---

(٣٩) انظر مقالات السياسة ١٦ مايو (خطر) ، ١٨ يونيو (افلاس الدكتاتورية) ٢٠ يونيو ١٩٢٤ (ديمقراطيتنا) بدون توقيع ·

ضرورة أولية لهذا البلد ، واضاف انتونى ان الباشا قال له ان البرلمان الحالى يجب أن يذهب ، وتمنى ايجاد برلمان جديد (٤٠) • وبالفعل حل البرلمان فى ٢٤ ديسمبر واوقف العمل بالدستور ، ولم يكن البرلمان قد عمر عاما كاملا •

وجدير بالذكر أن الحزب لم يكن له وجود فى مجلس الشيوخ ، رغم أن صحيفته كانت تهيب بالحكومة الا تنسى رجال حزبها عند تعيينات الشيوخ « فتختار أصحاب الكفايات من كل حزب من الأحزاب •• » (٤١) ، ولكن عندما أجريت انتخابات المجلس فى ٢٣ فبراير ١٩٢٤ لم ينجح دستورى واحد ، كما لم يعين دستورى واحد ايضا ضمن تعيينات المجلس ، بل لم يعين سوى دستورى واحد (على عبد الرازق) خلال العهد الأول لدستور ١٩٢٣ ، أى حتى عام ١٩٣٠ •

بعد أن حل مجلس النواب بيومين ، شرع الحزب فى تنظيم حملة دعاية قوية ، وحتى ٢ يناير ١٩٢٥ ، كان قد أصدر أربعة نداءات للناخبين ، امتلأت بالطعن على أعضاء البرلمان المنحل الذين « كانوا خاضعين فى استخذاء أمام سعد •• الذى عهد بأموركم الى الجاهلين والأغبياء •• الخ (٤٢) • ويلاحظ أن هذه البيانات قد انصبت على التشهير بخصومهم ولم يذكر فى أى منها شيئا ايجابيا لما ينوى الحزب ورجاله عمله فى البرلمان الجديد أو اذا ما تولوا السلطة مما تحتويه المنشورات الانتخابية عادة • وقد بدا الاقتراب من معسكر الملك أمرا محتوما ، وكانت قد ساءت علاقته بخصومهم الوفديين نتيجة صراعه مع سعد زغلول ، ولم يجد الأحرار الدستوريون فى هذا الاقتراب غضاضة ، وقد تضمن احد منشوراتهم أن « من أولى الواجبات التى فرضها الله على المخلصين من عباده طاعة أولى الأمر واخلاص الولاء لذاته الكريمة ولعرشه المشرف ، فهما عنوان استقلال الأمة •• » (٤٣) •

---

(٤٠) F. O. 141/681, M. Mahmud, 4544, 13, High Comm. Nov. 29. 1924.

(٤١) السياسة ٢٥ يناير ١٩٢٤ •

(٤٢) النداءات فى السياسة ٢٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٤ ، ٢ يناير ١٩٢٥ •

(٤٣) السياسة ١٢ يناير ١٩٢٥ •

وقد ادار اسماعيل صدقى المركة الانتخابية ، وعداؤه للوفد قديم ، واجريت الانتخابات على درجتين طبقا للقانون الأول الذى الغاه برلمان ١٩٢٤ واجمعت كل المصادر على أن صدقى بما أوتى من مكر قد ادار المعركة لصالح الأحزاب المعارضة للوفد ، فأشاع فى البلاد جوا من الخوف والقلق ، بايقاف العمد ونقل ورفت الموظفين والأغراء بالمناصب .. الخ (٤٤) ، وكان قد كون لجنة ترأسها بنفسه لمجابهة اللجنة الانتخابية للوفد ، وذكر أعضاء اللجنة أن مهمتهم منع ذئاب الوفديين من ولوج حظيرة حزب الاتحاد (٤٥) ، وكانت شكايات الوفد قبيل الانتخابات لها ما يبررها تماما ، لأن اتجاه صدقى نحو تأمين هزيمة المرشحين « الزغلوليين » كان واضحا ، كما ذكر اللنبى الذى أضاف : أن أكثر من شخص ممن على صلة وثيقة بالوفد ، اتصل بى لجعل الحكومة محايدة ، والواقع أن هذه المسألة لا تهمنى ، فلست راغبا فى التقصى عما يفعل صدقى وكانت لممارساته سوابق مع بعض الاختلاف ، وذلك فى الانتخابات التى أجريت فى مطلع عام ١٩٢٤ » (٤٦) ، بل أن الدكتور هيكل قد اعترف بأن صدقى كان حريصا على أن تسفر نتيجة الانتخابات عن أغلبية بمجلس النواب ضد الوفد (٤٧) .

وقد تقدم للترشيح من الأحرار الدستوريين ١١٠ مرشحا فنجح منهم ٤٠ مرشحا (٤٨) بينما نال الوفد ١١٦ مقعدا ، مما أخاف الأحرار ، وما

---

(٤٤) محافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة (٣) تقرير لمندوب الامن العام فى ٤ / ٥ / ١٩٢٥ والرافعى : فى اعقاب جـ ١ ص ١٠٩ .

(٤٥) F. O. 407/201, No. 19, Henderson to Chamb, 24/8/ 1925.

(٤٦) F. O. 407/200, No. 48, Allenby to Chamb. May, 4, 1925.

(٤٧) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٢٢١ ، حسن الشريف ، الرجال أسرار ص ٤٤ ـ ٤٥

(٤٨) السياسة ٤ ، ٥ يناير ١٩٢٥ وقد كسبت الاحزاب الحكومية ١٠٣ مقعدا بينما كسب الوفديون ١٠٢ مقعدا ، انظر : F. O. 407/200, No. 48, Allenby To Chamb. May, 4, 1925.

وحول اسماء الناجحين انظر السياسة ١٣ مارس ٩٢٥ ، محمد خليل صبحى : المصدر السابق ، جـ ٦ ص ١٠٠٧ ـ ١١٩ وانظر كذلك :
Quraishi, Liberal Nationalism. p. 231.

أن اجريت انتخابات رئاسة مجلس النواب حتى فاز بها سعد زغلول ، وهكذا لم يختف سعد من ميدان السياسة ، كل ما حدث أن تغير موقعه من رئاسة الوزارة الى رئاسة مجلس النواب ، فكانت الفجيعة الثانية لحزب الأحرار ولم يكد البرلمان الجديد ينعقد وينتخب سعد لرئاسة المجلس حتى قدمت الوزارة استقالتها فى نفس اليوم ، ورفض الملك قبولها فأشارت الوزارة عليه بحل المجلس ، فأصدر مرسوما بالحل بعد تسع ساعات من انعقاد المجلس (٤٩) ، وكان مفهوما أن يبقى المجلس المنتخب وتقبل استقالة الوزارة ان لم تنل ثقته ، بل كان الأصوب أن تعرض الوزارة على رئيس الأغلبية ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فكان فى ذلك مخالفة صريحة للدستور ، الذى حل مرتين لسبب واحد ، وكان المفروض أن يتقدم وزراء حزب الأحرار الدستوريين ، الذين كانوا مشتركين فى الوزارة آنئذ ، باستقالاتهم من الوزارة حفاظا على الدستور ، ولكنهم بدلا من هذا اشتركوا مع هيئة الوزارة فى استصدار الأمر الملكى بحل مجلس النواب ، وقد اعترفوا بذلك ، حين ذكر رئيسهم عبد العزيز فهمى فى ١٧ مارس بأن فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة الملك وهو حل المجلس فى كل وقت ومتى أراد ومتى رأى فى ذلك مصلحة للبلاد (٥٠) ، وكانت مسئولية الأحرار الدستوريين عن هذا الانقلاب واضحة، وأكثر من سواهم ، ولم يكتفوا بمسلكم بل راحوا يبررون ما حدث فقالت صحيفتهم « نحن نعلم أن حل المجلس من أنواع العلاج التى لا يصح الالتجاء اليها فى الظروف العادية الا لأسباب خطيرة ولو أن الحال عادية لما وافقنا على تلك الخطوة الخطرة ، ولكن الحال التى بدت من يوم الانتخاب الى اليوم ، وهذا الذى ظهر به سعد وشيعته وما نحن فيه من أزمة سياسية ، وتبعة هذا كله يجعلنا نرى أن الوزارة لم يكن لها سبيل ، بعد رفض الملك استقالتها ، غير هذه السبيل الحاسمة » (٥١) ٠

وكان عبد العزيز فهمى قد رأى عقوق الدستور لواضعيه للمرة الثانية

---

(٤٩) السياسة ٢٤ مارس ١٩٢٥ خطاب العرش ونص استقالة الوزارة ومرسوم حل مجلس النواب ٠

(٥٠) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٥ ٠

(٥١) السياسة ٢٤ مارس ١٩٢٥ حل مجلس النواب وعلى من تقع تبعته ٠

بظهور نتائج الانتخابات ، وانتخابات رئاسة المجلس ، فادلى بتصريح خطير ، ظل ومعه مؤيدوه وأنصاره يتحايلون على تفسيره ويبررونه طوال تاريخ الحزب ، حيث صرح بالحرف الواحد ـ فى غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف فى ١٧ مارس ١٩٢٥ ـ « بأننى اشتغلت بلجنة الدستور وكنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل به أظهر انه ثوب فضفاض، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » وأفتى خلال تصريحاته بحق الملك فى حل مجلس النواب وأضاف « لن نلتمس من جلالة الملك أن يستعمل هذا الحق الدستورى ، ولكننا نرى مع الأسف أن بعض الهيئات تفسد الحياة الدستورية ٠٠ » (٥٢) ٠ وذكر فهمى خلال نفس التصريحات أنه دخل الوزارة مرغما ، ولا ندرى سر أو سبب هذا الارغام والمسألة تتعلق بمسئولية تولى سلطة وليس بينها وبين المجاملة صلة ، وقد دافع عنه الدكتور هيكل مصورا فجيعته فى الدستور بعد الانتخابات الأولى ، وتطور المسألة الى ضيعة الأمل « فلم تسعفه نفسه الثائرة من الصبر بما يقنعه بأن الحياة البرلمانية فى الظروف التى تتخطاها مصر تبدأ بمسرحية ديمقراطية مؤمنين بأن التمثيل المسرحى سينقلب يوما الى تمثيل نيابى ، لقد كان لعبد العزيز عذره عن هذا التطور الذى امتلأت به نفسه ففاض على لسانه ٠٠ » (٥٣) ٠

ومهما يكن من تبرير لما فاه به رئيس حزب الأحرار ، فالأهم من ذلك انه أفتى بحق الملك فى حل المجلس فى ١٧ مارس ، وقد حل المجلس فعلا بعد ذلك بأسبوع ، كما أنه ليس لنا أن نفترض أن الرجل الذى كان له القدح المعلى فى وضع الدستور ، سيظل مؤمنا به مدافعا عنه ، حتى لو ثبت له بالتجربة أنه سوف يجحد أبوته ٠ وليس يعفى عبد العزيز فهمى من المسئولية تبريره لحل المجلس ، والذى افتقر الى دليل ، بالقاء المسئولية على الانجليز « الذين غضبوا لنتيجة الانتخابات وبعثوا انذارا للملك يطلبون فيه حل مجلس النواب فورا ٠٠ فاضطرت الوزارة الى حله تفاديا من وضع

---

(٥٢) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٥ نص تصريحاته ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٤٣ دفاعه عن نفسه ، السياسة ٢٣ يونيو ١٩٢٥ دفاع السياسة عنه ٠
(٥٣) أوراق الدكتور هيكل : الملف الاول ص ١٠ ـ ١١ ٠

الانجليز يدهم بالقوة على جميع المصالح ، فلم نعثر فى أوراق المندوب السامى السرية ما يؤيد هذا الادعاء ، بل على العكس لم يتدخل كما مر بنا وكان بوسعه أن يفعل لاسقاط الوفديين (٥٤) ٠

وحين ادعت صحيفة الاتحاد أن عبد العزيز فهمى ذهب وحده الى الملك وأفتى بحل المجلس ، ونصح به ، نشر عبد العزيز فهمى خطابا مفتوحا لزيور باشا رئيس الوزراء يذكره فيه بأن كل الوزراء الدستوريين والاتحاديين كانوا فى النصيحة بحل المجلس سواء (٥٥) ، بل لقد اعترفت « السياسة » بمسئولية الأحرار الدستوريين وحدهم فى احداث هذا الانقلاب ، فذكرت « أن الأحرار وجدوا أن من واجبهم ان ينبهوا الأمة فى شجاعة وجرأة ، فقال وزراؤهم فى صراحة أن البرلمان قد يحل ، وأنهم قد يسعون الى هذا الحل محافظة منهم على كيان البلد ، وصونا لنظامه الدستورى مفضلين أخف الضررين : ضرر حل المجلس وضرر الغاء النظام النيابى جميعا ، وقد كان لوزرائنا شرف الاعراب بصراحة وشجاعة واقدام عما كان يخالج أفئدة الناس » (٥٦) ٠

وذهب محمود عزمى فى فلسفة الانقلاب حدا بلغ به أن القى محاضرة فى نادى الحزب عن الديمقراطية ، حيث أخرج من سجلها « ما كان مفهوما من استعمال كلمة « الشعب » ومن الدعوة الى سيادة الشعب ، وأن ذلك كان يوم كانت الأمم مشطورة الى شطرين : اشراف وعامة ، وليس فى أمم اليوم شطر شعب وشطر أصحاب امتياز ، والديمقراطية الصحيحة ، تريد أن توجه نظر المتحمسين الى أن المساواة المطلقة والعدل لا وجود لشىء منها ٠٠ » ،

---

(٥٤) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥١ ولم ينكر المندوب السامى فى وثائقه شيئا عن تدخله ، انظر تقريره عن الشهور الاربعة الاولى من عام ١٩٢٥ والانتخابات وسيرها ومعركة الرئاسة فى :

F. O. 407/200, No. 13, 36, 37, 48, Allenby to Chamb. Jan-April. 1925.

(٥٥) خطاب عبد العزيز فهمى الى زيور فى السياسة ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ ورد زيور ببلاغ رسمى فى عدد ٣١ ديسمبر ، وادعاء جريدة الاتحاد بعددها ١٩٢٥/١٢/٢٦

(٥٦) السياسة ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ (تعالوا نتحاسب) ٠

وتحدث عن أنه لابد لكل مجموع حيوى من تحكم طائفة من عناصره فى الطوائف الأخرى ، وان هذه الحقيقة ستبقى خالدة مادامت الطبيعة مفرقة بين افـراد الناس فى خلقهم وأذهانهم ٠٠ وأن النضال اليوم يدور بين تحكم الجهلاء وتحكم المتعلمين ، هى ديمقراطية ولكنها تدعو الى نوع من الارستقراطية ، ارستقراطية العاملين المنتجين فى جماعات اليوم : عامل الثقافة وعامل المال ٠٠ هذه هى الديمقراطية المنتجة التى نتشرف بأن نكون أحد فاهمى قواعدها ٠٠ » (٥٧) ٠

وقد طالب قادة الحزب بتعديل قانون الانتخاب « حتى لا يتساوى العالم والجاهل ، فاننا نريد أن يكون الخيار للعقل لا للجهل والفوضى » وشكلت لجنة بالفعل لتعديله ضمت صدقى وعبد العزيز فهمى ومحمد علوبة وتوفيق دوس ، وقيل أنها طلبت رفع سن الناخب الى خمس وعشرين ، كما بات واضحا أنها ستعيد النص باجراء الانتخابات على درجتين (٥٨) ، وكانت مقاومة « طغيان » الوفد وراء ذلك كله ، والحق يقال أن صحيفة السياسة وهى تغطى أنباء اجتماعات اللجنة ، هاجمت فكرة انعقاد النية على اشتراط حدود مالية للمرشح للنيابة ، واعتبرت أن ذلك سيعطى خصوم الوزارة فرصة يصمونها فيها بالرجعية ، بالاضافة الى استغلالهم لذلك خلال الحملة الانتخابية المقبلة (٥٩) ٠

وفى سبتمبر ١٩٢٥ كانت الأزمة الوزارية قد بلغت مداها فانقسمت الوزارة واستقال منها وزراء حزب الأحرار ، ووجد الحزب نفسه فى المعارضة، ومن ثم كان طبيعيا ان تعود نغمة المطالبة بعودة الحياة النيابية « فهى فى أتعس صورها خير من الحكومة المطلقة ولو كانت محسنة » (٦٠) واجتمع مجلس ادارة الحزب فى ٢٠ اكتوبر ، وحدث اعضاؤه عن القلق لمـــا تبديه

---

(٥٧) نص محاضرة محمود عزمى (السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٥) ٠
(٥٨) السياسة ١٨ ، ٣٠ مارس ١٩٢٥ ٠
(٥٩) السياسة ١٤ يوليو ١٩٢٥ ٠
(٦٠) السياسة أول سبتمبر ، ٧ اكتوبر ١٩٢٥ ، وانظر السياسة ٢١ اكتوبر ١٩٢٥ (قرارات المجلس)

الحكومة من مطاولة فى اصدار قانون الانتخاب وفى تحديد ميعاد انعقاد البرلمان ، والحوا فى سرعة عودة الحياة النيابية « حتى ولو اقتضى ذلك أن تتم الانتخابات على مقتضى قانون عام ١٩٢٤ » (٦١) ـ وهو قانون الانتخاب المباشر الذى صدر فى عهد حكومة سعد والذى سبق لهم مقاومته ـ وهكذا تغير موقف الحزب بتغير موقعه من السلطة ، فى حين أن احدا من رجاله لم يطلب عودة الحياة النيابية منذ حدث الانقلاب الدستورى فى أواسط مارس ، وحتى خروجهم من الوزارة ، كما تبعت موافقة الحزب على قانون الانتخاب المباشر ، موافقته على شرعية البرلمان الذى افتى بحله !

وعندما خطب عبد العزيز فهمى فى الاحتفال بعيد صحيفة السياسة فى ٣٠ اكتوبر دعا الى وجوب التمسك بالدستور وتحدث عن تلقى الوزارة الأوامر من السراى وعن الفساد وعودة الحكم المطلق وطالب بالحافظ على الدستور « بقطع النظر عن كل اعتبار ، فمقام الأمة فوق كل مقام ٠٠ » كما هاجم القصر فى شخص رئيس الديوان حسن نشأت ، هجوما لاذعا مرا (٦٢) ٠ وفى ٢٠ نوفمبر اجتمع مجلس ادارة الحزب وأصدر بيانا اعترف فيه بشرعية البرلمان المنتخب فى شهر مارس وشرعية اجتماعاته وهاجم حيلولة الحكومة دون ذلك ، وطلب اليها اجلاء القوة المرابطة حول دار البرلمان (٦٣) ، وفى اليوم التالى أجتمع البرلمان بالفعل فى فندق الكونتننتال (وهى فكرة أحمد عبد الغفار) ذلك الاجتماع المشهور الذى تم رغم أنف الحكومة ، وجمع شيوخ ونواب الأحزاب الثلاثة (الوفد والأحرار والوطنى) الذين انتخبوا سعد زغلول رئيسا ، ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيلين ، وأصدروا عدة قرارات صاغها عبد العزيز فهمى ودسوقى أباظة وعبد الرحمن الرافعى ، تنص على عدم الثقة بالوزارة والاحتجاج على

---

(٦١) F.O. 407/210, No. 28. Hend. to Chamb. Sept 14, 1925
لقد أصبح رأى الحزب هو منح حق الانتخاب لكل مصرى بالغ الرشد دون النظر الى السن أو الثروة أو الثقافة ٠

(٦٢) خطبة فهمى فى السياسة ٣١ اكتوبر ١٩٢٥ ٠

(٦٣) السياسة ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ (اجتماع مجلس ادارة الحزب ونوابه) والرافعى : مرجع سابق ص ٢٣٥ ـ ٢٤٤ ٠

تصرفاتها المخالفة للدستور واعتبار اجتماعهم بالفندق اجتماعا قانونيا ، واقسم الجميع على أن يموتوا فداء للدستور (٦٤) ٠

وهكذا انشقت هيئة الوزارة ، التى أعلنت حل البرلمان ، والذى اجتمع من تلقاء نفسه وسحب الثقة منها ، كما تكتلت أكبر الأحزاب المصرية فى جبهة واحدة استعدادا لحسم الصراع بين مؤسسات الدستور ، وألفى الأحرار الدستوريون أنفسهم فى معسكر الجبهة الوطنية المستندة فى شرعيتها الى عضوية البرلمان ، أو بمعنى أدق التى تستمد وجودها وصلاحية حركتها من خلال الدستور ٠

اضطرت الوزارة الى اصدار قانون الانتخاب الجديد فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ وضيقت فيه حق الانتخاب وجعلته على درجتين ، وفى هذا عودة للقانون القديم الذى وضعه الأحرار الدستوريون (٦٥) ، واشترطت شروطا مالية فى المندوبين الناخبين وشرعت فى اعداد جداول الانتخابات الجديدة . فى نفس الوقت الذى دعت فيه الأحزاب المؤتلفة الحكومة لاجراء الانتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر (١٩٢٤) وهددت بمقاطعة الانتخابات ان لم تستجب الحكومة ، التى لم تربدا من الاذعان فأصدرت فى ٢٢ فبراير ١٩٢٦ مرسوما باجراء الانتخابات طبقا للقانون سالف الذكر وحدد يوم ٢٢ مايو موعدا لاجرائها ٠ وقد حدثت بعض المتاعب بين الأحزاب المؤتلفة ، بسبب تقسيم الدوائر والترشيحات ، حين أراد الأحرار الدستوريون ترشيح ٥٦ منهم بموافقة الوفد ، وكانت نية سعد تتجه الى عدم ترشيح احد ممن اشتركوا فى تعطيل الحياة النيابية ، وهذا يصدق على عبد العزيز فهمى واسماعيل صدقى وتوفيق دوس ومحمد علوبة (٦٦) ، لكنه لم يلبث أن تراجع أمام تشدد الدستوريين ، وانتهت الخلافات على كل حال ، بأن قرر حزب

---

(٦٤) السياسة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ وصف تفصيلى للاجتماع ونصوص الخطب والقرارات ٠

(٦٥) Merton, A., Constitutionalism in Egypt, p. 3.

(٦٦) مذكرات سعد ، ك ٥٢ ص ٢٩٦٥ ٠

الأحرار دخول الانتخابات بعد أن ترك له الوفد ٤٥ مقعداً (٦٧) ، ويبدو أن الحزب لم يجد أكثر من ٤٣ عضواً ليرشحهم ، وبالفعل تقدم هؤلاء للانتخابات ونجح منهم ٢٥ عضواً (٦٨) ، والطريف أنه خلال احتفال الأحزاب المؤتلفة ، خطب ابراهيم الهلباوى واعترف بأن التنافس بين المرشحين لم يكن قائماً بين برامج سياسية ، بل كان يدور أولا وبالذات حول معرفة أى المرشحين أقرب لثقة الرئيس من الآخر ! (٦٩) ٠

ويبدو أن الأقلية التى مثلت حزب الاحرار داخل مجلس النواب لم تكن تلقى اكتراثاً كبيراً من جانب الأغلبية الوفدية ، الأمر الذى دفع صحيفة السياسة الى القول بأنه « لوحظ أن الكثرة قد تقر قراراً وهى لا تزيد عن الأقلية الا واحداً أو بضعة أفراد ، وقد يكون من الغائبين أو الممتنعين عن التصويت من لو أعطى صوته لانقلبت الكثرة قلة والقلة كثرة ٠٠ نقول هذا رداً على تلك النغمة التى تريد أن تقيم دكتاتورية تشريعية بدل الدكتاتورية التنفيذية » (٧٠) ٠

وعندما انعقد البرلمان بدأ نواب الاحرار الدستوريين يمارسون نشاطاً نيابياً واضحاً نسبياً ، وكان فارس المعارضة البارز منهم أحمد عبد الغفار الذى تقدم سؤالا لوزير الحقانية ــ أحمد زكى أبو السعود ــ حول مرتبات شيخ الأزهر والتى تعددت مصادرها وبلغت حداً كبيراً الى جانب الاوقاف المرصودة له مع أن فى علماء الأزهر وطلابه من الفقراء من لا يجدون كفايتهم ، وبعد أن تلقى اجابات مستفيضة من الوزراء المختصين الذين حاولوا افهامه أن المهام الملقاة على عاتقه كثيرة ، علق على ذلك متألماً مما أصاب الأزهر ومما دفع اليه بواسطة كبار علمائه ومن تأثر بعض رجاله بتلك

---

(٦٧) F. O. 141/427 Egypt 1925-1926, April, 4, 1927.

(٦٨) انظر اسماء المرشحين فى ٥ ، ١٨ ابريل بالسياسة (الوفد فاز بـ ١٥٥ مقعداً) وقد سقط الدكتور هيكل فى دائرة الجمالية ، انظر كذلك : محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية جـ ٦ ص ١٢٠ ــ ١٣٩

(٦٩) السياسة فى ٤ يونيو ١٩٢٦ ٠

(٧٠) السياسة فى ٢٧ يونيو ١٩٢٦ ٠

المرتبات التى تكاد تكون رشوة لهم ، ثم أضاف – وكان يغمز القصر – لا نريد أن يكون الازهر تحت ارادة انسان كائنا ما كان ، ولا نريد أن ان يتدخل فى السياسة فيفسدها وتفسده ، ثم قدم اقتراحات محددة لاصلاحه، تتعلق بضبط مصادر الدخول ومواعيداها ، وسن قانون جديد ينظم المعاهد الدينية وعلاقتها بالحكومة ، ولم يلق عبد الغفـار أى تأييد من زملائه الدستوريين ، بل على العكس تدخل الهلباوى طالبا تأجيل النظر فى الاقتراحات لحين النظر فى ميزانيتى المالية والاوقاف (٧١) ٠

ومن أخطر المسائل التى أثارها نواب الحزب خلال هذه الهيئة البرلمانية مسـألة الصدام مـع القصر بسبب مخصصاته الملكية ، وقد بدأت اثارة المسألة باقتراح قدمه : أحمد عبد الغفار وعبد الرحمن عزام وعبد الخالق عطية ، رأى فيه أصحابه أن المصروفات الملكية نمت بسرعة فى السنوات الأخيرة وبلغت فوق ما تتحمله خزانة الدولة ولا يناسب حالة البلاد من الثروة ، ومع ذلك رأى أصحاب الاقتراح أنه اعترافا بمقام الجالس على العرش ألا يخفض المجلس شيئا بنفسه بل يلجأ الى جلالته لكى يلقى على هذه المصروفات نظرة من عدالته تخفف عن خزانة الدولة وقد علق النائب الدستورى وهبة القاضى بأن طلب من المجلس تقليل هذه المخصصات بينما ذكر عبد الغفار أنه يرى ألا يحدث تدخل هذا العام والاكتفاء بتوجيه نظر الملك حتى تجىء ميزانيته معتدلة فى العام القادم (٧٢) ٠ وخلال دور الانعقاد التالى أثار عبد الغفار المسألة من جديد وتحدث عن « امتعاض » المجلس من زيادة المخصصات الملكية حيث لم يحدث بها أى تغيير يمس المبدأ الذى بنيت عليه ولا المبالغ الكبرى التى تضمنتها « ذلك أن خطابا أتى من رجال السراى يقول : لا شأن لكم بميزانية السرا ى» ، وذكر أن ميزانية السراى هذا العام ٧٤٣٤٧٨ جنيها من مجموع ايرادات الدولة وهى ٣٦ مليونا من الجنيهات ، بينما ميزانية ملك انجلترا لا تتجاوز ٥٦٣٠٠٠ جنيه من مجموع ايرادات دولته البالغ ٨٠١ مليونا من الجنيهات « هناك اذن اسراف لا يرضى

---

(٧١) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة – جلسة ١٤ / ٨ / ٩٢٦ ص ٤٤١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ٠

(٧٢) المصدر السابق : جلسة ١٩٢٦/٨/١١ ، والسياسة فى ١٩٢٦/٨/١٢٠

جلالة الملك ، وانما هى تصرفات الحاشية ، ان السراى تريد أن يفهم الناس أن بها حكومة أخرى ، وهذا أمر لا ترضاه الأمة بعد اعلان الدستور ، لقد أصبح للأمة حكومتان ، حكومة للأمة وحكومة للسراى ، يتبعهما جيشان ،جيش للأمة وجيش للسراى وهو الحرس وله قائد خاص ومدفعية خاصة بها أسلحة ليست موجوده فى الجيش ، ولا أعلم ماذا يريدون بهذا الجيش ٠٠ » واستمر عبد الغفار قائلا : السفراء يعينون باشارة من وزير الخارجية بعد عرض الأمر على جلالة الملك بدون الحاجة الى أخذ رأى مجلس الوزراء ، يضاف الى هذا أن مجلس التأديب الخاص بهم يرأسه رئيس الديوان لا وزير الخارجية ٠٠ لقد سنحت لنا الفرصة لنعلن بصراحة ما يدور بخلدنا حتى يطلع الجالس على العرش على ما يدور بخلد كل مصرى ٠٠ ان حاشية ضالة مضلة تسعى بين العرش وبين الأمة بالفساد ، هذه الروح التى تملى اتصال موظفى السرايات بالمديرين مباشرة ٠٠ ثم قوطع عبد الغفار بضجة هائلة (٧٣) بعد أن انتقل من الحديث عن مخصصات القصر الى اثارة تدخل الملك وديوانه فى السياسة والادارة بشكل يهدد الدستور ، فأثار مسألة حسن نشأت وامثاله حين اخرج حزبه من السلطة عام ١٩٢٥ ، وكأنما كان عبد الغفار يريد ، محتميا باغلبية المجلس الوفدية وبسعد ، أن يصفى حسابا قديما لحزبه مع الملك ، ولكن الذى يدعو للدهشة حقا أن أحدا من نواب حزب الأحرار الدستوريين لم يتصد لتأييد عبد الغفار والدفاع عن موقفه ، وعموما يسجل هذا الموقف للحزب الذى لم يعدم من وقف فى وجه استبداد الملك وتدخلاته ، حماية للدستور ودفاعا عنه وان كان قد احتمى باطار الائتلاف الوطنى وفى ظله ٠

ومن أهم المسائل التى أثارها نواب حزب الاحرار فى برلمان الائتلاف مسألة الغاء الوقف الأهلى وحل الموجود منه ، وكان محمد على علوبة قد تقدم بمشروع قانون بهذا الخصوص ، ثم تبعه أحمد رمزى ويوسف الجندى بمشروع آخر ، فأحيلا الى لجنة الأوقاف بالمجلس ، ثم لقى المشروعان معارضة شديدة من جانب حسن صبرى ، وعبد الرازق القاضى ، واعتبرا مخالفين للشريعة الاسلامية ، ولكن الهلباوى انبرى للدفاع عن مشروع علوبة ، وذكر

---

(٧٣) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ١٦ مايو ١٩٢٧ ص ٩٧٣ ــ ٣٩٥ وخطبة عبد الغفار طويلة مما يدل على أن المجلس تركه ليقول كل ما أراد ٠

ان الوقف من الاعمال الدينية المحضة ، وان حبس الاوقاف ورصدها على المستحقين قيد لا يتفق مع العدل ، بينما دافع علوبة عن مشروعه مطالبا بتطهير الدين من هذه المفاسد ، وجعل الحكومة رقيبة على طرق الخير ، وذكر أن رصد أموال على جهات خيرية فى غير مصر يعتبر بيعا لمصر .. ثم كيف تخالف احكام كتاب الله فى شأن المواريث .. ان قواعد الاسلام خمس ليس الوقف من بينها .. وليس من الدنيا .. » (٧٤) واغلقت المناقشة حيث لم تكن ثمة معارضة ، ولكن يبقى أن نواب الحزب لم يتفقوا تماما حول الدفاع عن مشروع سكرتير الحزب بل ان منهم من عارضه من النواب الدستوريين ، الذين ظهروا متعارضين تقريبا خلال مناقشة مشروع قانون انتخاب مجالس المديريات فقد طلب عبد المجيد صالح اقتراح نص بانتخاب عضوين عن كل دائرة بدلا من عضو واحد ، بحجة اعطاء البلاد فرصة للتدريب على الحياة النيابية ، ولاتساع المجال لعدد كاف من الأعيان لبحث المسائل المتعلقة بشئون مديرياتهم ، عندئذ عارضه أحمد عبد الغفار ، وذكر أنه كلما كان العدد أقل تمكن المجلس من تأدية مهمته حتى لا تزداد المناقشات وتتعطل الأعمال ، وأيده دسوقى أباظة ، بينما عارضهما محمود وهبه القاضى معضدا رأى عبد المجيد صالح (٧٥) .

ودلالة هذا الاختلاف بين نواب الحزب تكمن فى أنهم لم يدرسوا ، كهيئة برلمانية لحزب ، خطة معالجة الموضوعات قبل عرضها ومناقشتها داخل مجلس النواب ، فالمعروف ان الهيئة النيابية من واجبها دراسة وترتيب المناقشة فيها بما يكفل التعبير عن رأى الحزب داخل المجلس ، باعتبارها هيئة ممثلة له ، ولكن معالجات نواب الحزب للمسائل كانت تتم عرضا ودون سابق اتفاق ، ومن خلال مواقف فردية .

ويؤكد لدينا المعنى السابق أنه عندما نوقشت مسألة السخرة أو دفع

---

(٧٤) المصدر السابق ، جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ ص ١٦٣ ـ ١٧٢ .

(٧٥) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ص ١٩٨ ، ٢٠٠ .

اجرة لخفارة جسور النيل ، ذكر أحمد عبد الغفار أن تلك الخفارة من الاعمال العمومية التى يجب على كل مصرى أن يقوم بها بلا مقابل ، واعترض على دفع أجرة لذلك « حتى لا تنفق أموال الدولة ذات اليمين وذات اليسار » وطالب بتعديل قانون السخرة بحيث ينفذ على المصريين بدون تمييز ، وقد أيد الهلباوى هذه الآراء (٧٦) ، بينما لقيت معارضة شديدة من جانب آخرين ، ولم تبد هيئة الحزب البرلمانية كمجموعة واحدة لها رأى محدد تم الاتفاق عليـه .

وكانت الجولة الأخيرة لنواب الأحرار الدستوريين داخل هذا البرلمان عندما حدثت مشادة بين بعض نواب الحزب الوطنى ونواب الأغلبية الوفدية، تقدم على اثرها يوسف الجندى بطلب تعديل اللائحة الداخلية للمجلس ، « لأنه ليس بها ما يسلح المجلس بالسلطة الكافية لوقف مثل هذه الحوادث »، فرد عليه الهلباوى بألا ضرورة لذلك ، ولكن صبرى ابو علم أصر على ضرورة التعديل واتهم المعارضة بالاساءة الى كرامة المجلس ، فاضطر نواب الحزب الوطنى الى الانسحاب من الجلسة ومعهم نواب حزب الاحرار ، وبذلت وساطات فى الجلسة التالية لانهاء الازمة من جانب محمد محمود « حرصا على الائتلاف » ورغم توالى كلمات نواب حزب الاحرار للمطالبة بتأجيل المسألة ، الا أن نواب الأغلبية أصروا على مناقشة تعديل اللائحة ، مما أدى الى انسحاب المعارضة مـرة أخرى ، وطرح التعـديل للاقتراع فأقرته الأغلبية (٧٧) .

وكانت هذه الأزمة آخر ما تعرض له نواب حزب الاحرار ، ومعهم نواب الحزب الوطنى ، الامر الذى عكس ، ضمن عوامل أخرى ، تدهور الائتلاف ، وأنذر بتفجر الصدام من جديد بين مؤسسات الدستور ، وجدير بالتنويه أن صحيفة السياسة أخذت على عاتقها حث نواب الحزب على

---

(٧٦) المصدر السابق ، جلسة اول مايو ١٩٢٨ ص ٨٦٨ .

(٧٧) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ١٦ ، ١٧ مايو ١٩٢٨ ص ١٠٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٥ ، ثم انظر السياسة ١٧ ، ١٨ مايو ، ١٠ ، ١١ يونيو ١٩٢٨ وحملتها على الاغلبية ، وانظر كذلك وجهة نظر الوفد فى مقالات كوكب الشرق ١٨ ، ٢٩ مايو ١٩٢٨ وهجومها على جريدة السياسة .

قيادة معارضة حقيقية داخل المجلس واخذت فى تنوير النواب وتبصيرهم بحقيقة مهمتهم داخل المجلس ، وضربت أمثلة بالاستجوابات والأسئلة وكيفية الاقتراع على الثقة بالوزارة ، وان كانت قد ابدت يأسها من امكانية حدوث المسألة الأخيرة فى مصر « لأن الوزارة التى تلى الحكم انما تليه معتمدة على أغلبية مجلس النواب ، ومادام الأمر كذلك فمسألة طرح الثقة بها هى فى أغلب الأمر شكلية ، ومع ذلك فالنائب الذى يستجوب الحكومة ، رغم أنه سيهزم عند الاقتراع على الثقة بها ، فيكفيه أن يوقف الجمهور على وجهة نظره ، حيث يكون فى تأييد الجمهور له ما يضعف مركز الوزارة » (٧٨) ، وينبغى الاشارة اخيرا الى أن نواب الحزب لم يقفوا موقفا جماعيا ايجابيا خلال برلمان الائتلاف (٢٦ ـ ١٩٢٨) الا خلال هذه الجولة الاخيرة ، وكان لطغيان أغلبية المجلس الوفدية أثر كبير فى ذلك،حيث شن النواب الدستوريون حملتهم ، وأعلنوا أنهم يعـارضون « دكتاتورية الأغلبية التى تعتمد على الدستور والتى لم تجاملهم باصرارها على تعديل اللائحة الداخلية » ، ولم تلبث عوامل التصدع ان دبت فى كيان الائتلاف وافضت فى النهاية الى استقالة الوزيرين الدستوريين من هيئة الوزارة ٠

* * *

قبيل نهاية هذه التطورات انشأت صحف الأحرار الدستوريين تتحدث عن « افلاس الديمقراطية » وبرزت فى ثنايا حديثها مسألة تحبيذ الدكتاتورية فنقلت حديثا لبرنارد شو مع أحد الكتاب الانجليز ذكر فيه أن العالم كله قد سئم الديمقراطية وثار عليها وضرب أمثلة بما حدث فى روسيا فى عهد البلشفيك وايطاليا فى عهد الفاشست وأسبانيا تحت سلطة بريمودى ريفيرا ، واضاف أن الديمقراطية تساعد على بروز الطبقة غير المتعلمة وتقلدها زمام الحكم ، وأن تعريف الديمقراطية بانها حكومة الشعب بواسطة الشعب لأجل الشعب ، محض هراء ٠٠ ، كما نشرت « السياسة الاسبوعية » حديثا للامبراطور غليوم الثانى حول فشل الديمقراطية والحكم النيابى ،

---

(٧٨) السياسة ١٤ يناير ١٩٢٧ (البرلمان والعمل التشريعى) ثم ١٧ فبراير ١٩٢٧ (الاسئلة الاستجوابات فى البرلمان) ٠

وتفضيل حكم الفرد ، وعلقت بأن الامبراطور يرى أن الحاكم المستبد العادل خير وأن العامة ، الرعاع فى الأصل ، لا ضمير لها (٧٩) .

وعندما انسحب نواب حزب الاحرار من مجلس النواب فى جلسته الأخيرة اتهمتهم صحيفة كوكب الشرق الوفدية بأنهم يحملون المعاول لهدم الائتلاف ، وأن ثمة مؤامرة على الدستور تدبر هدفها وزارة الشعب ، ثم سألت صحيفة السياسة : هل تعرفين أن كبيرا من رجالك رفع تقريرا الى جهة معينة عن الحالة الدستورية أراد به هدم البرلمان ؟ (٨٠) ، وطفقت « الكوكب » تتحدث عن سوابق « مكائد الاحرار الدستوريين للدستور » وأعادت نشر حديث عبد العزيز فهمى عن الدستور الفضفاض ، ثم كتب العقاد مؤكدا أن وزيرا لاتجاهه « السياسة » تقدم الى جهة عاليه بعريضة يتبرم فيها بالحياة النيابية ويشير بالغائها ويحمل على عاتقه تبعة هذا الأمر الجسيم (٨١) .

وقد أكدت الأيام التالية صحة هذا الاتهام ، فما ان قدمت وزارة النحاس استقالتها فى ٢٥ يونيو حتى كلف محمد محمود بتاليف الوزارة فى نفس اليوم ، وبعد ذلك بثلاثة ايام أصدرت الوزارة الجديدة مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ولم يكن بوسع محمد محمود عندما تولى السلطة ، أن يتفادى مثل هذا الاجراء التمهيدى لخطوة تتلوها ، فهو يعرف سلفا أن وزارته لن تحظ بثقة برلمان اغلبيته من الوفديين ، بل ان احدى صحف الوفد قد تحدته أن يفعل ذلك (٨٢) . وقبل أن تخطو الحكومة الخطوة التالية ازاء البرلمان المؤجل ، راحت صحيفتها تخاطب النواب بتصوير الحياة النيابية على أنها كانت مهزلة استخدمت للمآرب الذاتية (٨٣) .

---

(٧٩) السياسة الاسبوعية ١٢ مارس ١٩٢٧ ، ١٩ مايو ١٩٢٨

(٨٠) كوكب الشرق ١٢ يونيو ١٩٢٨ وكذا ١٥ ، ١٨ يونيو ١٩٢٨

(٨١) البلاغ ١٩ يونيو ١٩٢٨ (المؤامرة تتكشف) ، كوكب الشرق ٢١ يونيو ١٩٢٨ (وزير الثوب الفضفاض) .

(٨٢) كوكب الشرق ٢٩ يونيو ١٩٢٨ (وزارة محمد محمود مثل وزارة زيور)

(٨٣) السياسة ٥ يوليو ١٩٢٨ (الحكم النيابى عمل لا استقلال) .

وقد روى الهلباوى فى مذكراته كيف انه سعى لدى أصدقائه الوفديين حتى لا يتعرضوا للوزارة عند اجتماع البرلمان ، بمعنى الا يطرحوا مسألة الثقة بها حتى تتم الاعمال الباقية الى ميعاد العطلة البرلمانية ، ولهم بعد ذلك أن يتصلوا بناخبيهم وأن يتعرضوا للوزارة واسقاطها ان شاءوا فربما تكون هناك مساع للصلح بين الوزارة والوفد ، ولكن الهلباوى وجد اصرارا على الرفض من جانب النقراشى ، ممثلا عن الوفد ، فعلق الهلباوى بأن الوزارة ستكون اذن مضطرة الى تعطيل البرلمان ، فرد النقراشى : مليكن(٨٤) .

وكانت نية رئيس الوزراء ، بالاتفاق مع الملك ، نحو حل البرلمان قد اتضحت منذ البداية حين ذكر للمندوب السامى البريطانى فى ٦ يوليو . أن حكومته سوف تحل البرلمان وتعلق الحياة النيابية لمدة عامين وربما ثلاثة ، وانها سوف تصدر اعلانا بذلك تفسر فيه تصرفها قبل أن يتم شهر التأجيل ، وقد علق لويد بأن رئيس الوزارة علل ذلك بالرغبة فى مواجهة « الأساليب الثورية للاغلبية الوفدية ، وايقاف بذاءاتها فى البرلمان ، الذى تستخدمه لأغراضها الشخصية ، بالاضافة الى الحاجة الملحة لاقرار مشروعات الرى المعلقة منذ بدء الحياة النيابية فى مصر ، وان حكومته خلال فترة التعطيل سوف تدرس امكانية اعدادنظام حكم نيابى أفضل يتفق وحاجات الناس ، ثم علق لويد على ذلك بأن ثمة صعوبات حول الاعتقاد – ازاء ما اعلنه سابقا فيما يتعلق بالدستور – بأن بوسعه اتخاذ مثل هذه الخطوة الهامة ، وان كان الملك ليس لديه شك فى امكانية اتخاذها » (٨٥) .

واطلع محمد محمود المندوب السامى على المذكرة التفسيرية لمرسوم حل البرلمان وتأجيل الحياة النيابية عملا بالمادة ٨٩ من الدستور بعد أن أجرى عليها تعديلات مع الملك ، الذى وقع القرار وسلمه لمحمد محمود ليصدره وقتما يريد ، وقد طلب منه لويد نسخة من المذكرة بعد تنقيحها فوعده

---

(٨٤) مذكرات الهلباوى ص ٣١٩ – ٣٢١ ، وانظر احمد شفيق ، الحولية السالسة ص ١٥٨٣ .

(٨٥) F. O. 407/207, No. 5, Lloyd to Chamb. July, 7, 1928.

بذلك (٨٦) ٠ وراحت صحيفة السياسة تهون المسألة بالتاكيد على فكرة أن الحياة البرلمانية القائمة فى مصر الآن لا تمكن أحدا من القول بأن لدينا كثرة دستورية وقلة دستورية ، بل كل ما يمكن تصوره كثرة عددية وقلة عددية لاتصدر كلتاهما عن مذاهب تشريعية مميزة ، ٠٠ ثم تساءلت فى استخفاف : هل كان يجب على محمد محمود أن يتقدم الى البرلمان فى الحال ليسمع حكمه بعدم الثقة بالوزراة مهما كان البرنامج الذى تتقدم به ٠٠ أكان يجب عليه أن يسمع حكم البرلمان ويخرج منه مستقيلا تاركا الحكم للنحاس وأعوان النحاس ؟ (٨٧) ٠

لعله قد اتضح أن نية محمد محمود بشأن حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية كانت مبيتة منذ بداية قبوله رئاسة الوزارة ، وأنه كان متفقا عليها مع الملك وليس مع المندوب السامى ، وكانت قضيته بالدرجة الاولى هى تولى الحكم فليس بوسعه قبوله الا على انقاض البرلمان ، الذى يؤلف خصومه أغلبيته ، فلم يكن امامه خيار ، اما قبول السلطة وحل البرلمان ، أو التضحية بالمنصب الخطير ، وهكذا دفع محمد محمود ثمنا غاليا لتوليه السلطة على انقاض الدستور مما يمثل انتكاسة شديدة للحياة الدستورية فى مصر ٠ لقد انعقدت نية الاحرار الدستوريين على تعطيل الحياة النيابية منذ البداية ، ولم يكن تأجيلها شهرا لاتاحة الفرصة لتغلب حكمة التراب كما ادعت صحيفة السياسة ، كما لم تكن المسألة امتهانا للفكرة الديمقراطية فى حد ذاتها (٨٨) ، لأن الدستوريين كانوا يؤمنون بديمقراطية من وجهة نظرهم أو بمعنى يتفق وتوليهم سلطة الأمة ، واذا كانت السلطة قد عرضت عليهم فما حاجتهم للحديث عن الديمقراطية اذن ؟ ٠ ولم يكن بوسع محمد محمود أن يجرى انتخابات جديدة تلعب فيها ادارته دورها ، لأن تجربة صدقى عام ١٩٢٥ لا زالت ماثلة ، حيث أتت نتيجتها مخيبة للآمال رغم كل شىء ٠

---

(٨٦) F. O. 141/516, Fil No. 14431, July, 14, 1928.

(٨٧) السياسة ١٨ ، ١٩ يوليو ١٩٢٨ ٠

(٨٨) السياسة ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٦٦٠

على كل حال حدث الانقلاب الدستورى واستصدر محمد محمود الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ وايقاف تطبيق بعض مواد الدستور مدة ثلاث سنوات ، على أن يعاد النظر فيها عند انقضاء المدة لتقرير الانتخابات أو التأجيل زمنا آخر ، أما السلطة التشريعية خلال هذه الفترة فستتولاها الحكومة طبقا للمادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون (٨٩) ، وأرفقت الوزارة بالأمر الملكى مذكرة تفسيرية تبرر هذا المسلك وتتحدث عن « فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة مكان الزعامة من حزب الأكثرية وأفسدت الحيـاة العامة ووسـعت نطاق الانقسام فى الأمة ، وجعلت الحياة النيابية أداة طغيان لها واستبداد ٠٠ حتى عجزت الحياة النيابية عن تنفيذ أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة فى مرافق البلاد ٠٠ لذا وجب ألا يكون البرلمان عقبة فى سبيل الأخذ بالأسباب الموصلة لهذه الاصلاحات ٠٠ كذلك ترى الوزارة أن ينظر فى قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون فى تعديله اصلاح الحالة ، على أن النظام النيابى والمسئولية الوزارية لن يمسهما التعديل » (٩٠) ٠

وراحت « السياسة » تروج للسياسة الجديدة وتطمئن الناس على الدستور وتهون من المسألة التى لا تعدو أن تكون من وجهة نظرها « سوى تسريح لجماعة من النواب والشيوخ،وأن حل البرلمان كان هو العلاج الذى لامفر منه لصيانة الدستور عن أن يمسخ فيصبح شرعا خاصا لطائفة معينة ،

---

(٨٩) نص الامر الملكى فى كتاب اليد القوية ص ٣٨ ــ ٣٩ ، السياسة ٢٠ / ٧ / ١٩٢٨ ٠

(٩٠) نص المذكرة الوزارية فى كتاب اليد القوية ص ٣٦ ــ ٣٨ والمواد المعطلة من الدستور هى ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ثم الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ وهى التى تنص على اجراء الانتخابات وعدم جواز تعطيل احكام الدستور الا زمن الحرب وعدم جواز تعديله الا بقيود تحددها المواد ، ثم الفقرة التى تمنع انذار الصحف وايقافها بالطريق الادارى ٠ (الرافعى : فى اعقاب ج ٢ ص ٥٩ ــ ٦٢ نص المواد) وقد نكر طارق البشرى (الحركة السياسية ص ٢٨) أن الذى أعد هذه المذكرة هو عبد الحميد بدوى وهو الذى وضع أسس دستور صدقى عام ١٩٣٠ ٠

وأضافت أن حزبها هو اهل الدستور وقبيله ، فيهم نشأ وفي رعايتهم ترعرع ومن اجله كان حزبا وله سميا (٩١) ٠

وليس من الصعوبة بمكان تفنيد هذه المزاعم ودحضها ، كما أنه ليس من السهل الدفاع عن مسلك الوزارة أيا كانت مقالات صحيفتها وتبريرات رجالها فكلها تدخل في باب الجدل « البيزنطى » الذى يهدف الى الدفاع عن النفس اكثر مما يدخل في قناعات تتصل بصيانة الدستور والحفاظ عليه واقامة حكمه بالفعل ٠ ومن ثم سنضرب صفحا عنها جميعا ونستشهد باعتراف بطل الانقلاب نفسه ، محمد محمود باشا ، حين ذكر في كلمة له امام أحد الوفود المؤيدة « ان هذا الدستور اذا كان قد هدم فهم الذين هدموه وجدهم وعليهم وحدهم تقع تبعة ما حدث » (يقصد الوفديين) ، وصرح في كلمة أخرى « نحن الذين وضعوا الدستور ونحن الذين جاءوا بالحياة البرلمانية أولا وثانيا ٠٠ » (٩٢) ولسان حاله يقول : نحن الذين نجيء به ونحن الذين نذهب به ٠

وذهبت صحيفة السياسة تؤكد حق الملك في حل البرلمان وصيانة الدستور وتساءلت في دهشة : الا يباح للملك ما يباح لأقل فرد من أبناء الأمة من حق الدفاع عن الدستور وصيانته من كل ما يراد به من عبث ، فهل تنكروا على الملك ما تبيحونه لانفسكم ؟ (٩٣) ، وكأن الذى حدث بالفعل كان صيانة للدستور وحفاظا عليه ، ثم ان وعد الحكومة بتعديل قانون الانتخاب معناه انعقاد النية على الاتيان بنواب يؤيدون النظام القائم ٠ وغنى عن التوضيح أن بوسع هؤلاء النواب تعديل الدستور بشكل يتفق مع النظام ٠٠ بشكل دستورى ، وقد أيد الدكتور هيكل هذه السياسة ووافقت عليها معه هيئة تحرير « السياسة » ، باستثناء محمود عزمى وتوفيق دياب اللذين انسحبا من تحرير الصحيفة واختصما النظام والحزب بسبب ذلك ٠ وقد كتب هيكل بأن مصر جميعا تؤيد السياسة التى لم يكن هناك بد من

---

(٩١) السياسة في ٢٥ يوليو ١٩٢٨ ٠

(٩٢) اليد القوية ص ٥٧ كلمتيه في ٦ ، ٩ أغسطس ١٩٢٨

(٩٣) السياسة في ٢٦ يوليو ١٩٢٨ ٠

اتباعها لاصلاح حياة البلاد وتقويم الخلق السياسى فيها ، سياسة تعطيل الحياة النيابية بمجلسيها ، حتى يتسنى للحكومة تنفيذ سياسة انشائية سليمة من جهة وحتى يوضع نظام للانتخاب يجعل الحياة النيابية ممثلة للبلاد تمثيلا صحيحا ، وهذه السياسة التى عرفها قلم تحرير السياسة ووافق عليها قبل صدور المرسوم بها هى السياسة التى أيدناها ونؤيدها»(٩٤)، وشبه محمد علوبة الدستور بالبنادق فى يد الحراس ، فاذا ما كونوا عصابة تعبث بالأمن أفليس من الواجب جمع السلاح من أيديهم ومعاقبتهم ؟ ونكر الهلباوى أن تعطيل الدستور كان حكما تهديديا يشبه الحكم الذى يصدره القاضى على شخص بالغرامة كل يوم عشـرة جنيهات ان لم يقم بكيت وكيت (٩٥) ٠

ورغم أن مصادر الحزب ادعت أن محمد محمود ما فعل ذلك الا صيانة للدستور والديمقراطية ، الا أن كتابه راحوا يدعون لاقامة الدكتاتورية ويتغنون بالنظم الدكتاتورية فى ايطاليا واسبانيا وتركيا ، وشـدة حاجة الشعوب الآن لأمثال حكامها وهم مؤيدون من الشعب ، لان الدكتاتور عادة هو نابغة قومه وهو فى هذا العصر غيره فى العصور السابقة لانه يقدم مصلحة وطنه على كل اعتبار ، كما وصفت صحيفة السياسة الحكومات الوطنية التى قامت فى أعقاب الحرب بانها حكومات دكتاتورية فى الواقع ، دستورية فى الظاهر لكنها تعمل باسم الأمة (٩٦) ، وقد امعنت السياسة فى اتهام خصومها وتيئيس الناس من الحياة البرلمانية ، بالافراط فى الحديث عن الاتجار بالنيابة فى البرلمان ، والحديث عن « دكتاتورية الاصلاح والاستنارة » ، التى تنقذ البلاد من « دكتاتورية الفوضى والنصب السياسى » ، وابتدعت أيضا

---

(٩٤) السياسة ٣٠ اكتوبر ٢٨ افتتاحية هيكل ، وكان لطفى السيد أستاذه وزيرا بنفس الوزراة حيث صدر مرسوم الحل ممهورا بتوقيعه ضمن هيئة الوزارة وقد عاد الدكتور هيكل فى عام ١٩٤٩ ليذكر ان محمد محمود استعاض عن البرلمان بالاتصال بالشعب مباشرة عن طريق الاجتماعات العامة والخطب فى الاقاليم وكان هذا طبيعيا ٠ الخ (السياسة ٢ فبراير ١٩٤٩) ٠

(٩٥) السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٢٨ ، ٨ ديسمبر ١٩٣٥ ٠

(٩٦) السياسة الاسبوعية أول سبتمبر ١٩٢٨ ، السياسة ٢٣ نوفمبر ١٩٢٨

الفاظا جديدة ، كالديمقراطية الجاهلة والديمقراطية المثقفة ٠٠ والطريف أنها كانت تتحدث عن « هيمنة مجلس للوزراء على شئون الدولة ، وكذلك أوامر الملك التى لاتخلى الوزراء من المسئولية فى حال من الاحوال » ولم تذكر أمام من ستكون هذه المسئولية ، ومن الذى سيحاسبها عليها ، كما اتهمت خصوم الحكومة بانهم حين يطعنون فى صفة الوزارة فانهم ينازعون الرئيس الأعلى ـ الملك ـ حقه ويعلنون أنهم خارجون على نظام الدولة ويتمردون ويثورون عليه (٩٧) ٠

واستمرت « السياسة » تضرب على نفس الوتيرة ، فذكرت أنهم اخترعوا ما سموه الرأى العام أى الجمهور ، ولا يخفى أن الجمهور لا رأى له فى المسائل العامة ، حتى فى البلاد المتمدنة،وأبدت اعتقادها بأن الديمقراطية كلمة تنطوى على مجموعة من المبادىء والقواعد النظرية فى عالم الحقيقة وقد اضمحل نظامها وحان سقوطه (٩٨) ٠ وهكذا راحت الصحيفة تتخبط فى التخريجات والتفسيرات تارة ، وتتمسح بالاعتاب الملكية وتتهم خصومها بالتمرد والثورة تارة أخرى ، وهى التى طالما أغرقت صفحاتها بالحديث عن الدستور والحياة الدستورية ، والحكم النيابى وفلسفة الديمقراطية ٠

وجدير بالذكر ان اجراء رئيس الوزارة لم يلق معارضة داخل حـــزب الاحرار الدستوريين ، فلم نعرف أحدا من رجال الحزب خرج عليه أو احتج على تعطيل الحياة النيابية واقامة حكم اشبه بالدكتاتورى منه بأى نظام آخر ، باستثناء احتجاج وانسحاب محمود عزمى وتوفيق دياب من صحيفة السياسة (٩٩) ٠ وعندما اشتد حرج مركز الوزارة نتيجة اصرار الانجليز

---

(٩٧) السياسة ٧ يناير ١٩٢٩ (دكتاتورية الاصلاح ـ بدون توقيع) ثم أول يوليو ١٩٢٩ (الديمقراطية الجاهلة ـ بدون توقيع) ٠

(٩٨) السياسة ١١ يوليو ١٩٢٩ (الديمقراطية المجهولة لشمس الدين طراف ، ١٦ يوليو ، مقالة أخرى له بنفس العنوان ، وخطبة هيكل فى النادى المصرى بلندن ، السياسة ١١ / ٧ / ١٩٢٩) ٠

(٩٩) اصدر عزمى ودياب بيانا ذكرا فيه انهما انسحبا حين اعتدى على الدستور ، واصبحا فى صفوف المعارضة حين اشتركا فى تحرير صحيفة وادى النيل التى كانت تهاجم الوزارة بعنف شديد ، انظر وادى النيل ١٩ ـ ٢١ ، ٢٦ سبتمبر ١٩٢٨ افتتاحياتهما ، ثم الاهرام ٢١ يوليو ١٩٢٨ ، محمد توفيق دياب : اللمحات ، ص ٣١ ٠

على أن يكون الاتفاق حول القضية الوطنية مع حكومة نيابية ، فى الوقت الذى بدأت فيه الوزارة تضيق ذرعا بتدخل الملك وأوتوقراطيته ، وقد عانت كذلك من هجوم الوفد وصحافته ، فقد تكاتفت العوامل التى أدت الى تقديمها استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ٠ واختير عدلى يكن لتأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات وتعيد النظام النيابى ، وكان على الحزب أن يقرر موقفه من التغيرات الجديدة ، وهل سيدخل الانتخابات الجديدة أم لا ، فى الوقت الذى عجز فيه عن الالتئام وكان يعانى من خلافات داخلية تفجرت عقب خروجه من السلطة ، فلم يكن ، وهذه حاله ، بقادر على خوض المعركة الانتخابية ، كما لم يتغير قانون الانتخاب بجعله على درجتين كما أراد قادته ، من ثم فان اجراء الانتخابات بقانون الانتخاب المباشر سوف لا يضمن للحزب مجرد أقلية محترمة ، ولذلك يبدو صحيحا أن الحزب قرر عدم الاشتراك فى الانتخابات خشية سقوطه سقوطا فاحشا ، كما أراد اظهار البرلمان فى صورة برلمان ينتخب « لغاية خاصة » وهى ابرام المعاهدة حتى يتيسر لهم المطالبة بحله اذا ما فشلت المفاوضات الجديدة (١٠٠) ٠

وقد ذكر الدكتور هيكل فى تبرير امتناع الحزب عن دخول الانتخابات أنه كان سيخوضها على أساس المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات محمد محمود ــ هندرسن باعتباره خير ما يمكن الوصول اليه فى ذلك الوقت ، ولكن حزبه اراد ألا يقيم عقبه فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس حزبه (١٠١) ، ولكن الواقع أن قيادات الحزب كانت تقدر سلفا موقف خصومهم منهم ، كما يقدرون قيمة مقترحات «محمود ــ هندرسن»، مما سوف يخذلهم اذا ما طرح على الرأى العام على رأس برنامج انتخابى ٠

ولما أجريت الانتخابات وظهرت نتيجتها لصالح الوفد ، تشككت السياسة فى قيمة نجاحه ، ومدى تمثيله للأمة ، وذكرت أن البرلمان لا يمثل

---

(١٠٠) الرافعى : فى اعقاب ، ج ٢ ص ١١٠٣ ، البلاغ ٢٤ / ١٠ / ١٩٢٩ ، رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ــ ١٩٣٦ ص ٧١٥ ، نبيه بيومى : الحياة البرلمانية ص ٣١٤ ــ ٣١٠٦ ٠

(١٠١) هيكل : مذكرات ، ج ١ ، ص ٣١١ ٠

الأمة تمثيلا حقيقيا ، لأن عدد الذين اشتركوا فى الانتخابات ضئيل جدا بالنسبة لمن لهم حق الانتخاب ، ولأن عدد الناجحين من مرشحى الوفد لايتناسب مع ما أعطى لهم من أصوات (١٠٢) . وعموما ضرب الاحرار الدستوريون بامتناعهم عن دخول الانتخابات ومقاطعتها ، أول سابقة فى تاريخ مصر البرلمانى ، وقد نجح خصومهم فى استخدام هذه المسألة فامتنعوا عن خوض انتخابات أجراها الاحرار الدستوريون وغيرهم فيما بعد مما أثر فى الحياة النيابية المصرية تأثيرا بالغا . وقد دلتنا تجربة الانقلاب الدستورى الأخير على أن الأحرار الدستوريين لم يصدروا فى كتاباتهم عن ايمان عميق وأصيل بالحياة البرلمانية ، وانما اتخذت شكل استظهار للثقافة الحديثة ، باعتبارها من عناصر الوجاهة الاجتماعية ، كما اتصلت بمواقف تكتيكية تتعلق بحركة الحزب السياسية ، نفس اتصالها بمفهوم ضيق لمعنى الأمة وسلطة الأمة ، باعتبارها أسلوبا يحقق مصلحة « أصحاب المصالح الحقيقية » .

***

توالت الاحداث التى أفضت الى استقالة وزارة النحاس الثانية بسبب صدامها مع الملك وفشل مفاوضات رئيسها مع هندرسن فقدمت الوزارة استقالتها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ وكلف اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى نفس اليوم ، وبدأ بتأجيل البرلمان شهرا ، ولما ثارت عليه الصحف الوفدية، دافعت عنه صحيفة السياسة فذكرت أن ذلك حق دستورى للملك لا مطعن عليه من الناحية الدستورية ، ووصفت موقف الوفد من الحكومة بأنه موقف عناد وسخف لأنه لا يدرى ما تعتزمه (١٠٣) ، لقد دافع الحزب عن مسلك الوزارة وفى ذهنه أنها تعتزم أمرا ، لأن هذا ما حدث بالضبط عندما كلف محمد محمود بتأليف وزارته ، بينما كانت أغلبية مجلس النواب من خصومه وقبل أن ينتهى أمد التأجيل ، أصدرت الوزارة قرارا بفض الدورة البرلمانية، ودافعت « السياسة » أيضا عن هذا الاجراء ، واعتبرته صحيحا من الناحية

---

(١٠٢) السياسة ٢٣ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ .

(١٠٣) السياسة ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

الدستورية واتهمت الوفد بالحزبية العمياء (١٠٤) . ولما أحس الحزب بما تعتزمه الوزارة ازاء الدستور ، اجتمع مجلس ادارته في ١٩ يوليو ١٩٣٠ واصدر قرارين ينصان على أن المضار الاجتماعية والاقتصادية والنظامية التى وقعت للحياة الحزبية ليس منشؤها الدستور حتى يمكن التفكير فى تغيير قواعده، بل منشؤها طغيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادىء العدل والدستور ، وان الحزب ليصرح بمحافظته على عدم المساس بأسس الدستور، مثل الحريات العامة وأن الامة مصدر السلطات والمسئولية الوزارية ، كما يستمر الحزب فى تأييده للحكومة الحاضرة فى القضاء على الفوضى والاضطراب واعادة النظام والسكينة (١٠٥) .

وفى ٢٩ سبتمبر اجتمع مجلس الادارة وأعلن تمسكه بقراريه السابقين وأضاف قرارا جديدا ينص على أن يكون تنفيذ الانتخابات المقبلة كفيلا للناخبين بحرية ابداء الرأى لكى تمثل الامة تمثيلا صحيحا ، مع تفويض رئيسه ومن يختارهم من أعضاء مجلس الادارة لتنفيذ هذه الخطة (١٠٦) . وبذا كان الحزب يرى أن العيب ليس فى الدستور ، وانما فى قانون الانتخاب ، ومن ثم رفض المساس بأسس الدستور بينما أقر تعديل قانون الانتخاب الذى كان الحزب يعانى منه ، وقد وعدته الوزارة بأنها لن تمس أسس الدستور كما لن تعدل قانون الانتخاب الا بعد أخذ رأيه فى ذلك ، ولكنها فى الواقع أحاطت عملها بسياج من الكتمان ، فلما بدت نذر تعطيل الدستور تظهر تدخل الاحرار الدستوريون لديها لصرفها عما أرادت (١٠٧) . ويبدو أن هذا

---

(١٠٤) السياسة ١٤ يوليو ١٩٣٠ .

(١٠٥) محضر جلسة مجلس ادارة الحزب فى ١٩ يوليو ٣٠ فى السياسة ٢١ / ٧ / ١٩٣٠ .

(١٠٦) نص محضر جلسة ٢٩ / ٩ / ٣٠ (السياسة ٣٠ / ٩ / ٣٠) ، هيكل وآخران : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ص ١٦ .

(١٠٧) هيكل وآخران : السياسة المصرية ص ٢٨ ـ ٢٩ ، ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال جـ ١ ص ١١٦ ، وانظر رواية صدقى ودفاعه عن موقفه ازاء موقف الدستوريين منه فى الاهرام ١ / ١١ / ١٩٣٠ ، سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ص ٢٨٩ ـ ٢٩١ .

« الكتمان » هو ما ضايق الحزب بالفعل ، وقد ذكر هيكل « أن صدقى لم يجاملنا مجاملة الصديق ، ولم يفكر أثناء وضعه الدستور الجديد أن يطلعنا على شيء من أمره فكان لذلك أثره فى نفوس الكثيرين منا » (١٠٨) . ثم مالبث الحزب ان سحب تاييده للوزارة « بعد أن بذل كل ما استطاع من مجهودات لكى لا تمس أسس الدستور ، ومع ما عدلت الحكومة عنه من الآراء ، فان ما ظلت متمسكه به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان ويجعل الحياة النيابية معطلة فى أهم خصائصها » (١٠٩) .

وكان الحزب قد اشترك بالفعل مع الوزارة فى مراجعة قانون الانتخاب، وقبلت الوزارة طائفة من ملاحظاته ولم تقبل طائفة أخرى ، ولكن بدا اصرار صدقى على تغيير الدستور برمته عندما أرسل اليه الحزب وفدا يطلب اليه ، باعتباره حرا دستوريا قديما ، عدم المساس بأسس الدستور ، فأبلغهم أنه لا يستطيع ، ذلك أن حكومته اعتزمت أصدار الدستور الجديد غدا (٢٣ أكتوبر ١٩٣٠) (١١٠) ، وما ان اصدرت الوزارة الدستور الجديد المعروف بدستور عام ١٩٣٠ حتى شن حزب الأحرار الدستوريين عليها حملة قوية ، فصرح محمد محمود لمراسل الديلى تلجراف أنه يفضل أن يدفن على أن يكون فى المركز الذى فيه صدقى باشا اليوم ، كما صرح بأن دستورا يعطى للأمة تحت خوذات رجال البوليس وبنادق الجيش لهو دستور يذوب بين يوم وليلة ، وأعلن أن حزبه سيرفع راية الجهاد حتى يعود دستور الأمة كاملا .. « نعم سيعود دستور الأمة ومن أنذر فقد أعذر » (١١١) .

انتقل الحزب الى معسكر المعارضة ، مع أعداء الامس ، الوفديين . وأصدر قراره بعدم الاشتراك فى الانتخابات « لان الوزارة الغت دستور الأمة

---

(١٠٨) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٢٢٣

(١٠٩) محضر مجلس ادارة الحزب (السياسة ٢٢ / ١٠ / ٣٠) وانظر سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ص ٢٩٠

(١١٠) السياسة ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ .

(١١١) السياسة ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣١ اكتوبر خطب محمد محمود باشا فى الوفود .

بجرة قلم واستبدلت به دستورها فاهدرت سلطة الامة » واصدر محمد محمود بيانا باسم حزبه يعاهد فيه الامة على العمل لرد دستورها اليها واعلاء شأن الحريات جميعا ، وبررت « السياسة » قرار الحزب بأن للامة الحق فى أن تسلك هذه الطريق السلبية المشروعة لاحباط ما يريد صدقى لحرياتها من كيد (١١٢) ٠ واشترك حزب الاحرار مع الوفد فى مقاطعة الانتخابات وتألفت بينهما لجنة اتصال لتنفيذ ومتابعة قرار المقاطعة ٠

وهكذا انقلب الحزب على الوزارة التى لم تأخذ بملاحظاته جميعا حول قانون الانتخاب وما يتصل به من نصوص الدستور ومن هنا حنقه عليها لكتمانها وتضليلها اياه ، ولعله كان يطمع أن يعدل قانون الانتخاب بما يجعل الحزب – مع توجيه الادارة للانتخابات ذاتها ، فى مقابل تعضيده الوزارة – يفوز بأغلبية ذات تأثير فى البرلمان المقبل ، مما يتيح له فيما بعد تبادل الحكم مع صدقى ، بعد أن ضاعت عليه فرصة تأليف الوزارة ، يضاف الى هذا أن الحزب لم يكن رافضا لفكرة تعديل الدستور منذ البداية ، فتحديدهم للمسائل التى لا ينبغى أن يمسها التعديل يعنى الموافقة على تعديل ما سواها ضمنيا مع تجاهلهم أن تعديل الدستور لا يتم الا طبقا للنصوص الواردة به وأنه لا يعدل بلجنة حكومية ، ففى ذلك مخالفة صريحة لنصوص الدستور ذاته ، وهذا كله يحملنا على الاعتقاد بأن الخلاف حول تعديل الدستور كان هو السبب الرئيسى للصدام مع وزارة صدقى ٠

والطريف أن صحف الحزب راحت تتحدث عن « الدستور ورجل الشارع ٠٠ ذلك الذى تصبح حقوقه وديعة فى يد القضاء بعد الانتخابات ، والذى يعود الجميع ليحتكموا الى ارادته واختياره ٠٠ انه كتلة بطيئة ولكنها وطيدة وكذلك الحق ٠٠ قد يستخف بها الذين يحسبون أنهم من طراز المتفوقين ولكنهم لا يستطيعون أن يتقدموا خطوة من غير هذه الكتلة » ٠ كما ذهبت صحف الحزب الى حد القول بفشل النظم الدكتاتورية ، وذكرت

---

(١١٢) الاحرار الدستوريون ١٢ ، ١٥ ، ١٧ يناير ١٩٢١ ، ومحضر مجلس الادارة فى السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ وكذا نص نداء محمد محمود ٠

أن الحكم المطلق وسيلة خطرة لحكم الشعوب المستنيرة ، وأن القيصرية سحقت فى روسيا والمانيا والنمسا وانهارت دعائم الدكتاتورية (١١٣) .

وكان أخطر ما فى مقاومة الاحرار الدستوريين لصدقى ودستوره هو استعداء انجلترا والتلميح بامكانية تدخلها فى هذه المسألة الداخلية البحتة فذكرت صحيفتهم « ان نظام صدقى لا يتفق مع ما تعلنه السياسة الانجليزية على أنه مقصدها من علاقاتها مع مصر ، ولن يكون هناك اتفاق مع انجلترا الا فى ظل دستور ١٩٢٣ مادامت انجلترا حريصة على اتمام الاتفاق » (١١٤) .

انصبت اعتراضات حزب الاحرار الدستوريين على الدستور الجديد ، حول كونه قضى على كل الآثار المترتبة على مبدأ أن الامة مصدر السلطات ، وان استبقى نص هذا المبدأ ، بعد أن أصبح مجلس النواب لا يملك أن يقترع على الثقة بالوزارة أثناء نظر الميزانية ولا عقب استجواب يقدم من أحد أعضائه ، بل يجب لطرح مسألة الثقة ان يقدم طلب من ثلاثين عضوا يحددون فيه الموضوع المراد طرح الثقة على أساسه ، على ألا يكون الاقتراع بعد المناقشة بيومين ، ولكى تستقيل الوزارة يجب أن يكون عدد المصوتين ضدها نصف عدد أعضاء المجلس جميعا زائدا واحدا ، كما فرض لطلب الانعقاد غير العادى شروطا جعلته مستحيلا .. كما أنه ليس للبرلمان حق اقتراح القوانين المالية مما تملكه الحكومة وحدها فى غيبته فاذا جاء البرلمان ولم يوافق على عمل قامت به ، كانت عدم موافقته منصبه على المستقبل وحده غير منصرفة الى الماضى ، يضاف الى ذلك كله أنه احتوى نصا لكبح جماح الصحافة ، وقد فسر الدكتور هيكل الدافع الحقيقى من وراء الدستور بأنه لم يكن التفكير فى الاصلاح بقدر ما كان تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان (١١٥) .

---

(١١٣) السياسة الأسبوعية ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٠ (الدستور ورجل الشارع للمازنى) ، ثم السياسة ٢٨ يونيو ١٩٣٢ ، افتتاحية بدون توقيع .

(١١٤) السياسة الاسبوعية ٣ يناير ١٩٣١ (دستور الامة عائد لامحالة لهيكل) .

(١١٥) هيكل وآخران : السياسة المصرية ، ص ٣٠ - ٣٢ ، هيكل : مذكرات ج ١ ص ٣٢٣ وكان يسمى دستور ١٩٢٣ بدستور الامة ودستور صدقى بدستور

ونتيجة لقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات لم يضم مجلس النواب الجديد (عهد دستور ١٩٣٠ - ١٩٣٤) أحدا من الاحرار الدستوريين ، سوى دسوقي أباظة الذى خرج على قرار الحزب ورشح نفسه ، ونجح باعتباره حرا دستوريا مستقلا ، كما لم يفز أحد منهم بعضوية مجلس الشيوخ سواء بالتعيين أو الانتخاب (١١٦) وقد واصل الحزب مقاومته لنظام صدقي ودستوره متعاونا ومنسقا مع الوفد ، فامتدت نشاطاته وتحركاته الى الاقاليم ، كذلك لم تكف صحيفته عن المطالبة بعودة دستور الأمة ، وخاصة خلال عهد وزارة نسيم (نوفمبر ٣٤ - يناير ١٩٣٦) (١١٧) ، الى ان استصدرت الوزارة امرا ملكيا (رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤) بالغاء دستور ١٩٣٠ ، وذلك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، وقد تضمن هذا الأمر كيفية تولى السلطة الى ان يوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه (١١٨) . ومن ثم لم تتقرر عودة دستور ١٩٢٣ ، ومن هنا تعالت صيحات الحزب مطالبة بعودة دستور الأمة اليها . وقد عقد الحزب اجتماعا كبيرا فى ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ، وألقى رئيسه خطبة مشهورة هاجم فيها الوزارة صراحة « لأنها جعلت اعادة الدستور والحكم النيابى لمصر رهنا بمشيئة الانجليز » (١١٩) ، وبعد أكثر من شهر ارتفع المد الوطنى خلاله واندلعت المظاهرات فى أرجاء البلاد اثر تصريح لوزير الخارجية البريطانية ، فى ٩ نوفمبر ، اعتبر تدخلا فى شئون مصر الداخلية، فاصبحت البلاد على شفا ثورة قومية ، ثم تألفت الجبهة الوطنية من الاحزاب المصرية فى ١٠ ديسمبر ، وانبثقت منها لجنة - مثل فيها الدكتور هيكل حزبه - وضعت صيغة كتاب لرفعه للملك بطلب اعادة دستور ١٩٢٣ ورفع

= الحكومة ، وحول نقد دستور ١٩٣٠ انظر : الرافعى ، فى أعقاب ج ٢ ص ١٥٣ - ١٥٥ ، على الدين هلال : السياسة والحكم ص ١١٣ - ١١٨ ، الريس : الدستور والاستقلال ج ١ ص ١٢١ - ١٢٦ .

(١١٦) محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية ج ٦ ص ٢٣٤ - ٢٤١ حيث توجد أسماء الأعضاء .

(١١٧) السياسة ، ٢٨ مايو ، ١٠ يونيو ١٩٣٥ ، هيكل : مذكرات ج ١ ص ٣٣١

(١١٨) نص المرسوم فى كتاب الريس : الدستور والاستقلال ج ١ ص ١٩٨ ، انظر : محمود عزمى : الايام المائة ، ص ٤٠ - ٤١

(١١٩) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

الكتاب بالفعل الى الملك فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، فأصدر امره الملكي عشية نفس اليوم باعادة الدستور ·

* * *

استقالت وزارة نسيم وألف على ماهر وزارة غير حـزبية لتجـرى الانتخابات ولم تتفق الاحزاب على توزيع المقاعد مثلما حدث عام ١٩٢٦ · ومن ثم دارت المعركة الانتخابية فى أبريل ١٩٣٦ عنيفة ، تقدم لها الاحـرار الدستوريون باثنين وأربعين مرشحا ، نجح منهم خمسة عشر فقط (١٢٠) · فكانت نتيجة مخيبة لآمال الحزب ، ولم يفز من كبار قادته الدكتور هيكل وحامد وأمين العلايلى وابراهيم الطاهرى وعبد السلام عبد الغفار وسيد خشبة وغيرهم ، كما أعادت اليهم أغلبية الوفد الساحقة (١٩٠ نائبا) ذكرى نتيجة عام ١٩٢٤ ، وشبح الدكتاتورية البرلمانية ·

وبتتبع نشاط نواب الحزب داخل مجلس النواب ، سوف يتبين لنا ما اذا كانوا قد شكلوا خلال هذه الهيئة مجموعة برلمانية معارضة فعالة أم لا · وقد تولى محمد محمود زعامة المعارضة ، حيث بدا نشاطه عندما عرض على المجلس مشروع القانون الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية ، فألقى من صفوف اليسار خطبة تحليلية دقيقة على نحو ما مر بنا وشاركه فى هذه المسألة النائب الدستورى عبد المجيد صالح وقد رد عليهما مكرم عبيد وذكر ان الحكومة كانت تنتظر من المعارضة « ان تتقدم لها بالمديح كى توصف بالتقدير » فعلق صالح بقوله : ان المديح ليس من عمل المعارضة ولكنه شغل الاغلبية ·· وان وظيفة المعارضة أن تسمع الجرس الأخير (١٢١) ·

وقدم دسوقى أباظة استجوابا لرئيس الوزراء حول فـرق القمصان

---

(١٢٠) السياسة ٢٩ / ٣ / ٣٦ قائمة بالمرشحين ، ثم ٤ ـ ٨ مايو النتائج ، وانظر ايضا : Quraishi, Liberal Nationalism, p. 132.
عزة وهبى : تجربة الديمقراطية ص ١٣٦ ·

(١٢١) مضابط النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٩ يوليو ١٩٣٧ ص ٢٠٣٩ ـ ٢٠٤٠ ·

الزرقاء الوفدية معرضا بمسلكها وأعمالها غير المشروعة التى لا يقرها القانون وطلب الى الحكومة وضع حد لهذه الفوضى وحل هذه الفرق التى يتنافى وجودها مع الحياة النيابية ، وقد تهربت الحكومة من الرد على هذا الاستجواب بتأجيله من وقت لآخر ، ومالبث أباظة أن قدم استجوابا آخر عن السياسة الحزبية بين الطلبة ومعاملة البوليس لهم بالجامعة ، وسجل على الحكومة سعيها لاشتغال الطلبة بالسياسة ، مستدلا بخطبة مكرم عبيد عن المعاهدة التى ألقاها فى الجامعة ، واجتماع رئيس الوفد بالطلبة الوفديين فى النادى السعدى وتسميتهم « بجنود سعد » (١٢٢) ، ولم تحر الحكومة جوابا فاثبت النائب عليها صحة ما اتهمها به · وقد كثرت استجوابات النواب الدستوريين خلال هذه الهيئة ، مما أزعج الحكومة وأقلقها وجعلها تتهرب كثيرا بتأجيل مناقشة الأسئلة والاستجوابات ·

وقد اتهم أحمد عبد الغفار الوزارة فى نزاهتها ، حين استجوبها بشأن تصرفاتها بخصوص مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ووجود عصبة من الشركات الأجنبية التى وضعت خططا فى الداخل والخارج وعهدت بتنفيذها الى عثمان محرم وظل هذا الاستجواب يؤجل دون جدوى ، حتى اقترح محمد محمود أن توقف الحكومة المضى فى المشروع حتى يصدر المجلس قراره بهذا الشأن ، وطلب بيانات مفصلة عن المشروع والادوار التى مر بها ، وكذا انتداب لجنة من الخبراء العالميين لفحصه وتقديم تقرير عنه ، وقد لقيت هذه الاقتراحات موافقة عامة (١٢٣) ، وتسجل مناقشة هذا الاستجواب وعيا برلمانيا

---

(١٢٢) المصدر السابق ، جلسة ١ / ١١ / ٣٧ ص ٣٠ ــ ٣٢ نصوص استجوابات اباظة باشا ، وفى جلسة ١٠ / ١١ / ٣٧ قدم سؤالا لوزير المالية عن استثناءات لرجال الادارة وقدم كشفا مدعما بالارقام اتهمها فيه بمحاباة انصارها على حساب خزانة الدولة ·

(١٢٣) المصدر السابق ، جلسة ١ / ١١ / ٣٧ ص ٣٠ ــ ٣٢ وص ٦٨٢ ، وأنظر استجواب الحكومة عن قسوتها مع الاهالى فى حادث ميت عساس حيث أرسلت المعارضة وفدا للحصول على المعلومات من الاهالى ، وسجل نواب المعارضة على الحكومة اساءة استعمال سلطتها واستباحة الحريات (جلسة ١٢ / ٥ / ٣٧ ص ١٧٧٩ ــ ١٧٨٩) ·

طيبا على كل حال . وربما كانت المرة الوحيدة التى سقط فيها استجواب قدمه نواب الحزب ، بعد اجابة مفحمة من رئيس الوزراء مصطفى النحاس — عندما تقدم النائبان الدستوريان عبد الرازق القاضى ومدنى حزين باستجواب حول رفض مجلس الوزراء اقامة حفل تتويج دينى للملك « فما هى الأسباب مع أن الدين الاسلامى دين الدولة وأن مصر متصدرة لزعامة الامم الاسلامية فى الشرق ، مع ما فى هذا الحفل من احياء للدين الاسلامى وتقدير لرجاله ؟ » فرد رئيس الوزراء بأن الدستور ينص على أن الملك يحلف اليمين الدستورية قبل مباشرة سلطته وأن هذا هو الاجراء الوحيد الذى اشترط فى مباشرة جلالته لسلطته الدستورية ، وأنه لا يجب اقحام الدين فيما ليس منه (١٢٤) .

ويبدو أن هذا الاستجواب كان محاولة للاصطياد فى الماء العكر بين الوزارة والملك ، ورغم أن احدا من نواب الحزب الآخرين لم يجرؤ على تأييد صاحبيه الا أن موقف الحزب كان فى صف الملك فى صراعه العنيف مع الوفد ، وعندما رفع الملك اسم يوسف الجندى من قائمة المرشحين لتولى منصب وزارى علقت السياسة « بأن سلطة الملك الدستورية يمكن أن تتسع وتضيق دون مساس بالدستور من الناحية النظرية فللملك من هذه الناحية حقوق مترامية الأطراف ، وحسبك أن تذكر أنه هو الذى يعين الوزراء ويقيلهم وهو الذى يحل مجلس النواب . ان الحقوق التى له بالدستور وديعة استودعتها الامة اياه ليستعملها فى مصلحتها ، فما دام وجه المصلحة ظاهرا لم يكن لأحد أن يعترض باسم الحدود الفعلية لسلطة الملك الدستورية » (١٢٥) . وغنى عن التعليق أن الصحيفة كانت تدافع عن حق الملك بتفسير نصوص الدستور بما يتفق وتوسيع سلطاته رغم ما فى هذا الأمر من خطورة شديدة .

ويتصل بذلك كله مهاجمة الدكتور هيكل لفكرة جعل وظائف الديوان الملكى والخاصة الملكية خاضعة لاشراف الوزارة وأن « حركة الوزارة التى ترمى الى تنظيم السلطة الملكية تنظيما يجعل القصر تابعا لوزارة ، ترمى بذلك

---

(١٢٤) المصدر السابق ، جلسة ٢١ / ٧ / ٣٧ ص ٢٢٢٠ — ٢٢٢٢ .

(١٢٥) السياسة الاسبوعية ٢١ / ٨ / ٣٧ (الحقوق الدستورية لسلطة الملك — افتتاحية بدون توقيع) .

الى تعديل النظام الملكى من أساسه بجعل سلطان الملك وحقوقه داخلين فى نطاق المسئولية الوزارية » ، وقد وصف ذلك بانه عمل غير دستوري لأن « سلطة الملك مستقلة ، وهو رئيس السلطات وله فى نفس الوقت حقوق ذاتية معدلة لأعمال السلطات المختلفة ، كحق تعيين الوزراء واقالتهم ، وطبيعى ان يكون له مثل ما للبرلمان وللوزارة من مظاهر السلطان فى استعمال حقوقه ، وأن يكون له مثل حريتهما فى تعيين موظفى ديوانه » (١٢٦) • وواضح ان الحديث ينطوى على مغالطة واضحة لأن الملك ليست له سلطة مستقلة فى الدستور حيث أنه يتولى سلطاته براسطة وزرائه ، ويفسر ذلك على اى حال بأن الحزب قد أخذ جانب الملك فى صراعه مع الوفد ، أملا فى حسم الصراع وسقوط الوزارة ، مما قد يتيح لرجاله تولى السلطة ، وهو ما حدث بعد ذلك بشهرين •

وقد ذهب كاتب الحزب الأول لأبعد من ذلك حين تحدث عن حقوق الملك فى الدستور ، ووصف مسألة أن الملك يملك ولا يحكم « بانها سفسطة يساويها القول بأن ثقة الامة برجل معناها خضوع الكل لرأيه •• ان القول بأن الملك يملك ولا يحكم معناه أن يكون صورة تشريفية خاضعة لرأى السلطة التنفيذية حتى فى الحقوق الذاتية التى له ، لكى يراقب عدم اعتداء هذه السلطة على غيرها أو على الحقوق العامة ، فكلام كهذا لا يدخل العقل » (١٢٧) •

وعموما لا تفسير لذلك كله الا بموقف الحزب من الصراع الدائر بين الملك والوزارة ، وكانت العريضة التى قدمها محمد محمود الى الملك بمثابة المسمار الاخير فى نعش الوزارة ، حيث أتبعها ببيان استعدى فيه الملك عليها واتهم النحاس باشا وأصحابه بأنهم يقيسون الدستور والحياة النيابية

---

(١٢٦) البلاغ ٢٥ / ١٠ / ٢٧ (تضييق حقوق الملك ـ هيكل) ، وكانت البلاغ قد استقلت فى هذه الفترة عن الوفد •

(١٢٧) السياسة الاسبوعية ٣٠ / ١٠ / ٢٧ (الحقوق والسلطات الدستورية ـ هيكل) •

بأعوانهم ، وأن الدستور لذلك محصور فى انتخاب أغلبية يرشحونها للبرلمان تتيح لهم تولى الوزارة (١٢٨) ٠

وبالنسبة لمجلس الشيوخ فالمعروف أن الحزب لم يكن له وجود داخله خلال العهد الاول لدستور ١٩٢٣ (٢٤ ـ ١٩٣٠) واستمر الحال كذلك خلال عهد دستور صدقى (٣٠ ـ ١٩٣٤) ، ولكن عندما أعيد دستور ١٩٢٣ وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ لم ينجح سوى دستورى واحد وهو عبد السلام عبد الغفار مما حدا بالحكومة الى مجاملة الحزب فى التعيينات، فعينت تسعة من رجاله أعضاء بالمجلس (١٢٩) ويكاد يكون الدكتور هيكل هو الناطق الرئيسى باسم الحزب فى المجلس ، فلم يتعاون زملاؤه معه فى اثارة معارضة قوية ، حتى لقد بدت نشاطات شيوخ الحزب فردية ومحدودة التأثير (١٣٠) ٠

طلب الدكتور هيكل الى المجلس عند مناقشة الرد على خطاب العرش اضافة فقرة تنص على ضرورة اتمام التشريع الدستورى بوضع القوانين الناقصة التى أشار اليها الدستور ، ولكن المجلس رفض هذه الاضافة ، فحاول هيكل لفت نظر المجلس الى الفرق بين السؤال والاقتراح ، وطالب بوضع قواعد واضحة للتفرقة بينهما حتى لا يوضع سؤال لا ضابط له أو يحول سؤال الى اقتراح بغير حق (١٣١) ، كذلك قدم اقتراحا بمشروع قانون بالغاء المحاكم

---

(١٢٨) نص بيان محمد محمود فى الاهرام ٢٤ / ١١ / ٣٧ ـ أما العريضة المرفوعة للملك ، البلاغ ١٧ ، ١٨ نوفمبر ٣٧ ـ وعن الصراع بين الملك والوفد وتاريخه ، أنظر : السياسة الاسبوعية ١٨ / ١٢ / ٣٧ ٠

(١٢٩) محمد خليل صبحى : المصدر السابق ص ٢٤٢ ـ ٢٥٣ ، الشيوخ هم : هيكل ـ الهلباوى ـ أحمد وسيد خشبة ـ محمد علوبة ـ سيد عبد الغفار ـ عبد الرازق القاضى ـ على عبد الرازق ـ محمد زايد جلال ٠

(١٣٠) مثلا تكلم الهلباوى مرتين (جلستا ٣٦/٩/١٩ ، ٣٧/٧/٢٦) وعبد الغفار مرة واحدة (جلسة ١ / ٦ / ٣٧) ٠

(١٣١) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١١) ، جلسة ٢٢ / ٦ / ٣٦ ص ٤٦ ـ ٤٧ ، جلسة ١٥ / ٨ / ٣٦ ص ١٠٧ ٠

المختلطة ، ولكن الوكيل البرلمانى للحقانية (أبو علم) طلب ارجاء النظر فيه حتى يتم توقيع اتفاق الغاء الامتيازات ، وعند مناقشة لجنة الميزانية هاجم هيكل الحكومة لأنها ليست لها سياسة اقتصادية خاصة ، لا سياسة فردية ولا سياسة اشتراكية ، ولكنها تتوخى فى كل عام ما يوحى به اليها جو هذا العام ·· وطالب بالكف عن سياسة توظيف الأجانب الا فى حالات استثنائية ، وكان الشيخ الدستورى يقاطع دائما ويحاصر من جانب شيوخ الوفد الذين كانوا يطالبون بارجاء هذه الملاحظات حتى كف هيكل بالفعل ، وان كانت لجنة المالية قد وافقته على أن تطلب ما اقترحه بشأن توظيف الاجانب (١٣٢) ·

والطريف أن الهلباوى الذى هاجم الاوقاف الاهلية عام ١٩٢٧ فى مجلس النواب واعتبرها ليست من الدين فى شىء ، ولا تتفق وقواعد العدل العامة عاد فغير رأيه بعد عشرة أعوام فذكر أن هذه الاوقاف كانت موجودة قبل الاسلام وأن الاسلام أقرها حتى أوشكت جمهرة المسلمين على الاعتقاد بأنها أصل من أصول الدين وأضاف ان القول اليوم بالغاء هذا الاصل ومحوه فيه خطر كبير على نظام المجتمع الانسانى،ولذا يجب تنظيمه ، لا الغاؤه(١٣٣)· ولم يكن بوسع هيكل ، رغم ما أثاره من قضايا وما قام به من جهد كبير داخل مجلس الشيوخ ، أن يكون مؤثرا وحده ، حيث لم ينشط معه شيوخ الحزب الآخرين لادارة دفة معارضة فعالة بالمجلس ·

لم يقيض للوفد فى صراعه مع العرش أن ينتصر بعد توالى الأزمات بينهما والمتعلقة بقسم الجيش أو يمين الولاء للملك ، والقمصان الزرقاء ، كما فشل فى تحقيق رغبته بانشاء وزارة القصر ، وكان الوفد يعانى من صراع داخلى أفضى فى النهاية الى خروج حزب جديد من كيانه وهو حزب

---

(١٣٢) المصدر السابق ، جلستى ٥ ، ١٩ / ٨ / ١٩٣٦ ص ١٨٥ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ و٢٣٧ ، كما طالب هيكل باصلاح القضاء وتوحيده لازالة تضارب الاختصاص بين جهاته (جلسة ١٦ / ٩ / ٣٦ ص ٤١٤) ·

(١٣٣) المصدر السابق : جلسة ٢٦ يوليو ١٩٣٧ ص ٧٩٩ ·

الهيئة السعدية (١٣٤) ، وقد مهدت كل العوامل السابقة للانقلاب السياسى واقالة حكومة النحاس ، وتكليف محمد محمود بتاليف الوزارة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وكان السفير البريطانى قد اقترح قبل ذلك بيوم أنه فى حالة وجود حكومة أقلية فان عليها تعطيل البرلمان ، على أن تجرى انتخابات بعد ثلاثة شهور ، تعتمد نتيجتها على ما قد يحدث خلال هذه الشهور ، واضاف « واعتقد شخصيا أن محمد محمود أو أى شخص يقوم بهذه المهمة سيكون شجاعا جدا » (١٣٥) وكان على ماهر رئيس الديوان قد أشار بذلك على الملك اذا ما رفض النحاس الانصياع للقصر ، وقد أخبر على ماهر أمين عثمان بذلك ، وأبلغ الأخير ذلك للسفير (١٣٦) .

ولم تزل شاخصة أمام بصر رئيس الوزراء الجديد النتائج المفزعة لايقاف وتعطيل الحياة النيابية ابان وزارة اليد الحديدية (٢٨ – ١٩٢٩) ، لذا لم يكن بوسعه تكرار التجربة ، وقد بدأ بتأجيل مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية لمدة شهر ، وهذا اجراء تقليدى له ما يعقبه ، ولما كان يبدو من المستحيل اكتساب ثقة هذا المجلس ، رغم ما قيل من أن الدكتور أحمد ماهر مع مؤيديه فى المجلس بوسعه أن يرجح كفة الثقة بالوزارة ، وكانت نية البرلمان عند انعقاده فى الثالث من فبراير أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة للتصويت ، فاذا لم يكن بوسع الوزارة تأمين ذلك لصالحها ، فان الوفد سيسعى لطلب حكومة محايدة تجرى انتخابات جديدة ، والا فان الوزارة الحالية سوف « تطبخ » الانتخابات (١٣٧) .

ولما كانت مسألة تأمين ثقة البرلمان بالوزارة غير مضمونة لم يكن أمام

---

(١٣٤) حول صراع الوفد والملك انظر
F. O. 407/221, No. 83, Lamp. to Eden Dece. 20, 1937.
وعبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ص ١٤٢ _ ١٤٥

(١٣٥) Evans, T., The Killearn Diaries; p. 91.

(١٣٦) F. O. 407/221, No. 89, Lamp. to Eden, Dece. 29. 1937.

(١٣٧) F. O. 407/222, No. 2, Lamp. to Eden, Jan. 31, 1938, p. 13.

الوزارة الا حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة « موجهة » تضمن لها ولانصارها أغلبية معقولة ، حيث لم يكن أمام رئيس الوزارة بد من هذا الاختيار . وفى ٢ فبراير صدر مرسوم بحل المجلس فعلا وتحديد يوم ٢ ابريل لانعقاد المجلس الجديد ، ولم تشأ الوزارة أن تنزل عن مركزها لوزارة محايدة تجرى الانتخابات ، ولم يأبه الملك لطلبات الوفد بهذا الشأن . لقد كان هناك تصميم داخل مجلس الوزراء على أن مجلس النواب الذى أيد وزارة النحاس يجب أن يشارك الوزارة مصيرها (١٣٨) .

قررت الوزارة اجراء الانتخابات فى الوجه القبلى قبل الوجه البحرى بيومين على خلاف العادة ، ليس للاطمئنان على قدرة الحكومة على حفظ الأمن والنظام ، فتلك « حجة رسمية » كما وصفها الدكتور هيكل ، ولكن لأن الحكومة كانت تعرف أن أنصارها فى الوجه القبلى سوف يفوزون بأغلبية مما يمثل دعاية لها فى انتخابات الوجه البحرى ، وقد أسبقت الحكومة ذلك باجراء تعديل للدوائر الانتخابية بما يوصلها الى هدفها ، بالاضافة الى أن الملك أنعم على وزيره الاول بقلادة فؤاد الأول ، فصار « صاحب المقام الرفيع » كما أنعم بنياشين النيل على عبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، وبرتبة الباشوية على بقية الوزراء ، وكان الهدف من ذلك منح عطف الملك وتاييده للوزراة أمام أعين الناخبين .

كانت تلك أول اجراءات وزارة « الحكم الصالح » كما نعتتها مصادرها ـ وكما رددها بسخرية خصومها ، وقد جندت الوزارة أجهزة الدولة الادارية للفوز بأغلبية محترمة فى الانتخابات . ويبدو أن الاتهام الذى وجهه الوفد اليها بهذا الصدد كان صحيحا ، وقد ذكر أحد كبار الاحرار الدستوريين ، أن رجال الادارة « بشر لهم كرامتهم وقد شهدوا فى حكم النحاس المتشردين وأصحاب السوابق يأمرون وينهون » (١٣٩) . وقد أسفرت النتيجة عن فوز ١٠٥ من « المرشحين القوميين » (من ١١٩ مرشحا) يضمون انصار الاحرار

---

(١٣٨) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٦٧ ، وانظر الرافعى : فى أعقاب ج ٣ ص ٥٩ ـ ٦٠

(١٣٩) السياسة ٧/ ٤ / ١٩٣٨ .

الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الشعبى ، كما فاز من السعديين ٨٧ مرشحا ، أما الوفد فقد فاز منه ١٤ مرشحا فقط (من ٢٢٣ مرشحا) · وقد سقط فى الانتخابات مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، كما فقد كل أعضاء الوزارة السابقة مقاعدهم ، وقد ذكر السفير البريطانى أن كل التقارير تشير الى الضغوط التى تمارس على الناخبين لتأييد الحكومة ، ومنعهم من التصويت لصالح الوفد (١٤٠)،وبالرغم من تساوى عدد النواب السعديين ، والدستوريين من حيث القوة تقريبا الا أن السعديين يزيدون قليلا من حيث العدد وبالتالى يمثلون أقوى الاحزاب داخل المجلس ، تليهما قوة المستقلين (٥٨ نائبا) وكانت كثرة هؤلاء تمثل رصيدا للقصر بامكانه أن يستخدمها ضد الوزارة عندما يريد ، ولم يكن الوفديون يمثلون قوة داخل المجلس الجديد ، بينما هم فى مجلس الشيوخ يعتبرون قوة لها شأنها حيث أن لهم أغلبية واضحة (١٤١) · ونتيجة لهذا أثيرت مسألة مجلس الشيوخ ومصيره ، بين البقاء والالغاء ، فقيل ان فى مواقفه ما يعرقل الاعمال التشريعية بعد ان تجتاز مرحلة الاقرار من مجلس النواب (١٤٢) ، وكانت هذه حجة لتبرير ما سيحدث للمجلس ، الذى لم يكن حتى هذه الفترة (١٥ أبريل) قد جنح الى موقف يؤدى الى بحث مصيره على هذا النحو ·

وكان الملك مهتما بالبرلمان وبصفه خاصة بما يجرى فى مجلس النواب، وذلك من خلال على ماهر ، وقد ذكر أن الملك كان يحضر بعض الجلسات متنكرا مما كان يحنق رئيس الوزراء ، الذى جادله فى عدم شرعية مسلكه ،

---

(١٤٠) F. O. 407/222, No. 34, Lamp. to Halifax, April 4, 1938.

(١٤١) F. O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali., May; 6. 1938.

ومن استعراضنا لاسماء أعضاء المجلس وجدنا منهم من الدستوريين المعروفين ١٦ عضوا فقط وفى الهيئة النيابية السابقة أبريل ـ أغسطس ٣٩ ، انظر خليل صبحى : الحياة النيابية جـ ٦ ص ١٧٥ ـ ٢٥٨ ·

(١٤٢) السياسة ١٥ أبريل ١٩٣٨ ·

فاضطر الملك الى الانصياع (١٤٣) ، كما أنه ولأول مرة فى تاريخ مصر النيابى تحضر الملكة حفل افتتاح البرلمان (١٤٤) ٠

والملفت للنظر فى هذا البرلمان أن نواب حزب الاحرار الدستوريين سوف ينتقلون ، خلال هذه الهيئة النيابية ، من صفوف أنصار الحكومة الى صفوف معارضيها ، حين يتولى رئيسهم محمد محمود قيادة المعارضة بعد استقالته وتولى على ماهر السلطة،وكان ذلك خلال الدور الثالث لانعقاده (١٤٥) ، وطبيعى أن يكون دور النواب الدستوريين خلال الدورين الأولين تاييد الحكومة والدفاع عن سياستها وتبريرها ، بينما وقع عبء المعارضة على نواب الوفد القليلين، وبالذات عبد الحميد عبد الحق وسليمان غنام ، فاتهما الحكومة بالفشل فى سياستها المالية واتباعها أساليب دنلوب فى وزارة المعارف ، وكذلك الزج بالطلبة فى غمار الحياة السياسية والحزبية ، وهو نفس الاتهام الذى وجهه نواب حزب الاحرار لحكومة الوفد (٣٦ ـ ١٩٣٧) ٠ وقد رد الوزير المختص على هذا الاتهام بأن ذلك يعتبر قليلا بالقياس لما كان يحدث فى الاعوام السابقة ، وألقى بالمسئولية على النظار والعمداء (١٤٦) ٠

ورغم المقاطعات والمعارضات المستمرة من أنصار الحكومة ، فقد أثار نائبان وفديان مسالة غاية فى الخطورة أصبحت فيها نزاهة الحكم موضع اتهام ، وهى تتعلق بمخالفات قانونية ومالية ارتكبت فى مزاد بيع ثمار مزرعة الجبل الأصفر واتهما الحكومة بتضييع أموال الدولة ، وقد قوطع النائبان أكثر من مرة من جانب أنصار الحكومة، الى أن أغلق باب المناقشة(١٤٧)،

---

(١٤٣) مصطفى أمين : ليالى فاروق ، جـ ١ ص ١٤٩ ـ ١٥٠ وقد ذكر محمد محمود للملك « ان حضورك للبرلمان يعتبر اهانة للوزارة لأنها تمثلك فى البرلمان »

(١٤٤) F. O. 407/222, No. 41, Lamp. to Hali. April 13, 1938.

(١٤٥) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، الانعقاد (٣) جلسة ٢٠ / ١١ / ٣٩ ص ١٠ ـ ١١ كلمة المعارضة لمحمد محمود ٠

(١٤٦) المصدر السابق ، جلسة ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ص ١٠٦٤ ـ ١٠٦٩ ٠

(١٤٧) المصدر السابق ، جلسة ١١ ابريل ١٩٣٩ ص ١٥٧٧ ـ ١٦٠٤ وانظر ايضا مناقشة اتفاقية الثكنات والتراشق حول معاهدة ١٩٣٦ بين رئيس الوزارة =

وخلال فترة وجود نواب حزب الاحرار الدستوريين فى صفوف المعارضة بعد تولى على ماهر ، لم يثر أى منهم قضية أو مسألة لها قيمة مما يتصل بالنشاط النيابى ، باستثناء نائب واحد تقدم بسؤال للحكومة عن الغلاء (١٤٨) ·

أما فى مجلس الشيوخ فقد اتهم الدكتور هيكل رئيس الحكومة السابقة ـ مصطفى النحاس ـ بأنه عقد مع الانجليز اتفاقية عن المواصلات اللاسلكية وبسخائه فى تعويض الموظفين الاجانب بغير اطلاع أعضاء الجبهة الوطنية،ورأى هيكل فى ذلك خيانة فانبرى حسين الجندى ـ الشيخ الوفدى ـ للرد عليه ، وتطورت المناقشة الى أن تدخل الدكتور احمد ماهر ملتمسا المعذرة،ومبررا عبارة الشيخ الدستورى (١٤٩) ، كما تولى عبد السلام عبد الغفار الدفاع عن وزير الزراعة (رشوان محفوظ) ، عندما أثيرت مسألة مزرعة الجبل الأصفر داخل هذا المجلس (١٥٠) ·

وحين أصبح شيوخ الاحرار الدستوريين فى صفوف المعارضة ، انتهزوا فرصة طلب الحكومة عقد البرلمان فى دور غير عادى لا بلاغه بمرسوم اعلان الأحكام العرفية ، وعارض منهم أحمد خشبة هذا الاجراء وذكر أن السلطات التى تمنح للحاكم العسكرى واسعة المدى ، فرد عليه النقراشى بأن مصلحة البلاد اقتضت ذلك (١٥١) ، وربما كانت هذه هى المسألة الوحيدة التى عارض فيها شيوخ الحزب وزارة على ماهر ، مما لا يعتبر معارضة حقيقية ، وقد ارتبط ذلك باشتراك السعديين فى الوزارة وهم أصدقاء الاحرار الدستوريين بالاضافة

= ونواب الوفد بجلسات ٢٦ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٣٦٥ ، ٣٨٥ ، أول يونيو ١٩٣٩ ص ٢٤٥٤ وكذا المعركة بين التقليد والعلمانية ، جلسة ٣٩/٦/٥ ص ٢٤٧٨ ·

(١٤٨) المصدر السابق ، جلسة ١٩ مارس ١٩٤٠ ص ١١٢٩ والنائب الدستورى هو جمال العبد ·

(١٤٩) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٣) ، جلسة ٢٥ يوليو ١٩٣٨ ص ٥٩٦ ـ ٥٩٨ ·

(١٥٠) المصدر السابق ، الانعقاد (١٤) ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٣٩ وما بعدها ، التأجيلات ص ٣١٨ ، ٥٧٩ ، ٦٧٤ ، ٨١٢ ·

(١٥١) المصدر السابق ، جلسة ١٦ اكتوبر ١٩٣٩ ص ٥٢ ـ ٥٤ ·

الى أن السعديين كانوا يتمتعون باكبر أغلبية داخل مجلسى البرلمان ، وعموما جاء برلمان ١٩٣٨ بنواب يؤيدون الحكومة ، يبررون مسلكها ولا يوجهونها توجيه الأغلبية البرلمانية الصحيحة ، بالاضافة الى وظيفتهم كصمام أمان يحمى الحكومة فى مواجهة نواب الوفد والمستقلين ٠

وعندما تولى عبد العزيز فهمى رئاسة الحزب للمرة الثانية فى أوائل عام ١٩٤١ قام بزيارة لرؤساء الاحزاب ، وكان لقاؤه مع مصطفى النحاس ، فحدثه الأخير عن ضرورة حل البرلمان القائم واجراء انتخابات حرة تجريها وزارة محايدة للاتيان ببرلمان يمثل الأمة أصدق تمثيل ، فعارضه عبد العزيز فهمى وذكر أن الوفد اذا انتصر طعن خصومه واذا انتصر هؤلاء طعن الوفد ، وأن الطريقة التى تمنع مثل ذلك أن « يؤلف » مجلس لا أن ينتخب ، وكانت حجته « أن مجلس النواب الحالى وكل مجلس انما هو مؤلف من أعيان البلاد ومن المحامين والمهندسين والاطباء وغيرهم ، فلماذا لا نحاول تمثيل هؤلاء جميعا بطريقة لا تقبل الطعن فنأخذ مثلا من كل مديرية جميع الذين يملكون خمسة أفدنة فما فوق ونطلب اليهم أن ينتخبوا من بينهم من يمثلهم من الأعيان ، ونطلب كذلك الى النقابات أن تنتخب من يمثلها ، وهذه الهيئات لا يمكن لأية حكومة أن تؤثر فيها أو تضغط على حريتها فى اختيار من يمثلها ٠٠ » وقد رد عليه النحاس بأن هذه طريقة فاشستية ، ورفض ذلك ٠ وقد سئل عبد العزيز فهمى عما اذا كان هذا يعبر عن رأى الاحرار الدستوريين فأجاب بالنفى ، وعندما قيل له أن ذلك مخالف للدستور ضحك وقال : أعلم هذا لانى أحد الذين وضعوا الدستور ! (١٥٢) ٠

وقد أثار هذا الحديث ضجة كبيرة لأنه صدر عن « أبى الدستور » والذى كان له الحظ الاوفر فى صياغة قانون الانتخاب ، وزعيم الحزب « الدستورى » ، وهو على كل حال حديث ليس بمستغرب من الذى أعلن

---

(١٥٢) السياسة الاسبوعية ٢٢ مارس ١٩٤١ عن الاهرام ، والحديث ادلى به عبد العزيز فهمى الى مصطفى أمين وكامل الشناوى ، كما كرر نفس المعانى فى فى حديث له بالاهرام فى ٥ مايو ١٩٤١ وحول رد الفعل انظر آخر ساعة ٤١/٣/٢٣ ، الوفد المصرى ٦ / ٥ / ١٩٤١ ٠

عام ١٩٢٥ أن الدستور ثوب فضفاض تتعثر الأمة فى أذياله ، وفى تاريخه وتاريخ حزبه بعد ذلك مع الدستور والحياة النيابية ما يفيد هذه المعانى ، الأمر الذى جعله يفكر فى الغاء قانون الانتخاب على هذا النحو ويقترح مجلسا نيابيا مؤلفا ، ينتفى فيه معنى الديمقراطية ويعهد اليه بتطبيق الدستور واقامة حياة برلمانية ٠

وجاءت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية واستصدرت مرسوما بحل مجلس النواب ، ولما أشيع أن لها اتجاها خاصا ازاء مجلس الشيوخ ، حاول حزب الاحرار التفاهم معها على أساس أن تترك للمعارضة ثلث مقاعد النواب ، لترشح فيها من غير منافسة ، فلم يقبل النحاس ذلك حرصا على الاغلبيات المقررة فى الدستور ، حتى يضمن الحرية الكاملة لنواب حزبه ، وحتى يصبح هناك تهديد لأى نائب باسقاط عضويته اذا ما حاول اثارة ما حدث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعاد الاحرار الدستوريون واقترحوا عليه رفع الأحكام العرفية ، أثنـاء المعركة الانتخابية وفى حـدودها ليقول المرشحون ماشاءوا ، وضربوا مثلا بالحديث عما حدث فى ٤ فبراير ولكن النحاس رفض ذلك أيضا بغير تردد ٠ وكرر هيكل محاولة شبيهة فأرسل لرئيس الوزراء كتابا يطلب اليه فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع ، واذاعة ما يريد من الآراء خلال فترة الانتخابات ، فلقيت محاولته نفس المصير (١٥٣) ٠

وعلى ضوء هذا قرر الحزب مقاطعة الانتخابات ـ وكذلك فعل السعديون ـ وبرغم هذا لجأت الوزارة الى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم انصارها، كما لم يفتها فصل العمد والمشايخ والموظفين الذين يؤازرون خصومها (١٥٤) مثلما تفعل كل حكومة حزبية تجرى الانتخابات عادة ، ولم تكن الوزارة بحاجة لذلك ، وقد خلا لها جو الانتخابات بانسحاب خصومها من المعركة ٠

---

(١٥٣) السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ (نص كتاب هيكل باشا فى ١٢ فبراير ١٩٤٢ لمصطفى النحاس) ٠

(١٥٤) هيكل : مذكرات ج ٢ ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣ ، الرافعى : فى أعقاب ج ٣ ص ١٠٩ ٠

وقد استصدرت الوزارة مرسوما بالغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى بمجلس الشيوخ فى ٧ مايو ١٩٤١ ، بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب، وأنه لذلك يجب أن يتم بعده لا قبله ، فاذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ومن ثم حرمت الاحزاب اللاوفدية كثيرا من مقاعد مجلس الشيوخ التى نالتها بمرسوم ٧ مايو ١٩٤١ · ولم يعد للاحرار الدستوريين ببرلمان ١٩٤٢ سوى ثمانية شيوخ بتقدمهم الدكتور هيكل (١٥٥) ، ولم يستطيعوا أن يلعبوا دورا مؤثرا فى معارضة الحكومة،وقد اعترف بذلك الدكتور هيكل نفسه حين ذكر أن ما أداه للمعارضة من خدمات فى بضعة أشهر أثناء اشتغاله بالصحافة يفوق ما استطاع أن يؤديه كعضو برلمانى فى بضع سنين (١٥٦) ·

* * *

كلف الدكتور أحمد ماهر بتأليف الوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ · واشترك معه الاحرار الدستوريون ، ولما كان البرلمان القائم وفديا ، أخذت الوزارة على عاتقها اجراء انتخابات جديدة بعد حل مجلس النواب ، وخلال شهر ديسمبر دارت المعركة الانتخابية التى انسحب منها الوفد وتركها لأحزاب الحكومة وأنصارها ، وبدأ التنسيق بين حزبى الوزارة وأنصارهما بشأن الترشيحات وتقسيم الدوائر ، وقد اعترفت صحيفة السياسة بأن المرشحين ليسوا هم كل الأكفاء فى حزبهم وانما هو تنسيق رغبات الاحزاب جميعا (١٥٧) ، ولم

---

(١٥٥) وبقية شيوخ الاحرار هم : جعفرولى ـ عبد الرازق القاضى ـ حفنى محمود ـ عبد المجيد صالح ـ أحمد خشبة ـ عبد القوى أحمد ـ عبد الحميد سليمان · أنظر مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٩) جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٢ ص ١ ـ ٣ ·

(١٥٦) روز اليوسف ١ / ٤ / ١٩٤٢ (الدكتور هيكل يقول هذه هى المعارضة)· وقد استجوب هيكل الحكومة حول بيانها فى موضوع الكتاب الأسود واتهمها بمخالفة المبادىء الدستورية ومبدأ فصل السلطات ورد عليه النحاس بأن البحث فى تصرفات الوزراء من اختصاص البرلمان وحده الذى تسأل امامه المسئولية السياسية والجنائية (الحكومة المصرية : بيانات الحكومة وقرارات مجلسى البرلمان بالكتاب الابيض ص ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٦) ·

(١٥٧) السياسة ٥ ديسمبر ١٩٤٤ ·

تكن هذه المسائل من الاهمية بمكان لان الحكومة سوف تضمن أغلبية مطلقة من رجالها أيا كانت درجة كفاءتهم ٠ وقد فاز ١٦ دستوريا بالتزكية ، وعندما أعلنت النتائج الرسمية حصل الدستوريون على سبعين مقعدا فى مجلس النواب (١٥٨) ، ولم تكتف الادارة بتوجيه الانتخابات لصالح أنصار الحكومة فقط ، بل تدخلت أكثر لصالح حزبيها ، وقد اعترف الدكتور هيكل بذلك ، حين اتهم الحكومة بأنها كانت فى صف مرشحى الهيئة السعدية أكثر ، كما اتهمت صحف الوفد الحكومة بتزييف الانتخابات (١٥٩) ٠

عين الدكتور هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ وأعلن أنه عند أبواب مكتبه بالمجلس ستختفى الحزبية تماما ٠٠ وأنه سيكون عادلا ومتسامحا ، كما صرح بان مجلس الشيوخ وجد ليحد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التى يدفع اليها تطرف الآراء باسم التقدم (١٦٠) ، ولم تلبث الحكومة أن أجرت انتخابات جديدة لمجلس الشيوخ ، فاز على أثرها أربعة عشر من الدستوريين (١٦١) ٠

وخلال تلك الهيئة النيابية ــ التاسعة ــ بدأ النواب الاحرار الدستوريون يمارسون نشاطا يتصل بالقضايا التى تهمهم مباشرة ، ومنها على سبيل المثال مسالة التعديلات التى ادخلت على مشروع قانون العمد والمشايخ ، وكان رئيس لجنتها المختصة رشوان محفوظ ، وقد طالبت بحصر حق الترشيح للمنصب فى فئة معينة ممن يدفعون ضرائب لا تقل عن عشرة جنيهات سنويا عن أراض زراعية أو يكون المرشح مستحقا لمعاش شهرى ٠٠ الخ ، وفى النهاية تمت الموافقة على المشروع ، وعندما طلب الى وزير الزراعة (أحمد

---

(١٥٨) السياسة ١٤ ديسمبر ١٩٤٤ ، ١٥ يناير ١٩٤٥ ، وقد أعطى Quriach op. cit., p. 233. نتيجة مختلفة ، للاحرار (٧٥ مقعدا) ٠

(١٥٩) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٠١ ، السياسة فى ١٠ / ٩ / ١٩٤٥ ٠

(١٦٠) السياسة ٢٥ / ١ ، ٤ / ٢ / ١٩٤٥ ، طارق البشرى : الحركة السياسية ص ١٩٦ ٠

(١٦١) السياسة ١٩٤٦/٤/٢٩ (نشرت الأسماء جميعا) ٠

عبد الغفار) تخفيض الكميات التى تستولى عليها الوزارة من القمح لتغذية المدن ، وذلك لنقص المحصول ، أيد النائب الدستورى عبد الحميد صالح الطلب ، لأن الضرر واقع على صغار الزراع أكثر من كبارهم ، وطلب الاستيلاء على قمح كبار الملاك أيضا (١٦٢) ، وعموما لم يلعب نواب الحزب خلال هذه الهيئة النيابية دورا يحسب لهم أكثر من تاييدهم الحكومة ، كما لم تكن ثمة معارضة تذكر مما يقتضيه توجيه الحكومة وارشادها فاختفت المناقشات وكثرت الاستفسارات والاستيضاحات وقد امتلأت مجلدات المضابط بعرض مشروعات القوانين الجديدة ونصوصها ٠

أما فى مجلس الشيوخ ، فقد طالب محمد خطاب الوزارة باستثمار موارد الدولة ، وتوزيع الأطيان على صغار المزارعين لاكبارهم ، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ، فرد عليه رئيس الوزراء (النقراشى) بأن حكومته ستولى هذه المسألة عنايتها ، وعلق الشيخ الدستورى عبد السلام عبد الغفار متحدثا عن العدالة الاجتماعية فى مصر ، وذكر أن النص على جعل التعليم الابتدائى بالمجان حبر على ورق وطالب بتدبير المال اللازم لذلك ، بالاضافة الى تغذية التلاميذ وتعميم الملاجىء بدلا من فتح النوادى الرياضية لابناء القادرين ٠٠ الخ (١٦٣) ، وفى جلسة تالية طالب الشيخ الدستورى عبد المجيد صالح بانشاء ست محطات كهربائية كبرى فى الوجهين القبلى والبحرى، وطالب باخراج قانون محاكمة الوزراء الى حيز التنفيذ ، وكذلك تقديم قانون مجلس الدولة لحماية الموظفين ، بالاضافة الى استكمال سلسلة التشريعات العمالية التى تضمن حق العامل فى جميع نواحى النشاط (١٦٤) ٠ وفى جلسة أخرى قدم نفس الشيخ اقتراحا بأن يؤخذ بنظام الضرائب التصاعدية كمبدأ فى النظام الاقتصادى من الوجهة الدستورية ، وقد قدم الشيخ تقريرا بذلك ووافق المجلس عليه فأحيل الى وزارة المالية (١٦٥) ٠ ويبدو أن التغير

---

(١٦٢) مضابط النواب ، الهيئة التاسعة ، جلسة ٢ / ٧ / ١٩٤٧ ص ٣٣٢٠ - ٣٣٢٧ ٠

(١٦٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢١) جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٦ ص ٢١٦ - ٢١٩٠

(١٦٤) المصدر السابق ، جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٤٦ ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ٠

(١٦٥) المصدر السابق ، جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٤٦ ص ٨٠٤٠

الذى أصاب المجتمع المصرى فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومحاولة الحزب تجديد نفسه بتبنى قضايا اجتماعية ذات طابع اصلاحى ، كان وراء ظهور هذه الافكار والاتجاهات الجديدة داخل البرلمان ، والتى قدمت كلها فى شكل رغبات واقتراحات وتعليقات على مناقشات ٠

لقد عمر هذا البرلمان دوراته الخمس كاملة لاول مرة فى تاريخ مصر النيابى ، ويبدو صحيحا ما فسر به أحد الكتاب هذه الظاهرة ، بأن البيت صار أهدأ ، لا لشىء الا لأن قسما كبيرا من قاطنية قد هجره ، ولاتكاد تظهر معارضة الا من قلة قليلة (١٦٦) واعتقد حزب الاحرار الدستوريين أنه استعاض عن النشاط النيابى المؤثر داخل برلمان ٤٥ ـ ١٩٤٨ بمحاضرات قادته التى ألقيت فى ناديه وكانت تدور حول الديمقراطية والحكم النيابى . وكأنما كان استتباب الحزب فى السلطة وضمانه ، مع حلفائه فيها ، الاغلبية داخل البرلمان ، قد أعفاه من النشاط النيابى ٠ وقد ألقى حفنى محمود محاضرة عن النظام النيابى فى مصر على قدر من الأهمية ، تحدث فيها عن انتقال الديمقراطية الى مصر فى صورتها الغربية ، دون نظر الى ما يتفق وما لا يتفق من ألوانها وظلالها مع احوال مصر ، وانتقد الذين وضعوا الدستور لعدم مواءمتهم بين ما ينقلونه وظروف مصر ، كما انتقد قانون الانتخاب وذكر أنه لم يحط بالسياج الذى يكفل حرية التصويت وكفالة السرية التامة مما يجعله مستقلا عن تدخل السلطة التنفيذية وصار فى وسع السلطة التنفيذية أن تلون كل انتخاب باللون الذى تراه ، واتهم الاحزاب المصرية بالمزايدة على المثل الاعلى الواحد ، فكانت كل معارضة تتهم البرلمان الذى تعارضه بأنه لا يمثل الأمة « فاذا كانت هذه التهم صحيحة فان رأى الامة لا يكون قد مثل منذ أدخل النظام النيابى فى مصر ، ان مصر لم تشهد برلمانا أسقط حكومة بل شهدت الحكومات تحل البرلمانات » (١٦٧) ٠

---

(١٦٦) طارق البشرى : تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر ، الاهرام ٣٠ ـ ٣١ يناير ١٩٧٦) ٠

(١٦٧) نص محاضرة حفنى محمود فى « السياسة » ٣ مايو ١٩٤٥ وتعقيب الدكتور هيكل عليها ٠

وبمنطق الصفوة عاد المحاضر ليلقى محاضرة ثانية عن « تمكين المتعلمين من التوجيه السياسى للبلاد » تحدث فيها عن قوة المثقفين فى توجيه النشاط العام ، وضرورة حفظ الأمة لهم الصفوف الأولى فى موكبها ، وطالب بضرورة أن ينص قانون الانتخاب على شروط معينة لممارسة الحقوق السياسية ، تجعل للناخب المتعلم وزنا أكبر و « القضاء على فكرة المساواة المطلقة بين الناخبين وذلك بمنح الناخب المتعلم عددا أكبر من الأصوات » (١٦٨) ٠

وقد ذكر حفنى فى محاضرته أن الذى يساعد على ذلك هو جعل الانتخاب بالقائمة ، وهذه الفكرة قديمة وكانت مطروحة أثناء مناقشات لجنة الدستور عام ١٩٢٢ ولكنها لم تلق قبولا ، ثم شخص داء الانتخابات فى مصر تشخيصا دقيقا حين ذكر أن الانتخاب فى مصر يقوم على دعامتين همـا : العصبية الاقليمية ، والتأييد الادارى ، وليس غير ، فلا يرسل النائب الى البرلمان ناخبه الذى اختاره ، وانما يرسله المالك ورجل الادارة ، ويتقاضيان الثمن، ثم جاء العلاج على لسانه بمنطق الصفوة المتعلمة ورغبتها فى احتواء التجربة وحدها ، حتى لو أدى ذلك الى صدامها مع صفوة كبار الملاك ، ولعل حفنى كان مدفوعا الى ما قال بحماسة فئات من الشباب المثقف الذين تدفقوا على دار حزبه أخيرا والذين لا ينتمون فى معظمهم الى طبقة كبار الملاك ، بالاضافة الى اقتناعه الشخصى ، كأستاذه عبد العزيز فهمى ، بأن اطلاق الحرية كاملة للترشيح والانتخاب لم تؤت الثمار المرجوة منها ، ومن ثم لم ير بأسا من اعادة طرح افكار مر عليها ما يقرب من ربع قرن ٠

أما الدكتور هيكل فقد ألقى هو الآخر محاضرة عن الديمقراطية والنظام البرلمانى ، تحدث فيها عن تطور نظم الحكم فى العالم ، وصور الحرية الفردية كأساس للديمقراطية ، وتساءل فيها : « هل تستطيع الديمقراطية أن نعيش من غير احترام تام للحرية الفردية ؟ هذه هى الازمة التى تتخطاها الانسانية الآن ٠٠ » ثم انتقل الى الحديث عن الصلة بين الديمقراطية والحياة النيابية، وذكر أنه يجب أن يحكم الشعب بطريق التصويت المباشر ، وأن الحياة

---

(١٦٨) السياسة ٣١ / ١٢ / ١٩٤٥ نص للمحاضرة الثانية لحفنى محمود ٠

البرلمانية يجب أن تقوم على تقديس الحريات الانسانية فى وقتنا الحاضر ، وأن يصبح حق التمثيل للجميع ودفع الضرائب على الجميع أيضا (١٦٩) ، وقد ربط هيكل مرة بين تطور الحياة البرلمانية فى مصر وبين أدوار المفاوضات المصرية ـ البريطانية ، وتتبع سقوط البرلمانات مع فشل جولات المفاوضات ليدلل على فكرته (١٧٠) ، والذى يدعو للدهشة حقا أن الحزب ظل حتى عام ١٩٤٨ يعتقد أن الدستور كان منحة من الملك ، وقد توجه وفد من رجالاته الى ضريح الملك فؤاد ، ووضع أكليلا من الورد تقديرا «لمانح الدستور للشعب المصرى الكريم » كما أن مصادره تصف الملك فاروق دائمـا بأنه حامى الدستور وراعيه (١٧١) .

وخلال عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى (ديسمبر ـ يوليو ١٩٤٩) كان الخلاف قد بدأ يظهر بين حزبى الوزارة (السعديين والدستوريين) حول تقسيم الدوائر الانتخابية وذلك عندما اقترب موعد انتخابات مجلس النواب الجديد وقد تشكك الاحرار الدستوريون فى مسلك الوزارة عند تقسيم الدوائر ، بل لقد هدد هيكل بأن الوزارة اذا استمرت فى خطتها فلن يدخل حزبه الانتخابات ، ومع تعدد الخلافات بين الحزبين ، ضعف مركز الوزارة، وسقطت فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، وكلف حسين سرى بتأليف وزارة قومية ، اشتركت فيها كل الأحزاب ، وكان القصر يرغب فى ألا تأتى نتيجة الانتخابات بأغلبية حزبية فى البرلمان ، وفشل حزب الاحرار فى التفاهم مع الوفد حول تقسيم الدوائر بين الاحزاب ، وظل يطالب باحترام الدستور فى أمر تعديل الدوائر ، وذلك بأن يصدر قانون يقره البرلمان بهذا الصدد ، ثم قرر الحزب أخيرا أن يدخـل الانتخابات مسـتقلا بنفسـه غير مرتبط بأى حـزب من الاحزاب (١٧٢) ، وعندما أجرت الحكومة الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ اتهمت « السياسة » مسلك الوفد بالارهاب والاعتداء على البوليس وعلى خصومه ،

---

(١٦٩) السياسة ١٧ يناير ١٩٤٨ نص محاضرة هيكل .

(١٧٠) أوراق الدكتور هيكل : الملف (٤) خطاب ١٥ مارس فى عيد الدستور .

(١٧١) السياسة ٢٢ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٨ (اسماء لجنة زيارة الضريح) .

(١٧٢) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٤٧ ، بيان الهيئة البرلمانية للحزب (السياسة ١٠ أغسطس ١٩٤٩) ثم بيان سكرتارية الحزب (السياسة ٥ أكتوبر ١٩٤٩) .

وقد تقدم من الدستوريين ١٠٤ مرشحا فاز منهم ٢٦ مرشحا فقط ، « ورغم كل مقاومة » ـ كما تقول صحيفتهم ، التى ذكرت فيما بعد أن النواب الدستوريين أصبحوا ثلاثين نائبا بعد انضمام بعض النواب اليهم (١٧٣) ٠

وقد تولى زعامة المعارضة خلال هذه الهيئة النيابية (العاشرة) حامد العلايلى ـ الذى ألقى كلمتها ـ وقد شاركه فيها دسوقى أباظة ، مع ملاحظة أن النواب الدستوريين الثلاثين لم يؤلفوا ـ كالعادة ـ مجموعة برلمانية معارضة موحدة ، ومن المسائل التى تعرض لها نواب الحزب خلال هذه الهيئة النيابية ما أثاره عبد الغنى أبو سمرة ، حين قدم سؤالا لوزير الحربية والبحرية يطلب اليه ان يأمر باجراء تحقيق يكشف عن الاخطاء والمخالفات أثناء معركة فلسطين لتحديد المسئولية ، وقد رد عليه الوزير بأن ديوان المحاسبة قد أبدى ملاحظات بهذا الشأن وهى الآن موضع بحث (١٧٤) ٠

كما أثار دسوقى أباظة مسألة الاستثناءات « البغيضة وغير المشروعة التى أساسها المحاباة والحزبية والمحسوبية » والتى دأبت حكومة الوفد على القيام بها ، وضرب أمثلة لكبار الموظفين الذين شملتهم الاستثناءات منذ تولت الوزارة ، بالاضافة الى بيان قدمه عمن عينتهم الحكومة على درجات وهم بغير مؤهلات ٠٠ وقد أيده يسار المجلس ، وعضده بعض نواب الحزب الوطنى ، وقد رد وزير المالية مدافعا عن مسلك الحكومة وذكر أنه كان يمكنها أن تجرى هذه الاستثناءات دون الرجوع الى المجلس (١٧٥) ٠ وعند مناقشة التشريعات المعدلة لقانون مجلس الدولة هاجم أباظة الحكومة التى حصرت تفكيرها فى المساس بمجلس الدولة ، تاركة توحيد الجهود لمقاومة الانجليز « حتى لقد أتيح لكثيرين أن يقولوا أن البريطانيين يعتمدون على استقلال

---

(١٧٣) السياسة ٤ ـ ٦ يناير ١٩٥٠ (متابعاتها للمعركة الانتخابية) ثم عدد ٧ يناير اسماء الفائزين ، وقد علقت بأنهم حصلوا على ربع الاصوات وان هذا يؤكد عدم التعادل بين عدد الفائزين بالنسبة لعدد المصوتين لهم ، وفى عددى ١٨ ، ٣١ يناير أسماء النواب المنضمين ٠

(١٧٤) مضابط النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة ١٥ مايو ١٩٥٠ ص ١١٧

(١٧٥) المصدر السابق ، جلسة ٢٠ فبراير ١٩٥٠ ص ١٢ ـ ١٨ ٠

بلادنا والحكومة تعتدى على استقلال قضائنا » ، ولما تحدث أباظة عن الموظفين المفصولين بسبب المحسوبيات ، قاطعه الوزير واتهمه بأنه استغل منبر المجلس للدعاية السياسية ، وأضاف وزير التجـارة والصناعة بأن أباظة باشا عضو بهذا المجلس منذ سنتين لم يتكلم خلالهما مرة واحدة ، ولكن النائب استكمل انتقاده لتعديل قانون مجلس الدولة ، وضرب الامثلة بالقضايا التى عرضت على القاضى المفرد فى القضاء المستجعل ، والتى كانت نتائجها أفضل من تلكؤها أمام خمسة قضاة ، وأضاف ان الاشراف المقصود عـلى مجلس الدولة يمس القضاء ويمس الدستور ذلك أن القضاء هيئة مستقلة قائمة بذاتها ملحقة بوزارة العدل وأن كلمة « ملحقة » لا تفيد معنى الاشــراف والتبعية (١٧٦) ٠

وحين قدم أحد النواب استجوابا لوزير الخارجية عن السياسة التى يتبعها للوصول الى حقوق وادى النيل فى الجلاء بلاقيد ولا شرط ووحدة وادى النيل ، وطلبت المعارضة بالحاح شديد مناقشة هذا الاستجواب ، رد وزير الداخلية بأن الحكومة ترحب بدلا من أن تسمع هذا الكلام « الملفوف » بأن تسمع رأيا فى هذا الموضوع ، عندئذ انبرى حامد العلايلى متحدثا عن الروح الاستعمارية التى تحكم السياسة البريطانية ، وهاجم أسلوب المفـاوضات وطالب بالغاء المعاهدة ، وقدم برنامجا وطنيا لمقاومة الوجود البريطانى ، والكفاح ضده ، بالاضافة الى برنامج للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، على ما مر بنا فى الفصل السابق ، وقد تبنى نفس النائب ملاحقة الحكومة بالأسئلة عن الاصلاحات الاجتماعية فى مجال قوانين العمل وعقوده ، والعلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال ، وعن أصحاب الدخول الكبيرة من المولين ونسبة دخولهم الى الدخل القومى العام ومقدار ما يدفعونه من ضريبة الدخـل العام (١٧٧) ٠

---

(١٧٦) المصدر السابق ، جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥١ ص ٢٢ ـ ٢٦ ٠

(١٧٧) المصدر السابق ، جلسة ١ / ٥ / ١٩٥١ ص ١٩ ـ ٢٠ وكان صاحب الاستجواب هو حنفى الشريف ووقف معه من نواب الاحرار الدستوريين زكى حمادى ـ على خشبة ـ حسن رشوان محفوظ ـ أحمد مفتاح معيد ـ وحول أسئلة العلايلى الاخيرة أنظر جلسة ١٣ يونيو ١٩٥٠ ص ٧ وجلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥١ ص ٤ ٠

وخلاف هذه القضايا المتعلقة بالاستثناءات ومجلس الدولة والقضية الوطنية وبعض المسائل الاجتماعية ، دارت نشاطات نواب الحزب حول مسائل اقليمية ومحلية ، كما كثرت الاستفسارات والاقتراحات ، وكثيرا ما تغيب عن معظم الجلسات كبار نواب الحزب بعذر وغير عذر مثل أحمد عبد الغفار وحفنى محمود وعبد الجليل أبو سمرة وغيرهم (١٧٨) ٠

أما فى مجلس الشيوخ الذى كان يضم ثلاثين شيخا دستوريا ، فكانت الأزمة الكبرى التى أثارتها استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، والتى قدم مصطفى مرعى سؤالا عن سببها لرئيس الوزراء ، كما اطلع الدكتور ابراهيم بيومى مدكور رئيس المجلس على قصاصات من تقرير ديوان المحاسبة الذى لم يكن قد تم طبعه ، ورد بها أن كريم ثابت المستشار الصحفى للملك ، قد تقاضى خمسة آلاف جنيه من مستشفى المواساة ، كما ورد بها حديث عن مخالفات مالية تتعلق بالانفاق فى حملة فلسطين ، وذكر الدكتور مدكور أن الوزارة طلبت رفع العبارة المتعلقة بكريم ثابت من التقرير فأبى رئيس ديوان المحاسبة وقدم استقالته ، وكان مصطفى مرعى قد فجر المسألة فى شكل سؤال فى البداية ، فلما لم تقنعه اجابة الحكومة حوله الى استجواب ، ثم أدار مع مدكور المناقشة التى فضحت تصرفات رجل الحاشية ، وأثناءها تدخل من شيوخ حزب الاحرار الدستوريين كلا من عبد الجليل أبو سمرة والسيد أحمد أباظة ، مستفسرين بما يجلو الاستجواب ، ومدافعين ضد مقاطعات الأغلبية ووزير الداخلية المستمرة ، بل إن رئيس المجلس ، الدكتور هيكل ، قد تدخل ليحصر المناقشة حول ما جاء بالاستجواب ٠

وانتقل مصطفى مرعى بعد ذلك الى الحديث عن نفقات حملة فلسطين وفضائح لجنة شراء الأسلحة الفاسدة للجيش ، وكان يؤيده زميله الدكتور مدكور ، مدعما حديثه بالأرقام وضبط الوقائع ، بينما لم يكف وزير الداخلية عن مقاطعتهما ، حتى طالب مرعى بتأليف لجنة للتحقيق فى هذه المسائل ٠

---

(١٧٨) انظر أسماء الغائبين فى الهيئة العاشرة ، الانعقاد الثانى ص ٢ جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٥٠ على سبيل المثال ٠

وقد اثار الاستجواب والمناقشات التى استتبعته غضب الحكومة على نواب المعارضة بالمجلس ورئيسه ، حتى لقد ذكر وزير الداخلية « ان هذا المنبر ـ يقصد منبر الرئاسة ـ قد اهتز اهتزازا عنيفا لفرط ما خولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية ، حيث بنى الاستجواب على مجرد ظنون وتخمينات » واتهم الوزير المعارضة بالرغبة فى التشهير واثارة الغبار ، فرد عليه أبو سمرة بأن المعارضة تشعر بأن هناك سرقات وفضائح كبرى فى حملة فلسطين لم تحقق وكرر طلب اجراء التحقيق بواسطة لجنة برلمانية ، واستمرت المناقشة تغذيها وتصعدها المعارضة ، وخاصة شيوخ الاحرار الدستوريين ، ثم أقفل باب المناقشة وأجل نظر الاقتراح بتأليف لجنة التحقيق الى الجلسة التالية (١٧٩) .

ولم يكن القصر راضيا عما دار داخل المجلس ، ولا عن رئيسه ، فلم يقبل الملك استقالة كريم ثابت ، كما لم يدع رئيس مجلس الشيوخ لتناول الغداء عند دعوته للوزراء ورئيس مجلس النواب ، مما جعل هيكل يفكر فى الاستقالة ، كما جاءت صحيفة البلاغ وهاجمته متهمة اياه بأنه ترك المناقشات تدور فى اطار غير دستورى ، وصرح سراج الدين للاهرام ، بأن موقف هيكل باشا كان ضعيفا ، فردت « السياسة » واتهمت الوزير بأنه يطالب لحزبه برئاسة مجلس الشيوخ ، وذكرت أن ردود سراج الدين لم تتناول أية جزئية فيها نفى شىء مما ورد فى الاستجواب ووصفته بأنه يقيم من نفسه حكما على اجراءات المجلس التشريعى دون أن يحتكم الى المجلس نفسه (١٨٠) .

ولم تلبث الحكومة أن أصدرت عدة مراسيم فى ١٧ يونيو تقضى باخراج الذين عينوا بمرسوم يناير ١٩٤٥ من عضوية المجلس ، ومعظمهم

---

(١٧٩) وقائع الاستجواب كاملة فى مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٥) جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥٠ ص ١١٦٧ ـ ١٢٢٢ ، هيكل : مذكرات جـ ٣ ص ٨٨ ـ ٩٨ ، انظر تعليقات فتحى رضوان (الاخبار ٨ يونيو ١٩٧٨) ، سيد مرعى ، أوراق سياسية جـ١ ص ١٦٧ ـ ١٧١ .

(١٨٠) السياسة ٣ يونيو ١٩٥٠ .

من المعارضين ، والدستوريين على وجه الخصوص ، ثم تعيين زكى العرابى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وتعيين شيوخ جدد مكان الذين اخرجوا .
وكان رد فعل ذلك أن اجتمع قادة المعارضة ، وامتنعوا عن حضور الجلسة التالية احتجاجا على صدور هذه المراسيم ، ولم يفكروا فى مقاطعة المجلس كلية ، ثم استقر رأيهم على تقديم مشروع بعدم دستورية المراسيم وحين شرعوا فى تقديمه فى اليوم التالى توطعوا من رئيس الجلسة فلم يروا بدا من الانسحاب ، ثم أرسلوا يطلبون تسجيل ذلك فى مضبطة الجلسة فتجاهل الرئيس طلبهم أيضا ، وقد اعترف الدكتور هيكل بأنهم لم يكونوا أكثر جرأة ، وأنه شخصيا لم يتخذ موقفا ايجابيا يدفع الآخرين الى اتخاذ موقفه مثله ، وأنه كان يجب عليه الاستقالة من المجلس احتجاجا على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور (١٨١) .

وكان واضحا أن الوزارة الوفدية قد أرادت عقاب المعارضة فى مجلس الشيوخ بابعادها عن المجلس والاتيان بأنصارها ، وان كانت قد بررت تصرفها بمبررات قانونية ودستورية ، ذلك أن صحف الوزارة كانت قد نفت فى ١٩ يناير ١٩٥٠ نية الوزارة اجـراء تعيينات فى مجلس الشيوخ ، لافى الحاضر ولافى المستقبل « ولانه كان هناك ضغط من جانب بعض أعضاء الوفد الذين لم يكن لهم نصيب فى مقاعد الوزارة أو النواب ، لتعيينهم فى مجلس الشيوخ » (١٨٢) ، كل هذا حدا بالوزارة الى اتخاذ خطوتها الجريئة اللادســتورية ، والتى جعـلت خصومهـا ازاء ذلك يتخبطون عاجـزين عن

---

(١٨١) هيكل : مذكرات ، جـ ٣ ص ١٩٦ ـ ٢٠٥ ثم نص بيان المعارضة وأسماء موقعيه فى السياسة عدد ١٣ فبراير ١٩٥١ .

(١٨٢) المصرى ١٩ / ١ / ١٩٥٠ ، عزة وهبى المرجع السابق ص ١١٧ ـ ١١٨ وقد حاول سراج الدين الدفاع عن مسلك الوزارة مؤخرا (الاخبار ١٩٧٨/٣/٣) وادعى « ان المراسيم كانت لدواع دستورية ذلك أن التعيين تم قبل اجراء الانتخابات وهذا يخالف روح الدستور ، وذكر أن الوفد كان منطقيا مع نفسه حين صحح هذا الخطأ عند توليه عام ١٩٥٠ ـ والواقع غير ذلك لان الوفد اتخذ هذا الاجراء بعد توليه السلطة بستة أشهر ، كما كان يمكنه الانتظار حتى يحين موعد التجديد النصفى للمجلس فى مارس ١٩٥١ ويجرى انتخابات وتعيينات جديدة اذا شاء .

اتخاذ موقف أكثر حزما • وقد توالت اجتماعات حزب الاحرار الدستوريين واتخذ قرارا بامتناع أعضائه عن حضور جلسات البرلمان مؤقتا لحين التنسيق مع قطاعات المعارضة الأخرى ، وسجل احتجاجاته على الحكومة لارهابها المعارضة واعتدائها على الدستور اعتداء صارخا،وفي٢٤يونيو أصدرت المعارضة بيانا تحتج فيه على أصدار المراسيم ، وأكدت خلاله أن التخلص منها وقع ردا على استجواب مصطفى مرعى تنكيلا بها وفرارا من كشف الحقائق ، وسالت الحكومة لماذا لم تقبل اجراء تحقيق برلمانى فى مآسى الاسلحة والذخيرة ، وأضاف البيان أن الذى يجرى فى الادارة يجرى فى السوق المالية وسوق القطن ويجرى فى القضية الوطنية (١٨٣) • ولم يشهد المجلس نشاطا للشيوخ الاحرار الدستوريين خلال الفترة التالية للأزمة ، حيث كثر تغيبهم عن حضور الجلسات ، ولم يساهم من حضر منهم بنشاط يذكر يتصل بمسألة الغاء معاهدة ١٩٣٦ التى عرضت على المجلس • وفى أعقاب الغاء هذه المعاهدة طرح على ماهر فكرة تكوين جبهة سياسية لمعاونة الحكومة ، وقد قوبلت الفكرة بردود فعل مختلفة ولكن هيكل اعترض اعتراضا دستوريا، خلاصته ألا ضرورة لقيامها لان النظام يدعو الى تركيز التوجيه والتنفيذ فى يد الوزارة والبرلمان وألا تقوم هيئات عرفية مقام البرلمان ، وأعلن الدستوريون فيما بعد ضرورة حل مجل النواب واجراء انتخابات وتطهير الاداة الحكومية كشرط للانضمام للجبهة (١٨٤) •

ولم تمنع الازمة الدستورية التى نتجت عن صدور المراسيم رئيس الحزب فيما بعد عن معاودة نشاطه النيابى ، حيث قدم اقتراحا بمشروع

---

(١٨٣) قرار الهيئة البرلمانية لحزب الاحرار (السياسة ٢٠ يونيو ١٩٥٠) ثم نص بيان المعارضة بالسياسة أيضا فى ٢٤ يونيو ١٩٥٠ وقد وقعه هيكل وحافظ رمضان وابراهيم عبد الهادى ومكرم عبيد •

(١٨٤) انظر مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٥) على سبيل المثال جلسات ٧ أغسطس ، قوائم الغائبين والمعتذرين ، وكذا جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ص ٢٤٥٠ ، وحتى فى الجلسة التى الغيت فيها المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ تغيب من قيادات الحزب أحمد علوبة ــ أحمد عبد الغفار ــ أحمد خشبة ، ولم يتحدث أحد من شيوخ الحزب الحاضرين عن الغاء المعاهدة ، ولم يشتركوا فى الاقتراح على شكر الحكومة . انظر عزة وهبى : تجربة الديموقراطية ص ٩٥ ــ ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، الاساس ٢٢ / ١١ / ١٩٥١ •

قانون بالغاء المادة ١٩٣ من قانون العقوبات وكان ذلك فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ، وهى المادة التى تتعلق بعقوبة جرائم النشر المتصلة بتحقيقات جنائية قائمة ، وذكر أن مثل هذا التشريع لا يوجد فى تشريعات أى دولة ديمقراطية ، وأن التجربة أثبتت ما فيه من تضييق على حرية الصحافة ، ثم تحدث هيكل عن دور الصحافة فى ضمانات الحرية الشخصية وسرعة وسلامة التحقيقات ، كما تقدم بعد ذلك بيومين بمشروع قانون خاص بتعديل المادتين ٥٩ ، ٦١ من قانون الانتخاب،المتصلتان بخطأ ممارسة الاعضاء لنشاط نيابى فى مجلسى البرلمان معا قبل الفصل فى صحة العضوية ، واستمرار عضو مجلس المديرية أو البلدية فى تأدية وظيفته رغم انتخابه الى أن يحين وقت الاختيار النهائى بين الوظيفة أو عضوية البرلمان (١٨٥) ، وقد سجل الدكتور هيكل بذلك وعيا برلمانيا على درجة من الكفاءة والمراس .

* * *

رحلة طويلة ومضنية تلك التى قطعها حزب « الدستوريين » مع الدستور والحياة النيابية ، مقدارها ثلاثين عاما منذ خرج الدستور من صلبهم ، وتسموا باسمه ، وجاء انعكاسا لوضعهم الاجتماعى وتكوينهم الفكرى . فارتبط فى البداية بالسعى لتحقيق سلطة الامة ، التى هم رؤساؤها ، والتى لم يؤمنوا — بمنطق الصفوة — بمساواتها لهم ، ولكن الدستور شب عن الطوق ، وجاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية الأولى مخيبة لآمالهم ، فانكروا الدستور وأنكرهم ، وتيقنوا بأن الامة لم تكن معهم ومن ثم حاولوا تعديل قانون الانتخاب أكثر من مرة أملا فى الفوز بمقاعد أكثر ، ولكن دون جدوى، واشتركوا فى الانقلابات البرلمانية — عدا انقلاب صدقى عام ١٩٣٠ — وسجلوا فى تاريخهم انهم عطلوا الحياة النيابية وعطلوا العمل ببعض مواد الدستور لسنوات ثلاث قابلة للتجديد ، وساهموا فى النهاية فى جعل تاريخ الحياة النيابية فى مصر تاريخ انقلابات أكثر منه تاريخ نظام مستقر .

وقد لعبت العصبيات العائلية ، وتدخلات الادارة ، دورهما فى تحديد

---

(١٨٥) أوراق هيكل ، الملف (١) ، نصوص الاقتراحات ومذكراتها التفسيرية .

نوعية ممثليهم داخل البرلمان ، واستنوا سنة الامتناع عن خوض الانتخابات، عندما وثقوا من الخسران ، فاستخدمها غيرهم مما أثر فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر . كما لم يحصلوا على أغلبية ذات وزن الا عندما أدار رئيسهم المعركة الانتخابية من مكتب رئاسة الوزارة عام ١٩٣٨ . فكانوا أقلية ضئيلة فى كل برلمان ومن ثم لعبوا دورا هامشيا ، باستثناء بعض المواقف البرلمانية الشجاعة والتى بدت مواقف فردية أكثر منها جماعية ، فقد انتفت فى جمـاعة ممثليهم ، نوابا كانوا أم شـيوخا ، صفة الهيئة البرلمانية لحزب سياسى ، وفى النهاية طبعت علاقتهم بالدستور والحياة النيابية بطابع مأسوى ، فلم تنقلب الحياة النيابية من مجرد مسرحية ـ كما وصفها آخر رئيس لهم ـ الى تمثيل نيابى حقيقى كمـا تمنوا بالفعل .

* * *

الفصل الخامس

الحزب بين السلطة والمعارضة

القسم الأول ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩ (*)

- الأحرار فى المعارضة ٢٢ ـ ١٩٢٤
- فى الحكم (مارس ـ سبتمبر ١٩٢٥)
- الائتلاف مع الوفد ٢٦ ـ ١٩٢٨
- وزارة اليد الحديدية ٢٨ ـ ١٩٢٩
- الأحرار فى المعارضة ٣٠ ـ ١٩٣٧
- وزارات محمد محمود ٣٧ ـ ١٩٣٩
- الحزب والتجمعات السياسية المعاصرة

قبل ان ننشىء فى تتبع حركة حزب الأحرار الدستوريين من خلال وجوده فى السلطة أو المعارضة يجدر بنا أن نشير الى ثلاث نقاط تحدد مسار تلك الدراسة ، لاتصالها اتصالا عضويا « بالوجود السياسى » للحزب من ناحية وبتاريخ تعامل الحركة الوطنية المصرية مع قضية السلطة من ناحية أخرى،

(*) اثرنا هذا التقسيم لنقف بالقسم الاول من الدراسة عند عام ١٩٣٩ وهو العام الذى شهد نهاية آخروزارة الفها حزب الاحرار ، كما أن رئيسهم واقوى شخصية فى الحزب توفى بعد ذلك (١٩٤١) مما اضعف شوكتهم ، انظر :
F. O. 407/225, No. 8, Lamp. to Eden, April, 29, 1941.
ويؤكد هذا تفجر ازمة الرئاسة ، ثم اشتراك الحزب كحزب اقلية بعدد من الوزراء خلال الفترة ٤٤ ـ ١٩٤٩ ، بينما بات رئيسه الدكتور هيكل مفكرا كاتبا اكثر منه سياسيا صرفا ، بالاضافة لفقدان الحزب العديد من قياداته المؤسسة وكبار ممونيه مما يجعلنا نعتقد أن هذه الفترة ٣٩ ـ ١٩٥٣ كانت تمثل فترة مختلفة فى حياة الحزب . (أنظر هيكل : مذكرات جـ ٣ ص ٢٢١ ـ ٢٢٢) .

على أن ذلك ليس من قبيل رصد النتائج قبل عرض المقدمات • وأول هذه النقاط هى أن مسألة الوصول الى السلطة والصراع من أجلها ، ثم البقاء فيها ، قد استهلك الكثير من طاقات الوزارات الحزبية ، بل وطاقة الأحزاب المصرية تقريبا ، فأضاع عليها ، وعلى مصر ، الكثير مما كان يؤمل أن تقوم به ويتصل بشئون الحكم فى نواحيه التنفيذية والانشائية ، مما يمكن أن يحسب لها أو تحاسب عليه ، وقد لا نعدو الصواب اذا قلنا أن وجود الاحزاب المصرية فى السلطة أو خارجها ارتبط بنوعية الصراع المشار اليه أكثر من ارتباطه بسياسات وزارية تنفيذية ، أو ببرامج حزبية ، فهذه الاحزاب وهى فى المعارضة تريد أن تبلغ دست الحكم ، بما يعنيه ذلك من تورط فى تبنى أساليب حزبية ضيقة لا تتفق كثيرا ومصالح الوطن العليا ، ثم وهى فى دست الحكم تستهلك الكثير من طاقاتها فى محاربة خصومها ، وتثبيت مكانتها من مصادر السلطات وأسنادها •

والنقطة الثانية ، وهى تتصل بالأولى ، أن الاحزاب وهى « تناضل » فى سبيل الوصول الى السلطة وتثبيت وجودها فيها ، تركز محور حركتها وعلاقاتها الديالكتيكية حول مراكز القوة السياسية الممثلة فى الملك وممثل انجلترا فى مصر ، ثم حزب الاغلبية ، والنقطة الثالثة هى ان القضية الوطنية قضية الجلاء الأجنبى عن مصر ، ووحدة وادى النيل ، قد فرضت نفسها على الاحزاب المصرية وهى تمسك بأزمة الحكم ، فوجهت الكثير من مجهوداتها السياسة هذه الوجهة بل كانت « مصارع الوزارات » فى معظم الأحيان مما أثر على فترة بقاء هذه الاحزاب فى الحكم ، وبالتالى على سياساتها الداخلية الاصلاحية ونحوها •

وفيما يتعلق بحزب الاحرار الدستوريين فانه من بين اثنتين وأربعين وزارة حكمت مصر منذ وزارة عدلى يكن الاولى ــ مارس ١٩٢١ ــ وحتى سقوط وزارة نجيب الهلالى الثانية بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، اشترك الحزب فى عشرين وزارة منها ، وتولى رئيسه تأليف أربع وزارات من بينها ــ هذا بخلاف وزارتى عدلى وثروت الأوليين (مارس ٢١ ــ نوفمبر ١٩٢٢) ، اللتين ألفتا قبل اعلان الحزب رسميا ــ وقد حكمت هذه الوزارات جميعها ، حزبية ومحايدة أو ادارية ، احدى وثلاثين عاما وأربعة شهور ، كان نصيب

حزب الاحرار الدستوريين منها أربعة عشر عاما وسبعة شهور تقريبا (بنسبة ٤٥ ٪ من فترة الحكم) وهى فترة كبيرة بالنسبة لحزب ليس هو حزب الاغلبية أو لحزب غير جماهيرى ، يعتمد بالدرجة الأولى على شخصيات مؤسسيه ونفوذهم ٠

ويبدأ الوجود الحقيقى لحزب الاحرار الدستوريين داخل السلطة قبيل اعلان الحزب رسميا ، وبالتحديد عند تولى وزارة عدلى يكن الاولى (مارس ـ ديسمبر ١٩٢١) والتى تشكلت فى معظمها من الشخصيات التى ألفت حزب الاحرار الدستوريين فى العام التالى ، وقد كانت مهمة هذه الوزارة بالدرجة الاولى مهمة سياسية تتعلق باجراء المفاوضات الرسمية لحل القضية المصرية ، ومن ثم استغرقت الشهور الاولى من حياتها فى اجراء الترتيبات التى أدت الى تأليف الوفد الرسمى ، ثم استغرقت المفاوضات ذاتها شهورا أربعة (يوليو ـ نوفمبر ١٩٢١) وفشلت ليعود عدلى ويقدم استقالته ٠

وقد ألف عبد الخالق ثروت وزارته الأولى (مارس ـ نوفمبر ١٩٢٢)، وكانت تضم اسماعيل صدقى وجعفر ولى من مؤسسى حزب الاحرار ، وقد تمت اجراءات تأسيس الحزب واعلانه خلال عهد هذه الوزارة ، وقد اتفقت مصادر عديدة (١) على أن هذه الوزارة قد منحت الحزب الوليد تأييدها وتعضيدها بأجهزتها الادارية على نحو مامر بنا ، وكان تأييد رجال الحزب الجديد لهذه الوزارة فى البداية تأييدا تكتيكيا تقتضيه مصلحتهم فى مرحلة التكوين ، ولنا نتصور أنهم عرضوا على ثروت أن ينضم للحزب ، وأنه فضل البقاء مستقلا محتفظا بصداقتهم فى الوقت الذى كان هو فيه فى حاجة اليهم فى مواجهة عداء الملك والوفد له ، وتكشف الوثائق البريطانية كيف ان رجال الحزب الجديد لم يكونوا يرغبون فى بقائه ، وكان محمد محمود يشعر بالغيرة منه ، وقد أبدى رغبته لدار المندوب السامى فى تولى عدلى

---

(١) انظر : F. O. 141/427, No. I, Egypt 1918-1925, p. 7, F. O. 407/195 No. 30, 15-10 22.

ثم صحيفة الافكار ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٢ ، مذكرات سعد ، ك ٤١ ، ص ٢٤٩٣

الوزارة من جديد (٢) ، كما طرحت مسألة وجود حكومة « أغلبية » برئاسة عدلى يكن ، على أن يحصل ثروت وصدقى وربما توفيق نسيم تحت رئاسته (٣) .

وقد استمر موقف رجال الحزب المعلن من ثروت فاستعان بهم فى اعداد الدستور ، وكانوا يأملون أن تنجح وزارته فى استصداره من الملك ثم تجرى الانتخابات وتوجهها بما يرجح كفة أنصارها ، وعلى رأسهم عدلى ، الذى سيتولى حينئذ الوزارة البرلمانية الاولى ، ولكن الرياح أتت بما لا تشتهى السفن حيث وقعت الوزارة فى خلافات حادة مع القصر نتيجة لنصوص الدستور الخاصة بسلطة الامة ، ووقوف الوزارة ضد رغبات القصر، وعدم تصريحها بعقد اجتماع لتأييد الملك ، وتعطيلها لصحيفة اللبرتيه التى كان يستخدمها القصر فى اغراض الدعاية (٤) ، فى الوقت الذى فقدت فيه الوزارة التأييد البريطانى ، لتعدد عمليات الاعتداء على الشخصيات البريطانية، والخلاف بين ثروت واللنبى حول تعويض الموظفين الاجانب ، بالاضافة الى الازمة التى اثيرت حول النصوص الخاصة بالسودان فى مشروع الدستور والتى لم يوافق عليها المندوب السامى ، وقد روى الهلباوى كيف ان اللنبى عرض على ثروت استعداده لان يصدر كتابا رسميا يبلغه فيه أن حذف هذه المواد لا يكسب انجلترا اى حق على السودان ، ولا يعد تسليما من الحكومة المصرية باى حق لانجلترا فى مقابل حذف النصوص ، ومناصرة اللورد للوزارة فى طلب اصدار الامر الملكى الخاص بالدستور دون تعديل أى نص منه يتعلق بسلطة الامة ، وعرض ثروت المسألة على عدلى الذى عرضها بدوره على مجلس ادارة الحزب ، فانقسم بشأن قبولها ، حيث تزعم الهلباوى الفريق القائل بقبول هذا العرض ، بينما عارض فريق آخر على رأسه محمد محمود ، ورأى أن للوزارة يجب أن ترفض طلبات اللورد ، وانها اذا قبلتها

---

(٢) F. O. 141/681, Mohamed Mahmud, No. 9544, April, 13, 1922.

(٣) F. O. 141/681, Op. Cit., April, 15, 1922.

(٤) يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، اقبال على شاه : فؤاد الاول ص ١٣٢ ـ ١٣٣ ، هيكل : مذكرات جـ١ ص ١٥٥

فسوف يتخلى الحزب عن تأييدها ، وكانت الأغلبية مع الفريق الأخير (٥) .
وهكذا فقدت الوزارة تأييد حزب الاحرار ، الذى اتخذ قرارا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ بايقاف مساندته لها اذا استجابت لطلب المندوب السامى ، وبعد يومين اتصل ثروت باللنبى ليخبره برغبته فى تقديم الاستقالة الى الملك فى ٣٠ نوفمبر ، حيث أن علاقته به قد أصبحت مستحيلة ، وذكر أن الملك لم يسىء الى الوزارة فقط ، بل لم يترك فرصة لاضعافها الا واهتبلها ، كما تعاون مع العناصر المعادية لها ــ يقصد الوفديين ــ فسأله اللنبى عما يفعل اذا منحه تأييده الكامل فأجاب ثروت باستحالة ذلك ، لأن صحافة القصر ، لو أرغم على توقيع الدستور ، سوف تلقى بمسئولية حذف نصوص السودان على عاتقه وحده ، ثم علق اللنبى على ذلك بأن ثروت كان مدفوعا بثلاثة عوامل ، أولها القرار الذى اتخذه حزب عدلى منذ يومين بأنه لن يؤيده الا اذا وقف ضد رغباتنا المتعلقة بالنصوص ، وثانيها تعاظم النقد لطريقة تعامله مع حكومتنا فيما يتعلق بمراجعة معاهدة سيفر ، وثالثها تفشى حوادث القتل السياسى فى الآونة الأخيرة (٦) .

كما يمكن أن يكون وراء سحب تأييد الحزب للوزارة ما تعرض له من غضب عام من جانب الجماعات المتطرفة ، والذى ادى الى مصرع اثنين من رجاله (٧) وعموما بدأت نغمة جديدة ازاء الوزارة تظهر على صفحات جريدة الحزب ، فكانت تلح عليها أن تظهر نواياها بخصوص مؤتمر لوزان ، وعندما قدمت وزارة ثروت استقالتها ، تحدثت « السياسة » عن المشاكل القديمة المتشعبة التى وردت فى برنامجها ولم تنفذها ، وذكرت أن حزب الاحرار كان محايدا مع الوزارة المستقيلة « لايناصرها اطرادا ولا يعارضها اطرادا » ، ثم أنشأت تنتقد الوزارة بشدة واتهمتها بالمساومة طامعة فى البقاء حتى يصدر الدستور ، ولم تجد الصحيفة فى انجازات الوزارة شيئا تذكره أكثر مما ورد فى كتاب استقالتها (٨) ، وكان هذا شأن حزب الاحرار مع وزارة ثروت ،

---

(٥) مذكرات الهلباوى : ص ١٩٨ ــ ١٩٢ .

(٦) F. O. 407/195, No. 98, Allenby to Curzon, Nov. 29, 1922.

(٧) Wavell, Allenby in Egypt, p. 92.

(٨) السياسة ٦ ، ٧ ، ٣٠ نوفمبر ، اول ديسمبر ٢٢ مقالاتها حول لوزان والوزارة ، والوزارة المستقيلة مالها وما عليها .

تيدها فى البداية حين كان رجاله فى أشد الحاجة اليها والحزب لا يزال جنينا، وعندما خرج الى الدنيا وشب على قدميه ، فى الوقت الذى كانت للوزارة فيه مؤيدة من المندوب السامى ، ولم تكن قد اصطدمت بالملك بعد ، فأمل الحزب أن تنجح فى استصدار الدستور واجراء الانتخابات ، ولكن عندما اختلت موازين السياسة ، واصطدمت الوزارة مع مصدرى القوة السياسية ، انتهز الحزب فرصة الازمة المتعلقة بنصوص السودان فى الوقت الذى بدت فيه الوزارة تتخذ سبيلها الى السقوط ، وسحب الحزب تأييده وراح ينقدها ٠

وتولت وزارة توفيق نسيم الثانية (٣ / ١١ / ٢٢ ـ ٩ / ١٢ / ١٩٢٣)، فى الوقت الذى بدا فيه الملك يبدى ميلا نحو « الزغلوليين » (٩) الرافضين لتصريح ٢٨ فبراير ، والمهاجمين للجنة الدستور « الاشقياء » بينما كانت علاقة الملك بالاحرار الدستوريين تمر بمرحلة سيئة ، بدأت منذ وقف رجاله موقفهم من سلطته فى لجنة الدستور ، وعبر الملك عن ضيقه بقيام حزبهم عند تأنيبه لمديرى المديريات الذين استخدموا نفوذهم لصالح الحزب (١٠) ٠ كل هذه المؤشرات تحدد موقع الحزب من الوزارة التى ألفها رئيس الديوان الملكى ، وعلى هذا شرع الحزب منذ البداية فى انتهـاج خطة المعارضـة الصريحة ، فسألت صحيفته الوزارة عن برنامجها ، حيث جاء كتاب تاليفها خلوا من الاشارة اليه ، مما يخالف التقاليد الدستورية ، وأثبتت عجزها عن ذلك وسخرت من تسميتها « بوزارة الشعب » ، وطالبتها بايقاف الاحكام العرفية حتى يعود المنفيون ، كما أبدت عطفهـا على قضيـة سـعد زغلول والمعتقلين معه ، وحاولت استعداء الوفد على الوزارة وعندما استقالت الوزارة شيعتها « السياسة » بقولهـا ان اسمهـا سـيظل مقـرونا بهـذه الكـارثة الوطنية الكبرى ، وهى حذف نصوص السودان من الدستور ، كما ذكرت أنها لم توفق الى فعل شىء (١١) ٠ وهكذا كان الحـزب يعـارض الوزارة ويحاول الايقاع بينها وبين الوفد ، بعد ابداء تعاطفه مع قضيته ٠

---

(٩) F. O. 407/195, No. 98, Allenby to Curzon, Nov. 29, 1922.

(١٠) F. O. 407/195, Op. Cit., Oct. 15, 1922.

(١١) السياسة ١ ـ ٨ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٢٢ ، مقالات اين برنامج الوزارة ، وزارة بلا برنامج و١٩ يناير ، ٥ فبراير ١٩٢٣ الوزارة والوفد ، ١١ فبراير ١٩٢٣ (اذن فقد استقالوا) ٠

استدعى الملك عدلى يكن وعرض عليه تأليف الوزارة الجديدة ولكن عدلى اشترط ليتولى المنصب ان يصدر عفو عن المسجونين السياسيين فى مختلف الاماكن ثم ايقاف العمل بالأحكام العرفية ، والغاؤها عشية صدور قانون التضمينات ، وقد رفض الملك هذه الشروط فى البداية « على أساس أن الاحرار الدستوريين يريدون خلعه ، ولكنه عاد فى ١٩ فبراير وقبل تولى عدلى ، الذى نظر الى الامر بحذر شديد خاصة بعد أن بدأت صحيفتا الوفد اللتين كانتا واقعتين تحت تأثير الملك ـ اللبرتيه والبـلاغ ـ فى الهجوم عليه بعنف (١٢) ، وقد ذكرت « السياسة » أن عدلى اعتذر عن عدم تأليف الوزارة بما تعانيه البلاد من الانقسام ، وان من الخير ايجاد وزارة ترضى عنها الأحزاب المختلفة ، وقد عرض عدلى يكن على مجلس ادارة الحزب تبريره بأن « بوادر الحال قد أظهرت أن استعداد بعض الهيئات السياسية المصرية لايزال غير صالح للعمل المنتج والتضحية بالفروق الحزبية » فقرر مجلس ادارة الحزب تأييد خطة رئيسه ، مع العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام (١٣) .

ولعل عدم تعضيد المندوب السامى لعدلى كان وراء اعتذاره عن عدم قبول الوزارة ايضا ، فقد ذكر اللنبى « ان عدلى الذى كان على صلة مستمرة بى خلال الازمة كان يأمل أن يضم الى وزارته ، اذا قبل تأليفها ، عناصر من الوزارة الاخيرة ليشكل منها ائتلافا » ثم عاد اللنبى بعد ذلك ليؤكد أنه مع توالى الضربات الاخيرة ـ يقصد حوادث اغتيال العسكريين الانجليز ـ يبدو أنه يصبح أمرا مثاليا للغاية الاستعانة بتولى عدلى السلطة ! (١٤) . ويبدو صحيحا ما ذكره سعد زغلول فى مذكراته من أن عدلى أراد أولا أن يؤيده الوفد ولكن أخفق مسعاه » (١٥) ، ويؤيد هذا بالفعل اشتراطات

---

(١٢) F. O. 141/427, Egypt 1918-1925, May, 15, 1926.

(١٣) السياسة ١٨ / ٢ / ٢٣ ، محضر مجلس ادارة الحزب فى ٢٥ / ٢ / ٢٣ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة (٤) ص ٢٢٠٠ .

(١٤) F. O. 407/196, Nos. 93, 109, Allenby to Curzon, Feb, 19, Mar, 5, 923.

(١٥) مذكرات سعد ، ك ٤١ ص ٢٥٧٢

عدلى الافراج عن المعتقلين والمنفيين ـ وهم سعد وانصاره ـ وتخفيف السياسة حدة عدائها وخصومتها لأنصار سعد خلال فترة المشاورات ، ثم توالى دعوة الصحيفة الى الاتحاد والوئام ، ودعوة الاحزاب الى الاتفاق على أساس المبادىء التى اعلنها الحزب فى ٢٤ فبراير (١٦) ، ومع ذلك كله فان تدافع موجات السخط وتوالى حوادث القاء القنابل على الانجليز وتهديدات اللنبى بالقبض على بعض قيادات الوفد ، كل هذا قد أوجد جوا غير صالح ، ليس للاستجابة لدعوة الحزب ، بالاتفاق مع انصار سعد فقط ، ولكن لاستمرار رجاء الحزب فى تعضيد اللنبى لرئيسه وقبول شروطه ، ولم يكن أمام عدلى من سبيل سوى التخلى عن فكرة تأليف الوزارة نهائيا وهو ما حدث بالفعل فى أوائل مارس ١٩٢٣ (١٧) ٠

واستمرت تجربة القصر فى الحكم ، فاختار الملك وزير المعارف فى الوزارة المستقيلة ، يحيى باشا ابراهيم ، ليترأس الوزارة الجديدة ، واختار له وزراءه أيضا وتألفت الوزارة بالفعل فى ١٥ مارس ١٩٢٣ ، بعد ان ضمت أربعة وزراء من الوزارة السابقة ، ومن ثم تعتبر بشكل أو آخر امتدادا لسابقتها ٠ واستقبلت صحيفة حزب الاحرار الدستوريين الوزارة الجديدة استقبالا ليس فيــه شىء من المجــاملة على الاطــلاق ، كمــا يقول المندوب السامى (١٨) ، وتلقف عبد العزيز فهمى رئيس الوزارة الجـديد بخطابه المفتوح فى اليوم التالى لتوليه مهام منصبه (وقد ثناه بخطاب آخر فى منتصف ابريل) ، ثم اجتمع مجلس ادارة الحزب فى ١٩ مارس وأيد قراراته التى اصدرها فى ٢٤ فبراير بخصوص اصدار الدستور كاملا ، ورفع الاحكام العرفية وعودة المنفيين ٠٠ الخ وقرر تبليغ هذه القرارات لرئيس للوزراء ، ولما تكد تبلغ هذه القرارات أسماع الوزارة حتى قرر الحزب ـ بعد يومين

---

(١٦) السياسة ٣٥ ـ ٣٧ / ٢ / ٢٣ ، ٢ ـ ٣ / ٣ / ٢٣ ، ولم يوافق سعد على الدعوة (مذكرات ك ٤١ ص ٢٥٥٨ ٠

(١٧) F. O. 141/247, No. I, Egypt 1918-1925, May, 15, 1926, p. 8.

(١٨) F. O. 141/427, Op. Cit., p. 9.

من قراراته الأخيرة ـ عدم تأييد الوزارة لأنها لم تحقق شيئا مما طلبه ! (١٩)٠

وعندما أشيع أن الملك سوف يوقع الدستور ، شاركت « السياسة » فى الاحتفال بعيد ميلاد الملك « الذى سيكون أول ملك دستورى » وما لبث الدستور أن صدر واجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار للترحيب به ورفع آيات الشكر للملك « الذى أظهر أريحية جديرة بحفيد محمد على الكبير وديمقراطية خليقة بملوك القرن العشرين » وقرر المجلس الانتقال بكامل هيئته الى السراى لتقديم واجب الشكر لجلالة الملك (٢٠) ، ولم يتحدث احد عن الانتقاص من سلطة الامة فى الدستور وتشويهه لأن الحزب شرع « يسوى علاقاته » تمهيدا لخوض المعركة الانتخابية وصولا الى الحكم ومن ثم كانت المعركة التالية للحزب مع أنصار سعد ، فأغرقت صحيفته أنهرها بالتشهير بألوهية هذا الزعيم أو ذاك ، وسألتهم عن برنامجهم الذى يتقدمون به للناخبين ، « فالسعدية لا تعنى الصراط المستقيم » وقد اتهمت «السياسة» الادارة بأنها قامت بحركة « تنظيف » ارضاء لانصار سعد ، وهاجمت الوزارة لمحاباتها الاقارب فى الوظائف العمومية فى وزارتى المواصلات والمعارف، وعبثها بأموال الدولة فى تعويضات الانجليز ، وتدخلها فى شئون النشاطات والاجتماعات الانتخابية عن ضعف ومحاباة ، وذهبت الصحيفة تضرب على نغمة عدم حياد الوزارة بنشر صور من تعليمات مبلغة من وزارة الداخلية بشأن مساعدة أنصار سعد (٢١) ٠

ولم يخل عدد من أعداد « السياسة » من انتقاد مسلك الوزارة لعدم نزاهة الحكم ، وعدم الحياد فى ادارة الانتخابات ، وفشلها فى معالجة الأزمة القطنية وما أصاب مصر من خسائر نتيجة عدم تمثيلها فى مؤتمر لوزان وقد

---

(١٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى : المحفظة (٤) ص ٢٢٠٠ نص المحضر ، السياسة فى ١٨ ، ٢١ مارس ١٩٢٣ ٠

(٢٠) السياسة ٢٧ مارس (عيد جلالة الملك) ونص محضر اجتماع الحزب فى السياسة (٢٣ ابريل ١٩٢٣) ٠

(٢١) السياسة ١١ ـ ٢٣ مايو ، ٣ ، ٢٠ يونيو ، ٨ يوليو ١٩٢٣ (مقالات حياد الحكومة ، الوفديون والادارة ، قانون التضمينات الخ) ٠

استأثرت عودة سعد زغلول ، والمعركة الانتخابية ، بما بلغته من عنف ومهاترة وتراشق بالخيانة وممالأة الانجليز ، والتى تضمنتها خطب ومقالات الساسة والحزبيين والكتاب من الدستوريين والوفديين على السواء ، استأثر ذلك كل باهتمام ونشاط الحزب وصحيفته خلال النصف الثانى من عام ١٩٢٣ ، باستثناء دفعهم محاولة من جانب خصومهم للايقاع بينهم وبين العرش ، حتى اضطرت الصحيفة لأن تبالغ فى الحديث عن التفاف الأحرار الدستوريين حول البيت العلوى وجلالة الجالس على العرش . ووصف توفيق دوس العرش بأنه مقدس وان الجالس عليه مقدس ، واتهم محمد علوبة سعد زغلول « بخيانة مليكه الذى نفتديه بأرواحنا » (٢٢) .

ورغم كفالة الوزارة لحرية النشاطات الانتخابية ، على اختلافها ، وحيادها الذى يوضحه سقوط رئيسها ذاته فى الانتخابات ، ويوضحه كذلك توالى اجتماعات الاحرار الدستوريين وعنف حملاتهم ، رغم ذلك كله فقد اتهمت الوزارة بالضعف وانها تركت الفوضى تضرب بأطنابها فى البلاد (٢٣).

وجاءت نتيجة الانتخابات انتصارا ساحقا للوفد فألف سعد وزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وظل الاحرار الدستوريون فى صفوف المعارضة . وقد رحبت صحيفتهم بتوليــه الحكم واعتبرت ذلك دالا على الاقدام وحسن التقدير من جانب زعيم يمسك بيده زمام الاغلبية (٢٤) . ولعل الصحيفة كانت تدرك أن السلطة ستكون المختبر الحقيقى للزعامة ، كما أن قبول سعد الحكم فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ، يعتبر بشكل ما ، ومن وجهة نظر الاحرار الدستوريين ، قبولا ضمنيا لأسس هذا التصريح ، ومثل ذلك موقفه من الدستور الذى أعده « الأشقياء » ــ بتعبيره ــ ودخوله الانتخابات وتوليه السلطة على أساسه .

---

(٢٢) السياسة ٢٧ / ٨ / ٢٣ (العرش والاحرار) ، ٢٩ / ١٠ (خطبة دوس باشا) نكريات علوبة ص ٢٧٨ .

(٢٣) السياسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٢٣ (أحياد أم ضعف) .

(٢٤) السياسة ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

شحنت « السياسة » أسلحة المعارضة وما أن أعلن سعد أن وزارته ستشتغل بالمسائل السياسية ثلاثة وعشرين قيراطا والمسائل الاقتصادية قيراطا واحدا ، ذكرت الصحيفة أن هذا التقسيم الحسابى اذا جاز لسعد رئيس الوفد فانه لايجوز لسعد رئيس للحكومة ، وتحدثت عن ضرورة وجود برنامج للاصلاح الاقتصادى والمالى يحقق التوازن بين عناصر الاقتصاد المصرى وذهبت تحاج سعدا بأن الحكومة قد صارت فى يده ، وأنه كان يتعلل وهو فى المعارضة بأنها لم تكن فى يده (٢٥) ، وقد تورطت « وزارة الشعب » فيما تورطت فيه الوزارات السابقة من اضطهاد للموظفين من خصومها السياسيين ومحاباة انصارها فجعلت تفصل وتعين وترقى فى اجهزة الدولة ماشاءت لها الحزبية ، فأحالت العديد من المديرين ووكلائهم ومأمورى المراكز الى المعاشمن أنصار الاحرار الدستوريين،بالاضافةالى العديد من الاستثناءات الصارخة التى أجرتها لصالح أنصارها فى مجال القضاء ، وقد اعترف سعد بذلك فى مذكراته متجاهلا قوى المعارضة التى كان ينظر اليها على أنها طائفة هزيلة تكونت ممن تنكبوا حظيرة الوطنية (٢٦) ٠

وقدم سعد برنامج حكومته الى البرلمان ، واجتمع حزب الأحرار ، وأثبت على الحكومة اقرارها للدستور « الذى أسس برلمانا على أحدث المبادىء العصرية » وانتقد البرنامج لانه لم يشر الى اصلاح المسخ الذى أصاب الدستور بخصوص نصوص السودان ، واقتصاره فيما يتعلق بالقضية الوطنية على التعبير عنها « بالامال القومية لمصر والسودان » ، ثم وصفت السياسة سعدا بانه « دكتاتور وليس رئيس وزارة » حين أقدم على انذار

---

(٢٥) السياسة ٣١ يناير ، ١٨ فبراير ١٩٢٤ (محضر مجلس ادارة الحزب (السياسة ١٧ / ٣ / ١٩٢٤) ٠

(٢٦) السياسة ١١ ، ١٤ فبراير (وبها ثبت باسماء الشخصيات التى عينها سعد ومرتباتهم ثم من احيلوا على المعاش ، انظر أيضا لاشين : سعد زغلول ج ٢ ص ٢٦٩ ، رمضان : تطور الحركة ١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٥٩/٢ ثم
Yousef, A., Independent Egypt, p. 137.

وفى عدد السياسة ٦ مارس وصفت البرلمان بانه تكية للوفديين ، ١١ ابريل وصفت الوزارة بانها وزارة للشهوات لا وزارة الشعب ٠

مجلس النواب اذا تقدمت لجنة الرد على خطاب العرش على تعديله ، وحاولت الصحيفة الايقاع بين سعد والمجلس ، وذكرت أن النواب لا ترهبهم صور التهديد بارسال الجنود الى منازلهم وتسيير المظاهرات فى الطرقات ، وكانت الطامة الكبرى يوم أن تجرأت صحيفة الاحرار الدستوريين ووصفت النواب بأنهم عباد سعد وعباد الحكومة وعباد المال ، حيث كان أول عمل تشريعى لهم أن أقروا لانفسهم جعل مكافأة النواب ستمائة جنيه فى العام ، فكتبت مقالها الشهير « حزب الستمائة » ، فاضطر مجلس النواب الى اصدار قرار بسحب ترخيص حضور مندوب السياسة لجلسات المجلس ، « لنشرها مقالات تتضمن طعنا وقذفا موجها لهيئة المجلس وأعضائه وتتخطيها حدود النقد المباح » ، ثم قدمت رئاسة تحرير الصحيفة للنيابة ، فحوكم الدكتور حافظ عفيفى وتوفيق دياب فى القضية رقم ٣٨ (جنح قسم السيدة عام ١٩٢٤) ، وتوالت ملاحقات الحكومة للسياسة ومحرريها ، فوجهت اليهم تهم القذف فى حق سعد زغلول والحض على كراهية النظام ، وردت الصحيفة بأن سعدا موظف عمومى ، أعماله قابلة للنقد ، وأعلنت تمسكها بكل حرف كتبته وهددت بان خصومتها « لحزب الستمائة » لن تهدأ ، وأثناء التحقيقات أعلن الدكتور هيكل مسئوليته عن كل ما نشر فى الصحيفة ، وكان محور دفاعاته كلها أن المقالات لم تتعد حدود النقد المباح (٢٧) ، ولم تجد النيابة بدا من مصادرة اعداد السياسة (١٠ ـ ١٢ يونيو ١٩٢٤) ، بعد اقتحام أبوابها وأغلاق مطبعتها ، وان كان القضاء قد ألغى هذه الاجراءات واعتبرها مخالفة للقانون ، وترافع عن جريدة الحزب كبار المحامين من أعضائه (دوس وعلوبة والهلباوى والبندارى) وكانت القضية فرصة للحزب حيث حولها الى قضية سياسية تدور حول الدستور والحريات ، واظهار الحزب فى ثوب شهيد الحرية والدستور ، بما يعنيه ذلك من كسب عطف الرأى العام ،

---

(٢٧) السياسة ١١ مايو ١٩٢٤ نص قرار مجلس النواب بحرمان السياسة والمقالات التى حوكمت الصحيفة لاجلها وهى فى الفترة بين ٣١ / ٣ ـ ١٣ / ٥ / ١٩٢٤ ومحاكمة السياسة فى ٣ مايو ، ١ ـ ٢ يونيو نص قرار الاتهام ، ومحضر التحقيق فى عدد ٩/٦/١٩٢٤ .

وقد صدر قرار المحكمة فى النهاية بتبرئة عنيفى ودياب وتغريم هيكل ٣٠ جنيها فتقدم الأخير طعنا قبلته محكمة النقض ، وبرائته تماما (٢٨) ٠

لقد اتاحت وزارة سعد ، وهى صاحبة الأغلبية الساحقة ، هذه الفرصة لخصومها ، وهم اقلية ، نتيجة مسلكها الحزبى ، وكان من الممكن أن تنأى بنفسها عن ذلك كله ، وتوجه نشاطها وجهة أخرى تجدر بوزارة دستورية اختارها الشعب ٠ لقد طالبت « السياسة » للوزارة بعمل جـدى فى سبيل سياسة انشائية ، واستحثت مجلس النواب على فحص أبواب الميزانيـة لوضع سياسة مالية واقتصادية صحيحة ، ووضع سياسة قومية للتعليم ، ونظام ثابت للرى والصرف واقامة شبكة للمواصلات ٠٠ الخ ومرة أخرى توالت موجات انتقاد الوزارة حتى قدم الدكتور هيكل الى المحاكمة بنفس التهم السابقة تقريبا ٠ وعندما فشلت مباحثات سعد زغلول مع مكدونالد بشأن القضية الوطنية ، وسألت صحف الوفد المعارضة أن تبين لها الخطة التى ينبغى السير عليها بعد ذلك ، تعجبت « السياسة » من ذلك وذكرت أن سعدا أول من طالب عدلى بالاستقالة حين قطعت مفاوضات عام ١٩٢١ وسخرت من فكرة الانتظار لجولة أخرى فى الصيف التالى ، وأضافت « معنى ذلك أن يسافر رئيس الوزراء كل صيف للنزهة » (٢٩) ، والطريف أن الوزارة بعد فشل المباحثات اخذت على عاتقها ـ كما جاء فى خطاب العرش التالى ـ تقديم برنامج للاصلاحات الداخلية يتضمن الشئون المالية والاقتصادية وبعض المسائل الاجتماعية ، فاخذت عليه صحيفة السياسة هذه المرة أيضا «اسهابه فى سرد تفاصيل مسائل داخلية تنبىء عن عجز الحكومةوتخبطها ويأسها»(٣٠)٠

---

(٢٨) F. O. 407/198, No. 229, Allenby to Macdonald, June, 14, 1924.

وانظر قضية تعطيل السياسة كاملة فى عددها ١٣ يونيو ١٩٢٤ ثم سلسلة مقالات : قضيتنا امام محكمة الجنايات ١٧ ـ ٢٤ يونيو ، الحكم وحيثياته ٢٤ يونيو ، ٢ يوليو والطعن ٩ ـ ١٠ يوليو ١٩٢٤ ٠

(٢٩) السياسة ٣٠ ، ٣١ يوليو ، ٤ ، ٥ اغسطس ٢٤ ، دعوة اتهام السياسة فى ٢٠ / ٩ / ١٩٢٤ ٠

(٣٠) السياسة ١٦ / ١١ / ٢٤ ، هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٢٠٨

وهناك من يرى أن موقف الامة من ابداء رغبتها فى استمرار سعد رغم فشله فى تحقيق رجائها بحل مشكلتها القومية يفسر برغبتها فى تحاشى قيام حكومة أخرى يتولاها الاحرار الدستوريون أو اصدقاء الملك ، ورغبة الامة فى اتاحة الفرصة للحكم الوطنى الخالص لتحقيق ما جاء فى برنامجه من اصلاحات (٣١) . وفى تقديرنا أنه انما يفسر موقف الامة من الوزارة بنجاح الوفد ومقدرته فى الحفاظ على تأييد الامة له ، وجعل محور اهتمامها يتركز فى شخصية « الزعيم » ـ ولدى الامة استعداد لذلك ـ ومن معه فى جهاز الحكم أكثر من اهتمامها بقضية البلاد القومية .

وفى الواقع كان فى أقوال رئيس الوزارة ومسلك وزارته الكثير مما وجد فيه الاحرار الدستوريون مجالا للمعارضة التى تتصل بما وعدت به الامة وما كانت تنتظره منها ، أكثر من اتصاله بنشاط ايجابى قامت به فعلا ، مما يفسر تجاوز الصراع بين الوزارة وحزب الاحرار ، حدود النقد البناء وسعة الصدر ، الى حدود المهاترة والاضطهاد ، وبفشل الوزارة فى حل القضية الوطنية ، وصداماتها مع السلطات الانجليزية خلال وبعد حوادث مصرع السردار « لى ستاك » ، اتجهت « السياسة » برجائها الى الملك أن « يضع حقوقه الدستورية موضع التنفيذ ، فالأمة بحاجة الى حكمة سامية للنجاة من هذا المأزق وليس أمامها أكبر من جلالته » (٣٢) ، ولم تكف أقلام الحزب عن الوزارة حتى قدمت استقالتها فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

***

ألف أحمد وزير الوزارة فى نفس اليوم ، وكان وفدى الميول ، بل كان رئيسا لمجلس الشيوخ فى برلمان الوفد ، كما ضمت وزارته من الوفدين أحمد خشبه وعثمان محرم ، ومن ثم ثبت فى روع الاحرار الدستوريين أن تجربة الوفد فى الحكم مازالت قائمة ، فراحوا يعارضون الوزارة الجديدة ويسألونها عن برنامجها ـ وكانت مسألة البرامج بيت القصيد عندهم دائما ! ـ وعن معنى قول رئيسها أن الوزارة سوف تنقذ ما يمكن انقاذه (٣٣) ، ولكن باستقالة

---

(٣١) رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

(٣٢) السياسة ٥ / ١١ / ١٩٢٤ .

(٣٣) السياسة ٢٧ نوفمبر ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ .

الوزيرين الوفديين من الوزارة فى أول ديسمبر احتجاجا على قبولها للمطالب الانجليزية ، ثم تعيين خلفين لهما من المستقلين ، وتعين اسماعيل صدقى - صديق الاحرار الدستوريين - وزيرا للداخلية فى ٩ ديسمبر (٣٤) ، بدا واضحا أن الوزارة انتقلت الى معسكر خصوم الوفد ، وقد نصح المندوب السامى ، زيور بأن يستعين بالاحرار الدستوريين أكثر لتدعيم وزارته ، ولمحاربة الوفد (٣٥) ، فأعادت الوزارة رشوان محفوظ وبعض الدستوريين الذين كانوا قد فصلوا الى مناصبهم ، وتوقفت « السياسة » عن انتقاد الوزارة التى بدأت بتقديم « عربون » الوفاق لهـا بتبرئه الدكتور هيكل مما رفع ضده من الدعاوى (٣٦) ، وتقدم الاحرار الدستوريون الى مساعدة زيور بعد مشاورات أجريت بين الملك ورشدى وثروت وصدقى ومحمد محمود ، وحتى حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى الذى أبدى استعداده للنضال ضد الوفد (٣٧) ، ومع ذلك أكدت « السياسة » بأن الوزارة القائمة مجرد وزارة ادارية لاجراء الانتخابات وأنها لا تتمتع بثقة حزب من الاحزاب ولا تطمع فى ذلك (٣٨) ، ولم يكن مسلك الوزارة كذلك ، لا من حيث حشدها لخصوم الوفد فحسب ، ولكن من حيث مسلكها الادارى أثناء الانتخابات ، وفى نفس الوقت راحت صحيفة الاحرار الدستوريين تكثف الحديث « الولاء للعرش

---

(٣٤) ذكر صدقى فى مذكراته (ص ٣٠) أنه قبل الحكم ليساهم فى انقاذ البلاد من ورطتها وصيانة استقلالها وأضاف اللبنى أن الوفديين ادركوا مغزى تعيين صدقى فى وزارة الداخلية فهاجموه وذكروا أن خائن عام ١٩٢٢ قد عاد مرة أخرى لخدمة الانجليز و « اننا قررنا استخدامه هو والأحرار الدستوريين لنضع نهاية لحرية مصر ، وقد اقترحت احدى صحفهم مازحة اننى يجب أن اعرض الرئاسة الشاغرة فى حزب الاحرار عليه » .

(٣٥) F. O. 407/200, No. 13, Allenby to Chamberlain Feb. 2, 1925
Lloyd Egypt Since Cromer II, p. 109.

(٣٦) السياسة ، ١٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٣٧) F. O. 141/327, No. 1, Egypt 1918-1925 Dece. 1924, p 15.

(٣٨) السياسة ٣٠ ديسمبر ١٩٢٤ انظر تصوير هيكل ابتهاج الاحرار الدستوريين بتعيين صدقى (مذكرات ، جـ ١ ص ٢١٢ - ٢١٣) .

ومركزه الذى هو قدس كرامة الأمة ومجدها وشرفها » واتخذت من اتهام الوفد بالتحريض على الثورة والائتمار بالعرش (٣٩) ، وسيلة للاعتاب الملكية. وقد اقترح صدقى على الملك ادخال بعض الاحرار الدستوريين فى الوزارة ولكنه رفض (٤٠) ٠

وفى ١٠ يناير ١٩٢٥ تألف حزب الاتحاد وكان حسن نشأت وكيل الديوان الملكى وراء تأليفه كما هو شائع ، وكان الهدف من تأليف الحزب الجديد مزدوجا فى رأى المندوب السامى : أن يكون مأوى للمرتدين عن الوفدية والذين يفتقرون الى مأوى ، وامداد القصر بمجموعة منظمة مخلصة ذات لون محافظ ، وبالفعل كان الحزب الجديد يضم عديدا من الشخصيات التى انتزعت من الوفد ، وكانت تنطق باسمه ثلاث صحف هى الاتحاد والشعب المصرى والليبرتيه (٤١) ، وقد عين القصر يحيى ابراهيم رئيسا له فى أوائل مارس ، وسخرت الادارة لحشد الاعضاء له فانضمت اليه العديد من الشخصيات خوفا وطمعا ، وتأسيس حزب على أساس الولاء للعرش ، معناه أن العرش لم يكن يثق فى ولاء الاحزاب الموجودة ومن بينها حزب الاحرار الدستوريين ، ورغم ذلك لم يحظ الحزب الجديد بأى تأييد الا من حزب الاحرار الذى استقبله استقبالا طيبا ، ونقلت « السياسة » عن التيمس قولها بأنه لا فرق بين حزب الاتحاد وحزب الاحرار الا من حيث الاشخاص فاذا نجح اعضاء حزب الاتحاد فى الانتخابات فان الحزبين سيتحدان فعلا ، وقد نقلت السياسة ذلك دون تعليق (٤٢) ، وقد قبل عبد العزيز فهمى العضوية الشرفية التى عرضها حزب الاتحاد عليه وأعلن أن وجود حزب الاتحاد لا يمس مطلقا بالحزب

---

(٣٩) السياسة ٦ ، ٨ يناير ١٩٢٥ ولاؤهم ، الأمة بعد العرش ٠

(٤٠) FO. 141/424, Op. Cit., Feb. 1925, p. 16.

(٤١) ملف حزب الاتحاد : FO. 141/819, Unionist Party, Feb. 1925.
FO. 407/200, Nos. 5, 12, Allenby to Chamb. Jan. 5, Feb. 2, 1925.

وبرنامج الحزب فى محافظ الاحزاب السياسية رقم (٢) دار الوثائق القومية ، الاتحاد فى ١١ يناير ١٩٢٥ وبالعدد وثائق الحزب ٠

(٤٢) السياسة ١١ يناير ١٩٢٥ وبنفس العدد تغطية كاملة لاعلان الحزب واجراءات تنظيمه وبرقية التيمس ٠

الدستورى ، « فان مبادئه معقوله ونحن الدستوريون نسلم بها وهى واردة صراحة وضمنا فى برنامجنا .. ولا شك أن الفريقين ممتزجان عاجلا أو آجلا » (٤٣) .

ولعل حزب الاحرار تورط فى البداية مندفعا بارضاء الملك ، وطمعا فى كسب الانتخابات لصالح انصاره ، ولكن ما لبث أن ادرك أن الملك أراد بحزبه أن يقف موقفا وسطا بينهم وبين الوفد ، وأن الكثيرين من الدستوريين قد انضموا الى المؤسسة الملكية الجديدة ، مما يهدد حزب الاحرار ذاته . ولم يكن بوسع القصر أن يعتمد على الاحرار الدستوريين منذ البداية ، لأنه كان يشك فى صدق ولائهم منذ اشتغالهم فى لجنه الدستور، بالاضافة الى موقفهم من وزارتى نسيم ويحيى ابراهيم ، اللتين كان القصر يحركهما . وعموما فى اطار هذا الصراع الخفى بين حزب الاحرار وحزب الاتحاد ، ستسير العلاقة الظاهرة يحركها العداء للوفد أكثر مما تتحرك بالثقة وحسن النية أو التمسك بالمبادىء .

وفى اليوم التالى لبدء الانتخابات فى ١٢ مارس ١٩٢٥ قدمت الوزارة استقالتها فطلب الملك الى رئيسها تأليف الوزارة الجديدة ، وكان الأحرى أن ينتظر نتيجة الانتخابات حتى يؤلف الوزارة صاحب الاغلبية ، ولكن النية كانت مبيتة على دعوة الاحرار الدستوريين للاشتراك فى الوزارة الجديدة ، الذين قبلوا ولما تكد تعلن نتيجة الانتخابات .

وتألفت وزارة زيور الثانية فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ليشترك الاحرار الدستوريون فى الحكم لاول مرة منذ قيام الحزب . وقد فسر محمد علوبة مسألة اشتراك الحزب فى الحكم بأنه كان عليه ان يختار بين الولاء للملك والولاء لسعد ، كما خشى أن يؤدى تباعد حزبه عن الملك الى ارتمائه فى احضان الانجليز وأن مطامع الملك مطامع فرد ، لاتصل الى طغيان سعد

---

(٤٣) خطبة الرئيس الاستاذ عبد العزيز فهمى بدار الحزب (السياسة ١٥ / ٢ / ١٩٢٥) .

وشيعته (٤٤) ، وهكذا بات الدستوريون فى الحكم مؤتلفين مع حزب الملك ظاهريا ، مؤثرين دكتاتوريته على طغيان سعد ، وقد اشتركوا فى الوزارة بثلاثة وزراء هم : عبد العـزيز فهمى ـ رئيس الحـزب ـ (للحقـانية)) • محمد علوبة (للأوقاف) ثم توفيق دوس (للزراعة) ، وقد استمر صدقى وزيرا للداخلية فى الوزارة الجديدة ، وكان باقى الوزراء من الاتحاديين والمستقلين ، ومن ثم كانت وزارة من حزبين وليست ائتلافية بالمعنى القومى، بمعنى انها لم تكن مؤيدة من كل أحزاب البرلمان •

وقد ذكرت صحيفة السياسة أن اشتراك الدستوريين فى الحكم يقصد به تأييد مبادىء الحزب التى أعلنها يوم تأليفه وأن مبادئه لم تتغير وأن الوزراء من اعضائه يقرون ذلك (٤٥) • واصبحت السياسة احدى صحف الحكومة ، تدافع عنها وتتولى درء هجمات خصومها من الناحيتين الحزبية والحكومية ، ولها فى الناحية الأولى سابق دربة ومران ، ولم تنس من وقت لآخر أن تقدم فروض الطاعة والولاء للأعتاب الملكية ويبدو أن مسلك الوزارة خلال ادارة الانتخابات ، لصالح مرشحى حزب الاتحاد قد بعث الشك فى نفس حزب الاحرار ، الأمر الذى تؤكده مصادر الوفد وحديثها عن « العدوين الحليفين » وذكرها استيلاء الاتحاديين على وزارة المالية صاحبة الرأى فى الترقيات والعلاوات والتصرف فى الرتب والنياشين •• الخ • وقد ألمحت مصادر الاحرار الدستوريين ايضا الى وجود خلاف بين وزراء حزبهم وزملائهم فى الوزارة (٤٦) ولم يكن محمد محمود وحافظ عفيفى على اقتناع بالائتلاف مع الاتحاديين منذ البداية ويودان لو انسحب حزبهما من الوزارة ولتحد مع الوفد (٤٧) • وقد عبرت المصادر البريطانية عن المخاوف المتبادلة بين

---

(٤٤) محمد علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٢٥٠ ، وعبد العزيز فهمى (هذه حياتى ص ١٥٠) ذكر أن عدلى وثروت وصدقى جتموا عليه دخول الوزارة وكان عازفا •

(٤٥) السياسة ١٥ مارس ١٩٢٥ •

(٤٦) احمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٣٧ ـ ١٣٩ ، ص ٤٠٨ ، البـلاغ ٦ مايو ١٩٢٥ (مقال العقاد) •

(٤٧) مذكرات سعد ك ٥٠ ص ٢٨٦٣ (تصريحات حقى لسعد ، وحافظ عفيفى لامين يوسف) •

صدقى والدستوريين من جهة والملك من جهة ثانية فذكرت أنه ، رغم أن صدقى كان مستعدا للتمادى مع رغبات الملك الا أنه كان ينتظر اليوم الذى يستطيع فيه كبح جماحه ، وكان الاحرار الدستوريون يشاركونه وجهة النظر هذه ، بينما كان الملك يتطلع الى اليوم الذى تسنح فيه الفرصة ليستغنى عن خدمات الاحرار الدستوريين وصدقى ، (٤٨) ، وكان الدكتور هيكل ساخطا على اشتراك الحزب فى الائتلاف مع الاتحاديين وقد أبدى رأيه بأنه اذا فاز حزبهم فى الانتخابات فان من مصلحته أن يتولى وحده الوزارة ، يؤيده نواب حزب الاتحاد أو يتولى حزب الاتحاد مؤيدا من النواب الدستوريين (٤٩) ، وقد اقترح صدقى على الملك أن يستبعد العناصر الضعيفة فى الوزارة وان يشغلها بالاحرار الدستوريين الذين لديهم كفـاءة ، ولكن الملك لم يسلم بهذا الاقتراح (٥٠) ، وهكذا كان الجو الذى تولت فيه الوزارة، تسوده تيارات صراع خفى مما سيؤثر على نشاطها ٠

على أية حال مضى وزراء الحزب الثلاثة يمارسون شئون الحكم خلال شهرى مايو ويونيو ، وحتى أوائل يوليو كانت أسباب الصدام بين حزبى الوزارة قد تكاثرت وتطامنت وانذرت بالعاصفة ، الأمر الذى جعل نشاط وزراء الحزب داخل الوزارة محدودا للغاية ، لم يتجاوز حدود التصريحات ٠ فبالنسبة لوزير الزراعة ، دعا الأهالى لتكوين شركات للتعاون ، كما حثهم عن حقول التجارب التى تنوى وزارته أن تنفذها (٥١) أما علوبة فلم ينشط لاكثر من زيارة مرافق وزارته للتعرف على أوجه النقص ، وصرح بأنه سيحل مشاكل المستأجرين لأراضى الاوقاف وانه سوف يوجد رقابة خاصة لاستثمار هذه الاوقاف واملاكها الخيرية ، وأن الوزارة بسبيلها لاتخاذ سياسة للتعمير (٥٢) ٠ أما عبد العزيز فهمى فقد جددت وزارته عقد عمل المستشار

---

(٤٨) FO. 407/200, No. 48, Allenby to Cham. May 4, 1925.

(٤٩) أوراق الدكتور هيكل ، يوميات باريس ، المجلد الثالث ، ص ٣٠

(٥٠) FO. 407/200, Op. Cit., p. 50.

(٥١) السياسة ١٣ مايو ١٩٢٥ (خطبة دوس فى منفلوط) ٠

(٥٢) السياسة ١٣ يوليو ١٩٢٥ ٠

القضائى الانجليزى ، وعينت المستر برسيفال خلفا لا يموس الذى انتهت خدمته وأقام له المحامون من الدستوريين والاتحاديين ، حفل تكريم خطب فيه عبد العزيز فهمى ودوس والهلباوى ، بالرغم من أنه كان بوسع الوزير رفض تجديد العقد مثلما فعلت وزارة سعد زغلول (٥٣) .

والأعجب من ذلك حقا أن أصدرت وزارة الحقانية فى ٩ يوليو مرسوما بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر ، مما يضيق من حرية الصحف ، بتوسيع دائرة الاتهامات التى يمكن أن توجه اليها والذى يدعو للدهشة أن عبد العزيز فهمى ، وكان رئيسا للجنة التشريعية التى يمر عليها هذا التشريع قد ذكر أن الملك « بواسطة زملائنا من حزب الاتحاد قد طلب هذا التعديل لحماية بعض كبار الموظفين من رجال السراى وأنه – أى الوزير – بصر اعضاء اللجنة بالخطأ فيما لو ساروا فى التعديل المطلوب .. حتى خرج التعديل لايغنى ولايسمن » (٥٤) وقد أنكرت صحيفة السياسة فى ٦ يوليو نية الوزارة حول هذه المسألة ثم عادت لتلفت نظرها الى مخالفة الدستور اذا تمت هذه التعديلات وعندما صدرت التعديلات فعلا أبدت الصحيفة أسفها وعلقت بأن هذه التعديلات « أخف بكثير مما كان مقترحا ، وأن اكثر المسائل الواردة فيها قد أقرتها أحكام القضاء من قبل » (٥٥) ، وعندما ثارت ثائرة الصحف المعارضة للحكومة ضد مشروع القانون الجديد بادر عبد العزيز فهمى الى سحبه من سكرتارية مجلس الوزراء ولكن قيل له أنه لا يسحب الا بصفة رسمية ، فلما احتج مجلس

---

(٥٣) الرافعى : فى أعقاب ج ١ ص ٢٢٣ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٤٣٥ – ٤٣٧ .

(٥٤) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥٢ – ١٥٣ ، الرافعى : فى اعقاب ج ١ ص ٢٢٥ ، وقد ذكر لاشين : المرجع السابق ص ٢٥٩ ، أن نشأت هو الذى قام بالتعديلات الجديدة رغم معارضة الوزير الذى اعتزم تقديم استقالته نتيجة لذلك ولكن علوبة ودوس ارجعاه عنها .

(٥٥) السياسة ٦ ، ٩ يوليو ١٩٢٥ ، احمد شفيق : الحولية ص ٤٥٦ عن رد فعل القانون الجديد .

الوزراء تم الاقتراع على المشروع بالفعل وصدر (٥٦) ٠

وكان ضياع واحة جغبوب من السيادة المصرية مسئولية هذه الوزارة أيضا،حيث بدأت اجراءات استبدال الواحة بقطعة من الارض على خليج السلوم والهضبة التى تعلوها ، ولم يحتج الاحرار الدستوريون على ذلك ، بل وقفت صحيفتهم موقفا اتهمت فيه من المعارضة بأنها تتبنى وجهة النظر الانجليزية لتنفيذ اتفاق قديم بين انجلترا وايطاليا (اتفاق ملنر - شالويا) ٠ وهكذا كانت حقوق مصر تتسرب تحت سمع وبصر وزراء حزب الاحرار ولكن عندما خرج الحزب من الحكم هاجم الوزارة لتنازلها عن سيادة مصر على جغبوب ، بعد أن اتمت الاتفاق فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، ووصفت السياسة ذلك بأن الحكومة قد أتت أمرا ادا (٥٧) ٠

كان ذلك حصاد اشتراك الحزب فى الحكم خلال ما يقرب من الشهرين حيث لم تمهله الاحداث وصراعات القوى ليختبر اختبارا حقيقيا ، ولقد شخص هندرسن - القائم بعمل المندوب السامى - أزمة الاحرار الدستوريين حينئذ بأنهم كانوا فقط يدركون أن ثمة حاجة مبدئية لهم لتحطيم الوفد ، وأنهم فى حركتهم كانوا مهددين بشيئين : الاستبداد من جانب الملك ، أو الديماجوجية من جانب الوفد (٥٨) ٠

وكان حزبا الوزارة يتربص كل منهما بالآخر الدوائر حيث فشل حزب الاحرار فى تقوية مركزه داخل الوزارة نتيجة لرفض الملك ولم يكن كل من محمد محمود وحافظ عفيفى والدكتور هيكل راضين عن وجود الحزب فى الحكم مع الاتحاديين على نحو مامر بنا ، يضاف الى ذلك أن خلافا وقع

---

(٥٦) محافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة (٣) تقرير لمكتب وزير الداخلية ٩ يوليو ١٩٢٥ ٠

(٥٧) السياسة ١/٢ ، ١٥ ابريل ١٩٢٥ ، ٢ ، ٨ ديسمبر ١٩٢٥ - انظر تبرير صدقى فى مذكراته ص ٣٢ بعدم فائدة الواحة لمصر ! وحول مفاوضات ملنر - شالويا انظر محسن محمد : سرقة واحة مصرية ص ٤٦ - ٥٢ ٠

(٥٨) FO. 371/10888, Hend. to Chamb., July 20, 1925.

بين على ماهر ، وكيل حزب الاتحاد ، وبين عبد العزيز فهمى « أدى الى تطاول بعضها على بعض » وقد أشيع أن محمد محمود ومعه نحو ١٥ دستوريا يريدون الانضمام الى الوفد وأن حفنى محمود يتردد على سعد زغلول لهذا الغرض ، كما أن محمود باشا سليمان تدخل للضغط على ولديه للانضمام لسعد (٥٩) وعندما خلا مكان ابراهيم باشا سعيد فى مجلس الشيوخ بوفاته أراد الدستوريون تعيين الهلباوى مكانه وأراد الاتحاديون واحدا منهم ، وكانت هذه المسألة موضع خلاف ، الى جانب رغبة الدستوريين فى فوز الهلباوى بالباشوية (٦٠) • كذلك وقع خلاف بين عبد العزيز فهمى وحسن نشأت وأشيع أن الاول سيقدم استقالته لأن الأخير طلب الاطلاع على تعديلات قانون الانتخاب ليوافى الملك بها ، ولكن رفض عبد العزيز فهمى فرجع نشأت غضبانا حاقدا وسعى لاحراج عبد العزيز فهمى ، حتى اذا مارفع استقالته كان هناك استعداد لقبولها (٦١) ، ويبدو أن خلاف عبد العزيز ونشأت كان أقدم من ذلك ، فقد ذكر سعد فى مذكراته فى ٢٤ يونيو ، أن حفنى محمود أخبره بأن حزب الاحرار عقد اجتماعا وطلب الى عبد العزيز فهمى أن يستعفى فاستمهله أسبوعين لأنه يريد أن يثير الغبار على نشأت وأن حفنى ذكر لسعد أن الضرورة تقضى بتأليف جمعية وطنية تحت رئاسته (٦٢) • معنى هذا أن أخبار الخلاف بين الاحرار الدستوريين من جهة وبين رجال القصر وحزب الاتحاد من جهة أخرى قد تواترت فى الفترة التى بدا فيها قطاع من الحزب ، كان راغبا عن التعاون مع الحكومة ، يتجه نحو سعد زغلول ويتصل به ويصل الى حد عرض أحدهم على سعد أن تتألف جبهة من حزبيهما برئاسة سعد ، مما يسجل تاريخيا جذور الائتلاف الوطنى بين الأحزاب الثلاثة (الوفد والاحرار والوطنى) •

---

(٥٩) وثائق الاحزاب السياسية ، المحفظة الثالثة — تقارير الامن فى ٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ابريل ١٩٢٥ •

(٦٠) مصر ٨ سبتمبر ١٩٢٥ •

(٦١) وثائق الاحزاب ، المحفظه الثالثة ، تقرير أمن فى ٢٧ يونيو مكتب وزير الداخلية ومذكرات سعد ك ٤٩ ص ٢٨٤٠ فى ٨ مايو ١٩٢٥ •

(٦٢) مذكرات سعد ك ٤٩ ص ٢٨٤٩ — ٢٨٥٠ •

ولقد لعبت دار المندوب السامى من خلال الوسطاء دورا فى ذلك حين أشارت على سعد بضرورة الاتفاق بين الوفد والاحرار الدستوريين (٦٣) فلعبت تلك الوساطات ، ورغبة سعد فى تخريب الأئتلاف الوزارى القائم ، دورها فى ازدياد تململ حزب الاحرار من بقائه فى السلطة ، ومن ثم كثرة شكاياته ومضايقاته لهيئة الوزارة فوضع الحزب تقريرا عن اضطهادات الادارة لافراده وتلى عبد العزيز فهمى هذا التقرير فى جلسة مجلس الوزراء فى ٥ يونيو ١٩٢٥ (٦٤) ، وقد زاد من حدة الازمة تزايد سخط الملك على الاحرار الدستوريين بسبب ما أثاره نشأت بالاضافة الى موقف وزراء الحزب من رغبة الخاصة الملكية فى استبدال ٢٧٣٥ فدانا فى تفتيش بشبيش بسراى الزعفران ، وقد عارض الوزراء الدستوريون فى المجلس ، مما احنق الملك عليهم وخاصة على عبد العزيز فهمى « لخشونته وقلة أدبه » (٦٥) وزاد من تأزم الأمور ذيوع أخبار اتصالات الحزب بسعد زغلول ، وانباء الخلاف بين اعضاء الحزب وانفسهم ، ولم يكن ذلك كله خافيا عن أعين القصر ومسامعه، خاصه وتقارير الأمن التى تفيد بهذه المعلومات كانت ضمن محفوظات القصر الملكى ، مما يفسر نشاطات الادارة لتدعيم حزب الاتحاد ، والتى كانت تدار من مكتب حسن نشأت ذاته ، فى مواجهة التقارب المنتظر بين الدستوريين والوفديين ٠

وفى غياب زيور باشا رئيس الوزراء ، حاول القائم بعمله يحيى ابراهيم أن يؤكد سيطرته على مجلس الوزراء ، باتخاذ موقف لمواجهة الوزراء البرمين ، حتى لو ادى الأمر الى اقالتهم ، رغم أن الملك لم تكن لديه النية لذلك ٠ وقد لخص هندرسن ، القائم بعمل المندوب السامى ، مركز الوزارة بالنسبة للملك ، فتحدث عن كراهية الملك العميقة للوزراء الدستوريين « لأنهم يكنون عداء واضحا لنشاطاته الاوتوقراطية واننى ـ هندرسن ـ أشك أن لديه رغبة حالية فى طرد الوزراء الثلاثة وقد أكد لى أنه سيبقى زيور

---

(٦٣) لاشين : سعد زغلول ، ج ٢ ص ٤٥١ ـ ٤٥٣ ٠

(٦٤) مذكرات سعد ، ك ٥٣ ص ٢٩٠١٠ ٠

(٦٥) المصدر السابق ص ٢٩١١١ ـ ٢٩١١٢ بتاريخ ٤ ـ ١٩ يونيو ١٩٢٥ واوراق هيكل ، يوميات باريس ، المجلد الثالث ص ٢١ ٠

رئيسا للوزراء حتى تجرى الانتخابات الجديدة وأنه سيتجنب أحداث أى تعديل فى الوزارة حتى ذلك الوقت واذا كان جلالته مخلصا فيما يقول فلا شك أن لديه دوافع انتهازية » (٦٦) ، ثم صور هندرسن انطباعه بأن توفيق دوس ومحمد علوبة قد مالا الى جانب الملك اكثر ، وأن دوس قد اعترف له مؤخرا أن الحزب الوحيد القادر على هزيمة الوفديين فى الانتخابات هو حزب الاتحاد وذلك لكون الملك وراءه ولأن الوزراء يروحون ويجئيون والملك باق كما أنه مصدر الرتب والنياشين والمراكز والانعامات وقد شاركه هندرسن هذا الرأى معلقا بأن البرامج الانتخابية فى مصر محدودة القيمة وأن ليس ثمة فارق بين برنامج الاتحاديين وبرنامج الدستوريين ، وأن الفارق بين برنامجيهما وبين برنامج الوفد ضئيل ولكنها الشخصيات والمسائل الشخصية هى التى يحسب حسابها ، فليس هناك شخصية يحسب حسابها فى مواجهة سعد سوى الملك (٦٧) ٠

وقد ذكر هندرسن أنه فى أوائل يوليو ، حضر وفد من قادة الدستوريين للاسكندرية ، وطالبوا وزراء حزبهم باتخاذ موقف نهائى ضد تدخل الملك ، أو ترك الوزارة أو الانفصال عن الحزب ، وأن محمد محمود وكيل الحزب كان أكثرهم سخطا وأندفاعا « لعدم حصوله على منصب وزارى » ، ولكن الوزراء الدستوريين نجحوا فى اقناع ممثلى الحزب بأن نشاطهم لم يكن مناقضا لسياسة الحزب ، وبهذا تأجل حسم الأزمة نسبيا ، وان كان هناك اصرارا على عقابهم بالبتر (٦٨) ٠

وأخيرا جاءت القشة التى قصمت ظهر البعير فى شكل الأزمة التى فجرها كتاب الشيخ على عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » حيث أراد حزبا الوزارة لها أن تتخطى حجمها كمعركة فكرية تتعلق بحرية الرأى لتعجل بالصدام الذى خرج حزب الاحرار بسببه من الحكم وهو مكره ، حين تحولت

---

(٦٦) F.O. 371/10888, Henderson to Chamberlain, July 20, 1925.

(٦٧) F.O. 371, Loc. Cit.

(٦٨) F.O. 407/201, No. 11, Hend to Chamb, July 20, 1925.

الى ازمة سياسية اتخذت طابعا دراميا،لقد كان الاتحاديون بعد أن استخدموا الدستوريين فى ضرب الوفد ، يبدأون باثارة الخلاف فى كل مرة بدءا بازمة التعيين فى مجلس الشيوخ ، ومرورا بمسألة قصر الزعفران وقانون العقوبات وحتى أزمة الكتاب الأخيرة وكان رأيهم نافذا دائما ، ولكن هذه الازمة الأخيرة بلغت بروح الدستوريين الى الحلقوم (*) .

والكتاب موضوع الازمة الجديدة باختصار شديد ألفه الشيخ على عبد الرازق القاضى الشرعى بمحكمة المنصورة والذى ينتمى لأسرة عبد الرازق ، احدى عمد حزب الاحرار الدستوريين ، وهو بحث فى الخلافة وأصول الحكم تعرض فيه مؤلفه لصلة الخلافة بالاسلام واثبت أن لاخلافة ولا استخلاف فى الاسلام وكان الملك فؤاد طامعا فى تولى المنصب على ما هو معروف بعد الغاء الخلافة فى تركيا عام ١٩٢٤ وجاء هذا الكتاب كما لو كان موجها لاطماع الملك ومن ثم أوعز الى هيئه كبار العلماء بمحاكمة الشيخ على وفصله من منصبه كقاض وعضو فى هيئة العلماء ومصادرة الكتاب . وبات على وزير الحقانية رئيس الاحرار الدستوريين أن ينفذ هذه الاحكام ضد واحد من كبار ابناء بيت عبد الرازق !

وكان القائم بعمل المندوب السامى « هندرسن » قد ابلغ فى أواخر اغسطس بواسطة اسماعيل صدقى وحافظ عفيفى بأن حزب الاحرار سوف يقف ظهيرا للشيخ على عبد الرازق لو انه حوكم محاكمة جائرة ، وقد رد عليهما هندرسن كما ابلغ يحيى ابراهيم وحسن نشأت ، بأن القضية دينية محضة ، وأضاف بأن عبد العزيز فهمى سوف يستقيل دون شك قبل أن يوقع هذه الاحكام الصادرة ضد الشيخ على ، وأن استقالته لابد وأن تجر معها استقالة وزيرى الاحرار الدستوريين الآخرين ، توفيق دوس ومحمد علوبة وربما اسماعيل صدقى (٦٩) .

ولم يلبث عبد العزيز فهمى أن أقيل بالفعل فى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ نتيجة

(*) سوف نتعرض لهذه الازمة من وجهة غير سياسية فى الفصل الاخير من هذا الكتاب ومن ثم سنكتفى هنا بعرضها من الناحية السياسية .

(٦٩) F.O. 141/819, No. 1, Henderson to Chamberlain Aug. 15, 1925.

لماطلته فى تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء ، وكان يحيى ابراهيم قد طلب اليه أن يقدم استقالته ، ولم يفلح تدخل هندرسن الذى أعرب عن رغبته فى أن يتمكن يحيى ابراهيم من تجنب ذلك لأنه سوف يصدع الوزارة (٧٠) ، وفى اليوم التالى لم يذهب علوبة ودوس الى مكتبيهما وصرح يحيى ابراهيم بعد ذلك بأنه ارسل حكم هيئة كبار العلماء الى وزير الحقانية لتنفيذه فكان واجبا عليه تنفيذه ، والا يلجأ الى أخذ رأى قلم القضايا ، وأن التجاء هذا هو الذى أثار الخلاف الذى جعله يقدم استقالة وزارته الى الملك والذى رفضها فلم يكن أمامه بد من اقالة وزير الحقانية (٧١) ٠ وقد روى هندرسن مادار فى مجلس الوزراء حيث نجحت مجموعة من الوزراء فى اقناع وزير الحقانية بسحب أوراق القضية من قلم القضايا ولكن يحيى ابراهيم الذى كان قد حصل على موافقة الملك باقالة وزير الحقانية ، كان فى حالة هياج شديد ورفض قبول أى تسوية للموقف وأصر على أن يرسل الوزير استقالته فرفض الوزير أن يفعل ذلك فأقاله وأرسل القرار الى الملك الذى وقعه فى الحال (٧٢) ٠ وأكمل توفيق دوس الصورة فذكر أن يحيى ابراهيم قال لعبد العزيز فهمى يجب أن تستقيل أو أقيلك ، وكان ذلك نتيجة سوء التفاهم السابق بينهما بسبب رفض عبد العزيز تعيين ابراهيم نجل يحيى باشا رئيسا للنيابة المختلطة ، كما رفض تعيين أحمد بك نظيف مستشارا بالاستئناف مما أدى الى هذه النتيجة السيئة (٧٣) ٠

---

(٧٠) F.O. 407/201, No. 20, Henderson to Chamberlain, Sept. 6, 25.

ومرسوم اقالة عبد العزيز فهمى فى السياسة ١٩٢٥/٩/٦ ٠

(٧١) السياسة ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ، المقطم بنفس التاريخ حديثه مع رئيس الوزراء حول الازمة ومقالتى كوكب الشرق بنفس التاريخ وكلها تصف عبد العزيز فهمى بأنه اساء دخولا واساء خروجا ووصف بأنه قصير النظر جاهلا بالسياسة والساليبها ٠

(٧٢) F.O. 407/201, No. 25, Hend. to Chamb. Sept. 12, 1925.

(٧٣) وثائق عابدين ـ تقارير الأمن عن الاحزاب والنقابات ، اجتماع الاحرار فى ١٩٢٥/٩/١٠ ٠

وقد ذكرت صحيفة مصر أن للاحرار الدستوريين شروطا لتفريج الأزمة اولها عمل ترضية جديرة بكرامة الحزب، وبالتالى بكرامة عبد العزيز فهمى حيث رأوا الحادث اهانة كبيرة يجب غسلها ، وأن من بين مطالبهم اقالة يحيى باشا وتعيين وزيرين دستوريين (٧٤) ، وأضافت تقارير المندوب السامى أن ثمة محاولات قد بذلت لاحتواء الازمة والابقاء على وحدة الحزبين داخل الوزارة وذلك من خلال عرض احلال وزير دستورى للحقانية محل عبد العزيز ولكن دون جدوى ، وأنه رغم الصدع الذى كان لابد أن يحدث ، فان مشاعر الأسف عظيمة ، ذلك أن تجانس الوزارة لم يكن كافيا لمحاربة الزغلوليين (٧٥) ٠

اجتمع مجلس ادارة الحزب واستمع الى علوبة ودوس ، وتناقش فى تطورات الأزمة وأصدر قرارات محتواها الثقة التامة بعبد العزيز فهمى وزميليه واستقالتهم من الوزارة والاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد الدستورية واستنكار أن المسألة دينية (٧٦) ٠ وقد ذكرت تقارير الأمن أن صدقى ارسل برقية يستنكر فيها جعل المسألة دينية وطلب بقاء الوزراء فى مناصبهم مع ترضية الحزب وبقاء الوزيرين الدستوريين حتى يعود ، كما ذكرت أن على ماهر وحلمى عيسى أرادا حضور الاجتماع لتسوية المسألة ولكن رفض طلبهما وأن خلافات بين الدستوريين وبعضهم البعض ، فهناك فريق يضم محمد محفوظ باشا وسيد خشبة ودسوقى أباظة والطاهرى واحمد الشيخ وابراهيم عبد العال ، يميلون الى عدم استقالة الوزيرين مع طلب الترضية وطلبوا استدعاء الحزب برمته للفصل فى هذه المسألة الخطيرة ولكن تم التغلب على آراء هذا الفريق وصدرت القرارات المشار اليها (٧٧) ٠

وفى ٩ سبتمبر وامتثالا لقرار الحزب ارسل دوس وعلوبة استقالتيهما

---

(٧٤) مصر ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ٠

(٧٥) F.O. 407/201, No. 21, Hend to Chamb., Sept. 9, 1925.

(٧٦) محضر مجلس ادارة الحزب فى السياسة ٩ سبتمبر ١٩٢٥ ٠

(٧٧) وثائق عابدين تقارير الأمن عن الاحزاب - الداخلية - نمرة ٤٤٢ سرى من سليم زكى ٩ / ٩ / ١٩٢٥ ثم تقرير بعنوان اجتماع الاحرار الدستوريين لمدير عموم الأمن -

الى مجلس الوزراء الذى تلكأ فى قبولها املا فى بقائهما برغم قرار الحزب وكان ذلك ممكنا بالفعل لو أن عددا كافيا من اعضاء الحزب خرجوا على القرار وأيدوهما • وقد أبرق تشمبرلن وزير الخارجية البريطانى الى هندرسن يطلب تفصيلات كاملة عن الازمة وبالذات عن الدور الذى يلعبه الملك فيها وتساءل : هل ارغم الملك وزير الحقانية على تقديم استقالته (٧٨) ؟ هذا بينما كان هندرسن يبذل جهوده للتوصل الى ترتيبات تجعل دوس وعلوبة يقبلان البقاء فى الوزراة ، لأن خروجهما سوف يمنح الوفد حيوية جديدة وقد شجعه على هذا أن علوبه كان مؤيدا بقطاع من رجال الحزب أكثر اعتدالا ومع هذا أبدى خشيته من أن تنتهى الازمة ليس بتصدع الوزارة ولكن بتصدع حزب الاحرار نفسه (٧٩) ، وقد ذكر هندرسن كذلك أن الملك يرحب بقرار حزب الاحرار باستقالة وزيريه « وانه قد بدا ذلك من خلال رسالة بعثها الى عن طريق نشأت ليوحى بانه لا يفعل شيئا غير مرغوب فيه من جانبى » ، وان كان هندرسن قد فكر فى أن يوضح لنشأت أن هذه مسألة داخلية بحته لاتهم دار المندوب السامى بأكثر من الملاحظة والمتابعة (٨٠) •

وقد أجرى توفيق دوس محاولة لتسوية الأزمة عن طريق الاتصال بهندرسن وطلب تدخله قبل اصدار الحزب قراره بيوم واحد (٨١) ، ومحاولة أخرى أقدم عليها نشأت باشا عن طريق استخدام حلمى عيسى لدى علوبة ليسحب استقالته وأوضح له أن دوس مستعد لأن يفعل ذلك ، ولكن علوبة أجابه بأن ذلك لا يتفق مع كرامة الحزب (٨٢) •

---

(٧٨) F.O. 407/201, Nos. 22, 23 Between Hend. and Chamb. Sept, 10, 1925.

وقد ارسل فعلا هندرسن تقريرا بتفاصيل الازمة بنفس المجموعة ص ٤٢ وصف فيه عبد العزيز فهمى بانه رجل مريض شديد التدقيق ومصدر ضيق لزملائه لكنه امين وحى الضمير •

(٧٩) F.O. 401/201, No. 24, Hend. to Chamb., Sept. 11, 1925.

(٨٠) F.O. Op. Cit., Sept. 12, 1925.

(٨١) F.O. Loc. Cit.

(٨٢) محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٤٥٨ •

وعموما فشلت محاولات احتواء الأزمة أو تسويتها ، وكان قرار الحزب قاطعا وحاسما ، فرفض محاولات الملك كما رفض محاولات الاتحاديين ، خاصة بعد أن استقال اسماعيل صدقى متعاطفا مع قرار حزب الاحرار (٨٣) . الأمر الذى يفسر حنق الملك عليه من جديد وتماديه فى عدائه وحملته عليه خلال حديث له مع هندرسن حيث أبدى عدم ثقته فى الاحرار الدستوريين ، الذين بخلوا تأييدهم للشيخ على مؤيدين بقطـاع من المثقفين المرتدين renegades الذين لايمثلون فى رأيى - الملك - أى خطر بانضمامهم للوفديين » وقد أضاف هندرسن أن جلالته كان يكرر أن هـذه المجموعة من المرتدين سيكونوا السبب فى تحطيم حزب الاحرار وخرابه (٨٤) .

ولكن تقدير الملك لم يكن صائبا ، لأن مشاورات الوفاق مع الوفد واجراءاته كانت قد بدأت تدفع الحزب فعلا صوب معسكر الوفد قبيل تفجر الأزمة الأخيرة ، كما أن اصرار حزب الاحرار على رفض محاولات التسوية وتشدده لم يكن لحرصه على كرامة رئيسه الذى ضحى به على مذبح الائتلاف مع الوفد بعد ذلك بشهور كما أن الوزيرين الآخرين لم يكونا راغبين فى الاستقالة حيث ظلا يلتمسان البقاء فى الوزارة (٨٥) ، انما لأن الحزب ادرك - وان متأخرا بعض الشىء - أن وجوده فى الحكم كان مجرد اداة للصراع مع الوفد، وانه ليس مرغوبا فيه لذاته ، وأن استبداد القصر ومناصرة الحزب له ، وتأييده المستمر ببقائه فى الحكم ، رغم اهاناته المتكرره له عن طريق نشأت وحزب الاتحاد ، سوف يوقع الحزب فى تناقض خطير يفقده أى رصيد له عند مؤيديه .

وجعلت « السياسة » تحث الوزراء الباقين على الاستقالة ، وتساءلت : كيف يرضى وزير لكرامة المنصب الذى يجلس فيــه ولكرامة الدولة التى يخدمها أن يكون عرضة للذلة والمهانة على هذه الصورة الشائنة ؟ ثم صورت الأزمة على أنها أزمة دستورية امتهن فيها الدستور ، قبل أن تكون أزمة

(٨٣) F.O. 407/201, No. 34, Hend. to Chamb. Sept. 21 1925.

(٨٤) F.O. 371/10888, Hend. to Chamb. Oct. 19, 1925.

(٨٥) Fo. 141/427, Egypt 1918-1925, Sept. 9, 1925.

حزبية ، وراحت الصحيفة تتباكى على الدستور ، وازمة مارس ليست ببعيدة حين اشترك حزبها فى اثارتها ، ولربما لو كان البرلمان قائما لاتخذت الازمة الجديدة وجهة أخرى • ورغم أن الصحيفة أعترفت بأن الحزب كان يغمض العين على القذى وأنه قبل الكثير على مضض (٨٦) • فان ذلك لايبرىء ساحته بحال ، ناهيك عن عدم قيامه بانجاز يبرر ذلك كله •

قدم دوس استقالته من الحزب وفشلت محاولات اثنائه عن ذلك ، حيث لم يستجب للوساطات ، وكان الحزب قد علقها أملا (٨٧) فى رجوعه لحظيرته ، ولكن دوس لم يستجب وانقطع عن حضور جلسات الحزب ، وان ظل محتفظا بعلاقات طيبة مع رجاله وهكذا خرج حزب الاحرار من الحكم خروجا غير كريم ، وأصبح فى صفوف المعارضة وبدأ فى انتقاد الوزارة التى رتقت الفتق الذى أصابها بخروجه فصارت « اتحادية » تماما وحين ذكرت صحيفة الحزب أن الوزارة لاتعتمد على ثقة الأمة ولا قوتها (٨٨) ، كانت تغمز الملك بشكل غير مباشر الى أن صرح بذلك عبد العزيز فهمى فى خطبة شهيرة له أبدى فيها تطرفا غير معهود منه ولا من حزبه وقلب فيها أوراق الوزارة التى اشترك فيها وظل « يصانع مرة ويغاضب مرة أخرى » ثم حاول تبرئه ساحته مما لحق به من جراء تعديل قانون عقوبات النشر وهاجم قانون الجمعيات السياسية وتحدى الوزارة أن تثبت أن له سابق علم به ثم انتقل بالحديث الى قانون القنصليات وكيف أنه عارض أن يكون تعيين القناصل بأمر الملك بناء على ما يعرضه وزير الخارجية واقترح اشتراك مجلس الوزراء فى اختيارهم وتعيينهم ، وان كان اقتراحه لم يحظ بموافقة

---

(٨٦) السياسة ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ مقالاتها عن الازمة الوزارية ، والوزراء المستقيلون مجمل لتاريخ الاحرار فى الحكم ستة اشهر وتصفية حساب • وترقيات ابن وصهر يحيى ابراهيم •

(٨٧) F.O. 141/427, Egypt 1918-1925, Sept. 20, 1925.

المقطم ٢٧ ، ٢٩ سبتمبر ١٩٢٥ مذكرات الهلباوى ص ٢٤٧ •

(٨٨) السياسة ٢٨ اكتوبر ١٩٢٥ وانظر تعليق سعد زغلول على خروج الدستوريين من الحكم حيث اعتبرها سابقة محمودة (وثائق عابدين محافظ وزارة الداخلية من رسل الى نشأت) •

مجلس الوزراء ثم ذكر ان يحيى ابراهيم لم يكن الفاعل الاصلى لكل ذلك ، وانما أخذ الامر على عهدته ظلما وسترا للفاعل الحقيقى ، وانتقل الى نشأت فقال انه انتهز فرصة وجوده فى خدمة الملك وامتد بنفوذه الى كل الوزارات والادارات واستفحل أمره حتى أنه أراد الحكومة ظاهرها دستورى وباطنها أوتوقراطى وهتف به : « حنانيك يانشأت باشا ، رفقا بقومك » (٨٩) وكان واضحا للجميع أن عبد العزيز فهمى يهاجم الملك هجوما بينا فى شخص نشأت الذى أبعد عن الديوان وأصبح وزيرا مفوضا وعين توفيق نسيم خلفا له ٠

* * *

وعلى جبهة التقارب مع الوفد كانت الأمور تتخذ مسارا آخر فكانت الاتصالات بين الدستوريين وسعد زغلول فى أواسط يوليو ١٩٢٥ قد بدأت تكثف وتؤتى ثمارها على صفحات الجرائد فى شكل دعوة لعقد مؤتمر عام من الاحزاب وتشكيل حكومة ائتلافيه ونحو ذلك (٩٠) ٠ وقد لعب الحزب الوطنى دورا فى جمع شمل حزبى الوفد والاحرار الدستوريين ، وعندما أصبحت السياسة صحيفة معارضة هنأتها صحف الوفد وباركت لحزبها « تيقظه بعد طول سبات » (٩١) ٠ ولكن يبدو ، أن الشكوك القديمة ومعارضة قطاع من حزب الاحرار قد عطل اتمام الاتفاق بعض الوقت رغم ان حافظ عفيفى تعهد لبعض الوفديين الذين نقلوا حديثه الى سعد زغلول بأن السياسة لن تكتب كلمة ضد السعديين،وأن تدعو لأن يكون الانتخاب على حسب القانون الذى أقره برلمان ١٩٢٤ ، وقد علق سعد على ذلك فيما بعد بأن عفيفى نفذ وعده الأول أما الثانى فلم يزل يراوغ فيه (٩٢) ٠

---

(٨٩) خطاب عبد العزيز فهمى فى اجتماع الاحرار (السياسة ٣١ / ١٠ ١٩٢٥) ،

(٩٠) لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩ ٠

(٩١) وثائق عابدين محفظة تقارير الامن عن الاحزاب تقرير فى ٧ سبتمبر ١٩٢٥ ثم F. O. 407/201, No. 28, Hend. to Chamb Sept. 14, 1025

(٩٢) مذكرات سعد ، ك ٥٠ ، ص ٢٨٨٠ ، (٢٦/١٠/١٩٢٥) ٠

ولم تنقطع لتصالات حفنى محمود بسعد وقد عرض عليه أن يزوره شقيقه محمد محمود فقبل سعد ، وزاره وكيل الاحرار أكثر من مرة كما زار مصطفى النحاس جريدة السياسة فى ٤ نوفمبر واجتمع بهيكل ومحمود عزمى وكان الحديث حول ايجاد طريقة يقضون بها على قانون الجمعيات السياسية وفى اليوم التالى نشرت السياسة نصوص احتجاجات الأحزاب الثلاثة على القانون (٩٣) مما يؤكد ان الاتصالات قد أثمرت خطوة نحو اتفاق المواقف السياسية وفى الوقت ذاته فشلت مجهودات اللورد لويد للاطاحة بالتآلف الجديد عن طريق سحب الاحرار الدستوريين ومحاولة ترضيتهم للتعاون مرة أخرى مع الوزارة (٩٤) ٠

وكان محمد محمود بطل الاتجاه الجديد فى حزب الاحرار على نحو ما تمتلىء به مذكرات سعد زغلول ، ولهذا صلة بتوليه الوزارة مع الوفد فيما بعد ، نيابة عن الحزب ، وكانت الخطوة التالية هى دعوة سعد زغلول لاعضاء الأحزاب الثلاثة الى حفل شاى بالنادى السعدى فى ١١ ديسمبر خطب فيه سعد ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وامتلأت خطبهم حماسة للأئتلاف على ما هو معروف (٩٥) ٠ وخلال النصف الاول من يناير ١٩٢٦ كان الائتلاف بين الاحزاب الثلاثة الوفد والاحرار والوطنى ــ قد بات أمرا واقعا وتألفت لجنة تنفيذية لتنظيم جهود الاحزاب أصدرت قراراتها بمقاطعة الانتخابات التى تجريها الحكومة وعقد مؤتمر لجميع الشيوخ والنواب وذوى الرأى لبحث الحالة ٠ واجتمع المؤتمر بالفعل فى ١٩ فبراير بمنزل محمد محمود وقرر الاحتجاج على تصرفات الحكومة ودعا الأمــة للانتخابات بقــانون الانتخاب المباشر (١٩٢٤) وتأليف وزارة موثوق بها من الامة ٠٠ الخ ، فانصاعت الحكومة وقد نجحت الوساطات فى الجمع بين سعد زغلول وعدلى فى

---

(٩٣) المصدر السابق ، ك ٥٢ ص ٢٩١٢١ ، ووثائق عابدين ، المحفظة المسابقة ، تقرير فى ٤/١١/١٩٢٥ ٠

(٩٤) Lloyd, Egypt Since Cromer II pp. 151-152.

(٩٥) السياسة ١٣ ديسمبر ١٩٢٥ مذكرات سعد ك ٥٢ ، ص ٢٩٥٢ ، الرافعى : فى اعقاب جـ ١ ص ٢٥١ ٠

منزل محمد محمود (٩٦) واتفقت الاحزاب على الترشيحات بعد لأى ثم خاضت الانتخابات وفازت ولم يحصل الاتحاديون على أكثر من خمسة مقاعد ٠

وتألفت وزارة عدلى يكن الثانية (٧ / ٦ / ٢٦ ــ ١٩ / ٤ / ١٩٢٧) ولم تضم هذه الوزارة من الدستوريين سوى محمد محمود (٩٧) رغم أنها وزارة ائتلافية من الوفديين والدستوريين وقد تولى محمد محمود وزارة المواصلات ولسنا ندرى هل تعتبر ائتلافية بهذا الشكل ، أم هى ائتلافية على أساس تأييد نواب حزب الاحرار لها واعتبار محمد محمود ممثلا للحزب ٠ وقد سميت الوزارة الجديدة « وزارة اندماج » لأن سعدا تبنى فكرة ادماج الاحزاب المصرية ، وتوحيدها فى حزب واحد ، وقد ردد هذه الفكرة أمام عدلى أكثر من مرة ، ثم جاهر بها فى مجلس النواب فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ (٩٨)٠ وربما يكون سعد قد أراد بذلك بعد أن ضم حزب الاحرار تحت جناح حزبه الكبير أن يوازن باعتدال رجاله المجموعة الشابة المتطرفة فى الوفد ، وهى مجموعة الدكتور ماهر والنقراشى وكذلك الاستفادة بكفاياتهم اللازمة ، بالاضافة الى ضمانة سحبهم نهائيا من معسكر الملك ٠ وعموما لم يقدر للاحزاب أن تندمج أو تكون هذه الوزارة وزارة اندماج كما أراد سعد ، ذلك أن عوامل الخلاف والاختلاف بين القطاعات التى اشتركت فى تأليفها ، قد توارت الى حين ، كما لم يسع أحد هذه القطاعات بشكل جدى لتحقيق هذا الاندماج ، ربما لان سعدا عنى به اندماج الاحزاب الأخرى فى حزبه ،

---

(٩٦) مذكرات سعد ك ٥٢ ص ٢٩٥٤ ، السياسة ٣١ ديسمبر ١٩٢٥ وعن الائتلاف انظر كذلك مصطفى أمين : الكتاب الممنوع ج ٢ ص ٣١٥ الجزيرى : سعد زغلول ، ذكريات تاريخية ص ١٥٨ ، ١٦٣ ، السياسة ١٧ و ٢٩ يناير ١٩٢٦ ، وتغطية كاملة لمؤتمر الائتلاف الوطنى بالرافعى المصدر السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ٠

(٩٧) تذكر المصادر أن الحزب مثله فى الوزارة ثلاثة ، هم عدلى وثروت ومحمود، وهذا ليس دقيقا تماما فقد دخلها الاولان مستقلين (هيكل : مذكرات ج ١ ص ٢٦١) ٠

(٩٨) لاشين : جريدة الكشاف ص ٢١٤ ــ ٢١٦ ، مذكرات سعد ك ٥٢ ص ٢٩٧٦ ص ٢٩٨١ ثم اقبال شاه : فؤاد الأول ص ١٥٩ ٠

وتحت زعامته ولم يكن هذا المعنى يغيب عن اذهان المستقلين والدستوريين ومن ثم يحق لنا أن نقول أننا أمام وزارة وفدية أساسا يترأسها مستقل ويؤيدها الدستوريون والمستقلون والوطنيون ، ويشترك فيها الأولون بوزير وصفه لويد بأنه « الحصان الأسود » فى الوزارة (٩٩) ، كان قد حظى بتأييد القطاع الاكبر من حزبه الذى ضحى بالرئيس عبد العزيز فهمى فى سبيل الانضواء تحت جناح سعد ٠

وبالرغم منأن هذه الوزارة قد اتسم تكوينها بطابع سياسى ، ويترأسها مفاوض سابق ، ويشترك فيها رجال لهم ماض حافل فى التعامل مع القضية الوطنية الا أنها لم تضع لنفسها خطة بخصوص القضية ، ورغم أن خطبة العرش تحدثت عن « الثقة المتبادلة وحسن العلاقة وتهيئة الجو نحو التفاهم لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام ٠٠ الخ » (١٠٠) ٠ فلم تشرع هذه الوزارة فى تحريك القضية مما يثير الغرابة فى موقف (المؤتلفين) من القضية الوطنية ، هل لأن زعماء الائتلاف ــ سعد وعدلى وثروت ومحمد محمود ــ شاءوا وهم يضعون أسسه،ألا يكدروا صفوه بالتخطيط لحل القضية؟

وعموما لم تهتم صحيفة حزب الاحرار بذلك وركزت كتاباتها على سياسة الحكومة الانشائية وطالبتها بالاقتصاد فى الانفاق فى وزارتى المعارف والخارجية والتدخل لحل الازمة القطنية (١٠١) ، وقد تهددت الوزارة بالانقسام بسبب هذه المسألة الاخيرة ، رغم نفى صحفها لذلك ، فقد قيل أن الوزراء الوفديين يميلون لدخول الحكومة سوق القطن مشترية ، بينما رأى رئيس الوزراء أن تصدر الحكومة قرارا بالتسليف على القطن حلا لازمة السوق ، وان كانت المسألة قد سويت بالموافقة على رأى الرئيس (١٠٢) ٠ ولم نسمع عن جهود خاصة قام بها الوزير الدستورى فى وزارة المواصلات سوى قيامه

---

(٩٩) Lloyd, Egypt since Cromer II p. 175.

(١٠٠) نص خطاب العرش فى افتتاح البرلمان (السياسة ١١ / ٦ / ١٩٢٦)

(١٠١) السياسة ١٢ ، ١٥ يوليو ١٩٢٦ (الاقتصاد فى وزارة المعارف ــ سياسة الانشاء ١ ، ٣ ، ٨ نوفمبر مقالات التسليف على القطن ٠

(١٠٢) السياسة ٢٤ أكتوبر ١٩٢٦ (خرافة الازمة الوزارية) ٠

بافتتاح كوبرى بدسوق (١٠٣) وإن كان هذا لا يعفيه من مسئوليته التضامنية عما تقوم به الوزارة ككل ، ما دام ممثلا فيها ، واهم انجازات هذه الوزارة استكمال تأسيس الجامعة المصرية ، وقيام بنك مصر وشركاته بتنمية الاقتصاد القومى ، ومعالجة الازمة القطنية ٠٠ الخ (١٠٤) ٠

ولم تلبث الوزارة ان اصطدمت بالمندوب السامى ، وكان عدلى يضيق باللورد لويد الذى تجاهل رد زيارته له ، رغم لفت عدلى نظره الى ذلك ، بالاضافة الى رفضه طلبات لويد الخاصة بتجديد عقود وزيادة مرتبات بعض الموظفين الأجانب (١٠٥) ثم جاءت رغبة وزير الحربية والبحرية فى اصلاح الجيش المصرى ، مما اعتبره المندوب السامى تخطيا لحدود تصريح ٢٨ فبراير ، ففسد جو « التفاهم » الذى كانت تمهد له منذ تولت الحكم ، هذا فى الوقت الذى لم تحظ فيه بتأييد الملك والذى أثير اللغط فى مجلس النواب حول مخصصاته ، مما أساء الى القصر والأهم من ذلك كله ما فسرته تقارير المندوب السامى ويتعلق بالأزمة التى أطاحت بالوزارة فتحدثت عن اجتماع تم بين عدلى وسعد ووزير الحربية ، وبخ فيه الوزير رئيسه لاعلانه رفض المقترحات الخاصة بالجيش فى حضرة الملك ، كما تعرض رئيس الوزراء كذلك لنقد شديد من جانب جماعة من متطرفى الوفد يتزعمهم احمد ماهر والنقراشى ، وقد صرح عدلى على اثر ذلك بان ثمة خلافا بينه وبين الوفد حول قانون العمد وقانون التجنيد ومسألة الجيش ومساهمة فى قوة الدفاع السودانية كما برز الخلاف مرة أخرى عندما أصر متطرفوا الوفد على ضرورة تنفيذ المقترحات الخاصة بالجيش بوسيلة أو باخرى ، سواء بمساعدة الحكومة البريطانية أو بدونها ، الا ان عدلى أصر على الرفض ولجأ الى سعد يرجوه

---

(١٠٣) السياسة ١٣ فبراير ١٩٢٧ ٠

(١٠٤) حول انجازات الوزارة ونقدها : الرافعى ، فى اعقاب جـ ١ ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ٠

(١٠٥) Lloyed, op. cit., II, pp. 177 178. ومحمود عزمى ، خبايا سياسية ص ٦٦ ، ٦٧ ٠

اتخاذ موقف ضد اتباعه ، ولكن الأخير أبى ، بل على العكس أيدهم ، وأبدى اعتقاده بعجز الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف بسبب حرجها الناشىء عن الموقف فى الصين ، ونتيجة للازمات الداخلية التى تعانى منها ، وعلى هذا أعلن رئيس الوزراء عزمه على الاستقالة ، ورفض محاولة الوفد تسوية الموقف معه فى اليوم التالى ، الأمر الذى جعل الوفد يقرر خلال اجتماع له ببيت الامة ، احراج عدلى باثارته داخل البرلمان ، بكثرة الاسئلة والمقاطعة واتخاذ اجراء ما معه لسحب الثقة (١٠٦) .

وبالفعل حين قدم اقتراح فى مجلس النواب بشكر الحكومة لتعضيدها بنك مصر ، اعترض نائب وفدى على ذلك (عبد السلام جمعه) وأيدته الاغلبية فى رفض الاقتراح فانسحبت هيئة الوزارة من الجلسة ورأت فى ذلك عدم ثقة بها وأعد رئيسها خطاب استقالته على الفور وقدمه للمجلس ، وعلق محمد محمود على ذلك بقوله ان الحكومة لو حازت ثقة المجلس بدون الاحترام فان ذلك يحول دون تمكنها من آداء مهمتها (١٠٧) . وكان لدى بقية نواب الوفد تصورا بأن ما سيقومون به مجرد « تهويش » حيث أدخل فى روعهم أن هذا العمل لن يعد أن يكون اجبارا لعدلى يكن على أن يجثو على ركبتيه أمام المجلس ، ولكن خابت المحاولة عندما عرفوا اصرار رئيس الوزراء على الاستقالة ، الأمر الذى ازعجهم فقاموا بحركة لاغرائه واثنائه عن عزمه وفسروا موقفهم بأن رفض الاقتراح لا يعنى عدم الثقة بالوزارة (١٠٨) ولكن دون جدوى ، وأصرت الوزارة على الاستقالة التى قبلت بالفعل .

ولأن الأزمات التى افضت الى استقالتها لاتتصل بالائتلاف بين حزبيها بل بخلاف رئيسها المستقل مع اغلبيتها الوفدية أو بمعنى أدق برفض الوفديين رئاسة عدلى لهم الذى كان حرا دستوريا فى نظرهم ، لهذا تجاهلت

---

(١٠٦) F.O. 407/204, No. 19, Lloyed to Chamberlain, April 21, 1927.

(١٠٧) السياسة ١٩ ابريل ١٩٢٧ (اعلان الوزارة استقالتها امام مجلس النواب) .

(١٠٨) F.O. 407, Op. Cit., p. 43.

صحيفة الأحرار الدستوريين ذلك كله وراحت تعزف على نغمة أن الخلاف ليس حزبيا ، وليس خلافا داخل الحكومة ، وأنه مجرد خلاف بين الوزارة ومجلس النواب ، ومن ثم رأت أنها أزمة سهلة الحل ، غالبا ما تقع فى البلاد النيابية وتنتهى الى تشكيل وزارة جديدة كثيرا ما تتخذ برنامج الوزارة المستقيلة برنامجا لها (١٠٩) . وفى حين أن الازمة لم تكن كما صورتها السياسة والا لتغيرت الوزارة المغضوب عليها من مجلس النواب برمتها ، لأن الذى حدث هو ابعاد رئيسها عدلى يكن وتكليف عبد الخالق ثروت وزير الخارجية بتولى الرئاسة . وقد تغير موقع محمد محمود فأصبح وزيرا للمالية بعد تولى وزيرها (مرقص حنا) وزارة الخارجية كما دخلها دستورى جديد هو جعفر ولى باشا الذى تولى وزارة الحربية والبحرية (١١٠)، التى نقل وزيرها (أحمد خشبة) الى المواصلات . ويعنى ذلك كله استمرار تجربة الائتلاف الحاكم أو الوزارة الوفدية التى يؤيدها الدستوريون الذين يشتركون هذه المرة بوزيرين فيها .

لم يكتمل تأليف وزارة ثروت الثانية (٢٥/٤/٢٧ ـ ١٦/٣/١٩٢٨)، الا بعد يومين من تكليفه بها كادت خلالهما ازمة تعيين وزير « دستورى » للحربية أن تعصف بها فقد رشح الدستوريون حافظ عفيفى للمنصب وقبله ثروت وسعد ولكن الملك رفض فأصدر حزب الأحرار قرارات تضمنت الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب وزارى بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الاغلبية ورئيس الحكومة وحزب الاحرار (١١١) ، وقد روى اللورد لويد تفاصيل الأزمة وذكر أن ثروت حث الملك بالحاح على اعادة النظر فى قراره موضحا لجلالته أن عفيفى هو وكيل حزب الاحرار وأنه معتدل فى اتجاهاته وله ثقل ، الى جانب أنه المسيطر على صحيفة السياسة وأنه يتمتع بعلاقات طيبة مع

---

(١٠٩) السياسة ، ٢١ ، ٢٢ ابريل ١٩٢٧ .

(١١٠) مرسوم تأليف الوزارة فى يونان لبيب ، تاريخ الوزارات ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات ص ٢٨٨ .

(١١١) قرارات حزب الاحرار السياسة (٢٧/٤/١٩٢٧) .

دار المندوب السامى وعلى ذلك سيكون ذا فائدة عظيمه باشتراكهفى الوزارة الجديدة الا ان الملك أصر على موقفه وذكر أنه على اسـتعداد لقبول أى شخص سواه لانه يضمر العداء لجلالته وراجعه ثروت بأن بوسعه ــ أى الملك ــ أن يكسبه الى صفه ، وأنه من غير الحكمة توجيه مثل هذه الضربة اليه ، الا أن الملك لم ينثن عن تصميمة وصاح بالفرنسية « اننى أحب الصراع ! » وقد فسر لويد موقف الملك بأن عفيفى لعب دورا كبيرا فى الأحداث التى أدت عام ١٩٢٣ الى اجبار الملك على توقيع الدستور وبأن صحيفة السياسة كانت تتحدى دائما اتجاهات جلالته الرجعية ، وعفيفى هو ممثل الحزب فى توجيه الصحيفة ومن ثم انصبت كراهية الملك عليه بوجه خاص يضاف الى ذلك أن عفيفى شأنه شأن بقية الاحرار الدستوريين كان يضمر كراهية عميقة للملك وربما لم يكن حريصا على اخفائها بدرجة كافية (١١٢) ٠

تشاور ثروت مع سعد ثم استسلم على مضض لطلب الملك وعين جعفر ولى وزيرا للحربية وقد تم ذلك دون الرجوع الى حزب الاحرار الأمر الذى جعل الحزب يوفد وفدا من قبله للاحتجاج لدى رئيس الوزراء ولكن الاخير أطلع الوفد على الظروف والملابسات التى أدت الى ذلك وأوضح له أن «ولى» حر دستورى هو الآخر وأنه قد استحطفه بوطنيته أن يقبل المنصب لان جلالة الملك يريد ذلك (١١٣) ٠ ولكن الحزب لم يقتنع بذلك فقرر فى اجتماع له فى ٢ مايو وبأغلبية الاعضاء أن يستقيل جعفر ولى اعتراضا على تصرفات الملك ولم يكن محمد محمود حاضرا هذا الاجتماع وقد وصف قرار حـزبه بالخطأ اذ كيف يطلب ذلك بعد أن اتفق ثروت مع ولى ومع الملك على ذلك ؟ كما أن جعفر ولى نفسه ، لم يكن راغبا فى الاستقالة وأجاب على قرار حزبه بأنه جندى يعمل مع رئيس الوزراء الذى يملك وحده حق اتخاذ القرار (١١٤) ٠

---

(١١٢) F.O. 407/204, No. 41, Lloyed to Chamb. May 6,

(١١٣) الاهرام ٢٨ ابريل ١٩٢٧ (مسالة الوزير الدستورى) ٠

(١١٤) ملف حافظ عفيفى :
F.O. 141/819, Dr. H. Afifi, May 6, 1927.

وعجز الحزب عن تنفيذ قراره ، وتراجع نتيجة وعد من ثروت بارضاء عفيفي وأنصاره داخل الحزب بالضغط على الملك لتعيينه وزيرا للصحة عندما تنشأ لها وزارة فى الخريف كما أفهم الحزب أن الوفد كان يلح للحصول على وزارة الحربية اذا ما استقال جعفر ولى (١١٥) ، وقد وضع الحزب فى اعتباره رفض ولى نفسه الاستقالة وتأييد محمد محمود له مما يهدد وحدة الحزب خاصة ولويد يذكر أن محمد محمود قد ابتعد عن الحزب وانضوى ــ مع ثروت ــ تحت الجنـــاح اليمينى للوفد ، كذلك أطـل محمود عبد الرازق والمعارضين للائتلاف الحــاكم برؤوسهم مطــالبين بتأليف حــزب أكثــر استقلالا (١١٦) . وهكذا أهين الحزب من الملك فى شخص وكيله وكان بوسعه الانسحاب من الوزارة منذ البداية ولكنه تلقى اللطمة مكتفيا بالاحتجاج وحتى هذا الاحتجاج شفع بتأييد الوزارة واعلان الثقة بها فى نص قرارات ١٩٢٧/٤/٢٧ ــ ، ثم حاول الحزب الضغط على وزيره الجديد ليستقيل لكنه فشل فى ذلك أيضا ولم يلق تأييدا لا من رئيس الوزراء ولا من حلفائه الوفديين فى الوزارة والذين كان لعابهم يسيل للمنصب ولم يتدخلوا لاعتداء الملك على الحق الدستورى لوزيرهم الاول .

ولم يغير من الأمر شيئا أن تتحسس صحيفة الحزب اللطمة بين الحين والآخر وتكتب انه لا يجوز لجلالة الملك الاعتراض فى حدود الدستور على حق رئيس الوزراء فى اختيار زملائه ، يضاف الى هذا معاودة نواب الحزب الحديث عن تزايد مخصصات ديوان جلالة الملك (١١٧) ، وفى ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ كتب محمود عزمى مقالا بعنوان « يجب وضع حد لهذه التدخلات والا صار الدستور حبرا على ورق » تحدث فيه عن تدخل الملك فى الحركة القضائية بشكل لا يتفق مع الدستور وطلب الى الوزارة أن تقف بحزم دون ذلك (١١٨) . ورأت النيابة بايحاء من القصر فى هذا المقال

---

(١١٥) نفس الملف السابق .

(١١٦) F.O. 407/204, 41, Lloyd to Chamb. May 6, 1927.

(١١٧) السياسة الاسبوعية ١٩٢٧/٥/١٧ سلامة الائتلاف واحتجاج الاحرار ، والسياسة نفس التاريخ (مخصصات ديوان جلالة الملك) .

(١١٨) السياسة ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ .

عيبا فى الذات الملكية وقدم عزمى الى محاكمة تراجع فيها عن أقواله واعترف باحترام وجلال الجالس على العرش وترافع عنه الهلباوى وعلوبة ومكرم عبيد وحكم عليه بالحبس ستة شهور مع ايقاف التنفيذ ثم قبل طعنه واكتفى بتغريمه عشرون جنيها (١١٩) ٠

وفيما يتعلق بالوزارة فقد انشغلت عن القيام بعمل تنفيذى جاد ، بينما استنفدت المفاوضات والحرص على سلامة الائتلاف والدفاع عن بقائه الشىء الكثير من جهدها ٠ ولم تجد صحيفة الاحرار الدستوريين ما تهتم به من اعمال الوزارة سوى دعوتها للتدخل لضمان حسن توزيع المياه توزيعا عادلا (١٢٠) ، بعد أن هددت البلاد بأزمة رى بدا انها ستؤثر على كبار الملاك ٠

فجر اللورد لويد الأزمة المعروفة بأزمة الجيش حين تقدم فى ٣١ مايو ١٩٢٧ بمذكرة خطيرة الى ثروت طلب فيها الموافقة على مجموعة من الاجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى واقترنت هذه المذكرة بمظاهرة عسكرية توجهت خلالها الطرادات البريطانية الى الاسكندرية، حتى اضطرت الوزارة الى التسليم بكل مطالب اللورد (١٢١) ، ولم يشأ جعفر ولى وزير الحربية أن يقف موقفا خاصا بينما راحت صحيفة الاحرار الدستوريين تدافع عن بقاء الائتلاف بكل ما أوتيت من منطق وبلاغة رغم تعرضه للهزات وفقدان الثقة من الجانبين (١٢٢) ٠ وعندما توفى سعد زغلول اغرقت انهرها بالدمع السخين على واضع أسس الائتلاف ٠ وأكدت حرص حزبها على بقائه واستمراره ٠٠ وكان ذلك يؤخر تمزق الائتلاف الى حين، وكانت أشهر هزة تعرض لها الائتلاف ، عندما كتب الدكتور هيكل مقاله الشهير « نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » تحدث

---

(١١٩) السياسة ٩ اكتوبر ١٩٢٧ (التحقيق مع السياسة) ١٦ اكتوبر (نص قرار الاتهام) ، ٩ نوفمبر (نصوص المرافعات) ٠

(١٢٠) السياسة ٢٤ يوليو ، اول اغسطس ١٩٢٧ ٠

(١٢١) يونان لبيب : تاريخ الوزارات ٣٠٩٠

(١٢٢) انظر مقالات السياسة فى ١٤ ، ١٩ أغسطس ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ٠

فيه عن وجود طائفة قليلة نشطة فى الوفد تجره الى سياسة يأباها الحريصون على الائتلاف ودافع عن ثروت ضد مسلك الطلبة الوفديين معه وابدى أسفه لسير رئيس الوفد الجديد ـ النحاس باشا ـ فى هذا الطريق ثم ختمه بقوله « ان حرصنا وحدنا لا يكفى لبقاء الائتلاف قويا سليما بل يجب ان يكون من الجانب الثانى مثل هذا الحرص » (١٢٣) ٠

ويبدو أن هيكل كان على اتفاق فى خطة المقال مع عفيفى وصدقى ومحمود عبد الرازق ، فقد نشر محمد محمود بيانا فى الاهرام فى ٢٣ ديسمبر ذكر فيه ان مقال هيكل لا يعبر عن رأى الحزب وكان هيكل قد رفض نشر هذا البيان له بصحيفة السياسة مهددا بالاستقالة على نحو ما روى فى مذكراته (١٢٤) ، وقد ذكر لويد أن ثروت هو الذى أوحى لهيكل بالمقـــال كتحذير للمتطرفين من الوفديين وأن تبرؤ محمد محمود من المقال بنشـــر بيانه فى الاهرام كان مبادرة شخصية لم يوافق الحزب عليها ، حيث أصر الحزب على عدم التبرؤ مما جاء فى المقال ٠ وقد اجتمع الحزب فى ٢ يناير ١٩٢٨ لاتخاذ قرار فى المسألة اجتماعا لم يحضره محمد محمود وصدقى ومن ثم تأجل القرار ، مع العلم بأن استنكار الحزب لمقال السياسة سيجعل الاحرار راغبين فى استمرار الائتلاف وقد رفض النحاس باشا التسوية وأصر على أن يعلن الحزب صراحة ما اذا كان موافقا على اتجاه صحيفته أم لا ؟ ٠٠ وان ثمة شعورا قويا بين الاحرار ضد محمد محمود الذى اتهم بالكيد لثروت على أمل ان يكون رئيس الوزراء المقبول من الوفد ودار المندوب السامى ، التى لم تكن راغبة فى النحاس باشا (١٢٥) ٠

ويبدو واضحا أن معاناة الحزب من الائتلاف قد باتت معاناة داخلية فمنذ استقالة عبد العزيز فهمى من رئاسته ، ظل المنصب شاغرا ، وكان محمد محمود يقوم بعمل الرئيس وكان ميله صوب الوفد قويا وواضحا ،

---

(١٢٣) السياسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، هيكل : مذكرات ، ج ١ ص ٢٧٩ ٠

(١٢٤) الاهرام ٢٣ ديسمبر ١٩٢٧ بيان محمد محمود باشا ، هيكل : السابق ص ٢٨١ ثم تعليقه على بيان محمد محمود فى السياسة ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ ٠

(١٢٥) F.O. 407/206, No. 10, Lloyd to Chamb. Jan 6, 1928.

لذا نشأت رغبة قوية فى صفوف الحزب لوضع نهاية « لكونه يقاد برئيس وفدى اكثر منه دستورى » (١٢٦) ولكن الاقدام على اجراء ما معه سوف يجعله يستقيل من الحزب مما يعرض الحزب لأزمة جديدة لا تقدر نتائجها وهكذا وقع حزب الاحرار الدستوريين بين نارين : الائتلاف الذى يؤيده محمد محمود بكل قوة طمعا فى رئاسة الوزارة وبين الوقوف ضد الائتلاف صراحة مضحيا بوكيله القائم بعمل الرئيس ، وهو ليس مجرد فرد بذاته !

على كل حال جاء فشل مفاوضات ثروت وتقديم استقالته فى ٤ مارس ١٩٢٨ ، بمثابة طوق النجاة لخروج الحزب من أزمته وصرحت « السياسة » بأن الوزارات الائتلافية لا يمكن أن تكون متجانسة تجانسا يسمح باستمرار تفاهم أعضائها تفاهما صريحا ٠٠ كما أنها لاختلاف الاحزاب التى تنتسب اليها واختلاف مطالب كل حزب وآرائه تعيش دائما فى جو من المساومات مما يضعف عمل السلطة التنفيذية (١٢٧) وقد واجهت دار المندوب السامى الازمة الوزارية بثلاثة خيارات : أ ـ حكومة وفدية صرفة ، ب ـ حكومة ائتلافية أخرى من الوفد والاحرار الدستوريين ورئيس غير وفدى ، ج ـ حكومة غير وفدية بالمرة ، ولكن لويد استدرك بأن الحكومة الاخيرة لو تولت فمعنى ذلك حل البرلمان على وجه السرعة بسبب الاغلبية الوفدية فيه وذكر أنه اذا كان الاحرار الدستوريون قد قرروا الا يعضدوا تأليف وزارة وفدية « كما علمت من ثروت باشا » ٠٠٠ فان الخيـار الثـانى سـوف يصبح حقيقة (١٢٨) أما الحزب ذاته فقد انقسم تجاه هذه المسألة الى فريقين : فريق محمد محمود يؤيده جعفر ولى والهلباوى يرون الاشتراك فى الوزارة على أساس أن العهد كله عهد ائتلاف وان البرلمان ائتلاف وبرر الهلباوى ذلك بقوله : كيف يعقل أن يرفض حزب الاشتراك فى وزارة ائتلافية ثم يعد بتأييدها فى البرلمان ؟ أما الفريق الآخر فكان فريق هيكل وعفيفى ومحمود

---

(١٢٦) انظر تعليق الهلباوى فى مذكراته ص ٣١١ (وبها تفصيل للخلاف داخل الحزب)

F.O. 407/206 Loc. Cit.,

(١٢٧) السياسة ٦ مارس ١٩٢٨ (بدون توقيع) ٠

(١٢٨) F.O. 407/206, No. 36, Lloyd to Chamb. Mar. 9, 1928.

عبد الرازق وصدقى وعبد الفتاح يحيى واحمد عبد الغفار ويقول انصاره برفض الاشتراك فى الوزارة ، وتكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتاليفها من حزبه ، معنى هذا أن انصار هذا الفريق يريدون فض الائتلاف والانتقال بنوابهم الى صفوف المعارضة ، على كل حال حسمت المسالة بعرضها للتصويت على مجلس ادارة الحزب فتم التصويت لصالح الاشتراك فى الحكم وتأييد الائتلاف ، وكان ذلك بأغلبية محدودة تعـدت نصف الحاضرين بصوت واحد (١٢٩)، ولم يكن جناح الدكتور ماهر والنقراشى ومؤيديهما فى الوفد راغبا فى اشراك الدستوريين فى الحكم وقالوا « لقد شبعنا منهم » كما ذكر أن هناك فريقا فى الوفد يرى اسناد الوزارة لمحمد محمود اذا أعلن انضمامه للوفد واستقال من حزبه بشرط أن يبقى النحاس زعيما للوفد ولمجلس النواب (١٣٠) • وسعى النحاس للتغلب على نزعات بعض اعضاء حزبه ونجح فى تأمين اشتراك الاحرار معه فى الحكم واطالة عمر الائتلاف وكان ذلك عملا شاقا لعدم قناعة الاحرار بمركزهم المتواضع فى الوزارة كما لعب محمد محمود دوره هو الآخر فى تحقيق ذلك وقد وصف لويد دوافعه لذلك بقوله انها « دوافع شخصية صرفة شأن كل السياسيين المصريين ، فهو طموح لأن يصبح الرئيس المقبل للوزارة ويقترب من تحقيق أمله كلما نجح فى جرجرة الأحرار الدستوريين وراءه الى معسكر الوفد حيث يستطيع ان يكون قطبا كبيرا أكثر من وجوده فى حظيرة الاحرار الدستوريين » (١٣١)•

وهكذا قدر لحزب الاحرار أن يستمر فى الاشتراك فى الوزارة الجديدة التى الفها مصطفى النحاس فى ١٦ مارس ١٩٢٨ وبوزيريهم السابقين فى

---

(١٢٩) مذكرات الهلباوى ص ٣١١ ــ ٣١٤ ، هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٢٨٤ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٢٨ (قرار الحزب) وكذلك :

F.O. 407/206, No. 62., Lloyd to Chamb. Mar. 23, 1928.

ذكر أن التصويت كان ليله ١٤ وأن المعارضة داخل الحزب كانت تضم القيـادات الفكرية له •

(١٣٠) وثائق عابدين تقارير الامن ، الكشاف ١٥ مارس ١٩٢٨

(١٣١) F.O. 407/206, No. 62, Lloyd to Chamb., Mar. 23, 1928.

نفس وزارتيهما ، وقد وصف لويد التشكيل الوزارى الجديد بانه يمثل اندحارا لحزب الاحرار الدستوريين (١٣٢) ، لذا لم يكن متوقعا أن يدوم شهر العسل بين الحزبين طويلا وبالفعل قدم محمد محمود استقالته من الوزارة فى ٣ مايو ١٩٢٨ ولم يهدأ حال الوزارة ، حتى أقيلت عقب تجاوزها لأزمة المذكرة البريطانية المتعلقة بقانون الاجتماعات والمظاهرات ، والتى كانت قيادة الاحرار تعتقد ان فشل الوزارة فى حلها سوف يكون فرصة لانتزاع زعامة الوفد بعد وفاة سعد ومن ثم قدم محمد محمود استقالته التى بناها على أسباب صحية وذكر لويد أنه ربما تبعه وزيرا الحربية والحقانية (١٣٣) ولكن محمد محمود لم يلبث أن سحب الاستقالة بعد ما لقيه من عطف الملك وحرصه على بقائه فى الوزارة (١٣٤) .

وتأجلت الأزمة الى حين وان ظلت صحيفتا السياسة والبلاغ تتراشقان بالاتهامات ، وكانت استقالة محمد محمود بمثابة الضوء الاخضر «للسياسة» للهجوم على الوفد ورئيسه ، وقد تواكب هذا مع اتخـاذ نواب الاحـرار الدستوريين فى البرلمان اتجاها معارضا ظهر ذلك خلال تأييدهم لنـواب الحزب الوطنى عندما أثيرت مسألة تعديل اللائحة الداخلية وكان يبدو أمرا واضحا أن الاحرار الدستوريين يسيرون نحو تحطيم الائتلاف تماما (١٣٥) وذكرت « السياسة » أن حزبها خسر ببقائه فى الائتلاف وذهبت الى حد أن طلبت من النحاس أن يحسم الأمر « لأن حزب الأحرار سيكون سعيدا لو استعاد حريته التى هى أثمن من كل مصلحة حزبية » (١٣٦) وفى ١٧ يونيو قدم محمد محمود استقالته للمرة الثانية فقبلها النحاس وفى اليوم التالى

---

(١٣٢) F.O. 407, Op. Cit., p. 95.

(١٣٣) F.O. 407/206, No. 97, Lloyd to Chamb., May, 4, 1928.

(١٣٤) السياسة ٩ مايو ١٩٢٨ .

(١٣٥) F.O. 407/206, No. 119, Lloyd to Chamb. May 19, 1929.

(١٣٦) السياسة ١٤ و ١٥ يونيو ١٩٢٨ (الكلمة الان للنحاس باشا) .

استقال جعفر ولى وبعد ايام استقال الوزير الوفدى احمد خشبة ، وتبعه ابراهيم فهمى وزير الاشغال المستقل (١٣٧) ، الذى كان محمد محمود قد طلب ادخاله الوزارة واستجاب له النحاس (١٣٨) ٠

وخلال ذلك كله كانت السياسة ، تصرح بأن فى الافق الوزارى أزمة ، وكان الحديث عن حركة ادارية رشحت فيها الوزارة عددا من الشخصيات لم يوافق الملك عليها فاضطر النحاس الى سحب المشروع وهو فى حضرة الملك فتعقد الموقف بين الأخير ووزيره الأول بينما كان قد ادخل فى روع الملك ان الوفد بقيادته الجديدة يترسم خطى سعد وانه يسعى بخطى ثابته لا ستصدار تشريعات تهدف الى تحديد سلطاته (١٣٩) ، وقد جعل ذلك الملك يقرب اليه محمد محمود ، حيث أوحى الأخير لصحيفة حزبه أن تصور الأزمة كاملة بين الملك والنحاس وانه ـ أى محمد محمود ـ اعترض على مسائل تتعلق بالميزانية لتصور الصحيفة محمد محمود فى ثوب البطل الذى حاول منع الوزارة من التردى فى مهاوى الفشل دون جدوى (١٤٠) ، وفى نفس الوقت تفجرت قضية الامير سيف الدين التى كان النحاس وجعفر فخرى ويصا واصف قد تولوا الدفاع فيها باتعاب خيالية وجدت فيها «السياسة» فرصة لتلويث سمعة رئيس الوزارة واتهمته بانه يستخدم منصبه لصالح موكله وتعرضت لنزاهته (١٤١) وجاء تفجير القضيـة بنشـر وثائق تدين النحاس والتى ثبت أنها مزورة فيما بعد ، بمثابة المسمار الأخير فى نعش الوزارة التى وجد الملك مسوغات اقالتها فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ٠

---

(١٣٧) F.O. 407/206, No. 129, 125, 128 Lloyd to Chamb May 12-23, 1928.

(١٣٨) Ibid, No. 62, Mar. 23, 1928.

(١٣٩) السياسة ١٧ و ١٨ يونيو ١٩٢٨ ثم F.O. Op. Cit., No. 97, May 4, 1928.

(١٤٠) السياسة ١٩ ، ٢٤ يونيو ١٩٢٨ ٠

(١٤١) السياسة ٢٤ و ٢٥ يونيو ١٩٢٨ (صور زنكوغرافية لوثائق القضيه ثم) : Yousef, Independent Egypt, p. 160.

وهكذا تداعى الائتلاف ، أو بمعنى آخر ضحى الاحرار الدستوريون بمركزهم - الهامشى - فيه طمعا فيما هو أكبر وكان حلفاؤهم الوفديون طامعين أيضا فى أن تخلص لهم الوزارة باعتبارهم اصحاب الاغلبية ولولا تدخل الانجليز لترأس سعد الوزارة عام ١٩٢٦ ومن ثم قبلوا رئاسة عدلى على مضض وكان فى نظرهم حرا دستوريا ثم قبلوا رئاسة ثروت ولم يكن حرا دستوريا تماما الى أن خلصت رئاسة الوزارة لهم بالفعل وكان لديهم احساس بأن اشتراك الدستوريين معهم فى الحكم بل وفى البرلمان هومنة منهم وكان لدى الدستوريين وعى بذلك كله لكنهم كانوا يودون أن يخلفوا الوفد فى رئاسة الوزارة سواء فى اطار استمرار الائتلاف أو على انقاضه اذا ما قدر للوفد أن يصطدم بالملك وكان هذا أمرا واردا دائما ولم يكن الائتلاف سوى هدنة مؤقتة للصراع الحزبى الشرس ، لجأ اليه طرفاه لالتقاط الانفاس ولمواجهة القصر وحزبه ومن ثم لم يكن اساسه سليما ولم يتخلص من جراثيم فنائه التى ظلت تحركها الرغبة فى الانفراد بالحكم لدى طرفيه ، مما اتاح للملك وللمندوب السامى أن يرتكبا مخالفات تتنافى مع الدستور ومع الكرامة الوطنية وأن يحركا قيادات الحزبين ماشاءت لهما الحركة فى اطار لعبة محسوبة بين مؤسسات الدستور ولدت تغييرات مستمرة فى الجهاز التنفيذى مما أفقده دوره الحقيقى · وصدق الشاعر المعاصر لذلك - أحمد الكاشف - حين قال :

أيحرس الشاة أصحاب لها اقتتلوا ·· وهم وشأتهم فى قبضة الذيب ؟

* * *

احتبل محمد محمود فرصة تأزم الوزارة النحاسية وبدأ تحركاته صوب القصر تارة والمندوب السامى تارة ثانية يعرض خدماته ويطلب تعضيد اللورد لويد له ، قبل أن تسقط الوزارة بشهر ، وكان الملك فى الأيام الأخيرة للوزارة يغازل الاحرار الدستوريين وتكشف الوثائق عن ذلك حين وصف لويد موقف الملك باللبس والغموض لانه كان فى اعماقة يكره الدستوريين ويتمنى لو أن حكومة الوفد اعترفت بسيادته وعملت على استرضائه حيث لم يبد

الاحرار ميلا لذلك قبل الآن ، كما كان يخشى أن يفضى تحطيم وزارة النحاس الى قيام وزارة من أكبر الدستوريين نفوذا وتاثيرا ٠٠ » (١٤٢) وبالفعل لم يجد الملك بدا من اللجوء اليهم فاستقبل محمد محمود فى أواخر مايو واخبره انه اتخذ الترتيبات للتخلص من الوزارة خلال أسابيع وأنه سيدعوه لتاليف الوزارة الجديدة وعندما افضى محمد محمود الى المندوب السامى بما دار بينه وبين الملك ، عبر لويد عن دهشته وتساءل عن دوافع الملك وراء ذلك فأراد محمد محمود التلميح باهمية ما سيحدث بالنسبة لانجلترا حتى يكسب تأييده وأبان له أن الملك بات مقتنعا بأن النحاس سوف يلزم جانب المتطرفين فى حزبه ببعث قانون الاجتماعات والمظاهرات فى نوفمبر وأن ازمة جديدة مع انجلترا سوف تتفجر ، وأن الملك لا يحب أن يسمح بتقوية مركز الوفد بمرور الوقت لأنه يتوجس خيفة من الصراع الدستورى معه ولان الوفد راغب فى حرمانه من سلطاته وكبح جماحه فيما يتعلق بالتشريعات، ثم سأل لويد محمد محمود عما اذا كان يعتقد أن بوسع الملك طرد وزارة مؤيدة باغلبية ساحقة فى البرلمان ، فأجابه بأنه ليس هناك من يستطيع أن يتأكد تماما من نوايا الملك وأنه شخصيا يعتقد أن هذا هو اتجاهه وانه على حق ازاء هذا الموقف الشائك الذى لا خيار له فيه (١٤٣) .

وقد أبدى محمد محمود موافقته للملك على تأليف الوزارة وأضاف : لو أن البرلمان رفض تأييده فسوف يحله فى الحال ، ولكن يبدو أن لويد لم يكن مقتنعا تماما بما سيحدث ومن ثم كرر له محمد محمود ما سوف يفعله وسأل لويد النصيحة والتأييد فأجابه لويد بأن الملك عبر عن عدم رضاه عن سياسة النحاس ولكن احاديثه كانت غير صريحه وأنه – أى لويد – لم يكون رأيا حول هذه المعركة المفترضة وطلب اليه بشكل شخصى اخباره

---

(١٤٢) F.O. 407/206, No. 101, Lloyd to Chamb. May 9, 1928.

(١٤٣) F.O. 407/206, No.110, Lloyd to Chamb.May 26, 1928, p. 166.

بتطورات الوضع (١٤٤) . هكذا اراد الاحرار الدستوريون السلطة حتى ولو حل البرلمان باغلبيته الوفدية والذى لن يؤيدهم بالقطع . قبلوا السلطة اذن بانقلاب سياسى ودون انتخابات برلمانية ، بعد ان ذاقوا مرارة الائتلاف جولتين ، ولنا أن نتصور ان الملك قد دفع بمحمد محمود ليتعرف على رأى لويد فى الازمة ويختبر مدى موافقته على ترشيح الملك اياه ، وان محمد محمود لم يجد اعتراضا على كل حال . وعندما أقال الملك النحاس اجتمع لويد به وساله عمن سيدعوه لتاليف الوزارة فأجاب الملك بأنه صدقى أو محمد محمود وانه يريد كليهما فى الوزارة وان كانت ثمة صعوبة سوف تنشأ من أن احدهما لن يقبل العمل تحت رئاسة الآخر (١٤٥) .

ولكن كان واضحا ان الملك قد عقد النية على محمد محمود ولكنه لم يكن قد تلقى رأيا قاطعا من لويد ، فترك الباب مواربا أمامه ليفاضل بين محمد محمود وبين صدقى ، ولم يكن لويد بحاجة ماسة للتدخل ، لادراكه حقيقة الصراع بين خصوم بلاده جميعا فتركهم يدمرون بعضهم البعض (١٤٦) . وقد عبر لويد عن هذا المعنى بوضوح فى وثيقة سرية بعثها لوزارة الخارجية البريطانية ، ذكر فيها أنه « فى فوضى الصراع الداخلى لا مصلحة لبريطانيا حتى تتورط بشكل مباشر ، واننى ارى الوقوف بعيدا حتى عن مجرد بذل النصح لاى حزب من الاحزاب المعنية واقترح لتظل هذه الفرقة ان ندع الامور تأخذ مجراها الطبيعى ، فاى تدخل من جانبنا فى هذه المكائد الشرقية سيورطنا فى صراع لا يعنى شيئا بالنسبة لمصالحنا فى الوقت الحاضر »(١٤٧) .

---

(١٤٤) Ibid. p. 167.

(١٤٥) FO. 407/206, No. 136, Lloyd to Chamb., June 26, 1928.

(١٤٦) ليس بنا حاجة الى تصور معركة دارت للمفاضلة بين صدقى ومحمد محمود وأن لويد تدخل لفرض الاخير أو ان القصر رأى اخيرا أن محمد محمود يفضل صدقى لاسباب عديدة .. الخ كما يذكر عبد العظيم رمضان فى كتابه تطور الحركة الوطنية ١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٦٧٦ ـ ٦٧٧ ويونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٣٢١ ـ ٣٢٣ .

(١٤٧) F.O. 407/207, No. 3, Lloyd to Chamb. June 29, 1928.

وعندما كلف محمد محمود بتأليف الوزارة فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ عرض على الوفد الاشتراك فيها بوزراء أربعة لكنه رفض كما بذلت محاولة لادخال وزير وفدى للاوقاف دون جدوى (١٤٨) ، وكان محمد محمود يعلم أن الوفد الذى اقيل رئيسه لن يقبل الاشتراك معه ، ولذا كان هذا العرض محاوله لاحـراج الوفد ٠ وعموما صدر التشكيل الوزارى بعد ثلاثة ايام وقد صنفه لويد على أساس حزبى فذكر انه يضم وزيرين من الاحرار الدستوريين هما محمد محمود (للرئاسة والداخلية) وحافظ عفيفى (للخارجية) وآخرين من الدستوريين المستقلين أى ليسوا اعضاء بالحزب وهما جعفر ولى (للحربية والبحرية) ولطفى السيد (للمعارف) ووزيرين من حزب الاتحاد هما على ماهر (المالية) ونخلة المطيعى (الزراعة) بالاضافة الى وزيرين مستقلين من الفنيين هما ابراهيم فهمى (الاشغال) وعبد الحميد سليمان (المواصلات) ثم وفدى سابق وهو أحمد خشبة (للحقانية) وكان هذا الأخير قد فصل من الوفد لخروجه من الوزارة الأخيرة (١٤٩)

وهكذا اشترك حزب الاحرار مع حزب الاتحاد مرة اخرى فى الحكم وان تغيرت المواقع ، ولم تكن تجربة اشتراكهما عام ١٩٢٥ بعيدة ، ويبدو أن الملك كان وراء ذلك ، حين اشار على محمد محمود أن يشكل وزارته ائتلافية، ولم ينجح الا فى اشراك الاتحاديين معه كما أن الوزارة أصبحت اغلبيتها دستورية بعد انضمام خشبة وعبد الحميد سليمان للحزب وبذا لم يكن فيها من غير الدستوريين سوى ابراهيم فهمى وعلى ماهر ونخلة المطيعى ٠ ويبدو أن ثمة تخوفا من محاولة الوفد احداث اضطرابات ، ويستدل على ذلك من اصدار الاوامر ، فى اليوم التالى لتكليف محمد محمود بتشكيل الوزارة ، الى سيارات بلوك الخفر للتجول فى الشوارع الرئيسية بالعاصمة ، على أن يرابط بعضها أمام البرلمان كما كان رسل باشا يتفقد الوضع بسيارته ، ثم اصدرت

---

(١٤٨) الاهرام ٣٠ يونيو ١٩٢٨ ، ثم F. O. Op. cit, p. 5

(١٤٩) F.O. 407/207, No. 3, Lloyd to Chamb. June 29, 1928.

الأوامر الى وزارة الحربية بتوزيع أورط من الجيش على الاقاليم لمعاونة البوليس فى صيانة الأمن العام (١٥٠) .

قدم محمد محمود عرضا مجملا لبرنامج وزارته خلال رده على خطاب التكليف ردد فيه النقاط الاساسية لبرامج الوزارات الائتلافية السابقة من السعى لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام وأن يظل الدستور فى حمى جلالة الملك وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد ، واجراء العدل وتثبيت الحريات « مع أخذ الجميع فى غير هوادة بالتزام مارسمه القانون من الحدود .. الخ » (١٥١) والعبارة الأخيرة أرادت بها الوزارة أن تكشف عن انيابها لخصومها الذين هم فى المعارضة أقوى منهم فى السلطة .

وكانت الصحف الانجليزية تلمح الى أن الحكم بدون برلمان يقتضى وجود شخصية قوية يستطيع صاحبها أن يكون حاكما دكتاتورا وقد نفى مصطفى النحاس لمراسل الديلى تلجراف فى مصر أن فى استطاعة محمد محمود أن يكون دكتاتورا كموسولينى أو كرومويل لانه ينتمى لحزب سياسى مكروه جدا وليس له أنصار (١٥٢)أما الوزارة فقد راح رئيسها يتوعد ويهدد بأنه سيضرب بيد من حديد كل عابث بالأمن ، عامل لاضطراب النظام ، وانه لن يتسامح مع من يفرط فى أداء واجبه من المديرين ، وعندما توالت عليه وفود المهنئين ، توالت تصريحاته امامهم على نحو ما سجل الكتاب الذى أصدره الحزب بعنوان « اليد القوية » ركز فيها على ان وزارته ستسعى لا ستتباب الامن واصلاح شئون البلاد وتخفيف الازمة الاقتصادية والعناية بالفلاحين والعمال وبيع الحكومة لاراضيها لصغار المزارعين باثمان متهاودة على اقساط بعيدة المدى .. الخ (١٥٣)) .

---

(١٥٠) السياسة ٢٧ يونيو ١٩٢٨ (ورسل باشا هو حكمدار العاصمة) .

(١٥١) نص مرسوم الامر الملكى ورد محمد محمود عليه ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات ص ٢٩٩ _ ٣٠٠ .

(١٥٢) انظر آراء صحف الديلى تلجراف والمورننج بوست وسكوتسمان فى السياسة (١٩٢٨/٦/٢٩) وتصريح النحاس نشر ايضا بالسياسة اول يوليو ١٩٢٨ .

(١٥٣) حزب الاحرار : اليد القوية ص ١٨ ، ٢٠ تصريحات محمد محمود فى ٢ ، ٣ يوليو ١٩٢٨ كتاب وزير الداخلية للمديرين (السياسة ١٩٢٨/٧/٥) وقد طبع هذا الكتاب بالانجليزية وحمله محمد محمود الى لندن عندما ذهب ليتفاوض .

وقبل ان ينتهى شهر التاجيل للبرلمان لم يخف محمد محمود تلقبه للمندوب السامى بشان ما سيواجه به الرأى العام فراح يحدثه عما سيقوله عن فشل النظام البرلمانى ، حتى فى انجاز موضوعات ادارية بسيطة ، وكيف تسبب فى تعطيل امداد البلاد بحاجياتها من المياه وكيف كانت الديمقراطية مهزلة تحت ادارة الوفد وقد وعده لويد بالتاييد اذا ما نفذ بدقة السياسة التى أعلنها (١٥٤) · وعقب اصدار محمد محمود قراره بحل البرلمان وتعليق الحياة النيابية شرع فى حملة دعاية مكثفة تبرر مسلكه وما سوف يقوم به من اصلاح وتكررت احاديثه حول هذه المعانى للديلى اكسبرس ، والمقطم والاجيبشن جازت والتاخيدر وموس الجورنال ديتاليا وغيرها وكذلك ما تحدث به الى زرافات الوفود التى كانت تاتى من الاقاليم لمبايعته وذلك خلال شهرى يوليو واغسطس ١٩٢٨ ثم ما صرح به خلال خطبه اثناء جولاته فى الاقاليم فى شهر سبتمبر (١٥٥) ، وكثرت احاديث وتصريحات رئيس الوزراء للصحف والمحافل والوفود ، حتى ليخيل للمرء أنه أراد الاستعاضة بذلك عن وجود البرلمان وراحت « السياسة » وقد صارت لسان حال الحكومة الأول تتحدث عن الدكتاتورية ونجاحها ، كما ذهبت تحرض الحكومة على صحف المعارضة وتتهمها باثارة الفتنة فى البلاد (١٥٦) ·

وفى نفس الوقت دارت معركة عنيفة بين السياسة وصحف الوفد (البلاغ وكوكب الشرق وروز اليوسف) بلغت حدا خطيرا حين نشرت مقالا بعنوان « حزب التسعة » رأت فيه صحف المعارضة تفريقا بين عنصرى الامة (١٥٧) · وازاء تحركات الوفد لم تر الحكومة بدا من منع اجتماعاته وكان

---

(١٥٤) F.O. 407/207, No. 6, Lloyd to Chamb. July 8, 1928.

(١٥٥) انظر نصوص احاديثه وكلماته فى : اليد القوية ص ٤٠ ـ ٧٤ ·

(١٥٦) السياسة ١٢و١٣يوليو ١٩٢٨ هذه بعض فضائحكم ، الفوضى لابد أن تضرب ·

(١٥٧) السياسة ١٣ يوليو ، البلاغ ١٤ يوليو ١٩٢٨ ثم رد السياسة فى ١٦ يوليو وانظر مقالات العقاد « يد من حديد فى ذراع من جريد » منشورة بكتاب عامر العقاد : صفحات من معارك العقاد السياسية ص ١٧٥ ـ ١٩٢ ·

ذلك بداية لسلسلة من الضغوط التى مورست ضد المعارضة للتضييق عليها لاظهار القبضة الحديدية للوزارة وصرح محمد محمود انه لن يكون ظالما مستبدا ولكنه سيكون « دكتاتورا صالحا » اذا دعت الضرورة وان حكومته تعد تشريعا جديدا لمخالفات الصحف (١٥٨) • وكانت تتوالى الانذارات على صحف المعارضة ، بل لقد انذر النحاس باشا نفسه على يد محضر ، كما منعت اجتماعات الوفديين ونوابهم فى الوقت الذى اطلق فيه العنان لصحيفة السياسة فى مهاجمة هؤلاء الخصوم الذين اسمتهم «بالنحاسيين والروزيوسفيين» وقد نشرت سلسلة مقالات بعنوان « اغلاط الوفد السياسية » حللت فيها تاريخه وأساليبه وصلته بالانجليز من وجهة نظر حزبية محضة (١٥٩) •

ولم يلبث مجلس الوزراء أن اصدر عدة قرارات بتعطيل وايقاف وانذار « بعض الصحف المشاغبة » فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ ومع هذا لم تكف تحركات الوفد ، الذى ارسل الى لجانه فى مديريات الوجه القبلى للاحتجاج على زيارات رئيس الوزراء ومنع استقباله وقرر رفع قضية ضد الوزارة باسم أصحاب الصحف المعطلة (١٦٠) • وفى الوقت الذى سمحت فيه الوزارة بتشكيل لجان الشبان الدستوريين من الطلاب وغيرهم لتأييد الحكومة أصدر مجلس الوزراء قرارا فى ١٣ يوليو بحل لجان الطلبة للمباعدة بينهم وبين السياسة (١٦١) وقد سبق ذلك ببيان للطفى السيد دعا فيه الى حل لجان الطلاب حدد فيه عقوبات رادعة بفصل المشتغلين بالعمل السياسى بالكتابة أو الاضراب أو التظاهر (١٦٢) • وقد اثارت كل هذه الاجراءات القائم بعمل

---

(١٥٨) السياسة ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ يوليو ١٩٢٨ •

(١٥٩) السياسة ٨ ، ١٦ ، ٢٠ اغسطس نصوص انذارات الصحف ثم سلسلة مقالات اغلاط الوفد وهى ١٠ حلقة فى السياسة ٢٦ يوليو ـ ١٢ اغسطس ١٩٢٨ •

(١٦٠) تعطيل صحف ومجلات الحياة الجديدة ، المسيف ، الناس ، والفنون تعطيلا نهائيا ، تعطيل البلاغ وروز اليوسف اربعة شهور وانذار كوكب الشرق • انظر وثائق عابدين تقارير حكمدارية البوليس ١٣ سبتمبر و١١ اكتوبر ١٩٢٨ •

(١٦١) السياسة ١٦ و ١٣ و ٢٥ يوليو ١٩٢٨ لجان الشباب الاحرار •

(١٦٢) F.O. 407/207, No. 106, Hoare to Cushendun, Aug. 1928. ونص المذكرة فى السياسة ١٩٢٨/٧/٢٤ •

المندوب السامى الذى تحدث عن « اختفاء المعارضة المؤثرة لزعامة محمد محمود داخل حزب الاحرار ·· مما أضعف مركزه واضطره تحت وطأة النقد أن يستمر فى سياحاته فى مصر العليا ليشرح سياسته فى ضوء نصائح وتعليمات القصر » (١٦٣) ·

ويبدو أن بقاء الحكومة كان رهنا بمقدرتها على متابعة مقاومة الوفد – الذى أبدى شراسة فى المعارضة حشد لها كل رصيده الشعبى – أكثر من مقدرتها على تبنى وتنفيذ سياستها الاصلاحية وهذا يفسر سلسلة اجراءات التضييق وكثرة المراسيم والقوانين والتشريعات · وقد طلبت صحيفة السياسة الى الحكومة ، وهى تضع قانونا لعقاب الصحفيين ، ان تضم الى هؤلاء « الخطباء ايا كانت منزلتهم من الزعامة والقيادة » (١٦٤) كما أصدرت الحكومة فى ٣٠ يناير ١٩٢٩ تعديلات لبعض نصوص القانون لتحظر على الموظفين والمستخدمين ان يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو ان يبدوا علانية آراء ونزعات سياسية ، واستكمالا لاجراءات الصحافة بعثت الحكومة قانون المطبوعات القديم (١٨٨١) حيث عطلت ٩٢ صحيفة يومية ودورية و٢١ مجلة سياسية وأدبية « لأن المعارضة لم تتعفف عن الكذب والتشويه » وفى ٢٠ مارس ١٩٢٩ صدر مرسوم بقانون يضيق الاحكام الخاصة بالاجتماعات والمظاهرات فى الطرق العمومية ويشترط الحصول على تصريح مسبق من السلطات بشأنها · يضاف الى ذلك كله اصدار مرسوم بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما لكل من يحرض على كراهية النظام أو الازدراء به (١٦٥) ·

وبشكل عام فانه بقدر عنف المعارضة وتحركاتها كان جهد الحكومة فى

---

(١٦٣) F.O. 407/207, No. 39, Hoare to Cushendun, Sept. 28, 1928.

(١٦٤) السياسة ١٦و١٩ اكتوبر ١٩٢٨ ·

(١٦٥) السياسة أول فبراير ٢٩ نص بيان الحكومة فى عدد ٩ أبريل ٢٩ وقانون كراهية النظام رقم ٢٩ لعام ٢٩ بكتاب مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين ٢٤٤ ·

استصدار التشريعات المصادرة للحريات ، وقد استحلت الحكومة ذلك فى غيبة البرلمان . وتكمن خطورة ذلك فى أن ما تصدره كان تشريعات وقوانين سوف يبدر لها أن تستمر ويعانى منها حزب الاحرار الدستوريين وغيره فيما بعد مالم تجبها تشريعات وقوانين أخرى مما أفقد القانون احترامه وهيبته. وليس لنا أن نؤمن بأن سياسة الاصلاح الداخلية التى اخذتها الحكومة على عاتقها تشفع لها عن هذا التردى مع المعارضة الى تلك الاجراءات التى سجلها خصومها وانصارها،الذين عجزوا عن تفسيرها وتبريرها ، تلك الاجراءات التى تغاضت وعميت عنها صحيفة السياسة التى طالما تغنت بالحريات وكفالة حق المعارضة عندما كانت فى صفوفها لقد تغاضت عنها « ساكتة عن الحق » تارة ومفسرة مبررة ومحرضة تارة أخرى .

وقد تمادت الوزارة فذهبت تعين انصارها فى المناصب الهامة فعينت عبد العزيز فهمى ، وكان قد رفض منصبا وزاريا ، رئيسا لمحكمة الاستئناف فى منتصف أكتوبر ١٩٢٨ وقد أثار هذا التعيين استياء عدد من المستشارين لعدم تعيين أحد العاملين فى سلك القضاء فى المنصب (١٦٦) كما اصدرت الوزارة حركة ترقيات دفعت خلالها برجالها الى مناصب وكالة وزارات الداخلية والزراعية والاشغال ، وهذه الاجراءات ليست كثيرة على كل حال وقد تفسر بأن الحكومة أرادت الاستعانة بأنصارها لتنفيذ سياستها أو انها أرادت ارضاءهم وتعويضهم عما لحق بهم فى عهد الحكومات السابقة ولكن الذى لا يقبل تفسيرا حقا ان الحزب الذى ظل ينادى بالاستغناء عن الموظفين الانجليز وعدم تجديد عقودهم قد سبق لأن يفعل وهو فى الحكم عكس ما كان ينادى به وهو فى المعارضة وخير مثال على ذلك تعيين المستر هولز

(١٦٦) وثائق عابدين . حكمدارية البوليس ، تقارير عام ١٩٢٨ ، سرى سياسى ١٤/١٠/١٩٢٨ حول احتجاجات المستشارين ثم عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٦٠ ـ ١٦٣ حيث روى قصة قبوله واستعفائه من المنصب وقد روى لورين أن مرتب الوظيفة كان على عهد زغلول ٢٠٠ر٢ جنيها سنويا صار فى عهد الدكتاتورية ٣٠٠٠ جنيه انظر :
F.O. 407/210, No. 90, Lorain to Henderson, Feb. 25, 1930.

الذى كانت قد انتهت مدة خدمته ، نائبا عموميا لدى المحاكم المختلطة خلفا لفان دون بوش ، ورد المستر براون مدير مصلحة البساتين الى وظيفته بعد أن كان قد استعفى وأخذ تعويضا (١٦٧) ٠

وفيما يتعلق بسياسة الحكومة الانشائية فانها شرعت فى تنفيذ سياسة اصلاحية تدور حول الأسس الآتية : ردم البرك والمستنقعات وتعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى ، تحسين حالة العمال بانشاء مساكن صحية لهم بأجور زهيدة واقامة ١٥٠ مستشفى فى القرى والمراكز بالاضافة الى مشروعات الرى والصرف والتى تشمل تعلية خزان اسوان وانشاء خزان جبل الاولياء ٠٠ الخ ٠ وقد شكلت ، الحكومة بالفعل اللجان والأجهزة المتخصصة وشرعت بعد اعداد الاعتمادات المالية فى اقامتها وتنفيذها بخطة زمنية (١٦٨) ، ويؤكد ذلك كله ضخامة نفقات ميزانية عام ١٩٢٨/١٩٢٩ فى وزارة الاشغال والتى بلغت ثمانية ملايين من الجنيهات من جميع مصروفات الميزانية كلها البالغة ٤٠٫١٧٠٫٠٠٠ جنيه وقد ختمت ميزانية نفس العام بفائض احتياطى قدره ٢٫٦٣٨٫٠٠٠ جنيه (١٦٩) وهو فائض كبير نسبيا اذا ما أخذنا فى اعتبارنا بوادر الازمة الاقتصادية العالمية ٠

وقد أخذت الحكومة نفسها بالسير نحو تطبيق اللامركزية فى الحكم وأصدرت بذلك تفويضات فى شكل منشورات دورية وكان الهدف من ذلك هو توسيع اختصاصات السلطات المحلية لما لذلك من صلة بمصالح الحزب ورجاله فى الاقاليم ، وكان وراء ذلك أيضا الرغبة فى السير بتجربة الحكم نحو

---

(١٦٧) انظر اسماء الذين رفتهم فى احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، المقطم ١٢ و ١٣ ابريل ١٩٢٩ واشاعة تعيين هيكل وزيرا مفوضا فى بروكسل (روز اليوسف ١٠ يوليو ١٩٢٨) وعن تعيين الانجليز ٠ انظر البلاغ ٣٠ مارس ١٩٢٩ الرافعى : فى أعقاب ج ٢ ص ٨٤ ٠

(١٦٨) وثائق عابدين محافظ مجلس الوزراء رقم (٦) نصوص محاضر الجلسات جلسه ٣ يناير ١٩٢٩ والاعتمادات المقرره خلالها ٠

(١٦٩) Dept. of Overseas Trade, Economic and Financial Situation in Egypt. June 1929, p. 10.

ليبرالية واضحة تحد من سلطات الحكومة ، وقد عبر رئيس الوزراء عن ذلك حين وصف تدخل الحكومة بأنه اسراف ، حيث تغلغل سلطانها داخل بيوت الافراد ، نحن نريد توسيع ميدان عمل الافراد والجماعات » (١٧٠) ٠

أما سياسة الحكومة فى شئون الرى فقد خططت لبرنامج طموح يتضمن اقامة خزان جبل الأولياء وشق قناة لتحويل مجرى النيل فى منطقة السدود واقامة خزان بحيرة ألبرت وتعلية خزان اسوان ولكن لم يقدر لذلك ان يتم على ما فيه من أهمية لمصر عموما ولكبار الملاك بوجه خاص ورغم بدء الحكومة فى وضع تصميمات المشروعات ودراستها من الناحية الفنية فقد سافر وزير الاشغال فى ١٣ أغسطس لمفاوضة الحكومة البريطانية فى هذه الامور كما هو ثابت فى وثائق الخارجية البريطانية (١٧١) الا أنه لم يقدر للحكومة أن تنجز شيئا خلاف اتفاقية مياه النيل التى صيغت فى شكل رسالتين متبادلتين بين محمد محمود والمندوب السامى وقد ذكر الرافعى أن أساس هذه الاتفاقية كان قد وضع فى عهد وزارة زيور (١٩٢٥) وأن وزارة الاشغال آنئذ علقته الى أن صيغ فى شكل اتفاقية فى عهد هذه الوزارة (١٧٢) وقد تمت الاتفاقية بعد سلسلة محادثات مع المسئولين الانجليز خلال يناير وفبراير ١٩٢٩ بلور على أثرها الجانب المصرى مطالبه وصاغها رئيس الوزراء فى شكل وثيقة ارسلها لدار المندوب السامى تتضمن اعطاء المفتش العــام لمصلحة الرى المصرية أو معاونيه ، حرية التعاون مع المهندس المقيم فى خزان سنار لقياس ما خصص للسودان من المياه وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال رى أو توليد قوى وألا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه فى السودان أو غيرها يكون من شأنها انقاص المياه التى تصل الى

---

(١٧٠) خطبة محمد محمود فى ١٠ يونيو ١٩٢٩، أحمد شفيق الحولية السادسة ص ٤١١

(١٧١) F.O. 407/207, No. 116, Macregor to Murray Aug. 28, 1928 pp. 131-136.

واليد القوية ص ٩٥ حول خطط الحكومة ص ٢٣٢ نص الاتفاقية ٠

(١٧٢) الرافعى : فى اعقاب الثورة جـ ٢ ص ٨٩ ـ ٩٤ (نص الاتفاقية ونقدها)٠

مصر أو تعديل تواريخها مما يلحق الضرر بمصر ، على أن تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لدراسة ورصد الابحاث المائية للنيـل فى السودان مع تعهدها (مصر) بالاتفاق مقدما مع السلطات المحلية فى السودان اذا ما قررت اقامة اعمال على النيل فى السودان ، على ان يكون انشاء هذه الاعمال وصيانتها وادارتها من شأن الحكومة المصرية وحدها وتحت رقابتها وقد رد لويد بتأييد هذه القواعد مع تأكيد الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل (١٧٣) ٠

وقد نشرت الوثيقتان فى ٦ مايو وأصدر حزب الاحرار قراره بتأييد الحكومة وشكرها وأشاد محمد محمود بتلك الاتفاقية وذكر ان حافظ عفيفى قيل له فى لندن من بعض اعضاء حكومة العمال « نحن لا نستطيع أن نقبل باكثر من ذلك لمصر على الاطلاق » ٠ وحين اطلع رئيس الوزراء احد رجال دار المنـدوب السـامى (المسـتر مفرى Maffry) على نيته السفر الى السودان فى العام التالى لوضع حجر الاساس لسد جبل الاولياء ، نقلت الرغبة للمندوب السامى الذى ذكر أن ثمة صعوبات سوف تنشأ فى سبيل ذلك واضاف « مفرى » لمحمد محمود : اذا ذهبت للسودان فستكون ضيفا على الحكومة السودانية فوافق عندئذ ووصفته بالحكمة (١٧٤) !

وعموما تعتبر الاتفاقية اتماما لحل مسألة نجمت عن اجراء الحكومة البريطانية فى اعقاب مصرع السردار عام ١٩٢٤ كسبت مصر بموجبها اعتراف الحكومة البريطانية بحقوقها فى مياه النيل وازالة العقبات التى يمكن أن تقوم فى سبيل قيام مصر بانجاز مشروعات الرى الكبرى ، ورغم ما يوجه للاتفاقية من نقد الا أنه ينصب أساسا على المسألة السودانية ككل باعتبارها جزءا من القضية الوطنية ٠

---

(١٧٣) انظر تطور المباحثات وصلته بتقرير لجنه مياه النيل عام ١٩٢٥ :
F.O. 407/208, No. 155 Lloyd to Chamb. June 18, 19, 1929, p. 251.

(١٧٤) ملف محمد محمود باشا :
F.O. 141/681, M. Mahmud, 9544/25, 1929.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد انضمت مصر الى ميثاق السلام المعروف ، باسم « ميثاق كيلوج » الذى يتعهد فيه موقعوه بتسوية مشكلاتهم بالوسائل السلمية وكانت الحكومة البريطانية قد نصت عند توقيعها على الميثاق فى باريس فى ٢٧ أغسطس قد أبدت تحفظا يتعلق بحرية العمل فى بعض المناطق التى لها فيها مصالح خاصة ــ وكانت تعنى مصر ــ وقد عرضت الولايات المتحدة على مصر الانضمام الى دول الميثاق عن طريق المستر « نورث ونشب » القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة فى مصر فى ٢٧ أغسطس فقبلت مصر ووقعت الميثاق فى ٣ سبتمبر مع تحفظها بأن هــذا الانضمام لا يعنى التسليم بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق ــ تقصد التحفظ الانجليزى ــ واعتبرت صحيفة الحكومة ذلك حدثا تاريخيا عظيما حيث زجت مصر بنفسها فى الحظيرة الدولية وأخذت مكانها بين أمم العالم المعترف لها بالاستقلال والسيادة (١٧٥) ٠

وفى ٢٨ نوفمبر عقدت الحكومة معاهدة صداقة بين مصر وايران تقضى بالمساواة التامة فى المعاملة بين رعايا الدولتين وتمتعهم ومصالحهم بالحماية، وقد زال بهذه المعاهدة كل ما يتمتع به الايرانيون فى مصر من امتيازات خاصة وتعتبر هذه المعاهدة خطوة فى سبيل الغاء الامتيازات (١٧٦) ٠ وفى مارس ١٩٢٩ اتفقت الحكومة مع الحكومة البريطانية على تسوية الجــزء المتبقى من القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥ وتقسيطه (١٧٧) ، وعموما ليس لمنصف أن يغمط الحكومة حقها فى تحقيق هذه المسائل التى تمثل فى الواقع تخلصا من بعض قيود الامتيازات الاجنبية بالاضافة الى محاولة ابراز مصر فى حلبة السياسة الدولية ٠

---

(١٧٥) السياسة ٣٠ أغسطس ١٩٢٨ نص الوثيقة الامريكية ٥ سبتمبر نص رد الحكومة المصرية بتوقيع حافظ عفيفى وانظر مقالات السياسة فى الترويج للميثاق وذور الحكومة ٥ ، ٦ ، ١٤ سبتمبر ١٩٢٨ وتعليق الرافعى : فى أعقاب ، ج ٢ ص ٨٠٠

(١٧٦) اليد القوية ص ١٨٣ ، الرافعى ج ٢ ص ٨٦ ــ ٨٧ ٠

(١٧٧) اليد القوية ص ٢١٩ ٠

ولسقوط وزارة محمد محمود جذور تاريخية تتصل بعلاقتها بالملك بقدر اتصالها برفض مقترحات هندرسن وتبدأ هذه الجذور منذ تولى حزب الاحرار الدستوريين السلطة على مضض منه على نحو ما مر بنا . ولم تكد الوزارة تمارس نشاطها حتى اصطدمت بأوتوقراطيته ، ففى ٢٨ أكتوبر ١٩٢٨ ذكر القائم بعمل المندوب السامى (هور) أن محمد محمود بعث اليه برسالة ذكر فيها أنه قد وصل الى نقطة قطع العلاقات مع الملك لانه يريد أن يكون اوتوقراطيا عندما رفض قرارا بتعيين صدقى رئيسا لديوان المحاسبة وتدخل لدى مجلس الوزراء ليوقف اتخاذ اجراءات تتعلق بادارة اوقاف الأقباط وذكر محمد محمود ان الملك لو أراد ذلك فانه يكون مع وزارة اتحادية صرفة ، ذلك أن حزب الاحرار الدستوريين يعضد رئيس الوزراء بصلابة ، ثم أضاف أنه لو فشل فى الحصول على توقيع الملك فسوف يقوم بتقديم استقالته ولكن هور استمهله حتى يعود المندوب السامى وعلق « لانه لن يستطيع ان يتمكن من الملك بدون تعضيد المندوب السامى » (١٧٨) وبالفعل عاد لويد الى مصر من اجازه له واتصل بالملك وابدى له رغبته فى استقرار الامور بينه وبين رئيس وزرائه حتى لا يستغل النحاس باشا واتباعه خلاف الرأى بينهما فتراجع الملك مؤكدا أنه لن يعطيهم هذه الفرصة وأضاف : صحيح أن لمحمد محمود طبيعة مزاجية ولكنه فى الحقيقة شخص مقنع ووزارته مستقرة » (١٧٩) .

ولم تلبث أن أثيرت مسألة تعيين حافظ عفيفى وزيرا مفوضا فى لندن ثم ترشيح وزراء جدد للخارجية والاوقاف والصحة — وكانت الحكومة تزمع انشاء الوزارة الأخيرة — فأراد الملك تعيينهم من الاتحاديين ولكن رئيس الوزراء رفض وذكر للويد أنه لم يعد يدرى هل تدار البلد بواسطة الحكومة أم القصر وعدد محمد محمود — وكان يرقد فى فراشه محموما — بأن الملك

---

(١٧٨) F.O. 407/207, No. 45, Hoare to Cushendun Oct. 29, 1928.

(١٧٩) F.O. 407/207, No. 63, Lloyd to Cush. Nov. 18, 1928.

لو استمر فى التدخل فى شئون الوزارة فانه سوف يعيد البرلمان ثانية (١٨٠) .
واستمرت العلاقة تسوء بين الملك ورئيس الوزراء ، زاد من سوئها ان الملك عندما كان فى أوربا ، اتجهت نيته نحو تعديل الدستور ، ولم يوافقه محمد محمود بضغط من حزبه ، فما كان من الملك الا ان رفض أن يمنح محمد محمود لقب « قائمقام ملك » وكان محمد محمود قد طلب منه ذلك وطلب منه ايضا منحه الوشاح الاكبر من نيشان محمد على وأفهمه أن الانجليز يزكون هذين الطلبين لتعزيز نفوذه وشد أزره عند رجوعه بمشروع المعاهدة لكن الملك رفض ذلك وقال ان نزوله عن العرش أسهل عنده من تعيين محمد محمود قائمقام ملك (١٨١) .

وجاءت محاولة الشيخ المراغى اصلاح الازهر على اساس الانتقاص من سلطات الملك وتدخله فى شئون الازهر والمعاهد الدينية (١٨٢) ، جاءت لتضيف رصيدا لعداء الملك للوزارة وكانت صلابة محمد محمود فى الرأى وجفائه من عوامل الصدام كذلك . وقد شهد هندرسن فى مذكراته بأن الاحرار الدستوريين كانوا يريدون بقلوبهم انشاء جمهورية وكان شعارهم أن الملك يجب أن يذهب King Must Go (١٨٣) ولم تفلح محاولات الحزب تملق الملك بمنح لطفى السيد اياه الدكتوراه الفخرية فى ديسمبر ١٩٢٨ أو كثرة اشادة صحيفة السياسة بفضله (١٨٤) ، ومنذ عاد محمد محمود من لندن يحمل مقترحات هندرسن فى اوائل اغسطس ١٩٢٩ دخلت وزارته فى دور الاحتضار خاصة

---

(١٨٠) F.O. 407/207, No. 74, Lloyd to Chamb., Dece. 22, 1928.

(١٨١) مذكرات كريم ثابت ، الحلقه الاولى ، الجمهورية ١١ يونيو ١٩٥٥ ويبدو ان الملك استجاب للطلب الثانى فقط (السياسة ١٧/٨/١٩٢٩) وعن اوتوقراطية الملك انظر شهادة مؤرخه اقبال شاه : فؤاد الاول ص ١٥٥ ، كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ٢٦٠ .

(١٨٢) فخر الدين الظواهرى : السياسة والازهر ص ٦٦ ـ ٧٠ .

(١٨٣) مذكرات هندرسن ، آخر ساعة ٣ يناير ١٩٥١ .

(١٨٤) كريم ثابت : الملك فؤاد ملك النهضة ص ٦٥ ـ ٦٦ ، السياسة ٢٩ يناير و٦ مارس ١٩٢٩ .

الخارجية البريطانية الى « هور » تطلب اليه أن ينبه على محمد محمود وقد استقال لويد فى أواخر يوليو وكان عضده ، وقد أتت تعليمات وزارة أن يتجنب التورط فى الحديث عن قانون الأنتخاب والانتخابات القائمة « حتى يتسنى لنا أن نفصل أنفسنا عنه ، ونلتمس للوفد العذر فى المطالبة باجراء الانتخابات » وقد صورت نفس التعليمات مزايا وجود وزارة ائتلافية تحت رئاسة عدلى ، اما اذا لم يكن ذلك ممكنا فلا مفر من وزارة ادارية تجرى الانتخابات وتكون عودة الوفد حلا وحيدا (١٨٥) .

ويبدو أن محمد محمود قد تحرك فعلا داخل هذا الاطار يفهم ذلك من نفى « السياسة » لما ذكرته المقطم فى ٢٨ أغسطس من أن محمد محمود عرض خمسة مقاعد وزارية على الوفد وما ذكرته فى ٤ سبتمبر من أن الملك قد عرض رياسة الوزارة على عدلى يكن (١٨٦) وما فتئت الصحيفة تقـــدم كشف حساب الدستوريين فى الحكم ثم طلبت أن توضع نهاية للازمة الوزارية الى أن قدمت الوزارة استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ بعد فترة احتضار قاربت الشهرين وبعد ان استمرت فى السلطة خمسة عشر شهرا . وصرح محمد محمود فى أواخر عهده بأنه فشل فى أن يكون دكتاتورا وأضاف « ذلك أننى لست فعلا احكم كدكتاتور بعد أن أصبحت البلاد كلها ورائى وتؤيد حكومتى .. لننى دستورى ديمقراطى بطبعى » (١٨٧) . وقد صدق محمد محمود فى وصف نفسه بالفشل فى أن يكون دكتاتورا ذلك أن الدكتاتور لا يكون مطاردا بملك اوتوقراطى النزعة أو معتمدا على مساندة مندوب سام كما أن تشديد قبضته ضد خصومة فى غيبة البرلمان ، الذى علقه ، وكثرة تلويحه باليد الحديدية لا تصنع وحدها دكتاتورا بل تصنع تجربة لعهد غير دستورى تختلف عن عهد دستورى تزيف فيه الانتخابات ، وتجعل صاحبها فى حاجة دائمة لمطاردة خصومه الذين يمنحون فرصة لمقاومته ، ويظل فى حاجة مستمرة الى تبرير

---

(١٨٥) F.O. 407/209, No. 13, Lindsay to Hoare Aug. 21, 1929.

(١٨٦) السياسة ٢٩ اغسطس ، ٤ سبتمبر ١٩٢٩ .

(١٨٧) الاهرام ٢٨ يوليو ١٩٢٩ (كان التصريح لشركة الصحافة العمومية بلندن) .

سياسته كما تجعله بعد حصاد التجربة عاجزا عن الدفاع عن نفسه حين تدخل التجربة فى حساب التاريخ ·

* * *

تشاور المندوب السامى الجديد « السير برسى لورين » مع الملك فى شأن التعليمات التى سبق أن وردت من خارجية بلاده وذكر أنه يوجد ثلاثة اختيارات للخروج من الازمة هى : أ ـ استمرار الوزارة القائمة ب ـ تاليف وزارة ائتلافية تضم ممثلين عن الوفد تقوم باجراء الانتخابات · ج ـ وزارة قومية صرفة ، فذكر الملك أن الموافقة على رقم (أ) تفضى الى نهاية مميتة ، ثم نبذ جلالته (ج) من غير تعليق ، ثم قال بامكانية تنفيذ (ب) ولكنه قال ان ثمة اصواتا هامة يجب ان يسمع لها لكون الموضوع فى غاية الدقة كما أن هناك استحالة تتمثل فى موافقة الوفد على أن يمثل فى وزارة تضم محمد محمود (١٨٨) · على أية حال انتهت المشاورات بالفعل الى ترشيح عدلى يكن فألف الوزارة فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على أن تكون ادارية محايدة تجرى الانتخابات ورحب الاحرار الدستوريون برئيس الوزراء الجديد الذى « لا ينسون عهد رياسته المجيدة لحزبهم ·· حيث انه سيتولى اعادة الدستور كاملا واقامة الحياة النيابية على صوره صحيحة » (١٨٩) ·

ورغم ان الحزب قرر مقاطعة الانتخابات الا أن الوزارة لم تسلم من انتقاده بشأن اجراءات سير الانتخابات واتهامها بالتحيز للوفد « حيث مضى الزمن الذى كان يرشح فيه الوفد الحجارة ويجب على الامة انتخابها » · وقد انتهت مهمة الوزارة بانتهاء الانتخابات فقدمت استقالتها فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ لتتولى الاغلبية ممثلة فى الوفد ، وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية (أول يناير ـ ١٩ يونيو ٣٠) وفدية خالصة وأصبح الاحرار الدستوريون مرة أخرى فى صفوف المعارضة ولكنها معارضة تمارس من خلال صحيفة السياسة

---

(١٨٨) F.O. 407/209, No. 22, Loraine to Henderson, Sept.

(١٨٩) السياسة ٥ اكتوبر ١٩٢٩ ·

ومن خلال جهود رئيسهم حيث لم يكن لهم نواب فى البرلمان الجديد وبالفعل رأت « السياسة » أن كثيرا من مشروعات الاصلاحات التى وردت فى خطاب العرش هى نفسها التى سارت فيها وزارة محمد محمود بالفعل شوطا لابأس به ثم انثنت الى انتقاد سياسة الوزارة الادارية ، وتحويلها بعض الوزارات الى « وزارات عائلية » وقد سارت الوزارة بالفعل فى التعيينات والترقيات سيرة حزبية أتاحت « للسياسة » فرصة كبيرة لانتقادها فأحالت الحكومة ثمانية مديرين من غير انصارها الى المعاش ، وكذلك عزلت العديد من العمد من انصار الاحرار الدستوريين ، الذين أقيم لهم حفل تكريم خطب فيه اقطاب الحزب وفضحوا سياسة الحكومة (١٩٠) ٠

وكان صدام الوزارة مع الملك نتيجة اصرارها على تقديم مشروع محاكمة الوزراء الى البرلمان ورفض الملك توقيع مرسوم بهذا المعنى ثم الخلاف بين الوزارة والقصر بسبب تعيينات الشيوخ كان ذلك كله فرصة كبيرة لتحرك الاحرار الدستوريين وكأنما انتابتهم « الحمى الدستورية » - على حد تعبير الصحيفة الوفدية « اليوم » ، وذكرت روز اليوسف أن الدستوريين قدموا تقريرا اذاعوه فى لندن واتصل خبره بالقصر ، قالوا فيه ان الوفديين يعدون العدة للثورة العامة وانهم يريدون الاطمئنان الى تأييد الشعب المصرى ولهذا السبب قرروا احالة مائة من كبار ضباط الجيش الى المعاش وتعيين وفديين مطهم (١٩١) ٠ وفى ٢٧ مايو ١٩٣٠ اجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار واستعرض وضع الوزارة القائمة « التى تولت الأمر لغاية خاصة ، ولم تعرف لاحكام الدستور وما كفله من حريات أى سلطة » وقرر المجلس الالتجاء الى « صاحب الجلالة حامى حمى الدستور والحريات العامة

---

(١٩٠) السياسة ٨و١٩و٢٢ ديسمبر ١٩٢٩ (هجومها على وزارة عدلى) محمد شفيق ، الحولية السابعة ص ١٤٢ تعليق الحزب على خطاب العرش ٠

وعن تكريم الحزب للمفصولين :

F.O. 407/210, No. 26, Loraine to Hend. June 25, 1930.

(١٩١) اليوم ٣٠ مايو ١٩٣٠ مقال توفيق دياب (الدستوريون فى النزع الاخير) ثم روز اليوسف ٢٠ مايو ١٩٣٠ (توصيه) ٠

بأن يرفعوا الى مقامه عريضه بكل ما حدث فى البلاد لكى يتلافاه بحكمته ، ووقع الاعضاء عريضة وأوفدوا بها محمد محمود الى الديوان الملكى (١٩٢) ٠

وذهبت صحيفة الحزب تفكر الملك بتهديد الوفديين بقولهم « سعد أو الثورة » ورددت عبارة العقاد فى مجلس النواب « بأن المجلس على استعداد لسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل الدستور » واتهمته بالتهديد بالثورة على العرش (١٩٣) ويتصل بذلك كله سعى الشيخ المراغى ، صديق الاحرار الدستوريين ، لدى المندوب السامى وتوضيحه له أهمية عدم اسقاط الاحرار الدستوريين من حسابه خلال الازمة وحديثه عن أن البلاد مهددة بحرب أهلية « وأن الجيش البريطانى فى القاهرة والأسكندرية هو القادر على منع حدوث ذلك » وكذلك اتصال حامد العلايلى ، الحر الدستورى ، بالسكرتير الشرقى لطلب تدخل دار المندوب السامى ضد « ظلم » الوفديين مديريته (١٩٤) ولم ينته الصراع بين الدستوريين والوزارة ، الا عندما بلغ صراعها مع القصر نهايته بتقديم الوزارة استقالتها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ ٠

كلف الملك اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى نفس اليوم واذا ماتذكرنا ان صدقى كان يأبى العمل تحت رئاسة محمد محمود عندما ألف وزارته فمعنى هذا ان محمد محمود يرفض ان يكون مرؤوسا لصدقى خاصة اذا تصورنا أن محمد محمود كان يعتقد انه سيخلف النحاس ، وشعوره بالغيرة الشديدة منه (١٩٥) ٠ وقد ذكرت « السياسة » أن صدقى خاطب عند تشكيل وزارته بعض المنتمين الى احزاب بصفتهم الشخصية ، لا بصفتهم الحزبية فأما الذين ذهبوا الى التمسك بحزبيتهم فاعتذروا أما الذين رأوا ان فى

---

(١٩٢) السياسة ٢٨ مايو ١٩٣٠ ، حزب الاحرار يعرض شئون البلاد لحكمة جلالة الملك ونص العريضة فى السياسة ٢٩ مايو ١٩٣٠ ٠

(١٩٣) السياسة ٢٩ مايو ١٩٣٠ (يفزعون من هول جرائمهم) و ٢٥ يونيو (الثورة مدبرة على العرش) و ١٨ يونيو نائب وفدى يهدد بالثورة ٠

(١٩٤) F.O. 407/210, No. 55, Loraine to Hend. June 7, 1930.
ويونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٣٤٦ ٠

(١٩٥) F.O. 407/212, No. 76, Loraine to Hend. July 17, 1930.

وسمحهم ان يفرقوا بين اشخاصهم وحزبيتهم فقبلوا (١٩٦) فأرادت الصحيفة بذلك أن تشير الى أن صدقى لم يعد حرا دستوريا من ناحية وان من يقبل من الدستوريين الاشتراك فى وزارته فانه لم يعد دستوريا ٠ وقد ذكرت مصادر المندوب السامى أن صدقى عندما كلف بتأليف وزارته اتصل بالأحرار الدستوريين ولكنه لم يجد العون الصادق المأمول منهم وأنه لذلك عبر عن استيائه من اتجاه محمد محمود الذى منع الحزب كلية من التعاون معه وذكر انه لم يتخذ مثل هذا الموقف الكريه عندما كان محمد محمود رئيسا للوزراء عام ١٩٢٨ (١٩٧) ومع ذلك فقد اعلن الأحرار الدستوريون انهـم سيعضدون الوزارة من غير مشاركة فعلية فيها وعلى هذا فان حافظ عفيفى الذى تولى وزارة الخارجية قد استقال من الحزب أما عبد الفتاح يحيى الذى تولى الحقانية فكان قد استقال من الحزب فى بداية عام ١٩٢٩ وقد حاول صدقى ان يعين محمد علوبة وزيرا للأشغال لكن هذا رغم رغبته فى دخول الوزارة لم يكن بوسعه ان يفعـل ذلك فى تلك الظـروف امتثـالا لقـرار حـزبه (١٩٨) ٠

ولم يشأ الحزب أن يعلن موقفه الحقيقى من الوزارة منذ البداية فآثر هذا الموقف غير الواضح ، عدم الاشتراك فيها وتأييدها ، وظل يتحين الفرصة لاعلان موقفه العدائى الصريح منها ، وحتى يمكنه تحسس موقعه من الوفد اذا ماقدر له ان يكون معه فى المعارضة ويفهم هذا من محاولة حزب الأحـرار الاتصال بالوفد سرا عن طريق كامل عبد الرحيم ، سكرتير محمد محمود ،

---

(١٩٦) السياسة ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ويبدو ان صدقى قد اوهم الدستوريين انه سيعمل لحسابهم (انظر زكى عبد القادر : أقدام ص ٢٤٩ وحول رفضهم التعاون معه انظر Abul-Fadle., The Sidqi Regime, p. 59.

(١٩٧) F.O. 407/212, No. 10, Loraine to Hend. June 27, 1930.

وانظر رواية صدقى فى (مذكراتى ص ٧٩) ٠

(١٩٨) F.O. 407/212, Loc. Cit.,

ثم السياسة ٢٣ يونيو ١٩٣٠ ، سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ص ٢٥٥ تذكر ان دوس كان دستوريا اشترك فى الوزارة والصحيح أنه لم يعد كذلك منذ عام ١٩٢٥ ٠

الذى اتصل بالنقراشى لهذا الغرض ـ وكانا صديقين ـ ولكن النحاس رفض اليد التى مدها الأحرار الدستوريون (١٩٩) ٠

ويؤكد هذا الفهم ايضا دفاع « السياسة » عن صحف الوفد تحت ستار حرية الصحافة وانتقادها الوزارة لتعطيل تلك الصحف (٢٠٠) ٠

وقد تأجل الصدام العلنى بين الوزارة وحزب الاحرار حين ذكر محمد محمود للسكرتير الشرقى لدار المندوب السامى أنه قد توصل الى تسوية علاقات حزبه مع صدقى على أساس أن الاخير لن يحدث تغييرا فى أسس الدستور ، كما وافق صدقى على اعادة العديد من الموظفين والعمد والمشايخ الذين كانت الادارة قد فصلتهم فى عهد النحاس فى مقابل تعضيد الحزب للوزارة واصداره بيانا بهذا المعنى (٢٠١) ٠ ولعل مطلب الحزب الاخير هو الذى حدا « بكين بويد » الى أن يصف موقف الأحرار الدستوريين من الحكومة : بأنه موقف ابتزاز (٢٠٢) ٠ وهكذا كان حزب الأحرار يضرب فى اتجاهين فى وقت واحد يعرض على الوزارة مطالب تتعلق بمصالح رجال الحزب وبذل المساعى لتمهيد الظروف لعودة العلاقات بينه وبين الوفد حتى اذا ماقدر له أن يقف موقف المعارضة الصريحة لعدم استجابة الوزارة لما يطلب كان له حلفاء أقوياء بالاضافة الى ماسيكسبه من عطف الرأى العام ٠

ولم يلبث الحزب أن سحب تأييده للوزارة وأصدر قراره فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ ، معللا ذلك بأن الوزارة مست أسس الدستور ـ على نحو ماذكرنا فى الفصل السابق ـ وهاجم صدقى قرار الحزب مبديا أسفه لأن المعارضة جاءت من حزب صديق ، فردت عليه السياسة وقد حملته « أكفان صداقة سياسية وأكفان ماض سياسى لم تشبه شائبة العبث بحقوق الأمة

---

(١٩٩) F.O. 407/212, No. 76, Loraine to Hend. July 17, 1930.

(٢٠٠) السياسة ١٧ يوليو ، ١٨ أغسطس ١٩٣٠ ٠

(٢٠١) F.O. 407/212, No. 78, Loraine to Hend. July 23, 1930.

(٢٠٢) F.O. 407/212, No. 105, Hoare to Hend. Sept. 27, 1930.

لدفنها » (٢٠٣) • وهكذا بات الصراع وشيكا وسافرا بين الحزب والوزارة وبدأ بالفعل بتقليب كل منهما أوراق صاحبه ، صدقى يقول ان الدستوريين يتباكون على الدستور بعد ان عطلوه والدستوريون يقولون ان صدقى خطب بين ايدى محمد محمود مهللا ومباركا للدكتاتورية لحرصه على التعيين فى منصب رئيس ديوان المحاسبة ، حتى عوضته الوزارة بادارة شركة كوم امبو •• وظلت العلاقة على هذه الوتيرة ولهجة صحيفة الدستوريين تشتد وتعنف حتى اغلقتها الوزارة (٢٠٤) •

ولعل اهم مادلت عليه المواقف الجديدة هو تفكير صدقى فى تاليف حزب سياسى بعد أن خاب أمله فى تأييد حزب الأحرار ـ على حد قوله ـ وربما كان يطمع فى احداث انشقاق داخل حزب الأحرار بانضمام بعض فئات منهم لحزبه ، ولعله كان يقدر هذه العناصر سلفا مثلما حدث عام ١٩٢٥ عند قيام حزب الاتحاد وقد علل صدقى قيام حزبه الذى ألفه بطريقه فوقية وهو على رأس الجهاز التنفيذى للدولة برغبة الوزارة فى الاستناد لأغلبية برلمانية • وفى ١٧ نوفمبر اجتمعت الهيئة التأسيسية التى أعلنت قيام « حزب الشعب » برئاسة صدقى واصدار صحيفة تحمل أسم الحزب ، الذى تم تنظيمه باستخدام مهارة الاجهزة الادارية (٢٠٥) • وقد انضم لجمعيته التأسيسية بعض اعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، مثلما كان مقدرا ، وهم : صالح لملوم وقلينى فهمى ومحمد متبل وعيسوى زايد والياس عوض وأحمد رمزى وأحمد جاد الرب (٢٠٦) ، وعموما لم يكن منهم أحد من قادة الحزب البارزين أو ممن يوجهون سياسته • وما أشبه برنامج

---

(٢٠٣) السياسة ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وتصريحات صدقى لديلى تلجراف •

(٢٠٤) انظر خطب صدقى فى وفود المنوفية والمحامين ، احمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٣٤١ ـ ١٣٨٦ ثم السياسة ٢٦ و ٢٩ اكتوبر ١٩٣٠ •

(٢٠٥) Abul-Fadle, M., The Sidqi Regime in Egypt p. 180.

(٢٠٦) صدقى : مذكراتى ص ٤٥ ـ ٥٧ ، هيكل : مذكرات ج ١ ص ٣٤٧ ، يونان لبيب : الاحزاب المصرية ص ٧٠ ـ ٧٢ ، اسماء المؤسسين فى المقطم ١٩ نوفمبر ١٩٣٠ •

الحزب الجديد ببرنامج حزب الأحرار حين نص على تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش والعمل على تحقيق استقلال مصر والمحافظة على سيادتها على السودان ··· الخ (٢٠٧) ، مع بعض اختلافات فى الصيغ فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية · وبشكل عام لم يأت الحزب فى برنامجه بجديد مما جعل تأليفه معتمدا على سلطة الحكومة ومساندة القصر أكثر من اعتماده على تقديم سياسة جديدة ·

وقد استقبل حزب الاحرار الحزب الجديد بالدهشة وشبهه بحزب الاتحاد ــ وكان الدستوريون قد احسنوا استقباله ! ــ وأسمته صحيفته بحزب اليأس وحزب الهشيم وحزب المصالح الشخصية ·· الخ · وتساءلت : أى شعب هذا حزبه أهو الشعب الذى يرون أن تسعة منهم يرجحون بأربعة عشر مليونا ؟ ثم اتهمت الحزب الجديد بأنه « سرق بعض مبادىء حزب الأحرار السامية » (٢٠٨) وتواكبت هذه المعارك مع استئناف المفاوضات بين الأحرار الدستوريين والوفديين وكثفت الاتصالات بالفعل خلال النصف الثانى من أكتوبر حتى نجحت فى تحقيق التعاون بينهما لادارة دفة المعارضة · وفى ٢٤ نوفمبر تألفت لجنة الاتصال بين الحزبين توصلت الى عقد ميثاق حدد أسس التعاون بين الحزبين ومقاومة الوزارة وانتخاباتها وعطلت الحكومة « السياسة » وصادرت « السياسة الاسبوعية » وعطلت وطاردت أى صحيفة نطقت باسم الأحرار الدستوريين بعد ان تطورت المعارك الى التراشق بالاتهام فى نزاهة الحكم (٢٠٩) ·

وقد تفتق ذهن الدكتور هيكل بعد ان اوقفت الحكومة صحف الحزب تماما ، عن فكرة تصنيف سفر تاريخى ينشر بين الناس ، وبالفعل

---

(٢٠٧) البرنامج فى المقطم ١٩ نوفمبر قارنه ببرنامج حزب الاحرار وانظر تعليق زكى عبد القادر : اقدام ص ٢٧٠ ·

(٢٠٨) السياسة ١٨ ــ ٢٠ نوفمبر سلسلة مقالات ضد الحزب ، ١ ــ ٢ ديسمبر ١٩٣٠ خطبتا محمد محمود وهيكل فى فارسكور ورد الشعب فى ٩ ــ ١٢ نوفمبر ،

(٢٠٩) السياسة الاسبوعية ٣١ يناير نص محضر مجلس ادارة حزب الاحرار ، الوادى ١ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ مارس ١٩٣١ افتتاحيات هيكل بها ·

قاعده هيكل بالاشتراك مع المازنى وعنان بعنوان « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى وما اشبه ذلك باصدار الحزب على النقيض منه كتاب « اليد القوية » الدعاية لوزارته وعموما لم يترك الكتاب الجديد صغيرة ولا كبيرة للوزارة الا أحصاها فسرد تاريخ علاقة صدقى بالدستوريين منذ البداية وسياسة الحكومة الادارية واستقالات العمد والمشايخ ومحاكماتهم واثبت عجز الحكومة عن تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية وعن تحقيق الأمن واختيارها شركات أنجليزية فى مناقصاتها لكسب تأييد الدوائر المالية البريطانية واحتلال ايطاليا لواحة الكفرة تحت سمع وبصر الحكومة (٢١٠) ٠٠ الخ وطبع الحزب من كتابه عشرة الاف نسخة صادرتها الحكومة ثم أفرجت عنها بعد ذلك ٠

وفى ٣١ مارس عقد ائتلاف بين الوفد والاحرار الدستوريين سمى « عهد الله والوطن » اتفق فيه اصحابه على مقاطعة الانتخابات والعمل على اعادة النظام الدستورى لتتولى الاغلبية الحكم ، وزيارة الأقاليم وعقد المؤتمرات فيها لكن الحكومة كانت بالمرصاد فتدخلت اجهزتها لمنع تحركات المعارضة بالقوة ، على نحو ما صور الدكتور هيكل تصويرا دراميا شيقا فى مذكراته (٢١١) ٠ ومع ذلك ظل التنسيق بين الوفد والأحرار مستمرا حتى قيل أن محمد محمود سافر الى لندن لاقناع الانجليز بعودة الوفد الى الحكم (٢١٢) ، كما ذكرت المصادر البريطانية أن محمد محمود قد بذل مساع لدى دار المندوب السامى لاسقاط الوزارة حيث سال السير برسى لورين سؤالا محددا : هل لدار المندوب السامى ان تتدخل لطرد صدقى من الحكم أم لا ؟ وأن لورين رد عليه بأنهم ليست لديهم سوى اجابة واحدة وهى انهم

---

(٢١٠) هيكل وآخران : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى صفحات ٢٨ و٣٢و٤٣و٤٤ ـ ٤٦ ـ ٦٣ ـ ٦٧ ـ ٨٣ ـ ٩٩ ـ ١٠٣ ٠

(٢١١) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٣٣٠ ـ ٣٣٥ نص الميثاق فى الرافعى : فى اعقاب جـ ٢ ص ١٦٥ ـ ١٦٧ ٠

(٢١٢) وثائق عابدين محافظ الاحزاب السياسة ، المحفظة الاولى تقرير ك / ٢٠/ ٩ / ٣١

لن يغيروا اتجاههم وهو عدم التدخل فى شئون مصر (٢١٣) ثم عاد محمد محمود ليقترح على أحد رجال الدار المندوب السامى (سيسل كامبل) تأليف وزارة قومية وان كان قد أجيب الى أن التوصل الى مثل هذه الوزارة ينبغى أن يكون بفعل المجهودات المصرية وليس بالتدخل البريطانى (٢١٤) . وهكذا تحرك رئيس حزب الأحرار لاسقاط الوزارة تحركا خطيرا لدى دار المندوب السامى ولكن خاب مسعاه ربما لأن الانجليز بحيادهم الخبيث كانوا يخشون عودة الوفد فى تلك الظروف ولثقتهم بأن محمد محمود لن يكون بوسعه اقناع الوفد باشتراكه فى وزارة يؤلفها هو وهكذا لم تر قيادة الحزب غضاضة فى طلب تدخل الانجليز للاطاحة بالوزارة ، مما يسجل أن القيادة كانت تستبيح مصالح الوطن وكرامته فى لعبة الصراع على السلطة .

وثمة محاولة أخرى بذلها حزب الأحرار لدى الملك ، شبيهة بمحاولته ازاء وزارة النحاس عام ١٩٣٠ ، حيث اجتمع مجلس ادارة الحزب فى ١٦ يونيو ١٩٣٢ ، وقرر بالاجماع رفع خطاب الى الملك يطلب اليه فيه « تأليف وزارة قومية تتولى حل الازمات الدستورية والاقتصادية والسياسية والخلقية مما زجت هذه الوزارة البلاد فيه .. » وتوجه محمد محمود بالخطاب فعلا الى الديوان الملكى ورفعه لجلالته (٢١٥) . ولم يكن ارسال هذا الخطاب قد تم فى اطار التنسيق مع الوفد ، كما جرت العادة منذ عقد الحزبان ميثاقهما مما يوحى بأن التقارب مع الوفد قد بدأ يمر بأزمة ارتبطت بفكرة تأليف الوزارة القومية من ناحية ، وبعدم مجاراة محمد محمود للوفديين ، فى اصدار بيان معاد للانجليز من ناحية ثانية (٢١٦) .

---

(٢١٣) F.O. 371/15408, Loraine to Simon, Nov. 28, 1931.

(٢١٤) F.O. 371/15408, Loraine to Simon, Dece. 19, 1931.

وليس دقيقا ماذكره هيكل (مذكرات جـ ١ ص ٣٣٧) من أن فكرة الوزارة القومية خرجت من دار المندوب السامى وان صاحبها لورين .

(٢١٥) نص الخطاب فى السياسة ١٩٣٢/٦/١٧ ، أنظر تعليق صحيفة الشعب عليه ١٩٣٢/١٠/٢٩ .

(٢١٦) F.O. 371/16109, Loraine to Simon, June, 23, 1932.

وقد ذكر المندوب السامى أن معلومات وصلته بشأن حدوث تسوية بين محمد محمود وصدقى خلال مقابلة شخصية تمت بينهما ، ولكنه اكد أن ذلك لم يستتبعه مصالحة بين حزبه وبين الوزارة (٢١٧) ، ويبدو أن المسألة كانت مبادرة شخصية من جانب صدقى ، لأن محمد محمود عاد ليذكر « الا فيلعلم صدقى باشا اننا نرفض يده لأننا لا يسعنا أن نتعاون مع من اساءوا لبلادهم » (٢١٨) .

ولسنا نبالغ فى الاعتقاد بأن خلاف الوفد الداخلى ، الذى أدى الى خروج ثمانية من قادته على الحزب ، كان بسبب عدم قبولهم فكرة الوزارة القومية برئاسة عدلى يكن ، التى روج لها الأحرار الدستوريون ، فعارض الثمانية زعامة حزبهم ممثلة فى مكرم عبيد والنحاس (٢١٩) ، ذلك لأن ابتعاد حزب الأحرار عن الوفد قد تم قبل بداية ازمة الوفد الداخلية فعلا ، ولعدم ثقة الوفد فى تحركات محمد محمود منذ البداية ، كما أن عدلى يكن نفسه كان قد رفض الفكرة ، بالاضافة الى ان محمد محمود قد بذل وساطات مخلصة للصلح بين فريقى الوفد (٢٢٠) .

وقد وقع خلاف بين الأحرار والوفد على صيغة الخطاب المزمع ارساله الى الملك،صرحت به صحيفة حزب الاحرار،وقد ردت عليها صحيفة الوفد بانهم يريدون الوزارة أولا وأخيرا ، ولمصلحتهم لا لمصلحة الوطن .. (٢٢١) ، وبدأ جو الوفاق بين الحزبين يتسمم ، وقد زاد هذا وضوحا عندما حضر قادة الدستوريين حفلا أقامه المنشقون عن الوفد فى ١٢ يناير ١٩٣٣ ، ومع تزايد تباعد الحزبين تكثر الاشاعات باقتراب الأحرار الدستوريين من الوزارة أو من « الجهات العليا » ، وأن رئيسهم سوف يصبح نائبا لرئيس الوزارة ،

---

(٢١٧) F.O. 371/16109, Loraine to Simon, June, 24, 1932.

(٢١٨) السياسة ٤/١٠/١٩٣٢ ، خطاب محمد محمود فى منزل عبد الرازق .

(٢١٩) الرافعى : فى اعقاب جـ ٢ ص ١٩٥ ــ ١٩٦ ، هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٣٤٢ ، رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ــ ١٩٣٦ ص ٧٥٥ ــ ٧٥٧ .

(٢٢٠) السياسة ٢٨ أكتوبر ١٩٣٢ .

(٢٢١) السياسة ٢٧/٢/١٩٣٢ ، كوكب الشرق فى ٢٦/٢/١٩٣٢

الى جانب وزير دستورى للمالية ، وأنهم يصطادون فى الماء العكر ، لينجلى الصدأ عن اليد الحديدية (٢٢٢) • وتصالح محمد محمود مع صدقى بسعى علی ، وصرح صدقى أنه لم يكن يريد العداء خاصة وهو مريض ولكنه أكد أن الصلات الشخصية لاتعنى بالطبع الاتفاق فى وجهات النظر السياسية ، وقد طلب منه كامبل ـ وكان يقوم بعمل المندوب السامى ـ أن توقف الوزارة حملتها ضد محمد محمود ، فوافق صدقى (٢٢٣) ، بل لقد تنازل صدقى عن دعوى كان قد رفعها ضد محمد محمود لعبارات كان قد تفوه بها واعتبرها صدقى مخالفة للقانون ، وسبا لرئيس الوزارة (٢٢٤) وخفت لهجة صحيفة حزب الاحرار ضد الوزارة ، بل لقد ذكرت أن « الرجل الذى خاصمناه لم ينبر للنضال نضالا ظاهرا أو مستترا ، فمن الحق علينا أن نمهله » (٢٢٥) • وبالفعل أمهله الحزب وصحيفته حيث كان مريضا يعالج فى أوربا ، وكانت تصل الى مسامعه تدخلات القصر الخطيرة فى شئون الحكم ، مما جعله يقدم استقالته عند عودته فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ •

وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى فى نفس اليوم وقد ضمت أعضاء الوزارة السابقة فيما عدا ثلاثة وزراء ، واستمر الأحرار فى المعارضة وقد أسمت صحيفتهم الرئيس الجديد «بالرجل الطيب» ، وذكرت أن كل شىء جهز له وكان حاضرالامضائه ، وأنه كسب فى زيارته الاخيرة لاوربا من العزم والنبوغ والعبقرية ما جعله قديرا ! (٢٢٦) ، والطريف أن هذه الوزارة التى أعلن رئيسها أنها وزارة مستقلة لاصلة لها بالاحزاب ، كان رئيسها ووزيران معه (على المنزلاوى وصليب سامى) اعضاء فى مجلس ادارة حزب الأحرار خلال العشرينات ، ثم تركوا الحزب ، وقد استقبل محمد محمود الوزارة الجديدة

---

(٢٢٢) المصريح ٩/٣ ، ٢٠/٤/٣٣ ، روز اليوسف ٢٠/٤/١٩٣٣ •

(٢٢٣) F.O. 407/217, No, 483, Campbell to Simon, May, 20, 1933.

(٢٢٤) السياسة ٢٦/٥/١٩٣٣ (القضية جنحة رفعها صدقى ضد محمد محمود ،

(٢٢٥) السياسة ٤/١٠/١٩٣٣) •

(٢٢٦) السياسة ١٣/٩/١٩٣٣ ، ٢٨/٩/١٩٣٣ •

ببيان وصفها فيه بأنها ضعيفة ، والضعيف لا سياسة له ، وان برنامجها خال من الاشارة الى شيء ايجابي ، رغم أن رئيس الوزراء قد مد يده للحزب، وكان يرسل اليه موظفا يتردد عليه وينقل احاديثه وتقديره ومودته لقادته(٢٢٧)، وربما كان محمد محمود مدفوعا فى هجومه بدافع شخصى ، حتى ان البيان جاء بلسانه وحده ، لأن الايام الاخيرة لوزارة صدقى قد أعطته ايحاء بأنه رجل الساعة ، خاصة عندما رأى أزمة الانشقاق تهدد الوفد ، ويؤيد هذا اتصاله بالمندوب السامى الجديد ، ما يلز لامبسون ، فى ٢٤ يوليو ١٩٣٤ ومحادثته له بشأن الاوضاع الوزارية والانتعاش السياسى الذى سيعقب تحسن أسعار القطن عند انقشاع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث سأله لامبسون عن تصوره اذا أجريت انتخابات جديدة خلال عام ونصف وهل سوف يقاطعها الوفد فأجابه محمد محمود بأن الوفد سيقاطعها بالتاكيد . ذلك أن لديه اعتقادا وهو محق فيه ، بأن أى حكومة سوف تجرى الانتخابات سوف لاتعطى الوفد أى فرصة للفوز ، كما انه لن يدخل الانتخابات بموجب الدستور القائم ، وقد سأله محمد محمود عن رأى زعماء الوفد فأجابه لامبسون بأنه لم ير احدا منهم بعد (٢٢٨) .

وقد شنت صحيفة السياسة حملة موفقة ضد الحكومة اثارت فيها قضية نزاهة الحكم ، والتى بدأتها باثارة مسألة كورنيش النيل وحكاية « دانتمارو » والعطاء بغير مناقصة وطالبت الحكومة باماطة اللثام عن الحقائق المستورة ، ثم اثارت الصحيفة بعد ذلك تحت عنوان دائم « نزاهة الحكم » سلسلة من التساؤلات حول عطاءات عهدت بها الحكومة بغير مناقصة لشركة ثور نيكروفت لاقامة خطوط كهربائية قيمتها ربع مليون جنيه ، كما أثارت مسألة تعامل مقاولين محدودين مع الحكومة ، وأعمال تمت بغير مناقصة أيضا أعطيت لشركة عبود وسيمنز ، وشراء وزير الزراعة لمنتجات وزارته ، وكان تركيز هذه الحملة على ابراهيم فهمى كريم ، وزير الاشغال السابق (المواصلات الحالى) وعلى المنزلاوى وزير الزراعة ، وقد تراشق الوزراء والمقاولون بالاتهامات وكانت قضية مثيرة شغلت الرأى العام زمنا ، وشكلت

---

(٢٢٧) السياسة ١٩٣٣/٩/٢٨ ، بيان محمد محمود (السياسة ٣٣/١٠/٢) .
وعن توحد رئيس الوزراء للحزب ، هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٣٥٥

(٢٢٨) F. O. 371/17978, Lamp. to Simon, July, 27, 1934.

على اثر ذلك لجان للتحقيق فيما اثارته مقالات « السياسة » وقدم رئيس تحرير الصحيفة ، حفنى محمود ، الى المحاكمة ، وكانت قضية الموسم ، انتهز خلالها حفنى ومحاموه الفرصة لانتقاد العهد كله ووصمه بعدم النزاهة ، واستمرت مرافعات النيابة والدفاع ما يقرب من ستة عشر شهرا استقدمت خلالها الملفات من الوزارات والمصالح ، وحكم فيها فى النهايه ببراءة حفنى محمود (فى مايو ١٩٣٥) وعندما طعنت النيابة بالنقض رفض هذا الطعن (٢٢٩) • ولم تزل « السياسة » بالوزارة حتى استقالت فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، فشيعتها بقولها أن هذه الاستقالة كانت ختام عهد بغيض من وزارات غير مسئولة ، لارقيب عليها الا زكى الابراشى (٢٣٠) •

وتولت وزارة نسيم فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ فذهبت صحيفة الحزب تلاحقها بطلب الغاء الامتيازات والقوانين الاستثنائية ، وتستنطقها خططها وبرامجها ، وقد أبدى محمد محمود اعتقاده للامبسون أن الوفد اذا وافق على العمل بوزارة ائتلافية فلن تصمد هذه الوزارة أكثر من شهر ، اما اذا لم يشترك الوفد فان من الممكن أن تؤلف وزارة ائتلافية من العناصر السياسية الأخرى على أساس سياسة معلنه،ولم تكف اتصالات محمد محمود،فعاد يكرر حديثه على لامبسون فى ٧ فبراير ١٩٣٥ ، ووصل الى حد أن اقترح أن يقدم نسيم استقالة وزارته ثم يؤلفها من جديد على أن تضم عناصر قومية من كل الأحزاب •• وأكد للامبسون أنه هو واصدقاءه مستعدين للمساهمة فى تنفيذ هذه الفكرة ، وقد علق لامبسون على ذلك بعد أن غادره محمد محمود « ان محمود باشا يبدو الآن فى صحة جيده ولديه طاقة ، واننا يجب أن

---

(٢٢٩) السياسة ١٩٣٣/١١/٢٠ ، مقالات نزاهة الحكم ١١ ـ ١٦ مارس ١٩٣٤ محسن محمد : حكايات صحفيه ص ١٤٤ ـ ١٧٠ وقد اعاد نشرها بكتابه « عندما يموت الملك » ص ١٩٠ ، وانظر تعليقا لمصطفى المنزلاوى (المصور ١٩٧٨/٦/١٦) ذكر فيه ان محكمة النقض قبلت النقض المقدم من والده فى ١٩٣٦/٢/٢٤ بعد ان ثبت لها خطأ الحكم فيما نسب اليه •

(٢٣٠) السياسة ١٩٣٤/١١/٧ •

نعتمد عليه فى المستقبل كرئيس لوزارة ، فهو مستقيم ومقنع » (٢٣١) ، وقد رشح لامبسون محمد محمود لحكومة بلاده بالفعل وزكاه بقوله أنه قوى ومعتدل وله اتباع أقوياء ، وأن كان ــ لامبسون ــ قد أبدى تخوفه من رفض الملك . « فسوف تكون مخاطرة أن نتركه يواجه الملك الذى لن يؤيده فى الوقت الذى سيكون الوفد فيه معارضا » (٢٣٢) .

ويبدو أن الحزب فى استعجاله والحاحه على الوزارة ليعرف رأيهافىكلشيىء، كان يريد أن يعرف على وجه التحديد حقيقة موقفها من الوفد فقد بدأ يحس ميلها نحوه بوضوح ، خاصة عندما عقد بعض اعضاء الوزارة اجتماعا فى حديقة منزل نسيم باشا اشترك فيه بعض زعماء الوفد ، وشكلت على أثر ذلك لجنة اتصال بين الوزارة والوفد ، فاعتبرت « السياسة » ذلك ظاهرة طيبة تقضى على سياسة الصمت والكتمان وغمزت الاجتماع بقولها « ان هذا الاجتماع يقيد أعمال الحكومة ويحدد مسئوليتها أمام الحزب الكبير الذى تعتمد عليه » ، ووصفت رئيس الوزارة بانه سكت دهرا ونطق كفرا ، وأنه اهدر حقوق مصر ، بتصميمه على « تنسيم الناس ، لاتغيير السياسة النسيمية » (٢٣٣) .

وقد كتب كيلى ــ القائم بعمل المندوب السامى ــ الى وزير الخارجية البريطانية فى ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ ، معبرا عن مخاوفه من الاعتماد على رجل مثل محمد محمود « لانه لايمكن الاعتماد عليه ، فى كل الاحداث الدولية الحرجة ولعدم انقياده فى المسائل الادارية ، كما أن لورين كان يعتقد ان فرض محمد محمود على الملك فى قمة معارضة الوفد مسألة على قدر كبير من المخاطرة ،

---

(٢٣١) F.O. 407/218, Uo. 18, Lamp. to Simon, Feb. 8, 1935, 371/17978, Lamp. To Simon, July, 27, 1934.

(٢٣٢) F.O. 407/218, Enc. in No. 19, Note of a Conversation; Feb. 9, 1935, and No. 27, Lamp. to Simon, May, 18, 1935.

(٢٣٣) السياسة ٣ يونيو ، ٤ اغسطس ، ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ .

ثم ان ثمة احتمال بأن تتحول وزارة محمد محمود الى « استعراض الرجل الواحد One Man's Show» بسبب قوة شخصيته (٢٢٤) • وعلى الأسس السابقة لستجابت الخارجيه البريطانية ، وتم استبعاد محمد محمود من المرشحين لتولى الوزارة •

ولم يكف هجوم الحزب على الوزارة الصديقة للوفد ، وكان هذا الهجوم بهدف كسب شعبية على حساب الوفد ، من خلال دمغ الوزراة الصديقة له بالتواطوء مع الانجليز ، ومن خلال حشد الاحزاب المعادية له للاستماع الى خطب قادةالاحرار الدستوريين ، وبتحريك الطلاب ، وتحريضهم على استمرار ثورتهم (٢٢٥) ، فى الوقت الذى لتجهت فيه مساعى الطلاب نحو التوفيق بين الزعماء ، الأمر الذى انتهى الى تأليف الجبهـة الوطنية ، وقدمت الوزارة استقالتها فى٢٢ يناير ١٩٣٦ لاخلاء الطريق أمام وزارة قومية تتولى المفاوضة• ولم يتوان محمد محمود عن اغتنام الفرصه فقدم هو وصدقى كتابا الى على ماهر ـ الذى عرضه على لامبسون ـ يعرضان فيه الخدمة تحت رئاسة جبهة وطنية ، على ان يترك الباب مفتوحا لبعض الوقت ، فربما يغير النحاس باشا رأيه ويحل محل على ماهر فى الرئاسة ، أما اذا ظل على عناده ، حينئذ تجرى الانتخابات ، التى سوف يكون اجراؤها أمرا ميسورا ضد الوفد (٢٢٦) ، ولكن الوفد لم يقبل ذلك كله ، وانتهت الازمة بتولى على ماهر تأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات ، وشكلت فعلا فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وفى عهدها تألفت هيئة المفاوضات ، وأجريت الانتخابات التى فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة ، ومع ذلك كالت صحيفة السياسة المديح لوزارة على ماهر « التى كان حكمها قصيرا ، وانتاجها وفيرا فأنشأت وزارة الصحة وجمعية الصحافة والمجلس الاعلى للتعليم ، وأتمت قانون الازهر ، وحققت للجامعة

---

(٢٢٤) F. O. 407/218, Kelly to Hoare, Sept. 12, 1935.

(٢٢٥) انظر F.O. 407/219, Enc. in No. 13, Note on the Student Movement, Jan 23, 1936.

(٢٢٦) F. O. 407/219, No. 22. Lamp. to Eden. Jan, 27, 1936

الكثير من أما نيها ومكنت لهيئة المفاوضات ومهدت السبيل لقيامها بمهمتها ٠٠٠ الخ » (٢٣٧) ٠

تولى مصطفى النحاس الوزراة فى ٩ مايو ١٩٣٦ ، ولم يعد للاحرار الدستوريين من أمل سوى المعارضة السافرة ، فربما تؤتى ثمارها اذا ماقدر لصراع الوزارة المحتمل مع مصدرى السلطة ــ الملك والمندوب السامى ــ ان يبلغ حد المواجهة السافرة ، خاصة وأن ظروف تولى الوزارة لم تكن مطمئنة لكليهما ، فى للوقت الذى استعرض فيه الوفد عضلاته ، الى جانب الشرعية الدستورية ، بتحريكه قطاعات من الشباب الذين البسهم قميصا ازرقا ، وكون منها « جيشا شعبيا » لخدمة مصالح الحزب (٢٣٨) ٠

ومعارضة الحزب الحاكم مسالة ليست صعبة تماما على كل حال ، قد يستعان فيها بعدد من النواب والشيوخ ذوى مقدره خاصة ، وصحيفة اشتهرت بكفاءة رجالها ، وقيادة قوية متمرسة ، تستطيع باتصالها بمصدرى السلطة أن تحسن استغلال الفرص ، وحزب الاحرار الدستوريين لديه هذه الادوات جميعا ولكن معارضة الحزب للوزارة تأخرت بعض الوقت وذلك لاشتراك رئيسه فى هيئة المفاوضة ، فى اطار الجبهة الوطنية وتحت رئاسة النحاس باشا ذاته ٠ ثم مالبث الموقف أن تغير عندما أصبح توقيع المعاهدة قاب قوسين ، مما سيسجل نجاحا للوفد اكثر من غيره ، عندئذ تمجلت « السياسة » الصدام مع الحكومة ، وكان قد أعلن رئيسها أن لاحزبية بعد اليوم ، فاتهمته حينئذ بالفاشية واتهمت حكومته بالظلم فى توزيع اعلاناتها على الصحف ، وايثارها الوفديين فى الحركات الادارية والترقيات ، ثم ذكرت « أن كان يراد بمصر أن تسير نحو الدكتاتورية الفاشستية ، وهى أقرب النظم الى الدكتاتورية الشيوعية ، فاننا نتقدم للحكومة بالمشورة ، أن تغير الدستور الحاضر ليتفق مع النظام الفاشيستى (٢٣٩) ٠

---

(٢٣٧) السياسة ٢٢ أبريل ، ٨ مايو ١٩٣٦ ، محمود عزمى : وزارة المائة يوم والكتاب يؤرخ لعهد الوزاره وانجازاتها ٠

(٢٣٨) حول القمصان الزرق انظر : يونان لبيب : اصحاب القمصان الملونة فى مصر ، المجلة التاريخية (٢١) عام ١٩٧٤ ثم
Jankowiski, The Egyptian Blue Shirts, M.E.S., Jan. 1970

(٢٣٩) السياسة ٢ اغسطس ١٩٣٦ ٠

- بيد أن توقيع المعاهدة جعل « السياسة » تطرح العلاقة مع الحكومة على نحو جديد ، فتساءلت عن تنفيذ المعاهدة وهل سيقع على عاتق الجبهة الموقعة لها أم تتولاها حكومة الوفد ، ثم نبذت المسأله الأولى ، ورأت عودة النظام البرلمانى « الى صورته الطبيعية » الى أن يتطور بما يحقق التعاون بين الهيئات السياسية (٢٤٠) ملمحة بذلك الى أن النظام القائم ليس برلمانيا بشكل طبيعى ، وقد رأت مجلة آخر ساعة فى ترويج « السياسة » لهذه المسألة اجترارا لفكرة الوزارة القومية ، التى يكون للدستوريين فيها نصيب « ولو نصيب الثعلب فى وليمة الاسود » (٢٤١) وقد زاد الامر وضوحا أن أدلى هيكل بتصريح لمجلة المصور ذكر فيه أن البلاد أصبحت فى عهد جديد يقتضى التفاهم والتعاون فيما تناولته المعاهدة ، وأن هذا التفاهم لا يمكن أن يتم مادامت الاحزاب المصرية على حالها من عدم الثقة والاخلاص للمصلحة العامة لذا يجب أن يعاد النظر ، فى تكوين الاحزاب حتى يمكن أن تتفاهم وتتعاون (٢٤٢) ، ولكن لم يلق الدستوريون استجابة لذلك كله من جانب الوفد ، بل على العكس سارت وزارته فى الحكم سيرة حزبية يرضى بهـا أنصاره فى الاقاليم ، ويدعم نفوذه فى اجهزة الادارة ، ففصلت الكثير من العمد والمشايخ ، المنتمين للاحرار الدستوريين ، كما أحالت بعض الضباط الموالين لهم الى المعاش وأغدقت على أنصارها رتبا لا حصر لها ابتهاجا بالمعاهدة (٢٤٢) . ولذا تراجع حزب الاحرار عن فكرة الوزارة القومية وذكرت صحيفته « أن الحكمة تأبى أن يطلب رجل الاشتراك فى الحكم بدعوى تنفيذ المعاهدة ، كما أن فى ذلك انكارا لحق المعارضة فى الوجود .. » (٢٤٤) .

---

(٢٤٠) السياسة ٣١ اغسطس ١٩٣٦ .

(٢٤١) آخر ساعة ٦ سبتمبر ١٩٣٦ .

(٢٤٢) المصور ٢٥/٩/١٩٣٦ .

(٢٤٣) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٤١٨ ـ ٤١٩ ، خطبة محمد محمود فى السياسة الاسبوعية ١٣/١١/١٩٣٧ .

(٢٤٤) السياسة ٢٠/١٠/١٩٣٦ ، الوزارة القومية لامحل لها ، الاهرام ٢١/١٠/١٩٣٦ ، آخر ساعة ١/١١/١٩٣٦ .

وكما مر بنا ، أثار الحزب مسالة مشروع توليد الكهرباء داخل مجلس النواب كجزء من خطة المعارضة ، واتهم الحكومة بتصرفات تتنافى نزاهة الحكم فى الوقت الذى كان الوفد قد خرجت منه مجموعة النقراشى وأحمد ماهر لتخلف جرحا عميقا فى كيان الحزب ، كما عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى ، وبدأ القصر يتأهب للصراع من جديد ، عندئذ بات الخطر يحدق بالوزارة من كل جـانب ، واقترب الاحرار الدستوريون من القصر ، على ما وصف هيكل فى مذكراته بأنهم « رأوا اتجاها جديدا فى سياسة القصر ، ورأوا رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك ، وسمعوه يتحدث عن الملك الشاب حديثا رطبا متفائلا ، وشجع الاحرار رئيسهم على متابعة الاتجاه الجديد ٠٠ » وتبع ذلك ارسال الحزب برقية للملك الشاب أعرب فيها عن « ولائه واخلاصه لذاته العلية وتهنئته بخطبته الميمونة » (٢٤٥) ، وفى نفس الوقت راح الحزب مع بقية عناصر المعارضة ينسق أساليبه بتدبير خطط مختلفة للهجوم على الوزارة ، وكان منها الاتفاق على الانسحاب من البرلمان (٢٤٦) ، وقدم قادة الحزب التماسات الى الملك امتلأت بالشكوى من فرق القمصان الزرقاء ، وكتب هيكل فى السياسة الاسبوعية « ومن عجب أن يقال أن هذه الميليشيا وجدت لحماية الدستور ٠٠ فمن ذا الذى يريد أن يعتدى على الدستور ٠٠ ان احدا لا يستطيع أن يغير الدستور الا جلالة الملك ، وهو لا يغيره الا بأن يضع نظاما محله سواء أفعل ذلك من طريق دستورى أم من طريق الانقلاب » (٢٤٧) ، وكانت أزمة تعيين عضو فى مجلس الشيوخ بين الوفد والقصر ، حيث أراد

---

(٢٤٥) هيكل : مذكرات جـ٢ ص ٤٤ ـ ٤٥ وأنظر كذلك السياسة ٢٣/١٠/٣٧ ، والسياسة الاسبوعية ٢٣/١٠/٣٧ ، وعن فساد الوفد أنظر :

Kirk, G. The Corruption of The Egyptian Wafd, M. E. Affairs, Dece. 1963, p. 30.

وعبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٣٧ ـ ٤٨ القسم الاول ص ٤٧ ، ومجلة التشريع الاسلامى : القاهرة ١٩٣٩ عدد خاص بعنوان النحاس باشا ناظرا لوقف ٠

(٢٤٦) F.O. 407/221, No. 12, Lamp. to Eden, July; 28, 1937.

(٢٤٧) السياسة الاسبوعية ٤/٩/١٩٣٧ ٠

الوفد تعيين عضو وفدى وأرك القصر تعيين عبد العزيز فهمى ، فكانت فى الواقع أزمة بين الوفد من ناحية والملك والاحرار الدستوريين من ناحية أخرى ، فعبد العزيز فهمى رئيسهم السابق ، ولعل القصر كان على علم بمقدرة الرجل على المعارضة وكفاءته لخصومة الوفد ، وقد رفضت الوزارة طلب القصر ، معلله ذلك بانه خصم لها (٢٤٨) ٠

وسخرت السياسة من « الزعامة الوفدية » وتساءلت عن وظيفتها بعد أن أصبح للبلاد ممثلوها الرسميون فى الداخل والخارج وأصبحت مملكة دستورية على عرشها ملك دستورى ، وكتب هيكل مقالا أستعرض فيه « أسطورة الزعامة أو مشيخة الطرق السياسية ، وكيف أنها تفاوضت عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ولم تحقق لمصر شيئا ٠٠ » وفى مقال آخر ذكر أن لنظام حزب الاغلبية زعامة كالزعامة الفاشستية (٢٤٩) ٠

وقد تولى محمد محمود حشد الاحزاب المعارضة للوفد فى داره واتفقوا على أن يدعو كل حزب منهم أعضاء مجلس ادارته وهيئته النيابية للتشاور ، ثم اجتمع مع صدقى وحلمى عيسى وحافظ رمضان فى نادى محمد على فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٧ ، حيث استانفوا بحث الحالة السياسية ، وامضوا عريضة لرفعها للملك حملها محمد محمود الى ديوانه (٢٥٠) ، وقد بلغ من تراشق الحكومة وحزب الاحرار بالاتهامات ، أن اتهمت الحكومة محمد محمود وأشياعه بأنهم يعملون على اثارة الشغب ، وأنهم وزعوا لذلك النقود علانية ، وأن الحكومة لديها ما يثبت هذا ، وقد رد محمد محمود بأن ذلك افتراء يتولى القضاء أمر تصفيته ، وفى المقابل اتهم هيكل الحكومة بأنها تحرك الجماهير نحو أعمال العنف ، وأنها بحمايتها الثائرين انقلبت من حكومة الى عصابة

---

(٢٤٨) F.O. 407/221, No. 25, Lamp. to Eden, Dece. 25, 1937.

(٢٤٩) السياسة الاسبوعية ١٩٣٧/٩/١١ (مقالنا وفديون وزعاميون ثم اسطورة الزعامة) و ١٩٣٧/١١/٢٠ (أزمة مصر السياسية لهيكل) ٠

(٢٥٠) السياسة ١٩٣٧/١١/١٧ ، الاهرام والمصرى ١٩٣٧/١١/١٩ ٠

تحمل وزر الثورة (٢٥١) ٠

وهكذا ارتبط صراع الحزب مع الوزارة الوفدية بعاملين أساسيين : أولهما صراعها مع الملك ، ذلك الصراع الذى استهلك جزءا كبيرا من نشاطها وجعلها باستمرار فى حالة دفاع عن بقائها باسم الدستور ، وثانيهما ، انشقاق الحزب الذى تألفت منه ، ذلك الانشقاق الذى آذن بخروج مجموعة أحمد ماهر والنقراشى ، وصراعهما مع القيادة الوفدية ، فهذان العاملان قد أعفيا حزب الاحرار من عبء الانفراد بمعارضة الوزارة ٠

* * *

لقد بذلت محاولات من جانب القصر عن طريق على ماهر للضغط على النحاس باشا لتاليف وزارة ائتلافية دون جدوى ، ومن ثم صمم الملك على اقالة وزارته وأن يعهد الى محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد اعتبر لامبسون هذا الامر انقلابا من جانب القصر (٢٥٢) ، وبالفعل لم يكن هناك مرشح لتولى الوزارة أهم من محمد محمود، لأن تجربة صدقى لم تزل ماثلة للأذهان ، بالاضافة الى أن الدكتور ماهر لم يحظ بالتأييد المطلوب داخل الهيئة الوفدية ، التى أيدت النحاس تأييدا ساحقا ٠ ألف محمد محمود وزارته فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وقد ضمت كل العناصر اللاوفدية والمستقلة المناوئة للوفد ، وهكذا عاد الاحرار الدستوريون الى الحكم بعد غياب دام ثمانى سنوات وثلاثة أشهر ، عادوا ليجمع الحكم ما تفرق من صحبهم ، وليبعث الحياة فى صحيفتهم ، وليبد لهم من بعد ضعفهم قوة ، وقد ضمت الوزارة الجديدة ستة عشر وزيرا من كبار الشخصيات السياسية فتولى محمد محمود وزارة الداخلية الىجانب الرئاسة كما ضمت من كبار الدستوريين أحمد خشبة (للحقانية) ، عبد العزيز فهمى ولطفى السيد والدكتور هيكل (وزراء دولة) ثم محمد كامل البندارى (الصحة) ، يضاف الى ذلك اسماعيل

---

(٢٥١) الأهرام ١٩٣٧/١١/٢٥ بلاغ رسمى ورد محمد محمود عليه ، السياسة الأسبوعية ٣٧/١٢/٢٥ (لمن الحكم اليوم لهيكل) ٠

(٢٥٢) F.O. 407/221, No; 87, Lampson to Eden, Dec., 28-29, 1937;

صدقى وعبد الفتاح يحيى ، من رؤساء الوزارات السابقة ، وكذلك رئيس الحزب الوطنى حافظ رمضان ، الى جانب عدد من المستقلين · وكان الهدف من هذا الحشد اجراء الانتخابات الجديدة التى تستطيع الوزارة من خلالها ، بتوجيه الادارة ، حرمان الوفد من أية أغلبية محتملة ، وهو ما حدث بالفعل ·

وفى أول لقاء لمحمد محمود مع السفير ذكر الاخير عنه أنه كان مشجعا وأن محمد محمود أكد له أنه سيكون متعاونا « وأننا التقينا كصديقين قديمين وأكد لى تصميمه وعزمه على أن نظل أعظم الاصدقاء ، تربطنا أخلص العلاقات» وأضاف السفير أنه ذكر له أن مسألة الدفاع عن مصر ستكون فى المحل الاول من برنامج وزارته كما ذكر أن وزير الخارجية ـ عبد الفتاح يحيى ـ لسوء الحظ رجل لا نصيب له من الذكاء ، من ثم اقترح أن أظل على اتصال مباشر به ·· وعلاقته بالملك طيبة ولكنه قرر أن يوقفه عند حده اذا ما حاول تجاوز سلطاته الدستورية أو وظيفته » (٢٥٣) ·

وقد أبدى محمد محمود اعتقاده أن الملك فاروق سوف يكون متعاونا معه تعاونا تأما ذلك أنه سلس ، ومن ثم لن تثار مثل تلك العقبات التى كان يثيرها والده الملك فؤاد فى وجه وزارته السابقة (٢٥٤) وكانت المهمة الاساسية لهذه الوزارة هى اجراء الانتخابات ولكن محمد محمود رأى أن يتمهل بعض الشىء لاعتقاده بأن مرور فترة قصيرة من الحكم الصالح سوف تضمن لحكومته أغلبية محترمة (٢٥٥) ، وخلال الشهور الثلاثة الاولى من عمر الوزارة قامت بحركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة أحدثت بها عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية وأحلت الموالين لها محلهم ، حتى لقد شهد السفير بأنه بات واضحا أن الانتخابات سوف « تطبخ » بواسطة الحكومة (٢٥٦) ·

---

(٢٥٣) F.O. 407/222, No; 2, Lamp. to Eden, Jan, I, 1938.

(٢٥٤) F.O. 407/222, Enc. in No. 7, Conversation between the Egyptian Prime Minister, Kelly and Smart.

(٢٥٥) F.O. 407/222, Enc. in No. 7; Loc; Cit.

(٢٥٦) F.O. 407/222, No. I, Lamp. to Eden. Feb. 8, 1938.

وكان الخارجون على الوفد يتزعمهم الدكتور ماهر والنقراشى قد كونوا « وفدا سعديا » أو الهيئة السعدية كما سميت فيما بعد ، ولم تنشر الهيئة برنامجا لها باعتبارها حزبا سياسيا جديدا لان رجالها لم يعتبروا انفسهم خارجين على الوفد ، بل رأوا أن الزعامة الوفدية هى التى خرجت عن مبادئه الأصيلة (٢٥٧) ، وعموما وجد هؤلاء أنفسهم فى معسكر خصوم الوفد الاصلى ومن ثم دخلوا الانتخابات مع حزب الحكومة على أمل الفوز بمقاعد لها وزن ، وهو ما حدث بالفعل ، وعقب ظهور نتيجة الانتخابات قدمت الوزارة استقالتها الى الملك فى ٥ ابريل ١٩٣٨ ، ولكن الملك استبقاها ثلاثة أسابيع معلقة فى جو أزمة وزارية هددت الاحرار الدستوريين اكثر من مرة فى الوقت الذى افتتح فيه البرلمان والقى محمد محمود خطاب العرش الذى وصفه السفير بأنه ليس له لون يميزه عن غيره (٢٥٨) . كل هذا واستقالة الوزارة معلقة مما يثير الدهشة والا فكيف يتقدم بخطة حكومته الى البرلمان واستقالته معلقة أمام الملك ان شاء قبلها وان شاء رفضها ؟

وكما تنبأ لامبسون بانه يحتمل الا يترك على ماهر محمد محمود يتمتع بمنصبه دون ازعاج وان المتاعب لن تلبث ان تحدث بين القصر ورئيس الوزارة (٢٥٩) ، فلم يلبث الملك أن كلف محمد محمود بتأليف الوزارة وطلب اليه كشفا باسماء الوزراء ثم استبقاه وطلب كشفا ثالثا ورابعا وخامسا، وقيل فى تعليل ذلك ان اسم البندارى لم يكن واردا بها بحجة انه رجل على ماهر الذى ينقل اليه مايجرى فى مجلس الوزراء ، ثم قدم محمد محمود كشفا أخيرا وبه اسم البندارى ، ومع ذلك لم تحل الازمة فبات واضحا أن السبب هو لحراج محمد محمود وقد تساءل هيكل : هل أريد بذلك لقناع محمد محمود أو غيره بأنهم لا أمل لهم الا أن ينزلوا عن ارادة القصر ؟ (٢٦٠) ، وكان على

---

(٢٥٧) يونان لبيب : الاحزاب المصرية ص ٦١ ، هيكل : منكرات ج ٢ ص ٨٥ ، السياسة ١٩٣٨/٢/٤ .

(٢٥٨) F.O. 407/222, No; 41, Lamp. to Hali, April, 13, 1938.

(٢٥٩) F.O. 407/222, No. 7, Lamp to Eden, Jan. 7, 1938.

(٢٦٠) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٨٧ - ٩١ (يروى تفاصيل الازمة) .

ماهر فى الايام الاولى للوزارة قد عرض على محمد محمود المضى فى فكرة التحكيم بين القصر والوزارة فيما يتعلق بسلطات الملك الدستورية ، بغرض ارساء احكام تؤكد حق الملك فى ان يحكم ويملك معا ، ولكن محمد محمود تخلص من الاستجابة لذلك وذكر لعلى ماهر «ان الامور بيننا لن تكون فى حاجة الى تحكيم وأن العمل سيستمر فى حدود التعاون والوئام » ففهم على ماهر من ذلك معنى التسليم بحكم القصر ولكن محمد محمود لم يكن يرمى الى هذا المعنى (٢٦١) ٠

وثمة سبب آخر للأزمة قدمه السفير مؤداه أن محمد محمود اضطر بحكم الولاء الحزبى أن يرشح بعض أعضاء حزبه لمناصب وزارية ولكن على ماهر اجابة بعدم موافقة الملك على ذلك (٢٦٢) ، على أى حال لم يحسم الصراع بين محمد محمود وعلى ماهر ، الذى تؤكد العديد من المصادر أنه كان طامعا فى تولى الوزارة بنفسه ، وأنه ترك محمد محمود يرث مصطفى النحاس الى حين (٢٦٣) ، وبالرغم من انتهاء الازمة مؤقتا ، بعد أن استطاع عبد الفتاح يحيى اعادة جسور العلاقات بين القصر ورئيس الوزارة (٢٦٤) ، فقد قبلت استقالة الوزارة وكلف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة فى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ ، ولم يكن البندارى بين أعضائها حيث عين وكيلا للديوان الملكى ، مما يجزم بأن المسألة لم تكن تتعلق به ، بل هى سلطة القصر ورغبة على ماهر فى تدعيمها من ناحية والاستعانة بها ليتمكن من تولى الوزارة بنفسه كما ذكرنا ، خاصة وكان قد صرح للامبسون فى ٢٥ يناير ١٩٣٨ أنه بذل

---

(٢٦١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٣٧ ـ ١٩٤٨ ، قسم أول ص ٢١٨ ـ ٢١٩

(٢٦٢) F.O. 407/222, No. 39, Lamp. to Hali. April, 22, 1938.

يلاحظ أن الوزارة قد ضمت رشوان محفوظ ومصطفى عبد الرازق من الدستوريين ايضا ٠

(٢٦٣) F.O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali May, 6, 1938.

وبمحمد التابعى : من اسرار الساسة والسياسة ص ٢٠٢

(٢٦٤) F.O. 407/222, No. 43, Lamp. to Hali April 27, 1938.

جهدا شاقا لتاليف هذه الوزارة ، وذكر ان القصر كانت له اليد الطولى فى تاليف جميع الوزارات فى مصر وهكذا رضخ محمد محمود لما أراده القصر وعلى ماهر مدفوعا بالحرص على تولى السلطة خاصة وقد بذل اقصى جهده لتأمين فوز حزبه وأنصاره بالاغلبية المطلوبة فى الانتخابات . ولو ان هذه الأزمة قد حلت رسميا ، كما يقول لامبسون ، الا أنها قد احدثت هوة عميقة بين القصر ورئيس الوزراء ، حتى بات متوقعا الا يمر طويل وقت قبل حدوث صدام آخر يتخذ مناسبة لاخراج محمد محمود من الحكم ، وأضاف لامبسون أنه لو أن على ماهر كان حكيما فانه سيمنح الحكومة الحالية الوقت الكافى ، وسيمد لها الحبل الذى تشنق به نفسها ، كما هو سبيل كل الحكومات المصرية ، ويمكن ان يقال بعد الازمة الاخيرة أن على ماهر قد القى بالقفاز متحديا محمد محمود بتعيين البندارى وكيلا للديوان الملكى (٢٦٦) . ولم يلبث على ماهر أن قدم استقالته من رئاسة الديوان فى ٨ مايو ١٩٣٨ ، ذاكرا فيها أنه بعد تجاوز الصعوبات المتعلقة بالازمة الوزارية ، فان الظروف العملية تقتضى منه أن يقدم استقالته ، ولكن الملك رفضها بعبارات كلها اطراء مما أوحى لدى الكثيرين بأنه كان يهدف بهذه الاستقالة تقوية مركزه داخل وخارج القصر (٢٦٧) .

وهكذا سلخ الاحرار الدستوريون فى الحكم ما يقرب من الأربعة شهور ، لم يقوموا خلالها الا بالاجراء التقليدى الذى تتبعه كل وزارة حزبية فى مصر بشأن الحركات الادارية مما يخدم أنصارها ومؤيديها من ناحية ، وبما يخلصها من خصومها الذين فعلت بهم الحكومة السابقة نفس الشىء ، كذلك استصدرت هذه الحكومة مرسوما فى ٨ مارس ١٩٣٨ يحظر وجود الجمعيات أو الجماعات التى لها صورة تشكيلات شبه عسكرية (القمصان الملونة) (٢٦٨).

---

(٢٦٥) F.O. 407/222, No. 10, Lamp. to Eden(Jan. 25, 1938.

(٢٦٦) F.O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali, May, 6, 1938.

(٢٦٧) F.O. 407/222, No. 49, 50, Lamp. to Hali, May, 9, 11, 1938.

(٢٦٨) F.O. 407/222, No. 12, Lamp. to Eden, Jan. 26, 1938.

ويحسب لهذه الوزارة أيضا أنها استصدرت مرسوما بتخفيض فوائد الديون الى ٥٪ فى المواد المدنية و٦٪ فى المود التجارية ، وقد شكلت هذه الحكومة لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى لتضع تقريرا حول الاستثناءات التى تمت فى عهد الوزارة السابقة ، ولكن اللجنة رأت مما اطلعت عليه من مستندات أن فى عهود الوزارات السابقة وفى مقدمتها وزارتى محمد محمود وصدقى،فضائح مخزية فامتدت مهمة اللجنة الى عهود تلك الوزارات ، وقدمت تقريرها لمجلس الوزراء وان كان قد أبقى فى طى الكتمان (٢٦٩) .

وقد انجزت هذه الوزارة مهمتها الاساسية وهى اجراء الانتخابات ، وذلك لاكساب وجودها الشرعية المطلوبة ، فحاربت الوفد ارضاء للقصر رغم أن رئيس ديوانه أراد أن يرغم أنف رئيس الوزارة ، تمهيدا للتخلص منه عندما تحين الفرصة ، بينما تصور رئيس الوزراء وحزبه أن الاغلبية النسبية التى حصل عليها فى الانتخابات تؤهلهم للحكم « بشكل دستورى » برغم القصر ورئيس ديوانه ، ولكنه كان واهما فلم يكد يتخلص من الوفد حتى ووجه بخصم جديد .

خرج التشكيل الوزارى الجديد وقد استبعد من الوزارة السابقة كل من عبد العــزيز فهمى وكامل البندارى وبهى الدين بركات وحسين رفقى وحافظ رمضان ، ودخلها دستوريان جديدان هما رشوان محفوظ (الزراعة) ومصطفى عبد الرازق (الاوقاف) ، ويبدو من ذلك أن الوزارة قد دعمت بالدستوريين أكثر ، وكذلك ضحى الحزب برئيسه القديم ، ولم يلبث اسماعيل صدقى وزير المالية أن قدم استقالته فى ١٨ مايو ١٩٣٨ ليتولى وزارته محمد محمود بنفسه تاركا وزارة الداخلية للطفى السيد ، كما تخلصت الوزارة الجديدة من وزراء الدولة الاربعة ، وقد قدر لهذه الوزارة ألا تعمر أكثر من شهرين (٢٧ أبريل ــ ٢٤ يونيو) انقضيا فى صراع مرير بين محمد محمود وعلى ماهر ، وكان الاخير قد قوى مركزه بمناورة الاستقالة ، كما أطلق القصر جماعة مصر الفتاة وصحيفتها ، التى كان يديرها كامل البندارى من داخل القصر ذلته لتهاجم الوزارة بحرية تامة (٢٧٠) ، ونتيجة لهذا كله لم تستطع

---

(٢٦٩) الرافعى : فى أعقاب جـ ٢ ص ٦٤ ، المصرى ١٩٣٨/٧/٢٧ .

(٢٧٠) F. O. 407/222, No. 54, Lamp. to Hali. May, 20, 1938.

الوزارة أن تنفذ شيئا من برنامجها ، كما يعترف بذلك الدكتور هيكل الذى ذكر انه قد ترك لكل وزير حرية القيام باصلاح مايراه من شئون وزارته ، ولم يتبادل مجلس الوزراء الرأى فى تنسيق شىء (٢٧١) • ونتيجة لصراعها مع الوفد فكر محمد محمود فى الاستفادة داخل الوزارة بالهيئة السعدية ، والاعتماد على أغلبيتها البرلمانية لمواجهة دسائس على ماهر ، وقد اطلع لامبسون على تفكيره هذا وقال ان السعديين سوف يقبلون ذلك بالارتياح ، على أن يمثلهم أحمد ماهر والنقراشى ووزيرين آخرين ، كما أن هناك هدفا آخر يمكن فى ألا يترك السعديون يلعبون لعبة خاصة بهم ، فوصف لامبسون هذه الفكرة بالمهارة ثم سأله : هل تعتقد أن أحمد ماهر سيعمل ضد اخيه فأكد محمد محمود بأنه سيفعل ذلك وأضاف أنه اذا رفض الملك فسوف تنتهى المسألة بتولى على ماهر الوزارة على أنقاض النظام البرلمانى (٢٧٢) ، وهكذا أراد محمد محمود أن يضرب فى اتجاهين فى وقت واحد : مقاومة على ماهر ، وجذب السعديين الى معسكر الوزارة حتى لا يشتغلون لحسابهم معتمدين على أغلبيتهم فى مجلس النواب (٨٠ مقعدا)(، وقد عرض محمد محمود فكرته على الملك فاستحسنها فى البداية ، وأبدى رغبته فى أن يظل فى الحكم ثلاث سنوات ولكنه أبدى تخوفه من وجود النقراشى فى الوزارة لانه سوف يسبب المتاعب ان عاجلا أو آجلا ، ولكن محمد محمود طمأنه بأنه سيقتله ان لم يلزم حدوده ، وفى نفس الوقت لم تغمض عين على ماهر عن تحركات رئيس الوزارة فقبل حديث الاخير مع الملك باسبوع كان على ماهر قد ذهب الى النحاس فى بيته وذكر له أن الوزارة الحالية ليست محلا للرضا وأنها سوف تسقط ، وسأله عما يجعله يتخلى عن الماضى ، فرد النحاس بطلب وزارة محايدة تجرى الانتخابات وتعيد الحكم الى الاغلبية ، ورشحا حافظ

---

(٢٧١) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ١٣٤

(٢٧٢) F.O. 407/222, No. 57, Lamp. to Hali, June, 15, 1938.

وليس دقيقا ماذكره هيكل (مذكرات جـ ٢ ص ١٣٤) من ان محمد محمود لم يشرك الهيئة السعدية معه فى الحكم في وزارته الثالثة لانها كانت جديدة لم يصهرها الزمن حيث أن هذه الهيئة كان لها من المقاعد فى النواب مثلما كان للاحرار الدستوريين تقريبا ، بالاضافة الى ماضى رجالها السياسي •

عفيفى وعبد الفتاح يحيى للوزارة المقترحة ، وقد أستنتج لامبسون من هذه الروايات ان على ماهر يعمل دون حساب لسلطة الملك فاروق نفسه (٢٧٣) ، على أى حال لم يرحب أحمد ماهر بالاشتراك فى الوزارة لتأييد محمد محمود ضد محاولة اضعاف مركزه من جانب أخيه ، وفرض دكتاتورية القصر وان كان قد أراد فيما بعد أن يتولى السعديون وزارتى المالية والداخلية (٢٧٤) ، وقد أبدت صحيفة البلاغ ، وثيقة الصلة بالقصر آنئذ ، ترحيبها بذلك ٠ لاستقرار الحكم لان السعديين اذا ألفوا الوزارة وحدهم فسيكونون فى نفس المكز الذى توجد فيه الوزارة حاليا ، اذ لا الاحرار وحدهم ولا السعديون وحدهم قادرون على الحكم الثابت المستقر (٢٧٥) ٠

وبالفعل أعلن التشكيل الجديد للوزارة ، وزارة محمد محمود الرابعة والاخيرة (١٩٣٨/٦/٢٤ ـ ١٩٣٩/٨/١٨) وقد تضمن خمسة مناصب لكل من الدستوريين والسعديين ، وثلاثة للمستقلين وكان للسعديين ما أرادوا فحصلوا على وزارة المالية التى تولاها الدكتور ماهر ، والداخلية وتولاها النقراشى (٢٧٦) ٠

وكان اول عمل لمجلس الوزراء الجديد تقديم واجب الثناء والشكر للملك الذى اختار تأييد اشتراك الحزبين فى الوزارة رغم ارادة على ماهر ، كما قرر مجلس الوزراء اطلاق اسم الملك فؤاد على المنشآت العامة التى أنشئت فى عهده (٢٧٧) ٠ وقد طرح محمد محمود سياسة وزارته فى أكثر من

---

(٢٧٣) F.O. 407/222, No. 58, Lamp. to Hali. June, 24, 1938.

ولم يكن على ماهر هو الذى أراد تقوية وزارة محمد محمود باشراك السعديين كما يقول رمضان ، تطور الحركة الوطنية ٣٧ ـ ١٩٤٨ ، القسم الاول ص ٢٤٢ ٠

(٢٧٤) F.O. 407/222, No. 59, Lamp. to Hali. June, 24, 1938.

(٢٧٥) البلاغ ٣٨/٦/٢٣ ، المقطم ٣٨/٦/٢٢ ٠

(٢٧٦) انظر تعليق يونان لبيب ، تاريخ الوزارات ص ٤١٦ ـ ٤١٧ ٠

(٢٧٧) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ١٤١ ، واضاف انه اقترح ان يطلق اسم فاروق على جامعة الاسكندرية فوافق جميع الوزراء (وفى عهد هذه الوزارة عاد لطفى السيد مديرا للجامعة ـ قصة حياتى ص ٢٠٠ ، اصبح علوبة نقيبا للمحامين ، انظر ذكرياته ص ٤٩٣) ٠

مناسبة أولها خطاب قبوله تأليف الوزارة ثم خطابه فى ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ ، وكذلك خطاب العرش فى ١٩ نوفمبر من نفس العام ٠ وقد تضمنت هذه السياسة ماتضمنته برامج الحكومات السابقة من استكمال وسائل الدفاع وتقوية دعائم الديمقراطية والأخذ بأسس الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ٠٠ الخ ، وان كانت مسألة الجيش والدفاع قد حازت قدرا أكبر من المألوف ، ويرتبط ذلك بأوضاع مصر بعد المعاهدة ، حيث بدأت أبواب الكلية الحربية تفتح للطلاب واقبل الشباب عليها مع زيادة وحدات الجيش ومضاعفة العناية بسلاح الطيران واتخاذ العدة لانشاء قطع بحرية لاستكمال الدفاع عن السواحل ، وأنشئت مدرسة أركان الحرب العالية وقواعد مدرسة الضباط العظام ٠٠ الخ كما تم اعداد تعديلات لقانون التجنيد تكفل المساواة بين الافراد والطوائف (٢٧٨) ، وفى مجال الاصلاح المالى أصدرت الوزارة كادرا جديدا للموظفين اقره مجلسها فى يناير ١٩٣٩ ، كما تقدمت للبرلمان مشروع قوانين الضرائب والتى صارت بعد اقرارها الحجر الاساسى للنظام الضرائبى الجديد وتضم ضرائب الايرادات على رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ورسم التمغة ورسم الايلولة على التركات ، وكانت الضرائب محصورة على العقارات فقط مما يتنافى مع العدالة الاجتماعية فاوجدت القوانين شيئا من التوازن بين المولين فى تحمل الأعباء وأشركت الاجانب فى تحمل نصيبهم من الضرائب ، مما أمد الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مراجهة مشروعات الاصلاح (٢٧٩) ٠ وقد أبدى السفير البريطانى اعتقاده بأن ايرادات الدولة لن تستطيع أن تحقق المشروعات الطموحة والعسكرية خاصة ، برغم مقترحات الضرائب الجديدة ، والتى لا يحتمل ــ فى رأى السفير ــ أن تمثل مصدر ايرادات كبيرة لفترة طويلة ، بالاضافة الى نقص ايرادات القطن هذا العام بسبب الظروف

---

(٢٧٨) فؤاد كرم : النظارات جـ ١ ص ٣٧٤ ، أوراق هيكل : الملف (١) ، خطبة ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ ، الدستور ١٩٣٨/٩/٦ ٠

(٢٧٩) انظر مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٤) مجلد نوفمبر ٣٨ ــ اغسطس ٣٩ ، الرافعى فى اعقاب جـ ٢ ص ٦٤ ــ ٦٩

الجوية وسودة القطن وفيضان النيل (٢٨٠) ، ولكن لم تكن تكهنات السفير دقيقة ، ذلك أن ميزانية ٣٨ – ١٩٣٩ اختتمت باحتياطي قدره ٣١٢٠٠٠ر٢ جنيها مصريا (٢٨١) ، رغم بدء الحكومة في التنفيذ الفعلي لتعهداتها الناشئة عن المعاهدة فيما يتعلق بمسألة الدفاع عن مصر وتطوير جيشها •

وقد روى لطفي السيد كيف طلب منه محمد محمود أن يعود مديرا للجامعة وأنه قبل مشترطا ألا يتصل رجال الحكومة بالطلبة ، ولكن ذلك لم يحدث ذلك أن الجامعة أصبحت مجالا لاضطرابات طلابية شاركت فيها أحزاب الحكومة هي الاخرى ، كما تقرر انشاء جامعة الاسكندرية في عهد هذه الوزارة ، وكانت نواتها بالفعل انشاء كليتا الآداب والحقوق اللتين اصبحتا نواة لجامعة فاروق (٢٨٢) ، وقد روى الدكتور هيكل بالتفصيل نشاط وزارة المعارف فيما يتعلق باقرار نظام اللامركزية والتوسع في التعليم الالزامي وانشاء المكتبت المدرسية وتمصير الادارة ، وقد أثيرت في عهد وزارته الازمة المعروفة بين دار العلوم والمعاهد الدينية بشأن وظائف تدريس اللغة العربية، ولم يتم التوصل الى تسوية لها الا قبيل استقالة الوزارة بقليل (٢٨٣) •

وقد حدث في عهد هذه الوزارة ما اعتبرته المعارضة ماسا بنزاهة الحكم حين حدث نزاع بين وزارة الزراعة وأحد كبار تجار الفاكهة حول شرائه ثمار مزرعة الجبل الاصفر ، حيث اضطرت الوزارة أن تضع يدها على المزرعة بقوات بلوك الخفر لتمنع التاجر من استغلالها بعد أن اتضح أن هناك اجراءات مريبة في المزاد اتصل أمرها بوزير الزراعة رشوان محفوظ ، خال محمد محمود ، فأبلغ وزير الداخلية رئيسه بذلك وطلب اليه استقالة الوزير

---

(٢٨٠) F.O. 407/222, No. 48, Lamp. to Hali. Nov. 7, 1938, p. 73.

(٢٨١) Dept. of Oversea Trade, Report on Economic and Commercial Condition in Egypt, June, 1939, p. 11..

(٢٨٢) لطفي السيد : قصة حياتي ص ١٩٩ ، هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ١١٩ •

(٢٨٣) أوراق الدكتور هيكل : الملف (٢) مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء في ١٩٣٨/١٢/٢٣ •

حفظا لسلامة التحقيق كما طلب القصر نفس الطلب حفاظا على نزاهة الحكم فاستقال محفوظ بالفعل ، واثيرت المسألة فى مجلسى الشيوخ والنواب على نطاق واسع وأودعت أوراقها فى المجلسين حتى لقد شهد أحد النواب بأن التحقيقات تسير بشكل طبيعى خال من المؤثرات ، وان تحدث عن محاباة الوزير للتاجر ، وقد دافع الهلباوى عن الوزير المستقيل دفاعا حول به اتهام للوزير فى نزاهته الى مجرد خطأ فقال : وهل ما أخطأ فيه رشوان بلغ ما بلغه من أخطأوا قبله ؟ ، اننا جميعا عرضة للخطأ ، فهل من أجل ستة آلاف جنيه - كانت نتيجة خطأ الوزير - تحاسبونه هذا الحساب العسير ؟ وكان شيوخ الحزب يطلبون الاكتفاء ببيان وزير الزراعة بالنيابة ، الذى كان يتحدث عن بعض الاضطراب فى القواعد الدواوينية بالوزارة والتى كشفت التحقيقات عن أمور ستعنى بها الوزارة ، ولكن انتهى مجلس الشيوخ الى التصويت الى جانب اقتراح نصه«أن تصرفات وزير الزراعة السابق التى تناولها الاستجواب تنطوى على اخلال خطير بمقتضيات واجبه ومسئولياته كوزير » (٢٨٤) واذا علمنا أن الوزير قدم استقالته فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ ، فقد كان مأمولا ألا تثار المسألة ولكن المعارضة كانت متيقظة فالتقطت الخيط للتعريض بنزاهة الحكم واعتبرت حكم مجلس الشيوخ صادرا على هيئة الوزارة بجملتها لاعلى شخص الوزير ، لان الوزارة كلها أقرت مسلكه ، ولم يكن منطق الحكومة قويا فى دفع حجج المعارضة داخل مجلسى البرلمان بل حاولت تبسيط المسألة على ما ظهر فى بيان وزير الزراعة بالنيابة ، الذى أرجع المسألة لسوء الادارة فى ديوان الزراعة لا الى شخص الوزير الذى لم يسفر التحقيق عن ادانته ، كما يبدو واضحا أن الملك وقف بثقله خلف الوزارة فطلب استقالة الوزير عن طريق سرى باشا الذى انتدب للقيام بمهامه ، كما انتدب مستشارا ملكيا للتحقيق الذى لم يدن الوزير ، ثم عين هذا المستشار وزيرا للزراعة ٠

---

(٢٨٤) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ١٩/٤/١٩٣٩ ص ١٥٧٧ ، الشيوخ ، الانعقاد (١٤) جلسات ١٢ ، ١٣ ، ١٩ يونيو ١٩٣٩ ص ٩٢٦ - ١٠٠٣ ، المصرى ١٥ ، ٢٠ يونيو ١٩٣٩ (فضيحة مزرعة الجبل الاصفر ، وهزيمة الوزارة) ٠ وقد اعتبرت السياسة الاسبوعية (١٩/٨/٣٩) أن استقالة الوزير من مفاخر العهد فلم يقبل رئيس الوزراء الا أن يكون زملاؤه فوق الشبهات ٠

والواقع أن هناك عوامل أخرى ، الى ما انتاب سمعة الوزارة على هذا النحو ، كانت تضرب فى جسدها منذ أواخر عام ١٩٣٨ بما يدل على عدم استقرارها ، وقد أجملها لامبسون فى تقرير الى حكومته فى ١٦ يناير ١٩٣٩ ذكر فيه أن خشبة باشا وزير الحقانية قد وقع تحت تأثير القصر ورئيس ديوانه ، بالاضافة الى استقالة رشوان محفوظ ، واصطدام حسن صبرى وزير الحربية مع القصر من ناحية ومع زملائه فى الوزارة من ناحية أخرى ، وكان صدامه مع الملك لرغبته فى تعيين مدير عام لادارة الحدود ضد رأى الملك ، ثم تهديده بالاستقالة اذا طبق كادر الموظفين الجديد على الجيش ، فلم يقبل وزير المالية هذا الامر ، وأخيرا لأن القصر ، ممثلا فى شخص على ماهر ، ظل يعمل على اضعاف مركز محمد محمود بتدخله فى شئون الادارة تارة ، وبتشجيعه العناصر المناوئة للوزارة تارة أخرى ، يضا فالى هذا كله تزايد أعباء الوزارة المالية (٢٨٥) .

ولعل الذى حمى الوزارة من التداعى كل هذا الوقت هو استمرار التعاون بين حزبيها والعمل فى انسجام بين محمد محمود وأحمد ماهر (٢٨٦) ، حتى لقد ذكر أن ثمة مفاوضات جرت لادماج الحزبين رغبة فى تقوية الوزارة ، ولكنها لم تنجح بسبب معارضة النقراشى وبعض السعديين على اعتبار أن الادماج سوف يقوى الوفد باضعاف ادعاء السعديين بأنهم اتباع سعد زغلول ، الذى لم تزل معاركه العنيفة مع الاحرار الدستوريين حية فى أذهان الناس (٢٨٧) ، ولكن هذا الانسجام لم يطل على أية حال فقد اختلف السعديون والدستوريون عند مناقشة مسألة انضمام مصر الى ميثاق سعد آباد (٢٨٨) .

---

(٢٨٥) F.O. 407/223, No. 4, Lamp. to Hali, Jan., 16, 1939.

(٢٨٦) F.O. 407/222, No. 52, Lamp. to Hali, Nov. 30, 1938.

كما صرح هيكل لصحيفة الدستور (١٩٣٨/٩/٩) بانه لم يشعر ان هناك سعديا وحرا دستوريا منذ اشترك اخواننا الوزراء السعديون فى الحكم .

(٢٨٧) F.O. 407/223, No. 28, Lamp. to Hali. May, 12, 1939.

ورمضان : الصراع بين الوفد والعرش ص ٢٦٨ .

(٢٨٨) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٥٠

ومع ضعف صحة محمد محمود وتخلفه كثيرا عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، لنا أن نتصور أن الدكتور ماهر قد بات يعتقد أنه الوريث الطبيعي لمنصب الرئيس ، مما قد يؤثر على نشاط مجلس الوزراء ، يضاف الى ذلك كله ما يمكن أن تبتلى به عادة وزارات الائتلاف (٢٨٩) .

أما بالنسبة للسفير البريطاني ، فقد أوقع رئيس الوزارة بين فكي صراعه مع الملك الشاب ، وقد بدا هذا خلال أزمة « حرس الموتوسيكلات » الذي اعتاد السفير البريطاني أن يحيط به موكبه ، مذ كان مندوبا ساميا ، وكانت حكومة الوفد قد تركته له بصفة استثنائية بعد المعاهدة ، ولكن في عهد هذه الحكومة طلب الملك من رئيس وزرائه الغاء هذا التقليد ، وكان محمد محمود يسوف الى أن أصر الملك على طلبه ، مما اضطر محمد محمود الى أن يلح على السفير ، ولم يزل به فعلا حتى قبل رفع هذا الحرس (٢٩٠) ، كما طلب السفير الى رئيس الوزارة أن يبعد كبير مهندسي القصر (فيروتشي)، الايطالي ، وقد طلب رئيس الوزراء ذلك من الملك فعلا وأخبره بان هذا المهندس كان منحرفا في سلوكه ، غير أن الملك أخبره بأن تعيينه في القصر سيكون مؤقتا وأنه سيختفي بشكل تدريجي (٢٩١) . كذلك روى أن النقراشي وزير الداخلية قدم تقريرا سريا عن اتصال الملك بالايطاليين ،وتردده معهم على المقاهي ، الامر الذي رأى محمد محمود أنه سيغضب السفير فطلب من الملك ابعادهم أيضا ، كما قيل أن محمد محمود قد عنف الملك لالقائه خطابا سياسيا في الاحتفال ببدء السنة الهجرية ، وطلب اليه ألا يفعل ذلك بغير أن يعرض الأمر على رئيس الوزراء (٢٩٢) .

ويبدو صحيحا أن تدهور صحة رئيس الوزراء باستمرار ، الامر الذي يهتم السفير له كثيرا بما امتلأت به تقاريره (٢٩٣) ، كان أحد أسباب عجز

---

(٢٨٩) Lugol Jean, Egypt and World War II, p. 16.

(٢٩٠) رمضان : تطور الحركة ، ٣٧ ـ ٤١٨ القسم الاول ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤

(٢٩١) Evans, T., (ed.), The Killearn Diaries p. 102.

(٢٩٢) مصطفى امين : ليالي فاروق جـ ١ ص ٩١٠ ـ ٩١٦ وانظر :
F.O. 407/223, No. 1, Lamp. to Hali, July, 13; 1939.

(٢٩٣) انظر F.O. 407/223, No. 28, Lamp. to Hali. May, 12, 1939.

رئيس الوزارة عن القيام بمهام منصبه وأعبائه ، ازاء صراع الملك والسفير من جهة ، والقدرة على مواجهة التغييرات التى سوف تدهم مصر من جراء الحرب العظمى من جهة ثانية ويكمل الصورة أنه خلال فترة غياب على ماهر عن مصر لحضور مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن ، راجت شائعات عن فكرة الدم الجديد فى الوزارة ، ونظرية النظام الاسلامى فى الحكم والاصلاح الدكتاتورى ٠٠ الخ مما جعل الدكتور هيكل يرى أن على ماهر لم يكن بعيدا عنها وعن تشجيعها (٢٩٤) ، وازاء ذلك قدم محمد محمود استقالة وزارته الى الملك فى يوليو ١٩٣٩ معتذرا بظروفه الصحية ، ولكن الملك استمهله وطلب الى زملائه تحمل الاعباء عنه ، بينما كانت اشاعة تأليف على ماهر للوزارة قد باتت على كل الألسن ، وقد قيل عندئذ أن الملك يود التخلص من نفوذه بابعاده عن القصر ، حيث لن يطول مكثه برئاسة الوزارة (٢٩٥) ٠

وفى تلك الآونة روت صحيفة المصرى أن نفرا من الاحرار الدستوريين قد اتصلوا بعلى ماهر بصدد تأليف وزارته ولكنه رفض أن يملوا عليه ارادة لهم وذكر أنه يجب أن يؤلف وزارته كما يريد (٢٩٦) ، وازاء ذلك كله ، عاد محمد محمود فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ وقدم استقالته مرة أخرى ، وان كان هناك من ذكر أن الملك أوفد اليه سعيد ذو الفقار ــ كبير الامناء ــ يطلب اليه تقديم استقالته حرصا على صحته (٢٩٧) ، أما المصادر البريطانية فذكرت أن محمد محمود قدم استقالته الى الملك وتوسل اليه أن يقبلها على أساس أن صحته تمنعه من الاستمرار فى تولى منصبه ، وقد علقت هذه المصادر بأنه كان معروفا منذ وقت أن رئيس الوزراء رجل مريض ، ولكن قراره بالاستقالة بدا كما لو كان قد اتخذ فجأة مما اتاح فرصة لشائعات على غير أساس (٢٩٨) ٠

---

(٢٩٤) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٥٦

(٢٩٥) F.O. 407/223, No. 1, Lamp. to Hali. July, 13, 1939.

(٢٩٦) المصرى : ٣٩/٨/٣ (هل تولد وزارة على ماهر وهى جنين ؟) ٠

(٢٩٧) الرافعى : فى أعقاب جـ ٣ ص ١٩ ، هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ١٦٢ وقد ذكر هيكل أن رجال القصر قالوا بهذه الرواية ، ولم ينفها هو ٠

(٢٩٨) F.O. 407/223, No. 11, Batman to Hali., Aug, 25, 1939.

وهكذا خرج الاحرار الدستوريون من الحكم بعد ان شكل رئيسهم وزارات ثلاث لم تكمل عشرين شهرا ، شغلت أولاها شهورا أربعة قضت معظمها فى اجراء الانتخابات ، واستمرت الثانية لمدة شهرين انقضيا فى صراع مع على ماهر داخل القصر ، وخصومها الوفديين خارجه ، فدعمت نفسها بالهيئة السعدية التى شاركتها الحكم طوال عهد وزارة محمد محمود الاخيرة ، التى استمرت أربعة عشر شهرا ، لم يتح لها خلالها الا القيام ببعض الاصلاحات المالية المتعلقة بالضرائب بالاضافة الى عقد اتفاقيــة الثكنات ، والبدء فى مهمة تطوير الجيش ، مما أعتبر خطوة نحو اقامة جيش وطنى أملت أن ينهض بعبء الدفاع عن مصر بعد اتمام انسحاب الانجليز من المناطق التى وردت فى معاهدة ١٩٣٦ ٠

وهكذا كانت التجربة الثانية لحزب الاحرار ، شأنه شأن كل الاحزاب المصرية خلال فترة الدراسة ، استهلك الصراع مع القصر تارة ومع أحزاب المعارضة تارة أخرى ، جهدا كبيرا من حكوماته ولم يتسن لها الاستقرار الذى تتطلبه مهمة تنفيذ سياسة انشائية كما وعدت فى خطب رئيسها وفاء « للحكم الصالح » الذى نادت به ، وخرج الحزب من السلطة وقد أنهك رئيسه الصراع والمرض ٠ وكان المأمول أن تدخل مصر بعد عقد المعاهدة عصرا جديدا ، بعد أن شغلت القضية الوطنية حقبة كبيرة من تاريخها واستنفدت الكثير من قواها ، وصرفت أحزابها عن تبنى سياسة اصلاحية ، والمفروض أنه قد ألقى على عاتق وزارات محمد محمود مسئولية الاتجاه الجديد بمصر ، وهذا يفسر صدور العديد من « الكتب ـ البرامج » (٢٩٩) ، التى وضعت خططا للاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، مما تعتبر فى صميمها من عمل الساسة ورجال الحكم والاحزاب ، ولكن عدم الاستقرار السياسى ، كما رأينا ، جعل الوزارات الثلاث الاخيرة عاجزة عن القيام بتنفيذ برنامج

---

(٢٩٩) انظر : مريت غالى : سياسة الغد (١٩٣٨) ، حافظ عفيفى : على هامش السياسة (١٩٣٨) ، عبد الحميد مطر : التعليم والمتعطلون (١٩٣٩) ، محمد على علوبة : مبادىء فى السياسة المصرية (١٩٤٢) ٠

للاصلاح والتقدم وذلك لسرعة التقلب السياسى وتعقد المشاكل وعدم تمرس الساسة الحزبيين بالخبرة الكافية لممارسة شئون الحكم ، الامر الذى ابتعد بهم عن الاهداف التى علقتها مصر عليهم وما وعدوها به فى خطب العرش ·

* * *

قبل ان نختتم هذا القسم من الدراسة نرى لزاما علينا ، وقد استعرضنا من خلال الحكم والمعارضة موقف الاحرار الدستوريين من الاحزاب المعاصرة له وعلى راسها حزب الوفد ثم حزبا الاتحاد والشعب كل فى حينه ، نرى أن نستكمل صورة العلاقات الحزبية بمحاولة رصد موقف الحزب من الاحزاب والتجمعات السياسية والعقائدية الاخرى التى لم تشترك فى الحكم ــ باستثناء الحزب الوطنى ــ والتى عاصرت وجود حزب الاحرار وهى : الحزب الوطنى ــ مصر الفتاة ــ الاخوان المسلمون ·

أما علاقة حزب الاحرار بالحزب الوطنى ، فهى قديمة ــ تجاوزا ــ ولعل الفرق بين فلسفتى الحزبين واسلوبيهما فى العمل الوطنى قديم قدم حزب الامة وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع القضية الوطنية ومسألة تولى السلطة فى ظل الوجود الاحتلالى · فكان حزب الاحرار الدستوريين ، وريث حزب الامة فى الاعتدال والتدرج والمفاوضة ، على النقيض من الحزب الوطنى (٣٠٠) ، الذى ظل متمسكا بمبادئه بعد ثورة عام ١٩١٩ وخلال ظروف نشأة حزب الاحرار ، وكان الحزب الوطنى فى تلك المرحلة قد تحول الى حزب من أحزاب الاقلية ، بعد أن فقد قياداته وصحفه وورث الوفد رصيده الشعبى · وقد لاحظنا خلال دراستنا لنشأة حزب الاحرار أن عددا من قادته قد تربوا فى أروقة الحزب الوطنى وتتلمذوا على مصطفى كامل ومحمد فريد ، بل ان منهم من كان عضوا رسميا بالحزب ، ومن هؤلاء

---

(٣٠٠) انظر لدراسة مفصلة لعلاقة الحزب الوطنى بحزب الأمة وفلسفة كل منهما واسلوبه فى كتاب أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ص ١٦٨ ــ ١٩٣ ·

كامل البندارى ، على المنزلاوى وصادق أباظة (٣٠١) . وكذلك محمد على علوبة والكباتى واسماعيل صدقى ، بالاضافة الى حافظ عفيفى ودسوقى أباظة وغيرهم (٣٠٢) .

ويبدو أن الظروف التاريخية التى المت بالحزب الوطنى بعد رحيل قيادته عن مصر كان لها كبير دخل فى انصراف هؤلاء عن الحزب بالاضافة الى تشديد قبضة السلطات العسكرية الانجليزية ابان الحرب العظمى الاولى ، قد أخمد انفاس الاحزاب جميعا والتى لم تبدأ فى التقاطها الا بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، حيث صهر تجمع الوفد وقيادته للحركة الوطنية الكثير من هذه القيادات فى أتونه ، مما أعاد تشكيل الحياة الحزبية فى مصر على نحو جديد ، وعلى حساب الحزب الوطنى بشكل كبير ، فانضم هؤلاء المشار اليهم ، وغيرهم ، الى التجمع الكبير ثم انتقلوا الى الجماعة التى ألفت حزب الاحرار فى نفس الظروف التاريخية التى خرجت بها فئاته على قيادة الوفد مؤلفة الحزب عام ١٩٢٢ ، فى الوقت الذى أصبح فيه الحزب الوطنى « ضعيفا مفككا ، فقد قاعدته الشعبية وأصبح مكسور الجناح ، وتضافر على محاربته بضراوة المحتل وعملاؤه فلاوفرة من مال ولا كثرة من رجال ولا ناد يجمع شمل الاعضاء أو صحيفة تنطق بلسانه » (٣٠٣) . وجدير بالذكر أنه خلال عهد وزارة عدلى (١٩٢١) قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل وكيل الحزب لارساله تلغرافا للخديو السابق ، كما قرر مجلس الوزراء تعطيل جريدتى الحزب (اللواء الوطنى والاهالى) لستة أشهر (٣٠٤) وكان أمرا طبيعيا ألا تحسن صحف الحزب الوطنى استقبال حزب الاحرار عندما أشيعت أخبار تكونه ، وذكرت أن أصحابه لن يكونوا خيرا من أصحاب الحزب الحر

---

(٣٠١) F.O. 407/183, No. 166, Winget to Balfour Dece, 11. 1918.

(٣٠٢) محمد علوبة : ذكريات ص ١٥٤ ، الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ١٣٦ .

(٣٠٣) عبد العزيز على : الثائر الصامت ص ٢٩ ــ ٣٠

(٣٠٤) الرافعى : فى أعقاب جـ ١ ص ٢١

المستقل وجمعية مصر المستقلة ، ولن يكونوا ابقى من حزب الامة (٣٠٥) وبالرغم من ذلك تابعت صحيفة السياسة أخبار الحزب الوطنى بحياد ظاهر واحتفلت مع المحتفلين بذكرى مصطفى كامل ومحمد فريد ، ووصفت خطابا لمصطفى الشوربجى هاجم فيه الهيئات السياسية فى مصر بأنه « كال لجميع الاحزاب والوزارات بكيل واحد فى عفاف وضبط للنفس » كذلك نشرت بيانات سكرتارية الحزب المتعلقة بانتخاب حافظ رمضان رئيسا له وأبدت اعجابها بنداءاته المتعلقة بالمعركة الانتخابية فى النصف الثانى من عام ١٩٢٣، ولعل ذلك يتصل بعداء الحزبين معا للوفد فى ظل اجتياحه المعركة الانتخابية مما يقرب عادة بين احزاب الاقلية ، ويؤكد ذلك ما استتبعه من ازدياد التقارب بين الحزبين ، عندما أصبحا فى معارضة وزارة سعد (١٩٢٣) ، ذلك التقارب التى تناست معه صحيفة السياسة الاختلاف بين الحزبين ونشرت بيانا للحزب الوطنى يهاجم فيه أسس تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته ، وصف فيه الحزب الوطنى ذلك التصريح بأن الامة قد اجمعت على انكاره واستنكاره وأن المفاوضة التى ترمى اليها انجلترا انما هى ضرب من ضروب المساومات الاستعمارية (٣٠٦) ويتصل بذلك أيضا اتفاق مواقف الحزبين من الحكومة داخل مجلس النواب من منطلق العداء لها ، فذكرت جريدة السياسة أن الحزب الوطنى يقول بنظرية عدم المفاوضة ونقول نحن بضرورة المفاوضة لتحديد مركز مصر تجاه انجلترا ، ولكن قول الحزب الوطنى وقولنا لا يعجب الوزارة (٣٠٧) ، وعندما الغى القضاء أمرا باقفال مطبعة « السياسة » وقفت صحيفتا الحزب الوطنى ، الأخبار واللواء ، موقفا مشرفا فى الدفاع عن حرية الرأى وحرية الصحافة (٣٠٨) ☉

---

(٣٠٥) الامة : ١٩٢٢/١٠/١٤ ، وانظر زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ١٢ ـ ١٩٥٣ ، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ، ص ١١٦ ـ ١١٧

(٣٠٦) السياسة ٢٤/٢/٢٧ ، وانظر نصوص خطب حافظ رمضان فى ٣/١/ ، ١٩٢٤/٥/١٩ .

(٣٠٧) السياسة ١٩٢٤/٩/٣٠ (لاتجزعوا) ، ذكرى فريد فى ٢٤/١١/١٦ ومصطفى كامل فى ١٩٢٥/٢/١٢ ، وتابين عبد اللطيف الصوفانى بعددى ٥/٢٦ ، ١٩٢٥/٦/١٤ .

(٣٠٨) السياسة ١٩٢٤/٦/١٣ (السياسة والصحف) .

ولكن الامر أصبح مختلفا عندما شرعت الاحزاب الثلاثة ـ الوفد والاحرار والوطنى ـ تنسق للمعركة الانتخابية فى أوائل ١٩٢٦ ، ورأى الحزب الوطنى أن اتفاق الدستوريين والوفديين على مابينهما من تقارب فى الرأى السياسى، سيؤدى الى عدم استجابتهما لمطالب الحزب الوطنى الخاصة بالترشيحات، حتى لقد أشيع أن الوفديين والدستوريين متفقون على ابعاد رجال الحزب الوطنى عن البرلمان لأنهم متهوسون (٣٠٩) ، حينئذ بدأ جو العلاقات بين الحزبين يكفهر ، مما يؤكد أن تقاربهما كان مجرد تقارب يقتضيه تنسيق المواقف فى مواجهة خصم واحد لا يلبث أن يزول بزوال تلك الخصومة،خاصة اذا كان هذا الخصم أقرب بكثير لحزب الاحرار فى معتقداته وطرائقه السياسية. وخير دليل على ذلك هجوم صحيفة حزب الاحرار على حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى عند انسحابه من لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلس النواب ، عند مناقشة حل المسألة المصرية بالتفاهم مع الحكومة البريطانية، كما اعترض نواب الحزب الوطنى الخمسة عند التصويت على خطاب العرش ورغم أن ذلك الموقف من جانب نواب الحزب الوطنى يتسق وفلسفة حزبهم ومبادئه ، الا أن ذلك أغضب الاحرار الدستوريين ورأوا ان الفرصة غير مناسبة للمعارضة لانها ستقوى صفوف الرجعيين وخصوم الدستور (٣١٠) ، وعندما كانت جرثومة الانهيار تضرب فى أعماق الائتلاف ، رأينا كيف اثيرت مسألة تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب لمحاسبة نواب الحزب الوطنى لتطرفهم ، ووقف النواب الدستوريون مؤيدين لنواب الحزب الوطنى وانسحبوا معهم احتجاجا على ذلك . وعندما تولى محمد محمود رئاسة الوزارة ، ذهبت صحيفة الاخبار تهاجمه الى حد أن تحدثت عن صداقته لكرومر ، ووصفت وزارته بأنها « وزارة تسليم على طول الخط » ثم انبرت للهجوم عليه بعنف شديد حينما عطل الحياة النيابية ، التى كانت متنفسا اساسيا للحزب الوطنى،

---

(٣٠٩) وثائق عابدين ، تقارير الامن ، ديوان جلالة الملك ، مذكرة فى ٣/٣١ /١٩٢٦ .

(٣١٠) السياسة الاسبوعية ١١/٢٠ ، السياسة ١٩٢٦/١١/٣٠ وانظر الاخبار ٨/١٦ ، ١٩٢٧/١١/٢١ (هجومها على وزارة ثروت ومفاوضاته) .

وقد ردت عليها جريدة السياسة فتساءلت : ما هذه الحياة النيابية التى كانت فى مصر وتستحق أن تذكر بأسف ؟ ان الحزب الوطنى يعلم ما كان يجرى بين ذوابه وحزب الطغيان (٣١١) ، وبالرغم من محاولات تملق «السياسة» الحزب الوطنى بالحديث عن مؤلفات رجاله وتقريظها أو الاحتفال بذكرى أقطابه (٣١٢) ، الا أن ذلك لم يثن صحف الحزب الوطنى عن مهاجمة الوزارة وان كان رئيسه قد أدلى بحديث الى مندوب السياسة بمناسبة مشروع المعاهدة الذى اتى به محمد محمود ، ذكر فيه أنه مع حرصه على مبادئه ، يعترف بأن هذا المشروع يفضل جميع المشروعات التى تقدمته ، واقترح أنه فى حالة موافقة مصر على المشروع فانه يطلب أن ترسل مصر جنودا الى منطقة القناة لتخفيف الشرط العسكرى وليكون ذلك مطابقا لروح معاهدة الصداقة والتحالف ، مع وضع برنامج وطنى لتقوية الجيش (٣١٣) ٠

وبرغم ذلك كان موقف الحزب الوطنى من معاهدة ١٩٣٦ واضحا ومتسقا مع مبادئه حيث هاجمها ورفضها ، فى الوقت الذى ظلت فيه علاقته بحزب الاحرار تسير على نحو طيب منذ استقال محمد محمود عام ١٩٢٩ وحتى عودته الى السلطة فى عام ١٩٣٧ ٠ وكان اول اشتراك للحزب الوطنى فى السلطة قد تم فى وزارة محمد محمود الثانية (٣٠/١٢/٣٧ ــ ٢٧/٤/١٩٣٨) عندما أختير حافظ رمضان وزيرا للدولة مما كان مصدر خلاف كبير داخل الحزب الوطنى ، اذ كان اشتراكه قد تم بغير قرار لجنة الحزب الادارية ، فلما فوتح فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لانعقاد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، فسكتت اللجنة حتى استقالت الوزارة ولم يشترك حافظ رمضان فى الوزارة التى خلفتها (٣١٤) ٠

---

(٣١١) السياسة ٧/٣/٢٩ (الحزب الوطنى والحالة الحاضرة) ، زكريا سليمان : المرجع السابق ص ١١٩ ، الاخبار ٢٢ ، ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ٠

(٣١٢) مثلا السياسة ٩/١/٢٩ ، ٢٧/١/١٩٢٩ ٠٠ الخ ٠

(٣١٣) السياسة ١٠/٨/٢٩ (رأى الحزب الوطنى فى مشروع المعاهدة) ٠

(٣١٤) عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ص ١١٢ ٠

ويعد اشتراك حافظ رمضان فى وزارة محمد محمود بمثابة تطور فى موقف الحزب من حيث اشتراكه مع الاحزاب التى آمنت بالمفاوضة واتخذتها وسيلة لحل القضية الوطنية مما يمثل تناقضا مع مبادىء الحزب يفسره البعض بفقدانه لقواعده الشعبية الامر الذى دفع به الى معسكر القصر (٣١٥) ، ويمكن أن نضيف الى ذلك العلاقة الطيبة التى ربطت بين قيادات الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين والتى مهدت لاشتراك حافظ رمضان فى الوزارة ، ثم ان هذا الاشتراك الذى تم فى البداية على اساس أنه موقف فردى من جانب رئيس الحزب ، لم يلبث أن كسب له انصارا ، داخل قيادات الحزب ، ممن خرجوا مع الرئيس على موقف الحزب التقليدى وجعله يتأرجح بين قبول الاشتراك فى الحكم تارة والاعراض عنه تارة أخرى .

* * *

أما عن علاقة حزب الاحرار الدستوريين بمصر الفتاة ، فقد بدأت حين ظهر أحمد حسين فى معسكر وزارة محمد محمود ، باشتراكه فى تاليف جماعة « الشباب الحر أنصار المعاهدة » التى ألفها الحزب للترويج لمشروع محمود — هندرسن من ناحية وليتغلغل بها فى صفوف الشباب من ناحية ثانية ، وقد كانت هذه الجماعة تنشر بياناتها فى «السياسة» خلال أغسطس ١٩٢٩،مدعية أنها لاتنطق بلسان حزب من الاحزاب ، وما لبث أن تطور اتجاه أحمد حسين من الترويج لمشروع المعاهدة الى مطالبة رئيس الوزارة بأن يتقدم « لبعث مصر باعتباره الزعيم العامل الذى ينحدر من دم فرعونى تنساب فيه كريات رمسيس ومينا » وطالبه بأن يكون لمصر كموسولينى فى ايطاليا (٣١٦) ، وكان أحمد حسين يحاول أن يرضى فى رئيس الوزارة مانزع اليه من نعت حكمه

---

(٣١٥) أنظر عبد العزيز على : الثائر الصامت ص ٢٩ — ٣٠ ، يونان لبيب : الاحزاب المصرية ص ٧٩ .

(٣١٦) أحمد حسين : ايمانى ص ٦٦ — ٦٨ ، خطبة احمد حسين بالسياسة فى ١٩٢٩/٩/١ ثم على شلبى : مصر الفتاة ، ماجستير غير منشورة ، ص ٣٧ — ٣٩ ، وانظر :

Jakawski, J., Egypt's Young Rebels, p. 9.

بالحكم الدكتاتورى الصالح ، من ناحية ، ويحاول أن يجد لا يمانه الشخصى متنفسا من ناحية ثانية ، ذلك الايمان القائم على بعث مجد مصر الفراعنة على يد زعيم ينحدر من أصلابهم ، ولكن لم تفلح استعانة محمد محمود بتلك الجماعة كما لم يفلح فى أن يكون ذلك الزعيم الذى أراده أحمد حسين ٠

بيد أن الجماعة تطورت تطورا آخر ونشطت بعد انتهاء حكم محمد محمود وأصدرت صحيفتها « الصرخة » فى مارس ١٩٣٠ وشرعت فى الترويج لمشروع القرش على ماهو معروف ، وقد رأت صحيفة السياسة فى ذلك حركة مباركة لبث روح التعاون بين الشباب وراحت تروج للمشروع وتضرب أمثلة للصناعات التى يمكن أن يقيمها (٢١٧) ٠

ولم يبخل رجال الحزب على مصر الفتاة بالمال فكان محمد على علوبة ومحمد محمود من الذين كانوا يدعمونها به من وقت لآخر ، وربما بمرتبات شهرية لتتمكن من الظهور السياسى (٢١٨) ، وهكذا ظل الاحرار الدستوريون على صلة بنشاط أحمد حسين ومصر الفتاة ، وقد ازدادت هذه الصلة توثقا فىعهد حكومة الوفد٣٦ـ١٩٣٧نتيجة عدائهماالمشترك لها فاحتضنت«السياسة» مرة أخرى رجال مصر الفتاة ونشرت بياناتهم وشارك بعض رجال الحزب فى اجتماعاتهم،وقد باركت شعارهم « مصر فوق الجميع» بمقال افتتاحى(٢١٩)، وعندما قدم النائب الدستورى هرون أبو سحلى استجوابه عن موقف الحكومة ازاء وقف نشاط الجمعية وبرر رئيس الحكومة ذلك بعمالة الجمعية لحساب دولة أجنبية ، طالبت السياسة مع الجمعية بالتحقيق فى ذلك متبنية قضيتها، مدافعة عنها ضد اعتداءات أصحاب القمصان الزرقاء ، وعندما تعرضت الجماعة لمحنة قاسية أثر حادث الاعتداء على النحاس باشا ، رأى الدستوريون أن من واجبهم أن يتولوا شؤنها ورعايتها والعمل على تلافى أثر الضربة التى

---

(٢١٧) السياسة ١٩٣١/١١/١٦ (حركة مباركة) ٠

(٢١٨) Jankowski, J., Op. Cit., p. 19.

(٢١٩) السياسة ٣٦/٢/٢ (بيان ونداء لفتحى رضوان) ، ٢/٦ خطبة لفتحى رضوان ، ٢/٧ مقال مصر فوق الجميع ، ٢/١٦ شكر ونداء من احمد حسين ٠

وجهتها اليها وزارة الوفد فتولى أحمد عبد الغفار عقد اجتماعات مصر الفتاة والاشراف عليها (٢٢٠) ٠

وعندما تولى محمد محمود الحكم فى ديسمبر ١٩٣٧ استقبلته صحيفة مصر الفتاة مؤملة الخير على يديه واسمته وزير الاخلاق والفضيلة ، وقد انبعثت فى صفوف الجمعية ، بعد أن تحولت الى حزب ، روحا جديدة ، فأعادت تنظيم نفسها على أساس تشكيل مكتب للشئون الخارجية فى مارس عام ١٩٣٨ وأعقبت ذلك بأحد عشر مكتبا آخر ، تختص بشتى الاوضاع فى مصر لتطبيق برنامج الحزب من خلالها ، وقد اعتبر البعض هذه المكاتب بمثابة وزارة ظل تصبح على استعداد للقفز الى السلطة عندما تتاح الفرصة(٢٢١) ، وعندما أصدر محمد محمود قانون تحريم وجود التنظيمات غير البرلمانية فى مصر على أثر تفجر اعمال العنف بين جماعتى القمصان الزرقاء والخضراء رغم أن هذا القرار لقى احتجاجا الا أن حزب مصر الفتاة اعاد تشكيل تنظيماته واصدر بيانا أكد فيه أن جماعات ذوى القمصان الخضراء لن تحل (٢٢٢) ، معنى هذا أن قانون الحكومة لم يسر على تنظيمات مصر الفتاة ، وعموما ارتبطت علاقة مصر الفتاة الطيبة بالوزارة ارتباطها بالقصر ، ذلك انه عندما بدأت تتدهور علاقة الوزارة بالقصر ورئيس ديوانه ، اطلق القصر العنان لصحيفة مصر الفتاة ، وكأنها تكاد تنطق بلسانه آنئذ على ما مر بنا ، فشرعت تحاسب الحكومة عما أنجزته من برنامجها ، ولما تكد تمكث فى الحكم شهرا بعد اعادة تاليفها ، كما هاجم احمد حسين رئيس الوزراء « الذى كان صديقى الى عهد قريب » ووصفه بانه غير قادر على الاضطلاع باعباء الامور (٢٢٣) ، والطريف أن أحمد حسين اقترح أن تؤلف حكومة ائتلافية برياسة على ماهر ، ولكن « أما وقد أخذ محمد محمود بنصف اقتراحه وأدخل السعديين فى وزارته » فانه أبدى ترحيبه بالوزارة الجديدة ، مع

---

(٢٢٠) على شلبى : مصر الفتاة ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ (نقلا عن تقارير البوليس السياسى) ٠

(٢٢١) Jankowski, J., Egypt's Young Rebels, p. 36.
(وقد نقل الرأى عن هيوارث دن) ٠

(٢٢٢) Jankowski, Op. Cit., pp. 26-27.

(٢٢٣) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٢٠ ٠

تأكيده على فكرة أن على ماهر هو الذى جعل محمد محمود بطل الانقلاب سياسة الانشاء وسيرها على منوال الوزارات السابقة ، وقد طالب أحمد الاخير (٣٢٤) . ثم توعد مصطفى الوكيل الوزارة بالحرب بعد عجزها فى حسين الوزارة بالاستقالة لأنها برهنت « عن عجزها المخيف » وكان ذلك فى معرض دفاعه عن حقوق الفلاحين ، ونتيجة قيام مصر الفتاة بتحطيم أماكن اللهو والمراقص وغيرها ، قبضت السلطات على أحمد حسين وأودعته السجن ، ثم منعت اجتماعا لشعبة الاسكندرية فى ٢١ مايو ١٩٣٩ (٣٢٥) ، بينما كانت صحيفة السياسة تنتقد محاربة الحكومات السابقة لمصر الفتاة فيما سبق ، ولم تنته معارك مصر الفتاة مع وزارة محمد محمود الأخيرة الا باستقالة الوزارة فلم تعد مصر الفتاة ترى ضرورة للنضال مع حزب قد ترك السلطة فى الوقت الذى تولاها فيه على ماهر صديق مصر الفتاة وعضدها .

* * *

أما عن العلاقة بين حزب الاحرار الدستوريين وجماعة الاخوان المسلمين، فلسنا نبالغ كثيرا اذا قلنا أن المنطلق الفكرى لهذه الجماعة ولحزب الاحرار كان واحدا ، بحكم انتمائهما فى البداية لتيار الشيخ محمد عبده ، والذى انتهى الى اتجاهين أساسيين أحدهما اختار الطريق العلمانى الصرف والذى بدأ بحزب الامة وانتهى الى حزب الاحرار ، والآخر سار فى اتجاه سلفى دينى بدأ برشيد رضا وجماعة المنار انتهى الى الاخوان المسلمين . ولكن هذين الاتجاهين بلغا حد الصدام فى مرحلة من مراحل تاريخ مصر المعاصرة ، ولعل عودة مفكر حزب الاحرار الاول ، الدكتور هيكل ، منذ الثلاثينات الى الاتجاه الدينى التى تمثلت فى دراساته الدينية التى عالج فيها تاريخ وتراث الاسلام معالجة عصرية ، هو الذى شجع الشيخ حسن البنا على أن يطلب من مؤلف «حياة محمد» ـ وقد التقيا فى رحلة حج على ظهر باخرة عام ١٩٣٦ ـ أن يعضد جماعة الاخوان المسلمين بل أكثر من هـذا طلب اليه أن يقبـل

---

(٣٢٤) المصدر السابق ٤ ، ١٩٣٨/٧/٧ ، ٧/١٤ ، ١٥ ، ١٩٣٨/٩/١٩ .

(٣٢٥) على شلبى : مصر الفتاة ، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠ ، مصر الفتاة ٩ ، ١٤ يناير ١٩٣٩ .

رئاستها ، وان كان هيكل قد اعتذر له بان اعماله فى التاليف وفى السياسة لاتدع له مجالا لقبول ذلك (٢٢٦) ، ولعل السبب الرئيس فى ذلك ان لتجاه هيكل وزملائه فى معالجة الموضوعات الدينية كان يختلف تماما عن اتجاه الجماعة ، من حيث الايمان بالثقافة العصرية والمؤثرات والمناهج الاوربية فى الفكر وغير ذلك ، وربما كان البنا يطمع فى أن يجذب هيكل الى جماعته ولكنه لم ينجح على كل حال · ومنذ تكونت جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٨ لم يهتم حزب الاحرار أو صحفه بالجماعة على اعتبار أنها مجرد جماعة دينية لاتتصل بالعمل السياسى من قريب،بالاضافة الى أن هذه الفترة كانت بمثابة ، « عقد التكوين » والاستقرار بالنسبة للجماعة ، واذا كان الاتجاه السياسى للاخوان قد انتابته تغييرات عديدة مما جعل أحد الكتاب (٢٢٧) ، يعتقد أنهم انصرفوا عن أهداف تنظيماتهم وأفكارهم التى طرحوها ، فان فى ذلك شىء من المبالغة لان التغير الذى انتابهم حقا منذ عام ١٩٣٨ أنهم أرادوا تنفيذ ذلك من خلال الاتصال بالدوائر الحاكمة ·

ولعل أول مرة ذكرت فيها أخبار الجماعة فى صحيفة حزب الاحرار الدستوريين كانت فى ١٣ أبريل ١٩٣٨ ، عندما غطت الصحيفة اخبار مؤتمر الجماعة « حضره زهاء ثمانمائة نفس وألقى فيه الاستاذ البنا كلمة قيمة وتبعه الطالب الاديب عبد الحكيم عابدين وتلى على الحاضرين اقتراحات وطلب اليهم اقرارها وهى : ان الشريعة الاسلامية اصلح قانون عالمى ومن ثم سوف تطالب الحكومة بالعمل على تنفيذها ، وكذا مطالبتها بالغاء البغاء الرسمى ومحاربة السرى منه ، وتحريم الخمر واهمال الترخيص بمحالها ومقاومة التبرج ، ثم مطالبتها بجعل التعليم الدينى مادة أساسية فى معاهد التعليم ، وتدريب الشبان الموظفين عسكريا فى أوقات فراغهم » (٢٢٨) ·

---

(٢٢٦) هيكل : مذكرات جـ ١ ص ٤٠٣ ، عن علاقة الاخوان بتراث محمد عبده انظر : Mitchell. R., The Society of Muslim Brothers pp. 321-323 and Harris, Ch. Ph, Nationalism and Revolution in Egypt pp. 127-137.

(٢٢٧) Harris, Nationalism and Revolution in Egypt; p. 179.

ويضيف أن العديدين من الساسة تبنوا استخدام الجماعة فى اغراضهم وضد خصومهم·

(٢٢٨) السياسة ١٣/٤/٣٨ (اجتماع الاخوان المسلمين) ·

وقد تبع ذلك نزول الاخوان المسلمين الى ميدان العمل السياسى بشكل مباشر ، حين أصدروا مجلة النذير ـ السياسية ـ فى مايو ١٩٣٨ ، أى فى عهد محمد محمود ، وقد دعا الشيخ البنا فى عددها الاول الى مخاصمة جميع الاحزاب فى الحكم وخارجه مخاصمة شديدة « ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ، فاما ولاء واما عداء » (٣٢٩) ، وقد نفى البنا أن لجماعته أية صلة بالاحزاب أو الجماعات السياسية ، وقد قيل ان النحاس ومحمد محمود حاول كل منهمـا ان يجذب الجمـاعة الى حزبه (٣٣٠) ، لقد رأت الجماعة بعد أن استكملت تنظيماتها وأجهزتها وعرضت أفكارها ، أن تثبت لها « وجودا سياسيا » يحقق أهدافها وبرامجها ، ومن ثم كان طبيعيا أن يذكر البنا أن « لهم فى جلالة الملك المسلم ايده الله املا محققا » ولم تن النذير عن التذكير بأن الاخوان ليسوا حزبا من الاحزاب يؤيد أو يعارض تبعا لمصلحة حزبية أو جريا وراء منفعة شخصية ولكن الاخوان دعوة اسلامية محمدية (٣٣١) ، وهناك من يفسر هذا الموقف على اعتبار نظرة الاخوان للاحزاب النابعة من اعتبارات علمانية ، ترى ان هذه الاحزاب وقياداتها تمثل ادوات للاستعمار الثقافى (٣٣٢) هذا بالاضافة الى أنها رأت أن ارتباطها بأى حزب سياسى سوف يجرها الى عجلته مما يبعدها بالفعل عن أهدافها ، لكن هذا لايعنى أن الجماعة كانت تستنكف التعامل مع الاحزاب القائمة ، أو أنها قاطعتها ، بل راحت تتصل بمن فى السلطة منها لتطالبه بتحقيق برامجها ، ولعل مهادنة الجماعة لوزارة محمد محمود (١٩٣٨) يرجع الى أن هذه الوزارة حين استصدرت قانون حظر الجمعيات السياسية ذات التشكيلات العسكرية فى مارس ١٩٣٨ وكذا اصدارها قانونا بتحريم انتماء الكشافة الى الجماعات السياسية ، فان ذلك كله لم يمس جوالة الاخوان المسلمين ، الامر الذى شجع الجماعة على الاستمرار فى اتجاهها

---

(٣٢٩) حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ١٤٦

(٣٣٠) زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون ص ٨٩

(٣٣١) البنا : المصدر السابق ص ١٤٧ ، ٢٥٨ ، وتضيف **Harris** عاملا جديدا لاشتغال الاخوان بالسياسة يتمثل فى حوادث فلسطين ٣٧ ـ ١٩٣٩ ، انظر .
Harris, Nationalism and Revolution in Egypt, p. 179.

(٣٣٢) **Mitchell, R. Op. Cit., pp. 218-219.**

الجديد ومن ثم شرعت النذير فى مطالبة الحكومة بتنفيذ اهـداف الاخوان المسلمين ، وقد انتقد صالح عشماوى خطاب العرش « الذى لم نسمع فقرة واحدة به عن الاسلام ، ولم نظفر بتصريح أوتلميح عن اصلاح اجتماعى ، ولو باسم الفضيلة » كما انتقد تصريح الحكومة باقامة مدينة للملاهى عمادها الخمر والميسر ، وسأل رئيس الوزارة الذى « نشأ فى صعيد مصر المحافظ على عاداته وتقاليده والحاج هيكل باشا صاحب حياة محمد وفى منزل الوحى ، كيف رضى بهذا الفجور ؟ » ثم لم يلبث الاخوان أن قدموا الى رئيس الوزراء مذكرة تتضمن مطالبهم المتعلقة بمنع الحفلات الخليعة التى يختلط فيها النساء بالرجال ، وامتناع الوزراء وكبراء الدولة عن ارتياد الملاهى والاندية وأن يكفوا عن نشر صور سيداتهم فى الجرائد والمجلات ، وأن يصلحوا منابع الثقافة العامة وهى المدارس والصحف والمطبوعات والسينما وأن يعملوا على صبغ القانون بالفكرة الاسلامية ٠٠ الخ (٢٣٣) ٠ ولما لم تصغ الحكومة سمعا لمطالب الاخوان ، حيث كانت منشغلة بصراعها مع على ماهر ، أبدى الاخوان يأسهم منها واتهموا رئيسها بأنه ماكاد يجلس على كرسى الحكم حتى تنكر لآمال المسلمين وأنه لايهمه الا أن يفوز بثقة الاجانب واليهود والانجليز، ولما دخل السعديون وزارة محمد محمود وأشيع أن حزب الاحرار سيتحد مع الهيئة السعدية هاجم الاخوان ذلك وكتب صالح عشماوى بأنه قد اتحدت أحزاب الشيطان فمتى يتحد أنصار الله ؟ (٢٣٤) ، وواصلت النذير هجومها على وزير المعارف ، الدكتور هيكل ، فتحدثت عن خروج الطالبات عن حد الاحتشام اللائق بكرامة معاهد العلم ، وعن الالحاد الفكرى بالجامعة المصرية، وذكرت أن جاه المنصب أنسى الوزير ما عاهد الله عليه ، وابدت خيبة أملها فى اصلاح التعليم على يديه واتهمته بأنه ترك لطه حسين « المريض العقلية » كل شىء يتعلق بمناهج التعليم فأخذ يبدل ماشاءت له شهواته وأطماعه (٢٣٥)،

---

(٢٣٣) النذير ، عدد ٢ فى ٦ ربيع الثانى ١٣٥٧ هـ ثم ٢٦ في ١٤ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ ٠

(٢٣٤) النذير ، عدد ٩ فى ٢٧ جماد أول ثم عدد ٢٦ في ٢٩ رمضان ١٣٥٧ هـ

(٢٣٥) النذير عدد ٤ فى ٢٢ محرم ١٣٥٨ هـ (بناتك ياهيكل ،) عدد ٦ فى ٦ صفر ١٣٥٨ هـ (حول الالحاد الفكرى) عدد ٢٢ فى ٢٩ جماد أول ١٣٥٨ هـ =

ولم تكف صحيفة النذير يدها عن وزارة محمد محمود الى أن استقالت فشيعتها غير آسفة لانها لم تحقق « الحكم الصالح ولم تف باغلب وعودها للتمكين من الاسلام ، ولم يكن لحكومة يتولى الأمر فيها وزراء شيوخ ، تنقصهم جراة الشباب وروعة الفتوة تربوا فى أحضان الاستعمار ، أن تفعل اكثر مما فعلت » وان كانت قد حمدت للوزراء حين كانت تنتقدهم انهم لم تاخذهم العزة بالاثم وأنهم كانوا يستحون من الحق (٣٣٦) وهكذا لم يحقق حكم الأحرار الدستوريين ما اراده الاخوان ، ولم يكن بوسعهم أن يفعلوا ذلك حقا ، والذى يتولى شئون تلك المطالب فى الوزارة رجل يرى الاصلاح من طريق يبدو مناقضا لما أراده الاخوان ٠ بالاضافة الى أن الاخوان المسلمين فى تلك الفترة قد التصقت بهم شبهة الاتصال بعلى ماهر (٣٣٧) عدو الاحرار الدستوريين آنئذ ، الأمر الذى قد يفسر ، من وجهة نظر الدستوريين ، تورط الاخوان فى المسائل السياسة بشكل مباشر ، على انه ربما يكون دسيسة من جانب القصر وعلى ماهر ، كذلك فان تعجلهم الاصلاح الخلقى للمجتمع ، بمنطقهم ، لم يكن ليؤتى ثماره بالسرعة التى أرادوها ، وفى شكل قرارات حكومية ، فذلك أمر يحتاج الى مدى أبعد من ذلك ٠

* * *

= (هيكل بين الامس واليوم) وحول موقف الاخوان من وزير المعارف ، أنظر : زكريا سليمان : المرجع السابق ص ٦٥ ــ ٣٦٦ ،
Mitchell, Op. Cit., pp. 285-286.

(٣٣٦) النذير عدد ٢٧ فى ٦ رجب ١٣٥٨ هـ
(٣٣٧) Heyworth-Dunne, J. Religious and Political Trends in Modern Egypt, p. 27.

الفصل الخامس

(القسم الثانى : ١٩٣٩ ـ ١٩٥٣)

- بين المعارضة والحكم ٣٩ ـ ١٩٤٢
- فى معارضة حكومة الوفد ٤٢ ـ ١٩٤٤
- فى حكومات الائتلاف ٤٤ ـ ١٩٤٩
- فى المعارضة ٤٩ ـ ١٩٥٢
- الحزب وثورة يوليو ١٩٥٢

كان من المنطقى الا يفكر الاحرار الدستوريون فى الاشتراك فى مشاورات تاليف وزارة على ماهر ، وقد عهد اليه الملك بذلك فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ولكن يبدو أن أغلبيتهم فى البرلمان قد دفعت بهم الى الدخول معه فى مساومة حول المناصب الوزارية ، مما يؤكد حرصهم الشديد على البقاء فى السلطة ، وكان على ماهر يدرك هذه الحقيقة لديهم حتى أنه اراد أن يملى عليهم ارادته ، فطلب الى أحمد خشبة أن يقبل وزارة الصحة ، وكان دائما وزيرا للعدل ، ففهم الاحرار من ذلك أن على ماهر راغب عن مشاركة خشبة فى الوزارة (١) ، ثم عرض عليهم أن يشترك عبد القوى أحمد وزيرا للاشغال ، ولم يكن آنئذ حرا دستوريا فلم يقتنعوا ، كما أنه رفض ترشيحهم لاحمد عبد الغفار . فرفضوا هم ايضا ترشيحه لهيكل وزيرا للدولة لشئون مجلس الشيوخ (٢) ، واخيرا عرض عليهم أن يشترك الهلباوى وعبد المجيد صالح ، ولم يكونا قد اشتركا فى وزارة من قبل ، حينئذ رأى الحزب أن ذلك ينطوى على تجريح للوزراء الدستوريين فى الوزارة السابقة ، بالاضافة الى عدم قناعتهم باشتراك اثنين فقط منهم فى الوزارة على اعتبار أن ذلك لا يعتبر

---

(١) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ١٦٤

(٢) المصرى ١٨/٨/٣٩ (لماذا رفض الاحرار ؟) .

تمثيلا للحزب (٣) • وعلى هذا قرر الاحرار الدستوريون بعد عنت الا يشتركوا فى الوزارة ، وكان محمد محمود قد نصحهم بذلك منذ البداية ، بعد أن لمسوا اصرار على ماهر على أن يحتفظ بالوزارات الرئيسية لرشحيه (٤) ،

وبالرغم من اعلان الاحرار الدستوريين فى اول الامر أنهم سيتعاونون مع الوزارة فان موقفهم غير المعلن كان على العكس من ذلك لانهم لم ينسوا عداوة على ماهر بالاضافة الى استهانته بهم عند مشاورات تأليف الوزراة ، لذا رفضوا التعاون معه ، بل وقفوا ضد وزارته فى مجلس الشيوخ وأكثر من ذلك تقربوا للوفد بهذا الخصوص ، وخير دليل على ذلك احراج الحكومة بالالحاح عليها لتطلب من الحكومة البريطانية شراء القطن المصرى كله ، وكان يمثل مشكلة بالنسبة لمصر (٥) • وكذلك كان شأن معركة رئاسة مجلس النواب حيث أيد الاحرار الدستوريون ترشيح بهى الدين بركات ، بينما كان الدكتور ماهر هو مرشح الحكومة للرئاسة ، والذى فاز بتأييدها بالفعل مما عجل بظهور الخلاف بين نواب الحزبين الدستورى والسعدى ، ودفع بمحمد محمود الى الاتصال بالوفد للاتفاق معه ، وقد حدثت بالفعل مشاورات وان لم يتم خلالها التوصل الى اتفاق ، فقد رفض الوفد تماما أن يشترك فى أيه وزارة ائتلافية (٦) • وهكذا بدأ حزب الاحرار يتقرب للوفد لمقاومة وزارة على ماهر ويؤكد هذا الامر رسالة بعثها محمد محمود الى السفير البريطانى ـ وقد فعل النحاس باشا نفس الشىء ـ يطلب اليه فيها أن يختفى على ماهر على وجه السرعة ، وقد علق لامبسون على ذلك لحكومته بقوله « أنه ليس هناك ادنى شك فى أن على ماهر غير متعاون ولا يصح الاعتماد عليه ولايمكن بقاءه فى الوزراة أكثر من ذلك (٧) ، فما لبث السفير أن فوض من قبل حكومته

---

(٣) هيكل : منكرات جـ ٢ ص ١٦٥ •

(٤) F. O. 407/223, No. 11, Bateman to Hali, Aug. 25, 1939.

انظر تعليق صحيفة الوفد المصر ى فى ١٨/١/٤١ عن عدم اشتراك الاحرار فى الحكم

(٥) F.O. 407/223 No. 43, Lamp. to Hali. Nov. 8, 1939.

(٦) وهيكل : مذكرات جـ ٢ ص ١٧٢ (ويروى قصة مضايقة الحكومة بشأن اعلان الاحكام العرفية) •

(٦) F.O. 407/224, No. 12, Lamp. to Hali, Feb. 7; 1940.

(٧) F.O. 407/224, No. 51, Lamp. to Hali, June, 15, 1940.

للتشاور مع محمد محمود والنحاس من خلال وسيط ، فيمن سيخلف على ماهر ، ثم استقر رأى السفير اخيرا على أن ينصح الملك بالتشاور مع محمد محمود ، باعتباره زعيم المعارضة البرلمانية ، والنحاس باعتباره زعيم أكبر حزبى شعبى ، وان يتبع نصيحتيهما (٨) ٠

وهكذا أدى موقف على ماهر بالدستوريين الى التآمر على قلب نظامه حتى ولو بدا على ماهر معارضا لرغبات السفير فيما يتعلق باجراءات الحرب ومطالب انجلترا من مصر بشأنها ، كما أن نجاح على ماهر فى جذب السعديين الى وزارته قد دفع بالدستوريين الى معسكر الوفديين ، وهم خصوم الأمس ، الامر الذى يفسر الاطار الذى كانت تتحرك فيه معارضة حزب الاحرار ، وعلى أى أساس كانت تقوم محالفاته ، بالاضافة الى المفارقة التى استبانت باعلان الحزب تأييده للوزارة غداة تأليفها ، ثم عجز نوابه عن تأييدها ، بل ومعارضتها ، وبقائهم فى المجلس لايجرؤن على اتخاذ الموقف الذى يتفق مع موقف حزبهم الحقيقى من الوزارة ٠

ازاء توالى الضغط البريطانى لاخراج على ماهر من الحكم قبل الملك استقالته فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ وكلف فى نفس اليوم واحدا من الذين رشحهم السفير لرئاسة الوزارة وهو حسن صبرى باشا ، فألفها من حزبى البرلمان، ووافق الدستوريون على العودة الى الحكم فخرجوا بذلك عن الموقف المتناقض الذى وقفوه من وزارة على ماهر ، ودخل أربعة وزراء من الاحرار فى الوزارة الجديدة ، وان لم يتولوا مناصب وزارية هامة ، وهم هيكل وزيرا للمعارف، أحمد عبد الغفار وزيرا للزراعة ، مصطفى عبد الرازق وزيرا للاوقاف ، ثم عبد المجيد صالح وزيرا للدولة ، ولما كانت مراكز الوزراء السعديين الاربعة تفضل مراكز زملائهم الدستوريين فقد أثار الاخيرون أزمة وطالبوا رئيس الوزارة بابعاد النقراشى عن وزارة الداخلية واسنادها الى وزير مستقل ، اذا ما اراد أن يحتفظ بالدستوريين فى وزارته فوعدهم بذلك (٩) ، وبالفعل

---

(٨) F.O. 407/224, No. 54, Lamp. to Hali, June, 16, 1940.

وحول موقف الانجليز من وزارة على ماهر انظر : لاشين ، اضواء على وزارة على ماهر ص ٥٢٥ _ ٢٦٤ ٠

(٩) هيكل : منكرات جـ ٢ ص ١٩١ _ ١٩٢ ، وقد استقال حفنى من الحزب على اثر عدم اشتراكه فى تلك الوزارة ٠

طلب الى النقراشى أن يتولى وزارة الدفاع فأبت الهيئة السعدية التى طلبت نقله الى وزارة المالية ، فلم ير حسن صبرى بدا من الاستجابة (١٠) ، ولم يشأ رئيس الوزراء لدخال دسوقى اباظة فى وزارته نتيجة موقف قديم بينهما منذ انتخابات عام ١٩٣٨ (١١) ٠

وهكذا قبل الدستوريون ، ولهم أغلبية نسبية فى البرلمان ، الاشتراك فى وزارة يرأسها مستقل ، ويمثل المستقلون نصف أعضائها تقريبا مما يجعلها فى الواقع وزارة غير برلمانية ، وان حظيت بتاييد البرلمان ، كذلك لم يشترك رئيس الاحرار الدستوريين فى هذه الوزارة لأنه كان يصارع المرض ٠ ولم يقدر لهذه الوزارة أن تستقر فى الحكم منذ تولت ، حتى لقد أشيع أن رئيسها قدم استقالته الى الملك فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٠ ، وأشيع كذلك أن النحاس باشا سوف يظهر فى الصورة من جديد (١٢) ، وقد لعب الدستوريون ــ بموافقة السعديين ــ نفس اللعبة لاسقاط حسن صبرى فكتب محمد محمود ، بحضور أحمد ماهر ، رسالة الى السفير البريطانى فى أول سبتمبر عام ١٩٤٠ ذكر فيها أن الدستوريين والسعديين سوف لا يستمران طويلا فى تلك الوزارة وأن حسن صبرى اذا اراد أن يظل فى منصبه فان عليه أن يواجه البرلمان الذى لن يقرر الثقة بوزارته ، ومن ثم سيكون بين خيارين : اما أن يحله ويجرى انتخابات جديدة ، أو أن يحكم بدون برلمان ، وفى الحالة الاخيرة سيكون مؤيدا من جانب الملك ، مما يخلق وضعا خطيرا فيما يتعلق بالشئون الخارجية حيث ستتعامل السفارة البريطانية مع رئيس وزراء غير برلمانى (١٣) ، ولكن يبدو فى تقديرنا أنه كان للوزراء الدستوريين

---

(١٠) F.O. 407/224, No. 112, Lamp. to Hali. Aug; 27; 1940.

(١١) من حديث الاديب ثروت اباظة لنا حيث ذكر أن حسن صبرى طلب الى والده ترشيح أحد اقربائه ولكنه اعتذر لان هناك مرشحان أحدهما دستورى والاخر سعد يلقى نفس الدائرة فاسرها حسن صبرى فى نفسه ٠

(١٢) F.O. 407/224, No. 112, 114, Lamp. to Hali, Aug. 27, 29, 1940.

(١٣) F.O. 407/224, No. 116, Lamp. to Hali., Sept. 2, 1940.

اتجاها يختلف عن اتجاه رئيسهم فقد رفضوا الاستجابة لطلبه حين أمرهم بالاستقالة من الوزارة،بعد أن نسق هذا الامر مع الدكتور ماهر الذى كان طامعا فى تولى الرئاسة بعد اسقاط الوزارة ، نتيجة لموقفها من مسألة اعلان الحرب على المحور (١٤) ، وبينما كان ذلك موقف رئيسا الحزبين فان الثقة لم تكن متوفرة بينهما تماما ، فقد غضب السعديون لنقل النقراشى ارضاء للدستوريين، ثم جاءت مناسبة عدم استجابة مجلس الوزراء لاعلان الحرب طبقا لرغبة الوزراء السعديين ، الذين انسحبوا من المجلس وقدموا استقالاتهم فلم يأبه بذلك الوزراء الدستوريون ، ولا رئيس الوزارة الذى استصدر امرا فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ بقبول استقالة السعديين محدثا به تعديلا فى الوزارة ، وكان نصيب الدستوريين منه نقل عبد المجيد صالح الى وزارة التموين ، وطلب رئيس الوزراء الى الدكتور هيكل كتابة مشروع خطاب العرش فأعده (١٥) ، ثم ذهب به حسن صبرى الى البرلمان حيث كان ينتظره قدره ، فلما يكد يشرع فى تلاوته حتى فاجأته نوبة قلبية انتقل على اثرها الى الرفيق الاعلى ٠

رشح القصر حسين سرى باشا لتأليف الوزارة ، بموافقة السفير ، فألفها فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ بنفس وزرائها السابقين تقريبا ، عدا بعض تعديلات طفيفة ، ودخل هيئتها وزير دستورى خامس هو محمد عبد الجليل أبو سمرة (وزيرا للشئون الاجتماعية) وكان هذا ضجرا لفشله فى الحصول على منصب وزارى ، ويعتبر دخوله الوزارة ـ كما قال لامبسون ـ نهاية للانقسامات الحادة داخل حزبه ، الامر الذى يجعله مؤيدا قويا للوزارة (١٦) ، وعموما كان اختياره يمثل ارضاء لاغلبية حزبه فى البرلمان التى أصبحت الحكومة تعتمد عليها وحدها ، وقد حاول الدستوريون كسب رئاسة مجلس

---

(١٤) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ١٩٣ ، آخر ساعة ٢٩/٩/٤٠ (السعديون يطمعون فى تأييد الدستوريين) ٠

(١٥) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٢٠٢

(١٦) F.O. 407/224, No. 159, Lamp. to Hali. Nov. 16, 1940.

وقد ذكرت المصور فى ٢٢/١١/٤٠ أن الدستوريين طلبوا ادخال وزيرين جديدين ورشحوا ستة ليختاروا منهم وهم خشبة ـ رشوان ـ دسوقى اباظة ـ ابو سمرة ـ حفنى محمود ـ حامد العلايلى ٠

النواب فرشحوا دسوقى أباظة ضد احمد ماهر ، ولكن فاز بها الاخير (١٣٠ الى ١٠٩ صوتا) ، ويبدو ان سرى باشا قد مد يده للسعديين ، عن طريق المستقلين من أنصاره سرا ، حتى يبدأ صفحة جديدة مع النواب السعديين ، وقد عبر عن سروره من النتيجة (١٧) ، مما اغضب حـزب الاحـرار الذى لاحظ عن قرب أن سرى بدا يتقرب من السعديين .

وبتوالى الأزمات على الوزارة من جراء تعقد الموقف الدولى واقتحام القوات الألمانية ـ الايطالية للحدود المصرية خلال أبريل ومايو ١٩٤١ ، الأمر الذى خلق لدى الأحرار الدستوريين احساسا بأنهم قد أصبحوا وحدهم فى مواجهة التيار ، ومن ثم طالبوا بعمل قومى أو بتحقيق وحدة قومية ، وان اشترطوا الا يكون هناك محل للحديث عن الاغلبية أو الاقلية (١٨) . وقد دعا الملك زعماء الاحزاب لتشكيل حكومة قومية وكان رد الوفد على هذا بأن طرح مصطفى النحاس اختيارين ، أولهما : تشكيل حكومة ائتلافية تحت رئاسته وثانيهما حكومة محايدة تحت رئاسة سرى أو أى رئيس مستقل على أن تؤيدها الاحزاب ثم يحل البرلمان فى الحالتين ، ولكن رفضت الاحزاب اللاوفدية ذلك بالطبع (١٩) ، أما الاحرار الدستوريون الذين بدأ الانقسام يدب فى صفوفهم مما أضعفهم بعد وفاة رئيسهم القوى محمد محمود فى يناير ١٩٤١ ، فثمة فريق منهم لم يستسغ تعيين عبد العزيز فهمى رئيسا للحزب ، كما أن فريقا آخر ظن أن تعيينه جاء بضغط من القصر الامر الذى سوف يجعل حزبهم حزبا من أحزاب القصر (٢٠) ، وقد ذكر لامبسون فى تقرير له أنه لم ير بدا من الاستعانة بالاحرار الدستوريين فأدخل وزيرين آخرين منهم الى الوزارة على أمل كسب تأييد أقوى من جانب الحزب ، وكان هذان الوزيران هما رشوان محفوظ ودسوقى أباظة « الذى كان منذ فترة طويلة متعطشا لمنصب وزارى» ، ولكن هذا التعيين لم يقو الوزارة على كل حال ، سواء فيما يتعلق بالرأى

---

(١٧) F.O. 407/224, No. 160, Lamp. to Hali. Nov. 18, 1940.

وقد ذكر ثروت أباظة أن سبب هزيمة والده هو انفضاض رشوان محفوظ عن تأييده حيث انسحب بخمسة عشر نائبا من الجلسة عند التصويت .

(١٨) السياسة الاسبوعية ٢٢/١١/٤٠ خطاب هيكل فى عيد الجهاد .

(١٩) F.O. 407/225, No. 19, Lamp. to Eden; Sept. 23, 1940.

(٢٠) F.O. 407/225, No. 8, Lamp. to Eden, April, 29, 1941.

العام أو البرلمان حيث قوبل تعيين رشوان محفوظ بانتقاد شديد ، كما أن عبد العزيز فهمى طلب الى رئيس الوزراء أن يعزله لتاريخه غير المشرف ، مما حدا بسرى باشا أن يقدم انذارا شبه نهائى للاحرار الدستوريين بان يحلوا مشاكلهم ويرتبوا موقفهم فيما بينهم ، وقد علق السفير البريطانى على ذلك بأن هذا التهديد سوف يدفع الاحرار الدستوريين نحو السعديين مما يعنى طردهم من الحكم (٢١) ٠

عرض سرى من جديد على الهيئة السعدية دخول وزارته فقبلت ، فأعاد تشكيلها من جديد فى ٢١ يوليو ١٩٤١ « ليشترك فيها من يستطيع أن يمثل الاغلبية فى البرلمان » وكان نصيب حزب الاحرار فى التشكيل الجديد خمسة مناصب وزارية ، الجديد فيها هو تولى الدكتور عبد الرحمن عمر ، شقيق عبد العزيز فهمى ، وزارة التجارة والصناعة (٢٢) ٠

وجاءت ازمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية ، التى طرحها سرى على مجلس الوزراء فى يناير ١٩٤٢ وطلب مصطفى عبد الرازق وهيكل تأجيلها للدراسة ولكن سرى أصر على طرحها للتصويت ، فامتنع الوزيران الدستوريان عن الاشتراك فى التصويت بينما وافق بقية الوزراء علـى قطع العلاقات مع حكومة فيشى من هذا يتبين أن الوزراء الدستوريين لم يقفوا موقفا واحدا داخل مجلس الوزراء مما يدل على عدم تنسيق مواقف الحزب ، ولا نستبعد أن لرفض هيكل وعبد الرازق الاشتراك فى التصويت صلة بالقصر فقد روى الاول كيف كان يتحدث مع صديقه أحمد حسنين رئيس الديوان ــ وكان هيكل قد اقترح تعيينه فى هذا المنصب ــ فى هذه المسألة التى أغضبت الملك وأنه فهم منه أن وزارة سرى لن يكون لها حظ من البقاء (٢٣) ، وكانت قد سبقت هذه المسألة ازمة ساهمت فى تعجيل الاطاحة بالوزارة ، تتعلق باستقالة عبد الحميد بدوى من وزارة المالية بعد اتهامه بالتورط فى أمور تتعلق بالمحاباة

---

(٢١) F.O. 407/225, No. 10, Lamp. to Eden, Sept., 23, 1940.

(٢٢) فؤاد كرم : النظارات ص ٤٠٤ ، يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٤٢٩ ٠

(٢٣) هيكل : مذكرات جـ ص ٢٠٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ٠ ثم محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ص ١٥٥ ــ ١٥٦ ٠

فى وظيفته ، بشكل ادى الى الفساد (٢٤) ، وقد نتج عن استقالته صراع على المنصب الهام بين حزبى الوزارة ، يلى ذلك أزمة هروب عزيز المصرى مع ضابط آخر بطائرة حربية ، واندلاع المظاهرات فى ارجاء البلاد بسبب تقدم رومل الى العلمين ، حيث بات مركز وزير الخارجية دقيقا للغاية ، يضاف الى ذلك كله استئناف هجوم الوفد على الوزارة،وحدوث مظاهرة كبيرة ضدها « اشترك فيها بعض الكبراء » (٢٥) ، عندئذ لم ير سرى بدا من تقديم استقالة وزارته بعد أن حاصرتها كل تلك المتاعب ، وبعد أن فقدت تأييد الملك وعطف الانجليز ٠ وقبل أن يقدم استقالته اتصل به السير ما يلز لامبسون يسأله عمن يقترحه خليفة له،على اعتبار أنه لا يوجد رئيس وزراء يستقيل الاوفى ذهنه من سيخلفه ، فاقترح سرى اسماء ثلاثة هم : بهى الدين بركات ، الدكتور هيكل ثم احمد ماهر ، فعلق السفير ضاحكا وقال لسرى لابد وأنك تهزل ، ذلك أن بركات لايمكن أن يصلح أبدا وهيكل لايعتد به ، أما أحمد ماهر فهو خارج اللعبة ، ثم انه مصاب بأزمة قلبية (٢٦) ٠

وهكذا كان الدكتور هيكل أحد الثلاثة المرشحين لتولى الوزارة وان كان السفير قد استبعدهم جميعا وعاد ليسأل حسين سرى عن الحل فأجابه الاخير على الفور بأنه ليس هناك بد من مواجهة الملك باستدعاء الوفد ، فرد السفير بأن تلك هى النتيجة التى توصل اليها هو أيضا ، وأنه بعد نصف ساعة من تقديمه استقالته سوف يطلب رؤية الملك فاروق ، ويطلب اليه أن يبعث فى استدعاء النحاس باشا وأضاف أن الملك لو رفض فان ثمة نتائج محزنة سوف تترتب على ذلك ، فعلق سرى بأن تلك هى فرصته الوحيدة ليحافظ على عرشه (٢٧) ، وطلب السفير من أحمد حسنين رئيس الديوان أن يرتب له لقاء مع الملك بيد أن حسنين أثار بعض الصعوبات وذكر أن هذا اللقاء سوف يؤثر فى الرأى العام نتيجة للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، وأضاف أن ثمة محاولات تجرى لتأليف وزارة قومية ، فعلق

---

(٢٤) F. O. 371/31566, Weekly Information, Lamp. 4/1/42

(٢٥) الاساس ١٥/١/٤٨ ، لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى ص ١٧٥ – ١٧٦

(٢٦) Evans, (ed.). Killearn Diaries. p. 199.

(٢٧) F.O. 371/31566, From Lamp. to F.O. Feb, 1, 1942

لامبسون بأنه سوف يكون من الخطورة بمكان اذا وجدنا أنفسنا أمام وزارة يرأسها علي ماهر ، وأبدى السفير اصراره على مقابلة الملك ، وكانت الازمة قد نوقشت بكاملها صبيحة ذلك اليوم - ٢ فبراير ١٩٤٢ - خلال اجتماع ضم وزير الخارجية البريطاني وقائد قوات الشرق الاوسط والسفير حيث ذكر خلال هذا الاجتماع ، أن الازمة تحركها عناصر معادية لبريطانيا للاستفادة من المتاعب التي تلقاها في الشرق الاقصى وليبيا « واننا اذا لم نثبت قوتنا الآن في هذا البلد فانه سيقع تحت نفوذ هذه العناصر » واتفقوا على أن يلتقي السفير بالملك ويخبره بأنـــه يجب أن تكون هنـــاك حكومة مخلصة للمعاهدة ، قادرة على تطبيقها نصا وروحا ، وأن تكون حكومة قوية قادرة على كسب تأييد شعبي ، وان ذلك لايعني سوى استدعاء النحاس باشا زعيم الأغلبية ، والتشاور معه حول تأليف الوزارة ، وأنه يجب أن يتلقى منه ردا غدا ظهرا ، والافان جلالة الملك سوف يكون مسئولا شخصياً عن مخالفة ذلك (٢٨) .

ترتب على ذلك كله الأحداث التي أدت الى تولى النحاس باشا تأليف الوزارة المشهورة باسم وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ (٢٩) ، وقد روى الدكتور هيكل تطورات الحادث من وجهة نظر حزبه وكان أحد شهوده ، فذكر أنه طلب الى النحاس باشا عند عقد اجتماعهم بالقصر أن يرفض تأليف الوزارة

---

(٢٨) F.O. 371/31566, From Lamp. to F.O. Feb, 2, 1942

(٢٩) حول ٤ فبراير فى تاريخ مصر انظر على سبيل المثال :

Gabriel Warburg, Lampson's Ultimatum to Earuq, Middle Eastern Studies, Jan. 1975, pp. 24-32.

ثم انظر رواية هيكل فى مذكرات ج٢ص٢٢٧ ، كتاب محمد أنيس : ٤ فبراير فى تاريخ مصر ، جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، شهادات شهود الحادث فى كتاب : لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى ، تبرير لموقف الوفد وتحميل زعماء الاقلية مسئوليته انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة ٣٧ - ٤٨ القسم الثانى ص ١٩٤ - ٢١٨ وانظر : الملف السرى للحادث بالاهرام مايو ٧٣ ، ومذكرات محمد محمود خليل فى الدستور فى ١٥ ، ١٩ نوفمبر ٤٥ ، ثم رواية ابراهيم طلعت بالاهرام ١٩٧٣/٣/١٤ .

ولو دعاه الملك لذلك ، حتى لايكون الملك قد أكره على هذا ، ولكن النحاس أعلن أنه لايرفض الوزارة اذا عهد الملك اليه بها ، واستنتج هيكل من ذلك أن النحاس لاينكر على الانجليز حقهم فى التدخل ولا ينكر توجيههم انذارا للملك ، وأبدى اعتقاده بأن الانجليز لم ينذروا الملك الا باتفاقهم مع النحاس (٣٠) .

والحقيقة أن أحدا لايستطيع أن يعفى سياسيا مصريا من الاشتراك فى اتاحة الفرصة للسفير البريطانى لانتهاك حرية مصر وكرامتها على النحو الذى حدث ، فالنحاس باشا رفض تأليف وزارة قومية أو ائتلافية أو غير حزبية ، رغم أنه قد وافق على قبول تأليف مثل هذه الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٤٠ بشرط أن تجرى الانتخابات على نحو ما مر بنا ، وبالرغم من أن قبول تأليف مثل هذه الوزارة من جديد كان لايستبعد فيه أمر لجراء انتخابات جديدة • بالاضافة الى أن السفير البريطانى فى انذاره لم يشترط أن يؤلف النحاس وزارة وفدية صرفة ، كما أن زعماء الاقلية كانوا يخشون دائما أن يحل البرلمان الذى يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد الى انتخابات برلمانية حرصا على وضعهم ، بالاضافة الى ذلك كله ، فان تأليف الوزارة برئاسة النحاس قومية كانت أو وفدية لم يكن ليزيل آثار الانذار البريطانى كما أن القصر بخلافاته المتكررة مع سرى باشا ، ومحاولة التدبير لتأليف وزارة يرأسها على ماهر ، ضد ارادة الانجليز بل وفشله فى محاولات تأليف وزارة قومية فى ظل تأزم موقف الحلفاء على الجبهة الغربية وتغلغل جيش المحور الى منطقة السلوم وسيدى برانى ، كل ذلك اعطى السفير الانجليزى ، الذى كان يفتح عينيه جيدا على التطورات الداخلية ، مبررا للتدخل بشكل مباشر بحجة أن الازمة ستجعل مصر غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الواردة بالمعاهدة ، الامر الذى يخل بالمجهود الحربى للحلفاء كما أن اصرار السفير على النحاس بعينه ، رغم حجة الاغلبية ، يحمل معنى الرغبة فى تحدى القصر وتحجيم دوره ، ثم اليس لنا أن نتصور أن السفير أراد « تطويق » الوفد بوضعه فى السلطة خشية انتهازه فرصة ضعف الوزارة

---

(٣٠) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٢٢٥

ليصعد من نشاطه الذى يبدو عنيفا وقويا وهو فى المعارضة،الامر الذى قد يؤدى لنتيجة أسوأ بالنسبة لسير الحرب ؟

ومن فراش المرض أرسل رئيس الاحرار الدستوريين ، عبد العزيز فهمى ، رسالة احتجاج للسفير البريطانى لوقف حكومته خلال الازمة الاخيرة، حملها دسوقى أباظة ، سكرتير عام الحزب الى « سمارت » السكرتير الشرقى للسفارة فى ٧ فبراير ١٩٤٢ احتج فيها فهمى باسم الحزب على تصرفات السفير الانجليزى التى تجافى معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا (٣١) ، فلم تر السفارة بدا من استرضاء الحزب ، هو والحزب السعدى ، الذى كان رئيسه قد ارسل احتجاجا مشابها ، فأوفدت سمارت الى الدكتور هيكل ، الذى كان يتولى زعامة الحزب عمليا ، ووصف سمارت لقاءه بانه كان ودودا وأنه لم يرغب فى الحديث عن الماضى ، بل عن الحاضر والمستقبل ، وذكر له أن الوفد رفض تاليف وزارة قومية خلال مناقشة الانذار ، وأنه الآن أصبح فى السلطة ومن ثم سوف يهاجم الاحزاب الأخرى وسوف يعين لجنة وفدية لتقوم باجراء الانتخابات بشكل يبعد خصومه الذين لن يستطيعوا تجنب محاربته على أساس أنه جاء الى السلطة بطعنة انجليزية ، وتساءل : هل يتفق ومصالحنا أن يحدث مثل هذا الصراع ؟ ثم أضاف أنه كان ينبغى اغراء الوفد للتعاون مع الاحزاب الاخرى ، وقد أخبره سمارت أنه سوف ينقل هذه الآراء الى لامبسون ثم أضاف بأنه ليس واضحا بالفعل كيفية اقناع الوفد بتنفيذ اقتراحه (٣٢) ، ويبدو أن السفارة قد تدخلت فعلا لدى الوفد لترضية الاحزاب المعارضة ، فدارت المفاوضات مع الوزارة بهذا الصدد ، لكنها لم تنجح فقرر الدستوريون مقاطعة الانتخابات كما مر بنا ، واتخذ السعديون قرارا مماثلا (٣٣) . وفاز الوفد بالاغلبية وأعاد تاليف الوزارة ، فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بعد خلاف النحاس مع مكرم عبيد،

---

(٣١) F.O. 371/31568, Lamp. to F.O. Feb. 14, 1942.

(٣٢) F.O. 371/31568, British Embassy, Cairo, 14-2-1942.

يذكر هيكل فى مذكراته جـ ٢ ص ٢٥٠ انه لم يشترك فى السعى لاى تفاهم مع الحكومة

(٣٣) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ وعن موقف السعديين انظر :
محمد البورواع الشهيد احمد ماهر جـ ٢ ص ٢٨٧ ـ ٢٩٣ .

ذلك الخلاف الذى أفضى الى انشقاق مكرم وأصدقائه عن الوفد وتأليف « الكتلة الوفدية » (٣٤) ·

* * *

وهكذا أصبح الاحرار الدستوريون فى صفوف المعارضة مرة أخرى بعد أن اشتركوا فى الحكم لما يقرب من تسعة عشر شهرا فى الوزارات الثلاث الأخيرة ، مضت معظمها فى خلافات مع حلفائهم السعديين تارة ، ومع بعضهم البعض تارة أخرى ، غير أن معارضتهم هذه المرة صريحة وواضحة ، اكرههم عليها خصمهم التقليدى حين تربع فى السلطة مستندا الى أغلبيته التقليدية، فراحوا الى جانب معارضتهم لها فى مجلس الشيوخ على نحو مادر سفا ، يعارضونها أيضا على صفحات « السياسة الاسبوعية » ·

ذكر الدكتور هيكل فى خطابه السنوى فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٢ أن حزبه رفع خطابا الى الملك يتذمر فيه من الحكومة واجراءاتها واعتبارها الحكم مغنما ، وعاب عليها عدم تأليفها لجنة لبحث تبعات مصر ومسائل ما بعد الحرب ، وخلال الاحتفال تلى دسوقى اباظة نص الخطاب على الحاضرين (٣٥) ، ثم ادلى هيكل بعد ذلك بتصريح دعا فيه الى احلال الاعتبارات القومية محل الحزبية فردت عليه صحيفة الوفد بأن القومية قائمة فى الحكم فعلا ، معطلة من جانب المعارضة ثم وصفت دعوته بأنها « طعن مختف وسط باقة من الأزاهر » (٣٦) ، وجاءت أزمة الكتاب الاسود الذى وضعه مكرم عبيد متهما فيه الحكومة الوفدية بالفساد وعدم النزاهة فانضم

---

(٣٤) انظر كتاب يونان لبيب : الوفد والكتاب الاسود ، نص الكتاب الاسود فى المعهد الاسود لمكرم عبيد باشا ، رد الحكومة عليه بكتابها الابيض ، وكذا ملحق الكتاب الاسود ، وهو سلسلة فضائح جديدة تكشف عنها خطبة المجاهد الكبير فى ١٣ نوفمبر ، مطبوعة على الالة الكتابية ، وأنظر أيضا : كتاب جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم ويروى قصة الكتاب الاسود ويضم ملخصا له من ص ٤٣ حتى ٨١٠

(٣٥) أوراق الدكتور هيكل : غير منشورة ، الملف الاول ، خطبة نائب رئيس الحزب ·

(٣٦) الاهرام ١٩٤٣/١/١٤ ، تصريح هيكل باشا ، ثم المصرى ١٩٤٣/١/١٨ الدعوة الى القومية فى حديث رئيس الاحرار الدستوريين ·

مكرم ومجموعته الى صفوف المعارضة التى كونت جبهة من الاحزاب الثلاثة ـ الاحرار والسعديون والكتليون ـ وكان أول عمل مشترك لها هو تقديم مذكرة الى الملك فى ابريل ١٩٤٣ التمست فيها منه التخلص من الوزارة ، كما والت قيادات الجبهة اجتماعاتها لتنظيم خططها فى مواجهة الحكومة ، واصبح رئيس الاحرار الدستوريين داعية الى ائتلاف أحزاب المعارضة(٣٧).

وقد أتاح الوفد لخصومه فرصة قوية لمعارضته عندما قام بحـركة ادارية شملت تنقلات واسعة بين المديرين وكبار موظفى الداخلية فى الاقاليم، وكانت هذه الحركة موجهة ضد أحزاب المعارضة ، والجديد هنا أن رئيس الوزراء أمر باجرائها دونما اصدار قرارات ـ أى بالندب ـ ليتجنب تقديم قرارات تحتاج الى توقيع الملك ، وكانت الحركة تتضمن بشكل خاص ترقيات لاقارب النحاس باشا وحرمه ، ممن تمتعوا قبل ذلك باستثناءات كبيرة(٣٨).

وقد أرسل الدكتور هيكل الى رئيس الوزراء رسالة فى ٢٦ يوليو ١٩٤٣، يحتج فيها على تعيين خبير انجليزى للشئون الاقتصادية لان ذلك يمس استقلال مصر وينافى أحكام المعاهدة ، كما احتج على فصل مكرم عبيد من مجلس النواب بقرار من الاغلبية تحقيقا لرغبة رئيس الوزراء ، وذكر هيكل أن هذه سابقة خطيرة فى حياة البلاد النيابية ، ووصف مسلك رئيس الوزارة بأنه هو الدكتاتورية بعينها وقد دارت طيلة الصيف مفاوضات بين احزاب المعارضة لضمها فى حزب واحد ولكنها لم تنجح بسبب اعتراض الدكتور هيكل على ذلك ، فقد خشى من أن انضمامه لمثل هذا التجمع سوف يفقده فرصته ، كزعيم للاحرار الدستوريين، فى الوصول الى رئاسة الوزارة فى وقت قريب(٤٠).

---

(٣٧) يونان لبيب : الوفد والكتاب الاسود ص ١٠٣ ثم
F.O. 371/35534, Political and Economic, Weekly Report 22-28 April, 43.

(٣٨) F.O. 371/35534, Political and Economic Weekly Report, 13-19 May, 1943.

(٣٩) أوراق الدكتور هيكل : الملف الثانى ، رسالة خطية منه للنحاس باشا فى ١٩٤٣/٧/٢٦

(٤٠) F.O. 371/35541, Killearn to Eden, Nov. 29, 1943.

ويبدو أن ثمة سببا آخر يتصل بخلاف الدستوريين وبعضهم البعض ، ذلك ان فريقا منهم أراد عرقلة اندماج الاحزاب المعارضة كما أن فريقا ممن لم يؤيدا زعامة هيكل للحزب أرسل رجاله يحتجون عليه لرفضه أن يشغل المحل الثاني بعد الدكتور ماهر في الكتلة الجديدة ، وذكروا أن المصالح القومية ينبغي أن يكون لها المحل الاول (٤١) ٠

وبشكل عام اكتفت المعارضة بتنظيم صفوفها في شكل جبهة أرسلت مذكراتها ونداءاتها للمسئولين الانجليز وللشعب المصرى ، وكانت هذه النداءات توزع سرا ، وقد صدر منها ثلاثة نداءات كتبها الدكتور هيكل (الأول في ٣١ يناير ، والثاني ٢٣ مارس ، والثالث أول مايو ١٩٤٤) امتلأت بالحديث عن فساد الحكم وكارثة ٤ فبراير ، وربطت بين فساد الحكومة وحماية الانجليز لها ، ووصفت رئيس الحكومة بأنه « عميل يتقاضى أجره حكما وغنما وانجلترا تظفر بمصر كلها غنيمة سائغة ٠٠ » وبررت بقاء الاحكام العرفية مع زوال كل ضرورة لها على اعتبار انها درع تحتمي به الحكومة في مفاسدها ، ثم كشفت النداءات عن رغبة الملك في اقالة الحكومة وتدخل الانجليز لحمايتها ، واختتمت جميعها بدعوة كل مصرى للقيام بواجبه من أجل وطنه لانقاذه مما تردى فيه في العهد الحاضر (٤٢) ٠

وهكذا أتاح مسلك الوزارة الوفدية وابقائها للاحكام العرفية بعد زوال ضرورتها ، للمعارضة أن تتبنى أساليب جديدة في مقاومتها نجحت من خلالها في استغلال مسلكها الحزبي مما أساء لسمعتها ، بالاضافة توالي خلافاتها مع الملك ، تلك الخلافات التي باتت تهدد استقرار الوزارة ، بينما خفف السفير البريطاني من تعضيدها بعد أن زالت ضرورة ذلك نتيجة لانتهاء الحرب ٠

---

(٤١) وحول تنظيم المعارضة لدورها انظر : جمال سليم : البوليس السياسي ص ١٧٢ ثم انظر F.O. 371/35537, Political Distribution Aug. 16, 1943.

(٤٢) نصوص النداءات في

F.O. 141/937, Political Situation, British Embassy.

والنداء الثاني ١٩٤٤/٣/٢٣ وجدناه ضمن أوراق الدكتور هيكل ، الملف الثاني وهو ممهور بتوقيعات هيكل ـ احمد ماهر ـ مكرم عبيد ثم حافظ رمضان ٠

وكان الملك قد قدم مذكرة للسفير فى ١٢ ابريل ١٩٤٤ اقترح فيهـا تولى أحمد حسنين تأليف وزارة جديدة ولكن السفير أجاب بان الظروف ليست مناسبة لتغيير حكومة قامت بواجباتها لنا خلال الحرب كحليف (٤٣) ، وقد رفض الملك الموافقة على تأليف حكومة ائتلافية برئاسة النحاس ، كما أن زعماء المعارضة لا يريدون التعاون مع النحاس بعد أن هاجموه بعنف (٤٤)، وبشكل عام لم تكف مساعى القصر للتخلص من النحاس الى أن أقيل فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وبذا توقفت معارضة حزب الاحرار ، تلك المعارضة التى استمرت نشطة برغم فقدان الحزب لصحيفة السياسة ، وافتقاده لهيئة نيابية حقيقية ، ومن ثم اعتمدت المعارضة أساسا على نشاطات وخطب رئيس الحزب وبياناته ، كما تحمل عبء المعارضة مع حزب الاحرار ، حزب الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية الوليد ٠

***

اذا كان حزب الاحرار قد لعب دوره من خلال المعارضة فمن الطبيعى أن ينال نصيبه من الحكم عند سقوط الوزارة ، وقد كلف الدكتور أحمد ماهر بتأليف الوزارة الجديدة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، واختيار الهيئة السـعدية لهذه المهمة يعنى اغفال الملك لحزب الاحـرار الدستوريين ، الذى كان له سابق ممارسات فى تأليف الوزارات ، ربما لان الدكتور ماهر كان يتقدم صفوف جبهة المعارضة باعتباره سياسيا قحا صارم العداء للوفد ، على خلاف الدكتور هيكل الذى كان بمثابة « فيلسوف المعارضة » أكثر منه رجلها العملى ، شديد المراس ، والذى كان يظاهره حزب لم تكن جراحه قد التأمت بعد ازمة الرئاسة ، على كل حال عاد الدستوريون الى الحكم بوزراء أربعة يشغلون خمس وزارات ، فتولى هيكل وزارتا المعارف والشئون الاجتماعية، وتولى مصطفى عبد الرازق وزارة الاوقاف ، أما وزارة الزراعة فتولاها أحمد عبد الغفار ، وأخيرا تولى دسوقى أباظة وزارة المواصلات ٠

يتضح مما سبق أن الاحرار الدستوريين لم يشغلوا وزارات ذات أهمية

---

(٤٣) F.O. 371/41327, Killearn, April, 12, 1944.

(٤٤) F.O. 371/41329, Killearn to Eden, June, 7, 1944.

متميزة ، وقد كانوا يريدون احدى الوزارتين الهامتين وهما الداخلية والمالية ولكن لم يستجب لهم الدكتور ماهر ، وعلى هذا رأى رئيس الحزب عدم الاشتراك فى الحكم ولكنه نزل على ارادة حزبه وقبل الاشتراك وأصبح لحزب الاحرار نفس الوزارات التى كان يشغلها قبل حكومة الوفد الاخيرة ، ولعل لذلك صلة بترضية الدكتور هيكل بوزارتين معا ، رغم تعليله ذلك بانه طلب توليهما مستهدفا أن يرفض طلبه ، الا أن زعماء الاحزاب الاخرى استجابوا له (٤٥) ·

وبعودة الحزب للاشتراك فى الحكم والتآمه بعد زوال اثار ازمة الرئاسة عادت صحيفة السياسة الى الظهور من جديد لتنطق بلسانه وتصبح احدى صحف الحكومة ، التى اجرت الانتخابات للتخلص من البرلمان الوفدى ، والأحكام العرفية قائمة وفازت احزابها بالطبع بعد ان خلا لها الميدان بامتناع الوفد عن الاشتراك فى الانتخابات ، وأعيد تأليف الوزارة من جديد فى ١٥ يناير ١٩٤٥ بعد أن خرج منها رئيس الاحرار الدستوريين ، وخلفه بها وزير دستورى آخر هو حفنى محمود (للصناعة والتجارة) ، وظل الوزراء الدستوريون الآخرين فى نفس مناصبهم ، وتولى الدكتور هيكل رئاسة مجلس الشيوخ ، بعد أن استصدرت الوزارة مرسوما باعادة الشيوخ الذين عزلتهم الوزارة السابقة ، وقد علل الدكتور هيكل تركه الوزارة بعدم رضاه عن تدخل السعديين فى سير الانتخابات ، وربما كان للشكل الذى تألفت به الوزارة دخل فى ذلك أيضا ·

جاء خطاب العرش يتحدث عن الاصلاحات الاجتماعية وحل أزمات التموين وتوفير الغذاء والكساء للشعب عموما وللطبقات الفقيرة خصوصا وتحقيق العدالة والمساواة والاهتمام بشئون العمال ·· الخ (٤٦) ، وكان شأن هذه الوزارة شأن كل الوزارات السابقة فيما يتعلق بالمسلك الحزبى تجاه الموظفين فأحالت كبارهم الى المعاش ممن ينتمون للوفد ، وأصدرت مرسوما بقانون لألغاء الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ، التى

---

(٤٥) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٢٩١ ــ ٢٩٣

(٤٦) السياسة ٤٥/١/١٨ (نص خطاب العرش)

حدثت فى عهد الوفد (٤٧) ، وهكذا فعل الاحرار الدستوريون وهم فى الحكم نفس ما كانوا يأخذونه على الحكومة السابقة من عدم الغاء الاحكام العرفية وفسادها الادارى .

أما سياسة الحكومة التنفيذية فالمعروف أن وزير المالية قد أعد مشروع كادر لعمال الحكومة قدمه الى مجلس الوزراء ولكن الدكتور هيكل اعترض عليه باعتباره وزيرا للشئون الاجتماعية ورأى أن ذلك سوف يثير عمال المؤسسات الأهلية فيطالبوا بالمثل ، ومن ثم اقترح تشكيل لجنة لدراسة الكادر المعروض ودراسة شئون العمال الآخرين ، ولكن اعضاء المجلس ورئيسه وافقوا على اقرار المشروع ، بينما امتنع هيكل عن التصويت (٤٨) .

وكانت أزمات العمال قد بدأت تتوالى مع نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة اغلاق السلطات العسكرية البريطانية لكثير من المصانع التى كانت قد اقيمت لخدمة اغراض الحرب ، وقد حدث ما كان يخشاه الدكتور هيكل فما ان صدر كادر عمال الحكومة الجديد ، حتى أجرت نقابات المؤسسات الاهلية اتصالات فيما بينها وعقدت فى النهاية « مؤتمرا لنقابات وعمال الشركات والمؤسسات الاهلية » ، قدم مطالبهم للوزارة ، التى تدور حول مساواتهم بعمال الحكومة (٤٩) ، وقد بدأت الحكومة كذلك فى معالجة ازمات التموين فأوجدت نظام البطاقات ، وعقدت اتفاقا تجاريا مع انجلترا للتوسع فى استيراد السلع الضرورية للبلاد والتخفيف من قيود الاستيراد والغاء رقابة مركز تموين الشرق الاوسط على ما تستورده مصر ، بالاضافة الى تقرير حريتها فى الاستيراد من البلاد التى تتعامل بالجنيه الاسترلينى (٥٠) ، ولم يتسن للحكومة أن تذهب ابعد من ذلك حيث كان شغلها الاساسى فى مرحلتها الاولى هو اجراء الانتخابات ، أما فى مرحلتها الثانية فلم تكد تكمل ستة أسابيع فى

---

(٤٧) F.O. 371/41334, Eden, No. 198, Oct. 19, 1944.

(٤٨) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٢٩٧ ، الرافعى : فى اعقاب جـ ٣ ص ١٤٨ .

(٤٩) انظر : رؤف عباس : الحركة العمالية ص ١١٩ ـ ١٢٠، نوال راضى : اضواء جديدة على الحركة العمالية ص ١٥٠ ـ ١٧٠ ، دراسة مفصلة عن موقف الحكومة من العمال .

(٥٠) الرافعى : فى أعقاب جـ ٣ ص ١٤٩ ـ ١٥٠

الحكم حتى اغتيل الدكتور ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، حين تقدم الى البرلمان بقرار اعلان الحرب على اليابان حتى يتسنى لمصر أن تشترك فى مؤتمر سان فرانسسكو الذى سيعقده الحلفاء تمهيدا لقيام الامم المتحدة، وهو اجراء شكلى لان الحرب كانت قد انتهت بالفعل ولكن الفهم الخاطىء لمغزى مشروع القرار وهجوم الوفد على الحكومة بسببه وعدم احاطة الحكومة الرأى العام بأبعاده قد أدى الى تلك النهاية المحزنة .

كلف محمود فهمى النقراشى ، نائب رئيس الهيئة السعدية بتاليف الوزارة فى نفس اليوم ، فأعلن اعتماده لتشكيل الوزارة السابقة وبقى الاحرار الدستوريون فى نفس وزاراتهم السابقة ، ومنذ ذلك الحين وعلاقة حزب الاحرار بالسعديين كانت تسير بشكل لا يتفق والائتلاف فى وزارة واحدة ، فحين تقدم هيكل بمذكرة الى مجلس الوزراء ، تتضمن المطالب الوطنية ، كانت هذه المذكرة موضع خلاف داخل المجلس (٥١)، اذاعته المعارضة وسعت الى تعميقه ودافعت صحيفة السياسة عن مسلك رئيس حزبها فذكرت انه تقدم بالمذكرة لانارة الطريق لاخوانه لاليثير خلافا ، ثم اضافت أن الاحرار الدستوريين اذا بقوا فى الحكم فانما يبقون لمصلحة عامة ، اما المناصب الوزارية فلاتربطهم بها ريح تميل بهم عن آداء واجبهم ، وراحت تذكر رئيس الوزراء الذى أصبح رئيساً للهيئة السعدية ، بأن الانتخابات التى أجراها محمد محمود ، « قد أظهرت حزبا جديدا هو حزب الهيئة السعدية الذى اشترك مع الاحرار فى الحكم على قدم المساواة وعن طيب خاطر » (٥٢) ، وكأنما كانت الصحيفة تمن على السعديين بفضل قديم ، وجاءت مسألة ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الاوقاف شيخا للجامع الازهر ، لتخلق نوعا من التوتر بين الدستوريين والسعديين ، وقد شنت صحيفة السياسة حملة من أجل تعيين الشيخ فى المنصب الذى خلا بوفاة المراغى ، وكان ثمة اعتراض بأن الشيخ مصطفى ليست لديه المؤهلات اللازمة والتى يشترطها المجلس الاعلى للازهر (٥٣) ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الهيئة السعدية ذاتها تعانى من

---

(٥١) F.O. 371/45932, Weekly Report 13-19, Sept. 1945.

(٥٢) السياسة ١٣/٩/١٩٤٥

(٥٣) F.O. 371/45932, Weekly Report; 13-19, Sept. 1945.

وحملة السياسة فى مقالاتها من ١٦ ـ ١٩/١٢/١٩٤٥ .

انقسام داخلى أثر بدوره على وضعها فى الوزارة ، فقد أذيع أن خمسة من النواب السعديين قدموا استقالاتهم من الحزب السعدى ، وخلال الشهور القليلة السابقة كان قد استقال منها ما يقرب من خمسة عشر عضوا (٥٤) .

وقد بلغ من ضعف الوزارة أن جرى الحديث عن تاليف وزارة جديدة فى أوائل يناير ١٩٤٦ ، عندما التقى السفير البريطانى (وقد أصبح اسمه اللوردكيلرن) بحسين سرى وسأله عن تصوره للاوضاع ، فاقترح ايجاد وزارة ائتلافية تضم كل الاحزاب بما فيها الوفد (٥٥) ، وقد ازداد موقف الوزارة حرجا بعد استقالة وزراء الكتلة منها فى أواخر يناير ١٩٤٦ مما جعل حزب الاحرار يتربص فى انتظار الاماكن التى خلت باستقالتهم ، رغم انكار صحيفة السياسة لذلك (٥٦) ، وكان الوزراء الدستوريون يضيقون برئيس الوزراء ، وقد وصفه حفنى محمود فى حديث له مع كيلرن فى أوائل فبراير ١٩٤٦ بأنه يبدو كما لو كان طفلا فى السياسة أمام مكرم عبيد وعبد الحميد بدوى ، وأنه يبدو رجلا ضعيفا ، وسأل كيلرن عمن سيخلفه فرفض السفير أن يبدى أية وجهة نظر معتذرا بأن هذه مسألة داخلية صرفة عندئذ طرح حفنى محمود اسم اسماعيل صدقى فسأله السفير عن مدى تأييد الشعب له ، فأجاب حفنى بأن سجله سيء ولكنه يصلح كرئيس وزارء محايد تجتمع حوله كل الاحزاب (٥٧) .

هكذا كان سير الوزارة التى اشترك فيها الاحرار الدستوريون ، توالت عليها الأزمات ، والحزب لايهمه الا تثبيت وجوده فى الحكم وتدعيمه ، ويغتال امين عثمان ــ وزير المالية فى وزارة الوفد الاخيرة وصديق الانجليز الصدوق ــ فى يناير ١٩٤٦ ، وتواجه الامانى المصرية التى رفعتها الحكومة فى مذكرة لبريطانيا برد مس كرامة مصر وسيادتها ، فازداد السخط الشعبى على الحكومة التى باتت عاجزة عن حفظ الأمن ، وتوالت المظاهرات ضدها ،

---

(٥٤) F.O. 371/45929, Weekly Report, Dece. 12-18, 1945.

(٥٥) F.O. 371/53282, Cabinet Distribution, Jan. 5, 1946.

(٥٦) السياسة ١٩٤٦/١/٣١

(٥٧) F.O. 371/53282, From Killearn to F.O. Feb. 2, 1946.

فحاصرت طلاب الجامعة فى فبراير من نفس العام ووقع الحادث المعروف بحادث كوبرى عباس الذى راح ضحيته عدد من الطلاب ، وهكذا أيضا عجزت الوزارة عن حفظ بقائها المستمد من وجودها فى أجهزة الدولة والمعتمد على أجهزة الامن • كل هذا بينما الوزير الدستورى حفنى محمود يفاوض السفير البريطانى فى مصير النقراشى ويقترح خليفة له ، والعجيب حقا أن ما اقترحه ذلك الوزير هو الذى تم بعد ذلك بأسبوعين •

أفهل تنتظر سياسة اصلاحية انشائية من حكومة ذاك شأنها ؟ على كل حال يكفى أن نستدل فى هذا الصدد بحوار جرى بين رئيسها وزكى عبد القادر الذى وسم الوزارة بالرجعية ، فسأله النقراشى لماذا ؟ فأجاب : كانت الحكومة السابقة قد اقرت ضريبة على الاطيان ، فألغتها هذه الحكومة ، وكانت قد جعلت التعليم مجانا فى المدارس الابتدائية ، ففرضت هذه الحكومة عليه مصروفات،وتقدم محمد خطاب بمشروع لمجلس الشيوخ طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان ، فتطوعت الحكومة لمعارضته ، فقال النقراشى : أمن أجل هذا تكون الحكومة رجعية ؟ (٥٨) وعموما لقد شهد عبد الرحمن الرافعى للوزارة بالنزاهة والاستقامة وهما من دعائم الحكم الصالح (٥٩) •

كلف الملك اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ ، وكان الاساس فى اختياره مقدرته على كبح الجماهير الثائرة التى بدت تأثيرات الاتجاهات اليسارية تؤثر فى تحريكها عمليا • أجرى صدقى اتصالاته مع حزب الاحرار الذى انقسم ازاء قبول الدعوة ، وقد بدا الحـزب عازفا عن قبولها فى البداية (٦٠) ، ولكن فريقا من أعضائه حين رأى أن الهيئة السعدية رفضت معاونة صدقى ، ذكروا الدكتور هيكل بموقف هذه الهيئة منهم فى انتخابات ١٩٤٤،وما كان من رياسة النقراشى للوزارة ، ثم اضافوا أن رفضهم المشاركة فى الحكم سيجعلهم فى موقف خصومة مع الملك الذى سيبيح لصدقى حل مجلس النواب (٦١) ، ومن ثم وافق الحزب على الاشتراك فى الوزارة وان خرج التشكيل الوزارى غير ملب لطلبات الدستوريين الذين كانوا يريدون

---

(٥٨) محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق ص ٤٣٩ ــ ٤٤٠

(٥٩) الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٣ ص ١٨٢

(٦٠) F.O. 371/53330, Weekly Reprt, Feb. 13-19, 1946.

(٦١) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣١٨ ، السياسة ١٩٤٦/٢/١٧ •

مناصب وزارية أكثر من المناصب الاربعة التى تركت لهم ، ذلك ان صدقى خدعهم حين اعطاهم انطباعا عشية ١٦ فبراير بانه فى سبيله لتدبير مناصب وزارية أخرى لهم ، ثم فوجئوا فى الصباح بانه أعلن تاليف الوزارة بالفعل على النحو الذى خرجت به ، وقد فعل صدقى نفس الشىء مع الكتلة الوفدية ، وتنبأت التقارير البريطانية بأنه منذ ذلك التاريخ فان علاقات صدقى مع الدستوريين ومكرم لن تكون على ما يرام (٦٢) .

ضم التشكيل الوزارى من الدستوريين : عبد الجليل أبو سمرة للشئون الاجتماعية ، ودسوقى أباظة للاوقاف ، وحفنى محمود للمواصلات ، بالاضافة الى اللواء أحمدعطيةالذى تولى وزارة الدفاع الوطنى باعتباره حرا دستوريا(٦٣)، وهى تقريبا نفس نوعية الوزارات التى اعتاد الدستوريون توليها خلال تلك الفترة من تاريخ الحزب ، وعموما بالغ صدقى فى الحفاوة بالحزب ووزرائه ، مبالغة دفعتهم لتأييد الوزارة بقوة ، حتى لقد وصفت صحيفة السياسة الوزارة بأنها ذات الثقتين ثقة المليك وثقة البرلمان ، وذكرت أن من يحرج الوزارة فانه يحرج الامة ! (٦٤) .

وبالرغم من ذلك ظل الاحرار الدستوريون يلحون فى طلب تعديل وزارى ليدخل بموجبه وزير دستورى خامس ، ولكن صدقى كان يجيبهم بأن الوقت غير مناسب (٦٥) ، وكانت وساطات القصر بين صدقى والسعديين لاشراك هؤلاء فى الوزارة قد بدأت تنجح ، الأمر الذى أشعر حزب الاحرار الدستوريين بأن دخول وزراء من الهيئة السعدية فى الوزارة سوف يؤثر على مركزه داخلها ، ومن ثم اجتمع وقرر أنه « مراعاة للظروف التى تجتازها البلاد ، فانه رأى أن يحتفظ بمراكز وزرائه فى الوزارة كما هى ، والا يطالب بجديد ، ويعتبر الحزب ذلك اقل ما يستطيع قبوله » . وتوالت اجتماعات الحزب واتصالاته

---

(٦٢) F.O. 371/53330, Weekly Report, Feb. 23, 1946.

(٦٣) السياسة ١٩٤٦/٩/٦

(٦٤) السياسة ١٩ ، ١٩٤٦/٢/٢٢ ، هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٣١٨

(٦٥) روز اليوسف : ١٩٤٦/٣/٢٨ ، وقد ذكرت الكتلة (١٩٤٦/٩/٢٥) ان صدقى قال لهم كلنا احرار دستوريون ، فأنا حر دستورى ولطفى باشا كذلك ، وكل اعضاء الوزارة يعطفون على الاحرار الدستوريين .

مع صدقى بهذا الشأن واتفق وزراؤه فيما بينهم على تقديم استقالاتهم اذا مست كرامة الحزب ، وذكرت صحيفة السياسة أن الاحـرار كانوا يمين صدقى بالأمس واليوم وغدا ، داخل الوزارة وخارجها ، وذكرته الصحيفة بوضعهم البرلمانى (٦٦)،وصدر التعديل الوزارى الجديد فلم يمس الدستوريين منه سوى انتقال أبو سمرة من وزارة الشئون الاجتماعية الى منصب وزير للدولة ، ولم يكن لهذه الوزارة أن تستقر لعدم توفر الثقة الكاملة بين القوى السياسية المشتركة فيها ، وقد قيل ان السعديين قبلوا الاشتراك فى الحكم على أمل أن يتم الاتفاق على مشروع المعاهدة ، وطمعا فى رئاسة الوزارة بعد صدقى ٠ وعلى أثر المتاعب التى لقيها فى شئون المفاوضات ، قدم صدقى استقالته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ ، ونشأت أزمة وزارية أشيع معها احتمال تولى لطفى السيد رئاسة الوزارة كما سال لعاب صحيفة السياسة وهى تتحدث عن الاستشارات الدستورية « التى يجريها جلالة الملك الدستورى » وعن سفر هيكل باشا للاسكندرية ليؤدى واجبه الوطنى والرسمى فى هذه الظروف ، كما رفعت الصحيفة أكف الضراعة دعاء للملك (٦٧) ، وبالرغم من ذلك طرح اسم شريف صبرى كمرشح للرئاسة ، ولكن هيكل والنقراشى اشترطا لسناد الوزارة الى سياسى حزبى ، وأنه اذا اختير رئيس وزراء مستقل ، فانهما يشترطان لقبول التعاون معه الا يحل مجلس النواب (٦٨)٠

وعموما لم تحل الازمة الا برفض الملك قبول استقالة صدقى باشا،وتكليفه بالاستمرار ى منصبه ، واستؤنفت المفاوضات التى افضت الى زيادة السخط على رئيس الوزراء ، والمشروع الذى انتهى اليه ، الامر الذى عجل بصدقى الى تقديم استقالته فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ، وليس لنا أن نتوقع من وزارة كانت قضيتها الاساسية اخضاع المد الوطنى والسيطرة عليه ، ثم الاشتغال بالمفاوضات ، ليس لنا أن نتوقع منها سياسة انشائية ، وقد صدق وصف صحيفة الكتلة لعهد هذه الوزارة – رغم اشتراك حزبها فى اقامته – حين تساءلت فى استنكار : اى شذوذ فى ذلك العهد اكثر من أن تكون أكثر الاحزاب

---

(٦٦) السياسة ٤/٩/٤٦ ، ٦ ، ٨/٩/١٩٤٦

(٦٧) السياسة ٢٩/٩/١٩٤٦

(٦٨) السياسة ٣٠/٩/٤٦ ، الكتلة ١/١٠/١٩٤٦

نوابا في البرلمان هي اعونها شانا عند الرأى العام ؟ (٦٩) ، وقد عبر الرأى العام عن سخطه على الوزارة في توالى المظاهرات وحوادث العنف ، التى كان حظ رئيس الاحرار الدستوريين منها القاء قنبلتين عند بيته وجدير بالذكر أن الدكتور هيكل قيم هذه الحكومة بقوله أنها رسمت لنفسها سياسة لمحاربة الفقر والجهل والمرض ولكن اشتغال رئيسها بالمفاوضات واعتبارات الميزانية حالا دون ذلك (٧١) • كما أننا لم نلمس على صفحات جريدة الحزب أى نشاطات خاصة لوزرائه منفردين أو متضامنين مع هيئة الوزارة في الوقت الذى كانت فيه دعوات الاصلاح الاجتماعى ، وحل الصراع الطبقى ، قد بدأت تجد سبيلها على صحف والسنة بعض الاتجاهات الناشئة وتصل إلى آذان الساسة وتشير بالاتهامات الى رجال الاحزاب القائمين بالحكم ، والذين وقفت صحفهم موقف الدفاع عنهم فعلى سبيل المثال راحت صحيفة السياسة بمنطق الصفوة ، تدفع هذه الاتهامات ولم تر فيها غير اثارة للجمهور العادى لبذر الفتنة والخلف والشقاق بين الطبقات الآمنة الوادعة ، وضربت المثـل برجال العهد الذين أثروا من أعمال صناعية أو اقتصادية يرتزق منها ألوف العمال والفقراء ، ثم وصفت خصومهم « النحاسيين » بأنهم أشـد أنواع الرأسماليين خطـرا ، لأنهم طائفة من الاقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين أقصى استغلال ، لأنهم نشأوا مملقين وأصبح الآن بعضهم من أصحاب الألوف من الأفدنة •• الخ (٧٢) ، وبهذه التراشقات وامثالها كان العهد يسم نفسه ، حكاما ومعارضين ، بما يغنى عن التعليق •

استشير صدقى فيمن يخلفه فاشار بالنقراشى ، الذى عهد اليه الملك بتأليف الوزارة للمرة الثانية فألفها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حزبية خالصة من السعديين والدستوريين ، ستة مقاعد لكل منهما ، وكان الوزراء الدستوريون هم : أحمد خشبة (العدل) ، محمد علوبة (الاوقاف) ، أحمد عبد الغفار

---

(٦٩) الكتلة ١٩٤٦/٩/٢٨ (عهد زائف)

(٧٠) السياسة ١٩٤٦/١٢/٤

(٧١) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٢٠

(٧٢) السياسة ٤٦/٦/١٠ (الرأسمالية الهدامة بين أعضاء الوفد لحافظ محمود) •

(الزراعة) ، عبد المجيد صالح (الاشغال) ، ودسوقى اباظة (المواصلات) ، ثم اللواء أحمد عطية (الدفاع الوطنى) • وهكذا استمر الاحرار الدستوريون فى الحكم منذ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ يتقلبون فى وزارات بعينها ، ويبدو صحيحا ماذكر من أن كافة الوزراء كانوا ممن اشار القصر بتعيينهم ، أو لم يعترض عليهم (٧٣) ويؤكد هذه الحقيقة أن وزير الاوقاف عين دون أخذ رأيه ، وعندما احتج تعلل النقراشى بأن الملك هو الذى فعل ذلك ، وعلى هذا لم يلبث الرجل أن قدم استقالته معتذرا بسوء صحته ، وتبدو سلطة القصر واضحة فى التدخل فى شئون هذه الوزارة حينما أراد ضم اطيان ، كانت تدر جانبا من واردات الدولة ، الى أوقاف الخاصة الملكية فاحتج وزيرها الجديد على عبد الرازق ورفض وقدم استقالته (٧٤) •

ويؤكد المعنى السابق أيضا طلب الملك اخراج اللواء أحمد عطية وعبد المجيد بدر من الوزارة لانهما رآياه فى احدى الملاهى ، فاستقال الاول وتولى الفريق حيدر وزارته ، ثم أقيل الثانى واحتفظ النقراشى بوزارته (المالية) فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، بل كان يقال ان بعض الوزارات والادارات تتبع القصر تبعية شبه رسمية مثل وزارتى الخارجية والدفاع وادارة المعاهد الدينية وغيرها (٧٥) ،

ولم تكن هيئة الوزارة منسجمة مع نفسها ، اذا ما تذكرنا عدم توفر الثقة بين حزبيها منذ عهد وزارة أحمد ماهر الاولى ، بالاضافة الى اغفال قيادة الاحرار فى تولى رئاسة الوزارة أكثر مرة ، ويكمل الصورة أن الذى جمع بين الحزبين ، الدستورى والسعدى ، اساسا هو العداء المشترك للوفد ، ثم وجودهما معا فى معسكر القصر ، ولم تكد الوزارة تكمل شهرا فى السلطة ،

---

(٧٣) محمد زكى عبد القادر : تأملات فى الاحداث والمتأس (اخبار اليوم ١٩٧٨/٦/٢٤) •

(٧٤) عن استقالة علوبة انظر مذكراته : ص ٥٠٦ ــ ٥٠٧ ، وعن حادثة الاوقاف واستقالة عبد الرازق انظر وثائق عابدين : محافظ مجلس الوزراء ١٩٤٧/٣/٣ ، مزيد من التفاصيل بكتاب سيد مرعى : أوراق سياسية جـ ١ ص ١٨٠

(٧٥) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٣٤ ، وانظر ايضا : يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٤٨٦

حتى جأر رئيسها بالشكوى للسفير البريطانى رونالد كامبل ـ الذى خلف كيلرن ـ من المتاعب التى يثيرها زملاؤه ، بالاضافة الى ما يثيره هيكل من عناد فيما يتعلق بموضوع المعاهدة ، كما ان وزير الدفاع قدم استقالته ثم سحبها (٧٦) ٠

ثم حدث خلاف بين الحزبين حول الهيئة الدولية التى ستلجأ اليها مصر بقضيتها فرأى السعديون اللجوء الى مجلس الامن ، بينما رأى الدستوريون أن تلجأ مصر الى الجمعية العامة (٧٧) ، ولعل سوء العلاقة بين الحزبين ، الى جانب ما ارتبط به من عجز الوزارة عن اجراء المفاوضات الثنائية، هو الذى ساعد على طرح مسألة الدعوة للوزارة القومية من جديد ، وكان بطلها رئيس الاحرار الدستوريين الذى تبنى الدعوة بالتنسيق مع القصر عن طريق وكيل ديوانه حسن يوسف ، الذى أبدى ترحيبه بتأليف مثل تلك الوزارة (٧٨) ، وقد بدأ الدكتور هيكل حملته بحديث أدلى به لمندوب السياسة تحدث فيه عن الوحدة والسمو فوق مطامع الاحزاب لتحقيق أهداف البلاد القومية ، ثم صرح بأنه اذا تحققت الاهداف كان طبيعيا أن تجرى الانتخابات، وكرر دعوته فى احتفال حزبه بذكرى محمد محمود فى أول فبراير ١٩٤٧ ، ثم فى حديث أدلى به للاهرام فى اليوم التالى ، بل لقداستن سنة رئيسه الأسبق محمد محمود عام ١٩٣٥حين جمع فئات منالشباب بدار الحزبوخطبهم داعيا الى بذل جهودهم لتوحيد الصفوف ، وقد حضر خطابه هذا صبرى أبو علم وفؤاد سراج الدين وهما من قادة الوفد الذين اشتركوا فى المشاورات التى أعقبت تلك الدعوة (٧٩) ، ولكن الخلاف ظل قائما بين أنصار

---

(٧٦) F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, Jan. 10, 1947.

(٧٧) F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, March, 1, 1947.

واضافت الكتلة فى ٤٧/٢/١٠ أن النقراشى لم يكن يطلع الوزراء الدستوريين على خطوات حكومته وانظر تقريرا آخر حول انقسام الاحرار فيما بينهم حول هذه المسألة فى :

F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, May, 18, 1947.

(٧٨) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦

(٧٩) السياسة ٤٦/١٢/٣١ ، ١ ، ٣ ، ٣٤ ، ١٩٤٧/٢/٢٧٠

الوزارة والوفد ، فقد أصر هيكل على رأيه بعدم حل مجلس النواب قبل الانتهاء من حل المسألة السياسية ، ورأى الوفد نتيجة لذلك الا فائدة من المشاورات اذا لم يحل المجلس فورا ، وكانت حجته هى أنه سيبقى فى الوزارة القومية تحت رحمة الحزبين صاحبا الاغلبية ، ثم عاد الدكتور هيكل وعرض أن تكون الوزارة القائمة وزارة ادارية ، وأن تتألف جبهة قومية تتولى المسألة السياسية وحدها ، ولكن رفض ذلك أيضا ومن ثم فشلت المشاورات، وقد اعتبر هيكل ذلك تبريرا أمام الرأى العام لانفراد الحكومة بالعمل (٨٠) ، وقد لاحظ السفير البريطانى أن المشاورات السابقة كانت تتم بمعزل عن النقراشى ، « ذلك أن الائتلاف المقترح يحتمل أن يكون ضده » (٨١) ·

لم تغمض عين الاحرار الدستوريين عن منصب رئاسة الوزارة ، كيف لا وقد سبق للنقراشى أن تولى المنصب ثم استقال نتيجة فشله فى حفظ الامن، والاحرار الدستوريون شركاؤه فى العهد ، ومع هذا لم تدركهم الرئاسة هذه المرة أيضا،رغم اعتبارهم أن لهم الحق فيها،على كل حال لايختلف الامر كثيرا· ولعل رغبة الاحرار الدستوريين هذه هى التى تفسر اقترابهم الشديد ، الى الى حد التمسح بالاعتاب الملكية ، فاحتفلت صحيفتهم بعيد ميلاد الملك بشكل مبالغ فيه ، وأنشأت المقالات الطوال باقلام اقطاب الحزب فى هذا الشأن ، ووصفه الدكتور هيكل بأنه ملك دستورى،وأنه أول الداعين الى توحيد الكلمة، ثم تقدم على رأس وفد برلمانى عالى لزيارته ، حيث صافحه الملك وشكر مجهوده « « وخلع عليه رداء زاهيا من التقدير والتشجيع بنطق ملكى كريم » (٨٢) ·

ومع الفشل الذى منيت به القضية الوطنية أمام مجلس الامن فى سبتمبر

---

(٨٠) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٥٩ ــ ٦٥ حيث يروى قصة المشاورات بالتفصيل·

(٨١) F.O. 371/62990, General Distribution; March, 2, 1947.

(٨٢) السياسة ١١ ، ٤٧/٢/١٢ ، ٤/١٤ ، ٤٧/٥/٦ (النطق الملكى ومقال الدكتور هيكل) وذكرت صحيفة الكتلة فى ٤٧/١٢/٣١ ان رئيس الاحرار الدستوريين يطارد شبح الوزارة فى يقظته ومنامه ويدلى الى وكالات الانباء فى امريكا بانه لن يدهش اذا دعاه الملك لتأليف الوزارة ·

١٩٤٧ ازداد تقارب الحزب من الملك ، فقابله الدكتور هيكل مقابلة سامية « حظى خلالها بعطف المليك المفدى » ، وقد طربت صحيفة السياسة التى علقت بأن الاحرار الدستوريين « بدا على نفسيتهم اليوم مزيد من التوثب للنشاط » كما اقام الحزب احتفالا بالعيد الخامس لرئاسة الدكتور هيكل له ، ويبدو أن هذا الاحتفال ، الذى اذيع لأول مرة ، كان بمثابة مظاهرة لتأييد رئيس الحزب واثبات مقدرة الحزب ووحدته (٨٣) .

وقد نقلت السياسة حديثا لحفنى محمود ذكر فيه أن هيكل هو خير ربان للسفينة فى تلك العواصف ، ثم ردت على آخر ساعة ، التى صورت مطامع رئيس الحزب فى الوزارة ، فقالت : « فاذا أردتم أن تحرجوا هيكلا بتصويره طامعا فى رئاسة الوزارة كلما تحدث عن المصلحة الوطنية ، فانكم تحرجون المصلحة الوطنية ذاتها » (٨٤) ، على أى حال لم يصغ الملك لذلك سمعا ، حتى أن هيكل عندما عاد من مؤتمر الاتحاد البرلمانى بروما صيف ١٩٤٨ عاتبه الملك لأن الناس يتحدثون عن رغبته فى رئاسة الوزارة فرد هيكل بأنه لايرفض المنصب اذا رأى الملك انفىذلك مصلحة للبلاد واضاف : لكننىأؤكد لجلالتكم أننى لا يعنينى أن أكون يوما رئيسا للوزارة ، ولا يعنينى أن أكون كما أنا اليوم رئيسا للشيوخ ! (٨٥) .

وبينما كانت تلك هى اتجاهات الاحرار الدستوريين ، كانت دوائر القصر تفكر على نحو آخر فى مصير الوزارة ، افصحت عنه تقارير السفارة البريطانية التى ذكرت أن رئيس الديوان الملكى ووكيله كانا على خلاف فيمن سيخلف النقراشى فبينما رأى الاول (ابراهيم عبد الهادى) استمرار النقراشى فى الحكم ، فان الثانى (حسن يوسف) كان يرى تأليف وزارة برئاسة

---

(٨٣) السياسة ١٩٤٧/١٢/٢٠ (الرئيس فى الحضرة الملكية) ، ٤٨/١/١٢ احتفال الحزب .

(٨٤) السياسة ١٨ ، ٤٨/٢/١٩ ، أوراق هيكل الملف (٥) ثم السياسة ٤٨/٥/٦ (الملك ربان السفينة) .

(٨٥) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٢١٢٩ ــ ٢١٣٠ ، وبهى الدين بركات : صفحات من التاريخ ص ١٨٨

حسين سرى يشترك فيها الوفد ، بينما الملك كان مصمما على ألا يؤلف النحاس باشا الوزارة بأى ثمن ، وقد رأى مندوب السفارة نفسه أن صدقى باشا هو افضل مرشح للرئاسة اذا ما سقط النقراشى (٨٦) ٠

ويتواكب الخلاف بين حزبى الوزارة مع الخـلاف بين الدسـتوريين وبعضهم البعض ، وبالنسبة لعـلاقة الدستوريين بالسـعديين فقـد صرح سكرتير حزب الاحرار بأن ثمة خلافات بين حزبى الوزارة ولكنها «خلافات تبدو عادة فى مجلس الوزراء رائدها المصلحة العامة وسببها حرية الرأى » ثم اعترف بأن ثمة خلافات بين اعضاء حزبه ، واتهم الثائرين منهم بأنهم يعارضون لمجرد المعارضة « وكانى بهم يشعرون انهم ماداموا بعيدين عن كرسى الوزارة فقد وجب ان يكونوا فى صف المعارضة » (٨٧) ٠ وفى ٤ يوليو ١٩٤٨ قدم الوزير الدستورى عبد المجيد صالح استقالته « لأسباب صحية » فاجتمع هيكل برجال حزبه لاختيار خلف له من الدستوريين لحفظ التوازن بين حزبى الوزارة (٨٨) ، واستمر الخلاف بين اعضاء الحزب حول من يشغل المنصب ، حتى لقد ساءت علاقة بعض أعضاء الحزب برئيسهم بسبب ذلك ، بينما اشتكى الرئيس من أن بعض الدستوريين يضعون أمام سياسته كثيرا من العقبات ، وعموما قام أحمد عبد الغفار بتسوية الخلافات وعادت مصادر الحزب تنكر وجود خلافات بين الاحرار الدستوريين (٨٩) ، ولكن لم تلبث الاحقاد داخل الحزب أن اثيرت من جديد بين رئيسه وأحمد خشبة الذى عين وزيرا للخارجية فى تعديل وزارى جرى فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم عهد اليه برئاسة وفد مصر الى دورة الأمم المتحدة فى باريس (٩٠) ، مع ما فى ذلك من تجاهل للدكتور هيكل الذى كان يتولى القيام بمثل هذه المهام ، ولعل ذلك

---

(٨٦) F.O. 371/62918, Cabinet Distribution, Mr. Bower, Aug. 20, 1947.

(٨٧) اخبار اليوم ٣١/١/٤٨ حقيقة الخلاف بين السعديين والدستوريين ٠

(٨٨) F.O. 371/69191, Weekly Appreciation, July, 9, 1948.

(٨٩) البلاغ ٣٠/٨/٤٨ ثم العدد التالى ، السياسة ٣١/٨ ، ١/٩/١٩٤٨ ٠

(٩٠) السياسة ١/٩/٤٨ (يفهم هذا من تصريحاته للصحفيين ونفيه لوجود خلاف مع خشبة) ٠

قد احفظه على وزير الخارجية ، منافسة القديم فى رئاسة حزب الأحـرار ووراء لختيار خشبة لهذه المهمـة قصـة رواهـا كريم ثابت ، المستشار الصحفى للملك ، فذكر أن الملك عندما فكر فى اقالـة النقراشى ، رشـح خشـبة لرئاسـة الوزارة ثم سـأل مستشـاره هـل يستطيع خشـبة ان يضمن تأييد الدستوريين له ، لأن ذلك قـد يغضب هيكـل ، عندئذ ذهب كريم ثابت الى خشبة وأخبره بذلك فأجاب الاخير بانه لا يحب هيكل، وهيكل لا يحبه ، ولكنه واثق من تأييد سائر الاحرار له ، وأن بوسعه أن يقصى هيكل عن رئاسة الحزب ، عندئذ رأى الملك أن يهيىء خشبة للمنصب بتوجيه الانظار اليه برئاسة وفد مصر ، وسافر خشبة فعلا الى باريس حيث أحيط خلال اقامته هناك بدعاية واسعة ، ولكن عندما اصطدم النقراشى بالاخوان المسلمين ، ذلك الصدام الذى أودى بحياته ، رأى الملك أن خشبة ليس هو الذى يستطيع مواجهـة الموقف الجديد فاسـدل السـتار على ترشيحه (٩١) · وتضيف مصادر السفارة البريطانية أنه لم يعد خافيا أن هيكل باشا قد فقد ثقة الملك ، وأن فرصته أصبحت ضئيلة جدا ، أو لم يعد لديه فرصة فى تولى رئاسة الوزارة (٩٢) ·

هكذا كان الخلاف داخل حزب الاحرار ينصب أساسا على ملء منصب وزارى من ناحية ، وتنافس هيكل وخشبة عـلى رئاسة الوزارة من ناحية أخرى وقد انعكس هذا الخلاف الداخلى على علاقة الحزب بالسعديين داخل الوزارة حتى أن هيكل عندما رشح كلا من احمد عطية ورشوان محفوظ ليختار أحدهما وزيرا للاشغال ، رفض النقراشى كليهما معا ، هذا فى الوقت الذى اثير فيه حنق فريق من الاحرار الدستوريين « الوزاريين » لتجاهلهم عند الترشيح للمنصب (٩٣) ·

أتاح ذلك كله للصحافة الوفدية أن توسع من الهوة بين حزبى الوزارة وكان هذا عملا ميسورا نظرا لظهور الخلافات على السطح أكثر من أى وقت مضى (٩٤) وحتى أواخر عهد الوزارة ، عجز الدستوريون عن الاتفاق حول

---

(٩١) كريم ثابت : من ذكرياته المنشورة بصحيفة الجمهورية ١٩/٦/١٩٥٥
(٩٢) F.O. 371/69191, Weekly Appreciation, Sept, 3, 1948.
(٩٣) F.O. 371/69191, Weekly Appreciation Oct. 9, 1948.
(٩٤) F.O. 371/69191, Weekly Apperciation, Oct. 22, 1948.

من يشغل منصب وزير الاشغال المستقيل ، فى الوقت الذى ازدادت فيه علاقاتهم بالسعديين سوءا ، نتيجة لخلاف حول ترشيح حامد العلايلى لوكالة مجلس النواب ، الأمر الذى يفهم من عدوله عن الترشيح فجأة ثم اعلان فوزه بعد قليل (٩٥) ، ونتيجة لتوالى الازمات التى حاقت بالوزارة عقب فشلها فى حل القضية الوطنية وما حدث للجيش المصرى من فشل فى حرب فلسطين ذلك الفشل الذى حمل الدكتور هيكل مسئوليته للملك الذى أصدر أوامره لوزير الحربية بدخول الحرب ، ورأى أنه كان واجبا على الوزارة أن تستقيل حتى لاتتحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور (٩٦) بينما كان حزبه يشغل نصف مقاعد الوزارة ، كما أنه شخصيا ترأس جلسة البرلمان السرية التى تقرر فيها دخول مصر هذه الحرب ٠ على أى حال تفجر السخط الشعبى نتيجة هذا كله ، وعبر عن نفسه فى توالى حوادث العنف والاغتيالات السياسية التى توجت بصدام النقراشى مع الاخوان المسلمين ، ذلك الصدام الذى دفع حياته ثمنا له حين اطلق عليه الرصاص فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، مما أوقف الخلاف بين حزبى الوزارة عن أن يبلغ مداه ٠

تجاوزت وزارة النقراشى الاخيرة فى الحكم العامين بعشرين يوما تقريبا ولعل طول بقائها فى الحكم بشكل لم يحدث لوزارة مصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لعل ذلك يدفعنا للتساؤل عن سياستها الانشائية ، وأول ما يصادفنا فى هذا الصدد أن الوزارة بدأت فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان الذى كان مهملا ، الى أن اقره البرلمان واعتمد ميزانيته فى ٩ يوليو ١٩٤٧ووقع وزير الاشغال الدستورى عقد تنفيذه،وأرسى الملك حجره الاساسى فى مارس من العام التالى بالاضافة الى الخطوات التى قام بها نفس الوزير ـ عبد المجيد صالح ـ لانشاء بلدية القاهرة (٩٧) ، كذلك أممت الحكومة شركة

---

(٩٥) السياسة ٢٢ ، ٢٣ نوفمبر ٤٨ (مرض صحف المعارضة) ٠

(٩٦) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ ٠

(٩٧) السياسة ٢٣/١٠/٤٧ ، ثم على الرجـال وآخران : السعديون فى ١٥ عاما ص ٢٧ ٠

ليبون لتوريد الغاز والكهرباء فى ديسمبر ١٩٤٨ ، واضطلعت بمباشرة أعمال المرفق وأنشئت له ادارة خاصة تتبع وزارة الاشغال (٩٨) .

ويتصل بعمليات التمصير انشاء البنك الصناعى ، واصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، الذى اشترط أن يكون للمصريين اكثر من نصف الاسهم على الاقل ونسبة معينة من الموظفين المصريين ، وفيما يتعلق بالجيش فقد أنشئت كلية للبحرية بالاسكندرية لتخريج ضباط البحرية ، وحرر الجيش من البعثة العسكرية البريطانية فى ديسمبر ١٩٤٧ ، وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه بحجة تنظيمه (٩٩) ، يضاف الى ذلك كله قيامها باعداد قوانين للاصلاح الضريبى ، فوضعت قانونا للضريبة التصاعدية على الايراد العام وان صدرت فى العام التالى ، كما قامت ببناء مدينة للعمال فى امبابة والعديد من المستشفيات والوحدات الصحية بالاقاليم ، وفى مجال التشريعات أيضا صدر القانون المدنى رقم ١٣١ لعام ١٩٤٨ الذى يعتبره البعض اضخم عمل تشريعى ، بعد الدستور ، صدر فى مصر (١٠٠) . وفى وزارة المواصلات تم انشاء مدرسة للبحرية فى عهد وزيرها الدستورى ابراهيم دسوقى أباظة ، كما اتصلت مصر بالسودان بالتليفون اللاسلكى ، بالاضافة الى دراسة مشـروع ربط شـطرى الوادى بالسكك الحديدية الذى اعتمدت ميزانيته بالفعل ، كما تم استرداد سكة حديد العريش ـ رفح من الانجليز ، فضلا عن استمرار خطة تمصير ادارات ومرافق الوزارة (١٠١) .

أما وزارة الزراعة فقد كان وزيرها الدستورى أحمد عبد الغفار موضع اتهام فى نزاهته وذلك فى قضية شغلت الرأى العام زمنا ، بدأت بحملة على الوزير من جانب صحيفة الكتلة ، تولاها اسماعيل مظهر واتهم فيها الوزير

---

(٩٨) على الرجال وآخران : المصدر السابق ص ٣٠ ـ ٣٨ ، ص ٤٩ ـ ٥٠

(٩٩) الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ج ٣ ص ٢٧٤

(١٠٠) المصدر السابق ، ص ٢٧٦

(١٠١) أوراق دسوقى اباظة باشا ، غير منشورة ، جزء من نص مذكرة ، وانظر أيضا سامح اباظة [illegible] بكتاب « ذكرى دسوقى أباظة » الذى نشره أحمد الغزالى ص ٢٣٣

باحتكار البذرة والأسمدة الخاصة بالوزارة لزراعة تفاتيشه الواسعة ، ومنعه تداولها فى السوق هذا الى جانب مخالفاته للقوانين التى تنص على زراعة نسب من الاراضى بمحصولات بعينها ، وقد دعمت الصحيفة حملتها بالاحصائيات والوثائق ، بينما ردت عليها الوزارة ببيانات التكذيب ، الامر الذى دفع بصحيفة الكتلة الى تقديم بيانات جديدة وطالبت الوزير بالاستقالة حتى يأخذ التحقيق مجراه بعيدا عن كل تأثير ، وانتقلت القضية الى مجلس النواب حين قدم النائب مصطفى فودة استجوابا بشأنها ولم يكتف بذلك، بل استقصى عن مخالفات جديدة وقدمها للمجلس ، ومن هذه المخالفات استئجار الوزير — مستترا — أرضا من الحراسة الايطالية بغير مزاد ، وأعلن النائب تنازله عن حصانته البرلمانية ليدلى الى النيابة بالادلة والشهود على صحة بياناته ، ثم أعلنت « الكتلة » أن فريقا من الاحرار الدستوريين طلبوا الى الدكتور هيكل أن يجرى تحقيقا مع عبد الغفار ، ولكنه صرح بأن النقراشى قد فعل ذلك معه ، وأضاف هيكل : على كل حال فان كرامة الوزير تقتضى أن يستقيل مهما كان مركزه سليما بعد أن تخلى عنه رئيس الوزراء (١٠٢) ، وقد ذكر هيكل فيما بعد أن الوزير عندما اراد أن يستقيل لم يوافقه النقراشى وحرص على بقائه فى الوزارة ، فعلق وكيل الديوان الملكى — وكان فى حديث مع هيكل — بأن السراى هى التى حمت عبد الغفار وحرصت على بقائه فى الوزارة (١٠٣) ، ولم يستقل الوزير ولم يتخذ الحزب اى اجراء معه ، بل يبدو أن التحقيق الذى اجراه معه النقراشى كان ذرا للرماد فى العيون ، فلم يسفر عن اجراء ما أمام الرأى العام ، فظلت الاتهامات معلقة فى رقبة الوزير ، وعالقة بأذهان الناس ، حتى كانت موضوعا لمحاكمته من جديد أمام محكمة الثورة فى نوفمبر عام ١٩٥٣ .

---

(١٠٢) **F.O. 371/69190, Weekly Appreciation, April, 19, 1948.**

وقد ذكرت الوثيقة أن هذه القضية قد وسعت الخلاف بين حزبى الوزارة ، ثم أنظر : الكتلة فى ١٠ — ١٩٤٨/٤/١٣ ، مقالات عن البذرة ، أين السماد فى وزارة الزراعة ، ١٤ ، ٤٨/٤/١٦ ، اتهامات خطيرة تقضى باخراج عبد الغفار باشا من الوزارة ، ثم انظر : حملة مصطفى فودة بالاعداد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ابريل ١٩٤٨ .

(١٠٣) هيكل : مذكرات جـ ٣ ص ٢٢١ — ٢٢٢

انهت الرصاصات التى اطلقت على رئيس الوزراء حياته الحافلة ، ولن لم تنه النظام الذى كان يستند اليه ، وكان يحتضر على كل حال ، ولم يلبث الملك أن كلف نائب رئيس الهيئة السعدية ، ابراهيم عبد الهادى باشا بتاليف الوزارة فالفها فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ لتكون امتـدادا لسابقتها ، فضمت السعديين والدستوريين وبعض المستقلين وكان نصيب الدستوريين منها ستة مقاعد (من ١٦ مقعدا) ، فمثل الحزب فيها كل من : أحمد عبد الغفار (الاشغال) ، دسوقى اباظة (الخارجية) ، على عبد الرازق (الاوقاف) جلال فهيم (الشئون الاجتماعية) ، عباس أبو حسين (الزراعة) ، ثم رياض عبد العزيز سيف النصر (المواصلات) (١٠٤) ، وكانت المهمة الاساسية لهاتيك الوزارة هى لجراء الانتخابات التى حان موعدها ، وبذا لم تكن « وزارة استقرار ولكنها وزارة معلقة » ـ كما وصفها زكى عبد القادر بحق (١٠٥) ٠

وكان القصر يسعى لتاليف وزارة قومية ، ويبدو ان المساعى كانت تاخذ سبيلها الى النجاح لان الوفد اصدر بيانا فى ١٠ يناير ١٩٤٩ أبدى فيه استعداده لقبول ذلك « نزولا على الرغبة الملكية فى توحيد الصفوف للاشتراك فى وزارة قومية برئاسة محايد مع بقاء مجلس النواب الحالى الى نهاية دورته » واعتبر عبد الهادى أن اشتراط الوفد لرئيس وزراء محايد هو فى الواقع رفض للدعوة ، لانه شخصيا المكلف فى كتاب تاليف الوزارة لتوحيد الصفوف (١٠٦)٠

وحين شرعت الوزارة فى اعادة تقسيم الدوائر وقع الخلاف التقليدى بين الدستوريين والسعديين ، فلم يطلع عبد الهادى النواب الدستوريين على أسس التعديل ، ولم يحقق رغباتهم بشأنه مما حدا بهم الى الاحتجاج عليه ، فطلبوا الى رئيسهم التدخل ، وشبت لذلك بين الحزبين « خصومة

---

(١٠٤) تصنف الوثائق البريطانية سيف النصر على انه دستورى ولكن يبدو انه اصبح كذلك مؤخرا ويؤكد هذا المعنى أنه عندما استقال فى فبراير ١٩٤٩ تولى منصبه دستورى آخر هو دسوقى اباظة (السياسة ٢٨/٢/٤٩) ، اما الوثيقة البريطانية فهى :

F.O. 141/1256/1948, Tel, 1794, Dec. 1948.

(١٠٥) محمد زكى عبد القادر : تأملات ك الاحداث ، أخبار اليوم ٢٩/٧/١٩٤٨ ، وقد اضاف انها ليست وزارة دستورية برلمانية ، لاتعيش ولا تتنفس بارادتها ٠٠

(١٠٦) السياسة ١١ ، ١٢/١/١٩٤٩

خالطتها المرارة ، عندما اعتقد الدستوريون أن السعديين يريدون الفوز باغلبية ليستاثروا بالامر دونهم وطلب هيكل من رئيس الوزارة بلهجة تهديدية أن يتقاسم الحزبان الدوائر بالمساواة فلم ير عبد الهادى بدا من الرضوخ(١٠٧)٠ والواقع أن الخلاف على الدوائر كان أحد مظاهر الصراع بين حزبى الوزارة، والذى امتدت جذوره منذ توليا الحكم معا فى أكتوبر ١٩٤٤ ، وان زكاه اخيرا أن رئيس هذه الوزارة لم يكن يطلع الوزراء الدستوريين على تفاصيل سياسة وزارته بما تحتمه طبيعة الائتلاف (١٠٨) ، وربما كان هذا هو الذى حدا بالدكتور هيكل الى التنصل من تبعات الحكم واعمال الوزارات السعدية حين صرح بأنه لا هو ، ولا حزبه كانوا يحكمون بالفعل خلال تلك السنوات ، وان رؤساء الوزارات هم المسئولون (١٠٩) ٠ ولكن هذا بالفعل لا يعفى الحزب من مسئولية ممارسة الحكم ، ذلك انه كان الحزب الثانى فى البرلمان بالاضافة الى أنه كان يشترك فى كل وزارة بما يزيد عن ثلث اعضائها ، ان لم يكن النصف ٠

ومع ازدياد حدة الخلاف بين حزبى الوزارة ، كانت اتصالات القصر لتشكيل الوزارة الائتلافية قد أثمرت ، ويبدو أن ترشيح حسن يوسف ـ رئيس الديوان بالنيابة ـ لحسين سرى (١١٠) ، قد لقى قبولا فى النهاية لدى كل الاطراف فتألفت وزارته فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ من كل الاحزاب لاجراء الانتخابات ، وكان وزراء حزب الاحرار هم : أحمد عبد الغفار ، وأحمد خشبة، ودسوقى أباظة ، ثم أحمد على علوبة ، وباركت السياسة توحيد الصفوف والعهد القومى وذكرت أنه من العبث أن ننصرف الى النقاش حول أمد هذه الوزارة « أهو منته بنهاية الانتخابات ، أو هو ممتد بعدها » ، كما عادت الصحيفة لتؤكد أن الوضع القومى لم ينشأ لتوزيع مقاعد النواب وانما لتحقيق الاهداف القومية (١١١) وتكشف العبارات السابقة عن أن الحزب لم

---

(١٠٧) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٤١ ـ ٣٢٢

(١٠٨) المصرى ١٨/٦/١٩٤٩

(١٠٩) الاهرام ٩/١٠/١٩٤٩

(١١٠) F.O. 371/62781, Cabinet Distribution, Mr. Bowker.

(١١١) السياسة ٣٠/٧ ، أول أغسطس ١٩٤٩

يدخل هذه الوزارة الا على أمل امتداد هذا العهد القومى ، خاصة وكان رئيسه قد وعد من جانب سرى باشا بأن لا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان ، كما أكد له حسن يوسف باشا هذا المعنى باسم الملك أيضا (١١٢) ، ومن ثم اشترك الدستوريون فى الوزارة على أمل الاتفاق حول توزيع الدوائر وبالتالى الحصول على عدد من مقاعد البرلمان يتيح لهم الاشتراك فى الحكم عند تأليف الوزارة الجديدة استمرارا لعهد الائتلاف القومى المأمول .

لم يلبث وزير العدل أحمد خشبة باشا أن قدم استقالته ليخلفه دستورى آخر ، وقد بنى الوزير استقالته على أنه قبل الحكم مشترطا أن يعود الى منصبه الاول ، وزيرا للخارجية ، لمواصلة السعى لأداء ما كان يقوم به لصالح البلاد ، ولكنه رأى احتفاظ رئيس الوزارة ، بوزارة الخارجية ، الامر الذى يحول بينه وبين تحقيق مساعيه ، وعلى ذلك قدم استقالته (١١٣) ولكن يبدو أن آمال حزب الاحرار فى تقسيم الدوائر كانت وهما ، كما أن الوعود المبذولة له كانت كذلك ، لان سرى باشا خلال اجتماعات مجلس الوزراء راح يتحدث عن « الانتخابات الحرة » وقد اعترض عليه أحمد عبد الغفار فذهب سرى الى القول بأن الانتخابات ستكون تحت اشراف الحكومةالائتلافية وأن لكل حزب الحق فى أن يقول ما يشاء خلال الحملة الانتخابية ، فصرح عبد الغفار على أثر ذلك بأن على الدستوريين الا يحسنوا الظن بنوايا سرى باشا لأنه يلعب لعبة مزدوجة ، وأنه قد هدده — أى هدد سرى — بأنه اذا كان ينوى بالفعل اجراء انتخابات حرة فان الاحرار الدستوريين سوف ينسحبون من الوزارة (١١٤) .

وبالفعل لم تكد تبدأ المشاورات داخل مجلس الوزراء حتى برز الى السطح تنافر الكتل المشاركة فيه ، فاشتد الخلاف حول تقسيم الدوائر وثار الوزراء الدستوريون وتنحى رئيس الوزراء عن التحكيم بينهم وبين

---

(١١٢) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(١١٣) السياسة ١٧ ، ١٩٤٩/٨/٢٠ ، وانظر أيضا :
F.O. 141/1333, Memorandum, Aug. 4, 1949.

(١١٤) F.O. 141/1333, Memorandum, Aug. 4. 1949.
والحديث الدلى به عبد الغفار الى سيسل كامبل الذى نقله الى السفير .

الوفد فتحرج الموقف وأعلن سرى فجأة أنه لا يستطيع العمل فى مثل هذا الجو وخرج لتوه الى القصر وقدم استقالته فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ (١١٥) ، فعهد اليه الملك فى نفس اليوم بتأليف وزارة محايدة ، فألف بالفعل وزراة مستقلة لتشرف على الانتخابات ، وخرج الاحرار الدستوريون من الحكم لآخر مرة فى تاريخهم بعد ان قضوا خلال هذه المرحلة خمس سنوات وبضعة أسابيع ٠

* * *

لم يتعجب الاحرار الدستوريون لما حدث وذهبت صحيفتهم الى أن سرى لم يكن الا قنطرة لوزارة وفدية ، وأعلن هيكل أن حزبه سيخوض المعركة الانتخابية بنفسه ولحسابه وبكل قوته ، وبجميع الاسلحة ، وبالرغم من ذلك لم تخفت دعوته الى التضامن والتعاون (١١٦) ، وكان واضحا أن الوفد لا يعبأ بذلك كلية لأنه انشغل مبتهجا بالمعركة الانتخابية ، وقد طال ابتعاده عن السلطة سنوات طويلة ، منحه خصومه خلالها مادة عظيمة للدعاية، وقد تمثلت هذه المادة فى الازمات الاجتماعية والاقتصادية التى أحدقت بمصر، بالاضافة الى العجز عن السير بقضية البلاد الوطنية خطوة الى الامام ، هذا الى جانب عجز اجهزة الامن عن حماية النظام ذاته ٠ وبالرغم من أن الصراع بين المؤسسات الدستورية كان شبه متوقف ، الا ان ذلك كان على حساب الدستور ذاته ٠

وكما هو متوقع فاز الوفد بالاغلبية الساحقة فى الانتخابات دونما حاجة لتدخل الادارة لصالحة ، بالرغم من حدوث ذلك (١١٧) ، وألف النحاس وزارة وفدية خالصة فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ، ليدفع الاحرار الدستوريين الى مقاعد المعارضة لمدة عامين اثرا فى الحزب تأثيرا بليغا ، بالرغم من أن وجود الحزب فى المعارضة كان حقيقا بأن يمنحه قوة واقتدارا مثلما كان يحدث

---

(١١٥) حزب الاحرار الدستوريين : نعلم من هنا ص ٩ ـ ١٠ ، الرافعى : منكراتى ص ١٣٩ ٠

(١١٦) السياسة ١١/٥/١٩٤٩ ، الاهرام ١١/٩/١٩٤٩ حديث هيكل لكامل الشناوى ثم خطبته فى عيد الجهاد ١١/١٣/٤٩ ، باوراق الدكتور هيكل الملف الثانى٠

(١١٧) هيكل منكرات جـ ٢ ص ٣٥٠ ، يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٥٥٠ ٠

للوفد ، على كل حال عقد الحزب عزمه على أن تكون معارضته فى البرلمان مستقلة ، الا اذا وجدت شئون أو احداث كبيرة تتفق عليها المعارضة من جميع الاحزاب ، وقد عقد الحزب لواء زعامة المعارضة لدسوقى باظة ، وجرى الحديث بعد ذلك عن تكوين لجنة لاتصال دائمة بين احزاب المعارضة ، وبالفعل عقدت اجتماعها فى دار أباظة ، وبدا أن جبهة سوف تتشكل على غرار الجبهة التى كانت مؤلفة من الاحزاب الاربعة (الاحرار والسعدى والوطنى والكتلة) فى الفترة من ٤٢ ـ ١٩٤٤ ، ولكن تعثرت الاتصالات واختفت أخبارها من الصحف (١١٨) .

والجديد فى معارضة الاحرار الدستوريين هذه المرة ، والذى كان يعد تبنيا لاساليب الوفد فى المعارضة ، ان قرروا الاتجاه الى الشعب « لنكون دائمى الاتصال به فى القاهرة وسائر الاقاليم » وهذا يفسر كيف أن رئيسهم أصبح يتحدث كثيرا عن « الجماهير » ، بل لقد ذكر مرة أن الرأى العـــام هو الذى يصنع مالا تصنعه أية قوة سياسية أخرى (١١٩) ، كما كثرت فى أحاديثه نغمة التعاطف مع الشعب « الذى يطحنه الغلاء طحنا » وقد طلب الى الوزراء الاغنياء والمترفين أن يفرضوا على انفسهم بعض التقشف فى طعامهم وملبسهم وفى مظاهر النعمة ، وهتف « افرضوه بالقانون اذا احتاج الامر فهل النعمة والثروة والجـاه لنا ، وللشعب الجوع والعـراء والبؤس والشقاء ؟ » (١٢٠) .

وفيما يتعلق بموقف الحزب من الوزارة فقد قدم رئيسه خطابا مفتوحا لوزير العدل والنائب العام يستنكر فيه فرض السرية على تحقيقات الجيش والاسلحة الفاسدة ، وكان أحد أعضاء مجلس الشيوخ قد أثار هذه المسـألة

---

(١١٨) السياسة ١٦ يناير ، ٢٥ ، ٢٨ يونيو ، ٣ يوليو ١٩٥٠ .

(١١٩) السياسة ٢٥ يونيو ١٩٥٠ اجتماع الهيئة البرلمانية ، ٥٠/١٠/٢٥ هيكل باشا يتحدث الى الجماهير .

(١٢٠) خطاب هيكل فى ١٩٥٠/١١/٧ عن السياسة فى اليوم التالى ، وقد علقت صوت الامة ١٩٥٠/١١/١٠ بقولها ان هيكل يجرب صنوفا شتى من انخداع لكى يرتدع الرعاع عن نصرة الوفد وزعامته ويعلنوا خضوعهم لمشيئة أصحاب المصالح الحقيقية وأبناء البيوتات .

فرد عليه فؤاد سراج الدين بأنه لولا هذه السرية لعرف الناس أن التحقيق يشرف الحكومة (١٢١) • وذهب الدكتور هيكل فى خطبه يتحدث عن كثرة مهام الوزراء فى الخارج ، وعودتهم من اصطيافهم يحملون البضائع التى تقدر بعشرات الالوف من الجنيهات ، وكثرة مضاربات القطن والقرة ، وحديث الناس عن الذين يلون الحكم ومن يتصلون بهم ممن كسبوا من هذه المضاربات مئات الالوف من الجنيهات ، ولم تجر تحقيقات كالتى تجرى فى صفقات الجيش والتى تجرى فى تهريب التموين لاسرائيل ، والتى قدرت بنصف مليون جنيه (١٢٢) ، وفيما يتصل بالقصر فكانت قد أثيرت أزمة الاستجواب المشهور بشأن فساد الحاشية والاسلحة الفاسدة وما أعقب ذلك من ازمة المراسيم التى اخرجت شيوخ المعارضة من البرلمان ، وعزلت رئيس الاحرار الدستوريين من رئاسة مجلس الشيوخ ، وقد اتهم حسن يوسف المعارضة بأنها قد اغلقت الباب بينها وبين القصر (١٢٣) ، ولم يشأ الحزب أن يستمر الباب مغلقا فبدأت صحيفتة تخطب ود القصر وتبالغ فى نشر أخبار الملك وصوره ، بل لقد ذهب أحمد على علوبة الى القصر ليقدم ولاء الاحـرار الدستوريين ، وذكر أنهم كانوا دائما موضع عطف المليك ، وان الظروف الطارئة لاتستطيع أن تؤثر يوما فى اخلاصهم للجالس على العرش (١٢٤) • ولم تلبث جبهة المعارضة أن التأم عقدها واجتمعت فى بيت أحمد عبد الغفار ثم مهدت صحيفة السياسة لتحركها بمقال عن « الولاء » والرد على ادعاء الحكومة بأنها تعمل بتوجيه ملكى كريم وأضافت : أن من واجب الولاء أن يضع رعايا الملك من حكوميين وغير حكوميين بين يدى جلالته كل أمر

---

(١٢١) اخبار اليوم ١٤/١٠/١٩٥٠ ، ثم السياسة ١٥/١٠/١٩٥٠ •

(١٢٢) السياسة ٢٥/١٠/١٩٥٠ ، ٨/١٠/١٩٥٠ ، ثم خطاب هيكل فى ١١/١٢/١٩٥١ بأوراقه ، الملف الثانى ، ثم انظر حديثا خطيرا له مع حسن يوسف عن فساد الحكم واستغلال الوزراء لنفوذهم (مذكرات ج ٢ ص ٢٢٠) وخطورة هذا الحديث تكمن فى ان محدثه رد عليه بما فعله وزراء حزبه فى هذا المجال . فكان ذلك تراشقا يمس العهد كله •

(١٢٣) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٢٢٠ ، انظر تعليقا لطارق البشرى (الحركة السياسية ص ٣١٥) عن احسان المعارضة الاستفادة من تقديم الاستجواب •

(١٢٤) السياسة ١٩ يوليو ١٩٥٠ •

على وجهه الصحيح وأن الحكومة هى وحدها المسئولة عن اعمالها وأن من الجهات التى تسأل أمامها ، المقام الملكى السامى (١٢٥)) واتبعت المعارضة ذلك بعريضتها المشهورة الى الملك فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ ، والتى تضمنت الحديث « عن اجتياز البلاد لمرحلة من أدق مراحل تاريخها ، وأنها كلما اتجهت الى العرش حيل بينها وبينه ، لأن الاقدار أفسحت مكانا فى الحاشية لاشخاص لايستحقون هذا الشرف فأساؤا النصح وأساؤا التصرف ، بل ان منهم من حامت حول تصرفاته ظلال كثيفة من الشبهات ، كما ساد الاعتقاد بأن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابى قد أضحى حبرا على ورق، وأن الحكومة تتخلص من مسئوليتها بدعوى التوجيهات الملكية » ، ثم حذرت الملك بأن احتمال الشعوب مهما يطل فهو لابد منته الى حد ، وانهم يخشون أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، ثم طلبوا الى الملك تصحيح الاوضاع الدستورية تصحيحا شاملا وعاجلا على أســاس احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون (١٢٦) وصادرت الحكومة الصحف التى نشرت العريضة ، وكانت المعارضة قد أعلنت أنها ستثنيها بعريضة أخرى للشعب ، وقد ردت الحكومة ببيان وصفت فيه العريضة التى قدمت للملك بأنها من خط وورق غير لائقين ، وانها حوت كلاما لايستند الى اساس من الصحة ، وان ثمة رغبة ملكية فى أن تسير التحقيقات فى مجراها الطبيعى سواء كانت منسوبة لرجال الجيش أم لرجال الحاشية (١٢٧) ، فردت السياسة متعجبة من هذا الضيق بالمعارضين ، وذكرت أن الوفديين هم الذين سنوا

---

(١٢٥) صوت الامة ١٥/١٠/١٩٥٠ ، السياسة ١٦/١٠/١٩٥٠

(١٢٦) نص عريضة المعارضة فى السياسة ١٨/١٠/١٩٥٠ وهى بتوقيع ابراهيم عبد الهادى هيكل ـ مكرم ـ حافظ رمضان ـ أحمد عبد الغفار ـ دسوقى اباظة ـ رشوان محفوظ ـ على عبد الرازق ـ عبد السلام الشاذلى ـ طه السباعى ـ السيد سليم ـ نجيب اسكندر ـ حامد محمود ـ مصطفى مرعى ـ عبد الرحمن الرافعى زكى بشارة ، والعدد كتب عليه كلمة مصادر بخط اليد .

(١٢٧) صوت الامة ٢٢/١٠/١٩٥٠ نص بيان الحكومة ، وبعدد ٢٠/١٠ ، نكرت أن حفنى محمود رفض توقيع العريضة واتهم هيكل بأنه يسير فى اذيال السعديين وأضافت ان اغلبية من رجال المعارضة رفضت توقيعها ومنهم أحمد بك رمزى ، عبد المجيد صالح ، عبد القوى أحمد ورشوان محفوظ (ولكن الاخير وقعها بالفعل) .

سنة اللجوء الى الملك ، كما اذاعت المعارضة ردا على بيان الحكومة تساءلت فيه : اذا كانت العريضة قد حوت أمورا معادة فلماذا صادرتها الحكومة ؟ ، كما اظهر الرد تناقضا بين وصف بيان الحكومة لكلام المعارضة بأنه افك وبين الرغبة الملكية فى أن تسير التحقيقات فى مجراها الطبيعى (١٢٨) ٠

ولما تردد أن النحاس باشا يرحب بتعاون المعارضة معه فى الشئون القومية ردت السياسة بأن رفعته لم ينس أنه حين دعى للتعاون مع وزارات سابقة فانه اشترط قيام وزارة محايدة ، ولضح اذن ان الصحيفة تعلق التعاون على شرط سقوط الوزارة ! (١٢٩) ، وكان الاحتكاك الاخير بين حزب الأحرار وهو فى معارضة حكومة الوفد الاخيرة ممثلا فى قضية الوثائق السياسية المزورة ، حين حصل هيكل على وثيقتين قيل انهما يؤكدان صلة النحاس بالمفوضية الروسية وأنه يطلب معاونتها ولما علمت الحكومة الوفدية بأمرهما قدمت بلاغا للنائب العام اتهمت فيه هيكل وأحمد علوبة بتزوير واستخدام هاتين الوثيقتين ، وبدأ التحقيق الذى لم يلبث أن حفظ بعد اسابيع (١٣٠) ٠

وعندما توقفت صحيفة السياسة للمرة الاخيرة فى ٣يونيو ١٩٥١ لجأ الحزب الى أسلوب قديم كان قد اتخذه فى أواخر عام ١٩٣٠ عندما اغلقت حكومة صدقى صحيفته ، فأصدر كتابا بعنوان « نعلم من هنا : على هامش قضايا الغدر » أعده حافظ محمود وقدم له دسوقى أباظة ، وهو أشبه بتقرير عن مسلك الحكومة الحزبى منذ تولت السلطة ، تناول مخالفاتها فى الانتخابات، ثم اجراءاتها الادارية لعزل خصومها ، وعزل رئيس مجلس الدولة (السنهورى) مع تحليل لأزمة مجلس الشيوخ ، وعلى غرار الكتاب الاسود سرد طائفة

---

(١٢٨) السياسة ١٩٥٠/١٠/٢٣ ، ١٠/٢٨ ، رد المعارضة على بيان النحاس وقد اذاعه طه السباعى ، انظر تعليق للرافعى فى كتاب : فى أعقاب جـ ٣ ص ٣٢٥ — ٣٢٦ ، ابدى فيه تعجبه من كون الحكومة تصدر بيانا بالرد على عريضة صادرتها ، وقد اذاعت صحيفة النداء ١٩٥١/٢/٢٠ ان المعارضة اعدت عريضة جديدة تولى هيكل كتابة بنودها ثم صاغتها لجنة ثلاثية ولكنها لم توقع حتى الآن ٠

(١٢٩) السياسة ٥٠/١١/١٩ ، صوت الامة ٧ ، ٥٠/١٢/١٧ (ردود عليها) ٠

(١٣٠) انظر تفاصيل القصة فى هيكل : مذكرات جـ ٣ ص ٢١٥ — ٢٣٠ ، السياسة ٣ يونيو ١٩٥١ ٠

من المخالفات الممثلة فى الترقيات والتعيينات ، وصفقات الوزراء ومضارباتهم التى تمس نزاهة الحكم ، مع تدعيم ذلك بالارقام والوثائق (١٣١) ٠

لم يوقف حزب الاحرار عن مقاومته للوزارة سوى انتهاء شهر العسل الذى طال بينها وبين الملك ، والاحداث التى أعقبت الغاء المعاهدة والتى انتهت الى وقوع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ (١٣٢) مما أفضى الى اقالتها ولم يكن ثمة سبيل لاحزاب المعارضة للعودة الى الحكم ، والملك يحمل فى حافظته الخاصة عريضة المعارضة حتى لاينسى موقعيها فعلتهم (١٣٣) ، وقد بدأت بعد ذلك سلسلة من الوزاوات يصدق عليها وصف « وزارات الاحتضار » التى مهدت الانتقال من عهد الى عهد ، فتقلبت على مصر وزارات على ماهر الثالثة (٢٧ يناير ـ أول مارس ١٩٥٢) ثم نجيب الهلالى الاولى (أول مارس ـ ٢ يوليو ١٩٥٢) ثم حسين سرى الخامسة (٢ ـ ٢٢ يوليو ١٩٥٢) واخيرا وزارة الهلالى الثانية (٢٢ ـ ٢٤ يوليو ١٩٥٢) ، وقد تألفت جميعها من الاداريين وغير الحزبيين ٠

وقد قيل أن على ماهر أراد اشراك بعض الدستوريين فى وزارته بصفتهم اشخاصا لا ممثلين عن الحزب ، وذكر هيكل أنه تداول مع دسوقى أباظة وأحمد خشبة فى ذلك ثم اتفقوا على عدم تلبية الدعوة ، وعللوا ذلك بأن الملك لم يجب ما نصحوه به فى كتابهم اليه ، ولان قبولهم الاشتراك فى الحكم فيه

---

(١٣١) حزب الاحرار : نعلم من هنا ص ٤٠ ، جلال الحمامصى : نزاهة الحكم ص ٦٠ وقد ذكر لنا الاستاذ حافظ محمود ان الاف النسخ طبعت ووضعت فى مكتبه بالجريدة استعدادا للتوزيع ولكن قيام الثورة عطل ذلك فلم يعرف مصيره ٠

(١٣٢) أنظر بهاء الدين : فاروق ملكا ، ص ١١٦ ، موسى صبرى : ملك واربع وزارات ص ١٣ ـ ٢٩ ، حلمى سلام : أيامه الاخيرة ص ١٢٩ ، وعن حريق القاهرة محمد أنيس : حريق القاهرة ، بيروت ١٩٧٢ ، جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ، قراراتهام جديد القاهرة ١٩٧٦ ، محمد محمود زيتون : حرائق القاهرة ، نشر عام ١٩٥٩ بمصر ٠

(١٣٣) هيكل : مذكرات جـ ٢ ص ٣٦٧ ، زكريا الحجاوى : ملك ضد شعب ص ٥١

معنى النكوص على الاعقاب مقابل كراسى الوزارة (١٣٤) ، ولكن الرافعى ذكر ان على ماهر لم يكن جادا فى عرضه لانه وضع العقبـات فى سـبيل استجابتهم (١٣٥) . وعندما تولت وزارة الهلالى الاولى ، زاره هيكل مهنئا مبديا استعداده لمعاونته بالرأى ، ولكن الهلالى لم يعبأ لان الملك لظهر عدم رضاه عن اتصالهما مما جعل الحزب يتخلى عن تاييد الوزارة بل وينتقل الى معارضتها (١٣٦) .

وقد تواكب مع هذه التطورات دخول حزب الاحرار الدستوريين فى طور من الضعف ، والذى بدأ بالفعل منذ ابعاده عن الحكم فى وزارة سرى الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩) ، وكان الحزب يستمد وجوده من البقاء فيه ، فقد نمت فى مصر الجماعات السياسية العقائدية خلال الاربعينات ، وسـحبت الى صفوفها قطاعات من الجماهير،التى اتسعت الهوة بينها وبين «أصحاب المصالح» ممـا زاد من عزلة الحزب .. وجاء طول بقاء حكومة الوفد الاخيرة ، خصمه التقليدى ، فى الحكم لعامين كاملين ، مخيبا لآمال الكثير من قياداته باعثا على اليأس من جدوى الاستمرار فى الانضواء تحت لواء الحزب ، وأكبر دليل على ضعف الحزب حقيقة هو عجزه عن اصدار صحيفته فى أواسط عام ١٩٥١ ، وكانت آداته الكبرى .

* * *

انتهى عهد الاحتضار بقيام حركة الجيش ــ الثورة ــ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعقدت بعض قيادات الاحزاب اجتماعا فى منزل احمد عبد الغفار حضره لطفى السيد وأحمد خشبة ومحمود محمد محمود وابراهيم عبد الهادى وبهى الدين بركات وطه السباعى وعبد السلام الشاذلى ، واتفقوا خلاله على أن يتوجهوا لقائد الحركة للتهنئة واعلان التأييد ، واتصل هيكل بزميليه دسوقى أباظة واحمد علوبة فحضرا ، وكان معهما حسن رشوان محفوظ ، وتوجه

---

(١٣٤) هيكل : مقال له عن دسوقى اباظة بكتاب أحمد الغزالى : ذكرى دسوقى اباظة ص ٦٢ ــ ٦٨

(١٣٥) الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، ص ١٣١

(١٣٦) هيكل : مذكرات ، جـ ٢ ص ٣٧٠

الجميع بالفعل الى تكنات مصطفى كامل حيث يوجد اللواء محمد نجيب فاعلنوا تاييدهم للحركة المباركة وشكرهم للضباط والجنود الذين ادوا واجبهم (١٣٧) ٠

وحسب روايات قادة الثورة ، فان نيتهم تجاه الاحزاب والحكم لم تكن واضحة منذ البداية ، فنذكر انور السادات أنهم جميعا فى مجلس قيادة الثورة خرجوا بنتيجة واحدة هى ان الجيش لا يحكم وانما يقوم بالثورة ثم يسلم البلاد للمدنيين ، أما وكيف وأى أنواع المدنيين ، فلم يقرروا بشانه شيئا محددا وانما قرروا مبدئيا اعادة برلمان ١٩٥٠ وترك الحكم لحـزب الاغلبية ، يصرفه ريثما تجرى انتخابات نظيفة (١٣٨) ، بينما يفصـل عبد اللطيف البغدادى المسألة أكثر فيذكر أنه عندما نوقشت هذه المسألة فى مجلس قيادة الثورة ، ظهر أن ثمة اتجاهان احدهما تبناه جمال عبد الناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من اعضاء المجلس ، ورأى اصحاب الاتجاه الاول اجراء انتخابات تأتى بحزب الاغلبية الى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من قيام الثورة تغيير الهيكل السياسى والاقتصادى للبلاد ، وهذا لايمكن أن يوكل به لغير الثورة ، وتساوت الاصوات بين الاتجاهين ، فرأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه ، وذلك بمطالبة الاحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها (١٣٩) ٠

وفى تقديرنا أن المسألة لم تكن بهذه البساطة فى ذهن القائمين بالثورة والا لكانت الحركة مجرد انقلاب عسكرى ، فلابد أن قضية الحكم والسلطة وبدائلها قد طرحت نفسها على الاقل فى اذهان الذين كانوا يخططون لتلك الحركة ـ الثورة ـ وذلك خلال فترة الاعداد الطويل لها ٠

---

(١٣٧) محمد بهى الدين بركات : سبعون يوما فى وصاية العرش ، المصور ١٩٧٧/٧/٢٩ ثم محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٦١

(١٣٨) أنور السادات : صفحات مجهولة ص ٢٢٤ ـ ٢٣٥ ٠

(١٣٩) عبد اللطيف البغدادى : مذكرات البغدادى ج ١ ص ٦٩ ـ ٧٢ ، « وقد ذكر ان عبد الناصر لم تتضح نواياه الحقيقية والتى ظلت غامضة حتى اليوم » والواقع ان الافتقار الى شهادة عبد الناصر نفسه تجعلنا لا نستطيع ان نجزم برأى قاطع حول تلك القضية الهامة ٠

صدر نداء القائد العام فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ بدعوة الاحزاب والهيئات الى تطهير صفوفها كما فعل الجيش ، وان تعلن الاحزاب برامجها محددة المعالم ، وكانت صيحة التطهير خطوة محسوبة بذكاء ، حيث عهد الى الاحزاب ذاتها بتطهير صفوفها مما أوقعها فى خلافات وتمزقات داخلية أظهرت للرأى العام سلبياتها ، فلم يكد النداء يصدر « طهروا انفسكم » حتى فتح الباب على مصراعيه أمام الاطماع الخاصة ، وأوقع الجميع فى بعضهم وفجر الصدامات الكامنة داخل الاحزاب ، بالرغم من أن النداء كان يعنى فى مضمونه الاعتراف بوجود الاحزاب ، الا أنه كان فى الواقع يجعل من تطهيرها شرطا لوجودها مما يجعلها معتمدة فى بقائها على ارادة الجيش (١٤٠) .

شرعت الاحزاب فى الاستجابة للنداء ، وان اتهمت بانها لم تأخذ ذلك مأخذ الجد ، برغم الصراعات التى تفجرت فى داخلها ، فصرح محمد نجيب بأنه من المحتمل أن يصبح التدخل أمرا ضروريا اذا فشلت الاحزاب فى تطهير نفسها ، وأضاف أنه غير راض عن الطريقة التى طهرت بها الاحزاب نفسها (١٤١) ، وبالنسبة لحزب الاحرار فلم يقع فى المحظور الذى وقعت فيه الاحزاب الاخرى حيث تراشق رجالها بالاتهامات وأدانوا بعضهم البعض أمام الرأى العام ، فأصدر الحزب بيانا مطولا أعقبه ببرنامجه الجديد ، وامتلأ البيان بالحديث عن العهد الجديد وتأييد الحزب للحركة المباركة ، وربط بين اهداف الحركة المتعلقة بازالة الفساد وتطهير أداة الحكم ، ودور حزب الاحرار فى هذا الصدد منذ نشأته مذكرا بقضايا نزاهة الحكم (١٩٣٤) والاسلحة الفاسدة وعريضتهم الى الملك (١٩٥٠) وكان أهم ما فى هذا البيان أن طلب الى الحكومة أن تتولى بنفسها تطهير الاحزاب بما لديها من سلطان التشريع والتنفيذ والقضاء حتى لايجد رجال الاحزاب وغيرهم مهربا مما اجترحوه بأن يجعلوا غيرهم « كبش الفداء » ، ثم ذهب البيان يقدم كشف حساب للحزب وكيف أنه حيل بينه وبين تمثيل مبادئه كاملة فى المرتين اللتين عهد اليه فيهما بولاية الحكم ، فاكتفى أعضاؤه الذين ولوا الوزارة مع أحزاب أخرى

---

(١٤٠) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون جـ ١ ص ٢٦٤ ، سيد مرعى : أوراق سياسية جـ ١ ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩

(١٤١) نص تصريحات محمد نجيب فى : المصرى ١٩/٨/١٩٥٢ .

بتنفيذ ما استطاعوا من المبادىء ، وكانت مصلحة العمال صغار الموظفين فى مقدمة الطوائف التى عنى بها الاحرار الدستوريون .. الخ (١٤٢) .

والجديد فى هذا البيان حقا انه يسم عهد ما قبل الثورة بالفساد والخداع وكان الاحرار الدستوريون هم أنفسهم ضمن صناعه سواء كانوا داخل الحكم أو خارجه وسواء بالحركة الايجابية أو حتى الصمت . وكان واضحا ان قيادات الثورة تمضى فى طريقها بخصوص الاحزاب ، فمهدت صحيفة المصرى بقولها أن النتيجة الحتمية لعدم السير فى التطهير هى حل الاحزاب وان ثمة أسسا وشروطا جديدة يحددها تشريع جديد سيصدر لهذا الغرض ، وصرح على ماهر فى ١٠ أغسطس ١٩٥٢ بأن الاحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها بالزوال (١٤٣) ، ولكن رغم بيان رئيس الحزب بشأن التطهير لم نكد المسألة داخل الحزب ذاته تمر بتلك السهولة ، فقد تعرض لهزة داخلية حين اجتمع مجلس ادارته فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ فى غيبة الدكتور هيكل ، لبحث المسألة ، وقد ظهرت خلال هذا الاجتماع خلافات حادة ، انتحل خلالها بعض الاشخاص حق التحدث باسم الحزب (كمحمد بدير) مما أثار بعض الحاضرين ، الذين استقر رأيهم على تنحية أحمد عبد الغفار وزير الزراعة الأسبق ، وعبد المجيد صالح وزير الاشغال الأسبق ، ورؤى أن يتنحيا بوصفهما مستقيلين من الحزب ، ولكن عبد الغفار اصر على البقاء فى الحزب حتى يعود رئيسه ليدافع عن نفسه ثم يقدم استقالته وأضاف : « لأننى لا أريد البقاء فيه » (١٤٤) .

وقد ذكر أن اسم حفنى محمود سوف يلمع نتيجة لحركة تطهير الحزب وتنظيم صفوفه واعادة النظر فى مراكزه الرئيسية (١٤٥) ، وقد بدا بالفعل أن الحزب انشق الى مجموعة تضم شيوخه وقادته ، ومجموعة من الثائرين من رجال الصف الثانى ، وقد عقدت المجموعة الأولى اجتماعا لها فى بيت

---

(١٤٢) المصرى ١٩٥٢/٨/٧ ، نص بيان الحزب – وقد ذكر لنا الاستاذ حافظ محمود بأن هيكل باشا ذكر حين جاءت مسألة التطهير : معنى هذا اننا ندين انفسنا وقال للنحاس باشا انك تلغى وجودك ياباشا ، وان السلطة معهم فليخرجوا من شاءوا .

(١٤٣) المصرى ١٠ ، ١٩٥٢/٨/١١

(١٤٤) المصرى ٨/٢٩ ، ١٩٥٢/٩/٤

(١٤٥) المصرى ١٩٥٢/٨/٣٠

دسوقى أباظة سكرتير عام الحزب ، شهده احمد علوبة وحسن عبد الوهاب ، وصرح أباظة بعده بأن رجال الحزب يد واحدة ، أما مجموعة الثائرين فقد عقدت اجتماعات طويلة أصدرت بعدها بيانا أوضحت فيه موقفها من رجال الحزب ، وأهدافها « من الحركة التى قاموا بها لتطهير صفوفه » ونصوا فيه على انه ليس للقائمين بالتطهير أى غرض شخصى،ولكنهم رغبوا فى أن يضرب الاحرار الدستوريون المثل على انهم أول من يرحبون بالتطهير ويعملون على تأييد النهضة المباركة تأييدا عمليا وأنهم لا يتهمون احدا منهم بتهمة معينة ولكن رغبة منهم فى وضع حد للشائعات التى تحوم حول شخص ما من أعضاء الحزب ، طالبوا بتكوين لجنة للبحث فى التهم التى تلوكها الألسن ، كما يعلن القائمون بهذه الحركة ثقتهم الكاملة بسكرتير الحزب أباظة باشا (١٤٦) ٠

ولم يؤد كل ما سبق الى تمزق الحـزب مثلما حـدث للوفد وللهيئة السعدية (١٤٧) وكانت المسألة التى اعقبت نداء التطهير والتى اصطدمت بها قيادة الثورة مع الاحزاب هى مسألة تحديد الملكية ، وبالنسبة لموقف حزب الاحرار فقد صرح هيكل فى البداية بأن هذه المسألة ينبغى أن تكون موضع دراسة فنية دقيقة (١٤٨) ٠ ثم اعلن سكرتير الحزب لمندوب صحيفة المصرى « بأننا لن نبحث هذا الموضوع » ، ولما سئل عن رأيه الشخصى أجاب : يقول البعض أن المنادين بهذا التنظيم الجديد للملكية هم المتمسكون بالتعاليم الدينية ، واذا صح هـذا لكان الاولى تعميم الزكاة التى يقول بها الدين (١٤٩) ، ولما اجتمع الحزب فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ احال هذا الموضوع على لجنته الاقتصادية ، ثم ذكر فيما بعد انها لم تتخذ أى قرار بشأنه سواء بالرفض أو القبول ، ولكن محمد محمود بدير ـ وهو من الثائرين ـ ذكر أن

---

(١٤٦) المصرى ١٩٥٢/٩/٥ (والموقعون على البيان هم : محمود خليفة ـ عبد الحميد بركات ـ على بشر ـ محمد عبد الرحمن محمد ـ حسن رشوان) ٠

(١٤٧) انظر ماحدث للهيئة السعدية فى كتاب سيد مرعى : أوراق سياسية جـ ١ ص ٣٠، وكان سيد مرعى أحد رجالها ، وما حدث للوفد بكتاب وحيد رافت : فصول من ثورة ص ٦٩ ، عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ص ١٣٩ ٠

(١٤٨) المصرى ١٩٥٢/٨/١٢

(١٤٩) المصرى ٥٢/٨/٢٢ (سكرتير حزب الاحرار يرى) ٠

حفنى محمود صرح بأن الحزب تقبل قانون تحديد الملكية بالتأييد ، لما عانته البلاد من نظام الملكيات ، وأنه أكد فى جلسة الحزب المؤلفة على تحديد الملكية وتأييد الجيش والحكومة ، ولكن سكرتارية الحزب لم تنشر هـذا القرار،وأضاف بدير أن سكرتير الحزب ومعه حافظ محمود أرسلا تقريرا لرئاسة الجيش ، تخالف ما انعقد عليه رأى مجلس ادارة الحزب ، ثم ذكر ايضا أن دسوقى أباظة قابل محمد نجيب حاملا اليه ملاحظات اللجنـة الاقتصادية للحزب ، التى اذيع أن الجهات المختصة معنية بها وأن اباظة باشا خـرج من هذه الزيارة « مرتاحا جدا » (١٥٠) ٠ وهكذا وقفت قيادات الحزب موقفا متخبطا من المسألة ، بينما عبر فريق من رجال الصف الثانى ، ممن لاينتمون الى كبار الملاك ، عن قبولهم للمشروع ٠

بادر سليمان حافظ ـ وزير الداخلية ـ باعداد مشروع قانون لتطهير الاحزاب السياسية ، عارضه الدكتور عبد الرزاق السنهورى من جهة المبدأ بدعوى أن العرف الدستورى لتنظيم الاحزاب هو ترك الأمر لها ، ولكن أمام الحاح الوزير واقناعه لضباط مجلس القيادة ، أقر المشروع على شرط ألا تتدخل الادارة الا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الادارى بمجلس الدولة ٠

وقبل اصدار هذا القانون ذكر أن الاحزاب لم تحقق المطلوب من التطهير وأنها قامت بدعاية واسعة النطاق ضد الثورة ومشروعاتها ، ومن ثم قامت قيادة الثورة باعتقال عدد من الشخصيات الحزبية ، كان من نصيب حزب الاحرار منها أعتقال أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح (١٥٢)،اعقب ذلك عودة الصراع بين جماعتى الحزب من جديد ، فطرحت مسألة تنحية الدكتور هيكل ، كما عرضت رئاسة الحزب على أحمد خشبة ، وقيل أنه اعتذر عن عدم قبولها، كما ذكر أن من الاسماء المرشحة أحمد علوبة وحفنى محمود ، غير أن سكرتير

---

(١٥٠) المصرى ٣ ، ٤ ، ٥٢/٩/٦

(١٥١) أحمد حمروش : قصة ثورة جـ ١ ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦

(١٥٢) المصرى ٥٢/٩/٨ (قائمة بالمعتقلين تضم ٧٤ شخصا وذكر أن عبد المجيد صالح اعتقل أثناء وجوده فى أحد الملاهى) ٠

الحزب اجتمع بفريق الشبان الثائرين حيث تم علاج الموقف ولنتهت المسألة عند هذا الحد (١٥٣) ٠

وصدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ونص فيه على أن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه أن يحيط وزير الداخلية بخطاب موصى عليه ، يشفع ببيان عن نظام الحزب وأشخاص المؤسسين والموارد المالية على أن لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تقديم الاخطار ، وفى حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الادارى ، كما الزم القانون الاحزاب بايداع أموالها فى المصارف ، ونص أيضا على انه للأحزاب القائمة عند العمل به ، أن تعيد تكوينها وفقا لاحكامه (١٥٤). وعلى ضوء ما سبق سعى حزب الاحرار بتقديم اخطار تأسيسه ، ومرة أخرى تردد أن النية منعقدة على تنحية الدكتور هيكل عن الرئاسة ، واستبعاد أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح المعتقلين ، وكذلك خروج رشوان محفوظ ونفر من الاعضاء القدامى ، وتردد أن النية تتجه الى اختيار أحمد علوبة رئيسا للحزب ودسوقى أباظة نائبا له وجمال العبد سكرتيرا عاما (١٥٥) ٠

ولم يلبث مجلس ادارة الحزب أن انعقد وأعلن أن أحدا من أعضائه لم يتقدم استقالته ثم أعد كشفا بأسماء الهيئة التأسيسية ، ولم يجر أى تعديلات فى نظـامه الداخلى « لأنــه يتفق مع التفصيلات الخاصة بالنظم الداخلية الواردة بقانون تنظيم الاحزاب » مع ادخال تعديل على الباب الرابع الخاص ببرنامج الحزب وفقا للبيان الذى أذاعه الدكتور هيكل ، وكانت أموال الحزب مودعة فى حسابين ببنك مصر ، فضما فى حساب واحد ، وقد بلغت ثلاثة آلاف من الجنيهات ، وكان كشف اسماء المؤسسين الذى ارسل لوزير الداخلية يضم الباقين من اعضاء مجلس الادارة ويبلغ عددهم ٤٨ عضوا ، بعد استبعاد أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح لاستقالتهما وأحمد خشبة بسبب اشتراكه فى الحراسة على أموال الملك السابق (١٥٦) ، وقد أعترض

---

(١٥٣) المصرى ١٩٥٢/٩/٩

(١٥٤) المصرى ١٠ ، ١٩٥٢/٩/١٧ (نص القانون) ٠

(١٥٥) المصرى ١٩٥٢/٩/١٩

(١٥٦) المصرى ٢٢ ، ٩/٢٣ ، ١٩٥٢/١٠/٥ ٠

وزير الداخلية على وجود اسم دسوقى اباظة وطالب برفع دعوى أمام محكمة القضاء الادارى اتهم فيها اباظة باستغلال نفوذه ومنح بعض اقاربه ميزات غير قانونية ، ولكن أباظة دافع عن نفسه مستعرضا تاريخه فى مقاومة الانجليز وقد تولى أحمد علوبة وعلى أيوب الدفاع عنه وفندا التهم المنسوبة اليه بما يظهر براءته ، وقد اضاف علوبة فى قاعة المحكمة « نحن نعتبر قانون الاحزاب بدعة فى محيط الديموقراطية لأنه يتنافى مع الحريات العامة التى كفلها الدستور ، حيث سلطت الادارة التنفيذية نفسها على الرأى العام وعلى الهيئات التشريعية » وبعد طلب بيانات وضم ملفات اجلت القضية الى ١٧ يناير ١٩٥٣ (١٥٧) ٠

وكان تحامل وزير الداخلية واضحا ، بل انه اراد أن يضرب الحزب فى شخص سكرتيره العام ، بالاضافة الى أن قانون تنظيم الاحزاب ينص على استبعاد من نسبت اليه تهمة لا من ثبتت عليه تهمة (١٥٨) ، وفى هذا مافيه من خطورة تتعلق بسوء استخدام النص ، ولعل هذا ما حدا باحمد علوبة والدكتور هيكل الى الطعن فى القانون فى ساحة المحكمة ، وعلى آية حال سقطت الدعوى بصدور قانون حل الاحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣، وان كان علوبة قد طالب باستمرار نظرها ، ولكن موكله أباظة باشا توفى فى ٢٢ يناير ١٩٥٣ ، وكانت القضية قد تاجلت الى أول مارس وحكم فيها بانقضاء الخصومة بعد أن قدم وزير الداخلية مذكرة نوه فيها بوطنية أباظة باشا (١٥٩) ٠

---

(١٥٧) الاخبار ١٩٥٢/١١/١٠ ومحتويات كتاب أباظة باشا لوزير الداخلية وحديثه لمندوب الاخبار فى ١/١/١٨ (نص مذكرة سليمان حافظ ضد دسوقى أباظة) ثم نص رسالة الاخير الى المحرر بعنوان : لا اعتراض على الاعتراض ، واعداد ١٩٠ ، ١/١١/٢٦ ، ١٢/٢٢ (تفاصيل الجلسة) ، ثم راجع أيضا المصرى فى ٥٢/١١/١١ (دسوقى أباظة يطلب مواجهة سليمان حافظ امام المحكمة) ٠

(١٥٨) من أوراق دسوقى اباظة : وثيقة دونها عن مقابلته لوزير الداخلية قبل الجلسة وانظر البلاغ ١٩٥٢/١٢/٣ ٠

(١٥٩) المصرى ٢ مارس ١٩٥٣ وقد ذكر لنا ثروت اباظة أن مجلس قيادة الثورة حضر كاملا الى بيتهم للتعزية ٠

كانت الخطوة التالية لمجلس قيادة الثورة مع الاحزاب بعد نداء التطهير، واصدار قانون تنظيم الاحزاب ، هي حل الاحزاب السياسية ، فأذاع القائد العام في ١٧ يناير ١٩٥٣ اعلانا دستوريا ذكر فيه أن الاحزاب لم تقدر مصالح الوطن العليا وسعت الى التفرقة وبث الفتنة عن طريق الاتصال بالطلبة والعمال في محاولة احداث فتنة داخل الجيش كما لم تتورع بعض عناصرها عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير مامن شأنه أن يعود بالبلاد الى حالة الفساد السابقة « لذا فانه أعلن حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ٠٠ مع قيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات حتى تتمكن البلاد من اقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم » ٠ كما يحظر القانون تكوين احزاب جديدة والغاء القانون الخاص بتنظيم الاحزاب (١٦٠) ٠

وعندما شكلت محكمة الثورة وقدم اليها بعض السياسيين وبعض الذين اتهموا بالتجسس والاتصال بدول أجنبية ، حوكم ستة من الوفديين وسعدي واحد وثلاثة من رجال السراي ، ودستوري واحد هو أحمد عبد الغفار ، الذي استمرت محاكمته من ١٣ ــ ١٩ نوفمبر ١٩٥٣ ، وبعثت خلال المحاكمة التهم التي وجهت اليه عام ١٩٤٨ المتعلقة بمساسه بنزاهة الحكم واثرائه ، وقد استمعت المحكمة الى شهادات حامد العلايلي الذي تطوع للشهادة ضد المتهم ، ثم الدكتور هيكل الذي دافع عنه بشدة وكشف عن دوره في كتابة عريضة عام ١٩٥٠ الى الملك ، كما دافع أيضا عنه طه السباعي ٠ وفي النهاية جاء في حكم المحكمة أنه نظرا لموقف عبد الغفار ضد طغيان الملكين فؤاد وفاروق ، يكتفي برد تكاليف مصرف لقيم في أراضيه واسترداد مبلغ ٦٣ ألف جنيه ، قيمة ما استفاده من انشائه ، لصالح الشعب (١٦١) ٠

* * *

---

(١٦٠) المصري ١٧ ، ١٨ يناير ٥٣ نص اعلان محمد نجيب للشعب ثم بيانه التفسيري ونصوص المرسوم الخاص بحل الاحزاب ٠ وتفاصيل مؤامرة قيل انها حدثت داخل الجيش ٠

(١٦١) المصري ٥٣/١١/١٣ شهادتي العلايلي وهيكل ، ١٥ نوفمبر شهادة طه السباعي ، ١٦ نوفمبر أقوال عبد الغفار ، ١٧ نوفمبر مرافعتي المدعي والدفاع ، ١٩ نوفمبر الحكم ٠

سعى الاحرار الدستوريون للوصول الى السلطة لتنفيذ برنامجهم الذى طرحوه منذ البداية باعتبارهم حزبا سياسيا ، وقد تم لهم ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية تارة ، ومن خلال الانقلابات السياسية تارة أخرى وان كان وصولهم اليها قد تم بالشكل الاخير فى أغلب الاحوال ، ولعلنا لاحظنا انهم لم يتولوا الحكم منفردين خلال فترات توليهم اياه ، بل ان رئيسهم حين كلف بتأليف الوزارة مرات أربع لم يؤلف احداها من أعضاء الحـزب خالصة ، بل استعان بالاحزاب الاخرى الى جانب بعض العناصر المستقلة، ممن لها وزن بالنسبة لمصدر السلطة ، سواء كان الملك أو ممثل انجلترا فى مصر ، ولهذا الامر دلالته بالنسبة لحزب أقلية ، كذلك لم يكن لديه الكفاءات اللازمة لاستكمال هيئة الوزارة من ناحية وتدخل عوامل أخرى فى تشكيله وزارته من ناحية أخرى ، بما لم يتح له الحرية الكافية ، ويوضح ذلك كله حجم وفاعلية الوجود السياسى للحزب داخل السلطة ٠

فهل كان كل هذا الحرص على تولى السلطة بهذا الاسلوب أو ذلك هل كان له ما يبرره من الحرص على تحقيق المصلحة العامة من خلال تنفيذ سياسة تنفيذية وانشائية ذات تأثير فى حياة مصر ؟ ليس بوسعنا أن نحكم بان هذا الحرص كان بهـدف تغليب المصلحة الضيقــة تلك التى لم تتحقق ـ باستثناء الحركات الادارية المألوفة ـ نتيجة عدم الاستقرار وقد رأينا كيف عجز وهو فى السلطة عن الوفاء بما كان ينادى به وهو فى المعارضة، والمعارضة مهمة أسهل نسبيا من الحكم ومسئولياته على كل حال ٠ ومن ثم اتضحت الهوة الساحقة بين ما كان ينادى به ، بشكل مثالى ، وبين ما استطاعت حكوماته ووزراؤه انجازه ، فاكنت البرامج والاهداف بعد تطورها براقة ومتفائلة ، ولكن الصراع فى سبيل الوصول الى السلطة والبقاء فيها لتطبيقها ومانتج عنه من صدام بين مؤسسات الدستور اثخن الحزب بالجراح واستنزف الكثير من طاقته ، فجاءت المحصلة فى النهـاية أقل بكثير مما كان يرجى من حزب يضم صفوة المصريين ، أغنياء ومثقفين ، ممن ألقى على عاتقهم عبء قيادة عجلة الحركة السياسية ٠

* * *



الفصل السادس

الاحرار الدستوريون والفكر الليبرالى والقومى (*)

- التحديث والعلمانيـــة
- الفكر الاقتصادى والاجتماعى
- الفكر القومى (العروبة وقضية فلسطين)

استقى مفلسفو حزب الاحرار الدستوريين اتجاهاتهم الفكرية فى البداية من مدرسة الامام محمد عبده الاصلاحية التوفيقية ثم تبلورت هذه الاتجاهات، نحو ليبرالية صريحة ، فى مدرسة « الجريدة » ولطفى السيد وحزب الامة وان كان ذلك قد اتخذ بعدا قوميا وديمقراطيا فى المجال السياسى ، وعلمانيا فى مجال علاقة الدين بالدولة ومعالجة موضوعات التراث الدينى والاخلاقى

وكانت الموجة الغربية حتى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، قد فرضت نفسها بشكل ملح على عقول المثقفين والمفكرين المصريين ، وهم بسبيلهم الى اصلاح المجتمع ، فكان عليهم ، شاءوا أم أبوا ، أن يتعاملوا معها وكان السؤال المطروح فى البداية هو : أيستقى الاصلاح من الينابيع الغربية بضغوطها وتأثيراتها واغراءاتها دون سواها ، أم يستقى من الينابيع الاسلامية وحدها ، وفى النهاية تبلور اتجاهان واضحان أحدهما اسلامى ، يرى اعادة بناء النظام الاسلامى من جديد ، والآخر « تحديثى » ينادى باستيراد افكار الغرب فى التحديث بصرف النظر عن مقدار ملاءمتها للمفاهيم والقيم السائدة فى المجتمع · وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى كان

(*) سوف نكتفى فى دراستنا هنا برسم الخطوط الاساسية لاتجاهات مفكرى الحزب ، استكمالا لموضوع دراستنا التى تتعلق بدراسة حزب « سياسى » املا فى أن تكون موضوعا لدراسات قائمة باذن الله ·

الجدل يدور حول ما يجب اقتباسه عن الغرب من أفكار ومبادىء ، وكانت هذه الافكار والمبادىء تزداد تدفقا ، فلا تجد من يمحصها على ضوء ملاءمتها للبيئة الاجتماعية الجديدة (١) .

وقد برز أصحاب الاتجاه الاخير بشكل واضح فى أعقاب الحرب الاولى ، وان كان لتجاههم التحديثى قد بدأت ارهاصاته قبيل الحرب على صفحات « الجريدة » كما أشرنا ، حيث ظهرت الثقافة الأوربية بشكل واسع على صفحاتها ، وكانت أشبه بمركز تجمع لكل من ارتووا من مناهل الفكر الغربى . سواء كانوا من حواريى محمد عبده أو ممن تلقوا العلم فى أوربا ، واذا كان لطفى السيد لم يعالج قضايا الفكر الدينى بشكل مباشر فان طريقة معالجته للقضية الوطنية المصرية ، ومطالبته بانتهاج نظام «حرى» ليبرالى،بما يستند اليه من قيم وأسس فلسفية وحضارية ، يستشف منها اتجاهه الفكرى بشأن قضية الاسلام والعصر ، ومن هذا المنطلق الخاص بمنزعه « الحرى » العلمانى المستغرب انطلقت حركة التجديد الجذرى الرافض لروح التوفيق فى فترة مابين الحربين (٢) .

ويثبت تواصل واستمرار أصحاب هـذا الاتجاه فى حـزب الاحـرار الدستوريين اذا ما تذكرنا أن لطفى السيد هو الذى بدأ باعداد خطبة اعلان حزب الاحرار الدستوريين ، التى قدمته للناس وشرحت أهدافه ومبادئه وحددت اطاره الايديولوجى ، كما عهد برئاسة تحرير صحيفة الحزب الى أنجب تلاميذه ، الدكتور محمد حسين هيكل الذى أصبح « منظر الحزب ومفلسفه »،

---

(١) وقد صور **Safran** ذلك مطبقا نظرية التحدى والاستجابة فى كتابه **Egypt in Search of Political Community, pp. 53-61.**

ثم انظر : مجيد خدورى : الاتجاهات السياسية فى العالم العربى ص ١٩ ــ ٢٠ حورانى : الفكر العربى فى عصر النهضة ص ١٩٨ وما بعدها وانظر انور عبد الملك (الفكر العربى فى معركة النهضة ص ٣٦) حيث يذكر « كان الغرب يعم كافة المجالات من الثياب حتى الفلسفة ومن الابجدية حتى المؤسسات السياسية ومن العادات الجنسية حتى الاقتصاد » .

(٢) محمد جابر الانصارى : تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ص ١٨ ــ ٢٠ ثم أحمد زكريا : حزب الامة ص ٢٧٥ ــ ٣١٦ .

لتصبح صحيفته « السياسة » هى وريثة « الجريدة » وتظهر على صفحاتها نتائج تعامل أصحاب هذا الاتجاه مع الفكر الاوربى وآرائهم فى قضية تحديث المجتمع ، كنتاج لهذا التعامل .

وتنبغى الاشارة الى أن أصحاب هذا الاتجاه الليبرالى قد ظهرت أفكارهم التحررية من زاويتها السياسية من خلال تعاملهم مع المسـألة الدسـتورية وقضية نظام الحكم فى مصر ، أما زاويتها الاجتماعية ـ الاقتصادية فسوف تتبين عند دراستنا لموقفهم من الاقتصاد الحر والاشتراكية . ولتسمية الحزب نفسه بحزب « الاحرار » أو « الحريين » ـ كما كان يفضل لطفى السيد ـ صلة وثيقة بكونهم ، أنصار اتجاه ليبرالى محدد . وكان استاذهم لطفى مؤمنا ايمانا تاما بأن مصر لن تتقدم أو تصبح دولة عصرية الا اذا نهلت من الفكر الاوربى ، ذلك الذى درسه فى قرنه التاسع عشر ممثلا فى مؤلفات ميل وسبنسر وأوجست كونت وغيرهم ، فكانت فكرة الحرية كما صورها القرن التاسع عشر هى التى ترددت أصداؤها فى كتاباته ، وان كانت علاقة هذه الافكار بالمجتمع ، كما شرحها فى كتاباته ، نتائج تأملاته واختباراته الشخصية (٣)، وظل يدعو الى وجوب تأسيس النهضه العلمية لمصر على أساس الترجمة قبل التاليف ، كما حدث للنهضة الاوربية ذاتها ، وهذا بالفعل ماحدا به الى ترجمة كتاب أرسطو « علم الاخلاق » الذى نشره عام ١٩٢٤ (٤) .

اما تلميذه الدكتور هيكل الذى تلقى دراسته النظامية العالية فى باريس، فان قضية التحديث عن طريق الاتصال بالغرب فى مفهومه لم تتخذ منحنى واحدا فقد دون فى مذكراته عندما كان يدرس (١٩٠٩ ـ ١٩١٢) ، ان الغربيين ينسون أمام المادة كل خلق وفضيلة « وأرانى أميل لرأى القائلين بوجوب الاصلاح فيما عندنا خصوصا أمام هذه المدنية الاوربية المادية .. ولكننى لا أستطيع الآن أن أضع رسما بشكل أعده طيبا للطريق الذى يجب أن نسلك للوصول الى هذا الاصلاح » (٥) ، ثم انتقل الى التعبير بمرارة

---

(٣) مجيد خدورى : عرب معاصرون ، ص ٣١٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٤) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٦٨ .

(٥) أوراق الدكتور هيكل : مخطوط يوميات باريس ، المجلد الاول ص ٤٠ ، ٥٢ (٢١ اغسطس ١٩٠٩) .

شديدة عن أن المدنية الحاضرة في مصر ليست لنا بل هي مدنية مستعارة كلها ، دقيقها وجليلها من الخارج ، من أمم تدعى علينا أننا وراءها بمراحل، وليس أمامنا من شيء مطلقا نقف به لدفع نظريتها القاسية عنا (٦) .
واضاف أن مدنية مصر ليست لأهلها ، بل هي للأجانب عنها ، وكذلك ما فيها من علم وتفكير « ولو رفعت المدنية الاجنبية بجذورها منها ، وتصورت البلد وطنية لرجعت بها الى الوراء القرون الطوال ، وتريد مع كل هذا أن ترجع الى الوراء فتتخذ مثل حياتها من القديم ، مما ينقصنا نحن المصريين في مصر الشعور بوجوب التجديد ، ينقصنا في كل مسألة من المسائل وعند كل طبقة، وتعجب من اتخاذ المثل من العصور القديمة ، وانتشار الروح « الرجعية » في نفوس طبقات الامة (٧) ويبدو أن ذلك ارتبط ببدء عهد الكاتب بالحضارة الاوربية مما يقترن عادة بالرفض والتحدى ، قبل أن يصبح موقف فحص تترتب عليه قناعات عقلية ، كما يتصل هذا الموقف باقتران المدنية الاوربية في ذهنه بالقوة العسكرية الانجليزية التي فرضت نفسها على مصر وضربت بآمال المصريين في المفاوضة لحل القضية الوطنية عرض الحائط فلم يدع هيكل الى جهاد الانجليز فحسب بل ذكر « لنلبس حقنا رداءنا ، لنخلع هذه المدنية الغربية الشرهة للدم شرهها للمال ، ولنرجع الى شرقيتنا المتقشفة الزاهدة ، انما هي المادة الثقيلة الكثيفة أغرق بها الغرب أرواحنا الشرقية الطاهرة فأذلها واستعبدها » (٨) .

كانت تلك بداية مفكر حزب الأحرار الكبير مع المدنية الغربية ، ولكن عندما ترأس تحرير صحيفة السياسة ، جمع لفيفا من أصدقائه الذين كانوا يكتبون معه في صحيفتي الجريدة والسفور ، من أمثال طه حسين ومحمود عزمي والشيخان على ومصطفى عبد الرازق ، وتوفيق دياب وغيرهم ، الذين شاركوه في تحرير السياسة وعالجوا موضوعات التراث الثقافي للغرب ، حيث وعدوا القراء بأن صحيفتهم « لن تألو جهدا في احياء الادب قديمه وحديثه ،

---

(٦) المصدر السابق ، المجلد الثاني ص ٧٣ (١٢ اكتوبر ١٩٠٩) .
(٧) المصدر السابق ، المجلد الاول ص ٩٣ _ ٩٤ (٩ ، ١٢ يناير ١٩١٠)
(٨) الاهرام ٦ يناير ١٩٢٢ .

وفى توثيق الصلات بين العقل المصرى والعقل الغربى .. رغم أن الصحيفة سياسية قبل كل شيء » (٩) . كما راح طه حسين على صفحاتها يدعو الى استقدام الاساتذه الاوربيين لالقاء الدروس فى الجامعة المصرية ، مثلما تنهج الجامعات الاوربية والامريكية ، وكذلك دعت الصحيفة الى الأخذ بيد الفئة التى درست فى أوربا طرائق بحثها وأساليب تفكيرها ، ولم تكن قد تهيأت لها وسائل البحث العلمى الحديثة (١٠) .

ولا يكاد عدد من اعداد صحيفة السياسة يخلو من موضوع عن منجزات الفكر الاوربى من أدب وفن وعلوم وسياسة وغير ذلك من عناصر الثقافة ، ولعل ذلك التحول ارتبط بتطور حياة رئيس تحريرها ، الذى صار مع مطلع العشرينات على ايمان عميق بتلك الحضارة واهميتها بالنسبة لمصر ، بدا ذلك الايمان فى الاعجاب بالتراث الثقافى الأوربى ، الأدبى والفلسفى على وجه الخصوص ، ثم تطور ليجر معه كل عناصر الحضارة الاخرى ، فانتقلت الافكار ، من الدعوة الى التقدم فى الفن على أساس نظرية داروين بخصوص التطور ، وانتقلت الى استخدام منهج الشك الديكارتى ، الى الدعوة لفصل الدين عن الدولة ، بل الى حرية الفكر بكل مظاهرها ، على اعتبار أنها أساس جميع النهضات ، تلك الحرية التى يشعر بها كل من ارتشف من مناهل الأدب الغربى الصحيح وتغذى بالثقافة الاوربية الحديثة (١١) .

---

(٩) السياسة ٢٧ يونيو ١٩٢٣ .

(١٠) السياسة ٢٩ اغسطس ١٩٢٣ ، ١٣ يوليو ١٩٢٥ ومن العناصر المثقفة ثقافة أوربية والمؤمنة بالفكر الليبرالى التى اشتركت فى تحرير السياسة على سبيل المثال : محمد توفيق دياب (اللمحات ص ٩٨ ـ ٩٩) ، وكذلك محمود عزمى فقد وصفه زكى عبد القادر فى (اقدام على الطريق ص ١٠٢) بأنه كان متحرر ليبراليا ولم يكن مؤمنا ـ ومحمد صبرى الذى ظهرت تأثيرات الثورة الفرنسية فى كتاباته (انور عبد الملك : الفكر العربى فى معركة النهضة ص ٩٧) .

(١١) السياسة ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ، ١٣ فبراير ١٩٢٧ ، ١٧ سبتمبر ١٩٢٧ ، والمقالتين الاوليين « حديث اليوم » بدون توقيع أما الثالثة فهى لسعد مالكى وقد أضاف فيها ان الدين لا يتعارض مع الفلسفة أو مع العلم . لاخوف على الدين من اطلاق حرية التفكير من عقالها وكذلك لاخوف على الاخلاق والاجتماع من حرية التفكير .

وأنشأ الدكتور هيكل يردد صدى دعوة لطفى السيد بأن العصر عصر ترجمة أكثر منه عصر تأليف ، وأن سبب ذلك هو أن البيئة العلمية والادبية لما توجد فى مصر لان الجامعة المصرية ما تزال فى دور النشأة والتكوين ، وأنه الى أن تكون لنا مذاهب فى العلم والفلسفة والادب تقف جنبا الى جنب مع مذاهب الغرب ، الى ذلك اليوم لا يمكن أن تكفى الآداب العربية قديمها وحديثها لتكوين الأديب (١٢) ولعل ذلك كله قاد هيكل الى الدعوة لاحداث « ثورة فى الأدب » بعد أن ألف كتابه المعروف عن « جان جاك روسو ، حياته وكتبه » عام ١٩٢٣ ، ودراساته عن أناتول فرانس،التى نشرها فى «السياسة» عام ١٩٢٤ ، ثم ترجمته وتلخيصاته لفلسفة أوجست كونت عام ١٩٢٦ (١٣) .

ويبدو أن المرحلة المبكرة فى اتصال الدكتور هيكل ، عندما كان يدرس الدكتوراه بأوربا ، قد أثرت فى تكوين هذه القناعات فيما بعد ، حين أعاد النظر فى الكثير من المسلمات حتى لقد طرح على نفسه قضايا تتصل بالنبوة والوحى ، فأبدى تصوره بأن الوحى قد يكون وصول نفس كبيرة وقد تجردت عن المادة الى ما يستكين فى جوف هذا العالم من الحقائق مما يبعد أن تراه وهى لابسة جسمها محاطة بعوامل النقص ، ومن هنا يدخل اليها اعتقاد جازم أن هذا جاءها من قوة فوقية مصرفة للعالم ، وقد أبدى اعجابه بكلمة قالها لطفى السيد فى مسالة العقيدة ذكر فيها « ليس عجبى من الذى يكفر بكل شىء بأقل من المؤمن ايماننا حقا » ، وربط هيكل بين هذه العبارة وبين ماكتبه عن أن الكتب التى جاء بها الأنبياء هى من وحى النفس وعلى ذلك فهى مقدسة،وأضاف:«يسرنى أن أجد هذا مقررا فى كتاب «رينان» حيث قال ان كل ماجاء من النفس مقدس ، بل لقد كتب فى ديسمبر ١٩٠٩ « لم أر قتلا لحرية الفكر ولا أشد ايقافا للقوى العاقلة أكثر من موانع الدين والاعتقاد ! » (١٤) .

---

(١٢) السياسة الاسبوعية ١٤ ، ابريل ١٩٢٨ .

(١٣) مقدمة كتاب هيكل « ثورة الادب » ص ٥ – ١٥ ومقدمة كتابه جان جاك روسو الطبعة الثانية ص ٧ – ٢١ ، وفى أوقات الفراغ : ص ٩١ – ٧٨ كتاباته عن اناتول فرانس ، ثم كتاب الايمان والمعرفة والفلسفة ص ٤١ – ٨٣ ثم ترجمته لبيتهوفن وهيبوليت تين وشكسبير وشيلى فى كتابه : تراجم ص ٣١٩ – ٣٦٥ .

(١٤) أوراق الدكتور هيكل ، مخطوط يوميات باريس ، المجلد الثانى ص ٤٨ – ٤٩ ، ص ٨٥ – ٨٦ وانظر مجيد خدورى : السابق ص ٣٤٦ .

ومع ذلك ظل ايمانه الفطرى بالله وكتبه قائما ، رغم ما مال اليه عقله وتفكيره من اتجاهات علمانية ، ثم لم يلبث أن عاد ليتعامل مع « عقلانية » الغرب بحذر شديد ويقف موقفا انتقائيا منذ الثلاثينات كما سنرى ·

وحتى أواسط العشرينات من هذا القرن سار أصحاب الاتجاه « الحرى العلمانى المستغرب » نحو حركة تجديد رافض لروح التوفيق ، وفى صميم هذه الحركة سيتم اللقاء لأول مرة فى الفكر العربى بين الاسلام والعلمانية فى مزيج مذهبى واحد وسيبلور اصطلاح « المسلمون العلمانيون » أو « العلمانية الاسلامية » وهو النموذج الذى وجد مضمونه الواقعى ونموذجه الحى فى تجربة تركيا الكمالية · وخلال الفترة من ٢٥ ــ ١٩٣٠ بلغت هذه الحركة ذروتها حتى بات واضحا أن المعركة بين القديم والجديد ، بين الاسلام والحداثة ، بين السلفية والعلمانية ، لابد وأن تصل الى نهايتها الحاسـمة بانتصار أحدهما ·

وفى عام ١٩٢٥ احتضن حزب الاحرار القضية التى أثارها صدور كتاب الشيخ على عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » الذى طـرح فيه قضية العلمانية للمرة الاولى فى صميم الفكر العربى الاسلامى ، مستندا الى حجج ومبررات مستمدة من القرآن والسنة والتاريخ الاسلامى لتبرير العلمانية ضمن الاطار الدينى ذاته ، وليس من منطلق العلمانية الخالصة المنافية للدين ، مما يجعل منها قضية مشروعة داخل اطار الفكر الاسلامى ، وقد تبنى حزب الاحرار قضية الكتاب وصاحبه من الناحية الفكرية فى البداية الى أن طورت لتتخذ شكل ازمة سياسية افقدت الحزب مقاعده فى الوزارة، وقد رد الدكتور هيكل بحرارة بالغة على ماوجه للكتاب من نقد ، ودافع عن حرية الرأى ، واشترك معه الدكتور منصور فهمى واسماعيل مظهر وغيرهما، بالاضافة الى نشر « السياسة » لردود الشيخ على ورفاقه حول كتابه ، وقد وصفت ماحدث للشيخ من محاكمة بأنه عودة لمحاكم التفتيش ، وبأن الذين حاكموه وحكموا عليه انما هم من بيئة الرجعيين فى مصر (١٥) ·

---

(١٥) وانظر تعليقات محمد جابر الانصارى ، تحولات الفكر ص ٢٠ ــ ٢٠٢ · مجيد خدورى : الاتجاهات السياسية ص ٢٢١ ــ ٢٠٢٤ ·

وفى العام التالى ايدت صحيفة الاحرار الدستوريين الدكتور طه حسين، عندما أصدر كتابه « فى الشعر الجاهلى » الذى استخدم فيه منهــج الشك الديكارتى والنقد التاريخى الأوربى فى غربلة الروايات والنصوص الدينية، مما طرح امكانية نقد القرآن من وجهة نظر البحث العلمى ! ، وقد كتب طه حسين مدافعا عن الكتاب فى صحيفة السياسة مهاجما « جمود الشيوخ » الذين يتسلطون على الحياة العقلية والعلمية والسياسية ، حتى نعصم حياة مصر الراقية الناهضة من جمودهم » ولكن يبدو أن هذا الموقف لم يستمر طويلا من جانب صحيفة الحزب » لأن الحزب كان قد وضع أصابعه فى النار فى مسألة على عبد الرازق فى العام السابق ، كما أن بعض الدستوريين مالوا الى التبرؤ من طه حسين لما كان يكتبه مؤخرا فى صحيفة حزب الاتحاد » ولهذا لم يتول نواب الحزب الدفاع عن طه حسين عندما أثيرت المسألة فى مجلس النواب (١٦) .

ـ انظر نص كتاب الاسلام واصول الحكم فى كتاب محمد عمارة : الاسلام واصول الحكم دراسة ووثائق ص ١١٢ وما بعدها ، ص ٣٤ ـ ٣٥ موقف حزب الاحرار من المسألة .

ـ وانظر السياسة مقال مسألة الخلافة لطه حسين (٥ نوفمبر ١٩٢٢) عاب فيه عم تفريق المسلمين بين الدين والسياسة واعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله .. فى حين أن ظروف الحياة الحديثة قد اثرت فى ذلك تاثيرا عظيما يختلف باختلاف صلة كل منها بالخلافة وباوربا .. الخ .

ـ وحول كتابات هيكل ومنصور فهمى ، السياسة ١٧ يونيو ، ٥ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٥ ثم السياسة الاسبوعية ٧ مايو ١٩٢٧ (حرية الراى فى مصر) وانظـر تحليلا لموقف الحزب من الكتاب فى

Kedourie, E., Egypt and Caliphate. pp. 224-225

(١٦) طه حسين : فى الشعر الجاهلى ص ١ ـ ٤١ حيث عرض لمنهج البحث وهى تقريبا تكاد تكون الصفحات التى حذفها من الكتاب عندما اعاد طبعه بعنوان « فى الادب الجاهلى » ـ السياسة ١٦ يوليو ١٩٢٦ (خطران ، لطه حسين) ، رسالته لمدير الجامعــة فى عدد ١٣ مـــايو ، ثم دفـاع السياسة عنه فى حديث اليوم فى ٧ يوليو ، ٣٠ اكتوبر ١٩٢٦ والقضية فى مجلس النواب (السياسة ١٤ سبتمبر ١٩٢٦) ثم تعليق المندوب السامى فى

F.O. 407/203, No. 42, Hend. to Chamb. Sept., 18, 1926.

وكان الدكتور هيكل يؤيد ذلك كله ولايرى تعارضا بين العقل والعلم والدين وحين رمي وأنصاره بالالحاد من جانب المحافظين ، كان يتعجب من الذين يربطون بين دعوات التغيير والتجديد والدين وقد كتب ذات مرة وهذا رجل يدعو الى التغيير فى زى اللباس فهو ملحد،وآخر يدعو الى استحداث كلمات فى اللغة فهو ملحد وهذا ثالث يرى الاستفادة بمنشآت مدنية الغرب فهو ملحد وهلم جرا ٠٠ ما شأن ذلك كله بالدين والعقيدة ؟ (١٧) وكان يتولى الدفاع عن حرية البحث والرأى من وقت لآخر ، ففى عهد رئاسة تحريره للسياسة ، كتبت تهاجم مشيخة الأزهر لمصادرتها ومسخها كتاب « تاريخ بغداد » بحجة أن ما به من أقوال رواها خصوم الامام أبى حنيفة اعتبرت ماسة به فذكرت السياسة أن هذا اعتداء على حرمات العقل والعلم وروح الدين وهى حرمات يقدسها ديننا ، كما هاجمت شيخ الازهر لطلبه مصادرة أغنية تغنى فى بعض المسارح على منوال البردة ، وذكرت أن ديننا يأمر بالنظر والتفكير وهو يقوم على الاقناع والاقتناع فما هذا الذى يريده منا شيخ الازهر ومن اين جاء هذا السلطان الذى لم يكن لخليفة أو امام (١٨) ٠

وفى أغسطس عام ١٩٣٢ ألقى الدكتور هيكل خطابا فى حفل أقيم لتكريمه فى حلب ، صور فيه قضية التحديث بأنها ليست معركة بين القديم والجديد « ولكنها معركة بين التفكير والاجتهاد ، ومعركة بين الجمود والحركة ، سلاحها القلم ٠٠ أنصار القديم يريدون أن تكون الحياة الفكرية والعقلية بوجه عام ملكا لهم ٠٠ يدعون بالسلف الصالح ويحاربون من شاءوا حربه بأنه خارج عن هذا السلف ٠٠ أما أنصار الحديث فكلهم ثورة على هذه الأثرة وعلى هذا الاستبداد ، وهم يريدون أن يكون التفكير حرا والعلم حرا والرأى حرا ٠٠ ومادام كتاب الغرب وأبناؤه هم أبطال هذه الحرية فيجب ان ننشر هذا اللواء فى الشرق كما هو منشور فى الغرب ويجب أن نستعير من أساليب الغرب فى الكتابة وفى التفكير ونؤمن بالحقائق العلمية التى يذيعها فلاسفة

---

(١٧) السياسة الاسبوعية ٢ مارس ١٩٢٩ ، وانظر سلسلة مقالاته عن الدين والعلم فى كتاب « الايمان والمعرفة والفلسفة ص ١١ ــ ٤٠ ٠

(١٨) السياسة ٢٨ يوليو ، ١٤ اغسطس ١٩٣٢ (قضية العلم والعقل) مقالتان بنفس العنوان فى حديث اليوم بدون توقيع ٠

الغرب وكتابه ، ويجب أن نواجه بهذه الاسلحة القوية الحادة فلك الجمود حتى تحطمه ثورة الحديث عليه ، يجب أن ننسى القديم وأن نحل محله من علم الغرب وتفكيره وحضارته جديدا ، والدافع لهذه الثورة هى الحقيقة والحرص عليها من طريق البحث الحر الذى ينتهى بصاحبه الى الايمان ٠٠ ولكى نقيم حضارة الشرق من جديد لايكفينا أن نقترض من الغرب فنونه وعلومه وآدابه بل الواجب علينا أن نبعث الحياة فى هذا الماضى الذى كان مصدر حضارة زاهرة » (١٩) ، والجديد هنا أن الكاتب لم يطرح تراث الشرق الثقافى وماضية الحضارى ، وانما طالب ببعثه بالاستعانة بطرائق البحث الاوربية الحديثة وكانت تلك بدايات التغيير فى الايمان المطلق بحضارة الغرب وتراثه الثقافى ، ونقطة البداية فى نزعة توفيقية جديدة لم تلبث أن ابتعدت قليلا عن « أسر » الحضارة الغربية الاخاذة واخضاع موقفها هى الاخرى من الشرق لنظرة تحررية نقدية ٠

وبعد شهرين من هذا الحديث كتب هيكل فى الملحق الادبى للسياسة ، معبرا ، بعد تفكير عميق ، عن انتقاده للحضارة الغربية وصور ما أسماه بالحرب المنظمة التى يقوم بها الاستعمار الاوربى لحرية العقل وانتشار مبشريه فى كل مكان يدعون الى المسيحية لا يأبون الا التعريض بالاسلام ، ثم انتقل الى ما يصدره الغرب الى الشرق من آثار حضارته مما وقف أو كاد عند أسوأ ثمرات هذه الحضارة ، كتجارة الرقيق الابيض والكحول ومواد الزينة واللهو وجوقات الهزر المسرحى مما يصدم الناظر لآثار الغرب فى الشرق وذكر أيضا أن قضية أوربا التى حاربت فى سبيلها أربع سنوات لم تكن الا قضية الاستعمار ومن يكون له حق التوسع فيه ٠٠٠ ثم ان الغرب الذى تزعم دوله أنه تحرر من التعصب الدينى مازال يذكر الحروب الصليبية (٢٠) ٠ وبنفس النظرة النقدية ذهب هيكل يحمل على التقليد الاعمى فى حياة الشعوب الاسلامية فى نظامها وحكمها وفى شريعتها ، فالتقليد فى التفكير ليس تفكيرا ولكنه محاكاة وترديد ، وانها لم تستطع أن تخرج من التقليد الى الاجتهاد

---

(١٩) السياسة ١٨ اغسطس ١٩٣٢ (نص محاضرة د ٠ هيكل فى حلب) ٠

(٢٠) ملحق السياسة الادبى ١٤ اكتوبر ١٩٣٢ كلمته لمؤتمر الطلبة الشرقيين ٠

وانما خرجت الى تقليد ما اعتقدته أقل سوءا ، خرجت من تقليد المادية الوثنية الى تقليد أساليبها العلمية فى حرية البحث وانتهت من ذلك الى الايمان الأعمى بهذه الحضارة (٢١) . وقد تواكبت هذه التحولات مع نشره كتاب « حياة محمد » فى شكل حلقات بالملحق الأدبى للسياسة ، ولم يلبث أن جمعها فى كتاب عام ١٩٣٥ ، ثم تبعه بكتابه الآخر « فى منزل الوحى » عام ١٩٣٧ وتبعهما بسلسلة دراساته للخلفاء الراشدين على ما هو معروف وفى نفس الفترة حدث نفس التحول الى الموضوعات الاسلامية لدى طه حسين مبدأ بكتابه « على هامش السيرة » ثم تبعه بمؤلفاته الاسلامية الاخرى .

وقد ذهب المؤرخون فى تفسير هذا التحول الى حد أنهم اعتبروه نوعا من العمل السياسى أو أنها خطوة أملتها الظروف السياسية ، كما أن هناك من اعتبرها محاولة من جانب هيكل لخلق أيديولوجية وطنية تتخذ الاسلام ركيزة لها وأنه ليس فى ذلك انكار لعقلانية الغرب لصالح الحياة الروحية للشرق ، بل اعادة تقييم لكل منهما ، وقد قيل كذلك ان هيكل لو استهل عمله الكتابى متناولا المواضيع الدينية لقال عنه المجددون أنه دفع بأفكار محمد عبده خطوة للامام ، ولكن بما أنه بدأ حياته مفكرا متحررا فان اهتمامه الجديد بالمواضيع الروحية والدينية لم يؤخذ على أنه تغير قلبى صادق ، وأنه لو كان زعيما شعبيا لما شعر بالحاجة الى اثارة المشاعر الدينية (٢٢) .

---

(٢١) ملحق السياسة الادبى ٧ يناير ١٩٣٢ (الاجتهاد والتقليد) وقد كتبت السياسة فى افتتاحيتها (١٢ يونيو ١٩٣٦) اننا اذا فهمنا الحضارة الغربية تمام الفهم لنجوتا من الضعف ولسعينا الى الخير ، بل لابد من فهم هذه الحضارة لنستطيع الصمود أمام الغرب والوقوف له ، فما يفل الحديد الا الحديد . انظر تعليقات عبد العزيز شرف فى كتابيه الدكتور هيكل فى ذكراه ص ١٩٠ – ١٩٢ ثم الفكر القومى المصرى ص ٦٦ .

(٢٢) Safran, Op. Cit., pp. 170-174, Smith : The C risis of Orientation p. 400.

Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment, p. 320.

وقد وافقت المؤلفة على آراء شارلز سمث ، بينما أيد مجيد خدورى رأى سفران حين اضاف ان كتاب « حياة محمد » جاء ليعزز مركز حزب الاحرار فى الأوساط الدينية (عرب معاصرون ص ٣٦١ – ٣٦٣) وانظر ايضا حول هذا المعنى : فتحى رضوان عصر ورجال ص ٥٩٢ – ٥٩٧ .

والواقع ان التفسيرات السابقة فيها الكثير من التجاوز على اعتبار انها تغفل التطور الذى يمر به تفكير الدكتور هيكل واهتماماته الثقافية ، وخاصة موقفه من التراث الغربى وشعوره وابنـاء جيلـه ، بضرورة الحاجة الى مسألة مراجعته تبل نقله الى مصر على عـلاته وبظروف مجتمعه ومؤسساته ، الامر الذى جعله يفتش عن « الاصول الاسلامية» بوعى جديد ، ويفسر عدم اطراحه للحضارة الاوربية كلها بل ظل ايمانه قائما بما اوردته عن حرية العقل والتفكير وحرية البحث العلمى ، وقد ظهر هذا واضحا فى أن دراساته الجديدة أتت برؤية عصرية فجاءت دراساته فى أسلوب تحقيق علمى حديث ، فقيل مثلا أنه أراد بكتابه عن « حياة محمد » اقامة معبر بين ماضى الاسلام وبين الثقافة الغربية الحديثة (٢٣) بالاضافة الى أنه بذل خلال تأليفه هذه الدراسات جهدا علميا كبيرا ، كما أنه أظهر شعورا دينيا صادق المعاناة (٢٤) ·

وحينما استأنفت « السياسـة الاسبوعية » صدورها فى يناير ١٩٣٧ بعد احتجابها سبع سنوات ، « عاهدت قراءها على أن ترفع من جديد علم الرأى الحر وتكون صلة الثقافة وتبادل الفكر بين الشرق والغرب وأن تجاهد فى بث الحضارة الشرقية والعربية والاسلامية بالطرق العلمية الحديثه »(٢٥)· وأصدق تصوير للاتجاه الجديد عبرت عنه احدى الدراسات الحديثة حيث وصفته بأنه أبكر وأسبق صيغة فكرية للتوفيقية المستجدة التى ستصب فيها

---

(٢٣) Wessels, A., A Modern Arabic Biography of Mohamed, p. 242.

وقد نكر ان التغيرات التى اصابت موقف هيكل من الغرب وحضارته تتصل بنمو القومية فى تلك الايام ·

(٢٤) محمد جابر الانصارى : تحولات الفكر والسياسة ص ٤٧ ، وقد نكر سلامة موسى (الاخبار ١٦ ديسمبر ١٩٥٦) ان هيكل عالج الموضوعات العربية فى ضوء القيم الغربية الحديثة ، ووصف أنيس منصور (الأخبار ١٤ ديسمبر ١٩٥٦) مؤلفاته بأنها على الحد الفاصل بين الادب وبين السياسة وانظر تشكيك صحيفة الزمان (٧ ديسمبر ١٩٤٨) فذكرت ان البحث لم يكن يدور حول مايكتب بمقدار ما يدور حول ما يعتقد ، وفى ذلك كثير من المبالغة على كل حال ·

(٢٥) السياسة الاسبوعية ١٦ يناير ١٩٣٧ ·

وتنسجم ضمن مجراها — الى حين — معظم روافد الفكر العربى الذى اخذت أطرافه فى التقارب والتخلى عن تطرفها — سلفيا وتغريبيا على سواء — لتعود الى الاستقاء من نبع التوفيقية الأصلية للشيخ محمد عبده ، بعد ان تصدعت واختل توازنها بسبب الصراع الذى استمر بين تيار الشيخ رشيد رضا من ناحية وتيار طه حسين وعلى عبد الرازق من ناحية أخرى (٢٦)» .

وعندما تولى الدكتور هيكل وزارة المعارف عام ١٩٣٨ ، تحدث عن مهمة وزارته ، وكان ضمن ما قاله : « يصبح الايمان الوطنى يقينا ثابتا فى قلوب المصريين جميعا حين يرون أن علمهم وأدبهم وفنهم ليس مستوردا من بلاد أجنبية عنهم ، فلاحظ لهم منها غير فضل النقل ، وانما هو علم مصرى وأدب مصرى وفن مصرى ، مع استلهام قواعد العلم الحديث والفن الحديث (٢٧) .

وقد تعرض الوزير لمعركة العشرينات مرة أخرى ، بين انصار التجديد وأنصار المحافظة ، وكان هو هدفها المباشر هذه المرة ، حين وقف النائب الدكتور عبد الحميد سعيد مهاجما حرية الفكر فى معاهد التعليم ، واستعرض تاريخ المعركة مع الدكتور طه حسين « الذى لايزال على راس كلية الآداب يلقى تعاليمه الخبيثة تحت ستار الحرية » ، ووصف كتبه بأنها ملأى بالكفر والالحاد ، فاحتج على عبد الرازق لذكر الاسماء ، كما اثار الشيخ عبد الوهاب سليم مسألة تدريس الجامعة لطلبة كلية الآداب كتابين فى الأدب الانجليزى ذكر أن فيهما مساس بالنبى (وهما كتاب محادثات خيالية للاندور ومسرحية جان دارك لبرناردشو) . وجادله الوزير بأن مجلس الكلية قرأهما ولم يجد فيهما ما يمس الاسلام ولا النبى من قريب أو بعيد ، وحاول الاستدلال بأن

---

(٢٦) محمد جابر الانصارى : المرجع السابق ص ٦٧ .

(٢٧) السياسة ٣ مايو ، السياسة الاسبوعية ٧ مايو ١٩٣٨ — وانظر حديث هيكل للكاتبة الفرنسية فالنتين داى سان بوا حول الموجة الغربية والغزو الفرنسى لمصر ، السياسة الاسبوعية ١٧ فبراير ١٩٤٠ حيث ذكر لها بعد اعترافه بالنهضة الفرنسية وتأثيرها ، أن الروح الانتقادية لابد وأن تستيقظ فى النهاية ، اذ لايمكن أن يفقد أى شعب شخصيته .

القرآن ذاته حكى أقوال المشركين عن النبي ورد عليهم ، ووقف العقاد مدافعا عن حرية الفكر وذكر أن الاسلام ما كان قط حربا على الفكر وتساءل : ماذا ينتظرون من طالب الجامعة الذى يتعلم فى أرقى معهد للثقافة اذا تخرج وهو يجهل كل شىء عن دينه الا ما يسمعه من المسلمين ؟ هل يشرفنا أن يذهب الى الغرب فاذا به يجهل ما يقوله أعداء بلاده ؟ ثم قام على عبد الرازق ليؤكد حرصه على الدين وغيرته على الدستور الذى يحمى حرية الاعتقاد ، وذكر أن الشخصية التى تعرض لها أعضاء المجلس شخصية علمية وأن العلم يتسع للحق وللباطل وللهداية والضلال ، فاذا كان العلم لا يتسع لشىء من النقيض فان العلم يحتوى الخطأ والصواب ٠٠ ثم عاد الوزير الدكتور هيكل ليدافع عن كلية الاداب وينكر أن بها اتجاها لمحاربة الدين وأحال المجلس على أسماء المؤلفات التى تدرس فيها والتى لم يذكر أحد أن بها كتابا ورد به طعن فى الدين ، غير ذلك الكتاب الذى ثارت الضجة حوله عام ١٩٢٦ ثم صودر ثم أعيد طبعه ولم ترد فيه تلك العبارة موضع الضجة ، وان ما فى كلية الآداب اتجاهات علمية مرماها حرية الفكر وتقليبه على وجوهه للوصول الى الحقائق العلمية ، وان الجامعة وهى تبحث وتدرس فلسفة ابن عربى والغزالى ، تدرس آراء علماء هذا الجيل فى انجلترا وفرنسا والمانيا ، وتمحص هذه الآراء ، نريد أن نعلم أبناءنا الطرائق التى يعرفون بها كيف يصلون الى الحقائق العلمية ويكشفوا عن الحقائق ارتفعت بغيرنا من الأمم (٢٨) ٠

وهكذا حدثت المواجهة مع الغرب وانتهت الى تناول الاصول الثقافية والتراث الحضارى الذاتى على ضوء المؤثرات الجديدة بعد فحصها والاستفادة منها ، أو بمعنى آخر اثراؤها باضافات من الحضارة الصناعية الغربية (٢٩)

---

(٢٨) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٥ يونيو ١٩٣٩ حتى ٢٤٧٨ ـ ٢٤٩٦ وكان فى جانب المحافظين الى جانب عبد الحميد سعيد كل من : الشيخ عبد الوهاب سليم والشيخ رضوان السيد والشيخ دراز ، وقد وقف أحمد عبد الغفار والقى دفاعا حارا عن حرية البحث والتفكير ٠

(٢٩) انظر : أنور عبد الملك : الفكر العربى فى معركة النهضة ص ٣٦ ـ ٣٧ ، ليفين : الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث ، ص ٥١ ٠

وهكذا أسهم مفكرو حزب الاحرار الدستوريين أو بالادق كتابه وصحيفته في احتضان التيار الجديد،وقد يبدو غريبا أن يقبع انصار الاتجاه الجديدفي معسكر حزب كبار الملاك المفروض فيهم أنهم من المحافظين ولكن تزول الغرابة اذا عرفنا أن ارتباط هذا التيار بمحرري صحيفة الحزب وكتابها كان أكثر من ارتباطه بكبار قادة الحزب السياسيين ، كذلك ارتبطت مسالة تاصيل الاتجاه الجديد بفترة ازدهار صحيفة « السياسة » خلال العشرينات ، مما يشير الى عجزها عن احتضان قيادات فكرية جديدة منذ الثلاثينات ، بعد أن تركها طه حسين ومحمود عزمي وتوفيق دياب ومحمد صبري والمازني وغيرهم ، يضاف الى ذلك كله أنه قد يبدو أمرا طبيعيا أن يوجد « صفوة » من المثقفين المصريين ، في جانب حزب الصفوة .

* * *

وكانت الدعوة الى اللبرالية الاقتصادية أو ما يعرف بالمذهب الفردى القائم على أساس من احترام حريات الافراد المطلقة بما فيها حرية التجارة ، هى الاطار الفلسفى للبنيان الاقتصادى والاجتماعى للحزب ، نادى بها فى برنامجه ، وحاول تطبيقها بشكل ما ، وظل يؤمن بها حتى نهاية حياته كحزب سياسى ، وكان مفكره الاول ، الدكتور هيكل ، قد درس آدم سميث فى الاقتصاد وأبدى اقتناعه بفكرة تحكم المصلحة الذاتية فى الاعمال والعلاقات الانسانية « باعتبارها الضمان الوحيد لوصول الافراد والامم الى أوج الحياة الاقتصادية .. ولو استطاعت الجماعات والامم أن تصل لتلغى كل القوانين وتعيش من غير حكومة لكان الغاء القوانين وانهيار الحكومات أكبر تقدم اقتصادى فى نظر الفرديين يمكن للانسانية تحقيقه » (٢٠) .

وقد تلقى هيكل ورفاقه بدايات هذا الاتجاه فى حزب الامة ، وعلى يد أستاذهم لطفى السيد ، حيث كان الحزب يدعو بشكل صريح للحرية الاقتصادية ، حرية يتحدد معها دور الدولة وينتفى توجيهها للاقتصاد (٢١) .

---

(٢٠) أوراق الدكتور هيكل : مخطوط يوميات باريس ، المجلد الثالث ص ٣٦ .
(٢١) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ص ٢٨٨ — ٢٩٩ .

ويبدو هذا أمراً طبيعياً بحكم التركيب الاجتماعي للحزب ، والذي تشابه معه الى حد كبير ، بناء حزب الاحرار الدستوريين ، وقبل تأليف الحزب رسمياً كتب هيكل مقالا كان أدنى الى التطرف في المذهب الفـردي ، جادل فيه دعاة الاشتراكية ومـدى صلاحيتها للبيئـة المصرية ، ورىد في مواجهتهـم حجج الفرديين (٣٢) ، ثم جاء برنامج الحزب لينص على حرص الاحرار الدستوريين على معاني الحرية الفردية ، احتراما تاما لحرية الفرد المطلقة ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح (٣٣) .

وايمانا بهذا المذهب راحت صحيفة الحزب تصف الحكومة بأنها تاجر سيء التصرف لاتحسن القيام باستغلال ما تحت يدها من أملاك ، ومن ثم يجب أن تبيعها للمزارعين ، وحددت اطارا لتدخل الحكومة في انشاء المشروعات الكبيرة ، بأن تقـدم لاصحاب رؤوس الاموال الضمان الكـافي لسـلامة الاموال من الضياع .. الخ (٣٤) ، ومع هذا لم تعدم « السياسة » من كتب بأن « النظريات المتطرفة في الاخذ بالمذهب الفردي قد تراجعت كثيرا تحت تأثير آراء الاقتصاد القومي الذي يوجب لكل أمة نظمـا اقتصادية تتفق وظروفها الطبيعية والاجتماعية والسياسية » ومن ثم أضافت أنه يجب على الحكومة أن تتضافر مع الامة لنجاح المشروعات الكبيرة ، حتى اذا ما نجحت، حق على الحكومة أن تذرها لتتفرغ الى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية . كما نادت الصحيفة بانهاض الحياة الصناعية بانشاء اعمال كبرى يشترك في انشائها اغنياء البلاد ، مقتدين القدوة الحسنة التي سنها بنك مصر لهم (٣٥) .

---

(٣٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٥١٨ ـ ٥١٩ .

(٣٣) حزب الاحرار : خطبة دولة الرئيس ص ١٥ ـ ١٦ ، هيكل : مذكرات ، جـ ١ ص ١٤٦ واضاف : وان اتشحت الفكرة الفردية بظاهر من الاشتراكية لا يجنى على الحرية الفردية ولكنه يخفف من غلواء المذهب الفردي .

(٣٤) السياسة ١٨ يوليو ١٩٢٦ (الاموال الاميرية) ، ١٤ سبتمبر ١٩٢٦ (الحكومة يجب ان تعمل) .

(٣٥) السياسة ٢٢ يونيو ١٩٢٧ (بدون توقيع) ، السياسة الاسبوعية ٦ اغسطس ١٩٢٧ مقال عبد الحميد حمدى .

وفى مايو عام ١٩٣٠ تحدث لطفى السيد الى شباب الحزب ــ نيابة عن رئيسه ــ وشرح لهم مذهب الاحرار ، فحدثهم عن قول «بول بورجيه» بخصوص مبدأ الاحرار فى جميع البلاد المتحضرة ، الذى يكفل لكل فرد أكبر قسط من الحرية لتنمية مداركه لكى يحيا حياة كاملة ولكى يصبح قوة عاملة مؤثرة فى الحياة الاجتماعية ، ثم أضاف أنه يدخل فى مبدأ الاحرار أيضا أن يجعلوا جميع مرافق البلاد ملكا للفرد ، لا للحكومة ، ويترتب على هذا أن تكون ادارة السكك الحديدية موكولة اليهم ، وأن تكون أطيان الحكومة فى أيديهم ، وأن يكون التعليم العام أيضا هم القائمون بأمره (٣٦) • وفى محاضرة للدكتور هيكل عن الديمقراطية والنظام البرلمانى ، ذكر أن « الديمقراطية اســاسها الحرية الفردية ، نحن نحترم حرية الافراد ، نحن الديمقراطيون حقا ، هذا هو الرد على ما يقوله السوفيت من أنهم هم الديمقراطيون •• ان الحرية هى أن يعمل الفرد جهد طاقته وأن يستمتع بنتائج عمله ، وعلى ذلك كانت فكرة الفردية المطلقة وقيام الحكومة على أنها بوليس فقط ، وتعرف الحرية بأنها : لكى تكون حرا اصنع ما شئت ولا تعتد على حرية أحد ، وعلى هذا فلم يكن على الحكومات أى واجب للفرد غير حماية هذه الحرية الفردية المطلقة » •

ثم صور وجود الآلات والصناعات الكبرى ونشوء حركة اجتماعية ، ثم تطور التفكير فى مصلحة المجموع ونشوء النقابات ، وتساءل : هل تستطيع الديمقراطية أن تعيش من غير احترام تام للحرية الفردية ؟ هذه هى الازمة التى تتخطاها الانسانية الآن ، أنا شخصيا أومن بالحرية الفردية ايمانا عميقا وأود أن أقول أن ايمان النــاس بالحرية ، ايمانا يكونون معه على استعداد للتضحية فى سبيلها ، هو وحده الذى ينيل الحرية (٣٧) •

بل لقد وصل ايمان الدكتور هيكل الى حد تقديس الحرية وطالب « بحماية الحرية الفردية بالقوة التى نحمى بها حرية وطننا فنذود عنها بطش الطغيان وطيش الفوضى » وقرن ذلك بالدعوة للعدل الاجتماعى « الذى يقرب بين أبناء

---

(٣٦) السياسة ١٤ مايو ١٩٣٠ (اجتماع شبان الاحرار الدستوريين) •

(٣٧) الديمقراطية والنظام البرلمانى ، محاضرة للدكتور هيكل فى نادى الحزب (السياسة ١٧ يناير ١٩٤٨) •

الامة فى مواجهة الحياة ، مع الاحتفاظ بحريتهم فى التفكير والسعى والتمتع بثمرات جهدهم النزيه » (٣٨) ومع ذلك كانت تنتابه لحظات ضيق بذلك كله عندما يتذكر حال الوطن وتعثر قضيته ووطأة الوجود الاجنبى فكان يتساءل فى ألم : ما قيمه الحرية الفردية اذن والوطن يخضع لهذه الذلة ، وكبار رجاله يعانون هذا الهوان ؟ (٣٩) ، وفى سنواته الاخيرة بدا أن ايمانه بهذا المذهب لم يعد مطلقا ، حيث بدأت تزاحمه فى قناعاته افكار جديدة ، فذكر أن الفردية الاقتصادية أدت الى بقاء الطبقات الكادحة ، وهى السواد الاعظم ، فى غيابات الجهل المطبق ، ومن ثم بدات الحركة الفكرية تطالب بأن يتسلح الافراد جميعا للحياة بأسباب المعرفة التى تمكنهم من أن يشقوا طريقهم فى الحياة الكريمة ، وأن الامم المتقدمة اعترفت بحق الافراد جميعا فى أن ينالوا حظا من التعليم يؤهلهم لادراك ما فى الحياة من معانى الخير والحق والجمال (٤٠) . وهكذا بات واضحا أن الحرية الاقتصادية فى ظل الاحتلال الاجنبى ، هى نوع من الايمان النظرى الذى لايستند حقا الى واقع عملى ، كما أن اطلاق المنافسة والتزاحم فى ظل مجتمع لاتتكافىء فيه الفرص ، أمر له مخاطره لأنه سوف يعرضه للهزات الاجتماعية .

***

ويبدو أمرا طبيعيا أن ينعكس ايمان الحزب بهذا المذهب ، على موقفه من الفكر الاشتراكى والمسالة الاجتماعية ، فلا يصور حديث الدكتور هيكل فى صحيفة « الجريدة » عام ١٩١٤ عن استرداد ماعضمه راس المال من حق العمل والتوسع فى القوانين المبنيه على أسس اشتراكية » (٤١) لايصور ايمانا حقيقيا بقدر ما يعكس ثقافه شاب طموح عائد من أوربا ، أصبح صديقا لعزيز ميرهم ومحمد عبد الله عنان ومحمود عزمى وغيرهم ممن آمنوا بالاشتراكية فى بواكير حياتهم ، وقد ساهم الاخيران فى تحرير صحيفة

---

(٣٨) السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٢٩ .

(٣٩) هيكل : مذكرات ، جـ ٢ ص ١٢ .

(٤٠) هيكل : الشرق الجديد ، ص ٩٠ عن محاضرة له فى حلب عام ١٩٥٢ .

(٤١) الجريدة ٢٠ اكتوبر ١٩١٤ (الحرب الحاضرة وآثارها) ، وعن عودته للكتابة ضد الاشتراكية صراحة انظر مقاله بالاهرام فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٦ .

الاحرار الدستوريين ، بالاضافة الى سلامة موسى ، وكانوا من اعضاء الحزب الاشتراكي المصرى على ما هو معروف ، وان كانت مساهمتهم لم تصل بهم الى عضوية الحزب ، فظلت صلتهم به قاصره على تحرير صحيفة «السياسة» وظل وجودهم بها يمثل جناحا من أجنحه المثقفين يعطى للصحيفة « واجهة تقدمية » ويكمل لها صورة « الاستنارة » التى ارادها اصحابها ، وهذا بدوره يفسر كيف كانت السياسة تنشر بيانا تالحزب الاشتراكى المصرى أحيانا . وتصور آمال البلشفيك فى أحداث ثورة اجتماعية عامة ، دونمـا تعليق . أحيانا أخرى (٤٢) .

ويتصل بذلك ما كانت تنشره لمحمد عبد الله عنان ــ رابع المؤسسين الاربعة للحزب الاشتراكى المصرى ــ عن جان جوريس أحد زعماء الاشتراكية الفرنسية ، وتمجيده لفكرة توفيق الزعيم الاشتراكى بين الديمقراطية وفكرة الثورة العلمية التى عرضها كارل ماركس (٤٣) ، أما محمود عزمى ، فقد كان يعلن اشتراكيته احيانا ويخفيها أحيانا كثيرة ، وخاصة بعد انتقاله من الحزب الديمقراطى الى الحزب الاشتراكى ، وقد ذكر أنه سجل عند الشيوعيين فى عداد الرجعيين لأنه مثقف ، ولان له مقالات ضد الشيوعية ، وعندما اتهمه العقاد بالدعوة لنشر الشيوعية ، رد فى صحيفة السياسة ، بأنه ألقى محاضرة واحدة عن « الاشــتراكية الاقتصادية وهى غير الاشــتراكية السياسية ، فالاشتراكية الاقتصادية مذهب من مذاهب العمران ! .. » الخ (٤٤) .

---

(٤٢) السياسة ١٦ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، آمال البلشفيك ، بيان الحزب الاشتراكى المصر يوعدد أول نوفمبر ١٩٣٠ (كارل ماركس ، صفحة من حياته ومذهبه) ــ وعن كتابات سلامة موسى وعبد الله عنان دفاعا عن الحزب الاشتراكى انظر : الاهرام ١٨، ٢٥ أغسطس ١٩٢١ ، وانظر تحليلا عن محمود عزمى وتأرجحه بين الاشتراكية وخدمة الاقطاع ، بكتاب رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية ١٩٠٠ ــ ١٩٢٥ ، ص ١٠٦ .

(٤٣) السياسة ٤ اغسطس ١٩٢٤ وقد وصف رفعت السعيد (المرجع السابق ص ١١٤ ــ ١١٦) عنان بانه نموذج كلاسيكى لمدرسة الدولية الثانية وذكر انه تراجع عن موقفه من الحزب الاشتراكى .. وانه حتى بعد تركه لصحيفة السياسة واصل الكتابة فاصدر سلسلة من الكتب شرح فيها آراءه فى الاشتراكية والشيوعية .

(٤٤) السياسة ١٧ ، ١٨ يونيو ١٩٢٨ (فى العدد الاخير افتتاحية لعزمى) . =

وبينما كانت « السياسة » تجتذب الشباب من شتى الاتجاهات الكتابة فيها ، فنشرت لشهدى الشافعى ، وعصام الدين حفنى ناصف ، وكان الاخير يكتب عن محاربة الاستعمار الاوربى للسلام ويحلل موقف الاشتراكية ازاء مسألتى الدين والزواج وقد خلص مرة فى احدى مقالاته الى أنه لايجب خلط الدين بالاقتصاد السياسى « فالدين يأمر بالحب ويريد ان يكون العاملون فى الحياة الاقتصادية مشبعين بهذه العاطفة ولكنه لايحدد القواعد الاقتصادية التى يجب ان ترتكز عليها الحياة الاقتصادية ٠٠٠ ومن الخطأ ما يزعمه البعض من أن الفقر هو ارادة الله وأنه لذلك يجب على الفقراء أن يرضوا بما قدر لهم » (٤٥) ٠

وقد عمل محمود حسنى العرابى مترجما بصحيفة السياسة خلال عهدها الثانى (٤٤ ـ ١٩٥١) ، وكان أحد كبار مؤسسى الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢١ ٠ بالاضافة الى اشتراك ابراهيم عامر فى تحرير الصحيفة خلال سنواتها الاخيرة ، فكان يكتب مقالاته عن المفهوم الامبريالى للاستعمار ، وسياسة الباب المفتوح ، وذلك من وحى ايمانه بالفكر الاشتراكى (٤٦) ٠

ولكن لم تكن هذه الكتابات تصدر عن ايمان الحزب بالفكر الاشتراكى ، الذى يتعارض أساسا مع ايمانه بالمذهب الفردى ، بل كانت تصدر عن ايمان جماعة من كتاب صحيفته بحرية الفكر ، وحماستهم لجذب قطاع من المثقفين

= محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٨٢، رفعت السعيد المرجع السابق ص ١٠٨ واضاف انه كان متزوجا من روسية بيضاء لها ابن عم بلشفى معروف ٠

(٤٥) السياسة ١٢ يوليو ١٩٢٨ هل تعليمنا الحديث يصلح لتكويننا خلقيا وعمليا ؟ ومقالات عصام حفنى ناصف عن الانتاج الاشتراكى والنقابات التعاونية ، ونشر النظام الاشتراكى ، وزعامة لينين انظر اعدادها ٢ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٩ سبتمبر ١٩٢٧ ، ٨ ديسمبر ١٩٢٧ وعن الاشتراكية والدين والزوج ، ٢٧ اكتوبر ١٩٢٨ ٠

(٤٦) حافظ محمود : المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر ص ٢١٨ ـ ٢٢٢ وقد اضاف ان العرابى اقترح عليه تمرين بعض الشباب المثقف فى القسم الخارجى للصحيفة وكان منهم مختار الوكيل وعبد الحميد سراليا وسعد الدين توفيق وابراهيم عامر ـ وعن مقالات الاخير بالسياسة انظر اعدادها فى ٢٩ ـ ٣١ يوليو ١٩٤٧ ٠ وانظر هجوم السياسة على حسنى العرابى فى ٢٦ مارس ١٩٢٣ ٠

نحو الحزب ، ولاستكمال استثارة الصحيفة باضفاء مسحة تقدمية عليها .
وسوف تؤكد المعانى السابقة مواقف الحزب ورجالاته ، بل وصحفه ، الواضحة والقاطعة من الاشتراكية والشيوعية .

وقد هاجمت السياسة تحركات الشيوعيين فى الاسكندرية ووصفتهم بانهم وكلاء البلشفيك ، الذين فوضوا فى نشر الشيوعية ، وانه ليس فى بلد اسلامى شرقى من يقبل مصادرة الاملاك والغاء الوراثة ومحاربة الاديان، كما تحدثت مقالاتها عن فشل الاشتراكية فى روسيا والمجر وهاجمت « لينين » باعتباره مثالا للجبروت والطغيان ، وكتبت : نحن ديمقراطيون « أحرار دستوريون » ونظام الحرية الفردية ينافى نظام الاشتراكية والشيوعية ، ونظام الدستورية ينافى نظام السوفيتية تماما ... ونحن نعلم أن فئة العمال الزراعيين هم أكثر الفئات وداعة وأشدها احتمالا .. ولكننا نعلم أنها أخطر الفئات يوم تهب غاضبة لحالتها الاجتماعية ، فهل فكرت الحكومة فى حالها ؟ ، وظلت تنبه من وقت لآخر ، بأن اهمال المسيطرين على شئون السواد من الوجهة الاجتماعية ذاتها سيؤدى لانتشار وباء البلشفية (٤٧) .

وكانت تبدى اعتقادها بان الحكومة اذا نظمت حياتها الاقتصادية على أساس صحيح وفتحت أبواب العمل أمام العاطلين ، وعملت على ترقية حياة الفقراء ، فانها تقضى على كل آمال البلاشفة فى مصر ، كما وصفت اصلاحات وزارة محمد محمود ٢٨ ــ ١٩٢٩ وانجازاتها فى المجالات الانشائية بانها « تطبيق لاحسن النظريات الاقتصادية ، التى تقضى باستخدام مال الدولة وسلطتها ونفوذها لمصلحة أكبر عدد من رعاياها (٤٨) .

---

(٤٧) السياسة ٢٦ مارس ١٩٢٣ ، ١٨ ــ ١٩ فبراير ، ١٠ اغسطس ١٩٢٤ ، ٧ يونيو ١٩٢٥ ، وهى مقالات افتتاحية وحديث اليوم بدون توقيع .

(٤٨) السياسة ٩ مايو ١٩٢٨ (المقال بمناسبة اعتقال ٣١ شيوعيا) ، اليد القوية ، ص ١٩٩ وانظر مقال أحمد عبد الله سليمان (١٦ اغسطس ١٩٢٨) حيث ذكر أن مبادىء البلشفية من السهل نشرها فى بقعه مزدحمة بالسكان مثل مصر ، ذلك أن الاملاك فى يد فئة قليلة ، وما تملكه الكثرة قليل جدا ولان أجور العمال منخفضة .. الخ وانظر مقالات محمد عبد المنعم انجه « الاشتراكية تعوق سير التقدم » السياسة ٢٢ ابريل ١٩٢٩ وما بعدها وكلها هجوم شديد على الاشتراكية الماركسية .

وكان الدكتور هيكل يحذر من تغلغل نفوذ روسيا ، التى احتلت أراضى بولونيا وتحاول أن تمده على ساحل البلطيق ويرى أن ذلك سيصحبه نشر البلشفية « فلا عجب وذلك ما نراه أعيننا أن نقوم نحن دعاة الحرية المؤمنين بها عن بينة ، نضاعف الجهود فى الدعوة اليها ليستقر لها السلطان » (٤٩) .

وعندما قامت حكومة صدقى (١٩٤٦) بحمله اعتقالات واسعة لمن اعتبرتهم اعضاء فى الخلايا الشيوعية وعطلت الصحف التى كانوا يكتبون فيها ، ألقى الدكتور هيكل بيانا فى مجلس الشيوخ حلل فيه بيان رئيس الوزراء بخصوص لجراءاته ، وذكر « ان الشيوعية لم ينظر اليها من حيث قضائها على الملكية وكفى ، بل نظر اليها أكثر من ذلك على أنهـا نظـام يختلف فى أساسه وفى مبادئه عن نظام دستورنا الديمقراطى فى أساسه ومبادئه ، فالشيوعية تقوم على ثورة طبقة بغيرها من الطبقات وقضائهـا عليها وهى لذلك لاتعرف حرية الرأى ، تعرف الاحزاب ولاتعـرف النظـام البرلمانى .. » وهذا على كل حال تبرير « دسـتورى » لموقف حـزبه من اجراءات الحكومة ، وكان ممثلا فيها بعدد من الوزراء ، وكتب حافظ محمود متسائلا : ماذا تريد روسيا من الشرق الاوسط وهى بلاد واسعة فى غير حاجة ماسة الى الشرق الاوسط ؟ ورأى أن روسيا تريد أن تتخذ من شئون بلادنا وسيلة الى نفوذها الخاص دون انسحاب هذه الوسيلة الى أهدافنا فى التحرير الكامل الذى لاتشوبه أغراض دولية ، ومن ثم يجب النظر الى روسيا كما ننظر الى أية دولة كبرى لها غايات من غايات السيطرة (٥٠) .

وبهذا حاول اظهار أن وراء انتشار الفكر الجديد فى مصر ، أهدافا استعمارية . وقد ارتبطت قضية الحرية الاقتصادية بالعدل الاجتماعى ، لدى مفكر حزب الاحرار الدستوريين الاول ، وان بدا هذا واضحا فى أواسط

---

(٤٩) السياسة الاسبوعية ٢٥ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ١٩٣٩ (عود وعهد ، خطر البلشفية فى العالم) .

(٥٠) السياسة ١٥ ، ١٦ يوليو ١٩٤٦ أسماء المتهمين وبيان صدقى ، ٢٣ يوليو بيان هيكل ، ٩ يونيو ١٩٤٦ مقال حافظ محمود ، ١٤ ابريل ١٩٤٨ – تزييف الشيوعية لهذا البلد الامين « حديث اليوم بدون توقيع . وانظر افتتاحية السياسة ١٩ اكتوبر ١٩٥٠ عن الارهاب والطغيان الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا .

الاربعينات ، فذكر أن الحرية لا وجود لها مالم تقترن بمعانى العدل الاجتماعى ، الذى يجعل الناس أدنى الى التكافؤ منهم الى التفاوت ، وأن الحرية الغربية التى تترعرع فى ظل العدل الاجتماعى هى قوام سعادة الفرد والمجموع ، كما ذهب بعد ذلك لا بعد من هذا ، حين أصبح يتحدث عن الغلاء الذى يطحن الشعب طحنا ، وطالب الوزراء – الوفديين – أن يفرضوا على أنفسهم بعض التقشف فى طعامهم وملبسهم « افرضوه بالقانون اذا احتاج الامر » (٥١) ٠

لكن هـذا التطور يدعونا للتساؤل عن موقف الحـزب من القضـايا الاجتماعية التى ترتبط باتجاهه الفكرى فى هذا المجال ٠ ونقصد بها قضايا الطبقة العاملة ، فى المدن والقرى ، وبعض المسائل المتعلقة بها كالضرائب والتعليم ، مما يكمل الصورة فى هذا الخصوص ٠

بالنسبة لقضايا العمال ، كتبت صحيفة الحزب عن الاستغلال الواقع عليهم من جانب اصحاب رؤوس الاموال ، ووصلت الى حد الحديث عن فائض القيمة وتحقيق التراكم الرأسمالى « لأن العامل يأخذ من صاحب المال بعض وسائل العيش مقابل عمله ولكن الاخير يغنم نظير ذلك قوة العامل المنتجة ، ولان الفلاح يعمل طول اليوم فى الحقول نظير بضعة قـروش ينتج للسيد ضعف هذه القيمة » (٥٢) أما عن التشريعات العمالية فقد طالبت « السياسة » بايجاد النظم والقوانين التى تنظم الكتلة العاملة المصرية ، تحمى حقوقها وترعى شئونها رعاية تكفل اتقاء الانحلال الاقتصادى والاجتماعى لاهم العناصر المنتجة فى البلاد ، على أن تشمل الاجور والمكافآت والأجازات والاعتصاب وقيوده ٠٠٠ الخ ثم طالبت بشكل محدد بوضع حد أدنى للاجور وحد أقصى لساعات العمل وحالات التامين عند المرض أو الشيخوخة أو الاصابة (٥٣) ٠

---

(٥١) السياسة ٨ يونيو ١٩٤٥ كلمة هيكل باشا فى حفل الجامعة الامريكية السنوى ، ٨ نوفمبر ١٩٥٠ خطابه بدار الحزب – وانظر مقال محمد حامد السباعى فى السياسة ٦ سبتمبر ١٩٣٦ عن فضل الخبز على الحرية ، حيث شبه الحرية فى الشعب المعدم كالوردة فى يد الجائع ٠

(٥٢) السياسة ٣ ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٢ مسائل العمال ، مقال لطفى متولى سويلم ، وقضية العمل فى مصر بتوقيع (ع) ٠

(٥٣) السياسة ٩ نوفمبر ١٩٢٣ ، ٢٧ فبراير ، ٢٣ اكتوبر ١٩٢٤ ، ٤ يناير ١٩٢٦ ٠

ومع ذلك فعندما تولت حكومة محمد محمود السلطة (٢٨ ــ ١٩٢٩) لم تتقدم خطوة في سبيل اقرار او حتى اعداد مثل هذه التشريعات ومن ثم عادت الصحيفة في عام ١٩٣٥ لتتعجب من خلو القوانين المصرية من كل ما من شأنه أن ينظم حركات العمال وعلاقاتهم باصحاب الاعمال ، وأفاضت في الحديث عن تحكم هؤلاء في تشغيل العمال وفقا لاهوائهم « حتى أصبح الامر اقرب الى السخرة ، ومن المستحيل أن تقف مطامع الرأسمالية المحتكرة عند حد فتقبل إنقاص ساعات العمل ، دون تدخل من جانب المشرع » كما تعرضت لمشكلة اخطار العمل ، والتأمين على حياة العمال والفصل التعسفي وغير ذلك من قضايا الطبقة العاملة وطالبت بأن تعالجها التشريعات ، ولكن عندما قدمت حكومة الوفد الى مجلس الشيوخ مشروعا يتعلق بالتعويض عن اصابات العمل ، اعترض عليه من شيوخ الحزب الهلباوى وأحمد خشبة والدكتور هيكل ، واعتبروا المشروع يقضى على الروح العائلية بين صاحب العمل وعماله ، واعترضوا على تعويض العامل « رغم عدم مسئولية صاحب العمل » (٥٤) .

ويبدو أن هذا الموقف ارتبط أساسا بموقف حزبى متعلق بمعارضة حكومة الوفد ، لان هيكل لم يلبث أن عرض لقضية العمال والحكومات بشكل صريح فذكر في نفس المجلس وبعد عام ، أن مشكلة العمل والعمال لاتعار العناية من أية هيئة من الهيئات الا بمقدار ما يكون في ذكرها من الدعاية السياسية لوزارة من الوزارات « أقول هذا عن الوزراء جميعا والاحزاب بلا استثناء ، تقارير اللجان كلها آمال ونصائح ... نريد أن نضع مسألة العمال بكل صراحة على الوجه الآتى : هل يجب على الحكومة أن تسارع الى وضع قوانين لهذه الغاية أم لا ؟ ان المسألة ليست عطفا على العمال بل هى حق لهم .. اننا اذا رأينا في تنظيم المسألة النقابية للعمال مايدعو الى تعديل الدستور فلا مانع » (٥٥) .

---

(٥٤) السياسة ٢١٥ يناير ١٩٣٥ (افتتاحية بدون توقيع) ثم محمد السعيد ادريس: حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر ص ٣٢٦ ــ ٣٢٧ (عن جلسة ١٩٣٦/٩١/٩) ، وانظر السياسة ٢٥ مارس ١٩٢٩ (العامل المصرى ، بقلم حمدى عبد القادر) .

(٥٥) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٢) ، جلسة ١٥ يونيو ١٩٣٧ ص ٤٧٧ .

وقد تقدم عزيز ميرهم سؤالا الى رئيس الوزراء ــ محمد محمود ــ عن التشريعات العمالية وعن الذى يمنع الحكومة من أن تتقدم للبرلمان التشريعات التى أعلنت أنها انتهت من اعدادها ، فرد عليه وزير التجارة والصناعة ــ سابا حبشى ــ وذكر أن الحكومة أعدت مشروعات قوانين أرسلتها الى اللجنة التشريعية عن عقد العمل الفردى والعقد المشترك ، وتحديد ساعات العمل فى بعض محال بيع التجزئة ، والتامين الاجبارى ضد اصابات العمل، والتوفيق والتحكيم الاجبارى فى منازعات العمل (٥٦) ويبدو أن الوزارة استقالت قبل ان تصدر هذه القوانين ، لأن هذه القوانين وأمثالها كانت موضع نظر ومطالبات أعضاء البرلمان فيما بعد ٠ فطالب الشيخ الدستورى عبد المجيد صالح ، حكومة النقراشى الاولى بتكملة سلسلة التشريعات العمالية ، وطالب النائب الدستورى حامد العلايلى ، حكومة الوفد الاخيرة ، باصدار قانون عقد العمل المشترك الذى يتضمن تنظيم علاقات العمل بأصحاب الاعمال ويحدد أجور وساعات العمل واجازات ومكافآت العمال ٠٠٠ الخ فوعدته الحكومة بعرض القانون على المجلس ثانية بعد ادخال بعض التعديلات عليه (٥٧) ٠

وهكذا يبدو أن حزب الاحرار ، والاحزاب المعاصرة له ، كان يتخذ قضية العمال ــ كما ذكر الدكتور هيكل بحق ــ نوعا من الدعاية السياسية، يضاف الى ذلك ارتباط تعامل الحكومات مع قضايا العمال بالحوادث التى تجرها اضراباتهم واعتصاباتهم ويؤكد هذا المعنى استنكار صحيفة الاحرار الدستوريين للاضرابات « كأسلوب ممقوت من أساليب المطالبة بالحقوق ٠٠٠ لن يلق عطفا من الجمهور مهما كان موضوعه ومهما كان العمال محقين فى مطالبهم » كما اتهمت الوفد باستفزاز العمال ودعوتهم للثورة ، وقد ارتبط هذا بوجود حزب الاحرار فى السلطة ، فعلى النقيض من ذلك ، وعندما أصبح الحزب فى المعارضة ، ذكرت نفس الصحيفة « أن اضراب العامل من

---

(٥٦) المصدر السابق ، الانعقاد (١٤) ، جلسة يوليو ١٩٣٩ ص ١٠٧٦ ٠

(٥٧) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢١) جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ ص ٢٥٠ ثم مضابط النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٥٠ ص ٧ ٠

أسس حفظ التوازن بينه وبين الرأسمالية وأن هذا النظام قد اعترفت به جميع الأمم المتمدنة » (٥٨) .

وفى اجتماع عقده الدكتور محجوب ثابت مع بعض العمال الوفديين ، ناقشوا فيه مشروعا أعده يطلب فيه انشاء « وزارة للعمل » ، وأزمع تقديمه الى محمد محمود رئيس الوزراء ، وخلال الاجتماع ذكر رئيس لحدى النقابات، ان العمال بدأوا يعطفون على الوزارة لانها دون الوزارات الماضية أخذت تعمل على انشاء مساكن صحية وانشاء مكتب للعمال (٥٩) . ويبدو أن سياسة محمد محمود الانشائية تجاه العمال كانت ذات فائدة فى كسب تأييد قطاعات من العمال لوزارته ، رغم فشل رئيس الوزراء فى أن يضم محجوب ثابت الى الحزب ، كما لم ينجح فى احتواء « نقابة العمال المتحدين » ومن ثم عمل على اقامة تنظيم عمالى جديد يتبع الحزب ، فدس أحد رجاله وهو داود راتب بين صفوف بعض القادة النقابيين وهم يعيدون تنظيم « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » فتزعم راتب الحركة ومولها وأعيد نشاط الاتحاد تحت زعامته فى أبريل ١٩٣٠،وبدأ يمارس نشاطه داخل صفوف العمال ولكنه لم يلق تأييدا ، كما انشق أعضاء الاتحاد على أنفسهم وطلب فريق منهم الى راتب أن يقطع صلة الاتحاد بحزب الاحرار ، وأن يستقيل من الحزب ، فلما لم يستجب ، اتصلوا بعباس حليم وعرضوا عليه زعامة الاتحاد فقبل (٦٠) ، وانتهت محاولة الاحرار الدستوريين الدخول الى تنظيمات العمال

---

(٥٨) السياسة ٢١ مارس ١٩٢٧ انذار عمال الترام (افتتاحية) ، ٢٢ فبراير ١٩٢١ (أدعوة الى ثورة العمال ؟) ثم ٢٤ ، ٢٥ أبريل ١٩٣٣ بيانات ومظاهرات عمال شركة ثورنيكروفت وتعليق السياسة بمقال افتتاحى (العامل المصرى وحقوقه على الامة) .

(٥٩) وثائق عابدين ، الامن العام ، حكمدارية البوليس ، تقرير فى ٨ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٦٠) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ، الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ص ٤٩ ، نوال عبد العزيز : أضواء جديدة على الحركة العمالية ص ٣٩ ، محمد السعيد ادريس : حزب الوفد ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ وقد ذكر المرجع الاخير أن الدستوريين أرادوا بتأسيس هـذا الاتحاد سحب العمال ونقاباتهم بعيدا عن سيطرة الوفد واستخدامهم فى احراجه اثناء مفاوضاته . وانظر رفعت السعيد : اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ ص ٣٤ . ثم
Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment p. 119.

عند هذا الحد وكان قد ظن أن ذلك سوف يكسبه شعبية يفتقدها ، خاصة بعد أن مهد لنفسه فى صفوف العمال بسياسة حكومته الانشائية وظلت علاقة الحزب بالعمال تتمثل فى خوفه الدائم ، مما يمكن أن تحدثه تحركاتهم بما يهدد مصالح رجاله،الى جانب نفور العمال من الحزب،ذلك النفور الذى كان يذكيه تغلغل الوفد فى صفوف العمال من ناحية ، وعدم اطمئنان العمال لنشاطات حزب يضم عناصر من الرأسماليين من ناحية ثانية .

أما الفلاح المصرى فلم يكن أسعد حظا من العامل من حيث اهتمام حزب الاحرار ، حيث كثر الحديث عن بؤسه وصبره والظلم الذى يحيق به ، وأهميته باعتباره العمود الفقرى فى جسم الامة المصرية ، وسؤال الحكومات دائما عما تقدم للفلاحين من خدمات ، ومطالبتها بترقية أوضاعهم الاجتماعية، وكتبت صحيفة الحزب مرة أن التعداد الاخير أثبت أن ٧٢٪ من مجموع الفلاحين المشتغلين بالزراعة لا يملكون شبرا واحدا من الارض ، واقترحت برنامجا لهدم القرى وبناء قرى جديدة وتطهير مياه الشرب وردم البرك والقضاء على أمية الفلاحين ... الخ (٦١) .

ويبدو أمرا طبيعيا أن ينظر حزب كبار الملاك الزراعيين الى الفلاحين نظرة خاصة ، وأن يبدى اهتمامه بقضاياهم من حيث أهميتهم بالنسبة لفلاحة الارض ، وعندما قدم مشروع محمد خطاب لتحديد الملكية الزراعية الى مجلس الشيوخ اتفق رئيس المجلس ـ الدكتور هيكل ـ مع صبرى أبوعلم على أن يعهد بالمشروع الى لجنة ينتهى عندها مصيره ، وقد أراد العضو الدستورى جلال فهيم باشا أن يعيد مشروع محمد خطاب فى شكل يجعل نصاب الملكية للاسرة خمسمائة فدان ، لكن القصر أنهى المشروع بطريقة سياسية حيث عين جلال فهيم وزيرا فانشغل عن مشروعه الذى لم ير النور(٦٢) .

---

(٦١) انظر السياسة ٢ مايو ، ١٩ سبتمبر ١٩٣٣ ، ١١ مارس ١٩٣٤ ثم ١٣ ابريل ١٩٣٦ (ترقية الفلاح اجتماعيا لعبد الوارث كبير) وانظر عبد العزيز شرف : الفكر القومى المصرى ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٦٢) السياسة ٢٢ أبريل ١٩٤٧ (حديث لحافظ محمود) ، وكتابه : أسرار الملكى ص ١٨١ ـ ١٨٢ ، ثم انظر رفض علوبة للمشروع ، بصحيفة الاخوان المسلمون ١٣ يناير ١٩٤٦ ص ٢١٦ ـ ٢١٩ .

اما مسألة تحقيق العدل الاجتماعي عن طريق الضرائب ، فقد وقف الحزب ازاءها في البداية موقفا يتفق مع مصالح كبار الملاك الزراعيين ، فطالبت صحيفته عام ١٩٢٤ بالغاء ضريبة القطن ، ودعت الحكومة الى عدم التفكير في زيادة الضرائب المقرره على الاطيان وذكرت « أن من الظلم أن تبقى الضرائب مفروضة على طبقة الملاك العقاريين وحدهم ولاسيما الملاك الزراعيين » ، وفي عام ١٩٣٧ ذكر الدكتور هيكل في مجلس الشيوخ أنه ينبغي توزيع الضرائب توزيعا عادلا « فالعبء الاكبر منها يقع على الملاك العقاريين ، الذين يدفعون مباشرة نحو ستة ملايين من الجنيهات باعتبارها ضريبة عقارية ثم يعودون فيشتركون أيضا في دفع الضرائب الجمركية ، فهم يدفعون مرتين مرة على ما يملكون ومرة على ما يشترون » (٦٣) .

ومع ذلك وجدت الطبقات الفقيرة من يدافع عنها من رجال الحزب ، فطالب عبد السلام عبد الغفار الحكومة بأن تمتنع عن تحصيل ايرادات من الباعة الجائلين والحوذية ، لان رأس مال كل منهم لا يتجاوز عشرات القروش ، وذكر أن الحكومات الاخرى تساعد الفقراء وتعطى العاطلين منهم معونات ، كذلك طالب عبد المجيد صالح باعفاء صغار الملاك ممن لا تزيد ملكيتهم عن فدان من الضرائب تحقيقا للعدالة ، وأضاف « أن الحكومة اذا كانت قد وافقت على اعفاء نصف الفدان الاول فارجو أن تتم العدل وتعفى الفدان الاول كله .. مع الاخذ بعد ذلك بنظام الضرائب التصاعدى ، فمن يملك خمسة أفدنة الآن يدفع ١٥٠ قرشا عن كل فدان ، كذلك الحال لمن يملك مائة أو ألف فدان ، وهذا ليس فيه شيء من العدل .. ان التخمة تصيب كبار الملاك ... وكلامى لا ينصب على الضرائب العقارية فقط بل على ضرائب كسب العمل والارباح التجارية والصناعية » . وقد قررت الحكومة بالفعل مبدأ الضريبة التصاعدية ، فعلق عبد المجيد صالح أيضا بان الحكومة قررتها عرجاء ، لأنها قررتها على أصحاب الاطيان فقط ، ولعام واحد ، وأضاف : نحن نريد انشاء مصانع ومشروعات رى وكهرباء ، ومقاومة الفقر والتسول والاخذ بنظام التامين الاجتماعي .. الخ هذه كلها أوليات الاصلاح الاجتماعي

---

(٦٣) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٤ (افتتاحية) ، مضابط الشيوخ : الانعقاد (١٢) جلسة ٣١ مايو ١٩٣٧ ص ٣٦٩ .

والاقتصادى .. ان كل ما نطلبه من مال او ضرائب أو توازن اجتماعى او عدل اجتماعى طريقه واضح ومشروعاته ظاهرة » (٦٤) .

وفيما يتعلق بمسألة التعليم كانت آراء رجال الحزب فيه واضحة لاالتواء فيها ، وطالما طالبت صحيفته بتحقيق الزام ومجانية التعليم الاولى ، فذكرت « أن من العار على أمة تزيد ميزانيتها على ثلاثين مليونا من الجنيهات ، فتنفق منها ١٨ مليونا على الموظفين ولا تنفق على تعليم الملايين من ابناء الشعب الا بضع مئات من الوف الجنيهات .. الا لو أن هذا الشعب ادرك حقوقه حقا وجعل ما يقوم به من ثورات مبنيا على أنه لاينال هذه الحقوق لكان فى مقدمة ما يثور من أجله هذا الاهمال الشين الذى تسال عنه حكومات مصر كلها » . وقد طالب الدكتور هيكل باستقلال الجامعة استقلالا حقيقيا « لانها تبدو فى كل العهود المختلفة من حيث صلاتها بوزير المعارف مستقلة فى الظاهر ، ولكنها فى الحقيقة تخضع لسياسة البلاد فى كل عهد ، تخضع للسياسة خضوعا فعليـا ان لم يكن قانونيا » . وطالب كذلك بان يكون التعليم بالمجان ، اذ انه يقع على عاتق خريج الجامعة عبء النهوض بهذه البلاد » (٦٥) .

ولم يتح للدكتور هيكل أن ينفذ ما كان ينادى به وهو فى المعارضة ، عندما تولى وزارة المعارف فى العام التالى من مطالبته حكومة الوفد بذلك ، وعندما اصدرت حكومة الوفد الاخيرة قرارها بمجانية التعليم ، أثنت عليه صحيفة الاحرار الدستوريين ، ووصفت القرار بانه خطوة أكثر تقدمية من بعض البلاد ، ولكنها تساءلت متشككة : من أين لوزارة المعارف المال اللازم لهذا التطور ، لقد كانت أمنية عندنا نقلها الدكتور هيكل حين كان وزيراً للمعارف من عالم الأمانى الى عالم المقترحات فاعترضت الميزانية ، فلعل

---

(٦٤) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٢) أول يونيو ١٩٣٧ ص ٢٩٠ ، الانعقاد (١٩) جلسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ ص ١٠٠٤ ، جلسة ٣٠ أبريل ١٩٤٤ ص ٧٥١ . وانظر ايضا اتهام الدكتور هيكل بالدفاع عن كبار الملاك بمهاجمة ضريبة الاطيان الجديدة فى (البلاغ ١٢ فبراير ١٩٥١) ثم رد السياسة فى ١٣ فبراير ١٩٥١ .

(٦٥) السياسة ٣٠ يونيو ١٩٣٦ (التعليم الالزامى المجانى) ، مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٢) جلسة ١٣ يوليو ١٩٣٧ ص ٧٧٦ ثم السياسة ٢٤ يناير ، ١٧ اغسطس ١٩٥٠ ، ١٩ فبراير ١٩٥١ .

الميزانية تكون طيعة للدكتور طه حسين ، ثم عادت السياسة لتذكر أن العبرة ليست بالتأشيرات والقرارات ، العبرة بايجاد الاماكن الصالحة لهذه الجحافل ، وبايجاد المعلمين الاكفاء (٦٦) • وهكذا نادى الحزب وهو فى المعارضة بما لم تستطع حكوماته أن تنجزه عمليا ، لقد كانت الكثير من المسائل الاجتماعية موضوعات للصراع الحزبى والدعاية السياسية أكثر من كونها ايمانا حقيقيا بقضايا ومطالب طبقات الشعب وتبنى سياسة اصلاحية عادلة، وعلى كل حال ليس لنا أن نطلب الى حزب صفوة ، يعرف رجاله حقيقة وضعهم الاجتماعى ، أكثر من ذلك بخصوص المسألة الاجتماعية •

كانت مصر قبل الحرب العالمية الأولى يتجاذبها تياران قوميان ، تيار القومية الاسلامية أو الجامعة الاسلامية ، الذى يرى مصر جزءا من العالم الاسلامى الفسيح ، الذى تهيمن عليه السيادة العثمانية ، حيث يوجد خليفة المسلمين وسلطانهم ، وتيار القومية المصرية الذى استقر فى مطلع القرن العشرين ، والذى رأى فى مصر قومية مستقلة عما عداها من بلاد العالم الاسلامى ، وكان حزب الامة قد ساهم فى تأكيد التيار الاخير وترسيخه ، وتوالت الاحداث التى أدت الى اضمحلال فكرة الجامعة الاسلامية بتدهور الدولة العثمانية وسقوطها ، وحسمت المسألة لصالح تيار القومية المصرية بفعل حركة التاريخ المتلاحقة فى العقدين الاولين لهذا القرن • وقد ورث حزب الاحرار الدستوريين عن حزب الامة تناعاته التامة بالقومية المصرية ، وذكريات نضال لطفى السيد من أجلها • ولكن لم تلبث خلال العشرينات أن ظهرت القومية العربية كتيار قوى وقف على أقدامه ، وفرض نفسه بالحاح على المفكرين المصريين •

ومن المنطلق القديم بدأ حزب الاحرار الدستوريين يتعامل مع التيار الجديد ، فاعتقدت قياداته فى البداية أن التيار القومى العربى هو جزء من تيار شرقى وأن البلاد العربية (فى الشام) من الممكن أن ترتبط مع مصر برباط « الشرقية » فى اطار دولة شرقية كبرى تضم افغانستان والهند والباكستان

---

(٦٦) السياسة : الاعداد السابقة •

وغيرها ، ولم ير العديد من قيادات الحزب بأسا من الانخراط في « الرابطة الشرقية » (٦٧) والترويج لها ، خاصة وكان رئيسها السيد عبد الحميد البكرى أحد المؤسسين لحزب الاحرار ، وكان يروج لها كذلك الدكتور منصور فهمى ، ويؤيدها الشيخان على ومصطفى عبد الرازق وطه حسين وغيرهم ممن عبروا عن الاتجاهات الفكرية لحزب الاحرار ، وممن كتبوا في صحيفة الرابطة فيما بعد (١٩٢٨) ونشروا اتجاهاتهم العلمانية على صفحاتها (٦٨)، وكانت الرابطة بمثابة البديل لديهم عن الجامعة الاسلامية ، والقوة التى يمكن أن تقف في وجه الغرب مستقبلا ·

ويبدو أن سيطرة فكرة « الشرقية » على اذهان كتابات رجال حزب الاحرار وصحيفته كانت وراء فهمهم تيار القومية العربية على أنه يعنى تحقيق التكامل أو الارتباط بالدول « الشرقية » العربية ، أو دول الشرق العربى كما سنرى · ولكن ينبغى الاشارة الى بقاء الفكرة الشرقية مسيطرة على اذهان كتابات بعض رجال الاحرار الدستوريين حتى بداية الثلاثينات. فكانت صحيفة الحزب تطالب الحكومة بتبنى سياسة شرقية « فالشرق أقرب الينا ونحن منه وهو منا ، تجمعنا رابطة اللغة والدين والجوار والتاريخ الطويل ·· » كما جاء التأكيد على فكرة الايمان بالشرق كمثل أعلى للحضارة والثقافة في مواجهة الحضارة والفكر الغربيين (٦٩) ، أى أنها اتخذت منطلقا ينطلق بالصراع الحضارى مع الغرب ، ومن ثم تعالت صيحات بعث تراث

---

(٦٧) هيكل : مذكرات ، جـ ١ ، ص ١٠٥ وقد اعتذر هيكل عن عدم الانضمام للرابطة ، لما يراه من التفاوت بين مصر وبين هذه البلاد الشرقية في ثقافتها ولغاتها ومقوماتها القومية ·

(٦٨) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٣٧ ــ ١٩٤٨ ، ق ٢ ص ٣٤٠، المنار في ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ (حول صلة الرابطة الشرقية بحزب الاحرار) ·

(٦٩) السياسة ٥ اغسطس ١٩٣٢ (هل لمصر سياسة شرقية ؟) وملحق السياسة ١٤ اكتوبر ١١/١٣٢ مقالات على عبد الرازق ومنصور فهمى وعبد الرحمن عزام ، الفكرة الشرقية ، المثل الاعلى في الشرق ، واجب الشرقيين اليوم ، واحتضان « السياسة » لمؤتمر الطلبة الشرقيين بنفس العدد · وانظر كتاب الدكتور هيكل : الشرق الجديد ·

الشرق المجيد ، ولم تتعد الدعوة هذا الاطار الى المطالبة باتحاد من نوع ما بين أمم هذا الشرق .

لكن ذلك كله لم يكن بمنأى بمفكرى الحزب ومثقفيه عن مواجهة الفكرة العربية والتى عبرت عن نفسها فى شكل دعوة الى الوحدة العربية أو الاتحاد العربى ، وكان أول تعامل لصحيفة حزب الاحرار الدستوريين مع مسألة « الوحدة العربية » قد جاء فى شكل مقال يحمل نفس العنوان فى مارس ١٩٢٣. طالب فيه صاحبه (بتوقيع ابن الوليد) بتحقيق هذه الوحدة فذكر « نحن لاندعو قومنا الى الامر العسير .. فندعوهم الى جامعة شرقية تنتظم مصر وطرابلس والجزائر وتونس ومراكش وما اليها ، وتشمل الاناضول والقوقاز والعجم الصين واليابان والهند .. معاذ الله أن نذهب مع الوهم،ولكنا ندعوهم الى وحدة عربية تستوعب البلاد والحكومات التى ألفت بين أهلها وحدة اللغة والدين والعادات ، كفلسطين وشرق الاردن والشام والعراق وجزيرة العرب وهى الوحدة التى مافتىء دعاة الاصلاح منا يشيرون بها ويحضون عليها وذلك أمر سهل المرام اذا حسنت النيات » (٧٠) .

وكانت الصحيفة تنشر بابا شبه يومى عنوانه (معرض الآراء ، البلاد العربية) تتحدث فيه عما يحدث داخل هذه الدول كتغطية اعلامية ، ومع هذا لم يكن الامر يخلو من التعبير بين الحين والآخر عن « دور مصر بالنسبة للحركة العربية واعتبارها أوربا الشرق ، وان مصر منذ فجر التاريخ كانت ملجأ لكل احرار الشرق » وكذلك الدعوة الى الاهتمام بقضايا المراكشيين « الناطقين بلغة العرب والذين يريد أن يقضى عليهم قوم من العجم ، فما بالكم أيها العرب لاتشعرون بالمصاب فيهم » وكذا الشأن بالنسبة للتونسيين (٧١) .

وكانت « السياسة » ترى امكان حدوث وحدات « اقليمية عربية » كتمهيد لوحدة عربية جامعة ، فكتبت فى يونيو ١٩٢٤ « ان هناك اشاعة

---

(٧٠) السياسة ١١ مارس ١٩٢٣ .

(٧١) السياسة ٢٣ مارس ، ١٢ ، ١٩٠ سبتمبر ١٩٢٣ (عن الغرب) ، ٢٨ مارس ، ٧ ، ١٠ ابريل عن المسألة التونسية .

رائجة بأن فلسطين الكبرى على الابواب ، وان حكومة لندن ستعمل على ضم شرق الاردن الى فلسطين فتخلق من القطرين فلسطين الكبرى ، فاذا تم هذا الحلم فاننا نعد هذه خطوة فى سبيل الوحدة العربية ، اذ تصبح الاقطار العربية كلها ممالك مستقلة مكونة لوحدات عنصرية فى بقاع متفرقة وفى هذا تمهيد ولا شك لتكوين وحدة جامعة من هذه الوحدات » . وظلت الصحيفة تنادى بفتح أبواب الجامعة المصرية لشباب الشرق العربى لتحقيق الاتصال الثقافى بين بلاد الشرق العربى ، وكانت تفتح صفحاتها لنشر رسائل لبعض المفكرين العرب الذين يطالبون مصر بأن تؤدى رسالتها بهذا الخصوص ، وكانت تنعت أبناء هذه الاقطار « بالطلبة الشرقيين » (٧٢) .

وعلى نغمة « الجارات الشرقيات ، والشرق العربى » ذهب كتاب الحزب كمحمود عزمى والدكتور هيكل وزكى عبد القادر وعبد الله عنان ، ينشرون أفكارهم ويشيدون بالروابط التى تربط بين أفكار الشرق العربى وبين جميع المتكلمين بالعربية ، وضرورة وجود الاتصال الذهنى بين هذه الاقطار، بل لقد ذهب محمود عزمى الى حد المطالبة باتحاد الكتل العربية التى لها تماسك واتصال تاريخى ، فالمغرب وطرابلس كتلة ، وشبه الجزيرة كتلة.. وهكذا ، ثم أضاف أن ذلك لا يعنى عدم اتصال هذه الكتل التى تتكلم العربية ، وأن فلسطين وسوريا ولبنان والعراق هى الجارات الشرقية التى ينبغى أن تكون بينها وبين مصر علاقات اجتماعية واقتصادية ، وطالبت بالعمل على محو الحواجز الجمركية وتوحيد النقد المتبادل بينها (٧٣) ، وبالرغم من ذلك كله ظلت الفكرة العربية يعبر عنها الكتاب بصيغة الفكرة الشرقية . كما ذهبت صحيفتا الحزب تروجان لفكرة زعامة مصر لجاراتها الشرقيات ،

---

(٧٢) السياسة ٣٠ يونيو ١٩٢٤ (تطورات القضية العربية ، افتتاحية بدون توقيع) ثم ٥ ، ٢٠ اغسطس ١٩٢٦ (فى العدد الاخير رسالة اسحق موسى الحسينى السياسة الاسبوعية ٢ ابريل ١٩٢٧ (الجامعة والطلبة الشرقيين) .

(٧٣) السياسة الاسبوعية ١١ ديسمبر ١٩٢٦ (جاراتنا الشرقيات لعزمى) ، السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٧ (خطبة هيكل) ، السياسة الاسبوعية ٢٢ ، ٢٨ يناير ١٩٢٧ اهتماماتها الواسعة بقضايا العرب ، افتتاحية السياسة ٢٨ مارس ١٩٢٧ ضرورة وجود « اتحاد نقدى شرقى » .

وأنه يجب على مصر أن تستغل هذه الزعامة لتوطيد أركان الوحدة العربية، والوحدة فى الثقافة وتبادل المنافع ٠٠ » مع التأكيد على فكرة وحدة اللغة والدين كعاملين لاستبقاء مصر لهذه الرياسة المعنوية عبر القرون (٧٤) ٠

لقد ارتبط مفهوم الوحدة العربية فى أذهان مفكرى الحزب بمفهوم وحدة الجارات الشرقيات المتكلمات باللغة العربية ، على أن تكون وحدة ثقافية ، لا سياسية ، هذا ما روجوا له ودعوا اليه وحبذوا أن تنهض مصر بعبئه الاكبر ، ولا عجب فى ذلك ، فهم من صفوة المثقفين المصريين ، مما سيتيح لهم قيادة حركة الثقافة العربية ٠ أما الوحدة العربية بالمعنى العام والسياسى بالدرجة الاولى ، فلم تكن واردة فى أذهانهم ، بل لقد اعتبرها محمد عبد الله عنان مسألة خيالية فكتب « أن هنــاك بعض الغــلاة الذين لا يزالون يفكرون بعقلية العصور الوسطى يحاولون الدعوة الى نظريات ومشاريع خيالية مثل فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية وغيرها من الدعوات التى اصبحت فى عصرنا تفت فى عضد الحركات القومية المحلية وتؤدى الى انحلال عصبيتها وتوزيع جهودها (٧٥) ، هذا بينما نجد أن محمد على علوبة يتولى الدفاع عن حقوق العرب فى جدار البراق بفلسطين عام ١٩٣٠ ، ويهاجم فكرة الفرعونية التى يروج لها بعض الكتاب فى مصر ، ويطالب بثقافة عربية موحدة وتكاتف العرب لوضع معجم عام باللغة العربية وذكر « نحن نريد اتفاقا عربيا قائما على الاخاء والعلم الصحيح والكرامة والاقتصاد » ومع هذا رأى علوبة عدم نجاح فكرة عقد مؤتمر عربى فى الوقت الحاضر ، ولقترح ايجاد لجنة من كبار مفكرى مصر والشرق تأخذ على عاتقها انقاذ البــلاد العربية وترقية شئونها الاجتمــاعية والاقتصادية ٠٠ الخ (٧٦) وفى مايو

---

(٧٤) السياسة الاسبوعية ٤ يونيو ١٩٢٧ مصر وجاراتها الشرقيات (افتتاحية بدون توقيع) السياسة ١٧ يونيو (مصر الزعيمة) ثم ٢٩ يوليو (مصر في بلاد الشرق العربى لعنان) ، ١٨ اكتوبر ، ٢٩ ديسمبر (مصر ومسالك الشرق) ، انظر مقال محمد عزه دروزة (مصر وشقيقاتها) فى السياسة الاسبوعية ١٨ يونيو ١٩٢٧ ٠

(٧٥) السياسة الاسبوعية ٧ سبتمبر ١٩٢٩ (فلسطين بين اليهود والعرب) ، ٣٠ اغسطس ١٩٣٠ (الوحدة الشرقية) ٠

(٧٦) المصدر السابق ٩ أغسطس ، ١١ اكتوبر ١٩٣٠ حديثه عن البراق وخطبته فى دمشق انظر كذلك محمد على رفاعى : رجال ومواقف ص ٢٢٦ ــ ٢٢٢ ٠

١٩٣٢ كتب علوبة مهاجما فكرة الدعوة الى الفرعونية مرة أخرى ، وذكر انها مجرد فكرة تاريخية مجيدة ، اما الفكرة الحديثة لمصر فكرة عربية لا محالة وأضاف : أن حزب الاحرار الدستوريين يحبذ الفكرة العربية كل التحبيذ ويعمل لايجاد المحبة والصلات الطيبة وتوثيقها بين الاقطار العربية الشقيقة » (٧٧) ٠

ومع ذلك ظلت الدعوة الى الوحدة العربية تعنى الوحدة الشرقية ، أو تعنى وحدة الاقطار الشرقية العربية لدى مفكرى حزب الاحرار وان لم يكونوا جميعا كما رأينا على ايمان بها فالدكتور هيكل ذكر ان جو السياسة فى الشرق العربى والقوى المختلفة التى تعمل فيه يدعو مصر لان تنظر اليه بعين الحكمة والحذر دون أن تتأثر بالاهواء الطارئة « هذا هو السر فى أن مصر نظرت الى فكرة الوحدة العربية بشىء من التؤدة فسره بعضهم بأنه رغبة عن هذه الوحدة ، والحقيقة غير هذا فمصر تقدر أن وحدة البلاد العربية لامفر من أن تحقق يوما من الايام ٠٠ ونحن نعتقد أن وحدة الثقافة هى المقدمة الطبيعية للوحدة ٠٠ واننى لارجو المتحمسين للوحدة العربية السياسية فى الوقت الحاضر أن يصوروا لنا كيف يمكن تحقيقها بالفعل ونفوذ انجلترا مبسوط على مصر وفلسطين والعراق ، ونفوذ فرنسا مبسوط على مراكش والجزائر وتونس وسوريا ولبنان ؟ » وأكد مرة أخرى بأن أمم الغرب لها من الوسائل والسلطان السياسى ما لاتسهل معه اقامة روابط سياسية فى صورة حلف عربى أو اتحاد على نحو ما هو حادث فى ولايات أمريكا ، ثم دعا الى التكامل الثقافى واقترح انشاء مجمع للغة العربية ، كما دافع عن قصده من احياء الفرعونية بأنها مسألة تواصل ثقافى فحسب ، وليس المقصود بها رد التاريخ على أعقابه ، بل المقصود بها مزيد من الوحدة على أسس علمية صحيحة (٧٨)٠

---

(٧٧) السياسة ١٩ مايو ١٩٣٢ مصر مركز الثقافة العربية ، حديث لوكيل حزب الاحرار ٠ وانظر آراء تدعو للوحدة العربية على صفحات ملحق السياسة (٢٩ سبتمبر ١٩٣٢) لمصطفى فهمى ، السياسة ٨ يوليو ١٩٣٤ مقال الوحدة العربية لامين الريحانى ٠

(٧٨) ملحق السياسة ١٧ سبتمبر ١٩٣٢ (بين مصر وبلاد الشرق العربى) ثم السياسة ١١ يونيو ١٩٣٢ (المفاضلة بين الشعوب العربية) ، ملحق السياسة ٢٩ سبتمبر ١٩٣٢ (الفرعونية والعربية) ٠

وعاد عنان مرة أخرى يصور الجامعة العربية على أنها أمنية خيالية لاتقوم على أية أسس أو تقسيمات عملية ، « اننا نصيغ من هذه الجامعة تقوية الروابط الفكرية والاجتماعية بين الامم العربية » ، وأكد على ايمانه بالتضامن العربي ، ولكنه أبدى رفضه لاتخاذ هذا التضامن صورة جامعة عربية سياسية فكرية واجتماعية شاملة « فذلك نوع من المبالغة ومجاوزة للحقائق الواقعة .. أما تضامن مصر والدول العربية في كل مـا يتعلق بالتفكير والاجتماع والثقافة والاقتصاد فنحن فيه على اتفاق مع اخواننا العرب » (٧٩) .

ولم نر جهداً حقيقيا أو اقتناعا واضحا بمسالة الوحدة العربية ، لاحد من رجال الحزب سوى محمد على علوبة وعبد المجيد صالح وقد أخذ الاول على عاتقه منذ عام ١٩٢٩ الاشتغال بالمسالة العربية ، يحضر المؤتمرات الخاصة بها ، ويدافع عن قضاياها ويدلى بالاحاديث الصحفية في البلاد العربية داعيا للوحدة العربية ، وكان علوبة خـلال الثلاثينات بعيدا عن الحزب ، بل لقد كف نشاطه الحزبي منذ عام ١٩٣١ .

وفي عام ١٩٤٣ تولى عبد المجيد صالح ، أحد أقطاب الحزب الدعوة للوحدة العربية ، حتى لقد انتخب رئيسا « للاتحاد العربي » الذى أنشىء في أوائل ذلك العام ، وبدأ نشاطا واضحا لتحقيق الوحدة العربية والعمل على استقلال البلاد العربية ، وقد تحدث في مجلس الشيوخ قائلا أن كثيرا من المصريين يجفلون ويترددون في أية خطوة نخطوها نحو العروبة ، وطالب بأن تتضامن مصر وجميع بلاد العرب وتهب هذه الوحدة للدفاع عن كيانها لانها ترتبط برباط اللغة والتاريخ والثقافة ، وتساءل : لماذا نسى أو تناسى رئيس الحكومة ــ النحاس باشا ــ أمر فلسطين وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وهي بلاد عربية والعروبة لاتتجزأ ؟ (٨٠) .

---

(٧٩) ملحق السياسة ١٤ اكتوبر ١٩٣٢ (المصرية تراث قومي أمثل لمصر) ثم السياسة ١٤ يونيو ١٩٣٣ (فكرة الجامعة العربية وكيف نفهمها في مصر) .

(٨٠) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٩) جلسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ ص ١٠٠٤ ــ ١٠٢٦ ثم السياسة ١٥ ابريل ١٩٤٦ (عبد المجيد صالح باشا رئيس الاتحاد العربي يتحدث) وقد رد عليه النحاس باشا ردودا ألقعته .

وعندما وقع ميثاق جامعة الدول العربية واصبحت حقيقة واقعة ، شاركت صحيفة الاحرار الدستوريين فى تغطية ذلك اعلاميا ، وفى سبتمبر عام ١٩٤٥ ذكر رئيس الحزب بأن مصر ستجعل قضايا الامم العربية نصب أعينها لانها تؤمن وتوقن بأن هذه المجموعة العربية تستطيع متضامنة متكاتفة أن يضمن بعضها حرية بعض وأن يكفل بعضها رخاء بعض ، وفى عام ١٩٤٨ قدم مشروعا لانشاء اتحاد برلمانى للبلاد العربية ، وتم اقراره وأصبح الاتحاد حقيقة واقعة ، وطالب بأن تكون ضمن مهام هذا الاتحاد تبادل الوفود العربية الرأى فى المسائل التى ستعرض على الهيئات الدولية ، والعمل على توحيد التشريع بين البلاد العربية (٨١) ٠

وربما ارتبط ذلك بنشاطات رئيس مجلس الشيوخ المصرى أكثر من ارتباطه بالايمان بالعروبة ، فرغم ذلك لم تنته نغمة الانعزالية من صحيفة الحزب ، وعندما أثيرت المسألة الخاصة بضم شرق الاردن بعضا من أرض فلسطين واعتباره وديعة لديها حتى تحل مشكلة فلسطين ، وكانت هذه المسألة موضع خلاف بين دول الجامعة ، رأت صحيفة السياسة أن جهود مصر يجب أن تخصص أولا وقبل كل شىء لمصلحة مصر وحدها ، وأضافت أننا اندمجنا فى الجامعة مضطرين أو مختارين وما كان أغنانا عنها ٠٠ نحن أحوج ما نكون الى كل جهد من جهود سياستنا لمصلحة مصر أولا ، ان لم يكن لمصلحة مصر وحدها ، بل لقد طالبت الصحيفة باعادة النظر فىميثاق الجامعة لجعله أكثر واقعية ومطابقا لاختلاف ظروف الدول العربية وذكرت « أننا من المؤيدين لجامعة الدول العربية ، ولكن اذا كانت أعمالها ستظهرنا بمظهر المختلفين أمام العالم الخارجى فان من الخير لنا وللدول العربية الشقيقة أن يحدد الميثاق بالشئون التى لاتختلف فيها مصالحنا المشتركة » كما وقف الدكتور هيكل معارضا الضمان الجماعى العربى ، وانتقد سياسة جامعة الدول العربية التى أصبحت تتخطى ما كان مقصودا بهـا عنـد

---

(٨١) السياسة ٢٣ مارس ، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٥ وعن الاتحاد البرلمانى انظر ١٨ ، ٢٣ فبراير ١٩٤٨ واجتماعات الاتحاد فى بحمدون وصوفر وغيرها : أوراق الدكتور هيكل ، الملف الخامس ، وتنظيماته ولجانه تم اقرارها فى مؤتمر صوفر ١٩ ـ ١٣ اغسطس ١٩٤٨ ٠

وضع الميثاق (٨٢) . ويبدو بشكل عام أن الحزب لم يكن يرى أن ثمه فائدة من العمل العربى المشترك ، معللا ذلك بالوجود الاجنبى فى الدول العربية ، كما كان يرى أن الوحدة الحقيقية هى الوحدة الثقافية التى تحققها جماعة من قبيل جماعة ادباء العروبة التى كان يترأسها ابراهيم دسوقى أباظة وتضم العديد من الدستوريين ، والادباء من أنحاء البلاد العربية ، وباستثناء نشاطات علوبة وعبد المجيد صالح ، فان قيادات الحزب فى معظمها لم تقدم لقضية العروبة ما يعبر عن ايمان حقيقى بأهمية العمل العربى المشترك .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين . فقد اهتم الحزب بها منذ نشاته وكانت صحيفته تستكتب الكاتب الفلسطينى خليل سكاكينى ، الذى كان يدافع عن قضية بلاده ويفضح وسائل الصهيونية (٨٣) ، كما حاولت الصحيفة كشف نوايا الصهيونية بضم شبه جزيرة سيناء الى فلسطين وما قاله ويزمان بهذا الشأن من أن سيناء مجدبة لاتهم مصر وأن ضمها سيوجد وطنا لثلاثمائة ألف يهودى ، ونبهت « السياسة » الى أنه لايجوز الاستهانة بذلك ، فقد تكون هذه الحركة تافهة الآن الا أن هناك من الاسباب ما يجعلها تسير فى طريق النمو ، كما كشفت الصحيفة عن الهدف الذى يكمن وراء بعثة يهودية كانت تنوى زيارة سيناء تحت ستار أنهم جماعة من المطمين المنتمين للجامعة العبرية وأن غايتهم الكشف عن الادلة والبراهين الطبيعية التى يمكن أن تعزز علميا حكاية المن والسلوى الواردة فى التوراة (٨٤) . وذهبت « السياسة » تدحض فكرة الوطن القومى لليهود وتفضح أساليب الانجليز فى محاباتهم على حساب فلسطين ، وتشجيع الهجرة ، وأبانت أن الصهيونية لا تستطيع أن تنفذ مشروعها الا بمؤازرة بريطانيا ، وان كانت « السياسة الاسبوعية » قد نشرت تعليقا لمحرر صحيفة ها آرتز (مدزينى) على مقال لمحمد عبد الله

---

(٨٢) السياسة ١٠٣ ، ١٠٤ يونيو ١٩٥٠ (مصريتنا) مقالتا حديث اليوم ، بدون توقيع وانظر مواقف شبيهه للدكتور هيكل فى مجلس الشيوخ ، الانعقاد ٢٦ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، ٢١ فبراير ١٩٥١ ، فى بحث عزة وهبى ، تجربة الديمقراطية اللبرالية فى مصر ، ص ٢٧١ _ ٢٧٢ .

(٨٣) السياسة ١ _ ٢٨ يونيو ١٩٢٣ سلسلة مقالاته بعنوان فلسطين ، ١٢ أغسطس ١٩٢٣ (فلسطين والصهيونيون ايضا) .

(٨٤) السياسة ٢٥ فبراير ، ١١ مارس ١٩٢٧ .

عنان ينبذ فيه سياسة العنف ، فاعتقد الكتاب الصهيونى أن عنان يحبذ اقامة الوطن القومى اليهودى بأساليب سلمية ، لكن عنان رد عليه متهما أساليب الصهيونية بالغموض ، وتساءل فى استنكار عن حدود هذا الوطن الذى يقام فى أرض شعب عربى خالص ، واتهم الحقوق التى تدعيها الصهيونية بأنها تدنو من الاساطير وأضاف « كيف يصبر الشعب الفلسطينى على هذه السياسة وكيف ترقب الشعوب العربية وهى مطمئنة قيام هذه القوة الاجنبية فى صميمها ؟ » (٨٥) ٠

وموقف محمد على علوبة أثناء حوادث البراق عام ١٩٢٩ وسفره الى فلسطين ودفاعه عن الحق العربى ، كل ذلك معروف ومنشور فى كتابه (فلسطين والضمير الانسانى) وعندما وقعت ثورة عام ١٩٣٦ ، وقفت صحيفة السياسة تدافع عن حقوق الشعب الفلسطينى وذكرت أن لامتداد الوطن القومى الى شرقى الاردن وزحفه الى سوريا ولبنان معناه أن تصبح هذه الاراضى وطنا لاكبر عدد من اليهود ، فتقوم دولة قوية بالمال والعلم تجاورنا فى مصر وبلاد العرب فهل فكر ساستنا فيما يمكن أن ينشأ عن هذا الاحتمال ؟ (٨٦) ٠

وافتتح محمد محمود قائمة اكتتاب لمجاهدى فلسطين ، كما حدث رئيس الحكومة الانجليزية عن فلسطين وما يلقاه شعبها ، وأرسل برقية للسيد أمين الحسينى يبدى تضامن حزبه مع الفلسطينيين فى رفض النتائج التى أثبتتها اللجنة الملكية البريطانية بشأن التقسيم ، كما قدم الدكتور هيكل عضو مجلس الشيوخ استجوابا للحكومة عن موقفها ازاء الوضع فى فلسطين (٨٧) ٠ وكتب

---

(٨٥) السياسة ١٥ ابريل ١٩٢٥ ، ٣ مايو ١٩٢٩ ، السياسة الاسبوعية ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩ ـ انظر فهم مختلف لحوار عنان ومدزينى فى كتاب عواطف الرحمن : مصر وفلسطين ص ٧٠٣ ـ ٧١٤ ٠

(٨٦) السياسة ٢٧ ، ٢٩ مايو ١٩٣٦ ٠

(٨٧) السياسة ٣ سبتمبر ١٩٣٦ ، السياسة الاسبوعية ١٧ يوليو ١٩٣٧ ، مضابط الشيوخ الانعقاد (١٢) جلسة ٢٠ يوليو ١٩٣٧ ص ٧٠٢ ، وقد منعت السياسة الاسبوعية من دخول فلسطين بسبب مقالاتها عن نقد تقسيم فلسطين (السياسة الاسبوعية ١٩٣٧/٨/٧) ٠

حافظ محمود «لعل اليهود غدا،وبعد أن يفرغوا من نصيبهم فى فلسطين يحاولون أن يتجهوا بصهيونيتهم نحو مصر لأن مصر هى التى أنجبت موسى،فنحن حين ندافع عن عرب فلسطين فانما نضمر الدفاع عن مصر » (٨٨)·وخلال عام ١٩٣٨ فى عهد وزارة محمد محمود ، عقد المؤتمر العربى لمناصرة قضية فلسطين ، ودعا رئيس الوزراء أعضاء المؤتمر الى احتفال ألقى فيه خطابا رسميا أيد فيه المطالب العربية ، وفى أكتوبر ١٩٣٨ أرسل الى تشمبرلن رئيس الوزراء البريطانى يطلب اليه أن يبذل مساعيه لحل المسألة الفلسطينية ، وان تكف بريطانيا عن استخدام وسائل العنف لقمع الثورة ، وأبدى رفضه لسياسة التقسيم وطالب بمنح الاهالى شكلا من أشكال الحكم الذاتى (٨٩) ·

وعندما عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن فى فبراير ١٩٣٩ ، ندبت وزارة محمد محمود على ماهر ليمثلها فيه ، بعد أن اشترط حزب الاحرار أن تفرج السلطات عن القادة الفلسطينيين المنفيين وتسمح لهم بحضور المؤتمر ، وان كان المؤتمر لم يصل الى نتيجة ايجابية (٩٠) ·

وخلال دورة الجمعية العـامة للأمم المتحدة دافع رئيس وفد مصر ، الدكتور هيكل عن القضية الفلسطينية وطلب وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وطالب بخفض القوات البريطانية فيها الى النصف ، وأعلن أن اجراء تقسيم فلسطين خارج عن نص المادة العاشرة من ميثاق فرنسسكو (٩١) وعندما صدر قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، اجتمع حزب الاحرار وأصدر قرارا باستنكار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين

---

(٨٨) السياسة الاسبوعية ٢٤ يوليو ١٩٣٧ (القضية الفلسطينية قضية مصرية) ـ وعن رفض مصر لمشروع التقسيم انظر عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ ·

(٨٩) أوراق الدكتور هيكل ، الملف الثانى ، مذكرة محمد محمود فى ٩ أكتوبر ١٩٣٨ ·

(٩٠) هيكل : مذكرات ، ج ٣ ، ص ١٦ ـ ١٧ ، طارق البشرى : الحـــركة السياسية ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧ · ومن منطلق علمانى نشرت السياسة الاسبوعية محاضرة لاستاذ الادب العربى بالجامعة العبرية ايزاك شموس (السياسة الاسبوعية ٤/٩/١٩٣٨) ومن منطلق دينى هاجمت صحيفة النذير سياسة محمد محمود تجاه فلسطين· (النذير ٢٧ جمادى الاول ، ٢٩ رمضان عام ١٣٥٧ هـ) ·

(٩١) هيكل : موجز عن طائفة من اعمال الجمعية العامة عام ١٩٤٦ ص ٦٨ ـ ٧١ ، السياسة ٥ ، ٦ ، ١٨ اكتوبر ١٩٤٧ ، الاساس ٢٢ اكتوبر ١٩٤٧ ·

لصلحة الصهيونيين ، واعتبار هذا القرار الجائر باطلا من أساسه ومخالفة صريحه ايثاق الامم المتحدة » والحزب يقرر مقاومة تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل ويدعو البلاد الى مقاومته » (٩٢) وعندما قامت حرب عام ١٩٤٨ شن حافظ محمود على صفحات « السياسة » حملة عنيفة على الحكومة الامريكية المؤيدة لاسرائيل ، كما هاجم الدكتور هيكل تشابمان اندروز ــ الوزير المفوض بالسفارة البريطانية فى مصر ــ حين طلب من الدول العربية الاعتراف بالأمر الواقع فى فلسطين (٩٣) ، كما تحدث دسوقى أباظه الى نفس الوزير ، ملقيا بتبعة ما حدث ، واحتلال اليهود لمواقع جديدة ، على مؤازرة الانجليز والامريكيين لاسرائيل (٩٤) ، وقد روى الدكتور هيكل فى مذكراته كيف أن موظفا كبيرا بالخارجية الاسرائيلية يدعى الياهوساسون قد أجرى محاولات لاقناعه بتفاهم مصر مع اسرائيل ، قبل وبعد قرار التقسيم بالقاهرة ثم فى سبتمبر ١٩٤٨ بروما ، وأنه ــ هيكل ــ طلب اليه أن تعلن اسرائيل استعدادها أولا للتنازل عن منطقة النقب لمصر،فرد ساسون بالرفض،وذكر هيكل انه كان يريد بذلك جس النبض لمعرفة ما يريده اليهود حقا من الحديث مع مصر ، وهل يريدون الصلح مخلصين أم أنهم يريدون بهذا العرض أن يفرقوا كلمة الامة العربية ؟ (٩٥) ٠

وهكذا فرضت تطورات القضية الفلسطينية نفسها على حزب الاحرار الدستوريين بل على الامة العربية ، فانتقل الحزب من التعامل معها ، من كونها قضية احدى الاقطار الشقيقة ، الى اعتبارها قضية الشرق العربى كله وصراعه مع الصهيونية ، التى هاجمتها صحيفته منذ البداية ــ ولم تهاجم اليهود من منطقها العلمانى ــ وربطت بين نشاطاتها المتزايدة وتأييد الانجليز لها ، ورفض الحزب قرار لجنة التقسيم البريطانية عام ١٩٣٦ ، ثم قرار الامم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ورأى الحزب أن القضية لن تحل الا بالمفاوضة المباشرة مع الانجليز باعتبارهم المسؤلين عن كل ما حدث ٠

---

(٩٢) السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٧ اوراق هيكل ، الملف السادس ، خطابه فى ديسمبر ١٩٤٧ وتحليله لقرار التقسيم ورفضه ٠

(٩٣) انظر السياسة ١٥ ــ ٢٠ مايو ١٩٤٨ ، ٣ ــ ١٢ اغسطس ، ٢٩ نوفمبر ، ٧ ديسمبر ١٩٤٨ ، ثم حديث هيكل فى (الزمان ١٧/١٠/١٩٤٨) ٠

(٩٤) اوراق هيكل ، الملف الثانى ، رسالة من وزير الخارجيه دسوقى اباظة فى ١٨/٦/١٩٤٩ ٠

(٩٥) هيكل : مذكرات ، ج ٢ ، ص ٤٩ ــ ٥٠ ٠

خاتمة

ذلكم هو سفر الاحرار الدستوريين ، صنعه وجودهم وكيانهم الاجتماعي والتنظيمي ، كصفوة من المصريين ، كما صنعته حركتهم السياسية ، وقبل ان يكتب عنهم مؤرخ ، أو يدخل حزبهم في ذمة التاريخ ، ومن ثم كانت مسؤليتهم ، كصفوة تقدمت صفوف المجتمع المصرى ، واشتركت في تحريك مسيرته السياسية لثلاثة عقود من الزمان ، تلك المسئولية التي تتحدد من منطلقين أساسيين :

أولهما : اعتبارهم حزب صفوة ، ذات كيان اجتماعي متميز ، ووعيهم بذلك من ناحية ثم مقدرتهم وكفاءتهم لسياسة المجتمع المصرى وقيادته من ناحية أخرى ·

ثانيهما : البرامج التي طرحوها وأخذوا على عاتقهم الالتزام بها وبانجازها ، والتي اظهرت لنا هذه الدراسة الهوة بينها وبين الممارسة العملية. والحديث عن البرامج والمبادىء الأخاذة عادة أسهل من العمل ··· وكم كان يضحى بها على مذبح الولاءات الشخصية وارضاء الزعامات بنفس القدر الذى كان يغضى فيه عنها طمعا في كسب « الرضا السامى » احيانا وثقة « المحتل الحليف » احيانا أخرى ·

ولعله قد اتضح لنا ان الرغبة في السلطة كانت وراء نشاط حزب الاحرار الدستوريين ، تدفع حركته ، وتفسر كل دوافعه وسلوك اعضائه وعلاقاتهم · ونتيجة لنجاحاته في بلوغ تلك الرغبة ساهم بشكل كبير في الصراع السياسى والاجتماعي لمصر المعاصرة ، برغم انه لم يكن حزبا جماهيريا ، مما يعكس التناقض الاساسى بين حجم الحزب المتواضع وتاثيره السياسى الكبير نسبيا ·

وعلى ضوء ذلك كله تعامل الحزب مع القضية الوطنية ، باعتدال ودبلوماسية واعتبار المفاوضات ، وسيلة وحيدة لتحقيق مطالب مصر الوطنية من وجهة نظر الحزب ، بل والاحزاب المعاصرة له التي تولت الحكم ، وقد لمس الجانب البريطاني ذلك لدى قياداته فتعامل معها على هذا الاساس ، وكانت النتيجة ان تجاوزت مصر عقودا ثلاثة وهي تتفاوض للحصول على استقلالها· صحيح ان جولة المفاوضات التي تولاها رئيس الاحرار الدستوريين عام

١٩٢٩ ، دفعت بالقضية خطوة ، ولكن هذه الخطوة كانت ضمن الاطار السابق حيث لم تتكافىء هذه الخطوة،بل وكل ما كسبته مصر خلال جولات المفاوضات، مع ما دفعته طوال فترة بقائها تحت وطأة الوجود البريطانى انتظارا لحصولها على استقلالها ، بل لقد بدا أحيانا ، خلال جولات المفاوضات ان الاهداف الوطنية كانت محل مزايدة أمام الجماهير فى سبيل الحرص على البقاء فى السلطة ، حتى لقد خلق هذا الاسلوب تصورا بان المفاوض المصرى يمكن ان يبدى استعدادا لقبول ما هو دون ما قبله ، اذا كان متأكدا ان ذلك سوف يلقى قبولا من جانب مواطنيه ٠

وقد انعكست التناقضات بين ما طرحه الحزب وبين ما انجزه ، بشكل حاد ، من خلال تعامله مع المسألة الدستورية والحياة النيابية ، فقدم رجال الحزب فى البداية دستور عام ١٩٢٣ ، واعتبروه خيرا من لاشيىء ، ثم لتضحت الهوة التى تفصل بين الايمان النظرى والموقف العملى ، وبل والالتزام الحزبى ، فتزعزع الايمان بالدستور ، بل وبالحياة الديمقراطية كلها احيانا ، خاصة عندما جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية بموجب هذا الدستور مخيبة لآمال الحزب حيث اوقفته دائما فى معسكر احزاب الأقلية مما جاء ترجمانا صادقا لمدى تغلغل الحزب فى صفوف الجماهير ، ولعجز جهازه التنظيمى عن خلق كوادر وقواعد تجدد دماءه ٠ يضاف الى هذا وذلك ان جاء ممثلوه فى البرلمان تعبيرا عن وضع لجتماعى ، أكثر منه ترجمانا لكفاءاتهم ـ رغم ما لديهم منها ـ وجاء نشاط هؤلاء الممثلين لا يتصل فى كثير من الاحيان ببرامج واهداف الحزب ، كما تم من خلال مواقف فردية، لا من خلال التزام حزبى أو تنظيمى تمثله هيئة برلمانية ٠

وكانت السلطة مصدر قوة للحزب ، استمد من اجهزتها وأدواتها فترات انتعاش حياته وحيويتها ، وعلى العكس كان تاثير وجوده فى المعارضة رغم مقدرته وكفاءته فيها وامتلاكه لأدواتها ٠ وقد بدأ الحزب حياته السياسية عام ١٩٢٢ من صفوف المعارضة ، وكان فتيا ، ثم خرج من السلطة عام ١٩٤٩ ، لآخر مرة فى حياته ، وعاد الى صفوف المعارضة هرما ادركته الشيخوخة ، وقد انقسم تاريخ حياته الى فترتين ، أولهما تعتبر فترة قوة بالنسبة له (١٩٢٢ ـ ١٩٣٩) ، استمد فيها تلك القوة أساسا من شخصيات قادته ومقدرتهم ، أعيانا ومثقفين ، واستمدها كذلك من تاليفه للوزارات

وتولى قياداته شئون الحكم . وثانيهما تمثل فترة ضعف في حياة الحـزب (١٩٣٩ ــ ١٩٥٢) حيث عاش يلعب دورا أقل في شئون الحكم ، من خلال ائتلافه مع أحزاب الاقلية الأخرى التى قضت الشطر الاكبر من تاريخها مدافعة عن بقائها في السلطة ، ولم يعد حزب المثقفين يلعب دورا مؤثرا في حياة مصر السياسية الا من خلال هذا الاطار مما يسجل في النهاية عجز الصفوة ــ ممثلة في حزب الاحرار الدستوريين ــ والتى لم تعتمد في حركتها على قيادة الجماهير تستمد منها القوة وتعبر عن مصالحها وتعالج قضاياها الوطنية ، في الوقت الذى التفت فيه هذه الجماهير ، ولم تكن قد تدربت على الديمقراطية ، حول خصومه الوفديين ، وقد شهدت الحقبة الاخيرة من تاريخ حياة الحزب استفحال عوامل ضعفه ، والذى يعد جزءا من ضعف النظام السابق على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ برمته ، لقد ظل الحزب طوال معظم الحقبة الاخيرة من حياته يعانى من التمزق الداخلى حول السلطة ، وبسبب فقدانها ، واقترب من القصر اكثر ، في فترة لم يكن فيها القصر يحظى باحترام معظم القطاعات الوطنية ، وابتعد عن الجماعات الايديولوجية الجديدة ، بحكم انتماءاته الاجتماعية والفكرية ، بينما زاحمته الهيئة السعدية في صراعه السياسى ، بالاضافة الى فقدانه صحافته وكانت مفخرة له في الحقبة الاولى من تاريخه فتضاءلت صحيفته ، بعد ان هجرها أساطين الكتاب والمفكرين ، ثم توقفت نهائيا في أواسط عام ١٩٥١ ، يضاف الى كل ما سبق أن الحزب قد فقد العديد من كبار مؤسسيه ومموليه ، الذين وضعوا أسسه وتشربوا أهدافه ومثله ، ممن قام على اكتافهم ، هذا في الوقت الذى لم يستطع ان يدعم نفسه بكفاءات وقيادات جديدة شابة .

وشهدت سنوات الاحتضار الأخيرة ١٩٤٩ ــ ١٩٥٣ تأثيرا مكثفـا لكل العوامل السابقة ، فاستشرت عوامل الضعف في جسد الحزب ، ذلك الضعف الذى انعكس عليه بشكل واضح عندما تعامل مع الأوضاع الجديدة الناشئة في ظل قيام الثورة ، مما يوحى بانتهاء الحزب ككيان سياسى ، قبيل صدور قرار الغاء الاحزاب الذى اصدرته حكومة الثورة في يناير ١٩٥٣ ، والذى أجهز على حزب الاحرار الدستوريين،ضمن اجهازه على القوى السياسية المعاصرة له .

« تم بحمد الله »

* * *

المصادر والمراجع

اولا : الوثائق

(أ) غير المنشورة :

* **اوراق الدكتور محمد حسين هيكل باشا :** وهى عبارة عن مسودات ونصوص كلمات وخطب ومحاضرات وأحاديث اذاعية بعضها على الالة الكاتبة وبعضها بخط يده · ثم خطابات متبادلة بينه وبين عديد من الشخصيات ، وتقارير خاصة عن موضوعات معينة ، ونصوص مقترحات قدمها للهيئات البرلمانية المحلية والدولية ، ومشروعات ومسودات لمقالات صحفية لم تنشر · وتقع فى خمسة ملفات مودعة لدى نجله الاستاذ احمد هيكل المحامى ، وهذه نماذج منها : ــ

١ ــ **من نصوص المحاضرات :** محاضرة بقاعة ايوارت بالجامعة الامريكية بعنوان « ما حققته مصر فى حياتها السياسيه لربع القرن الاخير فى ١٩٤٩/٢/٢٥ ، ومحاضرته عن الرأى العام كأداة للرقابة الاجتماعية ، ورسالة الجامعة فى ١٩٤١/٣/٦ ·

٢ ــ **من نصوص الخطابات :** رسالة خطية للدكتور حافظ عفيفى بدون تاريخ ــ رسالة خطية لمحمد محمود باشا ــ نص جلسة ٤ فبراير ١٩٤٢ بالقصر ــ رسالة من دسوقى اباظة وزير الخارجية فى ١٩٤٩/١/٨ ــ رسالة الى النحاس باشا فى ١٩٤٣/٧/٢٦ ·

٣ ــ **مقالات وخطب فى تابين :** محمد محمود باشا ــ عبد العزيز فهمى ــ الملك فؤاد ــ صبرى أبو علم ــ هدى شعراوى ــ فرانكلين روزفلت ــ محمود فهمى النقراشى ·

٤ ــ **احاديث اذاعية :** فى الاحتفال بمولد النبى (لكثر من حديث) ــ

خطبة فى مؤتمر القاهرة البرلمانى الدولى رقم ٣٦ فى ١٩٤٧/٣/٨ وخطبه فى عيد الدستور فى ١٩٤٨/٣/٤ ، ١٩٤٩/٣/١٥ .

٥ ـ **اقتراحات وخطب:**بتعديل مواد قانون الانتخاب وقانون العقوبات ـ اعادة النظر فى المعاهدات الدولية ـ ملاحظات على تقرير لجنة صحة العضوية بمجلس الشيوخ بخصوص مراسيم يونيو ١٩٥٠ ـ مقترحات حول تنظيم التاريخ لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ١٩٤٩/٤/٢٣ وخطب خاصة بالمسألة الفلسطينية بالأمم المتحدة فى ١٠/١٦ ، ١٩٤٧/١١/١٤ ، ١٩٤٧/١١/٢٤ ـ نص بيان الجبهة الوطنية (النـداء الثانى فى ١٩٤٤/٣/٢٣)) .. الخ .

٦ ـ **ملف خاص بأمانة صندوق حزب الاحرار الدستوريين :** تقـارير الخبير المحاسب جمال العبد عن تصفية السياسة ولجنه الضرائب ـ حسابات مصروفات الحزب وتقارير لجنه الماليه عنها ـ رسائل لجنه الحزب العـامة الى الاعضاء ـ تقرير لحساب الحزب عن مايو ١٩٥٢ .

*** من اوراق ابراهيم دسوقي اباظة باشا**

١ ـ نص مذكرة عن أعماله فى وزارات المواصلات والاوقاف والشئون الاجتماعية والخارجية .

٢ ـ نص مذكرة كتبها عن لقائه بوزير الداخلية تتعلق بالاعتراض على اسمه من مجلس الدولة عند تقديم لخطار اعادة تأسيس حزب الاحـرار الدستوريين فى نوفمبر ١٩٥٢ (وقد حصلنا عليهما من الاستاذ سامح أباظة).

*** وثائق عابدين :**

١ ـ مجموعة تقارير الامن العام والبوليس السياسى وتحمل عناوين : تقارير سياسية ـ تقارير الامن العام ـ مسائل سياسية ، وقد اطلعنا على عشر محافظ منها وهى مودعة بدار الوثائق العامة بالقلعة بالقاهرة .

٢ ـ محافظ الاحزاب السياسية وهى ثلاث محافظ ، الاولى عن الحزب الوطنى وحزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والهيئة السعدية ... الخ ، والثانية خاصة بحزب الاتحاد ، والثالثة خاصة بحزب الشعب وحزب الفلاح والحزب الوطنى وحزب الاتحاد ، بعضها بالفرنسية .

٣ - **مجموعة مجلس الوزراء** : وقد اطلعنا على أربعة عشر محفظة منها عن سنوات مختلفة لأنها غير مرتبة زمنيا .

* **مجموعة تقارير الأمن** : (وزارة الداخلية) وقد أطلعنا على تسع منها تحمل عناوين ، تقارير أمن ، قضايا هامة ، أحكام خاصة بمحكمة القضاء الادارى - تقارير الامن عن الاحزاب والنقابات وبعض الاشخاص ، ديوان جلالة الملك ١٩٢٦/٢٤ .. الخ .

* **وثائق مجلس الوزراء** : وقد اطلعنا على ثمان منها تتعلق بتأليف الوزارات وموضوعات خاصة بمجلس النظار ، وبعضها يتعلق بالصحافة والمطبوعات وتراخيص الصحف وادارة قلم المطبوعات .

(ب) وثائق منشورة وكتب وثائقية :

- حزب الاحرار الدستوريين :

خطبة دولة الرئيس يوم ١٩٢٢/١٠/٢٩ وقانون الحزب (بدون ناشر ٢٢ صفحة) وخطب الدكتور هيكل فى ١٩٣٨/٣/٧ (مطبعة الجامعة المصرية)، خطبة بمناسبة مرور ثلاثة وعشرين عاما تأسيس الحزب فى ١٩٤٥/١٠/٣٠ . خطبة فى عيد الجهاد فى ١٩٤٩/١١/١٣ (مطبعة مصر) ، خطبة بدار الحزب فى ١٩٥٠/١١/٧ (بدون ناشر) ، وخطبة فى عيد الجهاد فى ١٩٥١/١١/١٣ (دار الطباعة الفنية) .

ــــــــ : اليد القوية ، خطب وبيانات وتصريحات محمد محمود باشا ، القاهرة ١٩٢٩ .

ــــــــ : نطم من هنا ، على هامش قضايا العذر تقديم دسوقى أباظة ، القاهرة يوليو ١٩٥٢ .

- مجلس الشيوخ : مذكرة تفسيرية لاقتراح مقدم من هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ عن تغيير الدستور فى المواد ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٤ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٠ .

- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانيه الدولية : مجموعة تقارير مقدمة من هيكل باشا حول تدوين مبادىء القانون الدولى وتخفيض التسلح وهجرة الجماعات .. الخ (المطبعة الاميريه ١٩٤٦) .

ـ مضابط مجلس الشيوخ : دورات الانعقاد من الاولى حتى الخامس (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨) ، من السابع حتى العاشر (١٩٣١ ـ ١٩٣٤) ، من الحادى عشر حتى السادس والعشرين (١٩٣٦ ـ ١٩٥١) ٠

ـ مضابط مجلس النواب : الهيئات النيابية من الاولى حتى العاشرة ، بأدوارها العادية وغير العادية ، عن الفترة ٢٤ ـ ١٩٢٨ ثم ٣٠ ـ ١٩٣٤ ثم ٣٦ ـ ١٩٥٢ ٠

ـ الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ : نصوص البرقيات الشفرية المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية وسفير بريطانيا ، نشرت، بالاهرام فى ست حلقات (٤/٢٧ ـ ١٩٧٣/٦/١) ٠

ـ أحمد بيلى : عدلى باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة فى مصر ، القاهرة ١٩٢٣ ٠

ـ أحمد حسين : الارض الطيبة ، رسائل الحزب الاشتراكى ، القاهرة ١٩٥١ ٠

ــــــــ : فى ظلال المشنقة كتب للجميع القاهرة فبراير ١٩٥٣ ٠

ــــــــ : وراء القضبان ، كتب للجميع ديسمبر ١٩٤٩ ٠

ـ أحمد قاسم جودة : المكرميات،خطب وبيانات ومقالات المجاهد الكبير، بدون تاريخ ٠

ـ أحمد محمد حسن وايزدور فلدمان : مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ـ جزآن ـ مطبعة مصر يونيو ١٩٢٦ ٠

ـ البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ حتى الآن ، المقتطف بمصر ١٩٢٤ ٠

ـ جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم ، فبراير ١٩٤٢ ، القاهرة ١٩٥٧ ٠

ـ جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ـ المطبعة الاميرية ١٩٥٥ ٠

ـ جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء : السودان (من ١٣ فبراير ١٩٤١ ـ ١٢ فبراير ١٩٥٣) المطبعة الاميرية ١٩٥٣ ٠

ـ الحزب الوطنى : المسألة المصرية فى دورها الاخير القاهرة مارس ١٩٢١

ــــــــ : القضية المصرية تقارير الحزب الوطنى مجلد من ثلاث أجزاء ـ القاهرة ١٩٣١ ٠

ـ الحكومة الملكية المصرية : الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات فى مصر ـ الوثائق الموقعة بمونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة ١٩٣٧ ٠

ـ الحكومة المصرية : بيانات الحكومة وقرارات مجلسى البرلمان بشأن الاسئلة والاستجوابات عما ورد فى العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا (الكتاب الابيض) ـ المطبعة الاميرية ١٩٤٣ ٠

ـ حلمى سلام : دقات الاجراس الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٢ ٠

ـ خليل سكاكينى : مطالعات فى اللغة والادب ، القدس ١٩٢٥ ٠

ـ طه حسين : فى الشعر الجاهلى ، الطبعة الاولى ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ ٠

ـ عبد العزيز فهمى : الحروف اللاتينية لكتابة العربية ، مطبعة مصر ١٩٤٤ ٠

ـ على اسلام : خطب وكلمات ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ ٠

ـ على الرجال وآخران : السعديون فى ١٥ عاما ١٩٣٧ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٥٢ ٠

ـ على عبد الرازق (اعداد) : من آثار مصطفى عبد الرازق ، دار المعارف ١٩٥٧ ٠

ـ عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا فى فجر الحركة الوطنية المصرية (من ١٩١٨ الى ١٩٢٨) ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٢ ٠

ـ فكرى أباظة : مجموعة مقالات وخطب ، المجموعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٢ ـ المجموعة الثانية ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ ـ المجموعة الثالثة ، المطبعة العصرية (١٩٢٥) ٠

ـ فؤاد كرم (جمع وترتيب) : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الاول ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٦٩ ٠

ـ الكتاب الابيض الانجليزى ترجمة ابراهيم عبد القادر المازنى الطبعة الاولى . مارس ١٩٢٢ ٠

ـ لجنة الدستور : محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤ ٠

ــــــــ : لجنة وضع المبادىء العامة ، القاهرة ١٩٢٧ ٠

ـ مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، المطبعة الاميرية ١٩٣٧ .

ـــــــ : الدستور والقوانين المتصلة به ، الاميرية ، القاهرة ١٩٣٨.

ـ محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول ، ذكريات تاريخية طريفة ـ كتاب اليوم سبتمبر ١٩٥٤ .

ـــــــ : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الطبعة الاولى . الجزء الاول ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ .

ـ محمد أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر ، مجلدان ، الطبعة الاولى ـ القاهرة ١٩٤٦ .

ـ محمد انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، الجزء الأول ، الطبعة الاولى ، الأنجلو المصرية ١٩٦٣ .

ـ محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ ، دار الهلال بالقاهرة ١٩٦١ .

ـ محمد توفيق دياب : اللمحات ، المجموعة الاولى ، مطبعة مصر ١٩٤٧.

ـ محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة من خطاباته وأحاديثه ومذكراته ، مطبعة جريدة الصباح ، بدون تاريخ .

ـ محمد حسين هيكل (والمازنى وعنان) : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، مطبعة السياسة الطبعة الاولى للقاهرة ١٩٣١ .

ـــــــ : (تقديم واعداد) مصر فى هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧ ، القاهرة ١٩٤٨ .

ـــــــ : (تقديم واعداد) موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة فى الشطر الثانى من دورتها الاولى (١٠/٢٣ ـ ١٩٤٦/١١/١٢) المطبعة الاميرية ١٩٤٦ .

ـــــــ : عشرة أيام فى السودان ، المطبعة المصرية،القاهرة ١٩٢٧.

ـــــــ : ولدى ، الطبعة الاولى ، مطبعة السياسة ، القاهرة ١٩٣١.

ـ محمد الخضر حسين : نقض كتاب الشعر الجاهلى ، المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .

ـ محمد طلعت حرب : محمد طلعت حرب فى بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، مطبعة مصر ١٩٥٧ .

ـ محمد عمارة : الاسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق دراسة ووثائق، الطبعة الأولى ببيروت ١٩٧٢ ٠

ـ محمود عزمى : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، عهد وزارة على ماهر باشا ، يناير ـ مايو ١٩٣٦ ، النهضة المصرية ٠

ـــــــ : على هامش المفاوضات ، القاهرة ١٩٤٦ ٠

ـ محمود فهمى النقراشى : قضية وادى النيل ، بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الامن ، القاهرة اغسطس ١٩٤٧ ٠

ـ مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ القاهرة ١٩٦٩ ٠

ـ مصطفى الحفناوى (جمع وترتيب) : السفر الخالد ، المعاهدة المصرية الانجليزية ، دار النشر والتأليف التجارية بمصر ، بدون تاريخ ٠

ـ مصطفى مراد السلانكلى : صيحة الحق ، القاهرة ١٩٣٨ ٠

ـ مكتب شئون محكمة الثورة : محاكمات الثورة ـ الكتاب السادس ، اعداد كمال كيرة ٠

ـ مكرم عبيد باشا : ملحق للكتاب الاسود فى العهد الاسود ، سلسلة فضائح جديدة ، خطبة مكرم باشا فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ مطبوعة على الالة الكاتبة ٠

ـ وليم مكرم عبيد : فشل اليد الحديدية فى مصر ، أو كشف القناع عن وزارة الظلام ، مكتبة النشر والتأليف التجارية للقاهرة لكتوبر ١٩٢٩ ٠

ـ مكى شبيكة : بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٦ ٠

ـ وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ ـ نوفمبر ١٩٥١ ، القاهره ١٩٥١ ٠

(هـ) وثائق انجليزية غير منشورة :

(*) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية : Foreign Office

وهى مطبوعات سرية مودعة بدار الوثائق العامة Public Record Office فى Kew Gardens بالقرب من لندن . وقد استعنا بثلاث مجموعات منها هى :-

١ - مجموعة F.O. 407 وهى بعنوان Further Correspondence respecting the Affairs of Egypt and the Sudan

وقد استخدمنا منها الارقام والسنوات التالية : -

F. O. 407/186, 189, 190, 191, 195, 198, 200, 201, 203, 204, 206, 207, 208, 209, 210, 212, 213, 215, 217, 218, 219, 221, 222, 223, 224, 225.

وهى عن الفترة التاريخية (1920-1941)

٢ - مجموعة F.O. 371 وتضم أيضا التقارير السرية الاسبوعية والسنوية ، ولها بعد عام ١٩٢٠ فهرس موضوعى لازمنى .

وقد استعنا منها بالارقام والسنوات التالية : -

F.O. 371/7738 — 7739, 10888/1925, 15408/1931, 16109/1932, 17977/1934, 31566 — 31569/1942, 35528 — 41334/1943, 41326 — 41334/1944, 45916 — 45932/1945, 53282 — 53330/1946, 62020 — 62993/1947, 69190 — 69266/1948.

٣ - مجموعة Embassy and Consulate Archives F.O. 141

وقد استعنا منها بما يلى : -

(أ) F.O. 141/229, 838/1942, 855/1943, 937, 951/1944 1005, 1051/1945, 1077/1946, 1155, 1158/1947, 1256, 1271/1948.

(ب) مجموعة ملفات لموضوعات وأشخاص وقد استعنا منها بالتالى :

١ - ملف بعنوان جمعية مصر المستقلة 141/799, 13917

٢ - ملف عبد العزيز فهمى باشا 141/477, 2171

٣ - ملف عن الاوضاع السياسية 141/807, 8013

٤ ـ ملف محمد محمود باشا 141/681, 9544

٥ ـ ملف حـزب الاتحاد 141/819, 17612

٦ ـ ملف الشيخ على عبد الرازق 141/819, 18036

٧ ـ ملف الدكتور حافظ عفيفى 141/219, 13997

٨ ـ ملف بعنوان « مختصر تاريخى » 141/427 18513
١٨ ـ ١٩٢٧ ·

ثانيا : مذكرات وذكريات

(أ) غير المنشورة :

ـ مذكرات ابراهيم الهلباوى بعنوان « تاريخ حياة ابراهيم الهلباوى » وتقع فى محفظتين ، ٤١٢ صفحة ، بدار الوثائق القومية ·

ـ مذكرات سعد زغلول وقد أفدنا من الكراسات التى تحمل أرقام ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٣٩ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٧ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ـ وهى مودعة بدار الوثائق القومية ·

ـ مذكرات عبد الرحمن فهمى ، وتقع فى ست محافظ ، بداخل كل منها سبعة ملفات تقريبا ومودعة بنفس الدار ·

ـ مذكرات للدكتور محمد حسين هيكل بعنوان « يوميات باريس » وتقع فى تسع كراسات بخط يده ، وهى لدى نجله الاستاذ أحمد هيكل ، فى ثلاثة مجلدات ، الأول بعنوان « مذكراتى فى أوربا ١٩٠٩ ـ ١٩١٢ » والثـانى « مذكرات يومية ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ » والثالث « فصول مختلفة » والمذكرات بسبيلها الى النشر ·

ـ مذكرات محمد على علوبة وهى بعنوان « ذكريات اجتماعية وسياسية » وتقع فى محفظة واحدة تضم مجلدين ومودعة بدار الوثائق القومية · وقد نشرت مؤخرا فى كتاب (١٩٨٢) ·

(ب) المنشـــورة :

ـ أحمد أمين : حياتى ، الطبعة الخامسة ، النهضة المصرية ١٩٦٦ ·

ـ أحمد حسين : ايمانى ، مطبعة الرغائب ، بدون تاريخ ·

ـ احمد لطفى السيد : قصة حياتى ، كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢ ٠
ـ اسماعيل صدقى : مذكراتى ، دار الهلال ، القاهره ١٩٥٥ ٠
ـ انور السادات : صفحات مجهولة ، كتب للجميع ، نوفمبر ١٩٥٤ ٠
ـ جميل عارف « معدا » : صفحات من المذاكرت السرية لاول أمين عام للجامعة العربية ، عبد الرحمن عزام الجزء الاول ، المكتب اصرى الحديث ١٩٧٧ ٠
ـ حافظ محمود : المعـارك فى الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، كتاب الجمهورية ابريل ١٩٦٩ ٠
ـــــــــ : أسرار الماضى ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢ ، روز اليوسف ١٩٧٣ ٠
ـ حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، دار الشهاب ، بدون تاريخ
ـ حسن الشريف : الرجال أسرار ، كتاب اليوم ، يناير ١٩٥٢ ٠
ـ ذكريات حمد الباسل باشا عن ثورة ١٩١٩ : نشـرت فى خمس حلقات بمجلة الدنيا المصورة (٨ أبريل ـ ٦ مايو ١٩٣١) ٠
ـ سيد مرعى : أوراق سياسية ، الجزء الاول ، من القرية الى الاصلاح، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨ ٠
ـ صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٧٦ ٠
ـ صليب سامى : ذكريات ١٨٩١ ـ ١٩٥٢ ، مطبعة أمين عبد الرحمن بمصر ١٩٥٣ ٠
ـ طه حسين : الايام ، الجزء الثالث ، دار المعارف ١٩٧٢ ٠
ـ عباس محمود العقاد : رجال عرفتهم ـ أنا ـ حياة قلم (ثلاثية) كتاب الهلال أعـداد أكتوبر ١٩٦٣ ، يوليو ١٩٦٤ ، ديسمبر ١٩٦٤ على الترتيب ٠
ـ عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ، دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ ٠
ـ عبد العزيز على : الثائر الصامت ، تقديم وتحقيق د ٠ عبد الخالق لاشين دار المعارف ١٩٧٨ ٠
ـ عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، كتاب الهلال ابريل ١٩٦٣ ٠
ـ عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، الطبعة الاولى ، دار الشعب ، ديسمبر ١٩٧٤ ٠
ـ عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الاول، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ ٠

ـ فاطمة اليوسف : ذكريات ، كتاب روز اليوسف ديسمبر ١٩٥٣ ٠

ـ فتحي رضوان : قبيل الفجر ، كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٧ ٠

ـ فخر الدين الظواهرى : السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ، القـاهرة ١٩٤٥ ٠

ـ فكرى أباظة : الضاحك الباكى ، كتب للجميع ، الطبعة الرابعة ، بدون تاريخ ٠

ـ فهيمة ثابت : مذكرات الزعيم الخالد وأم المصريين فى منفى جبل طارق ، مطبعـة الشمس ، بدون تاريخ ٠

ـ قلينى فهمى : مذكرات قلينى فهمى ، الجزء الثانى ، مطبعة مصر ١٩٣٤ ٠

ـ مذكرات جمال عبد الناصر عن حرب ١٩٤٨ : نشرت بآخر ساعة فى خمس حلقات (٩ مارس ـ ٦ ابريل ١٩٥٥) ٠

ـ مذكرات الشيخ الخضرى عن الثورة المصرية : ست حلقات فى البلاغ (٨ ـ ١٣ يونيو ١٩٣٣) ٠

ـ مذكرات عبد الفتاح عنايت : صحيفة النداء ، ١٦ يناير ـ ٢٠ مارس ١٩٥١ ٠

ـ مذكرات عبد الوهاب النجار : مذكرات يومية عن الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ ، البلاغ (٢٢ مارس ـ ٥ يونيو ١٩٣٣) ٠

ـ مذكرات فخرى عبد النور : ثلاث حلقات بالمصور (٢١ مارس ـ ٤ ابريل ١٩٦٩) ٠

ـ مذكرات كريم ثابت : بعنوان « اسرار السياسة المصرية » بالجمهورية (١١ ـ ٢٩ يونيو ١٩٥٥) ٠

مذكرات محمد توفيق خليل : صحيفة الأحرار (٢٣ مارس ـ ١٣ ابريل ١٩٨١) ٠

ـ مذكرات محمد بهى الدين بركات : سبعون يوما فى وصاية العرش ، أربع حلقات بالمصور (٢٩ يوليو ـ ١١ اغسطس ١٩٧٧) ٠

ـ مذكرات مسئول عربى مطلع : الأهرام ، الحلقة ١٩ (أول ديسمبر ١٩٧٧) ونعتقد أنه الدكتور سيد نوفل ٠

ـ مذكرات معالى مكرم عبيد باشا : حلقتان بصحيفة الكتلة (٢ ، ١٦ اكتوبر ١٩٤٨) ٠

ـ مذكرات النقراشي باشا السرية : حلقتان بأخبار اليوم (٥، ١٢ نوفمبر ١٩٤٩) .

ـ محمد التابعي : من أسرار الساسة والسياسة ، كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٥٧) .

ـ محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية جـ ١ ، جـ ٢ النهضة المصرية عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، جـ ٣ دار المعارف ١٩٧٨ .

ـ محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ .

ـــــــ : تأملات في الحياة والناس ، سلسلة من مذكراته نشرت بأخبار اليوم (٢٧ مايو ـ ٢٩ يوليو ١٩٧٨) .

ـ محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ـ صراع سعد في أوربا ـ أزمة الوفد الكبرى (ثلاثية) كتاب اليوم ـ مايو ويونيو ١٩٧٥ ، مارس ١٩٧٦ .

ـ محمد مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ، اقرأ ، دار المعارف أبريل ١٩٦٩ .

ـ محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، القاهرة ١٩٨١ .

ـ محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ، القاهرة بدون تاريخ .

ـــــــ : المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ١٩٢١ .

ـ محمود عزمي : خبايا سياسية ، كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٠ .

ـ مصطفى طيبة « معدا » : مذكرات كمال الدين رفعت (١) ، حرب التحرير الوطنية ، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٨ .

ـ مصطفى مؤمن : صوت مصر ، مطبعة دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٥١ .

ـ وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٧٨ .

ـ يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسي ، مفاوضات عدلي كيرزن ، القاهرة ١٩٥١ .

ـــــــ : ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية ، القاهرة ١٩٥٢ .

ثالثا : الدوريات

- السياسة (اليومية) : أكتوبر ١٩٢٢ ـ ديسمبر ١٩٣٠ ، يوليو ١٩٣١ ـ مايو ١٩٣٨ ثم ديسمبر ١٩٤٤ ـ يونيو ١٩٥١ ٠
- السياسة الأسبوعية : ١٩٢٦ ـ ١٩٣١ ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٤ ٠
- ملاحق السياسة : ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ (مجلدات منفصلة بحجم السياسة الاسبوعية) ٠
- التشريع الاسلامى : مجلد خاص ١٩٣٩ ٠
- صوت الاحرار : ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ (أسبوعيه) ٠
- الفلاح المصرى : ديسمبر ١٩٣٠ ـ مارس ١٩٣١ ٠
- الوادى : يناير ـ مارس ، ديسمبر ١٩٣١ ٠ (والدوريات السابقة نطقت باسم الحزب خلال هذه الفترات) ٠
- الأبحاث ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ٠
- الاثنين والدنيا (١٩٤١) ٠
- الأخبار (أمين الرافعى) ١٩٢١ ـ ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ ٠
- الأخبار (على ومصطفى أمين) ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨
- أخبار اليوم (١٩٤٨) ٠
- الأمـة ١٩٢٣ ٠
- الأهرام ٢١ ـ ١٩٣٠ ، ٣٦ ـ ١٩٤٣ ، ٤٥ ـ ١٩٥١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ٠
- آخر ساعة ٣٦ ـ ١٩٣٧ ، ٤٠ ـ ١٩٤٣ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٢ ٠
- الاخوان المسلمون ٤٦ ـ ١٩٤٧ ٠
- الاتحاد ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨ ٠
- الأساس ٤٧ ـ ١٩٤٨
- البلاغ ٢٤ ـ ١٩٢٥ ، ٢٧ ـ ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ ، ٣٦ ـ ١٩٣٧ ٠
- الثبات ٢٤ ـ ١٩٢٦
- الجريدة ١٢ ـ ١٩١٥ ٠
- الجهاد ١٩٣٣
- الدستور ٣٨ ـ ١٩٤٥ ٠

ـ الزمان ١٩٤٨
ـ روزاليوسف ٢٧ ـ ١٩٢٨ ، ٣٠ ـ ٣٣ ١٩ ، ٤٣ ـ ١٩٤٦ ٠
ـ الشباب ١٩٣٦
ـ الشبيبه ١٩٣٣ ٠
ـ الشعب ٣٠ ـ ١٩٣٢
ـ السداد ١٩٢٣
ـ الصريح ١٩٣٣
ـ صوت الامة ١٩٥٠
ـ الكتلة ٤٦ ـ ١٩٤٨
ـ الكشاف ١٩٢٨
ـ كوكب الشرق ٢٥ ـ ١٩٢٨ ، ٣٣ ـ ١٩٣٦
ـ الافكار ٢٢ ـ ١٩٢٤ ٠
ـ المجلة الشهرية ١٩٢٥
ـ المحروسة ١٩٢٤ ٠
ـ المساء ٣٠ ـ ١٩٣١
ـ مصر الفتاة ٣٨ ـ ١٩٣٩
ـ المصرى ٣٧ ـ ١٩٣٩ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٣ ٠
ـ المصور ٣٢ ـ ١٩٣٣ ، ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ ، ٥٠ ـ ١٩٥٢ ، ١٩٧٨ ٠
ـ المقطم ١٩٢٢ ـ ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ٠
ـ المنـــار ١٩٢٨ ٠
ـ النداء ١٩٥١ ٠
ـ النذير ١٣٥٧ ـ ١٣٥٨ هـ (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ م)
ـ النظام ١٩١٩ ، ١٩٢٢ ٠
ـ وادى النيل ١٩٢٨
ـ الوفد المصرى ١٩٢٨ ، ١٩٤١ ٠

رابعا : المؤلفات والدراسات

ـ ابراهيم بيومى مدكور ومريت غالى : الاداة الحكومية ، دار الفصول للنشر ، القاهرة ١٩٤٥ ٠

ـ ابراهيم دسوقى أباظة : وميض الادب بين غيوم السياسة ، القاهرة نوفمبر ١٩٤٨ ٠

ـ أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف بدون تاريخ ٠

ـ أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الاول،مصر والعسكريون الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ ٠

ـ أحمد زكريا الشلق : حزب الامة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ١٩٧٩ ٠

ـ أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزآن الثانى والثالث ، القاهرة ٢٧ ـ ١٩٢٨ ٠

ــــــــ : حوليات مصر السياسية من الحولية الاولى حتى السابعة عن الاعوام من ٢٤ ـ ١٩٣٠ ، الطبعات الاولى بالقاهرة فى الاعوام ١٩٢٧ ـ ١٩٣١ ،

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣ ٠

ــــــــ : حركة التجديد الاسلامى فى العالم العربى الحديث ، معهد البحوث والدراسات ١٩٧١ ٠

ــــــــ : الولايات المتحدة والمشرق العربى ، عالم المعرفه ، الكويت ، أبريل ١٩٧٨ ٠

ــــــــ : مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥٨ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧ ٠

ــــــــ : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ٠

ــــــــ : العلاقات المصرية البريطانية ٣٦ ـ ١٩٥٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨ ٠

ـ أحمد عبد المجيد الغزالى : (ناشرا) ذكرى دسوقى أباظة ، القاهرة ١٩٥٤ ٠

ـ أحمد لطفى السيد : (مشرفا) الدكتور محمد حسين هيكل ، مطبعة مصر ١٩٥٨ ٠

ـ اقبال على شاه : فؤاد الاول ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٣٩ ترجمة محمد عبد الحميد ٠

- ألبرت حورانى : الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٩٨ ــ ١٩٣٩ ، ترجمة كريم عزقول بيروت ١٩٦٨ .

- السيد الحسينى : علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا ، دار الكتاب القاهرة ١٩٨٠ .

- أنور عبد الملك : الفكر العربى فى معركة النهضة ، الطبعة الثانية ترجمة بدر الدين عردوكى ، بيروت ١٩٧٨ .

ـــــــــ : المجتمع المصرى والجيش ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى ، بيروت ١٩٧٤ .

بوتومور : الصفوة والمجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى ترجمة محمد الجوهرى وآخران ، ط (٢) ، دار المعارف ١٩٧٨ .

- حافظ عفيفى : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية ، دار الكتب المصرية ١٩٣٨ .

- حسن محمد درويش : الوزارات المصرية فى ظل حكم الاسرة العلوية ١٨٧٨ ــ ١٩٢٤ ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٤ .

- حسين مؤنس : دراسات فى ثورة ١٩١٩ ، اقرأ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٦ .

- حلمى سلام : أيامه الاخيرة ، سلسلة الهلال ، نوفمبر ١٩٧٢ .

- الجامعة الامريكية بالقاهرة : (ناشرا) حضارة مصر الحديثة ، لنخبة من زعماء الرأى والثقافة . القاهرة ١٩٣٣ .

- جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ، ١٩١٠ ــ ١٩٥٢ ، القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٥ .

ـــــــــ : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، دار الشعب،فبراير ١٩٧٥ .

- جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ، قرار اتهام جديد ، ط «١» ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ .

- جورج جورفتش : دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد رضا الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢ .

- جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى ، الألف كتاب القاهرة ١٩٥٧ .

- راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر ، النهضة المصرية ١٩٥٢ .

ـ رجاء النقاش : أدباء معاصرون ، كتاب الهلال ، فبراير ١٩٧١ ٠
ـ رفعت السيد : حسن البنا ، متى ، كيف ، لماذا ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٧٧ ٠
ـــــــ : أحمد حسين ، كلمات ومواقف ، القاهرة ١٩٧٩ ٠
ـــــــ : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥ ٠
ـــــــ : اليسار المصرى ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر (٢) ، ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ الطبعة الأولى ، دار الطليعة ببيروت ١٩٧٢ ٠
ـ رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ ٠
ـــــــ : الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧ ، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٥ ٠
ـ زكريا الحجاوى وآخر : ملك ضد شعب ، سلسلة كتب للجميع ـ بدون تاريخ ٠
ـ زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية، ١٩١٢ ـ ١٩٥٣ ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٤ ٠
ـــــــ : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ، فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨ الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٧٩ ٠
ـ سامية حسن ابراهيم : الأزهر ودورة فى السياسة المصرية ١٩١٩ ـ ١٩٤٢ ، ماجستير غير منشورة ـ كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٧٨ ٠
ـ سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ، مكتب الصحافة الدولى ، القاهرة بدون تاريخ ٠
ـ سيد مرعى وآخرون : الديمقراطية فى مصر ، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، مركز الدراسات بالأهرام ، يوليو ١٩٧٧ ٠
ـ سيد يونس : القضية المصرية فى مجلس الأمن (٥ أغسطس ـ ١٠ سبتمبر ١٩٤٧) دراسة غير منشورة ، مقدمة لسمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بآداب عين شمس ٧ ـ ١٢ مايو ١٩٧٧ ٠
ـ شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ الطبعة الأولى الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٥٧ ٠

ـ صالح عيسى السودانى : الأسرار السياسية لابطال الثورة المصرية، القاهرة ١٩٤٨ ٠

ـ صالح محمد صالح : الاقطاع والراسمالية الزراعية فى مصر من عهد محمد على الى عهد عبد الناصر ، الطبعة الاولى ، دار ابن خلدون ببيروت ١٩٧٩ ٠

ـ صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية ، الانجلو للمصرية ١٩٥٠٠

ـ صلاح عيسى : البورجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ، الطبعة الثانية ، دفاتر التاريخ العربى ، القاهرة ١٩٨٠ ٠

ـ ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، جزآن الطبعة الأولى ، دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ ٠

ـ طارق البشرى : مصر فى اطار الحركة العربية ، دراسة بمجلة المستقبل العربى ببيروت يوليو ١٩٧٨ ٠

ـــــــ : تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر ، دراسة فى الاهرام ، بعددى ٣٠ ، ٣١ يناير ١٩٧٦ ٠

ـــــــ : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢ ٠

ـــــــ : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ ٠

ـ طه عمران : الدكتور محمد حسين هيكل ، حياته وتراثه الأدبى ، النهضة المصرية ١٩٦٩ ٠

ـ عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ الطبعة الاولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ ٠

ـــــــ : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٦ ٠

ـ عاصم محروس : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ ـ ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، دكتوراه غير منشورة ، آداب القاهرة ١٩٧٨ ٠

ـ عامر العقاد : صفحات من معارك العقاد السياسية ، دار الرائد العربى ، بيروت ١٩٧٠ ٠

ـ عبد الحميد فهمى مطر : التعليم والمتعطلون فى مصر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٣٩ ٠

ـ عبد الخالق لاشين : أضواء على موقف وزارة على ماهر ، دراسة بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخيه عدد (٢٤) ١٩٧٧ ٠
ـــــــ : جريدة الكشاف ٢٧ ـ ١٩٢٨ ، دراسة بمجلة الجمعية المصرية للدراسات للتاريخية عدد (٢٥) ١٩٧٨ ٠
ـــــــ : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ، دار العودة بيروت ١٩٧٥ ٠
ـ عبد الله عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ، ماجستير غير منشورة فى آداب عين شمس ١٩٧٠ ٠
ـ عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ الى ١٩٢١ ، جزآن ط (٢) ، النهضة المصرية ١٩٥٥ ٠
ـــــــ : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ـ الطبعة الأولى النهضة المصرية ١٩٤٧ ، جـ ٢ ـ الطبعة الثانية ١٩٦٦ ، جـ ٣ ـ الطبعة الاولى ، النهضة المصرية ١٩٥١ ٠
ـــــــ : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، النهضة المصرية ١٩٥٧ ٠
ـــــــ : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، النهضة المصرية ١٩٥٩ ٠
ـ عبد العزيز الدسوقى : أحمد حسين ، الحركات الجديدة ، الحلقة الاولى ، القاهرة ١٩٥٢ ٠
ـ عبد العزيز شرف : الدكتور محمد حسين هيكل صحفيا ، ماجستير غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٧٢ ٠
ـــــــ : الفكر القومى المصرى ، دراسات قومية ، العدد (٦) القاهرة ١٩٨٠ ٠
ـــــــ : محمد حسين هيكل فى ذكراه ، سلسلة اقرأ ، دار المعارف ١٩٧٨ ٠
ـ عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ ٠
ـــــــ : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، قسمان ، دار الوطن العربى ببيروت ١٩٧٣ ٠
ـــــــ : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ ، مكتبة مدبولى للقاهرة ١٩٧٥ ٠
ـــــــ : الصراع بين الوفد والعرش ٣٦ ـ ١٩٣٩ ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٩ ٠

صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٨ ٠

ـ عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٨ ٠

ـ عصام محمد سليمان : أزمة الحكم فى مصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة بدون تاريخ ٠

ـ على أمين : هكذا تحكم مصر ، كتاب اليوم ، مارس ١٩٥٢ ٠

ـ على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ٠

ـــــــ : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالاهرام ، نوفمبر ١٩٧٨ ٠

ـ على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، العهد البرلمانى ٢٣ ـ ١٩٥٢ مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٧ ٠

ـ على شلبى : مصر للفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ، ١٩٣٣ ـ ١٩٤١ ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٥ (وقد نشرت أخيرا فى كتاب ١٩٨٢) ٠

ـ عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ، عالم المعرفة ، الكويت ، فبراير ١٩٨٠ ٠

ـ فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٧٧ ٠

ـ فتحى رضوان : عصر ورجال ، الانجو المصرية ١٩٦٧ ٠

ـ فتحى الرملى : ضوء على التجارب الحزبية فى مصر ، القاهره ١٩٧٨ ٠

ـ كريم ثابت : الملك فاروق ، ملك النهضة،مطبعة المعارف بمصر ١٩٤٤٠

ـ لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ، القاهرة ١٩٤٨ ٠

ـ لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠ ٠

ـ ليفين (ز ٠ ك) : الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث ، فى لبنان وسوريا ومصر ، ترجمة بشير السباعى ، الطبعة الاولى ببيروت ١٩٧٨ ٠

ـ مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٢ ٠

ـ مجيد خدورى : الاتجاهات السياسية فى العالم العربى ، دور الأفكار والمثل العليا فى السياسة ، بيروت ١٩٧٢ ٠

ـــــــ : عرب ماصرون ، أدوار القادة ، ط (١) بيروت ١٩٧٣ ٠

ـ محسن محمد : حكايات صحفية ، كتاب اليوم عدد يونيو ١٩٥٤ ٠

ـــــــ : التاريخ السرى لمصر ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٣ ٠

ـــــــ : سرقة واحة مصرية ، كتاب اليوم ، ديسمبر ١٩٨٠ ٠

ـــــــ : عندما يموت الملك ، كتاب التعاون ، القاهرة ١٩٨٠٠

ـ محمد أنيس : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٢ ٠

ـــــــ : حادث ٤ فبراير فى ضوء مراسلات لامبسون الرسمية وأوراقه الخاصة ، دراسة بالاهرام فى ٩ مارس ١٩٧٣ ٠

ـــــــ : السفير الذى ظل مندوبا ساميا ، بالاهرام ١٩٧٢/٨/١١

ـــــــ : حكومة الوفد حاولت « تدويل القضية » بالانفتاح على روسيا وأمريكا ، دراسة بالاهرام فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٢ ٠

ـــــــ : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ ٠

ـ محمد جمال المسدى ويونان لبيب رزق وعبد العظيم رمضان : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية الاهرام ١٩٧٨ ٠

ـ محمد حسنين هيكل : الامبراطورية الاسلامية والأماكن المقدسة ، كتاب الهلال ، مارس ١٩٦١ ٠

ـــــــ : الشرق الجديد ، النهضة المصرية ١٩٦٢ ٠

ـــــــ : فى أوقات الفراغ ، ط (٢) ، النهضة المصرية ١٩٦٨ ٠

ـــــــ : ثورة الأدب ، مطبعة مصر (بدون تاريخ) ٠

ـــــــ : الايمان والمعرفة والفلسفة ، دار المعارف ١٩٧٨ ٠

ـــــــ : جان جاك روسو حياته وكتبه ، ط (٢) ، النهضة ١٩٦٥٠

ـــــــ : تراجم مصرية وغربية ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ ٠

ـ محمد جابر الأنصارى : تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠ ، الكويت ١٩٨٠ ٠

٧٥٤١

- محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ، الجزآن الخامس والسادس ، دار الكتب المصرية ١٩٣٩ .

- محمد سعد الدين : زعيم مصر الخالد ، مصطفى النحاس ، القاهرة ١٩٧٧ .

- محمد السعيد ادريس : حزب الوفد والطبقة العمالية فى مصر ٢٤ - ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٠ .

- محمد السوادى : البرلمان فى الميزان ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٢ .

- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، النهضة المصرية ١٩٥٢ .

- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، كتاب روز اليوسف ، القاهرة ١٩٥٥ .

- محمد شوكت التونى : زعماء وأحزاب ، للحقيقة والتاريخ ، ج ١ . القاهرة ١٩٨٠ .

- محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٠ .

- محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٠ .

- محمد على رفاعى : رجال ومواقف ، الكتاب الاول ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٤ .

- محمد على علوبة : فلسطين والضمير الانسانى ، كتاب الهلال مارس ١٩٦٤ ، (وهو نفس كتاب فلسطين وجاراتها ، أسباب ونتائج الذى نشرته لجنة البيان العربى بالقاهرة ١٩٥٤) .

———— : الاسلام والديمقراطية ، لجنة البيان العربى ١٩٥٠ .

———— : مبادىء فى السياسة المصرية ، النهضة المصرية ١٩٤٢ .

- محمد محمود زيتون : حرائق القاهرة فى التاريخ ، ط (١) ، مكتبة وهبة القاهرة ١٩٥٩ .

- محمود زايد : نشأة حزب الوفد ١٨ - ١٩٢٤ ، بحث بمجلة الابحاث ، الجامعة الامريكية ببيروت ، مجلد ١٩٦٢ .

———— : نشأة حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٢٤ ، بحث بمجلة الابحاث الجامعة الأمريكية ببيروت مجلد ١٩٦٣ .

ـ محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من الوجهة العملية ، دار الكتب المصرية ١٩٣٦ .
ـ محمود متولي : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٠ .
ـــــــ : الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .
ـ مصطفى أمين : عمالقة وأقزام ، الطبعة الثانية ، كتاب اليوم ، فبراير ١٩٥٣ .
ـــــــ : ليالى فاروق ، جزآن ، كتاب اليوم ، يناير فبراير ١٩٥٤ .
ـــــــ : الكتاب الممنوع ، أسباب ثورة ١٩١٩ ، جزآن ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .
ـ مريت بطرس غالى : سياسة الغد ، برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى ، مطبعة الرسالة بالقاهرة ١٩٣٨ .
ـ موريس ديفرجيه : الأحزاب السياسية ، ترجمة على مقلد وعبد المحسن سعد ، دار النهار ببيروت ١٩٧٢ .
ـ موسى صبرى : ملك وأربع وزارات ، دار القلم بالقاهرة ١٩٦٤ .
ـ نبيه بيومى عبد الله : الحياة البرلمانية فى مصر ٢٣ ـ ١٩٣٠ ، دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٩ .
ـ نوال عبد العزيز راضى : أضواء جديدة على الحركة العمالية المصرية ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥ دار النهضة العربية ١٩٧٧ .
ـ يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل ، بين الوحدة وتغيير الواقع الاستعمارى ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ .
ـــــــ : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .
ـــــــ : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، (اشراف حسن يوسف) .
ـــــــ : الوفد والكتاب الاسود ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٧٨ .
ـــــــ : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام مايو ١٩٧٧ .
ـــــــ : وزارة الخارجية المصرية بين الالغاء والاعادة ١٩١٤ ـ ١٩٢٢ بحث بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد ٢٣ لسنة ١٩٧٦ .

ـــــــــــ : أصحاب القمصان الملونة فى مصر ١٩٣٣ ـ ١٩٣٧ ، بحث نشر بمجلة الجمعية التاريخية ، العدد ٢١ لسنة ١٩٧٤ ٠

ـــــــــــ : مائة عام من عمر الوزارة المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٧٨ ، دراسة بالاهرام فى ٤ أغسطس ١٩٧٨ ٠

ـــــــــــ : حوادث ١٩٣٥ فى مصر فى ضوء الوثائق البريطانية بحث بكتاب « دراسات فى التاريخ الحديث » جامعة عين شمس ١٩٧٦ ٠

ـــــــــــ : الدبلوماسية الوفدية وعصبة الامم بحث بمجلة السياسة الدولية يناير ١٩٧٦ ٠

* لقاءات شخصية :

ـ لقاء مع الاستاذ حافظ محمود رئيس تحرير صحيفة السياسة بمنزل سيادته فى ٥ ديسمبر ١٩٨٠ ٠

ـ لقاءات مع الاديب ثروت أباظة نجل ابراهيم دسوقى أباظة سكرتير الحزب واشترك فى بعضها الاستاذ سامح أباظة المحامى وهو من شباب الحزب وتمت اللقاءات بمنزل الاول ١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٨٠ ثم بمكتبه بالاهرام ٠

ـ لقاءات عديدة مع الاستاذ أحمد هيكل المحامى نجل الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الحزب ، بمنزل سيادته فى ديسمبر ١٩٨٠ ، يناير ١٩٨١ ٠

مصادر ومراجع اجنبية

(ا) وثائق

— House of Commons Debates : Vol., 432, 1947, Vol. 452, 1948.

— Royal Institute of International Affairs : Great Britain and Egypt 1941-1951, Information Papers, No. 19, London 1952.

— Department of Overseas Trade,: The Economic and Financial Situation in Egypt, London 1929.

— ——Report on Economic and Commercial Conditions in Egypt, London 1939.

(ب) دراسات ومؤلفات :

— Abul — Fadle, M., The Sidqi Regime in Egypt 1930 – 1935, Ph. D in SOAS, London 1975.

— Adam, C. F., Life of Lord Llyod, London 1948.

— Ahmed, J. M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism Oxford 1960.

— Al-Sayyid-Marsot, A. L. Egypt's Liberal Experiment 1922-1936, California 1977.

— Arminjan, P., L'experience Constitutionelle et Parlementaire de L'Egypte, Revue De Paris, Vol. III 1929.

— Baer, J., A. History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950, London 1962.

— Bertier, F., Les Forces Sociales A.L'oeuvre dans le Nationalisme Egyptien, Orient, Vol. 2, 1958.

— Cantori, L. J. The Organizational Basis of an Elite Political Party : The Egyptian Wafd. Ph. D., Chicago Uni. 1966.

— Colomb, M., Ou en est le Wafd Egyptien ? L'Afrique et L'Asie, Vol. 10, 1950.

— Deeb, M., Party Politics in Egypt : The Wafd and its Rivals, 1919-1939, London 1979.

— Eckstein, H. and Apter, D. (eds). Comparative Politics, London 1963.

— Evans. T. (ed.), The Killearn Diaries 1934-1946, London 1972.

— Haekal, M. H., La Dette Publique Egyptienne, These pour le Doctorat, Paris 1912.

— Hamilton, M. A., Arthur Henderson, London 1938.

— Harris, Ch. Ph., Nationalism and Revolution in Egypt, The Role of the Muslim Brotherhood, California 1964.

— Hayter, Sir W., Recent Constitutional Developments in Egypt, Cambridge 1924.

— Heyworth-Dunne, D., Religious and Political Trends in Modern Egypt, Washington 1950.

— Holt, P.M. (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt, London 1968.

— Issawi, Ch., Egypt at Mid — Centurv. London 19[illegible]

—— Egypt in Revolution, An Economic Analysis, Oxford 1963.

— Jankowski, J., Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd, 1935 — 1938, Middle Eastern Studies, Jan. 1970.

— —— Egypt's Young Rebels «Young Egypt» 1933-1952, California, 1975.

— Kaplinsky, Z., The Muslim Brotherhood, Middle Eastern Affairs Dece. 1954.

— Kirk, G., The Corruption of the Egyptian Wafd, Middle Eastern Affairs, Dece. 1963.

— Kirchheimer, O,, The Party in Mass Society, World Politics, Vol. x, Jan. 1958.

— Kedourie, E., Egypt and the Caliphate 1915-1946, J. of the Royal Asiatic Society, 1963.

— Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, Tel-Aviv 1953.

— La Parlambara, J. and Weiner M. (eds.), Political Parties and Political Development, 2 nd ed., Princeton, 1972.

— Lloyd, L., Egypt since cromer, 2 Vols, London 1933-34.

— Lugol, Jean, Egypt and World War II, Cairo 1945.

— Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations 1800-1956, 2nd ed., London 1965.

— McIlwraith, Sir M., The Declaration of a Protectorate in Egypt and its Legal Effects pp. 232-259.

— Merton, A., Constitutionalism in Egypt, the Contemporary Review, Jan. 1931.

— Mitchell, R., The Society of the Muslim Brothers London 1969.

— Newmann, S., (ed.), Modern PoliticalParties Chicago 1957.

— Nicolson, H., Curzon : The Last Phase, 1919-1925, London 1934.

— Quraishi, Z. M., Liberal Nationalism in Egypt, Rise and Fall of the Egyptian Wafd Party, Delhi 1967.

— Reid, D., The National Bar Association and Egyptian Politics, 1912-1945, the Int. J. of African Historical Studies (No. 4) 1974.

— Safran, N., Egypt in Search of Political Community, Harvard 1961.

— Smith. Ch., The «Crisis of Orientation» the shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930's. Int. J. Middle East Studies (4) 1973.

— Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt, London 1969.

— Warburg, G., Lampson's Ultimatum to Faruq, Feb. 1942. Middle Eastern Studies, Jan. 1975.

— Wessels, A., A Modern Arabic Biography of Muhammed, a critical Study of Muhamed Husayn Haykal's «Hayat Muhammad» Leiden, E. J. Brill 1972.

— Wevell, V., Allenby in Egypt, London 1943.

— Youssef, A., Independent Egypt, London 1940.

— Zayid, M., The Origins of the Liberal Constitutionalist party in Egypt. (In Holt (ed.) Political and Social...)

— Ziadeh, F., Lawyers, the rule of Law and Liberalism in Modern Egypt, California 1968.

رقم الايداع / ٣٣٥٩ / ٨٢

الترقيم الدولي ٥ ـ ٠٠٩٥ ـ ٠٢ ـ ٩٧٧

